شرح مفتاح العلوم در معانی بیان

حاشیه

اذا کان الغراب دلیل قوم سیهدیهم سبیل الهالکین

اعددت لکل هول لا اله الا الله ولکل هم وغم ما شاء الله

حاشیه میر سید شریف بر مفتاح العلوم

ان نوبتنا ما ازعجنا

من حرکنا ازعجنا و مجنا

شرح مفتاح العلوم در معانی بیان

حاشیه

اذا کان الغراب دلیل قوم سیهدیهم سبیل الهالکین

اعددت لکل هول لا اله الا الله و لکل هم و غم ما شاء الله

حاشیه میر سید شریف بر مفتاح العلوم

ان تو زرتنا فأرحتنا من رجعتنا فأرجعتنا فی محنتنا

١١٨٤

شرح مفتاح العلوم در معانی بیان

حاشیه

اذا كان الغراب دليل قوم سيهديهم سبيل الهالكين

اعددت لكل هول لا اله الا الله ولكل هم وغم ما شاء الله

حاشیه میر سید شریف بر مفتاح العلوم

انتم

انا الذی سمتنی امی حیدره كليث غابات كريه المنظره

یا الله یا حفیظ یا کبیکج

الحکیم بالکیل کیل السندرة

شرح مفتاح سکاکی

شرح مفتاح السلام

والحد الثالث حين اوجب ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا لامتناع
ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم مع ان الكلام خبر كيف صرح عنى ان يكون منعكسا مع انتفاء
نقيضتى المذكورين وهما العلام الذى لزيد او ليس لزيد وان زيدا غلام او ليس غلاما ينفى
...ين ولسوال المعلومية وحد دفو ... فى المدارك

دفعه نقد ٤٠

دفعه نقد ٤٦

دفعه نقد ٤٥

دفعه نقد ٤٥٤٥

چاقوران و

ارخالق

دفعه نقد

الباب ٤٠

الفم الباب ٤٥٤

الفا ١٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب تمم بالخير

نحمدك اللهم على ما بينت لنا من دقايق المعاني ببدايع البيان واطلعتنا
عليه من حقايق المثاني بنفايس البرهان ونصلي على نبيك المبعوث باشرف الاديان
ورسولك المختار من بني عدنان محمد سيد الانام وعلى اله الكرام وصحبه
العظام والذين اتبعوهم باحسان الى يوم القيام وبعد فقد طال ما جال
في صدري وحار في خلدي ان ارتب للقسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا يذلل
صعابه ويميط عن مخدرات نقابه انتقد فيه نتايج الافكار واوضح فيه خزاين الاسرار
وكان يحول بيني وبينه عروف الزمان وخطوب الحدثان حتى ابتليت في اخر العمر
بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت هنالك قوما عطاشى الاكباد يحومون حول الكتاب
ولا يهتدون الى موارده سبيلا وآخرين يتحرفون عن السداد وقد خاضوا في
لجج بلا ارشاد فلم يجدوا على فرايده دليلا وكانوا في حل تراكيبه والكشف عن
نكت اساليبه متكئين على شروح اكثرها مجروح وامثلها مدخول او مجروح لا يرى
فيها لعليل شفاء ولا لغليل ارواء كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء قد اتخذوها
مسارح انظارهم ومطارح افكارهم فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء تنفخون
بلا ضرام وتستسمنون ذا ورم تضيئون الاعمار ولا تستضيئون بالانوار و
تحسبون انكم تحسنون صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كنازح من
البئر بلا رشاء بل كطالب الرقي الى السماء فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء
فوقعوا في حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في اباينا
الاولين فأتنا باية ان كنت من الصادقين فاريناهم من اياتنا الكبرى فظلت اعناقهم
خاضعين وقالوا امنا عاجلا ناس الحق المبين فربنا هب لنا من لدنك علما وهيئ لنا من
امرنا رشدا فوجهنا ركاب النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم نجلي عليهم
ما ينجيهم عن الضلال مع تخطيهم باجزل نوال في عبارة موضحة بلا املال واشارات
مونقة بلا اخلال نشيد فيه قواعد الفوايد ونمهد فيه سوابق العوايد معرضين عن الاطناب
في رده ولا حاصل في نقده ومقتصرين على تلخيص الصواب وتمييز القشر عن اللباب
هدية مني الى كل ذكي جبل على الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه وقليل

ما هم فان اكثرهم كما ترى اما على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا اوليك كالانعام بل هم
اضل سبيلا او يحسدون الناس على ما اتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا من الحق
كفروا به وارادوا تلبيسا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون
ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب منك المبداء
واليك المآب قال القسم الثالث من الكتاب [illegible] كتابه [illegible] تمام ما ورد فيها
بتكملة وفنى وتوجيهه ان العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز [illegible] الخلل في كلام العرب
لفظا او كتابة ينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز
ومنها فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة
او من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى بعض بالاصالة
والفرعية فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هيئاتها التركيبية
وتاديتها لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم
المعاني او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات
الموزونة فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية
واما الفروع فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم
فعلم قرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص
بشيء منهما فعلم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة
لا قسما براسه واختار المص الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها
مستقصاة في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلط به
الاشتقاق بانواعه الثلثة لان معرفة هيئات المفردات انما يتم بمعرفة نسب بعضها الى
بعض اصالة وفرعية والقسم الثاني في علم النحو وحكم بان تمامه بعلمي المعاني والبيان وذكر
لانهما يجريان منه مجرى اللب من القشر لكنهما لكونهما المرجع في معرفة دقايق الكلام
ومزاياه والمرقاة المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرتهما اصولا وفروعا اوردهما في
القسم الثالث وانما جمعهما فيه لاتحادهما فيما هو الغرض منهما اعني البلاغة المكتسبة
وما يتفرع عليها من توفية مقامات الكلام حقها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز
ولكون البيان شعبة من المعاني وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البديع الا انه كما قال

مبنى على التحقيق البحث وتحكيم العقل الصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف
المناسبات الخطابية المستخرجة بقوة القرائح فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولا ان يجعل قسما على حدة
فافرده عنها في تكملة القسم الثالث وادعى ان التدرب في علمي المعاني والبيان يتوقف على ممارسة النظم
المحوج الى علم العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما فاوردهما في فن ولما رأى لبعض الجهال طعن
في القرآن متعلق بعلم .. جعل دفعها فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان علم البلاغة مما الغاية
القصوى بكمال ما ذكر قبلها يستتبعان ما تأخر ذكره عنها وان الكتاب كما صرح به منحصر
في ثلثة اقسام لان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث ثم انه بعد ما عين ان كل قسم في اي
علم شرع في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فمشتمل على ثلثة فصول وترك اما
في القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسيمين للاول واعاد التعيين فيهما بعد العهد
وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيره فقوله من الكتاب ما صفة له موكدة بان
تقدر متعلقة معرفة الى الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال
موكدة من المبتدأ عند من يجوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع
فيهما كما في القسم الاول وفي تثنية العلم تنبيه على انهما نوعان متمايزان معلوما وحدا و
لفظ المعاني والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف فقولك علم المعاني كشجر الاراك
والقسم الثالث هو هذه العبارات والالفاظ المخصوصة اي هذه العبارات في بيان معلومها
وما سوته لها من الحدين والغرض فيكون بيان مدلولات الالفاظ ظرفا لها وتوسع شائع
يقال هذه الآية في تحريم الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما او شأنهما ولا ينافيه
ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية وقوالب للمعاني لكونها مستفادة ومأخوذة
منها وقس على ذلك الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب قال وفيه مقدمة
لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما والكلام فيهما لا اشكال في كون
القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة في لفظي
البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص وجواز ابدالها بفي بناء على التوسع المشهور والذكر
قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض لما مر ولا ينافيه تفصيله في الحدين
الى الاحترازيين وجعل العلمين ظرفا اشعار باحاطتهما بمستقلين بافادته والحد عندهم
هو المعرف الجامع المانع والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام عليه

القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان وفيه مقدمة لبيان حدي العلمين والغرض فيهما وفصلان لضبط معاقدهما
والكلام فيهما المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان
وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره واعني بتراكيب الكلام

متن ..

وذكر هما في المقدمة تبصرة للطالب بتصويرهما لطلبه اجمالا وتعيين فائدته ليتوفر عليه ما يستحقه من الجد
والاجتهاد وضبط معاقدهما موضوعاتهما ومباديهما فان ذوات المسائل موقوفة عليها مربوطة بها اشد ارتباط
حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم مسائله كما اشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع
المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان ايضا
لكن من حيث انها مختلفة في وضوح الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول اقتصر في الفصل الثاني
على ضبط الدلالات بيانا للحيثية المعتبرة ساكتا عن موضوع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله
وفصلان لضبط معاقدهما قال المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة
وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره اي المقدمة في بيان حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث للمخاطب على ان يلقي سمعه الى ما
يعقبها وهو شهيد يقال تتبعت الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المسببة له فانه
مجاز لا يشتبه وفيه فوائد التنبيه على طريق العلم والاشعار لصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يتشمر
ولا عليك ان تقلد صاحبه كما سيأتي والاشارة من اول الامر الى ان علم البلاغة لا يكتسب بالخواص ومعرفة
الغريب بها لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص اما صفة لها واما حال منها وانما احتيج الى ذلك
لان المتبادر من خواص التراكيب ما تختص بها اما على الاطلاق واما بالاضافة فتندرج فيها الصفات
المختصة بها الراجعة الى حيثياتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة تخصصت بالمعاني
التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها محيطة بها واختيرت الافادة
على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع لا مجرد دلالتها عليها وما يتصل
عطف على الخواص وضمير بها للتراكيب وحمل الاستحسان على المحسنات البديعية غير صحيح لان تلك
المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف تجعل جزءا من علم
المعاني وادراجها في حده مع جعلها تابعة له خارجة عنه مما لا يقبله فطرة سليمة والتمسك بذكر
الاتصال المنبي عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض على ان المشهود
في العبارة عنها وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان تحمل الاستحسان على مفهومه
الحقيقي وغيره على عدمه وذلك ان التركيب المفيد لخاصية كالخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من متكلم في
مقام ويحمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في هذا المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها بل على صدورها
منه اتفاقا وكذا حال المخاطب وقد صرح بذلك حيث قال ومن متممات البلاغة ما قد سبق الى من ان نظم

التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة
البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق واعني بخاصية التراكيب ما يسبق منه الى الفهم
عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو او لازما له

الكلام اذا استحسن من بليغ لا يمتنع ان لا يستحسن مثله من غير البليغ وان اتحد المقام بل لا بد لحسن الكلام
من انطباقه على ما لاجله يساق ومن صاحبه له عارف بجهات الحسن لا بتخطاه ولا بدع مع ذلك من اذن
لافتنانات الكلام مطبوعة فظهر انه لا بد لصاحب المقامع معرفة الخواص حتى معرفة كون التراكيب مستحسنة
ليتمكن من ايراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لاجله ومستحسنة في مواقعها ومن حمل كل تركيب ترد عليه على ما يليق
بحال المتكلم فان البلغاء ايضا على درجات متفاوتة فربما استحسن الكلام في مقام من بليغ محل على دقائق
جمة ولا استحسن مثله في ذلك المقام من اخر دونه في البلاغة فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبة وقوله
لتحترز متعلق بالتتبع وتنبيه على الغرض ويجوز جعله جزءا من الحد فان قيوده قد لا يكون لاخراج شيء
والمراد ان هذا الاحتراز فاين دون هذا العلم لاجلها فينبغي ان تقصد المتتبع فلو قصد تحصيله غرضا
اخر لم يخرج بذلك عن كونه علم المعاني في ذكر الوقوف بعد المعرفة اشارة الى حضور تلك المعلومات مشاهدة
اذ بذلك مع الرعاية اللازمة للشاهد عادة يتمكن من الاحتراز والحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام
على وجه مخصوص وذلك الوجه هو مقتضى الحال وتطبيق الكلام على مقتضاه ايراده مشتملا عليه فانكار
المخاطب مثلا امر يقتضي تاكيد الخبر لرده فالانكار حال والتاكيد مقتضاه وتطبيقه الكلام عليه ايراده
مؤكدا والكلام غيرك حمله على خواص يناسب ما فيه من مقتضيات الاحوال وسيرد عليك ان شاء الله مزيد
تفصيل لهذا المقام ثم الخطاء في تطبيق تراكيب الكلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلك
التراكيب تستحسن ممن اوقع من قائلها واعلم ايضا ان اسماء العلوم كالمعاني مثلا قد تطلق على معلوماتها
التي هي القواعد وعلى الملكة الحاصلة من ادراك القواعد مرة بعد اخرى اعني ملكة استحضارها متى اريد
قال واعني بتراكيب الكلام **اقول** معرفة المضاف من حيث هو مضاف يتوقف على معرفة المضاف اليه فاذا
احتاجا الى تفسير او تعيين كان المضاف اليه اولى بالتقديم فلذلك قدم على تفسير الخواص تعيين التراكيب
التي اطلقها واراد بها قسما منها اعني التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز به من الامور الداعية الى
تركيب الكلام على وجوه مختلفة وفضل معرفة بين فائق معان مناسبة لتلك الوجوه فيورد كلا من تراكيبه
على ما ينبغي قاصدا به ما يناسبه واما الذي تجرد تمييزه ومعرفته عن الفضل فلا يميز بين مقتضيات
الدواعي ولا هو فائق المعاني فيجرد تراكيبه عن تلك الوجوه او لا يقصد بها افادة شيء مما يناسبها
بل جل همته مقصور على افادة المعاني الاصلية بلا تصرف منه يعتد به فالتراكيب الصادرة عنه في
تعريها عن اعمال الروية وافادة اللطيفة بمنزلة اصوات تصدر عن حيوانات على مقتضى طباعها
وقوله وهي تراكيب البلغاء جملة توسطت بين المعطوفين لزيادة تعيين المراد مع الاشعار بان فضل

التمييز والمعرفة هو البلاغة او ما يساويها وقد يروى لا الصادرة مرفوعا معطوفا على تراكيب البلغاء فالضمير
في سواهم للبلغاء والصناعة علم متعلق بكيفية العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او بدونها
كعلم الطب مثلا وقد يطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على وجه البصيرة لتحصيل
غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة من العلوم العملية فصناعة البلاغة
علم المعاني والبيان وان حملت على المعنى الثاني كانت الاضافة بيانية واما تفسيرها للبلاغة وما يتعلق
به من السؤال والجواب فموضعه اللائق به اخر الكتاب وتنكير حيوانات للقصد الى غير تعيين
وليتوصل به الى تنكير اصوات فوصف بجملة تصدر وقال عن محالها دون عنها اشعارا بانها محال
تخرج هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظ ما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها
بلا علة مقتضية لها قاصدة اياها او موصولة اي بحسب ما يتفق معها من الامور التي لا تقتضيها **قال**
واعني بخاصية التركيب **اقول** قصد تعريف الخواص لا مجرد تعيين المراد بها كما في التراكيب فاختار المفرد
الدال على الماهية مضافا الى مفرد مثله لان المقصود بالتعريف هو الماهية دون جزئياتها والحق به
الياء المشددة تنبيها على قوة الاختصاص بتراكيب البلغاء كما مر او دلالة على ان الخواص اسم جمع الخاصية
بمعنى الاثر يقال ما خاصية ذلك الشيء اي ما اثره الناشئ منه واما قول الاطباء بهذا الدواء يعمل بالخاصية
فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من ادق الكتاب فاستمع لما يتلى عليك
قد ذكر في صدر الكتاب ان بعضا من علم البلاغة مبني على لطائف لا عتبارات الخطابية وبعضا اخر
على التحقيق البحت كما نقلنا عنه ثم صرح في اخر القسم الثالث بان كلا من بابي التحديد والاستدلال
جزء من علم البلاغة وقال هناك ايضا وعندك علم بمقام الاستدلال بالنسبة الى سائر مقامات الكلام
جزء واحد من جملتها وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال وكم بيتي هناك
ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان يكون تعريفه ههنا للخاصية متناولا للخواص الخطابية والاستدلالية
اعني خاصية تركيب البليغ في الافادة المعنى الذي يسبق الى الفهم عند سماعه حال كون ذلك المعنى جاريا
مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية
والعلاقات الظنية كما بين التاكيد ودفع الشك او رد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة للتركيب من حيث
هو بل جارية مجرى اللازم له لصدوره عنه اذ البليغ يلزم عرفا ان يقصد بتراكيبه ما يناسبها او المعنى الذي
يسبق الى الفهم من تركيب البليغ حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاستدلالية
الحاوردة في التكملة فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انعكاسها عن تراكيبه لذاتها

اولازما له لما هو هو حينئذ واعني بالفهم فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته
عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار او من تركيب زيد منطلق من
انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب وجه الاختصار

اذ لم يرد بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث انها دالة على معانيها التي يمتنع تحققها
بدون تلك اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله احيانا اشارة الى ان الخواص الاستدلالية
والتراكيب المفيدة لها تكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد في اعم اوقاته
فان قلت اذا كانت لازمة للتركيب من حيث هو هو فاذا صدر مثله من غير البليغ كانت لازمة
له فوجد الخواص لغير تراكيب البلغاء قلت هي لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد
اعتبر في الخواص الافادة كما اشار اليه ويصرح به في الامثلة وكذا الحال في الخواص الخطابية فان
التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في ذلك كله عدم شعوره
بالمناسبات اللطيفة والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر في المتعارف هو المعاني
التي يقصدها المتكلم وقوله يسبق دون يصل ايماء الى ان من حق المعاني ان تسابق الالفاظ فتصل
الى الفهم قبل استقرار الالفاظ في الآذان وفي قوله ذلك التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر
موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب المختار من ساير التراكيب بافادة مقاصد جليلة وقوله
لكونه صادرا متعلق بجاريا وقد عطف عليه لا لنفس ذلك التركيب دفعا للتوهم بعيد اعني كون
الجريان معللا بذات التركيب وتصريحا بالتقابل بين قسمي الخاصية وقوله ما هو هو احد الضميرين
الموصول والآخر للتركيب وحينا ظرف مستقر صفة للازما اي لازما حاصلا في حين من احيانه لا
من احيان التركيب لينافي اللزوم الذاتي ولئلا يقال ان اللازم هو خاصية الامثال او خاصية ما يخرج
على مقتضى ظاهر الحال او هو مثل التعجب السابق الى الفهم من قوله كيف تكفرون بالله اي مع وضوح
الآيات فمما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات الفية كما لا يخفى على ذي مسكة
قال واعني بالفهم اقول اطلق الفهم في تعريف الخاصية واراد قسما منه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب
والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان وسلامتها خلوها عن الآفات القادحة في ادراك لطائف
التراكيب والاطلاع على ما بينها من المناسبات الدقيقة وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على الفطنة
وان خلافها لآفات واما فطرة الله التي فطر الناس عليها من السلامة عن العقائد الباطلة والاخلاق الردية
فلا تناسب المقام كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على منع الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد في
الخواص من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد من كون المتكلم ذا فضل تمييز ومعرفة قال
مثل ما سبق اقول لما فرغ عن تعريف الخاصية مع ما يتوقف عليه اعني تعيين المراد من لفظ الفهم فرع
في تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اما بدل من ما يسبق واما حال منه واما مصدر ليسبق بتقدير مضاف

اي مثل سبق ما يسبق ولا بد من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل رجوع المستتر في يسبق
اليها وتبيينها بقوله من ان يكون وقوله خطاب فهمك تنبيه للمخاطب وتنبيه على ان الآخذ في كتابه ينبغي
ان يكون كذلك واراد بالعارف بصياغة الكلام من له فضل تمييز ومعرفة والصياغة الصنيع المعروف شبه
تأليف الكلام بترتيب كلماته متناسقة الدلالات على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي ومنه قول
الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى تركيب ان زيدا منطلق واقتصر
في المثال الاول على ذكر القصد لان الكلام المؤكد له معان اخر ظاهرة وذكر في الاخير من اللزوم لكونها
اقرب الى اللزوم من الاول ولم يرد ان فيها لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به
نفي الشك او رد الانكار فلا يلزمه عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل
بحذف المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب المأخوذ مع حذفه لزوما عقليا لكنه نسب اللزوم الى طلب
افادته وذلك مما لا يلزمه قطعا والاختصار في حكم الخواص الاستدلالية وقيد السامع عن العارف معتبر في
الجميع واما قال او في نحو منطلق بترك التركيب لاختفاء صورته فيه وحصر المطلب في الاختصار لانه لازم فلا بد
ان يكون مقصودا للعارف ما وصوله واما مع افادة لطيفة اخرى من اللطائف الخطابية التي يلوح بها الى
يشير اليها باب طي المسند اليه واضافة الطلب الى الاختصار بيانية مشعرة بوقوع الاختصار موقعه قال
وكذا اذا لفظ بالمسند اليه اقول لفظ ذا من كذا اشارة الى مصدر يسبق في مثل ما يسبق اي ومثل السبق في
هذه الامثلة السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه اي لم يتركه اذ منشا الاختصاص يسبقك الى فهمك معان
مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان يكون اشارة الى ما يسبق اي ومثل ما يسبق
في هذه الصور ما يسبق اذا لفظ قوله وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه او نكر الى اخر ما ذكره
جاز ان يراد بحذف المفعول عموم هذه الافعال للمسند اليه وغيره فاعادة لفظ كذا لتصدره بحرف
التنبيه اما للكثرة ما ذكر بعده واما للكثرة مع العموم وما صرح به من امثلة الخواص او اشار اليه كلها
خطابية جارية مجرى اللازم سوى الاختصار واما لم يمثل بامثلة اللوازم لما هو هو لانه افرد الخواص
الاستدلالية في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك من غير ما هو كذلك على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق
ليسبق في مثل ما يسبق اي يسبق من هذه المصرح بها والمشار اليها كاينة على ان يطلعك عليها سوق
الكلام في العلمين وقد يجعل موصولة اي كاينة على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك السياق
والمقصود احالة معرفتها على قواعد هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت هي المعاني المفهومة
لا اصل المعنى وقد يعبر عنها بالنكت المعتبرة في التراكيب لا لمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيئاتها

مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرف
او نكر او قيد او اطلق او قدم او اخر على ما يطلعك على جميع ذلك شيئا فشيئا
سياق الكلام في العلمين باذن الله تعالى واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة

التركيبية ولا شك ان المعاني المجازية والمكنى عنها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص سواء كانت مقصودة اصلية لها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني وكذلك في كرت فيه معان مجازية ويكنى عنها والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة علم البيان لان افادة المستعان مما لا يضبط كيفياتها فالاطلاع على جميع الخواص من حيث الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اي اطلاعا عاما متدرجا وقوله باذن الله تعالى اي بتيسيره متعلق بيطلعك او بعيساق قال واما علم البيان اقول ايراد العلمين في قسم واحد يشعر بتقاربهما فحين ذكر حد احدهما كان مظنة ان يقع في ذهن السامع ان حد الآخر قريب من هذا ويتردد فيه انه ماذا فاورد كلاما تفصيليا للمحل الواقع في ذهنه وازالة لتردده وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض جملة او لا كلا اعلم ثم كان اما لا يبغي عنها ثم جعل منه قرينة لها نظرا الى المعنى وتصريحه بالمعرفة في هذا الحد اشعار بانها المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتتبع هناك يشعر بان المراد منها المعرفة المسببة له اي علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي تقصد اليها في تراكيب تختلف في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية يتمكن بها من ايراد كل معنى تقصد في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات مختلفة بحسب القرب والبعد فيختلف دلالتها عليه قطعا ولا استحالة في الاحاطة اجمالا بما لا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم وذكر الايراد ههنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة الى معانيها ايصال الطرق الى ما نقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي الآثار واقتصر على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه مردود فلا يضر وان وصف بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول وصف به الدلالة بعد ما وصف بها لاختلافها بالظهور في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتيك في الفصل الثاني ان الاختلاف في الدلالات العقلية دون الوضعية ويتبين ههنا ان الدوال بالوضع وحدها كاصوات الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالات العقلية دون الوضعية وقوله للتحرز متعلق بالمعرفة وتنبيه على ثمرة هذا العلم وينبغي ان يكون مقصودا للعارف كما مر ولا حاجة الى جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المسببة عن التتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد منه كيفية افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى وتتمتها .

بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد منه وفيما ذكرنا ما ينبه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العلمين كل الافتقار فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير ...

والمتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة علم المعاني وعن الخطاء في كيفيتها علم البيان وتبدل التطبيق بالمطابقة تفنن في العبارة واشارة الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفياتها قال وفيما ذكرنا ما ينبه اقول قد تبين مما ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء وكيفية افادتها لها موكولة الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر واجمع ودلالتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن سليقيا سليقة في تحصيل مراده من هذين العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشأنهما وقد عرفت ان المراد من الكلام هو الخواص وان تمام كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده تعالى بهذا المعنى وان كان وقوفه على جميع ما اراد من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المص وقد يقال الاراد به جميع ما اريد فهمه من البشر وفي قوله بنيناه شأن الحال من حقه ان يكون معلوما الآن قد يغفل عنه وقد اصاب بذكر الحكم بمجرده وقوله فالويل تنفير عن التقصير في تحصيلهما وبيان لمضرة اهمالهما والقصور فيهما وذلك ان من لم يعرف مما ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه اخطأ غالبا وان اصاب نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه بلا برهان ومنه يعلم ان الناظر في العلوم الاسلامية بحسب ما يعتني بها اذ لا غنى عن اخذه في تفسير آيات قال ولما كان علم البيان اقول فرع على ما وضع المقدمة له من بيان الحدين والغرض فالحق به بيان ترتيب ايراد العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء ان كيفية الافادة متفرعة عليها ومتميزة شعبة منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يؤخر عما يبحث عن الافادة نفسها وقوله لا ينفصل يروى بتانيث الضمير على ان المحدث صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والاعتبار الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما رتب كونه كالمركب على كونه شعبة ورتب تاخيره على تركيبه وكلمة من في منه وفي من المفرد اتصالية كما في قوله عم انت مني بمنزلة هرون من موسى والاولى صفة لمحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كائنا منه مجرى المركب كائنا من المفرد ولا جرم اثرنا جملة استئنافية بيان للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لا بد ولا محالة ثم استعمل بمعنى حقا فيجري مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن قال الفصل الاول اقول اضافة المعاقد الى علم المعاني وجعله دلت على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام فيه ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره ههنا والكلام معنى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن

وهو داخل فيهما ولما كان علم البيان شعبة من علم المعاني لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار جرى منه مجرى المركب من المفرد لا جرم آثرنا تاخيره الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني والكلام فيه

تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث تقصد بها تطبيقها على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق
ايضا على اطلاقه كما يتوهم من عباراته في بيان الغرض بل مقيدا بمقتضى الحال الذي يقتضي ما يفتقر في
تاديته الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تمهيد ذلك الاصل اعني انقسام مقتضى الحال الى ذينك
القسمين واستغناء القسم الاول عن علم المعاني والذي تشهد به الذوق السليم هو ان قوله فتارة
واخرى تفصيل لقوله ام مقتضى الحال عند المتكلم متفاوت اى تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر
واخرى ما يفتقر وان حق قوله كما ستقف ان يكون متأخرا عن القسم الثاني لانه المحتاج لان يفصل
ويعتنى به في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا لما يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه
واف بما يراد من بيان تفاوته وليس كذلك بل هو عمدا لحاجته اليه ههنا والمراد بما لا يفتقر في
تاديته اى ادائه وايصاله الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ
لانه مؤدى وملقى اليه ايضا واراد بالدلالات الوضعية دلالات المفردات وبقوله كيف كانت
الالفاظ لا يعتبر فيها كونها فصيحة واللام في قوله لمجرد متعلق بنظم على معنى التعليل اى نظم وجمع لها
لتحصيل مجرد التاليف منها حتى يتادى بها اصل المعنى لا لتحصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها
مراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى جمع مفرداتها نظما تشبيها بنظم الدرر المتناثرة
وقوله يخرجها صفة لنظم اى ذلك النظم المحصل لمجرد التاليف بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق
وهو اشارة الى ما ذكر في النحو من ان وضع المفردات ليس لافادة مسمياتها لاستلزامها الدور كما هو المشهور
بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات بلا تاليف في حكم النعيق لخلوها عن الفائدة فاذا الفت
على القواعد النحوية خرجت عن حكمه وافادة معتبرة في صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات
الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة التاليف على انه في قوة النكرة والضمير في سميناه
ونزلناه راجع الى ما لا يفتقر فان عنى به المعنى احتيج في الكل الى تقدير اى نزلنا لفظه وان عنى به
اللفظ احتيج اليه في الاول اى سمينا معناه لا يقال اذا كان مقتضى الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ
رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب ممن لا يفهم الا اصل
المعنى لزم ان يخاطب بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زائدا يفهمه سامع اخر هو يجري به
من الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتقي عن منزلة تلك الاصوات قال وظاهر ان الخطاء
اى الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي يحكى بصدده اى بقربه ويجعل المعاني وسيلة الى الاحتراز
عنه لا يجامع فيما لا يفتقر في تاديته الى ازيد من دلالات وضعية اذ في التمثيل فكيف يتصور وقوعه

ممن له عقل وفطانة وانما الذي يتوزع منه الخطاء المذكور ثوران الغبار المانع عن الابصار هو القسم الثاني
محتاج فيه الى علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا متوسط بين ادنى
واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح كقوله لا يجامع وضمني كما
في قولك قاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها ومن هو كذلك فضل عن المال كذا اذا ذهب
الكثير وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر
الى المعنى الاول قال تقديره الكلام ههنا فضل اى بقي عدم مجامعة الخطاء لادنى التمييز عن وقوعه من العاقل
المتفطن اى وقوعه منه بالكلية والباقي هو ذلك العدم وهو يفوت شانا معتبرا في اصل
الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه اقل منه اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى والاعلى
لكونه اقل منه ومن نظر الى المعنى الثاني قال تقديره فضل انتفاء مجامعة الخطاء لادنى التمييز عن انتفاء وقوعه
من العاقل المتفطن اى مجامعته للفطانة على معنى ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن يستبعد قليل
بالنسبة الى الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع وهو يفوت من اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج
الى تقدير النفي بعد فضلا والى تكلف في تعلق كلمة عن المقدر ههنا بان يحمل تعلقها بفضلا باعتبار
معنى القلة او باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار و
رود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى كانه قيل جامع الخطاء لادنى التمييز فضلا عن مجامعة
للفطانة على معنى فضلت اى بقيت المجامعة الاولى التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد النفي على
البقية وانتفى بقية الشيء كان ما عداها اقدم في الانتفاء وكان حاصل المعنى تبعت البقية في الانتفاء لما عداها
فظهر المبالغة المقصودة قال وان اختلج قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطاء
في القسم الاول لا يحتاج الى علم المعاني فصح ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة ربما
وقعت في بعض الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم
الذي ينسب اليه الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطاء في القسم الثاني ان لم يتوقف
على علم المعاني كان يستغني عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف معرفته اى تحصيل المعرفة بعلم المعاني
اى بمعلوماته على تعريفه السابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية
او ظنية فلا بد لها من ادلة تناسبها ويكتسب هي منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يسمى عالما به بل حاكيا له
ثم اعلم ان علم المعاني هو معرفة قواعد يستخرج منها جزئيات من تراكيب البلغاء وتعرف ما لها من الخواص المستفادة
بحسب مقتضيات الاحوال مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وتعرفت انها تفيد دفع الشك

اورد الانكار وتبين لك ان افادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسئلة من علم المعاني دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات ساير انواع التراكيب واستخراج القواعد منها فكون الجزئيات التي استقريت دلائل استقرائية للقواعد فسوف تقف معرفتها على معرفة خواص تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما تفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية فيكون القسم الكلي الموقوف على علم المعاني فسوف تقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فيوقف تعريف علم المعاني على تعريفه سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا يلزم الدور اي توقف تعريفه على نفسه والا يلزم التسلسل فان قيل جاز تعدد التعريف المتعلق بعلم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور والتسلسل في التعريفات المتعددة واتحاد كل تعريف دون معرفته لانه تصنيف في علم المعاني قصد به تعليمه فصل له ان تعليمك هذا محال ودخول الفاء في قوله فسوف لوقوع الفصل وان كان الفاصل مما يتبين به لزوم الجزاء للشرط قال فاستوضح اقول هذا جواب لقوله وان اختلج الشك الاستيضاح التبين اذا وضعت يدك على عينيك لتطرح شيئا تراه واذ قيل طرف لاجنبا واختار كلا اوفى موضع الواو واشارة الى ان تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كان بمعنى الواو لقال يكفيان اي ان كان العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال الذي هو تحصيل العلم به لكونه ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى تعلم من غيره فلا حاجة الى التصنيف فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم به لكونه كسبيا احتيج في تعلمه الى قانون اخر للاكتساب وهو ايضا كسبي محتاج في تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون ثالث فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع في العروض قوله فليستغن عن تعليمها اي عن تعليم كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيها وعن تعلم احدهما ان كان الكافي احدهما في بابه وكذا الكلام في قوله والا كان تعلمهما موقوفا وقصده بهذا المعنى حملا لا يشتبه على احد سواء حمل كلامه على الحذف او على ان التعلم المنسوب اليهما يتناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما وتخصيص الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال لان بعضا منه ضروري فنبه المخاطب عليه وان لم ينبه لم يحوناه عن دفتر الخاطبين اذ كل يسيرها حاصل له وان ننبه عليناه به البعض الاخر الكسبي وبذلك يعلم الجواب في علم المعاني فيقال ان جماعة من البلغاء تتبعوا خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا ارادوا تعليم تلك القواعد لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم تلك القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وعلى هذا القياس علم البيان والنحو والصرف قال واذ قد عرفت اقول اذا حققت الاصل الذي مهد وما مهد من احتلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك

والسابقة في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي يأتيك ذكرها وما سواهما ذلك
نتايج امتناع اجراء الكلام على الاصل

ان من التراكيب ما له خواص اي معان تفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعاني يبحث عن تلك الخواص وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على التعرض لتراكيبه توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بايرادها تحت الضبط لتنضبط التراكيب التي هي موضوع علم المعاني ولا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة اي مبنيا على الانتشار معلوم لك في علم النحو وبيس تحصل به ما هو مقصود ناس ضبط معاقد المعاني قوله وسابق في الاعتبار اي في نظر ارباب هذه الصناعة قوله ثم حمل معطوف على تعيين فان الضبط انما يحصل بالتعيين والحمل شيئا فشيئا اي حملا مدرجا كاينا على ما توجبه سوق الكلام ويقتضيه لانه لا اذا كان الحمل المدرج من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا تدريجا الا انا نقول يكفيه مهنا الضبط الحاصل بتعيين الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا قال والسابق في الاعتبار اقول حصر اصول التراكيب لما في الخبر والطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سوى ذلك فروع متولدة فقيل اراد ما سوى المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى اخر كالدعاء في رحمك الله وكالمعاني المقصودة لصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه تعرض للحمل هناك وقال في صدر القانون الثاني امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما ناسب المقام وسياق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا ويعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب الخمسة فكانه لم يلتفت الى نتايج امتناع اجراء الخبر على اصله اما لقلتها او لعدم تعلق غرض بالبحث عنها ولم يعتد ايضا بالتمني لانحطاطه عن ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه في احد الاصليين وعند بعضهم ان طلب الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته قال وعساك اقول الحكم بان ما سوى ذلك فروع نشأت من امتناع اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد ويظن انه مما يجري جزافا اذ هناك انواع كثيرة الاستعمال كالتقرير والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فانى يتسنى ردها الى ما ذكر فدفعه بانا سنوضحه بازالة الخفاء عنه على وجه تستيقنه وما في ما ترى ما مصدرية اي في ظنك او موصولة اي في الذي تراه اي تجعل مبصرا اياه والعامل في الظرف عسى لما فيها من معنى المقاربة اي لعلك قاربت في ظنك او في شأن ما اريته والضمير في تقتحمه لما ذكر من ان ما سوى ذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عنه لقال اقتحمته عيني اي ازدرته واستحقرته واجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه اي بخلاف الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلنعينهما اي اذا كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب

اعلم ان المعنيين بشأنهما فرقتان فرقة تحوجهما الى التعريف وفرقة تغنيهما عن ذلك واختيارنا قول هو لاء امالي الجلو فلما ان كل واحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصفار الذين لهم ادنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدقون ابدا في مقام التصديق ويكذبون في مقام التكذيب فلولا انهم عارفون للصادق لما يتأتى لهم ذلك لكن العلم بالصادق

وعساك فيما ترى ان تقتحم عينك كلكنك
اذا اجتليته اوان كشف القناع عنه
وجدت من نفسك الشأن بخلافه الحديث
فلنعينهما اعني الخبر والطلب لافتتاح
لما نحن له والله المستعان

هذا او المحدود الذي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب
او التصديق والتكذيب وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور
نفيا او اثباتا بعد تعريفهم الكلام بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة
وكقول من قال هو القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي او الاثبات

وجب علينا تعريفها لافساح الحروف لما لحق منتصبون لم تتوجهون اليه من بيان خواص التراكيب قال
اعلم ان المغنيين اي اوليك فرقة تحوجها اى تحكم باحتياجها الى التعريف وترعم انها اكتساب وتحصيل المحدودات بنهاية صلحت للتعويل
على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم
ولا عرفوا كيف تكسب الاشياء بها بل الصغار الذين لا شعور لهم بذلك اصلا يعرفون حق فهو بمعنى الصادق والكاذب
الذين يوصف بهما المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق او ردوا اي انصدقهم في
مقام التصديق اي في مقام صالح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه
بانه كاذب ولولا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة في انفسها لما عن غيرها
لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب
هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما وما يتوقف عليه التصور
الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان شرح ما ذكره الى ان الحكم بان هذا صادق وذاك كاذب
ضروري لا يتوقف على كسب قطعا الصادرين عمن لا يتصور منه اكتساب اصلا فوجب ان يكون تصورات
اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك الحكم يميز المقامات الصالحة في انفسها لاتصاف
المحكوم عليه بالمحكوم به فيها عن غيرها وبهذا المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور
مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه قوله اما في
الخبر اي اما اختيارنا فيه قوله اي الاستغناء وما في بطلان ارتع ومن لم يمارس صفة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه
كونه من العقلاء وقابل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل الصغار يروى
بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفون لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد خبر اي يعرف وبالجر عطف
على العقلاء وعطفه على من لم يمارس بعيد ادنى تمييز وجمع الضمير في يعرفون حق لرجوعه الى ما دل عليه كل
احد من معنى الجماعة والمراد بمعنى ان عرفانهم للصادق والكاذب وان لم يكن مطلوبا لكنه مستلزم له وانما ذكر
لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما
اصالة والمتكلم تبعا واعلم ان الحد المطلقة مما اذكره اولا قال هذا والحدود تبين ان
تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الفرقة الاولى ليعلم بطلانها
على مذهبهم ايضا قوله والحدود مبتدأ خبره ليست صالحة اما على تقدير القول على المشهور واما على تأويل بمعنى
لا يصلح التعويل وفي صيغة التمني اشارة الى ان صلوحها لم كالمستحيل وتحرير وقوع الانشاء خبرا للمبتدأ
بلا تأويل لا تقرير ليس بشيء والحد الاول للجمهور واراد والكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وبالاحتمال

للصدق

اما ترى الحد الاول حين عرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشيء لا على ما هو به كيف دار وخرج
عن كونه معرفا ومن فرك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ما زاد على انه وقع الدور الداير والحد الثاني حين اوجب
ان يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد او ليس لزيد خبر لكونه كلاما مفيدا بنفسه اضافة امر
وهو الغلام او الى امر وهو زيد بالاثبات في احدهما والنفي في الآخر مع انتفاء كونه خبرا بالدليل انتفاء لازم الخبر وهو احتمال

للصدق والكذب ان ذلك الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصية لا نظر الى مفهومه وهو ان
المحكوم عليه هو المحكوم به او ليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر
الصادق قطعا ويكون [illegible] احتماع النقيضين حقا او باطلا ثم ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق والكذب
بالتصديق والتكذيب توهما اندفاع الدور بذلك اي الكلام الذي يحتمل ان يقال في شأنه انه صادق
او كاذب والحد الكلام الذي لحسن واساء واراد وا بالكلام على ما صرحوا به بالمنتظم من الحروف المسموعة المتميزة
فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة وما انتظم من المسموعة التي لا تتميز لا يسمى كلاما وقد يزاد
بعد المتميزة قيدان اخران فيقال المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات
الذي على الكثير من حرف واحد وبالثاني ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين مثلا قالوا هذا هو الكلام
الذي يسمى به التحصيل منكلا في اللغة فان اورد عليهم نحو ق اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا واما نحو من الاستفهام
فلا تخلص فيه الا بالالتزام وانما تعرض المص لتعريفهم الكلام تمهيدا لما سيورد عليهم من الالتزام واخرجوا بقيد المفيد
اضافة امر الى امر الالفاظ المفردة وبقيد النفي والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات الانشائية
بالقياس الى معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اي بصريحه كما سيأتي المركبات الانشائية من حيث افادتها اللوازمها الخبرية
كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري فنفيا واثباتا نصب على المصدرية
اي اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة نفي او اثبات وفائدة
من الامور تأكيدا لاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد
الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته للمعنى الخبري ليست
بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبه ان يلتزم ذلك الا يرى ان من جهات الكلام قد يستعمل
في معان اخر كثيرة ولم يذهب لا اخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو وارد
من الحد الثاني فالقول بمعنى المركب مطلقا والمقتضي بمعنى المفيد وبصريحه بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة
والمعلوم بمعنى الامر هو صفوا الى صفة المعلوم وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين
ولو بوجه ما قال اما ترى ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد تعريف تصور الصدق والكذب
الماخوذين فيه اخذ في تعريفهما الخبر وصار حده دوريا واجيب عنه بان الماخوذ في حد الخبر هو الصدق
والكذب اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حده الخبر صفة للمتكلم
واما الخبر الماخوذ في تعريفهما فليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام ولهذا عدي بعن
فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في نفسه ملتبس بذلك الوجه من ثبوت

المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشئ لا على ما هو عليه وحمل الشئ على النسبة اى الاخبار عنها
على الوجه الذى هى ملتبسة به من الثبوت او الانتفاء بعيد لان المتعارف فى الاستعمال اخبرت عن زيد
مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام ثم قال ومن تركه فى هذا الحد الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق
والتكذيب فقد وسع دايرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم
بكونه كاذبا فيزيد فى الدور مرتبة فيختفى ويصير افحش قوله كيف ذا ان فعلها تان لتردى وكلمة كيف فى موضع
الحال من ضمير دار اى على اى صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة طامة فقد انسلخ
عن معنى الاستفهام لجاز ان يعمل فيه الظرف السابق عليه على حين عرف وان روعى جانب الصيغة قدر
كيف دار قبل حين وحمل المذكور تفسيرا له والجملة طرف التردى فهو بحسب المعنى كما ترى وقس على ذلك حال
الظرف والاستفهام المذكورين فى كل واحد من الحدين الاخيرين قال والحد الثانى اى وانما ترى الحد
الثانى كيف خرج عن ان يكون مطردا حين اوجب فانطلق بتناوله ما ليس من المحدود وهو مثل قولنا
فى باب الوصف دون الاخبار الغلام الذى لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما
بفتح ان لا بكسرها فلا يكون مطردا وبيّن دخولهما فى الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه
منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ويفيد النسبة اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وهذا ظ فى المثال الثانى
واما فى المثال الاول فلاولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا
الغلام الذى كان اى حصل لزيد فالمنسوب هو الكينونة والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة
مجرد التعلق الذى يوجد فى غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفى لا يقال يلزم المثال الاول معنى قولنا فى
باب الوصف ايضا زيدا الذى له غلام او ليس له غلام وبين كلتيهم كلامه لانه اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن
المثال مفيدا لم يصرح على ان المسند فى هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما لزم من كلامه وكانه
اورد تصريحا كان تنبيها على اتحاد مؤديهما وبين خروج المثالين عن المحدود اعنى الخبر بانتفاء لازمه
عنهما اعنى احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ فى نفى الاحتمال فزاد الصحة اى لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الغاية
وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد منع كون المحتمل للصدق والكذب حد الخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما
للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديده به صحيحا اى لا نزاع لاحد فى ان الاحتمال
لازم للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع فى كونه مذكورا فى حده والحال ما تقدم من لزوم الدور والجواب
ان المراد بالاثبات والنفى هو الحكم بوقوع النسبة او لا وقوعها اعنى ايقاعها او انتزاعها وليس فى شئ من
المثالين ايقاع ولا انتزاع صادر من المتكلم بل فيهما اشارة الى حكم مفعول كما سيصرح به المص فلا نقض بهما اصلا

قال

ذلك

الطلب من جمع الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى حكم الخبر الذى يحكمه فى ضمن بمفهوم لمفهوم كما تجدن فاعلا
اذا قيل قال هو لزيد هو ليس لزيد لا الى حكم مفعول يشير اليه اشارته اذا قال الذى هو لزيد او ليس
لزيد فانه وقعه صلة للموصول الذى من حقه ان يكون صلته قبل اقترانها به معلومة للمخاطب او اذا
قال انه زيد بفتح ان فتنقل الحكم بثبوت الزيدية تصورا اشار اليه بحكم له او به اذا قال
المفيد الى جعله

قال والحد الثالث اثر ابطاله لا بعدم انعكاسه لخروج ما هو من افراد المحدود اتفاقا عنه وقال
لامتناع ان يقال بالغه فى امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما حتى كان القول به ممتنع و
ناطيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين فى ابطال الحد الثانى وقال فتدبر اى فى
انتقاضه بهما وحكم بان تعلم ان القول بهما كالكلام فى الحد الثانى وان المقتضى بحركة الى الخبر
لاخرجها على قياس ما عرفت والنقضان منه فهان بما هو لا يحمل القول مراد فالكلام على الركيب
التام اذ لا سند له لا لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله وسؤال
المعلومية وجه دفع اى والسؤال الذى نشاء من اعتبار المعلومية وجه دفع مذكور فى الحواشى الذى
حواشى المفتاح التى وعدها فى صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه هو ان ما لا نعلم بوجه من الوجوه اعنى
المجهول مطلقا له ذات ووصف فتلك الصفة اعنى مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان مفهوم المعلوم
كذلك وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة كما فى قولك ما لا نعلم بوجه
من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها متصفة بامتناع الحكم من
حيث اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة كافية فى اندراجها تحت المعلوم
ودخول ذلك القول فى حد الخبر وصحة الحكم عليها بانها لا تثبت ولا ينفى اى لا حكم عليها اصلا وربما قال
ان عبارته مشعرة بان هناك سؤالا يرد به اعتراضه بعدم الانعكاس وهو انا لا نم ان ما لا يعلم بوجه
من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة اللامعلومية كما عرفت ولذلك السؤال وجه دفع
وهو انه لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان لان المراد به ما لا يكون
معلوما بوجه دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا قلت ما لا يعلم بوجه من الوجوه دائما فقد توجهت باللامعلومية
الدائمة الى ذات فلا بد ان تصير معلومة لك فى نفس الامر بهذا الاعتبار واما اللامعلومية الدائمة
فبحسب فرض العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس الامر فلا تناقض وانما حكم على الحد الاول
بالخروج عن كونه معرفا وعلى الاخيرين بالخروج عن الاطراد والانعكاس اشارة الى ان الدوري لا يفيد
معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد يصدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة
فى التعريفات الناقصة ان تكون اعم او اخص قال واما فى الطلب اقول استدل على استغناء الطلب
عن التعريف لكونه بديهيا بان كل احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من
الحدود ولا عرفوا كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تمييز ولا شعور لهم بالاكتساب
اصلا يورّدون كلا من اقسام الكلام الطلبى الدالة على معنى التمنى والاستفهام والامر والنهى والنداء

دالة الطلب فان كل واحد يتمنى ويستفهم ويأمر وينهى وينادى يوجد ذلك بنوع نفسه عن علم وكل واحد من ذلك
طلب مخصوص والعلم بالطلب مسبوق بالعلم بنفس الطلب الى هنا ثم ان الخبر والطلب بعد افتراقهما بحقيقتهما
يفترقان باللازم المشهور وهو احتمال الصدق والكذب والكلام فى الطلب وما نسبنا اليه والتنكيف بهذا من التنبيه بالخبر على استغناء
على استغناء الخبر والطلب عن التعريف الحدى ولنحقق لمشاف الحديث فى كل واحد منهما قانون الاول فيما يتعلق
بالخبر

فى موضع عن علم بذلك الى ايراد واصدار ولا يخطئون فى ذلك فلا يوردون الكلام الدال على التمنى مثلا فى موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شىء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك الاقسام ومعانيها ومواضعها اللايقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبى مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبى معلوما لهؤلاء بديهة والجواب ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه ومما ممنوعان ههنا وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبى معلوم بوجه ما فلا نزاع فيه وانما الكلام فى تصور الطلب بالكنه قوله واما فى الطلب اى لما احسان انى الطلب قول الفرقة الثانية القائلة باستغنائهما عن التعريف وقوله بتمنى اى يأتى بكلام يدل على التمنى وموقع ما عطف عليه خبران وتوجد كلا بدل منه وجعل الاول صفة لكل الحد وكلا حبرا لا يلايم ما هو فى بحث الخبر ثم ان الخبر يريد انهما بعد افتراقهما وجدانا تحقيقتهما البديهية نفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب وهذا نوع توطئة لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث الخبر بطولها على مباحث الطلب اراد ان يجعل الشارع فى كتابه على صدق رجاء وثقة باستيفاء تلك المباحث المؤخرة ايضا فقال والكلام فى الطلب فيما انسنا اليه من اقسامه الخ وما يتولد منها لا يقصر على هذا الكلام الاجمالى الذى اوردناه ههنا وقرع بابه سمعك من غير ان ينفذ فيه ويوصل معناه على ما ينبغى معناه الى قلبك لكنا فى اوان التصدى لتحقيق مباحثه سنفرغ ونصب بتيسير الله فى تقبينى اذ نيك بحيث يصل الى صماخيك كلاما منقش فى ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسام وتفاصيل احوالها وتوليدها لما تولد بها النقش الجلى الذى لا خفاء فيه وهذا وعد اقوى واشمل مما سبق من وعد كشف القناع عن وجوه المتولدات قوله ولنكتف عطف على مقدر اى فلنشرع فى المقصود الاصلى ولنكتف وصرح بان ما ذكره فى معرض الاستدلال على استغنائهما عن التعريف تنبيه على حكم بديهى اشارة الى ان ما اعترض به عليه لا يجدي نفعا وقد التعريف بالحد اى الذى يحصل فى الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف اللفظى اعنى الذى يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين ساير الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه يجرى فى البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات او حقيقيا محصلا لصور حقايق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطر ثم نقل الى القضية الكلية من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها ويسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك الاحكام

فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمى كلا من بابى الكلام فى الخبر والطلب قانونا لاشتماله على بيان قوانين من مسائل علم المعانى القانون الاول فيما يتعلق بالخبر قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا واوفر اشتمالا على الخواص واقدم اعتبارا فى الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتغير فى الفاظ الخبر واداة مثل قولنا زيد قايم يطلق عليه انه خبر ويحتمل الصدق والكذب وانه يفيد المخاطب وانه صادق او كاذب فاراد ان يبين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اى رجوع الخبرية التى هى فى الحقيقة احتمال الصدق والكذب الى الحكم الصادر من المتكلم فى خبره فان هذا الحكم يتصف اولا وبالذات ثم يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتخصيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع لكن اذا حقق خبريته رجعت الى الاحتمال الذى هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه يحتمل قوله الخبر اى الذى بصدد الاخبار والاعلام وضمير بحكمه راجع الى الموصول الذى هو عبارة عن الحكم على تضمين معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك اى يفعل حاكما فى خبره عن مفهوم لمفهوم اثباتا كان او نفيا وما فى كما يجرى اما عبارة عن الحكم اى كالحكم الذى يجد المخبر فاعلا ذلك الحكم وضع اسم الاشارة موضع المضمر وكما يجده حال من الهاء فى بحكمه واما مصدرية والحال هو ضمير المخبر فى بحكمه اى كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم ههنا بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال والصدق او الكذب وهو الذى يفعله المخبر دون وقوع النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد باللام تنبيها على ان الاصل فى المسند ان يتبادر منه الوصف قوله لا الى حكم مفعول اى اذا الى المتكلم بلفظ يشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة او انتزاعها بل اشار الى حكم مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون خبرا اى يحتمل الصدق والكذب فلم يكن رجوع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثل لذلك بمثالين احدهما الجملة الواقعة صلة فان فيها اشارة الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل هذه الجملة صلة وكذا الجملة التى دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندى ان زيدا قايم فقد اشرت الى حكمك بكونه قايما قبل ان يحصل ان مع ما فى حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقتصر على ذكر الصلة فان قولك مشكوك ان زيدا قايم ليس فيه اشارة الى حكم مفعول لاحد لان المفتوحة مع ما فى حيزها بتاويل مفرد محكوم عليه او به وليس يقتضى ان يشار به الى حكم مفعول بخلاف الصلة فان اجزاءها ملحوظة تفصيلا فلست بتاويل مفرد وفيها اشارة الى الحكم المخاطب قطعا هذا وما يقال من ان الصلة جملة خبرية لم يرد به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا الحال فى الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتداء او

اوصف للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اى كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبها عن كونها
مقصوده بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى
اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا
فاما السبب   قد علمت ان الخبر به صفة للكلام وانها فى المآل راجعة الى الاحتمال الذى هو صفة ذاتية
للحكم المفعول للمخبر فى خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر
بالاحتمال فذكر كلما ما مثل ما مر فى حد البيان وصدره بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضى ذكر
سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم مخبر تنبيها على ما مر فى حد الخبر من
وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم لتتصف الحكم بالاحتمال فى جميع الصور فان قلت احتمال
الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الاخر فكيف جعل سببا له قلت ان
الاحتمال هو الامكان الذهنى اعنى تردد الذهن وقد علل بالامكان الذى هو بحسب نفس الامر اى احتمال
الحكم انما هى العقل لامكان تحققه مع كل منهما فى نفس الامر وقد يتوهم ان المسبب احتمال الخبر وسببا احتمال
الحكم   ويرجح كون الخبر مفيدا   اى اعلم ان مرجح كونه مفيدا والظاهر عبارته ان ذلك الحكم اشارة
الى الحكم المفعول للمخبر فى خبره اعنى الايقاع او الانتزاع لكن المقصود الاصلى من الخبر كما لا يخفى افادة
المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها او ذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب يستفيد من الخبر
وينتقل منه الى متعلقه الذى هو هذا الحكم المقصود بالاعلام وكانه عبر ههنا عن وقوع النسبة
او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما يتعلق به اعنى الحكم المفعول فى قوة ذكره ويرشدك الى ذلك قوله او استفادة
منه انك تعلم ذلك الحكم اذ لا يشتبه ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال
الى استفادة المخاطب منه الحكم لكان الامر اهون فان قلت الاستفادة فرع للافادة فكيف يرجع
الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه احد
هذين الامرين وتخصيص ان معنى افادته له افادته اياه احدهما فاذا لم تفده شيئا منهما لم نعده مفيدا له
كقولك السماء فوقنا قوله وسمى هذا اى الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه المقصود الاصلى
الذى وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع وقد صرح
بذلك فى تعريف المسند اليه حيث قال والسبب فى ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هى الحكم او لازمه كما عرفت
فى اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم الحكم ايضا فمن قال فائدة الجملة الخبرية استفادة الحكم و
لازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضيه صاحبه وانما مثل لحفظ التورية

لانه مما ندر وقوعه غالبا   ولا اولى بدون هذه   يعنى ان تسمية ما سماه لازم فائدة الخبر انما هى بسبب كونه
لازما لها واراد بقوله هذه لازم الفائدة وانثه باعتبار انه فى نفسه ايضا فائدة كما صرح به عبارته المنقولة
انفا وبعنى امتناع الاولى بدون هذه انه كلما حصل للمخاطب العلم الحاصل من الخبر بنفسه وجب ان يحصل له
منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم وذلك لما عرفت من ان المعتبر فى العرف فهم المعنى المقصود للمتكلم
فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اى اعتقاد به قطعى او ظنى فانه يتبع به على الاغلب المتعارف كان ذلك
بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر تفهيمه اياه وهذه بدون الاولى لا يمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب
من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر
كما فى قد حفظت التورية وما يقال من ان علم المخاطب بالحكم من الخبر هو حصوله فى ذهنه بمجرد سماعه
سواء اعتقده ام لا فليس بشىء لان ذلك الحصول قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعتد بخبره مفيدا
عند ارباب اللغة وكذا مجرد حصوله فى ذهن المتكلم لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم
بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه كما بيناه لا باعتبار تحققهما فى انفسهما كما هو المتبادر
من لزوم احد الشيئين للاخر كان ذلك باعثا على تفسير فائدة الخبر ولازمها بالاستفادتين اى العلمين
واما قوله اللازم المجهول المساواة فالمناسب للمقام ان يحمل كناية عن اللازم الاعم بناء على كونه اولى
بمجهولية المساواة وقد يقال ان يمتنع ولا يمتنع بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اى العقل يحكم
بامتناع الاولى بدون الثانية ولا يحكم بامتناع الثانية بدون الاولى كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم بامتناعه بدون ملزومه مساويا كان فى الواقع او اعم
ويرجح كونه صدقا او كذبا   اشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر فى خبره اعنى الايقاع او
الانتزاع فانه كما مر هو المفعول للمخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته
دون وقوع النسبة او لا وقوعها وحمله فى هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما فى بحث افادة
الخبر مما لا وجه لصحته ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم او ليس بقائم مثلا
مشتملة على حكم ايجابى او سلبى مفعول للمخبر فى خبره هذا وعبر عن هذا الحكم بالنسبة التامة الذهنية
فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التى بين زيد والقيام بحسب نفس الامر فى الكيفية بان يكونا
ثبوتيتين او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقها بان كانت الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى
سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول
نسبة اخرى فى الواقع موافقة للاولى فى الكيفية وهذه النسبة الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر

صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر هو ثبوت مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله عنه ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية وضعية لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي لجواز ان تتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بالواسطة وهذا معنى ما قيل من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد او لا مطابقته على حصول غير بمعنى لا كما تشهد له قوله والى لا مطابقته ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان ساير صفات الحكم كاليقينية والظنية والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الكذب اليها واراد بهما صدق الخبر صادقا او كاذبا البتة ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل اي الاعتماد لما سنذكره من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوله مع تأيده بالنقل عن ائمة اللغة والتعارف فيما بين اربابها

وعند بعض اي مرجع كون الخبر صادقا او كاذبا عند بعض واراد به النظام ومن تبعه في هذا المطلب الى طباق الحكم المفهوم من الخبر في ضمن لاعتقاده الجازم او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب سواء كان هناك اعتقاد او لا وقدم كون الاعتقاد خطاء على كونه صوابا اذ هو مظنة الافتراق بين معنى الصدق والكذب ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطاء او صوابا انه لابد على تقديري الطباق واللاطباق من اعتقاد او ظن حتى يلزم الواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته في هذا المذهب اصلا وقوله بناء نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعها عند بعض اي حكم بعض برجوعهما الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او يبني بناء وقوله واحتجاجه عطف على دعوى اي هذا البعض بنى مذهبه على ان الخبر متى ظهر خبره بخلاف الواقع يدعي براءته عن الكذب ويحتج لدعواه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يحضره فلولا ان الكذب عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلموه له ولوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا والجواب انه انما تبرأ عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا قوله لكن تكذيبنا استدراك عن قوله بناء دفعا لتوهم استحكام وتشييد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على تكذيب اليهودي

في قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام حق مع مخالفته لاعتقاده يتجهان اي يقبلان بالقلع على هذا البناء يقال اتجه السقوط اذا اقبل به عليه والمعنى انهما يقلعان هذا البناء وما بني عليه باقبال بوجه تام وهو ابلغ من يقلعانه يعني ان هذا دليل قطعي تثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام ويبطل الشيء ما بناه عليه لانه ظني ضعيف جدا صادف قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق اثر من البناء المذكور والمبني والمبني عليه قوله ويستوجبان اي يستحقان وذلك لان الاية الكريمة ظاهرة الدلالة على راي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق بل يوجب تاويل الظاهر اي صرفه عن ظاهره الماظهور فان الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكى عنهم من قولهم انك لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد فالصدق مطابقته اذ لا قايل بالفصل واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى الخبر ضمني تشعر به تأكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا وخلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى الخبر المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الى الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سيأتيك في باب الاطناب كما يتجه اي يظهر ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق بيتجه قوله واذ قد عرفت ان الخبر حصر اصول تراكيب الكلام في قسمين وبين حال تصوريهما وجعل القانون الاول الخبر وذكر مرجع خبريته شرع في ضبط بيان الاحوال التي بها تفيد الخبر خواصه اي عرفت مما مضى من بيان مرجع الخبرية ان الخبر مرجعه الى الحكم الذي يحكيه المخبر في ضمن مفهومه لمفهوم بمعنى ان الخبر لابد فيه من ذلك الحكم الذي لابد له من طرفين يتحقق بهذه الاشياء الثلثة التي هي اجزاؤه ولا يتوقف على غيرها الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا كالصورة وسابقا للطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال المفهوم اشارة الى ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله فسمه اشارة الى ان هناك معنى اخر للاسناد فان النحاة يفسرون الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم وتمثل بالشيء والثابت لانهما في غاية العموم والابهام اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه وبه فليس بمعتبر في تحقق ماهيته بل في ترتب الفايدة والتنكير في قوله شيء يدل على صفته اي شيء من الاشياء فجاز وقوعه مبتدأ والمراد باللاثبوت سلب الثبوت ونفيه وقد يقال فيه السالبة بالمعدولة اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا لم يكن

بينهما فرق لان هنا مما انتفاء الموضوع في الخارج وانما نفس قان اذا جعل الثبوت رابطة كما في
قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت اذا كان الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم لمفهوم لم اسناد
الخبر الشرطي قلت سياتي في الكتاب ان الجملة الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص
هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب فالخبر عنده منحصر في الحملي وسينكشف لك الحال هناك
باذن الله قوله لا يزيد على ثلثة اي الاعتبارات الراجعة الخبر فافادته للخواص منحصرة في فنون
ثلثة راجعة الى اجزائه الثلثة وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات
تتصف بها المجموع من حيث هو لا شيء من اجزائه او يتصف بها اثنان منها وما كان متعلقات
المسند والمسند اليه كالاجزاء منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليهما في فنيهما   اما الاعتبار
الراجع الى الحكم   جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرده ههنا لانه فن واحد من تلك
الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى الحكم حال ثبوته في التركيب
اي يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا
في التركيب ككونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث هو حال اخرى اي ماخوذا
من هذه الحيثية قوله من غير التعرض اي لا من جهة التعرض لغير هذه الحيثية او بدل منها
لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر عما عداه فيعترض بان شيئا
من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل
كانبت مثلا موضوع الاسناد الى القادر المختار فاذا اسند اليه كان الحكم واقعا على مقتضيه
اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا وعلى التقدير من كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه
عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل لها في التعيين ما اسند اليه الفعل بل ذلك مفوض
الى العقل كما سياتي تحقيقه ولو قال من غير التعرض لكونه حقيقة ومجازا كما ذكره في المسند اليه
لكان اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على
مذهب المختار ولغوية على المذهب الاخر ومثال الثاني انبت الربيع البقل فانه مجاز اما عقلي او لغوي
والاعتبار الراجع الى الحكم منحصر في قسمين كونه مجردا عن التاكيد وكونه مقارنا له وللتاكيد اسباب
كالتكرير ولام الابتداء واخواتها اما منفردة او مجتمعة ونسب هذه الامور الى التركيب حيث قال
فيكون التركيب تارة غير مكرر لظهور هذه الامور في التركيب وان كانت فايدتها راجعة الى
الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بتجويز التاكيد بوجه اخر غير ما ذكر وفي بعض النسخ فيكون بلا كاف

وعلى هذه النسخة قوله في الاثبات يتعلق بقوله يكون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب
في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون في المعطوف وعلى النسخة الاولى فتقدير الكلام هذا في الاثبات
والاعتبار الراجع الى الحكم في النفي كون التركيب وايراد الكاف في كنحو اشارة الى كثرة الامثلة و
قوله لا رجل عندي قيل مرفوع على ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح لان لا فيه لنفي الجنس فيفيد عموما تاكيدا
وقوله هذه ترجع الى نفي الاسناد الخبري دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر ليس
ونون التاكيد لاحقة بالمسند الذي هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه والمسند فهذه
اعتبارات راجعة الى المحكوم له لا الى الحكم فاشار الى الكل من حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر
واما الاعتبار الراجع الى المسند اليه   قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري
يحصل به الخبر بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال
من المسند اليه واحترز عما لا يكون رجوعه اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال
وقوله من حيث هو حال اخرى منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما حققته في الحكم
والبحث عن كونه حقيقة او مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف في المسند اليه والترك في المسند تفنن
في العبارة ولذلك قال فيما سبق او من نحو تنطلق بترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف
والطي في المسند اليه كما سياتي اشعار بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند
فقد ترك ولم يؤت به وتقديم الحذف على الاثبات لكونه اغرب وارسخ في اقتضاء الخاصية ولان
عدم الذكر متقدم عليه وقد راعى التقديم ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد
لقلتها واقتصر على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتهما دوما
للاختصار بعد الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو
الاصل في كل منهما وعقب المعرف بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقا وتقارنه غالبا وبذكر الفصل
لاختصاصه به وما رواه سيبويه من قول اهل المدينة ظننت رجلا هو خيرا منك بنصب خيرا
ولم يستحسنه فقد نسبه ابو عمرو الى اللحن وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه
لفظا واقترانه به في التلفظ اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا وانه لقصر المسند على المسند اليه
ولو جعل من اعتبارات المسند لكان له ايضا وجه اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت وقوله
معرفا خبر اخر لكونه لا صفة لقوله ثابتا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن في قوله من
احوال المعارف بيانية والظرف صفة لمعرفا وكذا قوله منعوتا معرفا صفتان له وقوله مقرا خبر اخر ايضا

واما الاعتبار الراجع الى المسند ترك ههنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكره غير مرة و اشار بقوله ايضا الى ان قد حيث المسند تفرع بما قرره حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا و هو مصدر آض بمعنى عاد وجب حذف ناصبه اي عادت الحيثية في المسند الى ذلك التفسير المذكور في المسند اليه اي رجعت اليه وتقيدت به قوله وفي افراده اي وفي افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا باس حرف عطف كونه مقدما او مؤخرا على كونه مفردا ولا على كونه متروكا لان الفاصل من تتمة المعطوف عليه والمعطوف الاول ويجوز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم في اعتبارات افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبارات كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او لتقدمه بالفعل ما يرجع اليهما من الشرطية والظرفية وقوله تقييد اخبر اخر لكونه اي تقييد كل من الفعل والاسم المنكر والمعرف بنوع مما يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على الضم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات الاسناد تجري في كلا معنييه على سواء واما اعتبار المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها في الالفاظ هذا اذا كانت اي انحصار الاعتبارات الراجعة الى الخبر في فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليست مع جملة اخرى اما اذا كانت مع اخرى فهناك اعتبارات اخر من فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل والايجاز والاطناب قوله اذا انتظمت اي اقترنت والعامل في اذا كلمة اما اي مهما يكن من شيء في زمان انتضامها مع اخرى فلا ينحصر اعتباراتها في الفنون الثلثة لانه يقع ادذاك الانتظام حاصل اي يقع في زمان حصوله اعتبارات سوى ما ذكر وقوله فن رابع خبر مبتداء محذوف اي هي في رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل والوصل يعمان الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة ايضا وكذا كثير من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشاء الا انه لما ذكرها في قانون الخبر اكتفي به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة ورعاية عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية ولا يتضح اي لا يتضح الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربع حق اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني معرفة تلك الاعتبارات الا ان تورد كلاما مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال المفيد خواص مقصودة مناسبة اياها او تصدق بانها في كلام غيرك منطبقة

على مقتضى الحال المفيد خواص مقصودة مناسبة اياها او تصدق بانها في كلام غيرك منطبقة على لتسبق منها الى فهمك ما يناسبها وبالجملة يبحث في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتباراتها الاحوال ومقتضياتها قوله فبالحري اي اذا كان كذلك فالتلبس بالحري عدم الخفاء مقتضى الحال الظهريا اي منسيا لا يلتفت اليه وقد يروى بالتشديد على زيادة الياء اي الحري فلذلك فنقول والله الموفق قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان تقارنه ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه على تفاوت الاحوال والمقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة بالمتكلم متباينة اي تقابله يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما يقتضيه مقابله وهو الى قوله يباين مقام الهزل وعرفه من هذه المقامات ومقتضياتها وتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى علم المعاني وذكرها ههنا توطئة لما بعدها من المقامات كانه قيل لا يخفى عليك ان تلك المقامات تختلف فكذلك هذه المقامات لا يقال اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى ايراد وجه مخصوص في الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل نوع من الكلام وجه مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من خلو ذهنه واستخباره وانكاره ومن تفاريع عنها انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة وتقتضي وجوها تختلف في جملة واحدة من الاعتبارات راجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر هناك مقامين بجامع كل منهما كل واحد مما علا مما اعني مقامي الجد والهزل ذكر ههنا ايضا مقامين بجامع كل منهما كل واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاءه وغباوته فمع الذكي تتفاوت اقتضاء تلك الاحوال دون الغبي وفصلها عنها بكذا لكونهما جبليين وذكر فيها التغاير دون التباين نظرا الى انهما لا يوجبان اختلافا في اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد ونبه بقوله ولكل من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الاخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام فكان المتكلم اذا اراد ان يشرع في الكلام باخر

احدهما ويضم الى الاخر وبجعله صاحبا له فلكل واحد منهما احوال في ضمه الى صاحبه وكذلك الجمل المنتظم
فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء باعتبار انضمامها الى اشياء اخرى واراد بقوله كل
كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الجملة ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا انضم الى المسند
فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها
الى اخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها قوله وللكل اي وللكلام مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب
يصل اليها الكلام بمقام يقتضيها وانما افرد الاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن الرابع لانه في نفسه
باب برأسه وارتفاع شأن الكلام لما اشار الى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات
الاربعة رغب في الاعتناء بها فقال ارتفاع شأن الكلام اي الكلام الذي يعتد به ولا يعد من اصوات
الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا عند النقاد وانحطاطه في ذلك الباب بقدر مصادفته
المقام لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات وكلما كانت المصادفة اتم واوفر كان حسنه وقبوله
اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وهو اي ما يليق بالمقام من الاعتبارات
هو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال هذا تفصيل لمصادفته المقام لمقتضاه وما يترتب
عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى
وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني وما تقدم توطئة لها كما مر واراد باطلاق الحكم
ان لا تقيد بالتاكيد وذلك انما يحصل بتجريد الكلام عن المؤكدات فالحال اقتضى كيفية مخصوصة
هي الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى بتوسط تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ هي تجريده
عن المؤكد فحسن الكلام ح بالتجريد ليفهم به ما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار واذا
اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد واقتضى بتوسطها اقتران الكلام بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه
بشيء من المؤكد بقدر المقتضي ضعفا وقوة يروى بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا
كالسؤال او ادنى الانكار يحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا يحلى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى
الحال وهو التاكيد متفاوت قوة وضعفا فيراعى ذلك في المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طي
ذكر المسند اليه لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن
زعم ان مقتضى الحال على الاطلاق معتبر اولا في المعنى وثانيا في اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد
فقد سهى قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا بمن احد المعارف الى آخر ما ذكره
هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما يتبعه صفة لقوله اثباتا قوله شيء من المخصصات

يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان يحمل اخرى على الجملة الاولى
لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع تضمن فصلها او وصلها راجع الى الجملة كما تقتضيه سياق
الكلام وكذا ضمير معها الى مع انضمامها وقدر الايجاز والاطناب بطي جمل ولا طيها عن بين الجملتين
المنتظمتين لان طي ما دون ذلك ولا طيه مندرجان في الفنون الثلاثة واعلم ان مقتضى الحال
هو الوجه الذي يقتضي الحال ايراد الكلام عليه من اطلاق الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته
وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسياتيك في تفصيله لما لحاله المقتضية للحذف
للاثبات للتقديم للتاخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال ايراده مشتملا عليه
وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه حمله مندرجا تحت المقتضي اندراج
الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم كان مطابقا للمقتضي
وجزئيا له واستدل لذلك بقوله في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور
حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات كالمؤكدات واداة التعريف
مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل فكانه قال على ما يقتضي
الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالتفات مسموعا التعلق بالمسموع جعل ايضا ما يتعلق بالمذكور
مذكورا وما ذكرناه حديث اجمالي لا بد من تفصيله اي سنفصل لك حديث مقتضيات الاحوال
المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل حال وما يقتضيه وقد ترتب الكلام ههنا اي في تفصيل
تلك الاعتبارات على فنون اربعة هي اجزاء لذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون
نظرا الى انها تبين فنون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل
المنتظمة يكون مقتضى الحال واعتبارا مناسبا له ولذلك قال اولا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها
ومن حيث ان له امورا تتعلق به ككون الوصل بالواو وغيرها للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل
لكمال الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل
والوصل وكذا في الايجاز والاطناب وقبل ان نخوض نبه على اصل بديهي يبتني عليه الثبات
على مزاولة العلوم ومقاساتها رجاء ان يحتظي منها بحظوة كاملة ولذة وافرة واعطاء فنون
الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل بعبارات تحررها وتمثل لها بشواهد
تقررها قوله لتكون اي ذلك الاصل على ذكر منك بضم الذال وهو بالقلب اي لا يزول عن حفظك ويروى
لتكون انت على ذكر منه اي على حفظ لا تغفل عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان

المرجع اى الرجوع فى اصول مسائلها وفروعها الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلايل عقلية
او يكتفى بتنبيهاته كالعلوم الحكمية والدخيل فى الصناعة المبتدئ فيها يقال هو دخيل فى بنى
فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشئ عليها المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشأة العلوم
اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكه شبه ذوق الطعوم اللذيذة كانها عيان بعد
برهان وقد يطلق على القوة الادراكية التى يتوصل بها الى تلك الحالة واذا لم يجب تساويهما
فى العقليات الصرفة فكيف فى صناعة مستندة الى الحكايات وضعية ككون اللام وان مثلا
للتاكيد والى اعتبارات الفية اى امور يعتبر بحسب الالف بتراكيب البلغاء المبنية على امور
عادية ككون التاكيد لرفع الشك ورد الانكار واعتناء المتكلم وانما نفى وجوب التساوي
ولم يدع امتناعه لان الدخيل ربما زاد على الناشئ فى استفادة الذوق لشدة ذكائه
وقوة فطانته ولانه كاف فى اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي فلا باس على الدخيل
فى صناعة علم المعانى فى ان يقلد صاحبها الناشئ عليها الذي صار كالمجتهد يقبل منه فتواه
وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلالة الشك تنبيها على ان فوات الذوق ان كان فانما
يكون فى بعض المسائل الخفية دليله الاستقرائي واما اكثرها فيتوصل بادلتها الواضحة وبالتنبيه
عليها الى ادراكها الذوق فى قوله على مهل اى على تدريج يعنى بالمواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة
وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتنقير عن مناسباتها لما يستفاد منها فاذا قيل لك مثلا ان الاستفهام
اذا امتنع اجراؤه على اصله فرع ما يضاد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم ادعوك وتقبلته
فى بادى الراى فقد قلدت فيه فاذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان سوال الداعي عن عدد دعائه
تدل على كثرته المناسبة لاستبطائه فى الاجابة فقد ذقته وكان شيخنا يريد تانيس
الدخيل بالتقليد وترغيبه فى استحصال موجبات الذوق بانه طريقة محمودة فيما بين ارباب
هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الخاتمي وتنفيه عما يدفع به توهم ان احالته تلك كانت
عن قصور منه او عن استنقصان اياه فذلك الامام نصب على المدح او رفع على البدل او الخبر
عنه اى فى هذه الصناعة ونسبة ترك السماحة الى الادوار مجازية متعارفة لا على طريق اهل
النجوم من اسناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما فى ما دار اى تدور مصدرية وقد يقال
اشار بذلك الى انه قصد ان يسبح الاستمرار مبالغة فى الاطراء تغمده الله اى ستره برضاه
وجعل غدا له تحيلنا خبر كان وفى الجمع بينهما اشعار بنوع استمرار كما يناسبه لفظ كثير يقال

احال بدينه على غيره كان يتأن جهة الحسن كان دينا فى ذمة الخاتمي فاحال به على الذوق اي
القوة التى يتوصل بها الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة هي ملاك الامر فى ادراك خواص تراكيب
الكلام والترقى الى مشاهدة الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم يكن سليقية طول خدمة هذين
العلمين كما سيذكره وضمير فيها للمحسنات ح اى حين اذ كان يحيلنا ومن ظرف للخبر اعنى
من نبغ اى ظهر واشتهر والعوه العدد وعلم الادب مامر وصبغ اليد بها عبارة عن جعلها
ملكة راسخة رسوخ الصبغ فى يد الصباغ على طريقة الاستعارة التمثيلية وعلى قاسى وكذا من
وكون شدة جدة فى العمل ثم انه شيد اركان التقليد بان واضع هذه الصناعة ومدونها قد
بالغ فى الاحالة على الذوق الذي لا يكامل موجباته الا على مهل فلا بد للمبتدئ من ان يقلد
على صاحبها فى بعض محسناتها وكلمة ما للتنبيه وهو ضمير الشان وعبد القاهر عطف بيان
وكم يعيد خبره على تاويله بمعنى الخبر اى يعيد هذا اى الحالة اعادة وقوله فى دلايل الاعجاز ظرف
ليعيد فان روعى جانب الصيغة قدر مثله مقدما عليه الفن الاول من العلوم اي
القضايا المعلومة لكل احد ان ما حكم به العقل سواء يفرغ المتكلم اى يصب حال الاطلاق لسانه
من قيد السكوت ما ينطق به خبرا كان او طلبا فى قالب الافادة اى يجعله بقدرها لا ناقصا
ولا زايدا تحاشيا وتجانبا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا
كان ناقصا عن افادة ما قصد به كان فى حكم اللغو واذا كان زايدا عليها كان مشتملا على لغو
قوله حال الاطلاق للسان معمول لمقدر يدل عليه ان يفرغ لا لحكم العقل اذ لا معنى لتقييده به
واذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع اى شرع المتكلم فى الكلام مخبرا اى اتيا بالجملة الخبرية لا
لاعلام المخاطب لا للتاسف والتعجب وبث الشكوى والتفرع ونظايرها لزم ان يكون مقصوده
فى حكمه بالمسند للمسند اليه فى خبره ذاك اى الذي اندفع فيه افادته للمخاطب فايدة ما متعاطيا
اى متناولا مناط الافادة ومتعلقها من تركيب الالفاظ بقدر الاحتياج لا ازيد ولا انقص
فاذا القى شرع فى تفصيل مناط الافادة بقدر الافتقار من الاعتبارات الراجعة
الى الاسناد الخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب فايدة الخبر لانها الاصل ولظهور جريان
الاقسام الثلاثة فيها وذكر الحضور اشارة الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده الا انهما غابا
فذكر ليحضر او يصير او سيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد فى ذهنه وانتقاشه فيه
لا لانتقال قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور حضورهما بالالقاء لانا نقول

لا محذور في عدم ترتيب الغرض او بعضه على ما قصد به مع انه يلزم من سماع لفظيهما الالتفات
اليهما وهو المراد بحضورهما وكفى جواب اذا اي كفى في اسقاط الاسناد بالثبوت او الاسقاط
مجرد حكم الملقى بالاثبات او النفي يعني ايقاعه او انتزاعه ويتمكن الاستناد في ذهن الملقى
اليه لمصادفة الاسناد ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك الشيخ
معنويا اي اتاني هواها قبل ان يتنفس في قلبي هوى غيرها واعرف ما الهوى فتمكن فيه لخلوه
عما عنه فان قيل هذا علم يتمكن الاسناد في ذهنه بلا نكير او تردد فيه بعد الاخبار قلنا
هو من حيث انه خالي الذهن ويستعد لاسقاط الصور لا تقتضي عليه الا قبول الحكم وتمكنه
فيه وما ذكرته فلامر خارج عن الحال التي هو فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لانه خبر
ابتدئ به من غير ان يسبقه طلب او انكار واذا القاها اي اذا القى الجملة الخبرية الى
طالب متحير فيها وقوله طرفاها مبتدأ خبره عنده ودون ظرف وقع حالا من المستتر في عنده
اي متجاوزين الاسناد فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدأ خبره بين بين اي بين الاثبات
والنفي وهذه الجملة مع ما عطفت هي عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة
لقوله متحير وضمير منه للاستناد والمعنى فهو حاصل في محل بين الاسناد كاين بين بين
واللام في لتنقذه متعلق بالقى اي لينقذ المتكلم المخاطب كما تقتضيه سياق الكلام بظاهره
ويؤيده قوله في القسم الانكاري ليرده الى حكم نفسه وقد يقال اراد لينقذ حكم المخاطب
والورطة الهلاك واصلها الارض مطمئنة لا طريق فيها وقوله استحسن جواب اذا وفي ايثاره
على وجب تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هناك يجب التاكيد ومن هنا تحسن
لان المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه واسقاط الاسناد مجرد الحكم فقوله تقوية المنقذ
اراد بالمنقذ الحكم اذ الفعل قد يسند الى آلة كالقاطع للسكين ونوّن قوله في الابتدائي
كفى في ذلك الاسقاط حكم وفي الانكاري استوجب حكمه تاكيدا وحمل المنقذ على المتكلم بناء على
انه فاعل لتنقذه مما ياباه الطباع السليم واذا القاها الى حاكم اي الى مخاطب حاكم
في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والاخر نفيا وانما قال بخلافه لان
الحاكم هو فانه يكون عالما وسيأتي حكمه قوله ليرده تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا وليرده
مفعول له لاستوجب قدم على المفعول به اعني تاكيدا لئلا يفصل بينه وبين صفته اعني بحسب
ما اشرب اذ لو اخر عن الصفة ايضا لبعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي تداخله

الصبغ اي دخل في اعماقه والجار اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كاينا بمقدار اشراب المخالف
الانكار في اعتقاد المتكلم فانه يبنى التاكيد على قدر الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في
نفس الامر قوله كنحو اي كنحو قولك اني صادق لمن يبالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق
كاينا على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار وهو لمن يزيد المبالغة في انكار
صدقك وانما قال المرجح لان رده الى حكم المتكلم يحتاج الى مرجح حكمه بالتاكيد اذ لو وقف على
حد التساوي لاوقعه في ورطة الحيرة وان شئت تريد ان شئت شاهدا على ان التاكيد
يزداد بزيادة الانكار فتامل هذه الاية ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعلت كلمته هنا
واذ ارسلنا لم عطف بيان او بدل من كلام وكيف تقرر متعلق تامل على تضمين المعرفة وحيث
قال اي على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عم متعلق به ايضا اي تامله من هذه الجهة فالقدر
المتنامي الكامل لما القى اليك من ان التاكيد بحسب الانكار وانما اكدوا في المرة الاولى لان تكذيب
الاثنين تكذيب للثالث ايضا لاتحاد مقالتهم وبالغ اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلثه
زادوا في المرة الثانية اللام وما هو في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المص للقسم المعنوي
المحصول مقصوده بدونه الجلاء في كونه قسما مع عدم تضمنه لصورة الجملة وما قول صاحب
الكشاف في توجيه زيادة التاكيد ان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فالنظر
الى ان مجموع الثلثة لم يسبق منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التاكيد فيها على
الاعتناء والاهتمام منهم بالخبر ونظر المص ادق فعززنا قرئ بالتشديد اي فقوينا هما
يقال عزز المطر الارض اذا لبدها وشددها وبالتخفيف من عزه يعزه اذا غلبه اي فغلبناهم و
قهرناهم بثالث واخراج الكلام في هذه الاحوال اي في احوال المخاطب اعني خلو ذهنه
وتردده وانكاره والوجوه المذكورة بتجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا او وجوبا
بحسب مراتب الانكار واراد بمقتضى الظاهر مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظاهر
وكلاهما مقتضى الحال واضافة الاخراج الى مقتضى الظاهر لادنى ملابسة فانه اخراج يوافقه ثم
ان البحث عن افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة منها في الاحوال الثلثة من وظيفة
علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الجلاء على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر مندرج في الكناية التي يبحث عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه
على مقتضى الظاهر مندرج فيما يقابل الكناية اعني التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى

بالتضرع وماكان في الاندلاجين نوع خفاء اورد فيها كلمة ان وسياتيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان
تاكيد الكلام قد يكون لو فور نشاط المتكلم به وكونه عن صميم قلبه كما مر وللرد على ظنه الباطل كقوله
احسنت اليه ثم انه اساء الي وقولها اني وضعتها انثى ولاظهار كمال العناية كقوله انا انك لمن المرسلين
او كمال التضرع والابتهال كحو اننا امنا او كمال الخوف نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك
من المعاني التي يناسب التاكيد بوجه خطابي والذي رناك اي ارناك وجعلناك مبصرا اياه
والبصير للقلب كالبصر للعين واعمالها جعلها عاملة متصرفة فيه اي في ذلك البصر فقال لا استوثقت
من كذا اذا اخذت منه على ثقة كانك اخذت منه ثقة واعتمادا عليه اي عرفت ان جواب ابي العباس
المبرد لابي اسحاق المتفلسف الكندي صادر عن تحقيق وجرت واثقا به وحسن سواله ظرف
للجواب وفي قوله اني اجد اشعارا بانه كان جازما بوجود الحشو فيكون ما ذكره قدحا في صناعة العبارة
لا اظهارا للتردد متصديا للاستفادة منه وذلك اشارة الى الجواب هذا ثم انك اي خذ هذا
الذي ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشارة بثم الى تراخي الرتبة اي الاخراج مرتبة
اعلى وارسخ في البلاغة من الاولى التي هي قريبة من كلام الاوساط والمفلق هو الاتي بالعجايب من الفلق
بكسر الفاء وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال الى حال بالسحر
فاطلق السحرة عليهم في هذا الفن اي فن الاسناد او فن البلاغة والنفث نفخ معه شيء من الريق
فقال دنقه ينفث بالكسر وهو افصح من الضم والمراد بالكثير كثرته في نفسه لا انه اكثر من الاول واقسام
الاخراج لا على مقتضى الظاهر حاصله من تنزيل العالم منزلة احد الثلاثة المذكورة ومن تنزيل كل منها
منزلة الاخرين وذلك اشارة الى النفث وتعرض ههنا للازم الفايدة مبالغة مع ان الاقتصار على
الفايدة كاف في علمائه عن نسبة المحيط الى المشرفة وعن ذلك اشارة الى العلم والخالي الذهن
عن العلم بالفايدة يتناول اقساما ثلاثة الا ان المراد هو الخالي عن الاسناد وطرفيه ولاعتبارات
متعلقة باحلوا خطابية اي اقناعية تفيد ظنا بكونه غير عالم توجها اي توجه تلك الاعتبارات على
معنى ان توجه احلال المحل الخالي بسبب الاعتبارات بجهله بوجوه مختلفة مثل ان لا يعمل بمقتضى علمه او يكون علمه
تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او نظهر منه سوال
او يلابس الانكار وان شئت فعليك تنزيل العالم بشيء منزلة الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له
بان الله وصف اليهود بالعلم بشيء على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابي هو انهم لم يعملوا
بعلمهم اي ان شئت شاهدا بان المحيط بشيء علما ينزل منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة مقولا

في حق كفرة يهود وهو يصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة اي
اختاره على كتاب الله ليس له في الاخرة نصيب من الثواب اصلا على سبيل التاكيد القسمي لان اللام
في لقد علموا جواب قسم محذوف وحل اضرب نفسه عنهم لان لو لانتفاء الثاني لانتفاء غيره اي لو كان يعلمون
ان المشتري لا نصيب له لما اشتروا اي لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت جاز ان يكون متعلق العلم
المنفي مضمون قوله ولبئس ما شروا به اي باعوا به انفسهم فانه جملة قسمية ايضا معطوف على القسمية الاولى
فلا يتوارد النفي والاثبات على علم واحد قلت سياق الكلام لتقبيح حالهم يقتضي تعلق يعلمون بما
تعلق به علموا وايضا مؤدى مذمومية ما شروا به رداءته وعدم تعلق نفع به في الاخرة فيرجع
الى مضمون ما تعلق به علموا وحمل الاية على انها مثال لتنزيل العالم بفايدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل
والقاء الخبر اليه ليس بشيء اذ ليس ههنا الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف يحدد صدوره الى اخره
صريح في ان الاستشهاد معنوي وايضا قوله فيسوقون من تتمة العام فكيف يورد المثال قبل
تمامها قوله ونظيره اي نظير قوله تعالى ولقد علموا في مجرد توارد النفي والاثبات على شيء واحد باعتبارين
قوله وما رميت اذ رميت اي ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره كان خارجا عن طوق
البشر روي انه عم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من الحصباء في وجوه المشركين فلم يبق مشرك
الا شغل بعينه وانهزموا قوله وان نكثوا اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها
ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام الى هذا اي الى المحيط
علما ساقه الى كذا اي الى الخالي الذهن ويلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على احلوا عدل عن الماضي
الى المضارع لتاخر السوق عن الاحلال او لاستحضار صورته وهكذا قد يقيمون من لا يكون سايلا
اراد ان يذكر اقسام نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكره من اقسام مقتضى الظاهر ابتداء
بان غير الخالي يقام مقام الا انه ذكر ههنا اقامة العالم مقام وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سياتي من
قوله ويقلبون هذه القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السايل منزلة الخالي ما لظهور اولان التاكيد
مع السوال استحساني فاذا ترك لم يلزم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السايل منزلته الا انه اقتصر
ههنا على اقامة الخالي مقامه ولم يتعرض لاقامة العالم مقام السايل لظهوره بالمقايسة على تنزيله منزلة
الخالي ولا لاقامة المنكر مقامه لاندراجها في يقلبون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد عكس
جميع هذه الاقسام في معرض التفصيل لنفث الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون قوله وذلك اذا
احلوا اشارة الى النفث المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة ينفثون معاطفة فكانه قال او ذكر

الدفعة حاصل اذا احلوا فساقوا واذا كانوا قدموا فاقاموا واذا دأوا ملابس الانكار فنزلوا و
اذا كان مع المنكر رادع فقلبوا الا انه نفس في هذه الجمل بذكر الاحكام على صيغ المضارع من الفاظ
مختلفة وذكر شرائطها على صيغة الماضي كذلك وقدم ذكر الشرط في الجملة الاولى وعطف على الحكم دون
البواقي اذا عرفت هذا فنقول كل ذا من هكذا اشارة الى تنزيل العالم منزلة الجاهل وكل قد للتحقيق اي
ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة السائل وهذه الجملة معطوفة على جملة اذا
احلوا فيسقون نظرا الى المعنى كما بينا والمراد من لا يكون سائلا هو الخالي لان تقدم الملوح انما يعتبر
فيه وضمير يصوبونه للكلام واذا كانوا ظرف ليقيمون ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا ليكون
سائلا بل اراد انه من شانه ذلك وللتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس المتطلع اي من شان
مثل ان يشير بعد للنفس المتهيأة لادراك ما يرد عليها الى الحكم ذكر الخبر يقال استشرفت الشيء اذا
رفعت بصرك تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذي يستظل من الشمس قوله متميل اي يتكلف الميل
ومتردد والرواية بالياء التحتانية فالجملة بيان لمتحيرا وحال من الطالب المتحير ولكن ان تقرأه بالتاء
الفوقانية وتجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال من اقدام التلويح قوله
مصدقة بان يعني اي تاكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة ان دون غيرها ويرون عطف على قوله وهكذا
قد يقيمون لا على حرون والاسلوب الفن اي النوع يقال اخذ فلان في اساليب من الكلام اي فنون
منه وسبب السلوك الى هذا الاسلوب لان اساليب الكلام طرقه وهذه المقامات اشارة الى جزئيات
مقام التلويح واضافة الامثال اليها مبالغة في كثرتها او تنبيه على ان تنزيل غير السائل منزلته
قد يكون لغير التلويح من امارات التردد وبواعث السؤال والحز المنقطع واصابه عبارة
عن الاتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الاحسن   او ما ترى بشارا   اي اترتاب
فيما ذكرناه وما ترى والهجير الهاجرة وهو ما بين الزوال والعصر والنجاح الفوز بالمطلوب
والتبكير الذهاب بكرة استهواه اي استهامه اي جعله هائما وتطبيق مفاصيل البلاغة اصابة بحزها
يقال طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو وصفهم بالخلوص عن شبه الاعاجم المورثة
لفوات الفصاحة بانهم يسكنون البوادي دون البلاد اذ لا يخلوا غالبا عن لسان مخالف
فيورث نقصانا في بلاغتهم والبناء القطران والنقب بضم النون وسكون القاف جمع نقبة وهو
اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وقوله يضع الهناء مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن
الصنع ويضع الاشياء مواضعها ورجل مولد اي عربي غير محض وكلمة مولدة اي ليست من اصل لغتهم

واولئك اشارة الى الاعراب الخلص فانهم ائمة البلغاء والباقون يقتدون بهم وان كانوا علماء النحو
والبيان موليا ملاحن فيه اي من حسن هذا الاسلوب ورؤيتهم اياه من كمال البلاغة قوله يحضرني
عمرو فيه سطيح له اذ كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لا ينافي ما ورد به الرواية انه
من ان ابا عمرو وخلفا كانا باتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الاعظام ويقولان له يا ابا معاذ
ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه فاتياه يوما وقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في ابن
قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب
فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا فانشدناها فانشدهما اياها وبشار بن ابي برد على ما قال الشريف
المرتضى كان مقدما في الشعر جدا حتى ان كثيرا من الرواة يلحقه بمن قبله من المجودين فلا استبعاد في
تردد ابي عمرو اليه فانهم كانوا ياخذون علومهم من الاعراب ومن تحذو حذوهم وضمير استنشداه
لابي عمرو وخلف والاصمعي راوي القصة والقصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها
وتهذيبها والتاء للنقل الى الاسمية او من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا اخرج
من قصبته لسمنه قوله على ما روي حال من تقبيل اي رواية الاصمعي تقبيل خلف كائنا على ما رواه علمه قوله
كان احسن اذ لا سائل هناك فالتاكيد مستدرك اعرابية منسوبة اليهم كانت على طريقة قصائدهم وحشية
اي غريبة منسوبة الى الوحش لا متعارفة مبتذلة ولا يشبه ولا يدخل معطوفان على خبر كان اي كان هذا
القول من جنس كلام غير الخالص فكان غير مشابه للكلام الخالص وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة من
كونها اعرابية وحشية اي غير مناسب للقصيدة ويجوز عطفهما على كان والعدول الى المضارع لاستحضار
الصورة وتحري الكلام لحنه اي معناه الذي يفطن له منه والمراد بصاحبيه ابو عمرو وخلف لما مر لا الاصمعي
وخلف على ما توهم فان الضمير في قوله وهم راجع الى بشار وصاحبيه كما يشهد به سلامة الفطرة فتضييع
ذكر حضرة ابي عمرو والنحول جمع نحل وهو القوي من ذكور الابل يشبه به البليغ الكامل وهذا النوع فن البلاغة
والتاخيذ من الاخذة وهي رقية او خرزة يستجلب بها محبة القلوب لا راشحة بالرفع على انه خبر محذوف
والباء صلة الفصل يقال رشحت القربة بالماء اذا ترشح منها الماء وما انت منه على ريبة تنزيل غير السائل
منزلته للتلويح ومنه متعلق بمحذوف قبله تفسره ما بعده اي على ريبة منه او حال من المجرور على الشذوذ
وقوله عطف على مقدر اي ارجع الى الفكر ولفظ مثل كناية وهو مبتداء خبره اذا خاطب مع جوابه اعني
افتراه وادخال الهمزة على الجزاء لانكار ترتبه على الشرط بل الترتب الانكار عليه اي اذا خاطب بكذا فلا نظن
غيره تصور قوله وقد تعد حالا في المعنى من ضمير خاطب فان لم يحصل اذا مضافة الى ما بعدها فلا اشكال ولا

قدرا ذا خاطب قبل الحال يقال هدر البعير اذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شبه رية يخرجها الفحل
من فيه عند سكره شبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحال يقال هدر شقشقته وخطيب ذو شقشقة
وتهلك الريح مهابها جمع مهب من هبت الريح اي هبت والقيصوم والشيح نبتان في البادية وضعهما كناية
عن كون الشخص بدويا واضافة الساق الى الجد للملابسة او على تشبيهه بذي جد يثمر اذيال على ساقه
وحاصل حالا وقعوا انان على تضمين التصور معنى الظن فيتجانف بالرفع عطفا على لا يتصور فان
التجانف مترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على انه جواب للنفي لان ذلك التصور سبب للتاكيد لا للتجانف
ولا على انه جواب الاستفهام على معنى ايكون منك ظن عدم تصوره منه تجانف لان ظن المخاطب لا يكون
سببا للتجانف شاد ومدار النصب على سببية الاول للثاني وفاعل هيهات ضمير عدم التصور وفايدة
قوله وقبل الى اخره جعل ذلك المحقق المترشح ظاهرا كانه سائل منصبه قوله ونظيره اي نظير قول
شاد في التاكيد لتقدم الملوح وحداء السوق يقال حدا الابل حدوا وحداء اي اي غناء للابل
مو السوق قوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على قوله ونظيره ففيها اي وفي التنزيل هذا المثال
فان قوله لا تخاطبني اي لا تدعني في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله تع واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم
عليهم بالاغراق واحد التاكيدين في قوله تعالى ان النفس لامارة بالسوء لتنزيل المخاطب منزلة السائل واكثار
لكون الحكم مما يتبادر الوهم الى انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس يوسف عم لظهور نزاهتها
والملوح في المثال الاخير اعني الامر بالاتقاء يلوح بجنس الخبر المذكور لا لخصوصه   واذا صادفت ارنناك
اي ما ارناك من تنزيل غير السائل منزلته لتقدم الملوح ووقفت على اسبابك في الفن الرابع من
ان ترتب شيء على اخر قد يفوض الى فهم السامع كما في قول القايل قم يدعوك يدل قم فانه يدعوك اعثرك
اي اطلعك ما ارناكم ما تعثر عليه وقوله عليه تعالى متعلق باعثرك والضمير للتركيب الجلي ومناك اشارة
الى باب النقد وواحد احالا من كاف اعثرك فنقول ان اقتضى المقام المحقق لاعتبار التلويح فالفصل الاولى
وللاخيرة ردية جدا وللثانية فضيلة ما لدلالة الفاء على ان ما بعدها مسبب لما قبلها ولما كان المسبب حاصلا
دل على تحقق السبب ففي الفاء اشعار بالتحقق في الجملة وان اقتضى المقام بيان السببية بطريق التفويض فالفصل
للاخيرة وللاولى ردية جدا اذ لا دلالة لها على السببية الا عند قوم من الاصوليين نقلا اشتبه عليهم المكسورة
الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة باللام الدالة على التعليل وللثانية فضيلة ما لحصول اصل المقصود
ولان اقتضى المقام التصريح بالسببية فالفضل للثانية وللاولى ردية وللاخيرة فضيلة لحصول اصل المقصود
ايضا ولان اقتضى المقام اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية وجب الجمع بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور

ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر المسبب يقتضي ذكر سببه
والفيصل هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء الفاصل بين الحق والباطل ووصف به الحاكم
مبالغة   وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اياه   هذه الجملة معطوفة على قوله وهكذا قد يقيمون
ولفظ ذلك اشارة الى ما اشير اليه بذا في هكذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي والى تنزيل من لا يكون سائلا
منزلة من يسال واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام ويلابس الانكار امارته الظاهرة كانها
مشتملة عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبير اي جديد والمنوال خشبة يلف الحايك الثوب
عليها شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالحبير وجعل ارادة المنكر وغيره على طريقه واحدة
حياكة على منوال واحد والمكاوح المخاصم كذبته النفس بالتخفيف اي خيلت اليه ما لا يكون وكلمة
ما اسمية مبينة بقوله من سهولة والعايد محذوف اي بما كذبته به والتاني هو التيسر والضمير للقاوم
ولا اشكال المتصدي عالم بان امامه تكا وحاله الان عدم تدبره لاغتراره يشعر بانكاره وكذا شقيق
عالم بان في بني عمه رماحا الان مجيئه هكذا يدل لا بشجاعته واضعاره محه على لحذه عرضا امارة الانكار
فنزل العالم منزلة المنكر وصدر الجملة الاسمية بما هو علم التاكيد اعني ان قوله ويقلبون عطف على ينزلون
مدرج معه تحت كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك لم يقل وكذا يقلبون وهذه القضية
عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلته فقلبها تنزيل المنكر منزلة غيره فلا حاجة الى قوله مع المنكر الا تقرير
ما علم ضمنا وليعود الضمير في معه الى مذكور لفظا اي مع المنكر دلايل وامارات اذا تاملها ارتدع عن
الانكار ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له حاضرة عنده كدلايل حقية الاسلام فانها الظهور مشاهدة
للمنكر جدير بان يتاملها وقد يتعسف فيقال اعبارة عن العقل اي مع المنكر العقل الذي اذا تامل به
ارتدع فحذف الجار واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره تضمن امرا غريبا هو تنزيل
وجود شيء منزلة عدمه لامور قاله استشهد له بقوله تع لا ريب فيه اي لا شك في القران جعل وجود الريب
كعدمه ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلايل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض
لارتياب الاشقياء دون انكارهم اشعارا بانه تنظير لا تمثيل ويؤيد كونه نظيرا ما سياتي من قوله ومن
القي الكلام في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه كما جعل صاحب الكشاف
معنى لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته كان تمثيلا لانه حكم ينكره كثير من الاشقياء
وقد تركنا ذكره لتنزيل انكارهم منزلة عدمه وكلمة ذا اشارة الى اسلوب تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود
ما يقلعه وقوله وكم من شقي في موضع الحال اي قال في حق القران هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه

وهذا النوع اعني نفث الكلام لا على مقتضى الظ فرع لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع
النفث كقلب القصة مع المنكر مثلا فقال استهوى الانفس اي جعلها ذات مناسبة اي ارتياح وخفة
للمعروف واتى اي عجب ومزاي حرك والهزة اوليستنبط من البئر بفرح فاستعيرت للعلم المستنبط
بجودة الطبيعة ثم اطلقت على الطبيعة نفسها ونشط جعل ذا نشاط اي حركة للسرور والذهن قوة
معدة لاكتساب المعارف والعلوم اراد ان الانفس ترتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه
والاسماع تعجب به حال وروده عليها والقرائح تهتز بوصوله اليها والقوى الدراكة تتحرك
سرورا بقدومه منادا لها قول الامر بالكلام من الامور عظيم تجد والطراد مطاردة الاقران في الحرب اعني
حمل بعضهم على بعض يقال هم فرسان الطراد والخلا اعني في ميدانها بكسر الميم متعلق بالطراد والرامية
اي الذين يرمون سهم البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة الحز في الاعراب عما في
الضمير والمحاورة المجاوبة وانه اي هذا الفن الذي هو نفث الكلام لا على مقتضى الظ يسمى بالكناية اي يطلق
عليه الكناية وبيان ذلك ان الخبر المجرد عن التاكيد يدل على خلو الذهن عن التردد والانكار في
عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية والمؤكد بتاكيد قوي يدل على الانكار كذلك فاذا القى احدهما الى المخاطب
وقصد به ما اتضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما مر واذا القي المجرد الى العالم واريد به ما يستلزم خلو
ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو لينتقل منه الى ملزومه الادعائي
واذا القي المجرد الى المنكر واريد ان نفيه لا ذا تامله ارتدع عن انكاره فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار
واريد ما يستلزمه اذا تامله واذا القي المجرد الى المتردد وقصد به ان نعم ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل
على اللازم اعني عدم التردد واريد ما يستلزمه وكذا اذا القي المؤكد الى العالم لم يقصد به انكار بل ملابسة لامارات
تستلزم انكاره فالكل من قبيل الكناية اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك ساير الاقسام
ولا نلتفت الى ما نقل من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظ كناية عن انك نزلت ذلك المقام منزلة
المقام الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل مما يستلزم ذلك الايراد فقد انتقل من اللازم اعني
ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي هو التنزيل وانما قلنا ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين
فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفي التلزوم خفاء فينتقل من لازمه الظاهر الى فيكون هذا انتقالا من نفس
اللازم الى الملزوم فلا يكون كناية اصطلاحية اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في
قولك طويل النجاد والقول بان المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح عبارة الكتاب فان قلت
الحقيقة والمجاز والصريح والكناية اوصاف الالفاظ بقيسة الى معانيها التي هي اغراض اصلية منها كما سياتي وما ذكرتم

من انها ليست اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها في عرف البلغاء وكلامنا على
قولهم اي والكناية بتاويل ترك التصريح انواع هي اقسام الثلثة اعني ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب
به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف وقد يقسم ايضا باعتبار اخر الى تعريض وتلويح
ورمز وايماء وستقف عليها كلها هناك اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اي نفث الكلام لا على
مقتضى الظاهر اي قسم من تلك الاقسام الثلثة قلت الظ انه من الكناية التي يطلب بها نفس الصفة فان
المطابق قوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار وان هذا الفن الشارية
كما هو مقتضى السياق الى نفث الكلام لا على مقتضى الظ لان اخراجه على مقتضى الظ سهل المأخذ قريب
المتناول والعريكة الطبيعة السنام يقال فلان لانت عريكته اي انكسرت نخوته وصارت سلسا ولين
السنام عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف والعمل ويقال انقادت قرونته واسمحت اي ذلت
نفسه وتابعته على الامور والضمير في منه راجع الى فن وفي طلها الى صور وفي تكرارة الى الصور واخواتها
وكذا باقي الضماير يعني ان المهارة في هذا الفن لا تتيسر بمجرد الاحاط بصورة واخواتها بل لا بد ايضا
من مزاولة التتبع والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك مما هو فضل وموهبة من الله تع لا
مدخل فيه للسعي اعني سلامة الفطرة عن الافات القادحة في ادراك الدقايق واستقامة الطبيعة على سنن
الصواب في تحصيل المطالب وشدة قوة الاستقلال بها وصفاء القوة المستنبطة لها وفور القوة الفاهمة
بها لئلا تعجز عن كثرتها ومن اتقى الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظ وعلى خلافه
كانت عامة متناولة للنفي الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل فاشار الى ان اتقان اعتبارات
الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك تركت امثلته واعلم انك اذا احذقت في هذا الفن
اي في الاسناد ويشهد بذلك اشارة انفا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظ وعلى خلافه
عندك لذوق سليم وان انزال القران المجيد على مناهج القسمين معا الحذاقة المهارة وصدق
الهمة خلوص العزيمة واستفراغ الجهد بالضم بذل الطاقة والحري اي والمتلبس بالحري صدق همتك
واستفراغ جهدك والحري ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه يقال تسلق الجدار اذا تسوره
علاه وضمير به للفن كضمير فيه والعثور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية لوروده
على مناهج الاخراج على مقتضى الظ وعلى خلافه الفن الكلام انقربان مدار حسن الكلام وقبحه على
انطباق تركيبه قد تقدم ان ارتفاع شان الكلام في الحسن وانحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى
الحال فيتفاوت حسنه زيادة ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا ومنه يعلم ان مدار

المحس على الانطباق يوجد بوجوده ويعدم بعدمه فقد علم هناك ايضا ان مدار قبحاعن لاحسنه على
لاانطباقه قوله على انطباق تركيبه اشار بزيادة تركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو
بحسب تركيبه سواء كان راجعا الى هيئته التركيبية والى مفرداته من حيث انها واقعة فيه قوله وجب
جواب لما وفاعلا ان ترجع قوله ايها الملاهي وصف بالحرص والانصباب في التفحص تنشيطا وتطرية له
وتنبيها على انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والاقتداح استخراج النار من الزند
وهو الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع فان حمل على حقيقة الجمع كان مجازا عن القوى
الادراكية لان عقلك لا يشبه بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين هما كالة واحدة فقد شبه
العقل به على نكت لطيفة مضئة تستخرج منه بالاعتمال كسقط النار بالاقتداح والمزية الفضيلة والتفاضل
التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل في الرمي والخاطر في الاصل ما يختلج في القلب ثم اطلق
على محلها عنى القلب وقوله نور عقلك وعين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى
الادراكية وان يجعل العين تخيلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح متعلق بترجع
وفي ايراد حال من مقتضيات والاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجتمع كالاثبات والتعريف والوصف
وبالصور المتنافية ما لا يجتمع كالحذف والاثبات كالتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة ما يجتمع بقائه
على لفظ كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والعلمية و
الاشارة والموصولية وحتى متعلق بترجع والمعرض الثوب الذي تعرض فيه الجارية على المشتري وضمير فهو
لبروز المسند اليه والرهان مصدر راهنته والمراد ما يراهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال
في الاصل المناضلة اي المراماة والمراد ما يناضل عليه قوله فتعرف بالنصب عطف على ان ترجع ولتضمنه معنى العلم
علق بالاستفهام وكلما في ايماء زايق وفي قوله تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة منها كالطي والتقديم
والتاخير وغيرها مصادر الافعال المبنية للمفعول واضافته تفنن ولذلك عاد الى لفظ التنكير في قوله واطلاقه
حال التنكير وفي قوله واما الحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا باللام عطف على الاحوال المذكورة اعني مضمرا و
ما عطف عليه اي او معرفه معرفا باللام ولو قال او باللام على التقدير او معرفه باللام لا ومم عطف الظرف اللغو على الحال
قوله تعقيبه اي تعقب المسند اليه المعرف وقد تقدم سبب تخصيصه التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله
تقتضي تقدمه اي تقديم المسند اليه معرفا او منكرا كما يدل عليه تاخيره عن تنكيره ولما كان التقديم متناولا
للمعرف والمنكر معا قدمه على المختص بالمنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصر عنه اي عما يختص بالمنكر
فلعله لقلة قصر المسند اليه على المسند وانما قال على الخبر دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع

الخبر فان قلت لماذا قابل تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بما يقابله اعني تركه قلت لان
المقتضي للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سنذكره فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد
اليها ولما فصل الاول على انه استغنى به عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يفصل
القول في شيء منهما بل احالهما على الماهر فيما تقدمهما فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما معا اشعارا
بالاستمام لكل منهما اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط
وكلما اذا ههنا ظرف مجردة اي من الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له ويعلم منه ان خصوصية
الحال مضمون ما اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا ههنا ليست بظرف بل اسم اي الحالة هي وقت كون
السامع مستحضرا له ان استحضاره للمسند اليه وعرفانه قصدك اليه عند ذكر المسند اشارة الى وجود القرينة
المجوزة للحذف فان الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد فيها من استحضار السامع ذات المسند اليه
ومن عرفانه قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند ولا بد مع القرينة المجوزة من مرجح يندفع به التحكم
وضيق المقام اما لاختلال الوزن او خوف ملال السامع او سآمة المتكلم او فوت الفرصة وانما قال
بناء على الظ لان المسند اليه عمدة الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى الظ لوجود القرينة
المغنية عنه او لانه قد يحصل بذكره معها فائدة خفية كالتنبيه على غباوة السامع والاستلذاذ وغير ذلك وبنبه
بذكر التخيل الى ايقاع الشيء في الخيال على ان ما ذكره ليس امرا حقيقيا بل الشاهد في الحذف العقل مع
اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا وقوله من حيث الظ متعلق بالتخيل دون التعويل
اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظ تخييل بل اراد ان هناك تخييلا ناشيا من حيث الظ قوله وكم
بين الشهادتين اي وكم فرق حاصل بين الشهادتين اي بينهما فرق كثير قيل ومن الجملة الاسمية
في موقع الحال بين شهادة العقل وشهادة اللفظ قوله واما الايهام اراد انه امر ميم محض لا تحقق له اصلا
خلاف التعويل اذ هناك شائبة ثبوت واطلق اللسان اي لالايهام الا ادعاء كونه في الخبث والرذالة
بحيث يتلوث بكل لسان ذكره وقيد بالمخاطب ثانيا لاستبعاد ان يدعي انه من الشرف والنباهة
بحيث يتلوث بكل لسان يذكره بل لذلك تواضع من المتكلم على معنى اني اصونه عن لساني قوله واما لان
الخبر لا يصلح الا له اي الخبر على المسند دلالة على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل
لا يحذف واورد لهذا مثلا مخصوصا القلة والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله
فلا يرد على المعتزلة انه يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقهما ولا يفعلهما وامثال
الا وعالم فولكرو اسلا الوفي اي لا الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن

العبث قلت لاشك ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فيجوز
ان يقصد كل منهما مع الذهول عن الاخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها
قوله واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظائره ورود الاستعمال على تركه بناء (?) القياس وغيره
فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس وتمسك به في مراعيك على ميت فقد
راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وخير قليل وفضحت نفسي الى غير ذلك واذا سمعت
منهم ما حذف فيه المسند اليه قياسا وتكلمت به لعينه في غرض من اغراضك فقد راعيت ايضا الاستعمال
الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فيختص بالقياسي وايضا الحذف لورود الاستعمال
على تركه لا تقصود ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الحذف لورود الاستعمال على ترك نظائره فانه مقصود
منه ومن غيره فالضمير في كقولهم ان كان للفصحاء كان مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر وكذا
ان كان للنحاة ولم يسمعوا خصوصية هذا التركيب وان سمعوها كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه
ولما كان في اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال واما الاغراض سوى ما ذكر فيعني ان المرجح
لا ينحصر فيما ذكر بل هناك اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز
عن نسبته الى الغباوة او عن تحقير تشرفه بلفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنا او ثلث
او ازيد كما اشرنا اليه قوله لا يهتدي الى امثالها الا العقل السليم والطبع المستقيم اي مما يتنبه (?) بان الى
ادراك تلك الاغراض من تراكيب البلغاء دون غيرهما فتتبع تراكيبهم وراجعها فيما قصد بها من الاغراض
تهتد اليها ولذلك امر بالمراجعة اليها في الامثلة التي ذكرها وكلمة ما في قوله وما لها كافة للفعل عن طلب الفاعل
ولذلك كتبت موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة وهناك اشارة
الى موضع التهدي الى الاغراض ومعنى القلة النفي بدليل الحصر السابق قوله اذ لم نقل انا عليل لا يصح جعله
ظرفا للتحرر ولا للقول راجعها بل هو تعليل للمراجعة وكذا حيث وحين المذكوران فيما بعد والحذف
مهنا لتحمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل التعويل وسهر دائم اما مبتدأ اي حالي سهر
او خبر اي سبب علتي سهر والجملة استئناف مقدر على الاول اما بالك عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك وبالظم
وجه حالي من ضمير سريع والحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسم الظاهر لا ضمير كما توهم من قوله
هو سريع والسين في ساشكر للتأكيد اي لا اترك البتة وان تأخر واياديه جمع ايدي بالنعم وهو
مفعول ثان اذ يقال شكرته النعم او بدل اشتمال من عمرو اي اياديه لو لم تمنن من المنة او المن بمعنى القطع
ولا مظهر الشكوى يروى بالجر على ان لا اسم مذكرة للنفي الذي تتضمنه غير وبالرفع على انها بمعنى غير لكن

التي اعلاها على ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهيره عن اللسان او ادعاء التعين
والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه واباءه والمعنى ان احسابهم بجمالها ووجوههم بجمالها اضاءت
لهم الليل البهيم وبدلت دجاه بالضياء الى غاية يتيسر للثاقب الجزع وهو نفحة الجيم الخرزة المعروفة تنظيم
في سلكه وهذا تخييل وتصوير لشرف احسابهم وسناتها وبهجة وجوههم وبهائها وقوله كلما انقض كوكب
صفة لنجوم بتقدير العائد اي كوكب منها والمراد انهم سادة وكبراء يهتدى بهما اذا مات منهم سيد قام مقامه
اخر منهم يجتمع له الباقون وقايلا نصب على التمييز اي عزقا ئليته ويحتمل الحال وقوله اذ لم نقل منزه سورة
انزلناها وذلك لتعيين الخبر فان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل
من حذف المسند اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها والحذف في نار حامية للاختصار ودفع التكرار
على التوالي وانما قال على احد الاعتبارين فيما ما سياتي من حملها على حذف الخبر اي صبر جميل اجمل وطاعة
معروفة امثل قوله يحسب تفسير المعروف فان فسرت بالمشهورة كطاعة الخلص من المؤمنين فالتقدير
امركم او الذي نطلب منكم وان فسرت بالمشهورة بانها باللسان دون القلب فالتقدير طاعتكم فان قلت
لا بد في الحذف من استحضار المحذوف بكامه فكيف جاز في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه
اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف
واما الحالة التي تقتضي اثباته هذه العبارة في بيان الحالة اظهر مما ذكر فيها اذا اوثر تلك
المذكور مهنا نفس الحالة لا ظرفها الذي يحوج الى التأويل وسواء يقال لتلك الحالة اعتبار ان خصوصها
وكونها حالة مقتضية لكذا فهي بلا اعتبار ذلك حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول في المراد بعموم
نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان ينتسب الى متعدد
اما العدم قرينة معينة واما التعارض القرائن المعينة فان لم يرجح تخصص المسند اي اثباته تعين
جاز الحذف فيهم حيث لا قرينة معينة اصلا انتسابه الى كل ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك خير من هذا
الفاسق وحيث تعارض القرائن يحمل على مقتضى كل بدلا عن الاخر كما في طاعة معروفة وان اريد تخصيص
بواحد على التعيين فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة على الخصوص وليس المراد بالتخصيص القصر في
الثبوت بل التخصيص بالذكر في الاثبات ومن زعم ان عموم نسبة الخبر بمعنى صلاحيته في نفسه لمتعدد
وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان مثل خالق لما يشاء وخير من هذا الجاهل
وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينة مخصوصة لا يستلزم انتفاءها مطلقا
اذ لها افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت اذا لم توجد قرينة الحذف وجب الذكر وكان

موجبا للاثبات لامر محالة قلت لحالة المقتضية سناول الموجب والمرجح فلا اشكال قوله زيد جاء
على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضي فتكرر لحمل الفعلية في الخبر تكرر المفرد والنجح من نجح الامر
اذا تيسر وسهل والباء في به زائدة في المفعول اي الله نجح اي يسر حظ واسهل حصوله من كل ما تطلب
او من الحجة حاجة اذا قضيتها وبناء التفضيل من باب الافعال قياس عند سيبويه والباء ح للسببية
الآلة اي هو اقضي للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا ملاحظة الآلية لكان الخبر حقيقيا بتعين لم
لانه اقضي للحوائج كلها لكن ربما كان غيره فيه ولي بان يجعل وسيلة واله في طلبها والحقيبة ما يحمل
الراكب خلفه واضافتها الى الرحل مجازية لادنى ملابسة قوله واذا تردد قيل تقنع عطف على راغبة
لا على حمولا اي اذا رغبتها الفساد المعنى فقد اشار في الخبر الى الجملة الشرطية ايضا لكنه ترك الاسمية قوله
او يذكر بنصب عطفا على يكون والمعنى او اراد ذكره فان ارادة ذكره للاحتياط حالة مقتضية
لاثباته لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له على طريقة قولك ضربت زيدا تاديبا وقوله القلة على الاحتياط
وبالقراين يتعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف
اللام مع شرائط النصب غير واجب فاراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القراين
لكنه يذكر لزيادة الايضاح والتقرير في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسامي يعني كاسماء الاوصاف
مثل العالم والزاهد والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية وكالكنى والاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ
فيها المعاني الاصلية كاسد وكلب وابي فضل وابي جهل قوله والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم والاهانة
وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكره وما سياتي في المسند اليه وغيره الا انه يشير اليه في بعض المواضع تذكيرا
وتاكيدا ولذلك اعاد الفصل في قوله او يذكر تبركا ولو ابدا اصغاء السامع لسماع المخاطب ليتناول البسط
موسى عم لكان اولى قوله فبسط بالرفع على انه جزاء اي فيبسط ويروى بالنصب عطفا على المقدر
المنصوب اي ان يذكر للاصغاء فيبسط والافصح انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والولى في قوله
وكان للعطف على قيل او الحال بتقدير قد من ضمير له وانما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السؤال
عن الجنس كما اذا قيل لك ما عندك فتقول كتاب وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وهي عطف على مقدر اي فلم
يقتصر على ما هو جواب تام والمعطوف بثم هو مجموع الافعال الثلاثة عن ذكر المسند اليه وزاد فقال والعطف
على كان وجه حسن اي ثم تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ما سيتم
لصفاتها لتظهر له المباينة العظيمة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه وتشاهد القدرة الباهرة فلما
فطن موسى عم لذلك اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الاتكاء

عليها والهش بها وما يناسبها فليس هناك بسط للاصغاء الذي ربما يعد جراءة في تلك الحضرة العالية
قوله ونظنه من البسط لان في كونه للاصغاء اذ البسط ههنا للابتهاج ولا في كونه بذكر المسند اليه
وللحكم بامتناع الثانية دون الاولى كما هو اللازم المجهول المساوات والزيادة عليه والاصل ان يقال
بالمواظبة عليها اي على العبادة الا انه نزع الخافظ وعدى المصدر بلا يصال قوله ولان الاصل اي الراجح
هو ذكره فمع جواز الحذف لقيام القرينة بقصد رعاية الاصل اذا لم يعارضه شيء من نكت الحذف قوله او ما جرى
هذا المجرى مثل ستر طريق الانكار على السامع والتصريح باسم المسند اليه للتشرف بجريانه على لسانك او للتشرف بذكر
او التعجب منه نحو الصبي يقاوم الاسد وايصال زيادة السرور الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وتعين
كونه مفردا او مؤخرا وكان حق العبارة ان يقال او ما جرى هذا المجرى الا انه عطف على المحرور والذي
يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل   واما الحالة التي تقتضي تعرفه   لما كان تعرفه اي كونه معرفة
على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة المقتضية لتعرفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه
ضبطا للكلام وتفصيلا للمرام وزاد لفظ مثل تفخيما للفايدة بان ما هو على حالها وصفتها
معتد بها وجه الاعتداد انها تعد في متعارف الناس فايدة فيقال افاد فيكذا قوله والسبب
في ذلك اي في اقتضاء القصد الى افادة الفايدة المعتد بها تعرف المسند اليه واراد بفايدة
الخبر ههنا ما هو اعم من المصطلح عليها او بالحكم ووقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم
عالما بذلك الحكم كما مر وجواب لما محذوف اي لما كان فايدة الحكم او لازمه الذي هو حكم ايضا
انحصرت فايدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة
شرايط وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة فمتى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع
كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه للسامع مما يعتد به ومتى كان تحققه بعد كان ارتسامه
ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه افيد فمدار الاعتداد بالحكم على بعده عن كونه معلوما لان
الحكم الذي من شانه ان يعلم بادي النفات لا يعتد باعلامه عرفا ومدار بعده عن المعلومية
على بعد تحققه في نفسه بحسب تخصص طرفيه اعني المسند اليه والمسند كلما ازداد التخصص ازداد
الحكم بعدا وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت بينها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثال
ينكشف لك ما قررناه من ان بعد تحققه بحسب تخصص المسند والمسند اليه ومن ان الاعتداد بحسب
البعد وانما نسب البعد تارة الى تحقق الحكم واخرى الى احتمال تحققه تفننا في العبارة وتنبيها بجزوم
على انه جواب الامر اعني فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد تقرر مما تقدم ان المسند اليه

اي في مجرد البسط

وبعد تحققه في نفسه

واما الحالة التي تقتضي كونه مضمراً اذا كان المقام مقام حكاية كقوله انا الذي يجدوني في صدورهم

لا ارتقي صدراً منها ولا ارد وقوله انا المرعث لا اخفى على احد ذرّت بي الشمس للقاصي وللداني

اذا كان اخص كانت فائدة الخبر اقوى ثم ان لتخصيصه مراتب قوله ان يكون معرفة خصوصا اذا كانت حقيقة تقيد زايد فظهر ان القصد الى افادة فائدة كاملة يقتضي تعريف المسند اليه قوله وهي اي اقسام المعرفات وانما ترك العاطف بين الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه الاشياء واما ما قال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدأ حقيقة او حكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه لان اشعار العاطف باستقلال كل خبرا على حدة اظهر لا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله الذي جوزه ابو علي والقصد المذكور في علم النحو مواكة لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كغير وغيرا اذا لم تشتهر المضاف بمشابهة المضاف اليه او بمغايرته قوله وما زاد على ذلك اي على كون المسند اليه احد اقسام المعرفات والحصر في قوله من كونه للمسند اليه المعرف واحد الاقسام والتوابع اما حج تابع لانه صار اسما فيوصف بالخ كما في صدر هذا الفن اوجمع تابعه فيوصف بالخ كما في نسخة المصنف هنا وما عدا المعطوف من التوابع تخصيص المسند اليه فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف بكله اي وقد عرفت حال الفصل وكونه مخصصا للحكم بالقصر واما الحالة التي تقتضي كونه مضمرا فهي اذا كان المقام مقام حكاية اي كان الموضع موضع حكاية وتعبير عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله انا الذي يجدوني معناه انى حرت غصة في صدورهم لا زمة لا تسوغ ولا تؤوب ترك نون الوقاية مع نون الاعراب في يجدوني واورد بدل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد الموصول بالمبتدأ الذي هو انا كما في قوله كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدرة ونظيره قوله انت الذي تنزل الايام واخواته المذكورة بعده وفي صدورهم مفعول ثان ليجدوني ولا ارتقي حال والصدر بالفتح اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر اي ارتقاء صدر والمرعث لقب بشار بن برد لرعثة اي قرطة كانت له في صغره وتعني البيت دعوى الاشتهار ولا اخفى على احد تاكيد للجملة الاولى وذرت بي اي طلعت وشهرتني او طلعت ملتبسة بي اي انا سماها من فيها يعرفها وهي التاركون والاخذون اي المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او المخصوص به على انها للجنس اي لا نقدر على احد على ان يخبرنا على خلاف ما رونا قوله على ذاك اشارة الى كونهم بني اعمام اي نحن مع ما بيننا من نسبة الاخوة فرقت بيننا بسط محتوية بتباغض وتحاسد وقد تمكن فينا الشر والفساد بحيث لا نقبل اصلاحا كما لا ومر بالكشق القدح العظيم ان اعطي شاعبا اي مصلحا للاقداح لم يقدر على اصلاحه بحيث يكتم عيبه بل صلح متشاخسا اي متمايلا غير مستو من تشاخست اسنانه اي اختلفت قوله او مقام خطاب اي موضع تعبير عن حاضر وجه اليه

الكلام الخطاب في المسند اليه من عدنان حال من المنادى على ان النداء من الفصل او وصف للاكارم بتقدير متعلقه معرفة وتالد الجد اي ويا قديم الشرف كاينا من طرفي الاب والام تنزل الايام منزلها اي تمنعها ان تجاوز طورها وتظهر جودها وتمسك الارض من ان تخسف بما عليها او تضطرب فتخرج الاشياء عن نظامها الكت قدرة تامة ورحمة عامة وقد علموا جملة معترضة اي قد علم الناس نسبك وحسبك المذكورين قوله فخمت بهم صفة اقوام خلى لنا خبر كان والسمع في الاصل مصدر فاطلق اولا على الجمع وثانيا على الواحد اي فخمت قبلك يا اقوام كثيرة فخلى مسلكهم لي ولمن تأسى بي اسماعا وابصارا اي لم يذهب اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت محو وحدك لم تدع لنا منهما الا قليلا وفاء عيشنا اي صار مرا بسبب ذلك الحجب لا غاية وراءه والدجى الستر في بعض الليل فاضافته الى السرى من اضافة البعض الى الكل والجون جمع الجون مثل قولك رجل صتم اي قوي وقوم صتم وقيل جمع جون كعرب وعرب والجلهة جانب الوادي والجثوم جمع جاثم من جثم الطاير اذا الصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها الى حبيبته امامة بعد عليها ما نال في شانها من المشاق فاجابته بابيات منها قولها وانت الذي اخلفتني ما وعدتني تعدد على جناياته وحق الخطاب ان يكون مع مخاطب معين وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل فيما وضع له واشترط في وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب ان حق الخطاب ان يكون حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال المخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل الخطاب له اشد في المعنى من قولك حصل الخطاب معه ثم نترك اي حق الخطاب بيلا وذها بالى غير معين قوله كانك قلت ان اكرم او احسن معي كما انك لا تقصد بهما مكرما او محسنا معينا كذلك في صورة الخطاب وفائدة العدول عن منع الصارف الى الخطاب المبالغة في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل واحد ممن يصلح ان تخاطب فخاطبته سوء معاملته معه وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للنفي في قوله فلا تريد اي تترك ارادة المخاطب المعين قصدا وكانه انما قال واحسن مع ان الظ واحسن بالواو ايماء الى ان كل واحد منهما لجزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب بعض بسبب الرؤية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يصلح ان يكون مخاطبا واعتبار الرؤية هكذا عامه يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها وصلت الى غاية الظهور فلا يختص اي حال المجرمين رؤية راء دون راء بل كل من يتاتى منه الرؤية يتيسر له رؤيتها فلا يدخل في الخطاب برؤيتها قوله وكذا امثاله اي وكمثل قوله ولو ترى اذ المجرمون

على العموم يحمل عليه امثال له كثيرة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ولو ترى
اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد تعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تعالى واذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا
واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا او اغفالا او كان المسند اليه في ذهن السامع عطفا على قوله
كان المقام مقام حكاية ولم يقل او مقام غيبة عطفا على مقام خطاب لان الاسماء الظاهرة غيبة
ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين احدهما كونه حاضرا في ذهن
السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا او معنى واما لكونه في حكم المذكور لقرائن الاحوال لفظية
كانت او معنوية وثانيهما ان يقصد الاشارة الذهنية حسبما انه حاضر فيه فاذا لم يكن حاضرا لم يعبر
عنه بضمير الغيبة الا اذا اجرى على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان وضمير باب نعم على ما سياتي
وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة الذهنية منه الحيثية كقولك ان جاءك زيد فقد جاءك فاضل
كامل ومع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى كقولك جاءني رجل فقال
الرجل قوله البيض الوجوه اي من البيض وجوههم وبني سنان بدلا او نصب على المدح وحيث شاؤوا
مفعول حلوا اي حلوا اي محل شاؤوا من الشرف الرفيع المكتسب ومن الحسب الموروث وابو اسحق
كنية المعتصم بالله وبدا اهلي استعارة مكنية وتخييل وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى
المطالب العالية وقناة الظهر مجتمع فقراته وقيام القناة استواء القامة واشتداد الكاهل اي ان
الكتفين عبارة عن غاية القوة وكمال الثبات واي شرطية جزاؤه فلجة ومن متعلقة باتيت واللجة
معظم الماء والساحل شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اي طرق يذهب فيها ويتقصى بها عن المكروه والصبر
عليه فكيف لا يحمد اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فان قيل لا يلزم من كونه محمودا حال الاختيار
ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما يشعر به فكيف لا اجيب بانه في حال
الاختيار القاء النفس في التهلكة باختياره فاذا حمد هناك ما لم يكن القاء بالحمد اولى وايضا كونه
محمودا كناية عن وجوب الركوب اليه والتعويل عليه قوله ليس عنه مهرب اي كان مهرب عنها سواء فيها
للناقص او لا مهرب اصلا والراجح كون الصبر بانه عين المهرب المنجي فانه اذا اطمان النفس
كان التخلص او لا مهرب في الحال فانه المهرب المنجي في المال   واما الحالة التي تقتضي كونه علما
قوله بعينه ملتبسا بعينه وتخصه احترازا عن النكرة وقوله ابتداء اي اولا مرة احترازا عن ضمير الغيبة
والمعرف بلام العهد وقوله بطريق تخصه اي لا تطلق على غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج به الاعلام
المشتركة بل سائر المعارف فان قلت هذا القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة

الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل القيود والاحترازات تحقيق لمقام العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة
خارج عن الضابط المذكور لانا نقول لا نبالي اذ الكلام في الاعلام الحقيقية وعليه ما سياتي تقريره لمعرفة
الاحكام قوله ابو الكرام فقوم من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته عليه لا يتجاوز الى غيره اي هو لكرمه
وعلو همته لا يظهر حاجته ويشيع عطيته ولفظ الاله مطلقا معرفا باللام غلب على ذات المعبود بالحق
واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى اصله ومن المختصة نظرا الى انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على
غيره تعالى والله يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما تركت قتالهم والباء في باشقر للتعدية اي حتى جرحوا في علو
فرسي بدم اشقر ذي زبد لكثرته وغليانه تعديد ذلك عن قوله قال الله تعالى تبت يدا ابي لهب
غير الاسلوب لان العلم ههنا مضاف اليه في اللفظ ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليد كناية اي تب ابو
لهب وهذا دعاء عليه وتب الذي بعده خبر قوله والاسم صالح اي العلم صالح للتعظيم او الاهانة دون
غيره من الاسماء التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما باعتبار انبائه بحسب
معناه الاصلي عن شرف وكمال او خسة ونقصان فالكنية علم صدر باب وام او ابن او بنت واللقب
علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا وما عداهما من الاعلام يسمى اسما والكنى والالقاب المحمودة
كابي الفضل وابي المعالي وابي المفاخر وشمس الدين وفخر الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة
كابي الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة وتوجيه الكناية
في ابي لهب انهم قد يعتبرون في الاعلام المعنى الاصلي لا انهم يكنون اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان
مستحسنة تفاؤلا بذلك ومن البين في ملاحظة المعنى الاصلي في الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن
كي اراه لشوق كان يجذبني اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه وقول من خاطب
من الكفرة الصديق رضي الله عنه بابي الفصيل فابو لهب معناه الاصلي ملابس اللهب وملازم كما ان معنى
ابي الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا اللهب الحقيقي فاطلق ابو لهب على الشخص
المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى ملزومه وهو كونه جهنميا وانما قال
بواجهنم بالتنكير هو لا كانه قال اي جهنمي وكذا بقولنا لما اشتهر بهذا الاسم وبكونه جهنميا صار هذا الاسم
دالا على كونه جهنميا كدلالة حاتم على انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن
مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار المعنى الاصلي وان اطلق على شخص اخر كان استعارة واذا قلت ابو
جهل فعل ذلك وقصدت الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى الاصلي ولم يجعل كناية عن شيء فتامل فان هذا المقام
مما اشتبه على اقوام قوله او مقام الابهام عطف على مقام تعظيم وترك لفظ الابهام او ابدالها بالاعلام اولى

بالاستلذاذ والتبرك قوله او ما شاكل عطف على مقام احضار او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر من
الامور التي لها مدخل في الاعتناد القاع المخاطب في المترنح نحو سعد وسعيد او في المساة نحو سفاك وسفاح
والتنبيه على غباوته بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسم الذي يخصه   واما الحالة التي تقتضي كونه
اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول فهي حاصلة في زمان صح فيه احضاره الى احوه ولفظ حتى
لمجرد الظرفية مجازا وسأل المعنى ما سبق تحقيقه قوله معلومة الانتساب الى المشار اليه اي الى معين عند المخاطب
يشار اليه باعتبار تعينه عنده واما الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين
عنده الا يرى انها لا يقع صفة الا للنكرة قوله واتصل باحضاره اشارة الى مرجح الموصولية بعد ذكر
المصحح ولا بد منهما في كل حالة لكنه قد لا يفصلهما كما في الموصول واسم الاشارة واراد بالغرض الباعث
المنادي للغاية التي تقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير والايماء الى وجه بناء الخبر والحال
الذي تقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان قوله سواء اي سوى انتساب
الجملة اليه قوله فيقول بالرفع اي فهو يقول فان قلت جاز ان يجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت
الكلام على التقدير كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف واختار في المثال الاول
معكلانه انسب بخبره وقال في الثاني معاندون مع ليشعر بعلم المخاطب بالصلة ونبه في الثالث على انه
اذا انتفى علم المتكلم والمخاطب معا في مادة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما قوله او ان يقصد يندرج
مع الاغراض السابقة في كونه حالا مستقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير غاية متأخرة عنه
والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كالذي يخادع صاحبه عما في يده اي خادعته عن
نفسه واحتالت في طلب مواقعته اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة على المرأة التصريح باسمها وذكرت
بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه فان كونه في بيتها وتمكنها من مشاهدة
جماله حسنا فحسنا مما يحقق مراودتها ويفيد ايضا زيادة تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام
لان امتناعه منها مع كمال قدرته عليها يدل على طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه
وتعينه لان في زليخا وامرأة العزيز سببا يجوز الاشتراك في الاول وارادة الجنس في الثاني احتمالا
ليس في التي هو في بيتها لانه اشارة الى معهوده معينة قوله والعدول عن التصريح تأخير هذا الاستطراد
عن التمثيل لقوله وراودته التي هو في بيتها شاهد عدل بانه مثال للاستهجان وزيادة التقرير معا
قوله كثيرا اي حينا كثيرا او زمانا كثيرا وان اورده المصنف تطويلا وتكن لطف هذا النوع اعني العدول
عن التصريح ما حكيه الشاعر في قوله قالت لترب معها جالسة في قصرها هذا الذي اراه من قالت فتى يشكوا

الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن وولاما ابن اخت خالتك وابن امك على المخاطب بشهادة العرف
وقرينة المقام المخصص العام فان الكل تساولوا اخاه ولا اولا تساوله وابن خالة اخرى قوله البعد اعن التصريح
بنسبة الحماقة الى المنكر ارادته لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت نسبة الحماقة غير مصرح بها لان
الكناية مما في نفس النسب والرفقة جبل فيه عدة عرى يشد به صغار الغنم وتنكيره للتعظيم ولا محالة بمعنى
لا بد من حال تحول اي لا تحول ولا انتقال عن احد الامرين بل سؤالك قطعا لانه ان كان صادقا في
اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في ربقة التهمة
بفتح الهاء وتوسيط لا محالة بين الكذب والتهمة شعار بتعلقه بهما قوله وكذا ما يحكي قبل ما زالت برح يوافق
المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه الحكي بالحكي لا الحكاية بالحكاية ومعنى اين انت في اي شغل انت بحسب
فكرتك هل لك فراغ بالاستماع قصتنا ولما كان في هذا السؤال سوء ادب غاظ شريحا فحمله على مفهومه
الحقيقي اعني السؤال عن المكان واجاب بما فيه غلظ اي انا بين جاد بن قوله بعيد سحيق اي مكانك
بعيد في غاية البعد فقد تعبت في الاشتغال عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فايدة فيه ولما اطلع
بما جرى على قلة عقله انكر سوء ادبه عضبه فرحب به وقال خير مقدم ثم دعا له اي اعرست ملتبسا بالموافقة والبنين
وزاد في الدعاء بكون الولد سنيا اي لا يقابله مرضيا وببلوغه حد الفروسية قوله الشرط املك تحا عليك
او اكد وهذا مثل يضرب في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي هو اقوى مالكه وتصرفا فيك منك
في ذوجتك اي يجب عليك الوفاء بالشرط قوله على ما شق عدي التصريح بعلى لتضمينه معنى التنصيص
اوان نومي عطف على قوله اوان تقصد وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية متأخرة عن ايراد
المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب كالغرض الاول وبعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني
للمفعول او بذكر اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المثال الثاني بتوسط
قصد العدول عن التصريح وقد فسر الوجه بعلة انتساب الخبر الى المسند اليه نظرا الى لفظ المثال فورد
ان هذا الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المتفرعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان
التي ضربت بيتا وان الذين ترونهم وان الذي الوحش في جاره فدفعه بعضهم بان كلمة ان في قوله ثم يتفرع
عليه اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا وهو مردود بان لفظة ثم وذكر التفرع واسم الاشارة للقريب
تنادي على فساده وفسر ايضا بطريقة الخبر وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طريقته وطرزه
فالمعنى ان تأتي بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي طريق وجنس من الثواب والعقاب
والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تأتي بفاتحة الكلام على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد في

علم البديع وليس شيء اما اولا فلانه نقيضا استدراك لفظ البناء لان الذي له طرق واجناس يختلف هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء بهذا المعنى لا يكون ذريعة اي وسيلة الى التعظيم والاهانة وساير المعاني المتفرعة كما ستعرفه فالصواب ما بيناه الموجه بعلة بناء الخبر اي اسناده الى المبتدأ وربطه به سواء كان علة لثبوت الخبر في نفس الامر اولا فالايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة على اسناده الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالقياس الى الدركات قوله ثم يتفرع عليه هذا اي على الايماء الى بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تومي اي يحصل الايماء ثم يتفرع وقوله ربما جعل استيناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اي لغير الخبر من المتكلم والمخاطب والغايب نحو الذي يرافقني او يرافقك او يرافق زيدا فالمرافقة المقيدة باحدها علة لثبوت الاستحقاق دعاء وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا الحال اذا قلبت الخبر وعرضت بالاهانة قوله وهذه اي وكون التعريض بالتعظيم في باب الموصول وانما فصله لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم ههنا من الحذف لا من الايماء اي بعد الخطة الصغيرة والكبيرة التي تقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وفظاعة شانها قوله وربما جعل ذريعة الى تعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر عما تقدم لانه لظهوره بمنزلة الصريح الحاصل من جانب الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل من عرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة الى الاهانة الخبر كقولك الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت بل هو علة حاملة على اسناد الخبر الى المسند اليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء على تشابه آثار المؤثر الواحد واما كون هذه الصلة بحيث تومي الى ان الخبر عن الموصول من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا يرى انه لو قيل بنى لنا بيتا الذي سمك السماء كان تعظيم شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال المرافقة والمفارقة فان التعظيم والاهانة ناشئ منهما لتقدم الموصول او تاخره وضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة لكنه سبب حامل لاسناد الزوال اليها وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماء اذ لا يدل على تحقق بناء البيت ولو قيل غالت الغول والتي ضربت بيتها مهاجرة لكان فيه تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على اسناد شفاء الغليل اليهم وذريعة التنبيه على الخطاء ولو قيل شفي صدركم غليل صدور الذين ترونهم اخوانكم لكان التنبيه باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعثة على الاخبار بايناس الرحمة اياه تسلية للمختلفين وفيه تنبيه على معنى اخر هو ان الاولى بهم تعليل ما يوجب تلك الوحشة من حزنهم وتفجعهم ولو اخر الموصول

لكان التنبيه على ذلك المعنى باقيا قطعا فقد استبان ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني كيف ولا يشتبه على ذي مسكة ان قولك الذي يرافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال الذي يرافقك متساويان في التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصنف اورد الكلام في الجمل الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الوصف فذكرنا الخبر دون اثبات المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية في افادة هذه النكتة اعني الايماء وما يتفرع عليه وانما اطنبنا في توضيح المقام ليثبت اقدامك في دفع توهمات الاوهام قوله بيتا يريد بيت العز والشرف دعايمه الابواب ذلك البيت اعز اي اقوى واطول من دعايم كالبيت وسعت الكوفة كوفة الجند لاقامة جند كسرى بها غالت اي اهلكت ود مالي غول فلان جميع ذلك الود اليها ترونهم تظنونهم والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش يقال صرعه اي القاه على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب المعنى اي تقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة لانه قد استوفي فروع الايماء بقوله او على معنى آخر معطوفا على خطاء وايضا كان المناسب حينئذ لفظ هذا لقرب الايماء و اتمام نقله او ان نقصد عطف على ان تومي لا على الاسلوب الى ربما قصد اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا لا مدخل له في التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته اذ لا بد من تقدمه نصا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجيه ذهنه الى الخبر وذلك بان تكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فياخذ الخبر من ذهن السامع مكانه اي يتمكن فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل في القبول واحق ان لا يتوجه وينتظر احالة من فاعله قال المعري في تنوير السقط المراد حيرة الناس في خلق آدم من الجماد الذي هو التراب وقد يقال اراد حيرتهم في حشر الاجساد لان البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا قوله وفي هذه الاعتبارات اي في المعاني التي يعبر ويحصل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا وهم من حام الطاير حول الماء ليقع على الموضع الذي يتمكن فيه من شربه وتلك المعاني كالترغيب في قولك الذي يحسن فعاله ويجمل حاله ينتظر على الباب والتنفير كما يقال الذي ذم خلقه وذم خلقه والحث على الترحم كما في قولك الذي نهب امواله وسبي اولاده او على التامل كما في قولك الذي تاه فيه الفكر مسئلة القضاء والقدر قال واما الحالة التي تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بوساطة الاشارة الحسية اولا وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى محسوس مشاهد فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس من المشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذلك داع اي باعث

فان عدم طريق الى الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غاية متاخرة عن ايراد المسند اليه
اسم الاشارة نعم تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متاخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق باكمل
التمييز وغيره باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال متناولا للمتعدد الا انه
بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه اصلا بعد الاشارة التي هي
عند وضع اليد وتمتاز المقصود به عند العقل والحس بخلاف العلم والمضمر فان المقصود بهما
تمتاز عند العقل وحده ولذلك جعل بعضهم اعرف المعارف فمن جعل العلم اعرف نظر الى انه بحسب وضعه
الواحد لا يتناول الا معينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان ضمير المتكلم لا يتصور تطرق اشتباه اليه
قطعا فلكل وجهة هو موليها وانت تعلم ان الانسب اتفاقا تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله فردا
حال عاملها معنى الاشارة او التنبيه وجعلها حالا مؤكدة اولى ومن نسل شيبان حال اخرى ومن حال
من شيبان على طريقة ملة ابراهيم حنيفا والضال والسلم شجرتان بالبادية اي موضع كونه من خلص العرب
وفصحائهم وكرمائهم متفرد في محاسنه عن غيره ومن امثال القصد الى اكمل تمييز وتعيين قوله سربال
ليل جعل ظلمة الليل سربالا سربل به الطارق فلا يرى الا بناء خصوصا اذا كان هناك غبار والكوماء
الناقة العظيمة السنام اي اوجى اليها قائلا هذا طارق نحرتني اي قتلني دعاء عليه وفيه رعاية المشاكلة
او التفت اليها وخاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات فالياء في نحرتني بحسب اثباته
في الكتابة ومن امثال لايراد اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا تقم الضمير فيه راجع الى المستثنى منه
اعني العام المقدر بحسب المعنى فانه المقسم الذي يدل عليه نقسم اي نقسم بقسم او احد على ظالم يراد به وقد يتوهم
ان المستثنى منه ضمير مستتر في نقسم راجع الى احد والاول اولى بدلالة كما يشعر به عبارة المص في قوله الى كا
الاصيحة والحرق ولا ترى الاساكنهم بالرفع كما يجيء في مباحث القصر وعير الحي الحمار الاهلي المشترك بينهم
يركبونه ولا يراعيه احد منهم اشار ولا الى امتياز ما عما عداهما في صفة الذل اي الهوان ثم من ذاتها ثم اورد
اسم الاشارة لكل منهما قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيين ليكون اثبات ما اسنده اليه من وجهة انه
بحيث لا تطرق اليه التباس اصلا والخسف الذل والجوع والرمة القطعة البالية من الحبل والشج الدق
والكسر لا يرثى اي لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم فان هذا صفة الحمار والجماد قوله
احسنوا البنى يقال بنية وبنى بالضم فيهما كرمية ورمى بالكسر فيهما كجزية وجزى والمراد ما بنوه من صنايع
المبار وكانه اشار بكلام الى ما بهم من احسان بناء المكارم والايفاء بالعهود وتوثيق العقود بحيث
يعم ما تحقق من هذه الامور وما يقدر منها وايراد اسم الاشارة لاكمل التمييز قوله او ان يقصد بذكر اي

بايراد المسند اليه اسم الاشارة بيان حاله فان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة في معاني اسماء
الاشارة كان هذا بحثا لغويا ذكر توطية لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة
عنها مقصودة بالفهم بحسب مناسبة الالفاظ القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعاني ثم
يتفرع على ما ذكر اي الاصل في اسم الاشارة ان يقصد به اكمل التمييز او بيان الحال ثم يتفرع
على كل منهما ما يناسبه اي انه يقتصر على ان يقصد به اكمل تمييز المسند اليه ليتضح عند السامع غاية
الايضاح وهذا امر مقصود في نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه كما مر واخرى يقصد
اكمل التمييز ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى اخر يناسبه كاظهار كمال عناية المتكلم بتميزه لاجل
نوع قرب واعتبار له عنده كما في قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون وكالتنبيه
على غباوة السامع اي هو في عداد الحيوانات فما لم يجعل الشيء متميزا غاية التمييز بحيث يشاهد
لم يدركه كما في خطاب الفرزدق لمن كان يهاجيه وكذا يقصد تارة بلفظ هذا قربه المكاني واخرى
يتوسل بقربه الى دنو مرتبة تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات المحسوسة وما لم يمكن ارادة المشبه به
مع المشبه كان التفريع هاهنا بمجرد المناسبة الصحيحة لارادة المشبه بخلاف اكمل التمييز وكمال العناية
بالتمييز فانهما يجتمعان في القصد مع المناسبة كما عرفت قوله كما قالت عائشة رضي الله عنها انظر
فان اسم الاشارة في كلامها صفة لمجرور لا مسند اليه او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يوجد في
غير المسند اليه ايضا ويا عجبا منون اي يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون اي يا عجبي احضر فهذا اوان
وتحقيرها عبد الله بن عمر من اجل افتائه بوجوب نقض الضفائر على النساء عند الاغتسال اي هذا امر
نحن اعلم به منه فكيف يخالفنا ومثله تمييزا وحال كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل
بالذباب والعنكبوت والبعوض قوله وفي موضع اخر خبر لمبتدا غير الاسلوب لانه تمثيل
قوله ومن فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا اما لاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحيوة بلا تحقير
واما لان المشار اليه فيه حقير في نفسه بخلاف ما تقدم ونظم الاية الكريمة الا لهو ولعب بتاخير
اللهو كما في اكثر النسخ سهو وفي سورة الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو ويروى اللهم اغفر
قوله وكالحكاية لقائلها هذا ايضا تنظير وعطف على قوله وكما حكيه عز وعلا وايراد الامثلة بينهما
تفنن منه ووقت في موضع الحال وهذا خبر بعلي وبالرحى متعلق بما يفسره المتقاعس اي بعلي
هذا المتقاعس بالرحى اي الذي حصل له القعس في موضع الحدب بسبب كثرة ادراكه ارادة
الرحى مع تكلف القعس قالت ذلك منكرة لكونه بعلها وبعدت تعظيمه اي وان يقصد بالبعد

التعظيم بناء على ما تقدم فيحصل علو مرتبته ورفعة محله بمنزلة بعده في المسافة قوله وكما للتبعيد لقصد التعظيم قوله تلك الجنة هذا كلام يقال لاهل الجنة في الجنة فهي حاضرة قريبة فتلك للتعظيم وفصله لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة الى الجنة الموعودة في الدنيا اي تلك الموعودة هذه التي اورثتموها خلاف قولها فذلكن فانه متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اي او ان يقصد بعده خلاف تعظيمه اي تحقيره وانه بعيد عن ساحة عز الحضور والقرب قوله او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون لكل او لسامع و ذكر اشارة الى ما ذكر من الامور الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها وهذا السلك اشارة الى سلك الدعا والتفريع وهذا الفصل اشارة الى فصل كون المسند اليه اسم الاشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة كقوله اولئك على هدى وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه الا ان هذين المثالين عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بناء على ان عظم الشيء مما يقتضي التوجه اليه والتقرب منه كقوله ربنا ما خلقت هذا باطلا وان هذا القران يهدي للتي هي اقوم وسياتي في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت اخرى ربما امكن اجراء بعضها في الاخراج على مقتضى الظاهر والحالة التي تقتضي التعريف باللام اي تعريف المسند اليه باللام فهي تتحد بالمسند اليه نفس الحقيقة اي مع الاشارة الى حضورها في ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو هذه الاشارة بها سحقه وقوله قال عز من قائل استشهاد بطريق الاستيناف على صحة قوله الماء مبتدا كل حي مع انه مثال التعريف للحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله يأتي في الروايات استيناف اخر لدفع توهم ان تفسيره للاية يخالف لما ورد في الكتاب واشتهر من ان مبدا الانس التراب ومبدا الجن النار ولما روي وصح من ان مبدا الملائكة الريح فاشار الى وجه التوفيق ثم رجع الى ذكر الامثلة واللام في الرجل والمراة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المراة الحاصل في ضمن اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده واما قولك الكل اعظم من الجزء فمعناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي الجزء عوض من المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل الجنس لكن قصد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد منه لا بعينه كما سياتي فهو اعظم من جزئه

ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس لما انه كانه يدعي ان جنس الرجل وماهيته الجامعة للمحاسن او المساوي المنسوبة الى هذا الجنس موجود في ذلك المخصوص وقد يقال المراد الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكر من ان اللام فيه للعهد الذهني وسياتيك تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله ثم قوله فمن تعريف الجنس قبل فصله لاحتمال الاستغراق في هذه الامثلة والبيت الاول اشتمل على اربعة امثلة اي جنس الخل لجنس الماء وقوله يبدي بيان لوجه الشبه والمعنى يبدي خليلي لي او يبدي جنس الخليل لصاحبه قوله الناس ارض اي لهذا الجنس ضعة حيث كانوا ولكن عليهم علو مرتبة والكتاب والحكم والنبوة محمول على الجنس وقد حملت على الاستغراق ايضا لان اولئك شان الى الانبياء وابائهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل وبين حال من المسافة واذا تاملت ظرف القرب نفسه لانه في الحقيقة ظرف لظهوره وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظه مستدرك لان المقصود ان بين كل الاسم منكرا غير معرف بشيء من المعرفات وهذا القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق هو انك في المعرف تشير الى كون ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسي المحدود بهذا الاعتبار هو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الى الماهية من حيث هو كما في الاشياء التي يراد تحديدها واجراء الاحكام على ماهياتها فبين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم نعم المصادر التي ليس فيها شائبة الوحدة كرجعى وبشرى وذكرى يتحد مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر ايضا قوله تعامل معرفه كثيرا معاملة غير المعرف اراد ان هذه المعاملة جائزة ان يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدا وذا حال كساير المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا اذ ليس فيه اظهار ملكة الحلم ولا الماهية من حيث هي لتعذر المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد مررت على لئيم من اللئام فعدل الى المعرف للاستمرار

وتمة بالحاق التاء مخصوص بعطف الجمل قوله ولذلك اى ولكونه بمعنى لئيم تقدير يسبني وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مصحح للعدول عن الحال الى الوصف لا انه مرجح الوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اى على اللئيم عادته المستمرة سبتي اقعد في المعنى وادل على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما على اللئيم مواظب على سبتي فلا التفت اليه واقول لا يعنيني اى لا يريد بذلك بل يريد غيري او لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه قوله اى وللمعرف الذي هو مثل المنكر غير بعيد نظيرا اى نظاير كثيرة والمراد الامثلة والقول على اللئيم يسبني نظاير اى اشباه كثيرة في القران كقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون ففي الكشاف ان يحمل صفة للحمار ولا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وقيل ان غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه وفي هذا يعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة اى او اريد بالمسند اليه المعرف باللام عموم الحقيقة لافراده ولما كان العموم قد يطلق على التناول على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق مقابلا لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور وتحقيق اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي الا انه اشار ههنا الى اندراج الذهني تحته لكونه اظهر فلم يجعله قسيما على حدة وقرينة الاستغراق في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين الاخيرين صحة وروده فان قلت اللام في السارق والساحر موصول وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة الاستثناء اى عدم تردد يدل على عموم اللفظ مع قطع النظر عن العلية لا يقال اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى اصله لانا نقول ليس في ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والتحقيق انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا القيد اعني عمومه وان عكس كان القيد واردا على النفي مفيدا العموم نصا والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القراين قوله او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما لم يقل او حصة معهودة لتكون عطفا على نفس الحقيقة والعموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف مقابل لتعريف الجنس لا كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا

قال لك قايل فيه تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد تكون فردا وقد تكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد تكون باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص اخر وقوله بجميع السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعني كل ساحر عليم ولا شك ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة وليس اللام فيها اسما موصولا وان كان صفة انما ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلنا مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالافراد غير خارجة عنها كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى تكون معهودة فمن اين يمكن اجتماعهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا يصدق على جميع افرادها قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول انبه بايراده على ان التعريف باللام لا يختص بالمسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فيقال تلك امثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تاويلها بما يرده الى الباب قوله وتقرير ما ذكرنا من افادة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر ههنا ان القول بافادة اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها اياهما بان اللام موضوع للعهد فكان الاولى به ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة ايضا واما الحالة التي تقتضي التعريف بالاضافة اى تعريف المسند اليه بالاضافة وقوله الى احضاره اى بعينه متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل واصلا مصدر مؤكد لانتفاء الطريق او حال من طريق اى انتفى طريق سواها انتفاء كلية او انتفى ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عند كرمه اى من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سواه اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء سواه وفيه بحث لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب ولا شك انها يصلح ان يقع صلة بادنى تصرف ولا يشتبه على ذي مسكة فيقال الذي هو غلام زيد فيرجع الحال الى ان الاضافة اخصر قوله او طريق سواها اخصر اى لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه عرفا ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه ولكن ان يحمل سواها استثناء من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق فقوله سواها اى هوى ومحبوبي اخصر من الذي اهواه واليمانين جمع يمان بمعنى يمني حذف احدى اليائين وعوض عنها الالف المتوسط مصعد اى مبعد او مصعد في الارض اذا ابعد فيها جنيب اى مجنوب

مستتبع يقال للكل تابع منقاد جنيب يريد ان حبيبي راحل نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى بسط الكلام قوله او لان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اى تعريف المسند اليه بالاضافة اما لانتفاء طريق سواها او للاختصار او لان في اضافته حصول مطلوب اخر سوى الاختصار وقد يقال هو عطف على معنى لم يكن عطف ظرف على ظرف اى الحالة المقتضية للاضافة حاصلة حين لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافته وفيه ان اللام ظاهرة في التعليل فلا يلايم العطف على الزمان قوله مثل ان تغني بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب اخر وبالجر على انه صفة له قوله او لا الاولى عطف على المتعدد وتركه فاعله لكم فيلزم اعمال اسم التفضيل في الفاعل الظاهر بدون الشرايط المعتبرة في مسئلة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى خبرا وتركه اسمه معطوفة على صلة اللام في المتعدد نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل الذي تعذر او الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى ملال السامع واشتمال اسمائهم على ثقل او كراهة سمع او صلاحية تطير وكاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او اذى خاطر قوله هو مطر هذا من قبيل المعتذر عادة لان المراد القبيلة ويوم اللقاء معمول لمعنى التشبيه المستفاد من كانهم والغيل الاجمي وخفان ماسدة مشهورة والاسد اذا كان ذا شبل اى ولد كان اشد مقاتلة ومدافعة قوله او لا جفنة مما ترك تفصيله للاولوية اذ المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم يتفرقوا بموت ابيهم عن مقر عزهم وانهم لا ينتجعون كساير الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح باسامي الاناث الداخل فيهم ومارية ام جفنة قوله قومي لم يصرح باسماء قتلة اخيه من الاقارب ولم يفصلها لانه يورث تاكيد العداوة واميم مرخم اميمة اسم امرأة كانت تلومه على ترك الانتقام فرفع لايمتها بان الانتقام منهم يعود بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته قوله فيانها سبع ترك فيه التفصيل لان مقصوده التفصيل باعتبار كثرة الاعداد المعلوم من السبع صريحا فتضييع التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا يستهجن التصريح ببعض اسامي القبايل ككلب وكلاب وغير ذلك وقال او لا مثنى نظرا الى تاويل القبايل بالاحياء ثم عاد الى تثليث قوله او لانها تتضمن اى الاضافة اعتبارا لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة لادنى ملابسة فان النسبة التركيبية في الاضافة اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا استعملت

في ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل اخر لاجل ملابسة بين المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شيء الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها ابتداء تجوزا في هيئة ملابستي الشتاء بتفريقها قطنها في قرايبها لتغزل لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه تشبيها وان احدهما ان الاناء للضيف وقد اضافه الى الضيف لملابسته اياه في شربه منه وفي جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الملكي مبالغة في اكرام الضيف وفيه لطف ولك ان تجعل بمعنى الصاحب والمراد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسته اياه بكونه فيه فهذا ايضا اضافة لادنى ملابسة اى اقال الضيف حين ما شربت قال المضيف احلف بالله حلفة واللام في لتغني جواب القسم والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة اى لتبعدن ذا الاناء عني ولتجعلنه في غنى متى كان الطعام محتاجا الى من يطعم وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان وليس شيء من هذين المضافين مسندا اليه فكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه ترك تفننا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او لتضمنها ان تتضمن نوع تعظيم اى للمضاف اليه او المضاف وغيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة في الامثلة الثلاثة المذكورة ومثال التحقير للمضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الاخرين مذكور في الكتاب قوله او عرضا عطف على نوع تعظيم وذلك كالتعريض على اداء حق المضاف في قولك صديقك بالباب وعكسه في قولك عدوك يسلم عليك والاستعطاف في نحو اسيرك محتاج اليك والابتهاج والتحزن في نحو حبيبي شفي او مات واما الحالة التي تقتضي وصف المعرف اى ايراد نعت للمسند اليه المعرف فهي اذا كان ذلك النعت مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال الاول واحد الجسم عند المعتزلة كاشف عن حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى مكان فارغ يلزم الجسم بحجمه لا يقال ممنا كان اوصاف ثلثة ليس شيء منها كاشفا لانا نقول الوصف في الاصل مصدر وجاز اطلاقه على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلثة بمعنى الممتد في الجهات وقد يقال الكاشف هو الطويل المقيد بصفتيه اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني محتمل وجوها ثلثة الكشف والمدح والتخصيص وذلك لان التقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويترك السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني

المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا قوله باسرها اي تمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير فقال هو لك باسره اي مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن اخرها اي عن جميعها والنقدير متجاوزا اخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فعدي بعن اي متباعدا عن اخرها بالتجاوز وفيه بالغ ليست في تقدير متباعدا عن اخرها وليس المقام مقام توهم فلته من تجاوز عنه اي عفي ولكن نقول المعنى اجتنابا ناشيا عن اخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب اخرها ويؤيده قولهم جاءوا عن اخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله كانه حده نبه بالحد ولم يجعله حدا كالاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما وبينهما فرق اخر هو ان الاول من قبيل كشف الحقائق العينية والثاني من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه اللطافة بيان في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن اخرها الى قوله الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوائد الاولى ان الحسنات كلها اساسا واصلا اي اصلا نثبت هي فيه لا يستغنى عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان الثانية انقسام الحسنات الى قلبية وقالبية ومالية الثالثة الاقتصار من القلبية على الايمان ومن الاخيرين على الصلوة والزكوة تنبيها على انها اصول وما عداها منطوية تحتها الرابعة الاشارة بترتيب ذكرها على تفاضلها الخامسة الايماء الى ان واحدا من العبادات البدنية اعني الصلوة تستتبع ترك السيئات وفي قوله بامهات العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا اصليين بالنسبة لما عداهما لكنهما ليستا بشرطين لصحته فان الام قد يستغنى عنها بعد الولادة بخلاف الاساس قوله وذكرت انما هي عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره اي نظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي وصله عما تقدم لان الموصوف مهنا ليس بمنزلة وانما قال في منزلة الوصف منزلة الكاشف اي في الكشف لا في كونه كاشفا على اللطف وجه ولم نقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان وصف المتقي بمنزلة الحد فالوصف في قوله اوس ايضا منزل منزلته قوله الجري عليه اي للموصوف وعليه فاعل الجري او فيه ضمير للوصف ترك ابرازه ولا الالمعي بالرفع على انه خبر ان في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا اوبالنصب على المدح وخبر ان قوله فيما بعد من ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد ما ينكشف به معناه بادني الصفات وهو انه يصيب في ظنه كانه رأى المظنون او سمع او ودى اي هلك والاشاحة الحذر والبدعة الامر الغريب اي لا ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة قوله حكى عن الاصمعي استيناف يدل على كون الموصوف

كاشفا للالمعي قوله وهما يواخي هذا اي يناسب قول اوس فصله عنه لكون الموصوف نكرة ولاحتمال ان لا يكون جروعا وهو عا صفة لهلوعا بل حالا مثله وعلى التقديرين مجموعهما بمنزلة الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكى عنه هذا الكلام اعني قال الى اخره قوله او مدحا عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه قوله او كما اذا قلت الا وجاء ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك وسيرد عليك كلام في اذا هذه والمراد بالمتقي ههنا المعنى الشرعي ايضا الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للسامع وذكرت هذه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا لاستتباعها لما عداها كما في صورة الكشف بل هي المرادة وحدها قوله زيادة تخصيص وذلك لان الموصوف معرفة ففيه تخصيص قطعا فيفيد الوصف زيادة تخصيص اي توضيحا بازالة الابهام وفي قوله مفيدا غير فائدة الكشف والمدح اشارة الى ان التخصيص اي التميز يوجد في الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد التخصيص كما في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب عن المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات التي يتعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون آتيا بالواجبات عن اخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف ذكر في سورة المتقين هذه الوجوه الثلثة ونقلها المصنف الى المثال المذكور ليكون من باب المسند اليه قوله وكان ما تعلق به عطف على كان الوصف مبينا اي الحالة المقتضية لوصف المعرف هي اذا كان الوصف مبينا او مدحا الى اخره وكان ما تعلق بالوصف من البيان والكشف والمدح والذم والتخصيص والتاكيد مطلوبا وما ترى مقصوده الاشي ههنا اثبات مطالب ثلثة بين كلا منها تقديم العلة على الحكم ليقبله الذهن حال وروده عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تميز المخاطب الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت للمخبر عنه عند المخاطب ولذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها صفات ثم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومين التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون تمييز فلا يثبت المدعى كليا قلت الوصف في الاصل الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى اخر مع كون التمييز حاصلا الصالحا بيسا اشارته الى ذلك انفا وانما قال عكن ان

ان يتوصل لان العلم بالمقدمات غير كاف في حصول المطلوب بل لا بد من التامل والنظر قوله بما يرى
متعلق بمكنك والضمير في به لما ترى المطلب (١) كما ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك
لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق للموصوف
عند السامع والمتكلم ان يكون متحققا حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون اعتقادهما
غير مطابق للواقع قلنا الكلام على تقدير مطابقة ذلك الاعتقاد فنقول يلزم من تحققه للموصوف
تحققه في نفسه واما الاعتقاد بمجرده فيلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه في نفسه واعلم ان
ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند المعتزلة اعم من الوجود
فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود لها في الاعيان كالابوة والبنوة
والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم متناولا للخبر
ايضا عممه فقال وان حق كل ما يقصد ثبوته اي ولا يشتبه عليك ان حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء
كان بطريق الاعلام والاخبار كما في الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون
في نفسه ثابتا لما علمت من ان تحقق الشيء لغيره فرع على تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم
حيث قال وعندك لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم علمك
بثبوته في نفسه فيتلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في نفسه
وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصف وجب ان يكون ثبوته لذلك الغير وثبوته
في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبر وجب كونهما معلومين للمتكلم وحده ثم
ان معنى قوله كل ما هو يقصد ثبوته للغير كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ومعنى قوله حقه كذا
هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا
يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فينعكس بعكس النقيض على طريقة المتقدمين الى قولنا كل
ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او كذا جعله خبرا
ايضا وقوله او متحققا اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين وههنا بحث وهو ان المستحيل منفي
اتفاقا فلا تحقق له اصلا وقد يوصف بصفات ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي
لم يعقل ممتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال تلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها بحسب
الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون به قوله وعيي اذا استوضحت هذه اشارة الى مسئلة
كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم

ويخبر عنه وزعموا ان الصفة لا تعلم ولا تشارك الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة
الاخبار فتدخل في حد الذات فرد عليهم بان ما بيناه من كون الوصف النحوي معلوم التحقق لغيره
وفي نفسه يدل على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم مثلا معناه شيء له العلم
فالشيء هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما يندرج في مفهومه معلوما
ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم وجدوا النسب
التي تحصل آلات لملاحظة طرفيها وتعرف احوالهما بحيث لا يمكن الاخبار عنها بما هي هي الجهة ولا العلم
بها على الاستقلال فسموها صفات وما عداها ذوات فالصفة معلومة تبعا حيث جعلت آلة لمشاهدة
غيرها كالمرآة للصورة التي تشاهد فيها وهذا القدر من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر
عنه من ان يكون ملحوظا في نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذا استوضحت
متعلق بعيي وان تحرب فاعل عيي وجذب الضبع عبارة عن التقوية والحفظ من الزلل
قوله وان يتحقق عطف على ان تحرب يريد ان الموصوف والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين في
انفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء لاخر فرع ثبوت ذلك الشيء الآخر
في نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى استيضاح ما تقدم قلت نعم لكنه نظر الى انك متى تحققت
ان ثبوت شيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير
في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا كون مبادي المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى
ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها ثم لعلك ان الطلب هذا هو المطلب الثالث ومؤدى
الجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وانما اورد لفظ ثم لان اثبات هذا المقصود لا يتم
بما ذكره ههنا وحده بل مع ما تقدم من كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سيأتيك كل
ذلك في قانون الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب
سعي في تحصيل شيء والا لما استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو المطلوب ان
لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم منه ايضا انه يمتنع تحصيل الحاصل والا لما استدعى ان يكون
مطلوبه غير حاصل وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة بان الطلب سعي في
التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثله بدل من مطلوبك اي يعلم ان مثل مطلوبك
وقال عندك لجواز ان يكون المط ثابتا في نفسه ولا يعلم الطالب مطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك
لم يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا ولقائل ان يقول اذا مدلول الكلام الطلبي هو الطلب الثابت في نفسه

لا المطلوب الذي هو ليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون معلوم الانتساب
الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلمه المخاطب الا بالكلام الصادر
عن المتكلم الدال عليه وكذا ساير الانشاءات فلا يقع شيء منها وصفا الا بتاويل واما الخبر فلا يجري
فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق والكذب والانشاء لا يحتملهما غلط نشا من اشتراك
لفظ الخبر بين خبر المبتدا وما يقابل الانشاء واستدلال المص على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا
في نفسه ومدلول الكلام الطلبي ليس كذلك وقد ظهر لك بطلان مقدمتيه فزعم بعضهم انه يجوز وقوع
الانشائية خبرا للمبتدا بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ
من حيث انه حال من احوال المبتدا ومنسوب اليه سواء اوقعت النسبة بينهما او استفهم عنها او لا
ان نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا
واما اذا اول بقولك حق اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث
انه حال الزيد وفيه مبالغة اخرى يعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك جعلته كانك امرت بضربه واشرت
الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس كذلك
لصدوره لان الاستفهام منها داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور والخبر المقدر لا على الخبر
وحده قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب وصفا او خبرا وقوله تسمعنا نقول كقولك سمعت
زيدا يقول انقول اما حالا اي سمعته قائلا والمعنى سمعت قوله قائلا واما بدلا بتاويل المصدر اي
سمعت قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعولي سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله اي تجي تفسير لقوله
مقول عنده اي لا يريد ان هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى ان المذق يحمل رائيه على
ان يخاطب مشاهد المذق اي من يحضره بذلك القول وحاصله جاؤا بمذق لونه لون الذئب الا انه
عدل عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من راه قال لصاحبه هل رايت الذئب مثل هذا اللبن لونه ولفظ
قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام في لا يراده متعلقة بمهل والضمير للمذق والورقة بياض
يضرب الى السواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وسمر اللبن ترققه بالماء قوله وحتى زيدا ضربه
اي وتسمعنا نقول في مثل انه مجهول وانما قدرهما يقال وفي البيت نقول للاشعار بجواز الامرين
قوله ونفسه عطف على نقول اي ولذلك تسمعنا نفسه والظاهر انه اراد تقدير القول في الاية وح
ان جعل العذاب المهين معهودا خارجيا قدر القول معرفا اي المقول عنده وان جعل معهودا
ذهنيا قدر منكرا اي مقول عنده وعلى الوجهين يجوز ان تقدر مقولا على انه حال فان الحال

في حكم الخبر وقيل اراد تفسير الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان مآل ما ذكره هو ان
المعنى من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية فقوله من فرعون في محل صفة معرفة قوله على
لفظ من الاستفهامي احتراز عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون حالا اي كاينا من فرعون
قوله بانه متعلق بنفسه والضمير في كنهه للعذاب اي كنهه في الشدة والفظاعة ومثل هو فرعونه بدل
من قوله من فرعون وفي سورة من مفعول لعرفونه وقوله في فرط متعلق بمعنى العلو المستفاد من من
هو كانه قيل اي عال هو في فرط عتوه والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة كناية عن فرط
الاباء عن الانقياد والنفور عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك
وقوله ما ظنكم مراس من تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضميره للعذاب وقوله ثم عرف
عطف على قال اي عرف حال فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته قوله وسيطلع لما اظهر بقوله ولما
ترى الى هنا معاني لطيفة دقيقة كانها ثمرات كانت محتجبة في اكمامها اشار الى ان من خدم كتابه هذا
حق خدمته اطلع على نظايرها كثيرة   واما الحالة التي تقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه المعرف
بالتابع المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما توهم في حكمك بالمسند على المسند اليه
انك تجوزت فيه اي نسبت المسند الى غير ما هو له بناء على طريقة المجاز العقلي او سهوت فيه بان
غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره موضعه والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى
تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا
فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما بتمام
لفظه بعينه نحو عرفني زيد زيد واما تذكره مع حكم اعادته مثل عرفت انا فيندفع فيه توهم التجوز
والسهو والنسيان او تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو
والنسيان لاحتمال ان يتوهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان
اي ربما كان القصد بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقرير اي تحقيق
معناه في ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن السامع
اكدته باعادته لتقرير فيه وانما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم يشتمل على التقرير ايضا
الا انه قصد به شيء اخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي ذكر الشيء مرتين فيفيد تقرير
قطعا ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من التقرير واورد لفظ ربما اشعارا بانه قليل
بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقوله وربما كان القصد الى مجرد التقرير كما توهمه العيان

اذ ليس في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفصل ما نطلعك على ان التأكيد قد يقصد به مجرد
التقرير بل هو متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كأنه قيل ارادة دفع توهم التجوز
او السهو او النسيان تقتضي تأكيد المسند اليه كما نطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك
انا سعيت في حاجتك يفيد القصر وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز و
السهو والنسيان فعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم انما
يفيد تكريره على وجه التأكيد فيكون ارادة دفعه مقتضية لتأكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا
قوله او خلاف الشمول عطف على التجوز اي لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول او الاحاطة
فان المسند اليه اذا كان عاما اي ذا اجزاء يصح ان يقصد به بعضها جاز ان يتوهم السامع انك قصدت
بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي كقولك جاءني الرجال كلهم وليس
يندفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما في جاءني الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول
لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم
بناء على ان الفعل الصادر من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز العقلي دون
اللغوي واما اذا اردت دفع توهم ان الجائي رسولان منهما وجب ان يقول انفسهما لا كلاهما وكذا
اذا اردت دفع توهم ان احدهما جاء والآخر محرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب ان تقول
جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا اردت دفع توهم السهو
او النسيان وجب ان تقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كلا رجلاي ومما يدفع به ظن خلاف الشمول
وان لم يكن تأكيدا اصطلاحا وذلك لانه في معنى قولك الرجال كلهم عارفون فبهذا الاعتبار فيه دفع خلاف
الشمول وقد يقال الخبر اذا كان نسبته الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من التنكير العموم كما في قولك
تمرة خير من جرادة وفيه ان انسان في المثالين للشمول ولفظ كل لدفع توهم خلافه واذا تركت
التكلف كان لفظ كل في المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه واما الحالة التي
تقتضي بيانه اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادة بيان متبوعه
وتفسيره وانما قال بزيادة ايضاح لان المعرفة لا تخلو عن وضوح قوله بما يختص من الاسم كنا وال
العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اختصاص
ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى بعض ما يطلق
عليه لفظ المتبوع لتصور ايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان اعرف لكنه ليس

لازما من كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الانفراد قوله
وقوله على كلمة مبتداء خبره من هذا القبيل اي من قبيل التابع الذي يراد به البيان والتفسير
وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه فان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدة
الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي
من متبوعهما هو ذلك المعنى الذي اكد بهما وليسا في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيها بيان مفهوم
المتبوع وفيهما بيان المقصود الاصلي من مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرفه
في النحو بما ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله لكونه اعرف الا يرى انه اورد
الاية الاخرى هنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ اله
يحتمل الجنسية والوحدة وذلك لان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة
اعني الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهومه كالاثنينية في مفهوم الاثنين وان كان موضوعا
للماهية من حيث هي هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره وتنوينه ولوازمها قوله والذي
له الكلام مسوق هو العدد في الاول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس
الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فمصب النهي والاصل فيه هو العدد واما الجنس فقصد المنهي عنه متم اياه
قوله والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود اثبات الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها
قوله فقد يعني ان تفسيرهما بهذين الوصفين المذكورين بيان لما هو الغرض الاصلي منهما قوله
وهو من هذا الباب من وجه اي من باب البيان والتفسير فصل من الاية الاولى لاختلافهما في ان
الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف وكانت هذه ابعد من عطف البيان فلذلك قال
من وجه وايضا الصفة في الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا
في المراد وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد
من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما فكانه اشار بذكر التقرير الى ان
اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا عما
عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من دابة وطائر الى الجنسين
فلا اشكال في الاخبار عنهما بقوله الا امم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم
ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور ح كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي الكشاف
ان المقصود والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط

بهذين الوصفين زيادة التعميم صح

في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة
في سياق النفي يفيد العموم لكن جاز ان يراد بها دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون
استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتهما الى الجميع واحد اي ارض كانت وطيور اي جو كان على
السواء اتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول دواب جميع الارضين وطيور جميع الآفاق فظهر ان
الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل
على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك الاخبار ان اريد بالنكرة النوع
لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر والى السؤال
والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله
وما من دابة ولا طائر دالا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طيور حمل
قوله الا امم على المعنى فاذا حققت ما قررناه انكشف لك ان كلامي الشيخين ليسا بتحرير
واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اي الابدال عن المسند اليه لمناسبة ما تقدم من البيان والتاكيد
والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما قال انه تكرير الحكم ولم يقل اذا كان المراد تكرير
الحكم لان المتبادر من هذه العبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا قوله
وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى
توطئة للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه
وانما قال في التاكيد وربما كان القصد مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان
المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان
التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول في الابدال امران الاول تكرير الحكم نية وذلك
لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فتكرر العامل ولا انتساب له ايضا
وورود البدل مع تكرير العامل صريحا كثير والثاني زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون
المسند اليه مذكورا بعد توطئته يقتضي ذكره مرتين فوجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه
مذكورا مرتين ظاهر في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد
ثوبه بمعنى سلب شيء زيد ثوبه ومن ثم يقال في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا
وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كان اضعف منه في التقرير وقد
يكون الكل في بدل الكل اوضح من الاول فيفيد ايضاحا من هذه الجهة ايضا وتقديم الاشتمال

والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وادخل في البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا
ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة نوع تحكم قوله في الانواع الثلاثة
متعلق بقولك وامر بالتامل ليتضح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام يصدر لا عن روية
وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء فيجتنب ويحذر وهم   واما الحالة التي تقتضي العطف
اي على المسند اليه وحروفه على ما قيل احد عشر ترك منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر
قالوا واذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيله اي ذكره مفصلا مع رعاية الاختصار
فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات
الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجيء من احدهما قبل الاخر او بعده او
ولا يلزم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدد افراد
المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفاء لتفصيل المسند لانها على التعقيب وهو ان
ملابسة المجيء لكل بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده واما تفصيل المسند اليه
فهو وان كان لازما في الفاء الا انه ليس مقصودا بل المقصود الاصلي بيان التعقيب فان قولك
جاءني زيد فعمرو خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبر الاختصار ههنا ايضا
احترازا عن مثل قولك جاءني زيد فجاءني عمرو وثم مثل الفاء الا انها يدل على المهلة وحتى تشاركهما
في الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء
يتعلق بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزءه الاخير اي الاعلى او الادنى في المذكور بعدها والترتيب
على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعدها في الخارج
قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس حتى الانبياء واستشهد
على التدريج بالبيت تطربون فيه فان التابع لا يسبق متبوعا المتبوع الا بتدريج ولا اشعار بلزوم
التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل فان صار جملة عطفت بحتى على ... والمعنى ربما في الحال
في الشرف ورق في الحال صار متبوعا تابعا وبعده ولو عشت حتى مات احدث بعده [illegible]
شر ليس يحدث بعدي قوله او كان المراد رد السامع جوز استعمالها في قصر القلب والافراد وفي
دلائل الاعجاز انها تستعمل للقلب فقط فاورد لكن في قصر القلب اذ لم يوجد استعمالها في الافراد
الا ان كونها للاستدراك اعني دفع الوهم الفاسد الذي نشأ من الكلام السابق يقتضي ان يكون
قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد انتفاء المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد قوله او كان

المراد صرف حكمك كل بل اذا كان ما قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت المسند له وعدمه كان المتكلم قال احكم على الثاني ولا اتعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول كان خطأ اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك لان ثبوت المسند له كان غير مطابق للواقع حتى يلزم السكوت عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهو عند المبرد يدل على صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كما في حكم الاثبات بعينه وعند الجمهور يدل على ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت عنه فلا صرف على مذهبهم فانه اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع متحقق كالاثبات في التابع وعلى هذا المذهب يكون بل مفيدا للقصر كما سيمثل بها المص في مباحثه واما اذا افادت كون الاول في حكم المسكوت عنه فلا تفيد قصرا اذ لا بد فيه من حكمين اثبات ونفي قوله او كان المراد الشك فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيكه للسامع في ذلك فان التشكيك قد يكون مقصودا لغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور على ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله ويؤيده ان ائمة اللغة يفسرون به الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان ساير الحروف العاطفة تقتضي التغاير بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل وكانه نظر الى ان التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي ليس مباحث العطف مقصورة على ما ذكرناه بل سياتيك في باب الفصل والوصل دقائق جمة خصوصا في العطف بالواو وقال المص لا سيما برفع ما بعده تاله بواسطة اخذ ما موصولة ويجر اخرى باخذ ما زائدة وقد نصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب بعده بتقدير اعني او على التمييز ان كان منكرا واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بما سمي فصلا قوله لتخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم المسند بالمسند اليه اي جعله خاصا بالمسند اليه لا يجاوزه الى غيره واشترط في دخول الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا مضارعا او غير مضارع او فعلا مضارعا فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود وقد صرحوا بان الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك الكرم هو التقوى

اي الكرم الا التقوى فقصر المسند اليه فيه على المسند مستفاد من اللام على طريقة قولك المطلق زيد وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت المسند للمسند اليه فما يتوهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد تخصيصه به فليس بثبت والتخصيص في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذا لم يجعل تقديم المبتداء على الخبر مفيدا لحصر الخبر فيه وكان الاولى به ان ينبه على ما يكون نصا في الفصل نحو قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في الامثلة المذكورة يحتمل ان يكون مبتداء خبره ما بعده واما الحالة التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا كان المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما شخصا او نوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية او نوعية فاطلاقه عليهما ظ وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي والنوعي مستفادا من القراين وقوله شخصا او نوعا نصب على المصدر اي الافراد افراد شخص او نوع او على التمييز اي لافراده من حيث الشخصية والنوعية قوله اي من نوع من الماء حمل تنكير الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله تنكر الدابة اراد نوعا منها وان كان المتبادر منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من المياه ممتاز عن ساير انواعها ولم يتعرض لحمل التنكير في ماء ودابة الافراد شخصا اذ لا يلايم قوله ثم فمنهم من يمشي على بطنه الاية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص ولا حاجة الى ان يجعل ماء او دابة مسندا اليه بالتاويل لان المثال لمقام الافراد الجاري في غير المسند اليه كما عرفت في نظاير قوله غير صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدرية اي انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقة اي انتفاء حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له قوله او تجاهل عطف على قوله لا تعرف حقيقة وفائدة هذا التجاهل والاراءة تحقيره وعدم الاعتداد به واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر كذاب بعد مفتر مبالغة ومتفاديا اي تجاهلا متحرزا حال من فاعل قلت وقوله كانك الخ بيان للتجاهل الذي تضمنه قوله قلت هل لكم في حيوان او حال اخرى من ضمير المخاطب اي قلت مشبها انت بمن لا تعرف هو ولا اصحابه منه الا تلك الصورة اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في معرفة حيوان كذا فادلكم عليه قوله ولعله حال

بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن ابي السمط مبتدا خبره منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطف على ان نظن الا ظنا لاغناه عن تكرار منه الا انه راعى التادب فلم ينظمها في سلك ونظر ايضا الى اشتماله على قسمي الاعتبار الاخير اعني الارتفاع والانحطاط فاورده حمله على حدة وفايدة لفظ ايضا الاشارة الى ان الضمير في قوله ومنه ان نظن للاعتبار الاخير لا للتحقير وحده يقال شانه يشينه اي عابه والعرف المعروف والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب الاول برفع حاجب للحكاية وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه مؤول بهذا اللفظ لا لانه علم جنس بناء على ما توهم من ان وضع لفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفسي ذلك اللفظ علما وانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال ابن جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة على التهويل والتعظيم اقتضى حمل المقام من حمله على النوع اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله على ما ذكر في الكشاف قوله في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حمل اللام في القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص حسن من الحكم والمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو شرعه جنس القصاص حيوة عظيمة من حيوة الجماعة الذين خلصوا عن القتل بتشريع القصاص او نوع من الحيوة واللام في لمكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظ لمكان تفخيم للعلم اي لمكانه ومنزلته وقوله او ما ترى بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص والاول من مفعولي ترى متروك لعدم القصد الى معين وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا كيف يسلم وفاعله او ربه ضمير الاقتصاص او تذكره قوله مبتسب عطف على يسلم وفاعله ضمير الارتداع قوله ولمعنى طلب التعظيم قدم الجار على عامله اي قال تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم كما انه يقدم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم والتهويل التي جعلها ثالثا لاحقوقا وعطف على التعظيم يجري مجرى التفسير ودون في موقع الحال اي قال ذلك متجاوزا ان تقول ولا شك ان المتبادر من قوله وخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى حمل التنكير في رضوان من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث قدره وقدر يسير من رضوانه

وكانه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا وخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما الخلافه اي لخلاف التهويل وفسره بما ضاحب فالنفيان من عذاب الرحمن اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما تنفث الريح من التراب ونحوه في اصول الشجر وبالتاويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتكثير والتقليل بحسب العدد والكمية وقوله قصدا الى الافادة حال عاملها قال قوله المخبر سل جملة وقعت خبرا للمبتداء الذي هو وقوله وان يكذبوك والعايد محذوف اي معناه وفي بعض النسخ المعول عليه وقال وان يكذبوك وهو وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا والى الاول اشار بقوله ذو واعدد كثير والى الثاني بقوله واو لوا ايات الى قوله وعزم واما قوله وما اشبه ذلك فعل الانسب بما جرى به عادته من ختم الحالات بالمعيات ان يريد به ما اشبه ذلك المذكور من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس وتمرة خير من جرادة والانسب بسياق الكلام والعطف بالواو ان يريد ما اشبه ذلك من جهات تعظيم الرسل وايضا لم يبق شيء من مقتضيات التنكير حتى يعم لاجله والتنكير في علمت نفس للتقليل الا انه تقليل ادعائي اذ المقصود استقلال الكثير في مقام الكبرياء والتنكير في تمرة للافراد الشخصي والعموم مستفاد من تساوي نسبة الخبر الى افراد الجنس كما مر فهو متى كان ذكره اهم اي من ذكر المسند فيقدم المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو اهم عندهم وهم ببيانه اعنى وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المص في بيان وجوه الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك في اللفظ اذا لم يكن هناك مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا يمنع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في ان الشيء تقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضي للعدول عنه وقد فصله في اخر الفن الثالث وبين ان ذلك كالمبتداء المعرف وذي الحال المعرف الى اخر ما ذكر هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام كان الاولى به ان لا يتعرض له لانه في قانون الخبر كما لم يتعرض له في مباحث العطف وكانه نظر الى انه من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده ههنا على طريقة ايراد الامثلة من غير باب المسند اليه قوله ويستقر في

متعلق بمعنى قوله كانك لست اى تظهر عدم معرفتكم به موجوا اى بحملا كونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه اى وعلى التجاهل واو لم يكن فى المسند اليه كما ان المثال السابق اعنى منكم وحيوان ايضا كذلك والتمزيق التفريق وكل ممزق اى كل تمزيق وترك الفاء فى الجزاء اعنى انكم لفى خلق جديد لانه بمعنى بمجرد خلقكم عدل الى الاسم الا الاعلى التحقيق قوله كان لم يكونوا اى قالوا ذلك فى حقه كان لم يكونوا يعرفون منه قوله والى بحريه اى التجاهل لاشتماله على نكتة بهية بتمثيل النفوس بحسنها مالك بحر البلاغة والمتصرف فيه يتصرف حيث اراد وان شئت ان تعرف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبله ايضا اعنى مالك مورقا مورقا مقولا فى حقك ماذا ترى اى ذا نبات فيه لطايف عجيبة يسال عنها الناظر فيها وذلك لان التجاهل مهنا دل على انها والت فتحلت اهل الارض وما عليها تغيرت عن حالها ودست نضادتها بتجها عليه فوتحت تحو مذا الموضع اى الخابور من ديار بكر قايلة مالك مورقا كانك لم تجزع او على انها اذنت بتفخيم شان المصيب وتجاوزه الحد المعهود فى المصايب حتى تجزع ايا كل شجر ومدر فانكرت كون مذا الشجر مورقا مع شدة جزعه فرط حزنه قوله او الاستخبار عطف على لفظ كان وفى العدول عن الاستفهام الى الاستخبار دعاية ادب وعلام الغيوب اصاب تحرم لدلالته على ان الاستخبار ليس على حقيقته والاخبار او على الواو تنوعا بان كل واحد من المثالين كاف فى التنبيه على ما ذكره من ان سوق المعلوم مساق المجهول والى بحر البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم تفسدوا فى الارض وتقطعوا ارحامكم وتجر لكم ذلك الاستهاد باللعنة والصمم والعمى لاشتد عضبهم ولجوا فى الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لسورة جماحهم قوله متضمنا حال من الاستخبار والتعريض التقصير يوبر تقصيرهم فى امر الدين ورخاوة العقد صعف الاعتقاد وناعيا حال من الاستخبار ايضا يقال نعى عليه هفواته اذا شهرها كان كل هفوة موتة وان يتوقع مفعول ناعيا وان تفسدوا فاعل يتوقع اى شهرا عليهم ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان توليتم شرط معترض بين يتوقع وفاعله وجزاؤه مضمونها قوله وتأمروا عطف على تولوا تفسير له كيلا يتوهم انه من التولى عن الاعراض وتناحرا مفعول له لتفسدوا وتقطعوا يقال انحر القوم على الشى اذا تشاحوا عليه حرصا وتناحروا فى القتال والتهالك شدة الحرص كانه يوقع نفسه فى الهلاك قوله ليلهم متعلق بالاستخبار فى المعنى وهو نكتة اختياره على التصريح اى استخبرا استخبارا على الوجه المذكور من التضمن والنعى ليلهم بهم اى ليطلعهم

التأمل فى المتوقع الذى هو الافساد والتقطيع على ما يثمر اى على ما تضمن ذلك المتوقع وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم يعنى اشهادهم واتسامهم بكونهم ملعونين صما وعميا حتى يوصفوا بذلك فى الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستخبار ايضا وهو علة المعلل بالعلة السابقة اعنى ليلهم وجعل كلما اذا فى مثل من اذا عرض وما اذا كان زائد اولى كما فى قوله حتى اذا اسلكوهم فى قتايدة شلا كما تطرد الجمالة الشردا على ما صرح به الميدانى وقد يقال اذا ظرفه والعامل فيها لئلا يلبسوا اذا عرض لمن عرض ومن جزاؤها محذوف والشرطية صلة اى لمن اذا عرض له لم يلتبسوا جلد النمر وهو كناية جدا وجاز ان تقدر الجزاء لم يستحق ذلك عرفا قوله على سبيل النصيحة والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير والعدول الى الطريق الابلغ فانه يكون اشد اغضابا وايابا ولبس جلد النمر عبارة عن شدة الغضب فان النمر علم فيها وكذا انقلاب الحماليق عبارة عنها والحملاق باطن الجفن وان لا ينقلب عطف على لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا طريق لك عطف على قوله اما لانك لا تعرف منه فصل كون المقام غير صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر وكان ان لا تعرف السامع من المسند اليه الا القدر الذى تعبر عنه بطريق التنكير وانما لم يطم فى سلك الاول على قياس ما مر فى الموصول بان تقول اما لانك لا تعرف منه ازا او سامعك لقصده ايراد حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث ان هناك ما نعا يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على السامع وتأتى الانكار لدى الحاجة والتحرز عن التطير بالاسم الذى يعينه او عن ثقل فيه والرابع ان المسند اليه فى شانه من جهة الارتفاع او الانحطاط واصل الحد يومى قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين المسند اليه فى احديهما مبتداء وفى الاخرى فاعل وقولهم شراهر ذا ناب من الاعتبار الاخير اى من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا يكتنه كنهه فهو من قبيل ارتفاع الشان قوله فى مثل هذا التركيب اى فى مثل قولهم شراهر ذا ناب وهو ما كان المسند اليه فيه مبتداء نكرة وخبره فعلا له قوله وكذا قولك اى هو ايضا من الاعتبار الاخير الا انه من قبيل انحطاط الشان فقولك عنده شىء اى شىء قليل حقير وهذا يلزم تحقير مقدار ذلك الشخص فى ذلك النوع ولفظ شىء يدل على القلة والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبناء المرة والتنكير العارض وللمحذور فى ذلك لان القلة قابلة للزيادة ويفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة فى الغاية وكذا الحال فى لفظ نخى قوله وتنه اى ومن الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا اى ظنا قليلا احتقرا والمعنى لا نظن

فى القانون الكلى اى سيقرر هناك الوجه فى اقتضاء تضمن الاستفهام التقدم وهو ان شان الى ما ذكر فى اخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما يكون لما يهمك وتعنيك الى قوله فلا تعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى الحكم خبرى فى الذهن مجوزان تعتبران ذلك الخبر شان فيذكر الضمير وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان فى الجملة التى تفسره مؤنث غير فضلة كقولك هى هند مليحة وكلاهما فى قوله عن قريب بمعنى بعد كقوله ومنهل وردته عن منهل اى وبعد قريب تعرف السر وتفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقريب او بمعنى على كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد اى تعرف السر كاينا على قرب وقد صرح بهذا السر فى وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم الاعلام من الضمير بعنى بقى منتظرا لعقبى الكلام كيف يكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن فى ذهنه وهو السر فى التزام تقديمه قوله اذا وردوه اى ورد الخبر السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا كان فى المسند اليه طول وسقوى اذا اشتمل على امر عجيب فالذكر او ردة فى المثال عطف البيان والصفة والشايع فى الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق الزانى لكنه كنى به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع والخبر هو صدوق وجل توطية له وفى ذكره مبالغة كانه قيل صدوق معدود من الرجال الصدق قوله وهو احدى خواص تركيب الاضمار فى باب الذى علم ان تركيب باب الاضمار بالذى على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة الاضمار فيحتاج الى دفع بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احدى الاربعة هذا التركيب وخواصه لاضافة اخر كالفرق وتأكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذا قلت اى كالتشويق الذى يحصل اذا قلت وبرز نصب على الحال بتاويل النكرة من المقول وهو الذى هو منطلق ولا يبعد ان يحمل بمعنى مكان ظرفا مقدرا كما ذكر فى نصب سوى فى الاستثناء مثل اولا للاضمار عن المسند وثانيا للاضمار عن المسند اليه المضاف ماخوذا مع ما اضيف اليه اذ يمتنع الاضمار عن المضاف وحده وثالثا للاضمار عن المضاف اليه وحده قوله وهو اى التشويق الى الخبر هو سبب يريد انهم لما التزموا فى هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تاخيره اذ لو قدم لم يتصور تشويق اليه وانما حصر سبب التزام تاخير الخبر فى التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاضمار بالذى فكان تقديم المبتداء متفرعا عليه لا على قصد الحكم او تأكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله وامتناع اى هو السبب فى امتناع الاضمار عن ضمير الشان وذلك لان ما اخبر عنه فى هذا

الباب يكون خبرا والتشويق يوجب تاخير الخبر فى هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان لاوجب تاخيره وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجابه التاخير صار سببا لامتناع الاضمار عن ضمير الشان والمراد بالاضمار فى عرف النحويين يريد ان هذا بحث نحوى لكنه لما جرى ذكره وكان مشتملا على مزيد دقة وغموض اوردناه استطرادا قوله الى اى اسم شئت فى الكلام اى سواء كان منسوبا او منسوبا اليه فضلة او عمدة فان الاضمار جائز فى الكل اذا امكن فيه رعاية شرايطه ولفظ خلفه اى نؤخره الى عجز الكلام وتجعله خبرا قوله واما ان كانت فعلية فله اى فتصير ما عداه صلة الذى او للالف واللام بمعناه وفيه اشارة الى ان الموصول مجموع الالف واللام لا اللام وحده كما اختاره سيبويه فى حرف التعريف وقوله واضعا ومراعيا حالان مترادفان من فاعل تزحلقه او تصيره ولفظة فى ذلك اشارة الى المذكور اعنى الزحلقة والوضع ومثل منصوب على انه بدل من ما فادك قوله وان الضمير لا ينصب مفعولا الاولى ان يقول بدله وان الضمير لا يعمل فيعلم منه امتناع الاضمار عن الاسم العامل بدون معموله سواء عمل فيه الرفع او النصب او الجر وكانه نظر الى المثال الذى يورده لامتناع اعمال الضمير اذ هناك يكرم نصبه للمفعول قوله لتتحقق جميع ذلك اى لتتحقق كيفية الاضمار عما يصح ان يخبر عنه وامتناعه فيما لا يصح قولهم عن الذباب الذى اظنه وان اخبرت باللام عن الذباب قلت الظانه انا يطير فى الجو فيغضب بانزيا الذباب وعن الجو قلت الظان انا الذباب يطير فيه الجو وهكذا تبرز ضمير الفاعل فى الكل لاجراء الصفة على غير من هى له قوله ولا تخبر عطف على قل وليس قوله هو اكرامى زيدا قادما واجب من باب ضربى زيدا قايما لان الحال مهنا من تتمة المبتداء قوله واما لان يتقوى عطف على قوله واما لان فى تقديمه تشويقا وقد يقال اذا كان تقديم المسند اليه مفيدا للتشويق الى الخبر او لتقوى اسناده اليه ومنبئا عن تعظيم كما سنذكره كان جعل امثال هذه الحالات مقتضية للتقديم بلا توسط الاهمية اولى من جعلها من اعتبارات الاهمية بناء على ان تقديمه اذا كان مفيدا لهذه المعانى كان ذكره اهم من ذكر المسند ولعل المصنف ادرجها فى تلك الاعتبارات رعاية لضبط التقديم وحصره فى الاهمية قوله على الظاهر اى يتقوى اسناد الخبر الى المسند اليه حال كون الكلام مجرى على ظاهره وهو ان يكون المقدم كانا مثلا فى انا عرفت مبتداء خبره ما بعده بلا اعتبار تقديم وتاخير فيتقوى الاسناد لتكرره واما اذا اعتبر كونه مؤخرا فى الاصل ثم قدم كان التقديم مفيدا للتخصيص وقد صرح فى بحث تقديم المسند بان مثل انا عرفت يجرى تارة على ظاهره وهو ان يكون انا مبتدا

سنذكره الآن

وعرفت خبره فلا يفيد الا تقوى الحكم واخرى على ان اصله عرفت انا فيفيد التخصيص وقد يقال
اراد ان التقوى بناء على الظ دون التحقيق لان مبناه على تكرر اسناد الخبر بان يصرف
المبتداء الى نفسه اولا ويرده اليه الضمير ثانيا ولا يخفى ان ذلك التصرف بناء على الظ وايضا الخبر
في الحقيقة هو الفعل مع الضمير وليس بسناد هذا المجموع متكررا الا من حيث الظ وهو ان اسناد
الفعل الى الضمير عنزلة اسناده مما الى المبتداء قوله يصلح للتفاول اراد به ما يتناول الخير والشر
والمشهور اختصاصه بالخير ويستعمل في الشر التطير قوله فتقدمه اى اذا كان الاسم يصلح للتفاول
وتقصد التفاول فتقدم الاسم الى السامع بتقديمه على المسند ليتفاول به فيحصل له مسرة او مساءة
وذلك لان التفاول والتطير انما يكون بشئ من الكلام لا بما يذكر في اثنائه فبطل ما توهم من ان
التفاول حاصل قدم الاسم او اخر فالمقتضى لتقديمه تعجيل المسرة او المساءة بتعجيل التفاول
وانما قال في دار فلان دون دارك لئلا يتوهم ان المراد تفاول المخاطب بحصول سعد بن
سعيد في داره فانه تفاول متعلق بمجموع الكلام وليس بمقتضى تقديم المسند اليه انما يقتضيه التفاول
الحاصل بمجرد سماع اسم سعد بن سعيد وقال في المثال الثانى في دار صديقك ليجتمع فيه التطير الحاصل
بمجموع الكلام مع التطير المتعلق بسماع اسم المسند اليه فيتزداد المساءة فتامل وكن على بصيرة
قوله واما لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب يريد به ان اتصافه بمضمون الخبر على
الاستمرار بحيث يعد من المتصفين المشتهرين به يكون هو المط من الكلام لا مجرد الاخبار
بحصوله له فالخبر الاول بمعنى خبر المبتداء والثانى بمعنى الاخبار وههنا بحث وهو ان الاستمرار
في قولك الزاهد يشرب ويطرب وكذا في قوله تع الله يستهزئ بهم ليس مستفادا من التقديم
بل من المضارع فانه يفيد استمرارا تجدديا اذا كان هناك قرينة كما في قوله تع لو يطيعكم
في كثير من الامر لعنتم وقوله تع فويل لهم مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون ففريقا كذبتم
وفريقا تقتلون وههنا قرينة دالة على ان المضارع للاستمرار ومعنى ان كيف انما يساء له يها
عرفا عن الحالات المستمرة في اكثر الاوقات وقيل اراد ان موصوفية المسند اليه بمضمون
الخبر هو المط دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكنه قد يقصد الاول كما
اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثانى
كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد قوله واما التوهم
اى لانه ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك فهو يسبق الى لسانك كقولك وصالك يغنينى او انه

مستلذ عندك فتجريه على لسانك تلذذا كقوله حبيبى اشتاقه قوله واما لان تقديمه ينبئ انبناء التقديم في
الذكر عن التعظيم والتقديم في الشرف على المتاخر متعارف الا ان المتاخر ههنا هو الخبر وبيان
شرف المبتداء عليه مما لا يلتفت اليه فكانه اراد ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن
تلك الطريقة المتعارفة انباء عن تعظيمه وشرفه في الجملة قوله والمقام يقتضى ذلك تذكيرا لما هو معتبر فيما
تقدم وتاخر قوله زيادة تخصيص لم يرد به التخصيص في الثبوت اعنى القصر اذ لا يناسب
من المثالين بل التخصيص في الاثبات وهو التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا
المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء
جعلت اضافة الزيادة بيانية او لا وغاية ما يتكلف له ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل خفوف ان
يكون مستندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم الضمير تخصص
الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصص الاثبات قد يقوى بالتقديم وازداد به وما يقال
من انه اراد زيادة تخصص النسبة الى الحكم بسبب تكرير الاسناد فليس بشئ لان هذا موضع تقوى
الاسناد وههنا بحث وهو انه لماذا لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصص الحصرى في
مثل انا سعيت في حاجتك كما ذكره في مقتضيات تقديم المسند فقيل لان لفظ انا مثلا في المثال
المذكور عنده تابع قدم على متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه وفساده ظ وانت خبير بان حمل
التخصيص ههنا على القصر مع عدم الظهور في المثال الاول تكلف وادعوى كونه مشهورا بكون
الخبر فعليا لا شاهد له بل هو مردود بتصريحه بالقصر في قوله تع كلمة هو قائلها وما انت علينا بعزيز
الهز التحريك والبعث وهو قطى قبيلة قد زان جمع رذين وهو الوقور والخفوف جمع خاف
من الخفة وصفهم بالمضى في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون
والوقار في المجالس وبالاسراع في انفسهم في خدمة الاضياف وقدامه قوله واما اذ هم خفوف اى
محل الاستشهاد ذلك لا قوله تجديم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك ولا قوله جلوس لاحتمال
تقديره فيه مؤخرا والباء في بحسبك زايدة ومعناه كافيك وهو مبتداء خبره ان يعلموا والمضر
من اضر به اى مال كثيرا ومن له ضرائر اى متمتع بازواج والكسح بالخاء المعجمة من الرجال من لا مال
له ومن الخيم ما لا طعم له والمليح بالمعجمة ايضا من اتباعه والحوار ولد الناقة قبل ان يفصل قوله لا انت
حلو ولا انت مر اى لا انت نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل انت ملحق بالعدم كرر المسند اليه
ليثبت له كل واحد من المسندين على صدق مبالغة قوله او اشباه ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة

فان اسم الاشارة فيها وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا
ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعانى اذا ذكرت
فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع الضمير ثم انه اشار
الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظ ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما كان
بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات استقل اليه وسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة
لشيوعه في الكلام بعم المسند اليه وغيره وله فوايد عامة ولطائف بمعان تختص بها مواقعه قوله
الا انه اختص شرع يفصل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه فقال ان تختص بحكم بديع فيعتنى
بتمييزه ليعلم ان هذا المميز المتعين هو الذى له هذا الحكم العجيب الشان كما في قوله كم عاقل عاقل اى
كامل في عقله اعيت اى اعجزته مذاهبه اى طرق معاشه فليس يهتدى اليها وجاهل جاهل
اى كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا اشارة الى كون العاقل مختل الحال والجاهل فارغ البال
وقد اختص بحكم بديع هو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اى مبطنا للكفر نافيا
للصانع العدل الحكيم او قايلا بان من خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال
قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء كمال الظهور لا يقتضى شئ منها
كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسبابه بل يقتضى اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز
ام لا ويجاب بان اسم الاشارة يفيد اكمل تمييز كما مر ولا شك ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز
فاذا قصد التهكم اعتنى بالتمييز فقصد اكمل التمييز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا مبالغة في
انتفاء المشار اليه بحسب الحس حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب
بالاشارة الحسية فتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء اعاد الفصل لطول
الفصل ولان ما تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعاللت اى اظهرت العلة والمرض
واشجى من شجى بالكسر اى حزن وتريدين حال او استيناف وقد ظهرت استيناف وذكروا في
موقع الضمير الراجع الى القتل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك اى في ذلك
المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختار الواو على او تفننا في
العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما شاكل نفس اسم الاشارة من بيان القرب و
البعد والتوسط والتحقير والتعظيم ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اى كوضع
الضرب في قوله وابتدا مضمر الفعل في موضع الحال اى يبتدئ دون ابتداء وقوله من غير جرى

كالبيان لابتداء ولفظا نصب على المصدر اى ذكرا لفظيا او قرينة حال عطف على لفظا
بمعنى او تقديرا او قديروى مجرورا عطفا على جرى فيبقى ح لفظا بلا مقابل ومكان ظرف
كقولهم وقوله على قول من لا يرى حالا من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد
لان الضمير على القول الاخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فقيل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متاخر غالبا فهو مما يضمر عامله
الضمير المبهم قوله ليتمكن متعلق بوضع المضمر والمستتر فيما يعقبه لما والبارز للمضمر قوله
لعقبى الكلام اى لاخره قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة
المبهم وزيادة تلقيه لما سيق اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف
السامع ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثم قيل ليتمكن متعلق بقوله وقوله هو زيد عالم
ومن هنا مليح فقط وايد بان قوله وهو السر في التزام تقديمه يشعر بان البيان مختص بضمير
الشان لانه الذى تقدم الوعد ببيان سره اى التمكن في ذهن السامع فضل تمكن هو السبب
في التزام تقديم ضمير الشان ورد بان التمكن المذكور وما تفرع عليه من التزام التقديم
جار في كل ضمير بارز فسر بمظهر فالضمير في تقديمه للمضمر الذى وضع موضع المظهر والسر
الموعود داخل في السر المذكور وقوله قال الله تع استشهاد على ان الفايدة هي تمكن ما يعقب
الضمير فان ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما في الايتين حتى
لا يصح ان يقال هو الذباب يطير ومى النملة تسير قوله كما يوضع المظهر يتعلق بقوله ويوضع
المضمر واراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالضمير غير ضمير المتكلم لما سياتى من قوله
وترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعنى ان وضع المظهر موضع المضمر يفيد
تمكين نفس المظهر اى تمكين المعنى الذى اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد
تمكين ما يعقبه كما مر قوله ان تسألوا الحق نعط الحق سائله وضع الظاهر موضع ضمير
الغايب والمخاطب ايضا اذ اصله نعطه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا
فلا حاجة الى تاويل بجعل الحق مسندا اليه وكانه افتتح بخارج الباب ههنا وفي قوله
ربه رجلا لينبه من اول الامر على التعميم قوله ونظيره اى نظير قوله الله الصمد في وضع
المظهر موضع المضمر حال ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه نبه على الخروج ههنا
دون قوله بذلكم وربه رجلا ونعط الحق تفننا في عباراته وتذكيرا في بعض المواضع مع عدم

تخصيص وبالجر عطفا على لانه يفيد اى واما الاشباه ماذكر والاول اظهر وايا ما كان فتلك الاشباه
مثل ان يقصد فى ابتداء الكلام الى التحقير نحو لكن الحجام حضر او الترحم عليه نحو اسيرك المسكين
بالباب وتحذير السامع منه نحو الاسد واقف مهنا والضابط ان كل معنى يصلح له اسم المسند اليه
اذا اريد تعجيل افادته قدم قوله واما الحالة التى تقتضى تاخيره عن المسند فهى اذا اشتمل المسند على نكتة
من وجوه التقديم قوله لا شك ان ما يقتضى تقديم المسند يقتضى بعينه تاخير المسند اليه وبالعكس
فلذلك احال مهنا تاخير المسند اليه على ما يقتضى تقديم المسند واحال هناك تاخير المسند على ما يقتضى
تقديم المسند اليه لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يوخر لسبب فى نفسه بلا نظر الى ما يقتضى تقديم
المسند مثل كون اسمه مما يتطير به وكالقصد الى تحقيره او كونه قليل الحضور فى الذهن وكذا يوخر
المسند لامثال ما ذكر فلت تاخير ما يوخر اسباب مغايرة لجهات تقديم ما يقدم عليه وكان المصنف
لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او نظر الى اندراجها فى جهات التقديم بنوع تكلف فيقال مثلا كون
المسند اليه مما يتطير به يقتضى تقديم المسند ودوما للضبط باحالة تاخير كل منهما على تقديم الاخر
قوله لا طلاق المسند اليه وتخصيصه الظاهر ان يعطف بالواو وليكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد
فيتوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى
الواو وذلك لانه لما كثر استعمالها فى الاباحة التى معناها جواز الجمع استعملت فى معنى الجمع كالواو
على ما نص عليه بعض المحققين ومن البين فى ذلك قول الشاعر سيان كسر رغيفه او كسر عظم
من عظامه وقيل قد شاع فى اللف الاجمالى ان يذكر نشره باو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة
الا من كان هودا او نصارى لان الذى وقع عليه اتفاق القولين هو احد الامرين والموكول
الى السامع هو التعيين فلذا مهنا اشتركت الحالتان فى اقتضاء احد الامرين لا فى اقتضائهما معا
وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله استغنيت
عن التعريف فيهما اى استغنيت فى الحالتين عن التعليم يعنى قد عرفت ان المسند اليه المعرف
بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة يقيد بالتوابع لامور تقتضيها فاذا مهدت فى ذلك وتعرفت
ان انتفاء تلك الامور يقتضى اطلاقه امكن ان تعتبر امثالها فى المنكر بلا احتياج الى تعليم وايضا
بعض موجبات التنكير يوجب اطلاق المنكر مثل ان لا تعرف منه سوى الاطلاق حقيقة وادعاء
او ان لا يكون لك طريق الى تعريف الزايد على الاطلاق لتجاهل او يكون هناك مانع من التخصيص
قوله واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه قوله عدل عن الضمير الى الظاهر فى هذه الحالة

وما قبلها المزيد الايضاح فيها لكونها اخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اكثر
مباحثها مرجوع الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفى خطائه هذا فى قصر الافراد
ظ واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطاء هو التعيين واما
قصر التعيين الداخل عنده فى الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطاء عدم
الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطاء وانما جعل حكم
السامع بان زيدا متموا وجواد حكما واحدا مشوبا بصواب وخطاء نظرا الى انه حكم
بكونه جامعا بين الوصفين وان كان فى الحقيقة حكمين احدهما صواب والاخر خطاء
قوله مثل ان يكون بالنصب حالا من حكم مشوب وقوله فيقولوا بالنصب عطفا على يكون او
بالرفع اى فانت تقول واكتفى بذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعنى التقديم مع ان
تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير فى وضعها ولان
التقديم دلالته على القصر بالفحوى لا بالوضع مع انه سيذكر فى بحث تقديم المسند قوله
وعليه اى وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفى الخطاء والاية الاولى فى قصر القلب
قررن فيه ما هو صواب من اعتقاد السامعين بكون يوسف عليه على احد الوصفين ونفين
الخطاء الذى هو نفى البشرية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان
كافرا اجتماع الاصلاح والافساد فيهم ونهيهم عن الافساد لا ينافى ذلك وقوله مقصورون
على الصلاح مبنى على ان الاصلاح صلاح وقوله لا ينافى ههنا امر سواه يناسب قصر الافراد
كما ان لا يتخطاها انسب بقصر القلب اى لا يتجاوز ويترك صفة الملكية الى البشرية قوله ثم
ليس هو كلمة ثم للتراخى فى الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه
فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذى الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من جريانه فيهما
قوله تفريعات كانقسامه الى الافراد والقلب وتأتيه بطرق متعددة لها شروط واحكام
مختلفة ولا شك ان افراد فصل للقصر مع تاخيره عن ساير مباحث القانون يقتضى ان يتوجه
اليه بقصد خاص مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد له فصل
او يورد فصله فى اثناء مباحث قانون الخبر واعلم ان جميع ذلك اى جميع
ما ذكر من مباحث المسند اليه هو مقتضى الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما ليس على
مقتضى الظ كقوله اولئك على هدى من ربهم واولئك اباى وهذا على الخسف مربوط برمته

الالتباس فى شىء منها اى وما انزلنا القران الا ملتبسا بالحق اى الحكمة الداعية الى انزاله وما نزل
الا ملتبسا به اذ افترق الحق الكتاب بالاوامر والنواهى لم يكن مما يخرج فيه قوله وبترك الحكاية عطف على
بوضع المضمر موضع المظهر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر ليبنى عليه بحث الالتفات وفعل
نصب على انه مصدر يترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفاء قوله ادخال الروعة هذا اذا لم يكن
له خوف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان له خوف واريد ازدياده ولم يدخل منهما او التقارن
وقد يقال المهابة يراد بها عرفا الحالة التى يكون فى قلب الناظرين الى الملوك وتربيتها تقويتها بازدياد
واما الروعة فالخوف الذى يتجدد بمخاطبتهم قوله او تقوية عطف على ادخال الروعة وعليه اى
وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعى المامور فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب
الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض الامور اليه فيقوى الداعية الى التوكل عليه قوله او فعل
عطف على فعل الخلفاء حيث يقول اى حين يقول استعير حيث للزمان قوله وعليه اى وعلى ترك
الحكاية الى المظهر لكون ادخل فى الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا
اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار
هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى اى يترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن
من اجراء الوصف فى قوله تعالى فامنوا بالله ورسوله النبى الامى وقوله عبدك العاصى فان
المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم فى قولك افضل العصر يحاورك الى غير ذلك من
المعانى التى يصلح لها ذلك الاسم المظهر واعلم ان هذا النوع يريد ان هذا النوع من الاخراج
لا على مقتضى الظ وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص المسند اليه اى لا اختصاص بحرف
الجار واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تقدير اى ولا النقل مطلقا اختص بهذا
القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب والغيبة ينقل
الى الاخر اى الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة وقد فسر هذا القدر بنقل الكلام من
الحكاية الى الغيبة التى هى المظهر فانه المذكور فى قوله ويترك الحكاية الى المظهر فلا يحتاج الى ذلك
التقدير لكنه لا يلايم تعميمه فى المنقول عنه بقوله بل الحكاية الخ وقد يقال اراد بهذا النوع النقل
من اسلوب الى اسلوب وحرف المضاف من تفسيره اعنى نوع نقل الكلام من الحكاية الى
الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طرق من الثلثة الى اخر منها انما يسمى التفاتا اذا كان
على خلاف مقتضى الظ كما يشعر به لفظ النقل وايراده فى الاخراج لا على مقتضاه وما ذكر

من فايدته العامة فلا يكون نحو انا الذى فعل وانت رجل يفعل كذا من الالتفات فى شىء
لان حق الضمير العايد الى الموصول والموصوف ان يكون غايبا لان الاسماء الظاهرة غيب
بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذى سمتنى امى حيدره وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى ونحن
قوم فعلنا وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وهو اعنى
الالتفات من مباحث علم المعانى لانه بحث من خواص تراكيب الكلام فى الافادة وانما قال صاحب
الكشاف انه يسمى فى علم البيان بالالتفات لانه اراد به علم البلاغة الشامل للمعانى والبيان
وكون الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظ المندرج تحت الكناية على ما مر لا يوجب
كونه من مباحث البيان كساير الجزئيات المندرجة تحت قواعده نعم عده المص فى علم البديع
من المحسنات البديعة ولا استبعاد فى اشتراك علمين فى مسئلة من جهتين على ما حقق فى
موضعه والتطرئة بالهمزة الايراد والاحداث من طراء عليه اذا ورد وبالياء التجديد من
طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور وامتلاء اى اكثر
امتلاء من ملى الاناء بالكسر اذا امتلاء فهو ملان او اقدر من ملو بالضم غنى واقتدر
فهو ملى بكذا والاستدرار فى الاصل استجلاب الدر اى اللبن والاحريا جمع حرى بمعنى جدير
بذلك اى بالاستكثار قوله الى جملة استينافية لبيان كونهم احريا والهمزة لانكار النفى وتقرير
الاثبات والسجيا الطبيعة والعشار جمع عشراء وهى الناقة التى اتت عليها من حملها عشرة اشهر
وهى اعز مال عندهم والجيرى العادة وتمزيق الاديم وهو الجلد عبارة عن العيب والاخلال
بالعرض واباحة الحرم اى الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله افترام استيناف لبيان
ان كون قرى الاضياف على ما ذكر يقتضى استكثار الالتفات اى اترتاب فيما ذكرنا من كونهم
احرياء فنتظهم قوله فيها الفوت اى يوقعون الخالف فى القرى والفاء لتفصيل المجمل وجعل
الاسلوب بازاء اللون والايراد بازاء الطعم لا يخلو عن لطف قوله فان الكلام دليل على
ان ايراد الكلام قرى للارواح وقوله لكن دفع لتوهم ارادة مطلق الانسان والجار متعلق
بما فى الانسان من معنى الفعل اى المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد بالاتصاف بخواصها
من الذكاء والتفطن للدقايق والتلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقدوم استيناف لبيان استكثار
العرب من الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسماء الشعراء ليعلم ان تلك الامثلة من كلام
العرب العرباء بانت فارقت فامسى اى فصار معودا موجعا لاجل اكتئابه واخلاف الوعد

يتعدى الى مفعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود واخلفتك التفات على مذهبه حيث لا
يشترط سبق الطريق الملتفت منه بل يكفي مجردا قتضاء الظ التعبير به ثم قال اي ربيعه في
هذه القصيدة بعد عدة ابيات مالم الاق بدلا من مالم الق في البيت السابق علة اعني قوله
لما تشكيت الى الاين قلت لها لا تستريحي مالم الق مسعودا جزلا اي عظيما سهل الفناء
اي تسهل ورود فنائه اذ لا حاجب هناك لارباب الحاجات والرحب الواسع اي واسع
الباع بالعطاء ويحرزون ليس صفة لقوم بل هو تمييز له تقول في سمعته نقول وسمع به بمعنى سمعه
وحينا تمييز ولا هو تذكره للنفي ولا التفات في مثلك متفق عليه وقال اي ربيعه تذكرت فيه
التفات من الحكاية الى الخطاب كما في اخلفتك وزينبا مفعول تذكرت وبالجملة المتوسط حال
او اعتراض يقال هاجه اي بعثه وحركه وليس في هاجك التفات لان مقتضى الظ الاستمرار
على الخطاب بعد العدول اليه تقضب اي تقطع ولا باتر يروى بالواو وبالفاء ايضا على
ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول بفلج واهلنا التفات من الخطاب بصيغة المفرد
الى التكلم بصيغة الجمع وغوه ومنقب بكسر القاف موضعان والرواية بالفاء بينهما قوله لئن دمت
اللام جواب قسم محذوف لم يغادر لم يترك والنصايب جمع نصيب وهي حجارة تنصب حول
الحوض وسد ما بينها من الفرج بالمدرة المعجونة والازاء مصب الماء الى الحوض قوله الحول له
صفة للحياض اي الكائنة لها او للحوض اي كائن لها او عامل في قوله اذمم اي اصحاب الحياض وتعني
مصدر من غني بالمكان اقام به فيقدر مضاف اي ذو واغني او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي
مقيمون ومع رباء اي متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا فالتفت في امالك من الغيبة الى
الخطاب وعفة بفتح العين والنون والسيد وزبير قبيلتان يريد ان بني سيد لا يوجبون
في انفسهم لزبير من الحرمة والتبجيل مثل ما يوجبه تان القبيلتان حتى انهم لا يجيزون
قتل واحد منهم بواحد من زبير والرؤية بمعنى الابصار اي لا يعظمون باعين بني كوزو مولر
والضمير في نفوسهم للسيد وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزبير ولحي الدية والدرع
مؤنث محقبة اي مشدودة في الحقيبة مقروب اي متروك في القراب فالتفت في تسألوا
من الغيب في زبير الى الخطاب وكذا في نعطه من الغيب الى الحكاية لان الضمير للسيد وفي
سائلي من الخطاب الى الغيب كما مر وحلة بكسر الحاء واللام المشددة وهو في الاصل
بمعنى القصيرة او البخيل طرق الخيال اي جاء خيال الحبيبة بالليل والحال ان لا طروق

مثل طروق ليلة مدلج اي ساير في اول الليل يريد به نفسه والمقصود تفضيل طروقه في تلك الليلة
على طروقه في غيرها سدكا اي لاذما حال من الخيال من سدك بمكان كذا اي لزمه بارحلنا جمع رحل
وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يعرج اي لم يعطف ولم يمل عطف على سدكا
جعل الخيال نفس الحبيبة فالتفت من الغيبت الى الخطاب بها في أنّا اهتديت والرجيلة بالحاء المهملة
وبالجيم ايضا القوية على السير اي كيف صرت قوية على المشي حتى اهتديت لنا والحال ان القوم قد قطعوا
مسافة طويلة والمتان جمع متن وهو ما صلب من الارض والبجبج موضع وقيل الارض المنبسطة او
ما ليس بصلبه ولا سهله يقال طحا به قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية طروب اي كثير
الطرب في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد للتقريب
وهو طرف طروبا وطحا او حين او عمر على الروايتين بدل من بعيد اي حين ولى الشباب وكاد
نصرم واقبل المشيب يكلفني اي القلب وصال ليلي ويروى بالتاء الفوقانية على ان ليلى فاعل
اي تكلفني شدائد فراقها او على خطاب القلب وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعوادي
الدهر عوايقه وعادت من المعادات كان للحوادث تعاديه او من العود اي عادت العوائق
الى ما كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في طحا بك من التكلم الى الخطاب وفي يكلفني من الخطاب
الى التكلم واذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه لتفات اخر من الغيبة الى الخطاب والاثمد
بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرهما والخلي الخالي من الحزن والعاير القذار وهو القذى
الرطب الذي يلفظ العين حال الوجع والارمد صفة ذي العاير من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد
تشبيه نفسه بذي العاير الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته في الطول الا انه
اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من سوء الحال لاجل نباء جاءني وخبرت ذلك
النباء عن ابي الاسود قيل هو خبر قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل سمع ذلك الخبر منه قوله فالتفت
في الابيات الثلثة اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب اذ القياس تطاول ليلي واما في الثاني فمن
الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس وبت على الخطاب وليس في ولم ترقد وباتت له
التفات لانهما جاريان على الظاهر ما سبقهما واما في الثالث فمن الغيب الى الحكاية في جاءني والقياس
جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على مثله الاقسام
الخمس من الستة ومثاله ما مر من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم وقوله ثم انشأناه خلقا اخر
فتبارك الله احسن الخالقين واعلم ان كلام صاحب الكشاف حيث قال التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات

في ثلثة ابيات صريح فيما ذهب اليه المصنف من عدم اشتراط سبق طريق اخر تحقيقا وما يتوهم
من ان في لفظ ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب فيكون في تلك الابيات ثلث التفاتات
على مذهب الجمهور ايضا فليس مما يعتد به لجواز ان يكون الكاف خطابا لغيره لا لنفسه على ان المتبادر من
كلامه توزيع الالتفاتات على الابيات لا نقال الفائدة العامة التي ذكرها اعني تطرية نشاط السامع
انما تتصور فيما اذا كان الالتفات تحقيقا لا تقديريا لانا نقول اذا ورد على السامع خلاف ما يترقبه
من الاسلوب الظ كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان تضبطها
القلم يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبلها في اصل الفعل
اعني الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقول الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا
عنده اثار احسان وهو كثير في كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقة بفعل تضمنه اسم التفضيل
اي متباعدة في الكثرة من ضبط القلم وكذا الاحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل
الخالي عن الاحسان ورد بان من اذا لم يكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون
الاشياء الثلثة ولا اشكال ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان تضبط بالقلم ومما يمكن
ان يحصى واكيس ممن يتأتى منه ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه تسومح في العبارة اعتمادا
على ظهور المراد وهذا النوع اراد به الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام واللفظ
قد اشارة الى ان الفايدة العامة كافية لحسن الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها
على فايدة اخرى فيزداد حسنه فيه ويختص على صيغة المبني للمفعول والباء داخلة على ما هو
مقصور وخاصة على طريقة تخصك بالعبادة واختص بواو هو المتعارف في الاستعمال
وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني ما له الخاصة وسياتيك تحقيقه في تقديم
المسند ان شاء الله تع وقلما تتضح من الوضوح اي لا تتضح الا لواحد من البلغاء تحببب
السليقة او للكاملين في المهارة وهذا الفن قوله والعلماء النحارير من عطف الصفات بعضها
على بعض اشعارا بان المهارة فيه انما يكون للعالم النحرير ومن اختص موقع الالتفات في الكلام
بشيء من ذلك المذكور اعني لطايف المعاني كالالتفات المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة بهاء
الحسن ورونق اي طراوة وفاعله او رشد ووجد ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ
المصحح لفظ في الكلام فالمعنى كسا الشيء الموقع واورث الشيء السامع وجد الموقع او الالتفات
المختص موقعه ان كان ممن يسمع اي يسمع الكلام حق سماعه ويعقل اللطايف على وجهها وكلمة ما مبهمة

لتاكيد القلة وافرد قليلا مع كونه خبرا لهم اما التقدير موصوف مفرد اي شيء او فريق قليل او لكونه
على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق او لانه راجع الى من وفي صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا
قوله ام تحسب هذا ايضا اقتباس واستشهاد على قلة من تسمع وتعقل فان الاستفهام فيه لانكار
الحسبان فيدل على القلة وقوله وما نقوية للدلالة على القلة فان الغايص الفايز بالفرائد في غاية
القلة قوله من سامعيه اي حق سماعه بان يتفطن لما فيه من النكت وهو موقع جملة استفهامية في موقع
المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات موقع الحسن الجميل في الغاية بحيث لا يدرك ما لم
يسأل عنه قوله ان تصير اي من سامعي التفات واحد مما ورد في القران لا من سامعي كل التفات
فيه وانما قال ثم ليس لان التلاوة اعلى رتبة من الايضاح في تصير وربته سامعا اي حق سماعه
وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه الذين تفهمونه والختار الترجي على الجزم لما مر
من ان الدخيل ليس كالناشي قوله اليس هذه مقدمة وجدانية مشتملة على قصتين تهد هما لبيان
نكتة الالتفات المذكور ولما كان قصة المنعم اقرب الى ما في الاية وقصة الجاني اظهر في وجدان
الحالة المحركة الجئة الى الاقبال اقتضى حسن الترتيب والتعليم تقديم الجاني على المنعم والهمزة لانكار
النفي وتقرير المنفي وعايشه خبر ليس واسم ان المراء الى مستقلا اي متدرجا في الانتقال
وفاعل لا يكاد ضمير الشان وهو جملة مؤكدة لقوله وجد من نفسه تفاوتا في الحال بينا وهناك
اشارة الى الحد في استحضار الجنايات قوله او ما تراك اي انشك فيما ذكرناه وما تراك وكيف
تصنع ثاني مفعولي ترى واذا كنت ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى وتحول بيان لم او استيناف
وشيئة تاكيد لتاخذ من ابتداء شك مرتبة اي حاظ هريته لك وقوله واحد فواحد حال من جناياته
اي مفصلة متعاقبة وانت فيما من ذلك واحد حال من ضمير معدد اقوله على تراه اي حميا كائنا
على تراه يحرك ذلك التزاد وانت لا تجيب حال من كاف يدعوك فتقطع بالرفع اي مع تقطع وبالله
قبل الى مفعول مشافها لانه بمعنى قائلا له بالمشافهة وفي قبل التفات من الغيبة الى الخطاب لان
المعتبر في الالتفات وجوه التسلح لا اسلوبه دون وجوه المخاطب الذي يلقي اليه الكلام قوله
على هذا نصب على المصدر اي مشافهة كاينة على هذا النسق من التوبيخ وفيه اشارة الى
ان المشافه لا يجب ان يكون بخصوصية ما ذكر بل بما كان على هذا الطريق من التعسير والتقريع
وعدد يقال معناه تسرد الكلام على هذا المنوال ولا تكتفي بالقدر المذكور فهو نظير قوله وما جرى
ذكر الجري في قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف على قوله اذا كنت في حديث وان كان بحسب المعنى

فيما القول وقد حضر مجلسكما وقال مهناجى محلك وفيما تقدم الحال تغلب اشارة الحال الحالة الغضبية اشد تاثيرا واقوى وتمنى علمه ثانى مفعولى تجد والصنيع المعروف والرائع المعجب والعارف العطيه والذارف السائل من ذرف الدمع اى سال قوله وما جرى ذلك المجرى اى من المدح والاطراء وتعداد النعماء وهو عطف على فصول القول قوله واذا وعيت اى حفظت وهو عطف على قوله واذا احببت قوله على الوجه الذى اى بعد تلاوته لما قبله على الوجه الذى يجب ذلك الوجه فى التلاوة ويعنى كون التالى قلبيا انه بتوجه تام من القلب لا لسانيا فقط شائبة وهم وكيف اصاب عطف على ما موقعه ولكونه تعليل لما فى حيز العلم اى علت انه اصاب المحز وطبق لكونه منبها الغاية للحصر اى السابقة اياه بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها من فاته كذا اذا سبقه ولم يدركه قوله من حق حيران العبد وان يكون قراته فاعل له واذا قدر ظرف له واذا اخذ بدل من اذا قدر اى فرض ولاحظ بقال مثل بين يديه مثولا اذا انتصب قايما وتجد معها صفة وجه والعايد محذوف اى تجد به مع القراءة وصاير بالجر صفة محرك فيكان لفظ زايد كما يشعر به قوله فيما بعد افلا تجد محركا وذكر الاشارة الى الاقبال وعند ظرف للايجاب وسترعهم صفة اخرى بحاله وضمير انطباقها للقراءة وعلى ما هو عليه حال من المنزل اى كاينا على الوجه الذى هو كاين عليه والا اى وان لم يكن قراته كذلك لم يكن هو قارئا حقيقيا وانما كان الالتفات فى الاية منبها على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على السنتهم ليقراوها فاشير فيها الى كيفية قراتهم اياها قوله والوجه اى وذلك الوجه الذى من حق العبد ان يكون قراته عليه واذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع فى الظروف واما على كونه معمول العامل قوله فاذا انتقل ان يكون عطف على اذا افتتح ان يكون محذوفا به حذو الافتتاح اى قدر ان قدر الافتتاح مساويا له فى كونه عن قلب حاضر وبه فاعل محذوف والضمير للانتقال لكنه متعدى بنفسه يقال احذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب اى يجد هو بابه مذهب الافتتاح قوله فانه حقق افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا قوله على الوجه الذى عرفت يعنى كونه عن قلب حاضر وافلا تجد جواب مبنى على معنى انه تجد فكذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشان هذه المعانى مستفادة من الفاظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات الجلال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام فكان عظيم الشان حقيقا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة اعنى غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبئ عن

عن استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقل نبه بلفظ ثم على المهلة اى ينبغى ان يجرى الحمد اولا ويتامل ثم ينتقل وهكذا فيما بعده قوله جلائلها ودقائقها اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه ابلغ معنى اولى بالنعم فقدم واردف بما يتناول دقائقها على سبيل التتميم عند هذا اى عند هذا الوصف والقول والمنادية بالجر على انها صفة خاتمة قوله للامر كله هذا العموم من حذف مفعول مالك مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله فى العاقبة بازاء يوم الدين فى نظم الاية وفيه اشارة الى ان اليوم مع اضافته مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب المعنى ويوم الحشر تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى الثواب متعلقة بالحشر وفى قوله يوجب عليك الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما فى الاية بعينه اذ الظاهر ان يقال يوجب عليه قوله ما تصورت اى ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يقوى شانا فشيئا الى حد الايجاب فيستطيع بالنصب عطف على لا يصير وقلا تستطيع عطف على ان لا تقول وفاعل ضمير القراءة وليس ابن حُجر بعد ما بين النكتة الخاصة فى التفات واحد من التنزيل شرع يبين اللطائف المختصة فى التفاتات ابيات امرء القيس وذكر من انسبه ونسبته تنبيها على انه كان من الملوك فان تلك اللطائف مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة ويبعد خبر ليس وفيه مستتر راجع الى ابن حجر وان يكون متعلق بيبعد على تقدير من ان يكون او بدل اشتمال من فاعل المستتر وهو المشهود له حال من فاعل يبعد وفايدتها تعليل انتفاء البعد والحاير الجامع كان عادتهم فى تسابق الفرسان ان يغرزوا قصبة فى اخر الميدان فمن اخذها عد سابقا وكان له الفضل والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق فى امر عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمفتلذ المقتطع من الفلذة وهى القطعة والاناسى جمع انسان العين والنكتة اللطيفة المؤثرة فى القلب من النكت وهو التاثير فى الارض بنحو قضيب اى الاخذ المختارات من مختارات النكت وفى افنانه متعلق بالمفتلذ واذا الفت ظرف ليبعد وقد كشط فى نسخ مصححة الف اذا نظرا الى ان المعنى على المضى وكان يمكنه حال من فاعل التفت يقدر بقدر والتمثيل ببيت لبيد لا زالة الاستبعاد افراد الضمير وجمعه لشىء واحد فى بيت وبات لنا وكذا الحال فى بيت على الخطاب وبات لكم فى الوجه الاخر وحين قصد ظرف لكون او لحين اعنى فعل وتهويل الخطب جهد ما يلاقى اى عظيما مخوفا منه واستفظاعه وجدانه فظيعا اى شنيعا شديدا وفى النباء متعلق بالتهويل او حال من الخطب واللام فى للواقع

للطائف الاعتبارات فذكر الاشياء بمعنى الامثال تفخيم لها وقبل الضمير لما ذكرت والتانيث باعتبار المعنى واعلم ان لطائف الاعتبارات اراد باللطائف الخواص وبالاعتبارات مناشيها فى تراكيب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة اللطائف وهذا الفن فى المسند اليه والمطامح جمع مطمح من الطموح وهو ارتفاع البصر والنازحة بالجر صفة المطامح جعل مناشى اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما ينشا منها على ما ينبغى كالمواضع المرتفعة البعيدة واللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك لتدرك بالبصر واستخراجها منها كرفع تلك الامور ولا تنتهيها اى لا تتحقق تلك اللطائف ولا تتم فيها حق معرفتها الا بامور ثلثة الاول الجد البليغ والسعى الكامل الناصدق الهمة ووفور الرغبة الثالث النفس اليقظى والذهن الصافى وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطائف ثم ما تقرب منه اعنى السعى ثم ما هو مبدا السعى ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء من المرى وهو مسح الضرع لاخراج الدر والاستراق رفع البصر للنظر وبسط الكف فوق الحاجب كالمستظل من الشمس لما هناك اى للطائف التى فى تلك المطامح والطى بالضم للسباع وذوات الحوافر عنزلة الضرع لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعنى ما لم تستخرج من طاقتك ما هو الخالص الصافى منها او لم تخلف اى انت والتنقير المبالغة فى والنقر واللام فيه متعلقة بالسعى وضمير عنها لما هناك وفى ذكره وراكح مع لم تخلف باكس قوله معهود اى كل جد عهد وصول الناس اليه ووقوفهم عنده وما دام حال مما هو فاعل لم تمتر او لم تخلف اعنى المخاطب وايراد الباء فى بضبعك لتضمين المد معنى الاخذ والبطش الاخذ بقوة والمتوخى المطلوب والباع قدر مد اليدين ووصفه بالبسيط لافادة زيادة القدرة على الاخذ والحفظ ان لا تزال اى لئلا تزال متعلق بتبطش او بعاذا والمرمى موضع الرمى والغرض الهدف والقسيط قلامة الظفر وستظهر احالة الحرى اى ستعتنا بنفس اليقظى والطامعة الطمع واراد باستشعار اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلى الجسد من الثياب والمعوان كثير المعونة قوله هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه الطبقة التى هى فوق طبقات ساير العلوم والناظرة بانوار البصاير اشارة الى الصفاء اذ هم والمخصوصون بالعناية اشارة الى التوفيق والرغبة والمراد من ادلى بحجته اذا توسل بها اشارة الى السعى والجد فقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم المشفوع بالعمل وفصل الخطاب الخطاب الملخص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقد جاء بمعنى المفصول اى المفصول من الخطاب الذى يتبينه من يخاطب به

او الفاعل اى الفاصل بين الخطاب من الحق والباطل قوله على ان كلام رب العزة خبر لقوله وعلماء هذه الطبقة اى هم على ان اعجاز القرآن بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا ينسج على منواله لا بالصرفة وغيرها مما ذهب اليه طائفة قوله وهو قرانه اشارة الى ان كلام الله هو هذا المقرو المنتظم من الحروف كما هو مذهبه والطلاوة بالضم الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة اى صارت كثيرة الماء شبه القرآن بشجرة طيبة مستحكم اصولها بكثرة الماء واغدقت فروعها فى السماء قال فى اخر الاستدلال نقلا عن ارباب السليقة فى وصف القرآن ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه تعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والياء فى القواليب لمزاوجة الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة فى فن المسند اليه مخرجا على مقتضى الظ وعلى خلافه والحصر فيهما لما اشرنا اليه من رد الصرفة واخواتها لا لعدم اعتبار طرق الاسناد والمسند وغيرهما الوجه الذى علمت له

الفن الثالث الوجه الذى علمت

ان لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال فى ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية والكيفيات المختلفة هو ان مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال فى باب المسند اليه ليبرز لكل حالة فى معرضها ولهذا بعينه تعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال فى باب المسند ليتاتى بروزه كذلك فقوله الوجه الذى متعلق ولفظ له بكرير لبعد العهد يجرى مجرى البدل من قوله للوجه على طريقة قولك بزيد مررت به ولك ان تجعل الوجه مفعولا لما نفس ونعلم له وانما قال ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم له شى اخر والعايد الى الموصول محذوف اى علمت له والاواذى جمع آذى وهو الموج جعل فكره بحرا لكثرته واشتماله على امور نفيسة ودون فى موضع الحال اى الذى خص بتلاطم امواج فكره متجاوزا فى ذلك ابناء جنسه المشاركين له فى اصل الفكر وكمال الانس ثانى مفعولى المستودع وواو اما المستتر الراجع الى الموصول يقال استودعته الشىء اذا طلبت ان يكون وديعة عنده وكانه اشار بجعله وديعة الى وجوب محافظته وكونه محض توفيق والنقاب بوزن الكتاب العلامة كانه ينقب الاشياء فيصل الى حقائقها والحدس الصادق الظن فى الامور كانه حدث بها وقوله فلا تحتجب عطف على الصلة اى الذى حدث فلا تحتجب كقوله واقرضوا الله واراد ببدائع النكت غرائب خواص التراكيب وبمكامنها مواضعها التى اختفت فيها وبلطائف السحر البيانى وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب اليها

اى الحادث الذى وقع متعلق بالنباء نقال فتى اى كريم وفتى فى عضدى على طريقة يجرح فى
عراقيبها كناية عن فل شوكته وتهوين امره ولقد بالغ حيث وصف الخبر بالاجاع والتفجيع
نقال فجعه اى اوجعه والحادثة التى اخبر عنها بالفت والاحراق وحاصل تقدير الكلام وليس
ابن حجر بعد اذا التفت تلك الالتفاتات مع امكان ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا واحدا
من ان يكون فعل ذلك المذكور من الالتفاتات حين قصد تهويل الخطب منها او قد ذكر لالتفاتة
الاولى اربع نكت ولكل ثلاثا وللثالثة واحدة وجمع بين نكتتين من نكت الاولى ثم اتى بما
التسلية اى كشف الغم والفرق بان الاولى اعتبر فيها كون المسلى ملكا ولم يعتبر فى الثانية
وان اقام النفس مقام المصاب مبنية على صفة الملك فى الثانية دون الاولى فلما قامها اى
النفس واخذ تخاطبه اى ذلك المصاب تسليه اى يحصل له بعض التسلى بسبب تفجع مثل هذا
الملك وتحزنه عليه واللام فى لفظاعة متعلقة بابرقت وضمير استشعار النفس قال
استشعر خوفا اذا اضمره فى قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق من الحزن
والضجر القلق والاضطراب من الغم وضمير لا تقلقه ولا تضجره فى موقع المصدر اى لا تقلق
ذلك القلق ولا تضجر ذلك الضجر وكان من حقها حال من ضمير ابرقت وفعل الملوك نصب
على انه مصدر لان تنبث وتصبر وكذا جريا كانه قيل وتجرى فى الثبات والصبر جريا على
سننها او الضمير للنفس للملوك وعند ظرف لان تنبث والنوايب المصايب والبوارق جمع
بارقة وهى سحابة ذات برق فحين لم تفعل اى النفس التثبت والتصبر والمعنى فتشكيه حين
لم تفعل والفاء السببية لان التشكيك متفرع مما تقدم وتسليا حال من المستتر فى قايلا كانه
حال من المستتر فى اقامها قوله وفى الثالثة اى عطف على قوله فى الثالثة الاولى ولا شك ان
تحزن المسلى اذا كان تحزن صدق لا يتفاوت بحضور المصاب وغيبته كان اقوى فى
التسلية قوله خاطبتك اى فى تطاول ليلك او لم اخاطبك اى فى بات فنبه بصيغة الغيبة على
ان المصاب لو كان غايبا لم يتغير تحزنى عليه قوله على ان جميع ذلك اى جميع ما ذكر من تطاول
الليل وانتفاء الرقاد وتفاقم الشر بالليل انما كان لما خصه اى لاجل امر خصه ولم يتجاوز
الحزين برد انه نبه فى الالتفاتة الثالثة على ان تلك الشدايد كانت لامر ورد عليه فيكون هو
مبتلى بتلك الشدايد ومرادا بذلك المخاطب والغايب المذكورين اولا ولو لا الالتفات الثالث
لجاز ان يراد بها غيره فيكون تلك الشدايد لامر ورد على غيره لا عليه وقد يقال حمزه مجى النباء

فى المتكلم يفهم معونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن فى اللفظ ما يدل على الحصر ابارا اى اسلك جابرا بابرا
اى متحيرا لها لكا واللام فى لمقتضى الحال صلة فطن بالفتح نقال فطنت للشئ فطنة وفى الحكاية
بيان للفصيح ومهنا بحث وهو ان حاصل هذه النكتة ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن
تعمد وفطانة بمنزلة كلام السكران فلا يكون الخطاب الذى فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصر
ايضا التنبيه على ما ذكر وغاية ما يتكلف لذلك ان نقال لم يرد انه نبه على ان ذلك النباء جعله
كذلك على ما يتبادر من العبارة فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك النباء لشدته
وفظاعته بحيث اذا ورد على انسان سلب عنه تفطنه لمقتضى الحال وجعله بحيث يجرى على
لسانه ما كان الفه ولا شك ان التنبيه على هذا المعنى من كمال تيقظ للحال الذى هو ورود النباء
وتفطنه لمقتضاه الذى هو الخطاب وكذا اراد بقوله والانسان اذا دهمه اى اصابه وغلبه
ما تحار الى آخره ان الانسان اذا ابتلى بمثل هذه الحالة لا يسلم كلامه عن امثال ما ذكر الا ان الشاعر
لرسوخ عقله وكمال فطانته تثبت فى هذا المقام ونبه على مقتضاه قوله ما وجد خبر انه وبعد
الصدمة ظرف له قدم عليه توسعا وحين افاق بدل من بعد وشيئا نصب على المصدر اى افاقة ما
ومنها حال من ضمير افاق قوله غاظه ذلك اى عدم تثبتها وتصبرها قايلا له اى للمستحق للعقاب
والظرف اعنى فحين معمول ولى فاما ان يجعل الفاء داخلة على ولى تقديرا اى فولى حين سكت
واما ان يجعل الظرف بمنزلة شرط جوابه ولى والمجموع جواب لما وعلى التقديرين يتحان
المتعارف فى جواب لما هو الفعل الماضى لفظا او معنى بدون الفاء وفى سكت مبالغة لانه جعل
الغضب الحامل على فعل كالامر به والمغرى عليه فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكير ضمير
عنها اولى ونظيرنا تانيثه ما قد وجد فى بعض النسخ المعتبرة خاطبتك او لم اخاطبك مقيدا
بكسر الكاف والدهدهة الكلام مع النفس خفيا قوله وانما ذكرت لك يريد ان التمثيل بالكبد
كاف لما انا بصدده من ان الالتفات قد يختص مواقعه بلطائف معان الا انى ذكرت هذه
الاحتمالات الدقيقة فى التفاتات امرئ القيس ليعلم انه لما اشتهر بالبلاغة واعترف
بها مع ان ذكرها ارشاد للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف المختصة بالتفاتات اخر
والبزل جمع بازل وهو البعير الداخل فى السنة التاسعة وح ينشق نابه ويصير فى غاية
القوة وقوله لامرئ انسب من يقال للرجل نظرا الى اسم الشاعر وتوهم انه اراد به اسمه فى
شئ والمطاوى جمع مطوى موضع الطى قوله والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض وضمير انها

المستخرج عن معادنها الى مواضعها المقتضية بها فقد اشار الى علو البلاغة وقوله المستطلع الخارق
الى فائدتها اعنى ادراك اعجاز القرآن على الوجه الذى ادركه ارباب البلاغة السليقية نقال
استطلعت رأيه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع بالاضافة الى الاعجاز
التنزيلى صار نوعا من الاطلاع قوله الزمام الحكم اى الحكم بكونه معجزا وكفاء مصدر كافاته
اذا قابلته وصرت نظيره وهو ههنا نصب على الحال بمعنى المكافى والمحترى اسم مفعول من تحريته
اذا نازعته فى فعل على سبيل الغلبة قوله فهو اى طلع الاعجاز بمعنى الاطلاع عليه هو الطلبة اى
المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله ان لا بد مفعول اعلمت وان مخففة وضمير الشان
محذوف وقوله المقتضيات للاحوال فى ايراد بفتح الضاد مع كلمة فى هو الموافق لما مر فى صدر باب
المسند اليه وفى بعض النسخ بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب بقوله عن
الاحوال المقتضية لانواع التفاوت فى المسند لا نقال كيف جاز نصبه للمفعول به ولا اعتماد
لانا نقول هو فى المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة بيانية فكانه قيل لاحوال مقتضية ايراد
المسند اليه ولا شك ان تصحيح المقتضيات يستلزم تصحيح المقتضيات وبالعكس فكل واحدة من
النسختين يلايم ما تقدم وما تأخر اما صورة واما معنى قوله فى افراده وفى كونه جملة معطوفان
على قوله فى المسند اى لانواع التفاوت فى افراده وفى كونه جملة قدم الفعلية لانه الاصل
فى المسند ومثل بالماضى والمستقبل دون الامر لان الكلام فى الخبر وقدم فى الاسم المنكر لانه
الاصل مقيسا الى المعرف واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد من خصوصية كل واحد منها من
حال تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا وما عطف عليه واورد لكل واحد مثالا ومن كونه متروكا
مؤخرا عطف على من كونه متروكا قدم تأخير المسند ههنا لانه الاصل فيه واخره فى ضبط
الاعتبارات بناء على ان تفرعه يبحث عن الاحوال المقتضية له وقوله حتى تتهياء متعلق بالتعرض
وفاعل يتم ضمير المسند والسمة العلامة واقوم سمته اى اعدل طريقه والضمير لكل مقام فهو
اى المذكور من الاتمام والاجراء والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام او اطرح بعضهم على
بعض كما فى المناظرة نزاز اى تمحى من الركز بتقديم المهملة على المعجمة والمطارد اسم مكان
من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجذع من الفرس ما تم له سنتان والقارح ما تم له
خمس سنين وح تقوى اما الحالة المقتضية لترك المسند اشار الى وجود القرينة
المجوزة للترك بقوله كان ذكر المسند اليه كما يعرف منه اى من ذكر الحال المسند والى مرجحه

على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض اى داع سواء كان غاية يقصد حصولها بالترك او باعثا
متقدم الوجود عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض واتباع الاستعمال انما يكون غرضا
لغير المستعمل الاول وهو على قسمين احدهما اتباع استعمال وارد على تركه كما فى الامثال السماعية
نحو كلاهما وتمرا اى لك كلاهما وازيدك تمرا وفى الامثلة المقيس عليها من القياسيات وثانيهما اتباع
استعمال وارد على ترك نظايره كما فى الامثلة المقيسة من القياسيات والضابط فى ضربى زيدا قايما
ان يكون المبتداء مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال منهما او من احدهما او افعل
تفضيل مضافا الى مصدر كذلك والضابط فى كل رجل وضيعته ان يعطف على المبتداء بواو
بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اى كل رجل مقرون بضيعته وضيعته اى مقرونة به والضابط
فى لولا زيد ان يقع المبتداء بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو ذلك يعنى مثل قولك لعمرك
لافعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاة فى كتب النحو قوله واما قصد الاختصار فقد يقصد
فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك والاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين
الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع فى الاعتبار ولذلك جمع ضيق المقام معها فانها مرجحات
يجوز اعتبارها مجتمعة وفرادى واذا المفاجاءة يدل على مطلق الوجود فيحذف خبر المبتداء
بعدها جوازا قياسيا اذا كان عاما فيجوز ان يقصد هنا اتباع الاستعمال ايضا ويجوز تقدير منطلق
وعمرو اى منطلق ان جعل من عطف الجمل باسرها على مثالها فقد حذف فيه المسند من الجملة
الثانية لدلالة مسند الاولى عليه وان قصد فيه عطف عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف
على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا ولا يقدح فى ذلك كون المحذوف معطوفا على
مسند اخر وفى عطف مفردين جملة على مفردى جملة اخرى كما فى قولك كان زيد قايما وعمرو قاعدا
دقة فليتامل قوله اذا حمله على تقدير النار شر من ذلكم اى من غيظكم على من يتلو عليكم الآيات
واذا حمل على تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه ولعله اولى لان السامع قد عرف انه هو
شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب للحكم عليه بالتعيين قوله واما ضيق المقام فلا له المتكلم وفوت
الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفى قوله مع قصد الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع
فى الغرض او بان ضيق المقام لا يخلو عن الاختصار الذى هو لازم فى الكل قوله قالت اى الحبيبة
والحال انها رأت اصفرار وجهى من به اى من المطالب هذا الاصفرار والمجازى به وتنهدت
اى تنفست تنفس الصعداء فاجبتها قايلا المتنهد اى الانسان المتنهد هو المطالب فاذا حمل على هو

اى المطالب المتنهد كان من حذف المسند اليه قوله اى التقدير من اولى اقول اذا جعل كلمة من فى السوال مبتداء والمطالب به خبرا له كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان التقدير الاول اولى لان السوال عن معين يحكم عليه بالمطالب به كانه قيل ازيد المطالب به ام عمرو ام خالد الا انه اختصر فى العبارة فالسائل لا تطلب بهذا السوال الا ما يكون المطالب به فيه محكوما به والخصوصية كالمتنهد مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذى طلبه كما ستعرفه ولذلك حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا استخبر من التائب فقيل زيد كان التقدير زيد التائب واذا جعل المطالب به مبتداء وكلمة من خبرا له كان التقدير الثانى اولى لان السائل حينئذ يطلب حكما على المطالب به بالتعيين فيجب ان يراعى ما طلبه وهذه المطابقة بين السوال والجواب هى المطابقة المعنوية وجبوا رعايتها فى نحو زيد اخوك واخوك زيد بحيث قالوا انما يقدم ويحكم على ما يقصد ان المخاطب طالب الحكم عليه واما زيد فى جواب من قام فهو يطابق السوال هذه المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتداء لان قام مسند فى المعنى الى زيد قدم او اخر لكنه اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسوال اسمية وانما اختار وافوات هذه المطابقة اللفظية لنكتة هى ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة فى الصورة اسمية وهى فى المعنى على فعليتها فاختير فى الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك مانع تنبيها على اصل السوال والدليل على هذا الاختيار التصريح بالفعلية فى نحو قوله قل يحييها الذى انشأها وقوله ليقولن خلقهن العزيز العليم واما قوله قل الله ينجيكم فى جواب من ينجيكم ففيه مانع هو القصد الى افادة القصر على المذهب المختار فاذا اجتليت ما جلونا انكشف لك حقايق معان فى غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا فما له من نور قوله اى نحن بما عندنا راضون فالقرينة ههنا متاخرة عن المحذوف الا ان فى قوله بما عندنا نوع اشعار بذلك الخبر المقدر قوله وهى المعرفين بذون هو كقوله فى باب المسند اليه وكم بين الشهادتين قوله وكذا ان تاخذ من هذا القبيل اى من حذف المسند اى الله احق ورسوله كذلك واحق خبر الاول اخر الى موضع خبر الثانى ليكون كالعوض عنه او هو خبر الثانى دال على خبر الاول وفى كلامه اشارة الى ان هناك وجها اخر ارجح وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما وافراد الضمير فى يرضوه لكونهما فى حكم مرضى واحد فان رضى رسول الله رضى الله وفيه اعتبار لطيف هو التسوية

بين رفعة شانه وعلو مكانه عليه الصلوة والسلام واما ان وفى بعض النسخ ان لا تخرج وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد باعث على الترك داع اليه وعدم اخراج ذكر اليه غاية مرتب على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعنى اذا قلت ازيد عندك ام عندك عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هى والهمزة داخلتين على المتساويين وهذا ظ وكذا اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال فالعدول عنه الى الجملة دليل الانقطاع فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو فى ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للتشارك فى المسند المذكور اعنى عندك كما فى قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل وفى ذلك المقدر ضمير راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضى ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد قوله واما الاختبار السامع الظ ترك اللام لان الاختبار نفسه قسم من الغرض المذكور الذى فصله لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى وكانه قال يترك المسند لما ذكر وللاختبار ثم عاد الى طريقه التفصيل افتنانا فقال واما طلب تكثير الفايدة بالمذكور اى بما ذكر من الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على غير ترك المسند اعنى ترك المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها فى حذف كل منهما قوله اى معروفة بالقول دون الفعل واذا قدر المبتداء امركم او الذى يطلب منكم يراد بمعروفة انها معلومة لا شك فيها كطاعة الخالص من المومنين على ما مر واذا حمل على حذف الخبر اريد بمعروفة هذا المعنى ايضا

واما الحال المقتضية لذكره فهى ان لا يكون ذكر المسند اليه نعقد المسند بوجه ما من الوجوه اى لا بذاته ولا بقرينة اخرى حالية او مقالية فح يجب ذكر المسند قوله او ان يكون فى ذكر المسند غرض بريد ان هناك قرينة على المسند الا انه تعلق بذكره غرض مرجح اما غاية مطلوبة واما حامل محض وانما قال زيادة التقرير لان القرينة تقرر المسند فى ذهن السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او قصد التعجيب من المسند اليه بذكره فان مفهوم المسند كمقاوم الاسد مثلا اذا كان مقتضيا

للتعجيب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجيب فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه فى الظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجيب مناسبا حمل عليه وقد يقال المراد ان التعجب الحاصل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجيب فلا بد من ذكره ولهذا زاد لفظ بذكره قوله مع دلالة قراين الاحوال ارادتها ما يعم القراين الحالية كتوجهه الى الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الاسد فيقول يقاوم الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعانى التى يصح ان يقصد ايها فى حق المسند اليه ان كان المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا وكان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر المسند واللام فى قوله ولان الاصل للنظر الى جانب المعنى وكذا فى قوله وليتعين اى بها دلت القرينة على ان المسند هو العلم مثلا ولم يدل على خصوصية شىء من العبارات التى يعبر بها عنه من نحو عالم او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شىء منها لغرض يتعلق به صرح بذكره ولا اسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القراين كما فى ضايق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا فى مقام المدح والمبالغة وكانه انما قال صريحا تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد منه غيره بقرينة وكذا حكم اسم المفعول والصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام والجملة الاسمية اذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتى بمعونة القراين واذا كان خبرها مضارعا فقد يفيد استمرارا تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سياتى فى كون المسند جملة فعلية وقوله فان اصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات كاسم الفاعل والمفعول يدل على الزمان والتجدد يعنى ان الاصل فى الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على التجدد فامر عارض فى الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد اى صريحا فان الفعل يدل بوضعه على التجدد اى الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال الثبوت والتجدد ان اراد به صريحا الا انه اكتفى بذكره فى الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث ذلك الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التى لا يدل على تعيين الظرف وكذا اذا فرضت دالة على تعيينه

قوله وهما حاصل او حصل اختار او فى موضع الواو نظرا الى انهما متبادلان وقد مر مثله قوله وبانيك اى فى الحال المقتضية لافراد المسند فيه اى فى الطرف الواقع خبرا كلام يدل على ان الاقوى تقدير الفعل قوله لشمول هذه الاعتبارات اى لاكثرها كما صرح به فى بعض النسخ اذ ليس ههنا مثال التعجيب ولا ما ذكر من المسند اليه ولا مثالها اشار اليه بقوله او غير ذلك وفى الكل صالح لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل وبعضها الا انه من الثلثة وفى الاكثر بعظم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا على الله ثواب المطيع وعقاب العاصى ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته هى عين ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اى نحن قائلون بانه عادل اى لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب وبانه متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ التصنيف وهو الرابع والثلثون من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفى سنة اثنتين وعشرين وستمائة

واما الحال المقتضية لافراد المسند وضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة تمكينه فان المسند المفرد يشتمل على عدة اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوى الحكم واحترز بالاول عن كونه سببا وبالثانى عن قصد التقوى بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضى كون المسند جملة كما سياتى لا يقال فى نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه التقوى وليس المسند فيه جملة بل مفرد لانا نقول ليس فيه من التقوى ما يعتد به لكونها شبيها بالخالى عن الضمير كما ستعرفه فلا يتناوله لفظ التقوى عند اطلاقه وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوى بالتكرير او اداة التاكيد فانه لا ينافى افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا لقائم قوله واعنى بالمسند الفعلى جعل فى قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذى سماه النحويون وصف الشىء بحال نفسه وسببيا وهو ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو مررت برجل كريم ابوه وهو الذى سموه وصف الشىء بحال متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند ههنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد به ما هو المتبادر من لفظه اعنى الثبوت الحقيقى وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء عنه ما يقابله اعنى رفع الثبوت الحقيقى يدل على ذلك انه قال فى المسند السببى هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبنى عليه او بالانتفاء عنه شرط التعليق تعبيرا ما هو مبنى عليه تعلق اثبات له بنوع ما فان جعله تعليق اثبات له بنوع ما او نفى عنه بنوع ما فى مقابلة الثبوت لما هو مبنى عليه

اوالانتفاء عنه وليلحظ على انه اراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه لا ما بيّنا وله الثبوت التعليقي وانتفاؤه فيما ذكره في تفسير الوصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا فلا يرد ما توهم من ان تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا لمطلق المسند في الجمل الخبرية اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فيهما او المسند السببي الذي جعله مقابلا للفعلي قوله كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا ان ايراده او رد الامثلة بعد تقسيمه ثم قال في تفسير تقوى الحكم يذكر فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لاخّرها عن التعرض لقيدي ضابط الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو اسم مفرد وكذا ما هو ظرف متاخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا والثالث لما هو فعل ماض غير مقيد والرابع لما هو مضارع مقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل لمشاركته للظرف الاول فيما ذكر نحو خالد مبتداء وفي الدار خبره ولم يقصد بقوله اذ تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في الدار اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدم ما هو المختار عنده واورد على سبيل الاستطراد دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة ويجب ان يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال اذا كان في الدار مقدرا بحصل كان الخبر فعلا للمبتداء فلا يجوز تقدمه عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد ههنا لانه اما فعل ماض او مضارع واما اسم منكر او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوايدها ولا تصور للطلق مثال سوى ما يذكر في اقسامه فمن زعم ان ستين مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان خالد فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل

واما الحالة المقتضية لكونه فعلا اي لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله وفي افراده من كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة وتعين تخصيص المسند باحد الازمنة جملة مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان الفعل اخصر ما يمكن من الطرق لدلالته على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه للدلالة على الزمان الى شيء اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد يقال اخرج بهذا القيد ادآها

نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة المقتضية لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خارج بضابط الافراد واما افادة التجدد اي الحدوث فلازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يقصد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز عن نحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به تجدد علمه حتى يلزم تغير السقدم بل تجدد تعلقه ولا يحذو وضعه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب واكل انما يفهم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل والمقام وخصوصية الحدث لا بحسب اصل وضعه وانما تعرض لتفسير الانسي دلالة على ان كتبت وكذبتم للماضي ويكسبون وتقتلون للحال وكلمة ما في الاية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المص لما هو من كتبه ما لم يكن بحلال له ويقولون اخذا بتاره منه لكونها موصولة فيهما وانما بين المكسوب بالاخذ الرشي لا بالرشي لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذي يثاب عليه او يعاقب واذا اطلق المكسوب على الرشي مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها قوله مما يكسبون بذلك يعني اي بعد ماضي ومكسوبون للحال وكذا تقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا لان بعضا يعني قتل محمد عليه السلام لم يقع بعد ولا مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا وشعيب عليهما السلام وفي تقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء السالفة الى الحاضرين ومجاز لغوي ايضا حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصده شامل للكل وثابت في الحال ومحمد صلعم داخل في الفريقين وقد قال تعالى قتله عليه لم يقع اصلا وقيل من قبل قد تقادم عهده فاني تحتمعان في الحال المقيد بالاخر الماضي واوايل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق الثاني قتلوه من الانبياء ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة والايات الثلث الاخيرة امثلة للاستقبال صريحة فيه قوله والمراد بالزمان الماضي هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود تعبا فلا يتجه لفظ قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان زمان اخر وحد هو فيه او يكون الشيء ظرفا لنفسه ولا ان لفظ يترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب ولا تصور ترقب الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال ماخوذا في تعريف الاخر على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الطرفية في الجملة وقد يبين في علوم اخر بلا حظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة بخلاف الزمانيات

قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يعين له مقدار مخصوص فانه يقال ياكل ويمشي ويحج ويكتب القران ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان الحاضر عرض حال في الزمان هو الان كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل هو موهوم محض واما الحالة المقتضية لتقييده اي لتقييد المسند المفرد الذي هو الفعل كما شهد به سياق كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان هذه التقيدات في الاسماء المتصلة بالافعال كالمصدر والصفات لانه الاصل في التقييد فيعلم تقييد ما عداه بالمقايسة عليه واما قوله فهي كلها تقييدات للمسند فاشاره الى التعميم عند ايراد الامثلة من غير الباب قوله مما يتصل به اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط او لا كالشرط وفاين لفظ نحو في قوله من نحو المصدر تناول ما ليس مذكورا ههنا كالمستثنى المنصوب في مثل قولك ما جاءني احد الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة اتصاله بالفعل ووصفه ليظهر كونه قيدا وعقبه بالزمان اذ قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية عنده وعبر عنه بالحامل ليتناول الغرض لفظا والباعث المتقدم واورد مثال الحامل ذكر المفعول به وجعل بالسوط منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق بما هو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال كل ما صرح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتاديب وقوله او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ولا شبهة في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا والذكر لم يجعل بدلا منه واما كونه متوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء قوله كنحو يضرب زيد ان ضرب عمرو قدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى لانه اظهر فيما اختاره في الشرطية قوله اخرت هو على صيغة الخطاب اي سواء اخرت الشرط او قدمته فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم انجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه وانما رفع ههنا يضرب على ما هو الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد الحكم بها بعدا اي فيكون الفايدة في تعريفه اقوى كما سبق تحقيقه قوله ولم اذكره كانه قيل ان كان مسندا هو فعل وله قيد هو خبره الشبيه بالمفعول فكان عليك ان تذكره صريحا فاجاب بان الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد له

للمسند وذلك لان الافعال الناقصة لا تتم عن فوعاتها كلاما فهي في الصورة مسند الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي هي اخبارها الا ترى ان كان في كان زيد منطلقا قيد للمسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي وحيث كان في المقام دقة لمخالفة الصورة الحقيقة امر بالتامل قوله وقد ظهر لك من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط وقوله محتملة في نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال يجب ان يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها بالنسبة بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية مقيدة بقيد مخصوص يجري مجرى الظرف والحال فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما خص الخبرية بالذكر لانه في قانون الخبر واورد الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل فاذا قلت مثلا ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وحين نقول اذا قلت ان جئتني اكرمك لم تشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك كلاما خبريا قد حكم فيه باسناد الاكرام فيه الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بقيد لوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام لاجمع ما قيد به فان صدق الخبر انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك اكرمك راكبا لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب وكذا يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وان اريد به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد شيء من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع كونه في وقت ضرب عمرو فعدا نكشف ان الشرط ليس كساير القيود وان معنى الشرطية في متعارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة والا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضمون طرفيها كما حقق في موضعه الا ان المص لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم انه حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل المؤخر ايضا كذلك لاشتراكهما في التقييد بالشرط معنى فحكم ههنا برجوع الشرطية الى معنى الجملة واشار الى ذلك في بيان مرجع الخبرية وقال هو في ذلك جاء وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله واعلم ان للفعل يريد ان الفعل الذي ذكرنا تقييده له ولما يتصل به من فاعله وغيره

اعسارات في الترك اى احوالا مقتضية للترك و ما عطف عليه ولو قال من الترك لكانت الاعتبارات
مقتضيات الاحوال قوله ولم اعي الفعل لما اراد افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهارا
للاعتناء بشانها كان لاضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موقع حسن ولعل الباء في بتفسيره بمعنى
في والظ في لفظ اعتبارات الكل هو النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على
محل اسم ان واما على انه مبتداء خبره لوح لا يدخل في حيز اعلم قوله مانع قريب كعدم علمه
بالقيود او عدم ارادته اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع بها او بعيد كالخوف
من لومه كونه مكثارا او قادرا على الكلام او للاعتماد على شهادة العقل او ادعاء ظهورها
وبالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور المانعية ومدار البعد على خلاف ذلك قوله فيما اذا لم يكن
المراد المسند المفرد اما اسم او فعل والمقتضي لكونه فعلا على ما مر ارادة افادة التجدد والاختصاص
باحد الازمنة على اخصر ما يمكن فعدم هذه الارادة يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل يعني
على المصدر من المصدر اى كافادة الفعل في كونها على الخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن
وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا
الله عالم او لا تختص باحد الازمنة كقولك زيد علام او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك
زيد ضارب في الزمان الماضي   واما الحالة المقتضية لكونه   اى لكون المسند الذي
هو اسم منكرا فهو اذا كان الخبر اى خبر المبتداء والحكاية ايراد اللفظ على استبقاء صورته
الاولى فاذا ذكر منكرا استبقي على تنكيره قوله كما اذا اخبر عن رجل بريد الاخبار عنه على
طريق الاخبار بالذي فان الخبر هناك يكون محكيا على تنكيره قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه
وقوله تصديقا مفعول له لاخبر على طريقه قولك ضرب زيد تاديبا فهو تعليل لفعل الفاعل
المتروك وكانه علل اولا ثم بني للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء
تنكير المسند اليه تنكير المسند وقوله ليس في كلام العرب جران وسواء خبر مبتداء وقلنا
ممتنع او قلنا يصح تاويل المصدر واو بمعنى الواو اى مستويان قولنا ممتنع وقولنا يصح وهذه
الجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم قالوا بامتناعه عقلا وليس بشي فان الذي يجب عقلا
هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين
او مختلفتين اذ لا شك ان النكرة معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعيينها او معلوميتها
والقول بان ترك الاصل في المسند والمسند اليه مما يمتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق

الكلام فيه اى في انه ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الان بل يكفينا ما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع
المعلوم بالاستقراء لا يقال مذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في كم مالك مبتداء خبر ما بعده
فقد اسند المعرفة الى النكرة لانا نقول اراد المص ان ذلك ليس واقعا في الجملة الخبرية فان قلت فقد
ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل
افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتداء وابوه خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب الذي
يذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف ادعيت ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام
العرب مع وروده في كلام فصحائهم فاجاب بان ذلك على طريق القلب وهو ان يجري حكم احد
جزئي الكلام على الاخر فههنا جعل كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرب باعرابه
واذا رجعت فيها الى الاصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة
والابيات الثلثة من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين قائله فنسبه الى الكتاب ليعتمد عليه
والبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا وهو ترخيم ضباعة
والالف للاطلاق وقوله الوداعا مفعول مضاف اى موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا يكون وداع
وفراق والبيت الثاني لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي صلى الله عليه وسلم واوله
كان سبيئة من بيت راس السبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب وبيت راس قرية من الشام
بين غزة ورملة اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله يعدو على انيابها او طعم غض
من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بطعم تفاح طري كسره
اجتناء وهو من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط النجار اى ذهب السودد وغلب على الناس
اللؤم والدناءة واشتبه الاصل والنسب حتى لو بقوا على هذه الحالة سنة لا يبالي الانسان ا بجينا
كان ام غير هجين وتوجيه كون هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي
مرفوع على انه اسم لكان المحذوف المفسر بكان المذكور واما بالنصب خبر له وانما اختير تقدير
كان لان الاستفهام بالفعل اولى قوله ولا نظن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اى من كون
المسند معرفة والمسند اليه نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى النكرة لانه اشارة
الى ذلك المنكر من حيث انه معلوم بوجه ما الا ترى انه يقع مبتداء في نحو قولك جاءني رجل وهو راكب
وانه يفسر بذلك الرجل فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتداء المنكر الذي هو ظبي

لتخصصه بالاستفهام قوله فليس المراد اى لم يرد ان محل ورود الاشكال كان امكن بان اسم كان
هذه نكرة وخبرها معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة انما المراد ان مورد الاشكال
هو ظبي المنكر على انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله مبتداء كما ذكرتم مخالف لاصل
الاستفهام وترك للاولى بلا ضرورة ولذلك اى ولان ارتفاع ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء
قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك لجعلنا اظبيا مسندا وامك مسندا اليه حتى رجع الكلام
الى اصله من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت اى بيت الكتاب اعتبارات
بعضها سؤال وبعضها جواب والتبخيت القول في شي بلا علم كانه اعتماد على البخت فيخطاه
بالنصب على انه جواب النهي كانه اياك والتبخيت بمعنى لا تبخت فمن الاسولة ما مر من انه لم يجوز
ان يكون ظبي مبتداء خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه وجوابه ما مر ايضا من انه عدول
عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر فعل كان الهمزة داخلة على الفعل وام داخلة على
الاسم فلا يتعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف وجوبا والموجود مفسره فكانه لا فعل هناك
فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى النكرة اقوى منها في الابهام لانه كناية عنها
فيجب ان يكون نكرة وعلى هذا يرد الاشكال على كان امك اذ اجعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه
ان معنى التعريف هو التعيين اى الاشارة الى معلوم من حيث انه معلوم وان كان مبهما وهذا
المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة دونها ولهذا يجرى عليه احكام المعارف انفا قا
انما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان المسند اليه في اصل الاستعمال اعنى كان امك
وجب تانيث الفعل لانه مسند الى مؤنث حقيقي من الادميين بلا فصل ولو كان الفعل
المقدر مؤنثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه ان المقدر مسند في الظ الى ظبي فروعي
تذكيره نعم كان الواجب على المص في بيان اصل الاستعمال ان يقول اظبيا كانت امك
بتانيث الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكور فجعله كالضمير الواقع بين المذكر والمؤنث
لذات واحدة فيجوز تانيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت   وان هذا النمط
اى هذا النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرنا يسمى فيما بين علماء المعاني بالقلب
من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتانيث الضمير باعتبار الشعبة
وفي قوله ومن مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب نفسه يحسن الكلام ويزينه فكان
مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه على قياس الالتفات قوله ولا يشجع

عليها الا كامل البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا فيقلب فيجري احكام
اجزاء الكلام بعضها على بعض اذ ليس هناك التباس في المقصود بشهادة المعنى او اللفظ
او بشهادتهما مع اظهار قوة التصرف في احوال الملفوظة وقوله ياتي بيان لقوله لها شيوع الا
ان الموجود في اكثر نسخ الرواية تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك فيه اى استبعاد
القلب واستنكاره سبيل الترقي فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم يتداولونه
فيما بينهم فيقولون على سبيل التجدد والاستمرار عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار
الفصحاء الماضين بل ثابت في كلام الله الذي هو فوق كل كلام والاشعار بقصد الترقي
اعاد الجار في المعطوفين قوله يريدون عرضت الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه
يجب ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار لطيف هو ان المعتاد ان يؤتى
بالمعروض الى المعروض عليه فحيث اتى بالناقة الى الحوض جعلت كانها معروضة عليه ومن نظايره
ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الراس واول قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها
اى على الناقة يقال طينت السطح اصلحته وسويته بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن
يصف ناقته بالسمن وانها كالفدن طين وصدر بيت الشماخ منه ولدت ولم تؤشب به حسبي
لياكما عصب والضمير في منه للاب لم تؤشب لم تخلط واللي العصب والشد والعلباء عصب
العنق انا منه لا من غيره ثم انى عصبت به لا كتعصيب العلباء بالعود بل اشد واقوى منه وليس
في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا مستبعد جدا قوله وتشقى او ولهي
خيل لا هوادة بينها الهوادة اللين والرفق والضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي
لا نفع فيه ولا كفاية عنده والحمر جمع احمر اللون وقيل من لا سلاح معه اى سلاحي فرسان لا صلح
بينهم وتشقى رجال لا علم لهم بالقتال وفي القلب تنبيه على قوم شقاتهم وكثرته حتى كانه تعدى
منهم الى الرماح وقد يقال جعل طعنهم بالرماح شقاء لها دلالة على جبنهم وانهم ليسوا اهلا لان
يطعنوا بها فلا قلب ح كما في استعارة الشقاء لكسرها المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون
الغبار والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر وفي قلب التشبيه مبالغة في غبرة لون السماء حتى كانه
اصل فيها قوله عشي صدره ورايت شيخا قد تحنى صلبه والقعس خروج الصدر ودخول
الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على الوجه يقال كبه فاكب والعنق الزلة اى رات
الغواني شيخا منحنيا قد صار احدب اذا مشي يتكلف رشية الاقعس خوف السقوط او

او بعثر فنكب ففي القلب تخييل انه من غاية ضعفه سقط على وجهه قبل عثاره قوله على احد الوجهين وفايدة القلب الذي في هذا الوجه المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليهم واما على الوجه الاخر وهو ان معنى اهلكنا اردنا اهلاكها فلا قلب وههنا وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكنا فحكم بمجيء باسنا اياها اي اشتهر ذلك فيما بين الناس قوله على ما يحل حال من اذهب بكتابي هذا فالقه اليهم اي هو ذو القلب حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه شار بذلك الى ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان المعنى ثم تول عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر ماذا يرجعون اي اي جواب يردون والنكتة في القلب طلب المسارعة في المراجعة حتى كانه يرجع قبل ان يسمع الكلام الجواب قوله يحمل على تدلى فدنا وذلك لان التدلي يختلف القرب وتطلبه فيكون متقدما على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان التدلي هو التعلق من الهواء اي ثم دنى جبرئيل عليه من النبي عليه فتعلق متدليا من الهواء واقفا بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او كان المسند اليه معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة واراد بالوصفية مفهوم الاسماء المشتقة من الافعال فان لها مفهومات يستدعي الاسناد الى ما توصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهي العهد وقد يقصد بها الجنس ايضا واما باللام اما للعهد او الجنس فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به معهودا وقوله ولا مقصود الانحصار احترازا عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار وقد يقال انما يفيد اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما سياتي فلا يكون انتفاء العهد وقصد الانحصار مقتضيا للتنكير المسند قوله من ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع شانه لان الضمير ان عاد الى المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يقدم الى تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه ورد ان تنكير المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل قصد بارتفاع الشان الجنس والضمير في انحطاط الشان ودلالة النعت في شيء عظيم على ارتفاع الشان لا ينافي دلالة التنكير عليه ايضا كما مر قوله المقتضية للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وخص الاضافة والوصف بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ولهم تقييدا وقد علم ذلك

في ضمن تقييد الفعل وسمى الاضافة والوصف مخصصا والمفعول ونحوه مقيدا بمجرد اصطلاح وربما يوجه بان الفعل يسند ثم تقيد والاسم يضاف او يوصف ثم يسند ففي الاول تقييد الاسناد وفي الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم تميزا بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان كان ما سبق على ذكر منك يعني قوله اذ امتنع عن ترتب الفايدة مانع قريب وبعيد واما الحالة المقتضية لكونه اسما ثم فانه اذا كان اي المسند عند السامع متشخصا اي متعينا باحدى طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه متشخصا اي معلوما له باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان الكل اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف هو اشارة الى المعلوم من حيث انه معلوم والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص وعلى هذا كان الواجب تقديم الكل على الاول وبكل خبر كاني واسمك حال او خبر ثان والفاء في قوله فالمسند تنبيه على ان السؤال ناشي من الكلام السابق وانما نشاء منه بناء على ظاهر ما يقال من ان محط الفايدة هو الخبر فاذا كان معلوما فاني تتصور الفايدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما واجاب بانه يستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحدى طرق التعريف لا يستلزم العلم بالاسناد وقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة ههنا قيل والكثر ايضا وانما جعلوا الخبر محط الفايدة على معنى ان المقصود الاصلي من الكلام استناده الى المخبر عنه لا على انه في نفسه مقصود منه قوله كما ترى اي كاستفادة تراها في قولك وهم فاحال من ضمير قولك وقوله اذا قلت ظرف لقولك لمن تعرف اي كما ترى في قولك اذا قلت وظاهر قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان هو اخوك لا يلائم تقديم الاخ في الامثلة بل تاخيره وكان الوجه ان يقال لكن لا يعرف احدهما هو الاخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله هم فاله في جميع ذلك حال من ضمير قولك اي ضمير اذا قلت الاول اسم ما عطف عليه قوله ولا تقدم فيما نحن فيه يعني ان طرفي الكلام الخبري اذا كانا معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او اللازم ومثل لذلك امثلة قدم فيها احدى المعرفتين وامثلة اخرى قدم فيها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما تقدم من المعرفتين لا تقدم بسلام الامير اي جزافا بلا سبب داع اليه وهذا مثل في العجم فان المتغلبة من الخدم ياخذون من السوقة اشياء ويتمسكون في ذلك بسلام الامير ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها والضابط في التقديم انه يراعي حال السامع فاذا تصورته كالطالب

ان يعلم حكما على احد هذين المعرفتين كزيد مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه بالاخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع وكذا يقدم اذا تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه قوله لكن اذا اثنى استدراك من لا تقدم اي لكن اذا اثني يقدم اذ هناك سبب يقتضيه قوله هل تعلم وهل حكم على ذلك المثنى به اشارة الى ان السامع يستفيد ههنا لازم الحكم لان الحكم معلوم له قطعا قوله على الوجه المتصور اي على الوجه الذي تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تصوره قوله كيف حكمك عليه وعلى ذلك الاخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى اي كيف حكمك على المثنى الذي هو مخاطبك والاخر هل تحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بثنائه فقط او بالاخر او بهما معا ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المثنى فيه وان المعتد به ثناؤه فقط على سبيل قصر التعيين فكانه قيل الذي اثنى على ثناء معتدا به انت فيكون مستفيدا الحكم قوله تحصره ومحض غيره متعلق بنقل والمثال يفيد قصر التعيين فيستفيد السامع منه الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغير قد اثنى عليه ايضا واذا نقل الثناء تحصره وتصورته كالمستخبر هل تحكم عليه بالمثنى استفاد منه لازم الحكم اذا لم يكن هناك ثناء من غيره قوله لكن لا تعلم على التعيين اي لم يتعين عنده انه زيد او عمرو لا انه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة حتى لا يصح اخوك بل اخ لك قوله واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق على تعريف الحقيقة كانه تفسير له لان اسم الجنس اذا عرف بتعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي فيقال زيد المنطلق اي كله على طريقة قوله هم القوم كل القوم يا ام خالد قوله اعترك على معنى قول النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدا اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظي وهو دفع الالتباس ولذلك اجازوا اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يبنوا ذلك امرا معنويا داعيا اليه لكنك اذا تاملت ما تلوته عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين هو الذي يطلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدا ومحكوما عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة عليه في افادة خواص التراكيب برعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تادية اصل المعنى فكيف يعلل به حكم نحوي قوله وما قد سبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي حيث قال زيد دال على الذات و المنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات لا الذات الى الوصف فزيد هو

المحكوم عليه قدم او اخر وتقرير الرد ان المنطلق اذا قدم وجعل مبتدا لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته اعني ما صدق عليه وزيد اذا اخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا الى الذات دون العكس وانما اول زيد بصاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يصح حمله على شيء بل هو مما يحمل عليه المفهومات الكلية تشهد بذلك كله في المقام قطع النظر عما يوهمه الالفاظ على ان مذهب الكوفية الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله فلا محرج عليه اي لا تعول عليه ولا اقامة من عرج على المنزل حطبته اذا اقام بها عليه قوله واما ما قد يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدا قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان يكون المقدم خبرا كقول ابي تمام لحبوبه ثم وان لم ار كراي كراكا شاهدي الدهر ان فاك كذاكا اذ لا يشتبه ان المراد كراك كراي فانه المناسب للسياق واللايق بالعشاق وكقوله ايضا في وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجني اشتارته ايد عواسل فان المعنى لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدا فلا نقض على ما ذكرت الا ان الكلام اخرج على خلاف مقتضى الظ للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب وكذا الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الاري العسل والجني ما يجتنى ويوخذ طريا اشتارته جنته واخذته والعواسل من ياخذ العسل وصف بالطيب واللطافة اذ لم يمسه الايدي من اجتناه

واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام واستغراقها مشكل قد ذكر ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة واستغراقها الافرادها وكان عليه اشكال فاورده ههنا ثم اختار ما هو الاقرب عنده فقوله اذا قلنا الى قوله وكل ذلك على ما ترى فاسد بيان الاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي وتميزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء الاجناس معراة عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتميزها وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية وكونها معارف قول لم يقل به احد واورد على هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقايق بقيد وحدة غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء على ان عدم القول به ليس قولا

بعدم الالائه اخل بحسن الترتيب فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما نسب
التزام كون اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لانه مكابرة فان سكوت ائمة اللغة
عن ذلك مع تعرضهم لانواع المعارف واحكامها دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك
امتناع وصفها بالمعارف وقال البكذبن في امتناع مع ان الظاهر بامتناع تنبيها على انه سبب
موظف لتكذيبه فيما التزمه واورد في بيان امتناع الوصف المصدر الخالي عن التنوين لكونه
اظهر فان المصادر موضوعة للحقايق دون الافراد اتفاقا واحترازا للتجنب عن حديث
التنوين اذ يجوز ان يقال التنوين في رجوعا للتنكير فلذلك لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه
غير صالح للوصف بها فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء
كصه واما تنوين نحو رجل فللتمكن وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد اخر وتنكيره
لكونه في معنى مسمى بزيد قوله ولئن ذهبت اشارة الى منع الملازمة ونسبه الى المخاطب لانه ما ذهب
اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر المؤكدة موضوعة
للحقايق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف قوله ولزم عطف على لزم
الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض ههنا لالتزام التالي لكونه اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة
فمبني على اعتبار الفردية وقد دفعه هناك واشار اليه ههنا بقوله او نحو الضرب قوله وانه اي
كون اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر وحدها للتاكيد تعريف الحقيقة مما لم يقل به احد الاحتمال
الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها او تقدير حضورها اي الاشارة اليها من حيث
انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او تقديرا ويلزم من ذلك ان لا تمتاز تعريف الحقيقة عن
تعريف العهد التحقيقي او التقديري لانه ليس معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر
في الذهن حضورا حقيقيا او مجازيا اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف
العهد قسما منه لا قسيما له كما زعموا وانما ذكر تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم
من ان تعريف العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة
فيمتاز التعريفان قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من
حيث انه حاضر واما ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف
العهد بل هو اختلاف راجع الى معروض التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة
الى الحضور فلو اعتبر خصوصية الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى

حضور الحصة تعريف العهد كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقق ما سمي تعريف الحقيقة
وامتيازها في نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير
في العهد تحقق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي
ان لا يكون الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر كما سياتي من الوجوه الخطابية وح يلزم ان يكون
تعريف المنطلق والمذكر للعهد التحقيقي لان المراد بها حاضر في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن
مذكورا لفظا فقد ترك مثال التقديري اعتمادا على ما سنذكره من بيان وجوه التقدير وقد
يقال الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلهما مثالين له
الاحتمال الثالث ان المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران الاول ان يكون
اللام الموضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير للتعريف لوجوده حيث لا يتوهم
هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال قوله اذا تاملت متعلق بلزم على انه
قيد لظهور اللزوم لا لنفسه الثاني ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا بين المتنافيين
لدلالة اللام ح على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا كان اسم الجنس المفرد
دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث هي فلا على انه جاز على الاول
ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد به كل فرد فرد لا مجموع الافراد
فلا منافاة ايضا قوله وان صير في الجمع بينهما اي ان رجع التجوز في الجمع منهما الى ان المفرد سلب
عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع دالا على معنى اخر كلفظ مسلمون قوله
لوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت الرجل وجواز تاكيده باجمعون وجواز دخول ان
عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه نحو الرجل ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجل كلمة براسها
كالواو والنون في مسلمون قوله قوله اذ لا اقل من وجوب الوصف بالجمع او جوازه ادنى الوجوه اي
اقلها محذورا مبالغة وقد يقال الارادة قرنها الى الوقوع قوله او صحته عطف على وجوب والمقصود
ان الوجوب ان دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا بد من الجواز والصحة كما في اسماء الجموع
وقيد الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو
اهلك الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل اي لا اقل من الصحة على الاطراد وهي
جملة معترضة واعتبار معنى القلة نظر الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل قوله
وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما هو من فساد من اللوازم في الاحتمال الثاني والثالث

وقد ظهر لك مما قررناه ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما ادعاه في صدر الكلام
فلا بد ان دليله قاصر عن مدعاه والاقرب بناء هو نصب على انه مفعول له لما
يدل عليه ان يقال وكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قال به بعض ائمة الاصول
هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول اللفظ معهود
اي معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في الحمد هو الاشارة الى ما يعرفه
كل احد من ان الحمد ما هو وفي ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود بينك وبين مخاطبك
وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا شبهة لاحد في اعتبار معنى العهد
في الموصول واذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها
كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما سموه تعريف العهد قسم اخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان
او حصة منها جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى به ان يقول تعريف
الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وسواء يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقيا كما في قولك احمد حمدا
وهو المحقوق بالحمد واما تقديريا بان ينزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية
الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه
قليل ظ قوله الا ان ذلك الشيء بدل من قوله بوجه لتقارب اللام والباء في المعنى واختار ذكر
الشيء ليعم الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله فهو لذلك حاضر في الذهن
اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة كمعنى التمر والماكولات المعتادة الغالبة قوله او على طريق
التهكم بان يكون ذلك الشيء مستغنى عنه فنزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه للتهكم اي
السخرية والاستهزاء او للتمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية فيعرف باللام
وسياتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد من المذكورين فيقال
للجبان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقيق او التهكم قوله في شانه صفة اسبابا قوله متاخم
اي متعاونة وقوله او غير ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله الا ان ذلك الشيء اي او
لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن النظاير او فظيعا فيجعل كالحاضر واما مرفوع
كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى وقوله فمقام الحقيقة لذلك
مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم
بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان اللام لها معنيان تعريف الحقيقة

وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا هو
العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف
الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى اخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز
ان يكون معنى اللام فشرع يبين كيفية افادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة
لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها
من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن
المص تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التوحيد ولا لا متعددة لتحققها مع التكثر ومعنى هذه
النسخة المغيرة الظاهرة وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي هي ليست واحدة
ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي تحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر بل هي صالحة لكل
واحد من المتقابلين غير منفكة عنهما واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان يكون
اللام في لتحققها متعلقة بمتعددة والنفي المستفاد من لا التي بمعنى غير منسحبا على هذا التعليل وكذا
يكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي متوحدة ولا الاولى مذكرة للنفي المنسحب
على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة او انها بسبب
تحققها مع اللا تعدد اي التوحد تكون لا متعددة فنفي كل واحد من هذين التوهمين وانت
خبير بركاكتهما فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان يكون مقتضيا لها وبان كل واحد منهما
مدفوع الاخر وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسلب التعليل المذكور لا يصح لان نفي توهم
فاسد ناشئ مما لا يصلح ان يكون منشأ له لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا
عليه كما لا يخفى على ذي فطرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد
مثلا يدل على ان التعدد ليس نفسها او هو مقوم ولا جزء لها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا
عنها عارضا لها ورد بان المعية الزمانية لا ينافي الجزئية والمعية الذاتية ينافي العروض لان العرض
متاخر على ان الخارج عن الشيء قد يكون لازما مقتضيا لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما
يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في لكونها
متعلقة به وهي من حيث هي هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب
على الخبرية قوله فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام
ولا بنفسه على الوحدة والكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا

فان قصدت به الماهية من حيث هي هي كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصد الماهية من حيث وجودها في ضمن الافراد بناء على ان الاحكام الجارية عليها انما تثبت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما يتحقق فيه الحقيقة فقد رجع الاستغراق والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم الحصة على الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد والمعلومية قوله استغراقا تمييز الحكم والغِر بالكسر هو الذي يخدع بسهولة لقلة تجاربه والخَب بالفتح الخداع الجُرْبُز وقوله مفرد خبر كان والجملة حال من المعرف باللام للحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع في الحمل على الاستغراق او الاقل وتقديم خبر كان في مثل هذا الموقع واجب واغازاد لفظ الابهام وهو الايقاع في وهم السامع لان تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا يكون لبعضها ترجيح من جهات اخرى قوله على اقل المحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك فلا يوجب وفي قوله الزائد على الاثنين بواحد اشارة الى رد من لا يرتضيه من كون الاثنين جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد والمثنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما هو ازيد من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله الحج اشهر معلومات قوله وستقف على هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال هناك الجملة التي لا يكون مبينة الحال في الكل وخلافه كقولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة لاحتمالها الكل وخلافه ان استعملت لم يستعمل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله ومبنى كلام هذا البعض حكم بان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله ليس الجمع اي ليس الجزئي من الجزئيات التي يصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بها تلك الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال او علم العربية فمعنى سوابقها

السوابق منها وكذا معنى لواحقها ومن علم المعاني وما يتبعه يريد انه يتبين في تلك العلوم مغايرة التثنية والجمع للواحد والصيغ وعود الضماير وجواز التانيث في نحو جاءتني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض لصاحب الكشاف حيث قال في اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد قوله عرفي الاستغراق العرفي ما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي وهو المسمى بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب اي من شانه وكرمه ان يغفرها الا ان غفران الكباير مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون اشمل زاد لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما ومثل بالنكرة المنفية لوضوح ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من الجنس والجمعية فاذا نفي هذا المركب انتفى افراده ومن جملة الجنس وليس للواحد والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق يتناول كل واحد من افراده اعني الاحاد فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل واحد منها واما الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله كل جماعة جماعة ويحتمل ان يشترط ان لا يتداخل الجماعات واحدا وما حذرا عن التكرار فاذا نسب اليه حكم كان منتسبا الى كل جماعة فان استلزم ثبوته لها ثبوته لاحادها كالمجيء مثلا ثم سوية لكل واحد والا فلا والمه مال المصنف زاعما ان نسبة الوهن الى العظام لا يدل على ثبوت الوهن لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد وتوصل به الى الاطناب في معناه وسياتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل لكن جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمحسنين وعبيدي يتناول كل واحد واحد كالمفرد ولذلك يقال بطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء الواحد والاثنين منه كجاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك للرجال عندي درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق في المعرف بين المفرد والجمع في جانب القلة بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد وفي الجمع ... قوله واذا عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم ان لا يكون غير زيد

منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض ويصح لا عمرو لافادته التاكيد ويصح المنطلق زيد وعمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتامل قوله الجهات اعتبار ترجيح ان يكون جود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير عام او غير واصل الى المخاطبين واما الحالة المقتضية لكونه جملة جعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذلك التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرير او اداة التاكيد كما مر والمسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور هناك تقوي الحكم على ما صورناه فلم يمثل بها واورد المسند اليه فيما اذا كان المسند الجملة الفعلية مضمرا على الحوالة الثلثة ومظهرا لتشارك الكل في افادة التقوي وعطف المظهر بالواو لان الضماير يفيد التخصيص ايضا بخلافه وقوله كما سياتيك اشارة الى ما سيذكره من بيان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط مؤخرا ومقدما لعدم الفرق في التقوي واورد الجزاء جملة فعلية اذ هي ينعقد سبب التقوي قوله لما عرفت اي الشرطية تشارك الفعلية المحضة في التقوي لما عرفت لي واعاد في الشرطية لفظة قولك وفي الظرفية الكاف ايضا لان الظرف بعد لاحتماله الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة قطعا وامالك فلا يتبين بقوله او اذا كان المسند سببيا الخ وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء بحال متعلقه الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا لما سياتي به ان ط قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان المسند السببي يكون نفس جملة لان المتبادر من قوله المسند هو المسند الذي يتصدى لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظايرها لكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي هو نفس منطلق او انطلق فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارته على ذلك فاراد بالمسند المعنى الاول والضمير في قوله وهو ان يكون مفهوم المعنى الثاني على طريقة الاستخدام قوله وسواء كون المسند سببيا ولان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه العبارة الظاهرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند مثلا حكم عليه

بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتداء فانه اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون وتعليق اثبات منصوب على انه مصدر التعليق مثل قولا بالفعل ام بالصفة المشتقة ام بالظرف واكتفى امثلة الاثبات لانه الاصل وقولها او يكون نصب عطفا على ان يكون وكذا قوله مطلب نصب عطفا على او يكون ووصف الفعل باستدعاء الاستناد الى ما بعده مع ان كل فعل كذلك ليترتب على كون المسند فعلا موصوفا بكذا قوله فيطلب قوله بسبب مما قبله اي ملتبسا بمتعلق مما قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب اخيه لشخص ليس ثابتا له ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه او بالانتفاء عنه الخ فلماذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان المسند هنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكد بان عطف عليه لا شيئا متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يعمل فيما هو سبب مما قبله والسر الذي يطلعك عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في افراد تابعا لما فاعله مضمر وانما جعل مع المضمر مفردا لشبهه بالخالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة ومهنا ابحاث الاول ان منطلق ابوه ليس هذا فعلا فينبغي ان يكون سببيا كما تقتضيه قياسه على النعت قلنا نعم لكنه اخرجه عن السببي محافظة على الضبط في اقتضاء السببية كون المسند جملة الثاني ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير تاكيد متقدم لا مبتداء فالمسند مفرد والكلام جملة فعلية وليس بشيء كما سياتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك التخصيص الا انه لما كان سبب التقوي منعقدا كان مرادا تبعا ترك ذكره الى ذلك انه قال اذا اجرى انا عرفت على ظاهره لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتاخير تفيد التخصيص فلم يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص الثالث ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان حكمها مستثناة عن الحكم المستفاد من مضمون الضابط تنبيه على خروجها منه فلا ضير الرابع ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو ليس سببيا اذ لا حاصل للتعليق فيكمل الجامد بالمبتداء الاول بعلق اثباته قلنا هو ما ول بكونه مسمى بعمرو كما مر فيظهر صحة تعلقه بزيد كما في المشتقات والافعال الخامس

ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه او قام عمرو في داره لا تقوى فيه وليس ما بعد الفعل اعني فاعله سببيا
بما قبله واجيب بان المراد التقوى بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدا ثانيا فيكتفي
الحكم فيه قوة على ما سيجي وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصور لم ينشا من قصد التقوى
حتى اذا لم نقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا كما في انا عرفت فزيد ضربته وما ذكرت لك
من ان المقتضي لكون المسند جملة اما ارادة التقوى او كون المسند سببيا اذا تحقق اى علمت
حقيقة مضمونه اعترك على ثلث نكت معتد بها في علم النحو الاولى وجه قول النحاة لا بد في الجملة الواقعة
خبرا من ذكر يعود الى المبتدا وان كان مفردا وذلك لان التقوى المذكور انما يكون باسناد
الفعل الى ضمير المبتدا او بصرف الضمير مطلقا الخبر الى المبتدا والمسند السببي لعدم بنائه على ما بني عليه
او اسناده الى الى نحو لا يكون مطلوب التعلق بغيره الا اذا كان المبني عليه والمسند اليه متعلق
وارتباط بذلك الغير الثانية ان الجملة الواقعة خبرا لضمير الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط
العائد وذلك لان التقوى انما يقصد اذا اريد اثبات معنى للمبتدا وكون المسند سببيا انما يتصور
اذا اريد تعلق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدا لكونه تفسيرا له ورافعا لابهامه
فهو بنفسه مرتبط غير انه كالخبر المفرد بل هو اقوى منه الثالثة وجه نيابة تعريف الجنس في العموم
عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بها كما في الضمير قالوا ورفع عطف نيابة
العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية التي هي جنس لزيد
تطلق عليه وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا له بزيد واما كون العموم
رابطا فظاهر اى لا يضيع اجر من ولا اجر غيرهم ايضا واما الحالة المقتضية لكون الجملة فعلية
بيّن ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق فشرع يبين الحالات المقتضية لخصوصيات الجمل
الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقسامه قوله فهو اذا كان المراد اى كون الجملة التي
وقعت مسندا التجدد اى حدوث المسند للمسند اليه فزيدا نطلق يشارك انطلق زيد في
الدلالة على تجدد الانطلاق ويباينه في افادة التقوى واللام في قوله لافادة ليست صلة للوضع
بل هي للغاية واراد بالافادة الدلالة كيلا ينافي ما ذكره في خاتمة النحو من ان الالفاظ المفردة لا تفيد
الشارع سيما تها انما تفيد معانيها التركيبية قوله هو ذلك اى كون الفعل موضوعا للدلالة على
التجدد فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو متجدد متغير قطعا ناسب ان يراعى
في وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا تجدد اقترانه به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد

والتعبير هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال المذكور وانحو زيد ابوه انطلق فانه تفيد التجدد
الا ترى الى قوله فالاسم الى آخره فانه يدل على ان خلاف التجدد مستند الى الاسم الذي وقع
مسندا في الاسمية لا الى الاسمية مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني
بلا تعرض للحدوث لا الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام كما ان الاستمرار التجددي
في المضارع مفوض اليه ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان
اعني الحال والاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل كهيهات
فانه بتوسط ذلك الفعل يدل على التجدد قوله وما تسمع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية
معنى سواء كان وقعتا مسندا كما مر او لا كما في الايات المذكورة مع تجدد احسب على التمييز وضمير هو فصل
الحصر اى هو يطلعك لا غيره وضمير على انه الشان وخبره كيف طبق وانما جاز ذلك مع ان المفسر
لضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه طبق تطبيقا
بليغا كاملا ومن ثم جاز ان يكون حين ادعي ظرفا لطبق وقد سبق نظيره وجاءني خال
من المنافقين او من ضميرهم في نقولهم والضمير في به للمقول وقوله ليروج متعلق بجاءني وذلك
اشارة الى ادعاء الاحداث اى لو جاؤا بالاسمية مدعين انهم ثابتون في الايمان لم يكن رائجا
عنهم متقبلا منهم كيف والمتبادر ادعاء الاستقرار وحسب جي متعلق بطبق ومع الباء عطف
على قوله جملة اسمية اى وكاينة مع الباء وقوله بهم فاعل طبق والوجه في تطبيق المفصل في رد
دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليروج عنهم فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون
على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية بجزئيها كما اذا كانت مثبتة نقصد بها بحسب المقامات
استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية نقصد بها بحسبها استمرار النفي ويلزم من استمرار
انتفاء الاحداث فهناك اثبات الشيء ببينة ولو قيل وما امنوا لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد
يقال قصد بالاسمية في الجواب اخراج ذواتهم عن ان لهم حظا ما من الايمان ويلزم انتفاء احداثه
قوله وعلى تفاوت عطف على قوله على انه والمناسب للمقدم وما تاخر ان يقال وعلى ان تفاوت
ولما لم يوجد كلاهما جعل كيف اصابه بدلا اشتمال من تفاوت اى يطلعك على تفاوت كلامهم على
كيفية اصابته والضمير اعني قوله وهو راجع الى الحكمة ولا شك ان الحكي امنا وانا معكم الا انه ادخل
ما يوصل به الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما حكمه ظرفا للتفاوت
كلام المنافقين بلا تكلف تجريد وقوله بقا وتا مصدر للمصدر والجملة متعلق بالاول على الاظهر

والشاكلة الخاصرة والرمح المرمح واذا اصاب السهم شاكلة الرمي تم المرام وانما اختاروا مع المؤمنين
الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وجردوها عن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم على هذا الكلام
ومع شياطينهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم في ذلك على صدق رغبة
ووفور نشاط ونصب سلاما بعد بر الفعل الدال على التجدد ورفعه على انه مبتدا محذوف
الخبر اى عليكم فيدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام فيكون تحيته عليه
الصلوة والسلام احسن من تحيتهم قوله فسنقف عليها في موضعها اى في الحالات المقتضية
لتقييد الفعل بالشروط المختلفة وانما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار الفعلية
لا ارادة احتمال التجدد والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون جملة الا بتقدير
الفعل وقوله بدلا استقر نصب على الحال اى بدلا من استقر وعلى اقوى الاحتمالين حال من
ضمير بدلا اى كاينا عليه وعلى ما تقدم حال من ضمير كاينا فهذه احوال متداخلة قوله ويظهر لك
من هذا اى من كون الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية بقيد لقيد
مخصوص هو الشرط ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى ثنتين لان الظرفية رجعت الى الفعلية
والشرطية الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية واما الحالة المقتضية لتاخير المسند
عدل عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تخلل الفاصل اعني تفاصيل الجمل مع رعاية حسن
الاجتماع بين لفظي المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه في اسناد تاخير المسند الى مقتضيات
تقديم المسند اليه ونسب الى بعض الكوفية ان يكون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر
الكلام اذ لا بد ان يتعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على محقق وبذلك يجب تاخير المسند
ايضا فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه فرده بقوله واياك ان تظن اى لا تظن استيجاب
صدر الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا مسلكا
اى في مرتبة استيجاب الصدر اى جعله واجبا له بل هو في مرتبة ادنى او ليس الاستيجاب
في مرتبة كون الحكم عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى وفي قوله ولا تغفل اشارة الى ان هذا الظن
منشاؤه الغفلة فان الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب
من هذه الجهة تقديم احدهما على الآخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا يستلزم التقدم
في التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا تطلب له الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل
تقديمه عليه تعقلا وذكرا واما وجوب تقدمه عليه الذكر فكلا الا ترى الى وجوب تاخيره في

في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية واما الحالة المقتضية لتقديمه قد سلف منه احالة تاخير
المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند فلا بد له من الاستمام بتفاصيل هذه الحالة قوله والقانون
الى موضع تقريره اى تقرير كون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد تخصيص
بالمسند اليه الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على
المقصور عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اى المال له دون غيره الا ان المتعارف
في الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى
التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميّز زيد
بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال اختصصت فلانا بالذكر ونخصك بالعبادة واختص بوا و
يختص برحمته من يشاء وكذا منه قوله تخصيصه بالمسند اليه اى تمييز المسند وافراده
من بين الاشياء الصالحة لان يحمل عليه باثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند اليه
على المسند ومن الاستعمال الاصلي قوله فيما سبق غير ان تخصصه باحدهما وقوله في ضمير الفصل
اذا كان المراد تخصيصه للمسند بالمسند اليه كما مر ومعنى قوله لكم دينكم ولي دين ان دينكم
مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه
الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نحت باية القتال وكون اللام الجارة
مفيدة للاختصاص يعني الحصر ان سلم لم ينافه دلالة التقديم عليه لجواز اجتماع الادلة
على مدلول واحد قوله فيردده بين القيام والقعود اشارة الى ما سبق قصر تعيين وان كان
عنده داخلا في الافراد قوله وارد خبر للمبتدا الذي هو قولهم قوله على هذا اى على كونه جوابا
للمردد وعلى جعل المثال لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قاعدا وكون المتكلم قصر
وانما جعلها لقطع الشركة فلا تنافي بين الوصفين وسياتيك في هذا المعنى اى في قصر المستفاد
من التقديم قوله كقولها اى قول القائلة وهي ام تابط شرا كانت بعد موته تبكيه وتثني عليه
فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات مشهورة من جملتها ولقد حملت به في ليلة
مظلمة وشدة حبك النطاق تحته الى شوج وعلى ابيه درع اشارت بذلك الى
ما تزعم العرب من ان المراة اذا افزعت ثم وطيت اتت بالولد شجاعا والحبك جمع الحباك
وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة ليس لها حجزة ولا نيفق ولا ساقان تاتزر
المراءة بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض

وقد يقال لحت راسي حال من جملت بلا واو فالطح ان سرج فاعل للظرف لا مبتداء فلا يكون
مما نحن فيه وكانه مثل به على الاحتمال المرجوح اعني كونه اسميه وقعت حالا بالضمير وحده
لمجيئها بعد حال مفرده قوله له همم من ابيات حسان رض في حق النبي صلعم وقبله له راحة
لو ان معشار جوده على البر كان البر اندى من البحر والنكرة ههنا وفي قوله لها حلق
ضيق موصوفه يصلح ان يقع مبتداء فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قوله تع واجل مسمى عنده
على ما سيصرح به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفه يقال عندي
ثوب جيد وكتان نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر وكانه نبه
بايراد الامثلة من النكرة موصوفه وغير موصوفه على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور قسمان
واجب واولى وانما لم يقدم في واجل مسمى عنده لان المعنى واي اجل مسمى عنده تهجيا لشان الساعة
ولا يبعد ان يجعل التقديم في له همم للتخصيص قوله لها اي للدرع فانها مؤنث سماعي والحلق
جمع حلقة وضيق مصدر وصف به والوضين المنسوج من وضنت النسج نسجته وتذكير
الضمير المجرور في وضينه للنظر الى الضيق والهاجس ما يخطر بالبال وغير انني استثناء منقطع
اي لكني والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم الشريف واصله الابيض الجبهه من الفرس
والابلج المضيء من بلج الصبح اضاء واشرق يأتم اي يقتدى وهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع
وفي راسه نار جملة اسميه وقعت صفه وجاز ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف
فلا يكون مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك اي المذكور من الامثلة وقوله فان النعت متعلق بقوله
لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها على ان المقدم خبر لا نعت ولذكر اي ولان النعت
لا يتقدم يقال جاءني راكبا ينصب راكبا على انه حال ولا شك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو
لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه متقدما وربما يقال المراد انه يجب تقديم الحال اذا كان ذو
الحال نكرة لئلا يلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع
الالتباس في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما
اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان حمله على الوصف اولى وانما قال
عن المنكر لان المتاخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له اذا قدر بالفعل او باسم الفاعل
المنكر والضمير في منه للظرف ولفظا الحمل متعلقان بالاولى لا بالاول اعتبار الفاضلية
ولكنه باعتبار المفضولية كقولك زيد بالاكرام احرى منه بالاهانة وتلخيص معناه زيادة جدارته

بالكرام

بالكرام على جدارته بالاهانة وقوله لامرين تعليل للاولوية وذلك اشارة الى الحمل على الوصف وقوله
استدعاء مع ما عطف عليه بدل من امرين وما سبق في الفن الثاني هو ما ذكر في تعريف المسند اليه
من ان طرفي الحكم كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا فسقوى الفايدة في الاعلام به ولذلك
اي ولان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين في الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف
حيث لا تعاضد ان كما اذا كان المنكر موصوفا فان المنكر لا يستدعي الوصف استدعاءه
اذا لم يكن موصوفا فلا تثبت تلك الاولوية ولا يجب التقديم فان قلت اولويه الحمل على الوصف
اذا اخر انما تقتضي اولوية التقديم لا وجوبه قلت تلك الاولوية التامه علة باعثة على التزام التقديم
فاذا انقضت صارت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا التقديم لما حكم بان الظرف اذا وقع
خبرا عن المنكر وجب تقديمه واردفه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان
المتبادر من كلامه وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك تفصيلا
وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق في التاخر عن ذلك المنكر قبل صيرورته مبتداء
فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق في التاخر عنه لم يجب محافظة على الحق التقديم وفرقا
بين القسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قولك ما احد في الدار
وارجل في الدار لانا نقول يعرف حالها بالمقايسه على المنكر الموصوف فكما ان الوصف يخصص
فيفوت تلك الاولوية كذلك حرف النفي والاستفهام توجبان تخصيصا فلا يبقى تلك الاولويه
معهما ايضا ومثل للمصدر بمثالين فعل كسلام عليك وما لا فعل له كويل قوله فلا اي فلا يلزم وفرقا
علة للنفي لا الالتزام وقوله عن مسنداته ذلك اي عن مسنداته المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك
اي الامر الذي لم يصر بعد مبتداء وللظرف حق في التاخر عنه قولك سلام عليك في قوله من الاجلال
من سلام عليك لان اللفظ المحكي معرفة وكذا مقيدا حال منه لذلك اي لكونه منزلا منزلة سلم
عليك وفي منزلة منزلته اشارة الى وجوب حذف الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون
هو العامل في عليك فيظهر حق التاخير عنه والقياس في ويل لك قبل صيرورته مبتداء ان
يقال ويلا لك باعمال ويل في الظرف لانه بمعنى هلاكا الا ان الشايع في الاستعمال ويل لك بالاضافه
واعاد لفظ بين لطول العهد قوله ليس له ذلك اي حق في التاخر وانما قال قبل صيرورته مبتداء
لانه بعد ما صار مبتداء كان حق الكل ان يتاخر عنه قوله قد هلك خصمك لا شك ان كل احد ينتظر
هلاك خصمه فهو المهم عنده ولولا ذكر الهلاك لم يحسن ذكر الخصم وقوله اولا لانه صالح عطف على

ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه متضمنا للاستفهام او لانه صالح للتفاؤل
نحو سعد من برافقك او لانه اهم عند القائل كالامثلة المذكوره قوله ما تستحقه اي من جلائل
النعم او من شدايد النقم فان عذاب الرحمن انما يكون لموجب قوي فيكون شديدا او قدم المسند
لان الاهتمام بالوقوع عليه قوله او كقوله عطف البيت الاول اما وتنبيها على التساوي في الاستدلال
يصح التمثيل على طريقه او كصيب ولاحتمال قصد التخصيص بالتقديم مبالغة في اثبات السلام
على المراة التي كانت معه كانها فلقة قمر ونظم البيت الثاني في سلك الاول بالواو للاشتراك في
النظم وتنوين سطر الاول للضرورة وتقديم عليك لان الاهم بالنفي تعلق السلام بالمخاطب
وتقديم خبري ليس ولم يكن اعني تمنى ومن الضلوع للاهميه ايضا والمعنى اذا لم يكن في قلب
المحبوب مودة وميل لم يتيسر شفاعة من خارج وصال ونيل وحيث كان التفاؤل والاهتمام
القائل قرينين من عقد قلب الشاعر واستهام قرنهما به وغير الاسلوب فيهما ثم عاد الى اسلوبه
فقال او لان يكون المراد تقدمه قوله ثلثه في تقديم هذا المسند مع تنكير الابهام ووصفه بما
لاجله يهتم النفس بمعرفته تشويق تام الى ذكر المسند اليه والدنيا فاعل تشرق اي تضيء ببهجة
هذه الثلثة وقد يجعل الدنيا مفعول تشرق على انه متعد اما بنفسه او بتضمين الاثارة وفاعل
ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال الشايع الى النادر وعن المعنى القوي الى الضعيف
والمحصل الدنيا ظرفا فالاشراق الثلثه من قبيل مسخ الكلام وقد يقال الاحسن ان يجعل ثلثه
مبتداء خبره محذوف اي لنا ثلثه موصوفه بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه
بدلا او بيانا او يكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله وكالنار الحيوة قدم كالنار على الحيوة و
من رماد على اواخرها للتشويق اي من جنس الرماد واخر الحيوة واولها دخان اي هو
من جنسه والمراد بيان وجه الشبه يعني ان زمان الصبي فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى
بمنزلة الدخان وزمان الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد و
قبله وعيشة الشباب وليس منها صباي ولا ذوائب الهجان قوله تطويل الكلام في المسند
اذ هناك يزداد التشويق الى المسند اليه فيتمكن زيادة تمكن كما ترى في ثلثه تشرق الدنيا
دون كالنار ومن رماد قوله او يكون عطف على ما بعد ان من قوله ان يكون اي اذا اريد بالجملة
افادة التجدد جعل مسندا فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد وعدم البتة على المسند اليه
الذي هو فاعله فكما ان افادة التجدد يقتضي كون المسند المفرد فعلا على ما مر كذلك يقتضي كونه

مقدما على المسند اليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على فاعله قوله احتراز يريد انه لو قال
وتقديم البتة على ما اسند اليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو انا عرفت فان
الفعل فيه قد اسند الى المبتداء ولم يقدم عليه ولما قيده به لم يرد واراد بنحو انا عرفت الجملة الاسمية
التي مسندها جملة فعليه يكون المسند اليه فيها ضميرا عايدا الى المبتداء وقد علم من هذا التقييد ايضا
ان افادة التجدد انما يقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
لا على ما اسند اليه مطلقا فلا يلزم من ذلك ان الاسميه في نحو انا عرفت لا تفيد التجدد بالقياس
الى المبتداء بل الثبوت فانه توهم فاسد لان الضمير وما يرجع اليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت
المسند وتجدده لهما وقد سبق ان الجملة الفعلية اذا وقعت مسندا افادت تجدده للمسند اليه
فلا تغفل واذا سلكت هذه الطريقة هو ان يسند الفعل الى ما بعده من الضمير ابتداء
ثم بواسطة عوده الى ما قبله يسند اليه الفعل في الدرجة الثانيه قوله وسواء انا مبتداء اي من
او الامر بلا اعتبار تقديم وتاخير قوله ولا تقدر بالنصب عطف على الجري وشبهه في هذا الاعتبار
بزيد عارف وبزيد عرف لانهما متعينان لهذا الاعتبار قوله الا في التلفظ اي تقدم وتاخير
في التلفظ على معنى ان هناك تقدما وتاخرا صوريا بحسب التلفظ لا حقيقيا بحسب المعنى فان ذلك
انما يكون في المتنازع من مقدم لا فيما هو ثابت في محله وكلمة اللهم يستعمل فيما قصد استثناء
امر نادر مستبعد كانه يستعان بالله تعالى في تحصيله قوله ثم يقال قدم انا يعني وجعل مبتداء
لانه نفي تاكيدا على حاله حتى يكون انا عرفت جملة فعليه كما نقله بعضهم عن المصنف فان امتناع تقدم
التوابع في السعة مشهور فيما بينهم وسياتي في كلامه ما يدل عليه وتسميتها بالتوابع وتعريفها
بكل ثان يشهدان بذلك ايضا قوله لا يفيد الا تقوي الحكم اي لا يفيد التخصيص اذ ليس هناك
تقديم معنوي يستفاد منه التخصيص ويرد عليه انه يجوز استفادته من التقديم اللفظي
كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء قوله وسبب تقويه
صرح اولا بان الفعل في نحو انا عرفت يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده الى
المبتداء يسند اليه في الدرجة الثانية وثانيا بان المبتداء اذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه
صرفه المبتداء الى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن وجود الضمير وعدمه ثم ان كان
هناك ضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا ويظهر من كلاميه معا ان في نحو انا عرفت ثلثه
اسانيد الاول الاسناد الى المبتداء الحاصل بصرفه ما بعده الى نفسه والثاني اسناد الفعل الى الضمير والثالث

اسناده الى المبتداء بتوسط عود الضمير اليه وهذا الثالث مذكور في موضعين وقد حكم بتاخره
عن الاولين فمنهم من التزم الاسانيد الثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك
الا اسناد واحد هو اسناد العرفان الى المتكلم مثلا وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان
اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتداء ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده
الى المبتداء بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد الفعل
الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر
كونه عايدا الى ما قبله وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتداء بتوسط العود و
لا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال اسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى واسناده الى المبتداء بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فما صرح به اولا
ليس الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم على الاخر واما الاسناد الى المبتداء بصرف
ما بعده الى نفسه فهو اسناد اخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظ وهو متقدم في الاعتبار
على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاعتبار هو المبتداء المتقدم مع قطع النظر عما
ما ذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدم على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتداء الا
انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف
ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتباره الثاني لانه داخل في سبب التقوي
واما اعتباره الاول فهو وسيلة اليه متوسط فيه وهذا القول هو الصواب فان قلت انا عرفت
جملتان صغرى وكبرى اتفاقا وفي كل واحدة منهما اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل
اسناده الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتداء لكن المصنف زاد في اسناد الفعل
الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتداء فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد
الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتداء فوقعوا في التثليث وقوله او زيد عرف عطف
باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة له في التقوي ثم ان ظ ما ذكره في تعليل
التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق وان الرسم ورد عليه
انه جعل المسند السببي فيما يراد به التقوي وان خص الضمير المذكور في التعليل بما اسند اليه
الفعل اولا كان تخصيصا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما تقدم من ان الفعل يسند
الى الضمير ابتداء يدلان على هذا التقييد وفيه بحث سيرد عليك قوله فاذا قلت متعلق بقوله

لا يفيد الا تقوي الحكم واذا اجري هو بعض الجزئيات على ظاهره لوقوعه في مقام لا يناسب التخصيص
افاد التقوي فقط وعليك وعلى الاعتبار الاول المفيد للتقوي فقط ورد هذه الايات الدالة على
معنى التخصيص بلا ايهام او نظم الاية الاولى هكذا واتخذوا من دونه لا من دون الله فهو سهو قلم
والمراد بقوله وهو سوى الصالحين بحسب توليهم لا الحصر فيما اذ غيره قد سوى لاهم ومعنى
لا يوزعون يحبسون ويمنعون اي يحبس اوايلهم ليلحق بهم اواخرهم وذلك للكثرتهم والمقصود
تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يوزعون وارد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم ملتبسين بالكفر
دالا على اسقاء ما يتخلون من احداث الايمان بعد الدخول الا قصر الخروج بالكفر عليهم وبكلمة قد
دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت
وفصله لانه مثال من النفي يريد ان التقوي لا يختلف بكون خبر المبتداء المقدم منفيا لان
سبب التقوي موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب
ما يفيد تاكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تزول بان انت هنا
لتاكيد المسند اليه لا لتاكيد الحكم وتقويته فان تقوي الحكم انما يكون بتكرر الاسناد المترتب
على كون انت مبتداء والباء في قوله بانه هو لا غيره متعلق بالتاكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه
نفسه لم يعد الى غيره تجوزا او سهوا او نسيانا لا ان انتفاء الكذب ثابت له دون
غيره ليكون تخصيصا فتدبر اي فيما سبق من ان فايدة تاكيد المسند اليه تقريره ودفع ما يوهم
من التجوز والسهو والنسيان ومن ان سبب تقوي الحكم تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق
بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وعليه اي على تقوي الحكم بالخبر المنفي ورد هذه الامثلة
من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل مقصد في الاول تحقيق عدم اشراكهم لا التخصيص
بهم سواء اريد بهم طايفة مخصوصة اتقى لا يشركوا مطلقا وفي الثاني تحقيق عدم ايمان اكثر
اهل مكة وفي الثالث تحقيق عدم تساؤل اهل المحشر وفي الرابع تحقيق عدم ايمان الكفار
ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت استترت عليهم طرق
الاخبار فلا يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا عن الكلام او لا يسأل
بعضهم بعضا كما كان بعضهم دابهم في الحيوة الدنيا قوله ويقرب وذلك لان استناد عارف
الى ضمير عايد الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوي الحكم دون التخصيص على
قياس زيد عرف قيل واما هو عارف فيقرب من هو عرف في التقوي ويساويه في التخصيص

نحو انا زيد او تقدير هو مؤخرا على انه تاكيد للمستتر في عارف وفيه تامل والضمير في قوله
لانه راجع الى عارف ولعل البيه في عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة هو ان
المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف ولعدم
تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوي فلا يكون
نظيرا له قريبا ولذلك اي ولشبهه بالخالي وصيرورته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم يحكم
على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة في البناء والذي يدل على ان عارفا مع
ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في زيد عرف
هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع بسبب
كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري عليه اعرابه
الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري عليه حتى
يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان المضارع
له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتداء كان للمجموع اعراب اخر محلي يختلف بحسب
دواخل المبتداء والخبر دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة يتغير اعرابه المحلي بحسب
اعراب الموصوف دون اعرابه الاول واما عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب
دواخل المبتداء وبحسب اعراب موصوفه فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه
خبرا او صفة قوله واتبعه كانه قيل عارف اذا كان مستندا الى ضمير مستتر اشبه الخالي لعدم
التفاوت فكان ككلمة واحدة فلا يجعل جملة ولا يبنى واما اذا كان مستندا الى الظاهر فليس
فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب بان المستند الى الظاهر جعل تابعا
للمستند الى الضمير في الافراد وعدم البناء فمفعول اتبعه راجع الى عارف وفاعله نحو عارف
ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في نحو مررت برجل عارف
ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا انه اجري اعراب
الوصف على الجزء الاول لما ذكر من الاتباع ولان الجزء الثاني له اعراب في نفسه وان المشهور
عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليست جملة لعدم اشتماله على نسبة اصلية الا انه اذا وقع
صلة كان مقدرا بالفعل وجملة وفي الاعراب الجاري عليه حينئذ اشكال واما نحو قايم الزيدان
فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله وبالاعتبار الثاني اي ونظم الكلام

بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وقد مر ان تركيب صيغة الحصر في افادة التخصيص اشعار
بكونه مفيدا للتقوي ايضا لانعقاد سببه وان لم يكن مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل
مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه لازم قطعا فتقصد اليه تبعا الا يرى ان صاحب
الكشاف جمع بينهما في قوله تع الله نزل احسن الحديث حيث قال في ايقاع اسم الله مبتداء و
بناء نزل عليه تاكيد لاسناد احسن الحديث الى الله تع وانه من عنده وان مثله لا يجوز
ان يصدر الا عنه قوله مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويداء حبة القلب
وسياتيك بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وهو اشارة الى قوله
في ذلك الفصل فالحالة المقتضية للنوع الاول الح وانما كان اعتبار الابتداء في زيد عرفت وعرفته
قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما ان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء
لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقيق انك عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي
محمول على الاطلاق فقال ههنا زيد صرف الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه ثم ما تضمن
الخبر ايقاع العرفان على ضميره تحقيقا او تقديرا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس
على ذلك نظايره وهذا هو البحث الذي وعدناه قوله واحالته على باب التاكيد بالتكرير فان
المقدر الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع
المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله فليس الا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني
ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان مصدرا بأما كما في الاية لم يجز ان يقدر فيه المفسر
الا مؤخرا لان تقديره مقدما يؤدي الى توالي حرفي الشرط والجزاء كما ذكره وانه ممتنع
فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما يوصل الى المطلوب
ليست مخصوصة بثمود واجيب بان المخصوص هو الهداية مع ما عطف عليها من استحبابهم
العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شيء فهدينا ثمود فوضع كلمة اما
موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء ثمود عليها ليكون فاصلا بين الحرفين
وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال الاسم الواقع بعد اما اعني
ثمود مثلا فان التقديم ههنا لهذه الفوايد لا لقصد التخصيص الذي لا يلايم الاية وما ذكر
من الاعتذار تكلف ظ ويؤيد ما ذكرناه انك اذا قلت جاءني زيد وعمرو فقيل لك ما ذا فعلت
بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمروا فاكرمت بلا قصد الى التخصيص ففي قراءة النصب

تاكيد اثبات الهداية وتحققه بالتكرير وبكلمة أما وأما على قراءة الرفع فيتقوى الحكم بتكرير
الاسناد ويتاكد على ما فيه من الدلالة على اللزوم والتحقق   والا نحو زيد عرف ورجل
عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين   اي الاجراء على الظ وتقدير التقديم
والتاخير وما المراد ان انضاف وجه تقوى الحكم ووجه التخصيص وفي قوله على السواء اشارة
الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الا يرى الى قوله في باب الاستفهام
فلا يحتمل نحو قوله آلله أذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره وتوهم
كونه اشارة ايضا الى ان نحو رجل عرف يحتمل التقوى مرجوحا فيما اذا كان المنكر موصوفا
نحو رجل سيء عنده اي حصل عنده مردود بان كلامه في منكر لا يكون موصوفا كما يدل عليه
قوله وانما يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتداء فنحو رجل عرف لا يتاتى والمنكر الموصوف
وفي قوله يلحق المعرف اي الاولى والاليق بحاله نوع اشعار بذلك الاحتمال ايضا واما
قوله وحق المنكر فلما كان اذ قد تبين ان كلامه في منكر لا يصلح للابتداء الا بنسبة التقديم
فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله ان ضمير الفاعل قيد الضمير بالفاعل لان الانفصال
الضمير مطلقا له اسباب اخر واراد فاعل الفعل بقرينة قوله الا اذا اجرى الفعل و
قال في موضع الالباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند زيد ضربته اذ لا انفصل
فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التاء واما الصفة الجارية على غير من هي له فلا
يشترط في انفصال ضميرها الالتباس نحو هند زيد ضاربته هي وحصر الانفصال في هذين
السببين انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذف فيقتضي الانفصال ايضا كقوله تع
قل لو انتم تملكون قوله واذا لم يكن هو فاعلا احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقديمه عليه
باقيا على اسمه ورسمه فاحتماله اياه ممنوع فان كونه تاكيدا او بدلا يمنع تقديمه كما ان كون
زيد فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتداء فمثله
جائز في الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بان المص خالف اجماع النحاة في تجويزه تقديم
التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في انكاره المجاز العقلي وينافيه ما سيذكره من
ان نحو عليكم ورحمة الله السلام يلزم ان يكون عديم النظير وان لا يسوغه الا نسبة
التقديم والتاخير واخرى بان فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد
قطيفة والمؤمن العائذات الطير مسحها دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة

فاذا فسخ زالت الجملة وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه ان الفسخ ليس امرا محققا بل اعتباريا يمكن
اعتباره في زيد قام كما في جرد قطيفة وهو عرف فمن اين الامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل
مندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف اي على انه فاعله لا على انه بدل
من فاعله المستتر لان جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل في اسروا
النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على انه مقدر بذلك القليل
فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في افصح كلام قلت في الاية وجوه
اخر سوى الابدال ان يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا كما في اكلوني البراغيث
وان يكون الذين ظلموا نصبا على الذم او رفعا عليه او على انه مبتداء تقدم عليه خبره ولا التباس
كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الآية لا التباس فيها بالفاعل لابراز الضمير بخلاف عرف
زيد فان الحمل فيه على البدل يوجب الالباس بالفاعل قوله لا بذلك الوجه البعيد هو ان يجعل زيد
بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط يعني فوات ما عدا التقديم من الشروط فنحو رجل عالم
جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد لوجود شرط الابتداء وقوله اذا لم يمنع متعلق بقوله وانما
يرتكب عند المنكر وقوله كما اذا قلت مثال لما لا مانع فيه واريها السامع متعلق بقوله الصحة وتنبيه
على ان صحة ارادة تخصيص الجنس ههنا ظاهرة لمن يصلح ان يكون سامعا لينبه به على ان امتناع
ارادته من شر اهر ذا ناب كذلك وذلك لان هرير الكلب صوته عند تاذيه وعجزه عما يؤذيه
قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فالاهرار لا يكون الا من الشر فمن
قال ان الذي اهره جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا حملت متعلق بقوله دون قوله في قوله
مانع من ارادة التخصيص الا اذا حملت التخصيص على وجه اخر هو التخصيص الفردي كما ذكر ليس في
ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام قوله بصار الله كثيرا انهم في مقامات مثل هذا التركيب نحو
رجل جاءني لا في هذا التركيب بعينه ولذلك قدمه عليه والاستبعاد المستفاد من لفظ الهم الدال على
الندرة راجع الى حمل التخصيص على هذا الوجه في التركيب بعينه في موضع استعماله فلا ينافي
تلك الكثرة قوله وشر اهر ذا ناب لا شر ان عطف على قوله رجل جاءني الا رجلان وانما قال
نابيا عن مظان الاستعمال لانهم يستعملون في مقام تفخيم الشر وتفظيعه لا في بيان افراده
قوله وقد صرح الائمة بتخصيصه اي بالحصر فيه حيث تاولوه بما نقله الا بتخصيص النكرة بما
يصح وقوعها مبتدا حتى يقال تخصيص النكرة الواقعة مبتداء واجب هو جوابه ام لا قوله فالوجه

جوابا اذ اي اذ قد صرحوا بتخصيصه مع تحقق ما قد بيناه من امتناع التخصيص الجنسي وتنوا
التخصيص الفردي لزم طلب وجه له هو تفظيع شان الاهرار الشر بحمل تنكيره على التهويل و
التعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ لا مانع فيه اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر ضعيف
قوله نحو تحن اي التفظيع بحر ما تاولوه به من اصابة المحز وطبق المفصل وقد اورد ان المنكر
ح موصوف فيصح الابتداء به كالمظهر المعرف فلا يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا استفاد
التخصيص واجيب بانه مستفاد من طريق اخر هو مفهوم الصفة كما يقال ضربت اكبر اخويك
اي لا اصغرهما وهو معتبر في عرف اللغة كما سيصرح به ان قولك ما ضربت اكبر اخويك يفيد بدليل
الخطاب ان يكون ضاربا لاصغرهما قوله ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتداء اقوى اي
اشد تقوية للحكم فاقوى افعل تفضيل مبني من المزيد او اشد قوة لافادة الحكم والشرطية
اعني اذا استعملوا الايكادون ثاني مفعولي تراهم اي البلغاء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل
ان البخل اذا نفي عن يكون على اخص اوصافه ويسد مسده فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان
الجود لا بد له من محل فاذا نفي عن مغايره فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق باستعملوا
وكلمة غير بمعنى لا استعملا اي لا ناشيا من عدم ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادته وعلى
انسانين متعلق بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق اي على انسانين معينين يقصد اليهما
بلفظي المثل والغير كان يراد مثلا ان زيد المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته لا يبخل
او لا يجود فليس في الكلام ح كناية حكمية لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل او الجود
فقد صرح به وليس فيه ايضا تعريض اصطلاحي اعني امالة الكلام الى عرض اي الى جانب منه
لان الكلام نص نحو ذينك الانسانين ومبين حالهما بطريق الاستقامة بل فيه نوع خفاء لعدم
التصريح بخصوصيتهما حيث كنى عن ذاتيهما بما اشتهرا به من الحالة من المماثلة والمغايرة
فكانه عرض بهما قوله لكونه تعليل النفي في لا يكادون واعون من الاعانة واذ ذاك
ظرف للمراد اي المعنى الذي اريد بلفظي المثل والغير اذ ذاك الاستعمال الذي هو بطريق
الكناية بلا تعريض حاصل ومتحقق على صيغة المبني للمفعول من تحققه اذا علمت
حقيقته وهذا اشارة الى كون التقديم اعون اي يستعمل مثل والغير على الكناية فيهما من قبيل
الكناية في الحكم وان المقصود بالكناية فيه تقويته فيعلم ح علما تاما ان تقديمهما اعون
لما اريد بهما واما اذا قصد بهما الى انسانين فليس يلزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية له

اعني كونه اعون على المراد بهما   فصل واعلم   هذا هو الفصل الذي وعد في الحالة المقتضية
لتقديم الفعل انه نذكره في اخر هذا الفن وقد اعاد ههنا ذكر هذه الاعتبارات اعني الترك
واخواته مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد وليبني عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من
هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الافراد
مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في الفعل ومتعلقاته
وانما خص عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ليشير الى ان جريانه في غير الفاعل لا يتضح
اتضاحا ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من التكلم او في موضع المصدر الى تكلما كائنا
على الخصوص قوله الى فاعل اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف
فاعل المصدر فانه يحذف وحده وتجويز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين
مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء ولم يعتد به وان حمله
الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا
وكانه اشار بلفظ النفس ههنا الى ان الفاعل لا يستحق الحذف الى نفسه ولو عكس وذكر
النفس في الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في معقولية
الفعل المتعدي فاذا لم يذكر انساق الذهن انسياقا سهولا الى انه متروك ويطلب
معرفة حاله هل هو منسي او منوي بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تاما
وبقي للترك مقتضيات بخلاف غيره مما لا مدخل في معقولية الفعل فان الترك لا يتضح فيه
كذلك ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان تقع قرائن
الاحوال اراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى موادها جنس الفعل لان الكلام في
تركه والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار
واتباع الاستعمال لان مقصوده ههنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل مرجحات ترك
الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلنا الكلام الا اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد
على ترك شيء سماعا والقياس ايضا كما يظهر من تمثيله بهذين المثالين فان حذف الفعل فيهما
قياسي قطعا وحظية من حظيت المراءة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من
الى بالواو اذا قصر واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امراة فلما تزوج هذه اجتهدت في
ان تحظى عنده فلم ينفع فطلقها فقالت ذلك اي ان لم يثبت لك في النساء حظية فانا غير

هو الية وقد يروى بنصب الاسمين اى ان لم اكن حظية فلم اكن الية فصار مثلا يضرب في كل قضية كان الانسان املا لها ومجتهدا فيها لكنها امتنعت عليه بعارض لا من جهته وقصة حاتم في قوله لو ذات سوار لطمتني مشهورة وجواب لو منه هو محذوف اى لكان على وقيل هي بمعنى التمني فلا حاجة الى الجواب لكنه لا يتعين مثالا لان لو بمعنى التمني لا يستلزم الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قوله اى كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور من الامثال الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاءني ولو عمرو ذهب يعنى اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على تركه قوله وتلك القراين اى التى تغنى عن ذكر الفعل فيحذف المجوازا واما وجوبا واما وصح واما سمع فاعله كثيرة وانما اضبط اى اجمع كل من القراين في هذا المقام ما تستعين به على درك ما عسى يشذ عن جمعى بان تقيس عليه وكلمة عسى مقحمة او بتقرير القول لان الجملة الانشائية لا تقع صلة للموصول وقوله يشذ بدون ان يؤيد الحاقها وفائدتها الاشعار بان الشذوذ عن الضبط محتمل لا قطعى قوله منها ان يكون اى الفعل مفسرا لمحذوف وجوبا لان المقصود الابهام بحذفه ثم تفسيره فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وهذا محمول على انه فاعل الفعل محذوف لا مبتداء لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتداء لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ كذا وذكر للاستفهام ثلثة امثلة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما في ازيد ذهب او معنى كما في ازيد ذهب به اى اذهب واما ان يناسبه كما في ازيد ذهب اخوه اى انفرد وقوله ونحوها اى فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما سبق المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع وسياتى الكلام فاياى فارهبون وقوله كما سبق التعرض له اى لكون الفعل محذوفا مفسرا على الوجوه المذكورة فانه ذكر في المفعول به ان الفعل يضمر بشريطة ان يفسر اما بلفظه او بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض تمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد مثل في بحث الفاعل لاضمار الفعل وحده بقوله ان ذو لوثة لانا

قوله ومنها ان يكون هناك اى في موضع حذف الفعل حرف اضافة اى حرف جر قوله لو ضعها على ان تفضى بمعانى الافعال اى توصلها الى الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه الحروف لا تنفك عن معانى الافعال لكنها لا تدل على خصوصية فعل بل على الفعل المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة الاخرى تتفاوت فتارة تكون الشروع فيه اى في الفعل الذي يضمر اللفظ الدال عليه قوله فانه اى فان الشروع في القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقراء والباء في بسم الله اما للالصاق على معنى ملتبسا متبركا اقراء واما للاستعانة اى باستعانة اسمه فعل والاول احسن وقدر اقراء دون ابتدئ القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها باسمه تعالى واخره قصدا الى الاختصاص ان ناسب المقام والا فلمجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اى فان الشروع يفيد تقدير الفعل الذي شرع فيه عوضا عن اسم الله قوله تكون الاقتران يعنى ان تقترن الفعل كله بالقول الذي يقتضى تقدير الفعل لا ان يقترن به بمجرد الشروع فيه كما في بسم الله والرفاء الموافقة والالتيام وهذا دعاء الجاهلية للمعرس وقد ورد النهى عنه والاضياد فاعل يفوض واليك طرف لغو لا يصح ان يجعل الاضياد مبتداء واليك خبرا له لان الظرف الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك هنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير المعنى العام والحذف في هذه الصور جايز قوله وتارة تكون اى تلك الدلالة الاخرى عموم الاستعمال اى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة استعمال ذلك المعنى لوجوده في ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام الذي تقصد اليه في الظروف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول تنبيها على جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول اعم عموم الافعال لخصوصية بها تمتاز عن سايرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومه وكونه فعلا مقيدا والفعل المحذوف في هذه الصور واجب قوله من مقيدات الاحوال اى من الاحوال المقيدة للفعل المطلق الذي دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل بحضرته اليوم وللتاديب وليسبق ما يدل عليه نحو ليحيى الحق اى فعل ما فعل قوله فيكون الحال معنية دل على انه اراد بالحال ما يعم المقال لان المعنى ههنا قول السائل من يبكيه وقد يقال اجعل القرينة كونه جوابا للسوال لا نفس السوال فتكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا التاويل لم يثبت قرينة لفظية اصلا

على ان

المحذوف

جوازا

قوله وعليه اى وعلى ترك الفعل لكون الكلام جوابا للسوال واقع قوله نعم ولئن سألتهم وذكر لان السوال نفسه واقع في الايتين اى حاصل مذكور فيهما الا ان كون السوال سوالا مفروض مقدر فيهما وذلك لا يقدح في وقوع ذات السوال فالايتان كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سوال واقع وان امتاز عنه بان السوال فيه يتصف بالسوالية تحقيقا وقد عرفت الشرح في اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا مبتداء قوله السوال مقدر يعنى ان ذات السوال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة اى ذليل لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع وقيل ليبكيه واكان اليق بالمعنى والاوان انسب بالسوال المقدر ومختبط مما تطيح الطوايح اى سايل من اجل اطاحة المطيحات اى اهلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلاء مراعيا للفقراء ونظم الاية هكذا وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى اليك ربك سهو وقع منه ههنا وفي قسم النحو ايضا قوله ومن البناء على السوال المقدر فصله عما قبله لان السوال المقدر ههنا قرينة للمبتداء المحذوف لا للفعل كانه لما قيل نعم الرجل سال سايل من الرجل فاجيب زيد اى هو زيد والمطابقة المعنوية بين السوال والجواب مرعية ههنا اذ اجعل كلمة من خبرا لما بعدها اعنى الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا للفلك من الثابت فليكن ذلك على ذكر منك قوله لهذا الباب اى باب نعم وبئس وان هذا التركيب اى الذي بنى فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمطاطي مضاربة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب من الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اى العلو والارتفاع والاقتضاب الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه وسطه وحقيقته وفصوص الشيء مختاره انه مستعار من فص الخاتم ومستبعات التركيب ما يتضمنه من اللطايف التى هي توابع لحاق معناه الذي هو المقصود الاصلى منه قوله فان جوهر الكلام تعليل لكونه موقعا اللايق به ان يصل من بليغ كامل الى مثله وضمير سننها اى طريقتها للمساوم وهو طالب المبايعة ولا يقع ذلك اى ما ذكر من التوفية والتلقى عن علم منه اى علم عظيم تام من المتكلم قوله فان السامع تعليل لقوله ولا يقع ذلك الا بينه اى بين الكلام البليغ وبين ما دونه انكر اى لم يقبله ولم يعتد به منزلة ما يليق به اى بذلك المتكلم الذي اساء به اعتقاده قوله ثم ما يشبه ذلك هذا اى بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الى وفيه رد على ما في الكشاف من ان قراءة على بناء يتوفون

بلفظ المبنى للفاعل تناقض ما روى عنه من تخطئة القائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وتلخيصه ان الكتاب ان التوفى بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كاملا لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله تعالى او الملك وجاز ان يراد به استيفاء مدة العمر ويحمل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه رضى الله عنه الان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يليق عنده بحال ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف واجابه بجاينا به مخطئا اياه قوله فهو اول اى علم النحو واذا ابا الاسود بدليل فاخذ فيه اى في استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعدما امر على رضى الله عنه لاسباب دعته الى الامر به منها انه قراء قارئ من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان بنتا لابى الاسود قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب قال فكنت تقولين ما احسن السماء ونقل القصة الى على رضى الله عنه فقال من يخالط العجم قال ابو سعيد السيرافى اكثر الناس على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي قوله واذ قد عرفت هذا اى ما ذكرناه من ان موقعه ان يصل الى اذا احتزنا بها اى صدرنا بها اى بتلك الجهات والمزايا قوله الجملة المدلول عليها بزيد جعل زيد دالا على السوال اذ لولاه لم يقدر سوال الا ان الدال على خصوصية السوال هو يكتب القران قوله بخلافه متعلق بناب اى ناب الكلام مناب الجمل الثلث ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل قوله حتى كان اجمع للفوائد اى من كلام اخر كان ابلغ منه يعنى اذا تساويا مادة وحروفا وانما يعد المفعول فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا والتقريب هو تطبيق الدليل على المدعى اعنى سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب ههنا وهو ان الكلام اذا خلى عن الفضلة كان كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه فيكون افضل مما يشتمل على فضلة قوله بخلافه اى بخلاف الكلام في النظم الاخر الذي بنى فيه الفعل للفاعل فان اوله مطمع فان قلت لا شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب فيعارض ما ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر من الاعز على ان النظم الاخر ليس فيه طول يقتضى شوقا وطلبا ليفيد عزه قوله ان الكلام على ذلك النظم اى النظم الاخر الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمتناقض من حيث الظاهر اى اذا نظر الى ظاهره كان هناك تناف يشبه التناقض واذا تؤمل في حقيقته زال فان كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشانه في الذكر واداء ما قصد

بالكلام وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي من الكلام ثم ان حصول اصل الكلام
لو توقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظر الذي احاله على الحواشي هو ان ايهام الجمع بين
المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكره في وجه حسن نعم الرجل زيد في بحث الاطناب في قيل
هو انه يلزم من هذا الوجه ان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة سيما المرشحة اذ بين دعوى
الاسدية ونصب القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو ان تقديم المفعول على الفاعل حاصل
في النظم الاول ايضا اذ تقديره يكتبه زيد ورد بان هذا التقديم لضرورة الاتصال فلا يدل
على ذلك الاعتناء قوله اجمالا اولا الاسناد الاجمالي في موضعين في يكتب وفي من يكتبه ولا شك
ان تكرير الاسناد آكد وابلغ وايضا ذكر الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع
من ذكره مفصلا ابتداء قوله ومن قبيل ما نحن بصدده جعله من قبيل الاشتراك في حذف
الفعل بناء على السؤال المقدر وان تمايزا بان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور
وهٰهنا ناصب للمفعول قوله وجعلوا لله ذهب جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء
مفعوله الثاني ولله ظرف لغو متعلق بشركاء ومحله بعد المفعولين كما ان محل شركاء بعد الجن
الا انه لما كان سوق الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم هو ادخل في الانكار فادخل ولم يرتض
به المص لان المقصود الذي سيق له الكلام انكار اتخاذ الشريك لله مطلقا جنيا كان او غيره
واستفادة هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن لا يخلو عن ضعف واختار ان لله شركاء مفعولا
جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محل الانكار ولان المفعول الاول منكر يستحق التاخير وجعل
الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركاء وفائدة الجمع
زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركاء لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد وقد يقال الجن عطف
بيان لشركاء او بدل منه وليس المحصل منه في حكم الساقط حتى يختل الكلام برجوعه الى قولنا وجعلوا
لله الجن وليس عوضا ايضا لما عرفته قوله فاشتمال المقام على جهة من جهات الاستدعاء لا شك ان
المقتضي بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها
وعطف التلفظ به اي بالفعل على الاستدعاء له اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه لان
المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا به لعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام
وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع الى غير ذلك لا الجهات المستدعية للفعل اي المقتضية
لكون المسند فعلا او جملة فعلية كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه و

وتقوى الحكم فانها مقتضية لذات الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة
اي اكثر من مرة واحدة وذلك انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في
اثبات المسند مطلقا وانما قال على امثالها لما فيها لها وانما لانك لما نبهت على اعيانها بل على ما يماثلها
واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي القصد الى التعميم   اذا قصد تعميم المفعول
مع الاختصار بتركه لم يذكر مفعول خاص ولا الفات لاختصار والتعميم لان السامع ربما يقصر
الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام ولا الفات الاختصار المط فان قلت لا بد هناك
من قرينة تدل على المفعول العام المتروك وح كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من
ذلك المقدر قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين الاول ان يدل قرينة على مفعول
عام كان يذكر مثلا في الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يولم اي كل احد فالحذف ههنا لمجرد
الاختصار والعموم مستفاد من المقدر الثاني ان لا يكون هٰهنا قرينة غير الحذف يدل على تعيين
امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى تقديره عاما
دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قالوا قد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار وقد
يحذف للقصد الى مجرد الاختصار ومن لم يتميز عنده احد الوجهين عن الاخر اشكل الامر
عليه وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول متعين لفظه ومعناه وعلى الثاني متعين معناه
فقط ويتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله والامتناع يروى بالرفع عطفا
على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على الاول امتناع المتكلم وعلى الثاني امتناع
الفعل وانه اي ترك المفعول للقصد التعميم مع الاختصار احد انواع سحر الكلام قوله يعطي اي
كل ما يصلح ان يعطي ويدعو اي كل احد وقس البواقي عليهما وهما حال من فاعل ينزل مع
كونه متروكا وايهاما تعليل له اي والمبالغة الحمل على جميع افراد الحقيقة في المقام الخطابي كانه
قيل يفعل كل اعطاء والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى فرد منها دون اخر يفضي الى
ترجيح بلا مرجح والسر في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة
كما اشار اليه بقوله يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فيجري فيه ما يجري في المعرف بلام الجنس
فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو فلان يعطي واخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله تع وانتم
تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة ثم ان ما انتم عليه في امر ديانتكم من جعل الاصنام لله
اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل فقوله وعلمه اي على القصد الى نفي الفعل قوله عز وعلا

فلا تجعلوا وانما اورده على صيغة حسبان الحصر مع انه جوز فيه تقدير المفعول كما سياتي تنبيها
على انه الاولى كانه متعين قوله والقصد الى مجرد الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار
لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد نكتة اخرى هي العمدة في تركه وقد يقصد الاختصار
وحده قوله اذ لا يلبس تعليل لما يستفاد من قوله كقوله عز وعلا اي تركه المفعول القصد
بمجرد الاختصار لنيابة قرائن الاحوال لانه لا يلبس وكذا الحال في اخواته اعني قوله لانضاح
ولانصباب ولظهور واختلاف هذه العبارات من تفنناته على ان تقدير ضمير المفعول الاستدعاء
الموصول اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وتقدير ذاتك بقرينة انظر اليك في غاية الوضوح و
تقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية من الوضوح لاحتمال
القصد الى نفي الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك لانهما اعتبرا ان
المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الاخر فلو قدر المفعول وقيل يسقون ابلهم
وتذودان غنمهما لاوهم ان ترحم موسى كان من اجل ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم وليس
كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا مما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله والمص
اعتبر ان المفعول هو الغنم المضاف اليهما والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار
المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا يرى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا
يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم ولا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود
والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح معنى فلذلك قال لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد
لو شاء هداية كم لهديكم قد استمر حذف مفعول المشية وما في معناها اذا وقعت شرطا وكان
مفعولها مضمون الجزاء ولم يكن في تعلق المشية به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته
فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فذكر المفعول لتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول
غيره قوله كقوله تع هل من شركائكم استشهاد بمعنوي الوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف
الاولين والمراد بالاحتمالين القصد الى نفي الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال
واكثر فواصل القرآن لان بعض الفواصل يتعين فيها القصد الى نفي الفعل كقوله تع وتلك حدود
الله يبينها لقوم يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله تع فتمتعوا
فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبته والابيات الثلثة من قبيل لو شاء لهديكم و
ما ذكر بينهما اعني قوله وكذا ان تنظم اليه استطراد نبه بايراده فيما بين امثلة المشية على ان حذف

المفعول في الفواصل مطرد كحذف مفعول المشية وفاعل شاء في قوله اذا شاء ضمير الصدع المذكور
في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا لكان هو الصدع الاعصما والصدع بالفتحتين هو
الوسط من الوعول والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض مجودة اي مملوة صفة نحيرة او تركة
والنبع شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود قيل هو الابنوس والارق ضرب من الاسرائع
والملوي المفتول والقد السير نقد من جلد غير مدبوغ والمحصد المحكم يصف ناقته تحت الاطاعة
مخافة من الضرب قوله لو شئت على صيغة الحكاية في بعض النسخ المصححة وبلاد نجد نصب على نزع
الخافض اي الى بلاد نجد ولا يجوز ان يكون عوضا مفعول شئت اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء
الشرط مع الالباس وعقيق وزرود موضعان قوله او الرعاية الانسب ان يقدر مضاف اي قصد
الرعاية لتناسب ما تقدم وما تاخر في كونه باعثا على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة غاية
متاخرة عن الترك قوله عن الاعتبارات المناسبة للترك كعدم العلم به واخفائه امره وتطهير اللسان
عنه وعكسه واختبار السامع ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند او المسند اليه
والحالة المقتضية لاثباته   اي اثبات المفعول فعراء الكلام اي خلوه عما ذكر من
مقتضيات ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي قد يذكر
المفعول الوجود ما يقتضي اثباته كالقصد الى زيادة تقريره والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية
على الفاصلة وما شاكله ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم
والاهانة وغير ذلك مما يناسب الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع
الاحوال واستقلال كل على حياله   واما الحالة المقتضية لاضمار فاعلم   لما اعتنى بالفعل
وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجها في ترك المسند واثباته وتعرض بحذف المفعول به
واثباته لتقاس عليه سائر متعلقاته واورد اضمار الفاعل واظهاره مع كونهما مندرجين في
اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف والتنكير وغيرهما مما ذكرت
في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل واخر الاظهار مع كونه اصلا لتوقف
معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال فهي كون المقام غير
ما ذكر قوله زارت اي الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها نصب العين وورد اللسان
شبه ظلام الليل برواق ممدود عليها وهو ستر دون السقف يمد قدام البيت
وشبه ما على قلائدها ونطاقها اي شقتها من الجواهر بالنجوم وقد يراد بالنطاق المنطقة

المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي انسب بالترصيع لكن الشقة البين بالمراءة قوله في الافتتاح
اي ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة والقيل والقال بمعنى القول
منقولان من الافعال والخفا المتخفي والابلاغ ايصال الشئ الى غايته والاسماع الشتم قوله
غير ما ذكر اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او حكما وفي وضع اسم الاشارة موصوفا
بالمظهر اعني ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين وتمييز قوله او مستدعيا للالتفات
اي من المضمر الى المظهر   واما اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل   اضافة الاعتبار
الى ما بعده بيانية اي لم يرد به معناه المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل
لما مر من قوله واعلم ان للفعل وما يتعلق به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات الخ
ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان من متعلقاته
وفاعله ان تقع راجع الى اعتبار التقديم والتاخير وقوله فاعله معنى احتراز عن الفاعل اللفظي
فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو رجل عرف لقلته بخلاف الضماير ومثل للنوع الثاني بالمتعدي
الى واحد والى اثنين بقسميه دون المتعدي الى ثلثة لقلته ورجوعه الى ذينك القسمين
اذ واحد مغاير واثنان متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يتقدما معا
على الفعل او اولهما او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع
الثالث التقديم بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين متحدين ومتغايرين قوله ان يكون
هناك وجود فعل لي كلا ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطاء في الفاعل ان
يعتقد غيره وذلك في قصر القلب والخطاء في تفصيله ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في
قصر الافراد واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فلا خطاء فيه بل المقصود به ازالة
تردد المخاطب فمن قال الشاك حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر
وهو خطاء لان الشك تساويهما عنده بمعنى تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع احدهما بعينه لكن لا يعلمه قوله ترد دعوى الانفراد يذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية
وهذه العبارة ظاهرة في قصر الافراد الا انه اراد ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت
انكم تنفرد بالفعل وتستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركته وقد
اشار بالانفراد الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان مخالفا لما تقدم وما تاخر
من تقديم القلب على الافراد وانما خص التاكيد في الوجه الاول بنحو لا غيري لانه صريح

فيما قصد به ههنا من نفي الغير وخص في الوجه الثاني بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به
من قطع الشركة فيكون التاكيد في كل منهما مصيبا محز الشبهة التي خالجته قوله شاهد صدق
على ما ذكرنا اي من ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير او مشاركته عنه من له ذوق
لان انكار التعليم انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرشي مستبدا به اذ لو شاركه
المخاطب فيه او انفرد به لجاز ان يكون اعلم منه بحال الضب فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثال
يحتمل كلا من القلب والافراد فتعين بحسب المقام ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو اعلم
منه قوله وليس اي اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي او كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص
ورد خطاء فيعلم بذلك ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي واسم
ليس ضمير الشان واذا قلت ظرف له ويجب خبره وانما نفي الوجوب ههنا اشارة الى وجوبه
فيما اذا قدم قوله فيقصد عطف على ان يكون والضمير في اذا قلته للمثال الكائن اعني سعيت
انا في حاجتك لانه الذي يرفع به شائبة التجوز والسهو والنسيان كما مر بخلاف سعيت
في حاجتك اذ ليس فيه ذلك الرفع اصلا وخص البيان بالكائن لانه الذي يلتبس بانا سعيت
في حاجتك لاشتمالهما على الفاعل المعنوي قوله غير مشوب حال من السعي قيل وفيه سماجة
لان انتفاء الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه اي
مما قصد فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة
عن شعيب عليه السلام واثباتها لرهطه فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزم تخصيص عدمها به الا ان
المتبادر كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان
كلامه في الفعل ومتعلقاته والموجود ههنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد
التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلام في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على ذلك بانه من باب
انا عارف فلا يفيد الاختصاص عنهما لا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا والتمسك
بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا يكون جوابا
له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ فهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم من رجمه كان لعزة رهطه
عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح بالتخصيص في قوله مع كلمه هو قائلها فكيف يقال
بانه من باب انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعل جوابا لما انت علينا بعزيز هو اللفظ
بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه السلام ولا دلالة لقولهم ولولا رهطك

لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائم ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص عند المصنف
يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه قلنا ان الصفة
بعد النفي مستقلة مع فاعلها كلاما فجاز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون انت تاكيدا للمستتر
ثم تقدم ويدخل الباء على عزيز بعد تقديم انت وجعله مبتداء وكذلك قوله وما انا بطارد
الذين امنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي الضمير حرف النفي وكان الخبر صفة واما صورة
الاثبات نحو انا عارف فلا يجري فيه ذلك فلا يفيد عنده تخصيصا وان كانت تفيده
اياه عند من لا يشترط ما نقلناه قوله اي من نبي الله اختار هذا التقدير لان كلامهم
انما وقع في شعيب في رهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقدير و
عز علمهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقديم
يفيد الاختصاص وثبوت اصل الفعل مثبتا كان الكلام او منفيا ينبني ان لا يقال وذلك
لان منطوق الكلام يناقض مفهوم الاول وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يتقدم
لم يكن منهيا وكلمة لا انت في الموضعين لا مدخل لها في التناقض انما هي لبيان
تمام المعنى قوله وكذلك اذا اكدت اي لا ينبغي هذا ايضا اذ لا دلالة لتاكيد الفاعل
المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل ويدل في صورة النفي على ان السامع
اعتقد ثبوته لذلك المقدم مستهجن قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا شبهة
في ان رؤية شخص واحد لكل احد ظاهرة الاستحالة فلا يعتقدها معتقد في حقك و
لا يصح منك تسليم وجودها بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك وانما قال في الاول ينبني لان
الفساد فيه على التناقض في نفس مدلوله وفي الثاني مستهجن لان الفساد فيه باعتبار
تحقق مدلوله في الخارج وايضا يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان
المتبادر هو الحقيقي فيكون مستهجنا اي مستقبحا لا منهيا واعترض بان المنفي وما رايت
احدا هو الرؤية الواقعة على احد من الناس لا الواقعة على كل واحد منهم وانما عم النفي لوقوع
النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم الا ان يعتقد فيك معتقد انك رايت
احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية وتثبتها لغيرك ولا محذور في ذلك واجيب اولا

بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم وضعفه ظ وثانيا بان لفظ احدا ان لم يكن
همزته منقلبة عن واو لا يستعمل في الاثبات الا مع لفظ كل وهذا تقدير صحته ضعيف
ايضا لان الاستهجان جار في نحو ما انا قلت شعرا وما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر ولا يجري فيه الزام كل في الاثبات وثالثا بان الفعل اذا نفي على وجه عن فاعل
قدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا للغير ذلك الفاعل فههنا نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة
الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الى فيفهم ان هناك من راى
كل احد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا لوجب
ان يقال ما انا رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه قد وقع النزاع في رؤيته
كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك
كان المناسب ان يقال ما رايت الاحد من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية به
وان لا يتعرض لنفي الرؤية بالنسبة الى باقي الاحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية
التي نفيت ان تكون فاعلها رؤية واقعة على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت
انا ما رايت احدا فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم ير احدا
من الناس وانه غيرك فنفيته واثبت انك المتصف بعدم الرؤية دونه ولا محذور فيه قوله
ويحترز اختار لفظ الاحتراز لان التناقض الذي الزمه انما يتم في صورة ولحدة هي ان يكون
هناك ضرب واحد متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا
ضربت فقد نفيت عنك ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد اثبته فذلك اذ المفروض ان الضرب
واحد ومنهم من قال لا نم ان يقدم بما ضميرك وايلاءه اي جعله بحيث يلي النفي ويتبعه بلا فصل
يقتضي نفي ان تكون ضربت وانما يقتضي ذلك اذا لم يستثن على ما هو قياس الاستثناءات
المفرغة في نحو قولك ما ضربت الا زيدا وهو متمسك بالفرض الذي ذكرنا وزعم بعضهم الاولى ان
يقال لا نم ان النفي منتقض بالاحق يقتضي ان تكون ضربت زيدا وذلك لانه ليس مستثنى من
النفي بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعلية لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا منتف
عني وثابت لغيري وقد سها في ذلك اما اولا فلان الادعى في ما انا رايت احدا ان الرؤية منتفية على
وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل منفيا بالقياس
الى المفعول وكان النفي مقتصرا على الفاعلية لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم هناك ثبوت

رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس منتفية
عني وثابتة لغيري واما ثانيا فلان الاثبات في ما انا ضربت الا زيدا ليس بعام لان المقدر
احد لا يرى انه يحترز ايضا ان يقال ما انا ضربت احدا الا زيدا فلا يتنا ولا زيدا فلا يصح
ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو
مردود عند هذا الراجح وقد يقال امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر في ما انا رايت احدا
وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان تعتقد معتقدا انك
ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا الوجه مبني
على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها اخر
وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد
ونفى عنها ضرب من عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت
عنه فكانه قال انا ضربت زيدا اي لا غيري وما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه
غيري فيكون هناك من ضرب كل احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان
هذا المقام من مداحض الاوهام يرى جماعة فيه قد تاهوا ولم يتثبتوا على ما تخيلوا
وداموا ولقد ثبتناك فيه تثبيتا متينا واتيناك من لدننا سلطانا مبينا قوله
والحالة المقتضية للنوع الثاني يعني اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وغير الفاعل
من متعلقاته وصورة هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات تقديم المفعول به بلا واسطة
على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه ادخل في الرد عن الخطاء الى الصواب و
اذا اردت بهذا المثال قصر الافراد قلت في تاكيده زيدا عرفت وحده كما مر في الفاعل
المعنوي قوله ثم ان ها جعله شبيها بالتقدم واشتراكهما في علة النهي اعني
مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك يتناقضان فيما اذا قلت زيدا
لم اضرب ولا احدا من الناس او قلت انا لم اضرب زيدا ولا احد غيري اعني لا فرق
في لزوم التناقض في صورة العطف بين ان يكون المقدم يلي حرف النفي او يكون
مقدما عليه ايضا والنهي الواقع في مسئلتي تقديم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة
النفي مقصور على الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطأ
في الفاعل او المفعول واما اذا لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك ظان ظنا

فاسدا انك تعتقد قد ضرب عمروا او انك تعتقد كون زيد مضروبا لغيرك فكان الظان
ثم قال بناء على ظنه الفاسد زيدا ضربت او انا ضربت زيدا فقدم المفعول او الفاعل في كلامه
رد الخطاء كما في زعمه فانه يصح منك ان يقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس
او ما انا ضربت زيدا ولا احد سواك فتقديمهما في كلامك لتوافق كلامه لا لتفيد التخصيص
وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه قوله وكذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم وانتهائهم عن
ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته قوله فترد بالنصب جواب النفي قوله وكذلك هذا اذا قلت بزيد مررت بزيد ان تقديم
المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كافادة تقديم المفعول به الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم
بقوله والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم غالبا للتقديم ما حقه التاخير سواء
كان فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا الى غير ذلك من متعلقات
الفعل وخبر المبتداء وانما قلنا غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لموافقة الكلام
السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة او غيرها
الا ان هذا القليل فيجعل في حكم العدم قوله وفي معنى قوله تعالى وبالآخرة هم يوقنون تذهب
الى انه تعريض بساق كلام يقتضي ان يقال بدل ابدا هذا يقولون انه تعريض ليكون داخلا في
خبر تسمع معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين تقولون
لكنه عدل عن ذلك لانه ليس قول جميع ايمة علم المعاني كنظائره بل مما يذهب اليه في الكشاف
فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا
على تسمع اي ولذلك يذهب وان يجعل قوله وفي قوله لتكونوا شهداء على الناس تقولون
وفي قوله لالى الله تحشرون تقولون عطفا على تسمع ايضا لا على قوله في معنى اياك
نعبد تقولون مع ظهوره لئلا يقع الفصل بالاجنبي قوله فيما تقولون انها لا تدخل كلمة
ما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصة او للآخرة وكذا ضمير وانها لا يمسهم وضمير
فيها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله في الجنة بدل من فيها او قيد للفصل اعني لا تستلذون
بعد ما قيد نفيها وقد يقال الا واستعلق بالنفي وكلما بالمنفي اي لا يكون في الآخرة ملازم
في الجنة الا بالنسيم والا ارواح الصفقة وقوله ليست بالآخرة خبر ان في قوله بان الآخرة
وانقائهم بالنصب عطف على اسمها وقوله في شي خبر ليس ومن الانقان حال منه ان

جوز تقديم حال المجرور او صفة لما نفس في شيء وعند الله ظرف لمضمون الجملة اي
من المتصفة بالآخرة عند الله وفي الاية تخصيصان احدهما من تقديم بالآخرة اي الموقنون
يوقنون بالآخرة لا بشيء هو غير الآخرة فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان
الآخرة التي عليها اهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني من تقديم هم اي الموقنون
بالآخرة لا اهل الكتاب فهذا ايضا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بان ايقان اهل
الكتاب بالآخرة التي هم عليها ليس في الحقيقة ايقانا قوله اثبات شهادتهم على الامم
الخالية بتبليغ الرسل اليهم رسالات الله وفي ذلك كرامة لهذه الامة وفائدة لجعلهم امة وسطا
وليس لاختصاص شهادتهم بكونها على الناس مدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم
بكون الرسول شهيدا عليهم اي معدلا ومزكيا لهم فانه كرامة ثابتة لهم وعدي شهيد الكنا
بعلى لتضمنه معنى الرقيب دلالة على ان تعديله اياهم عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وترى
عطف على تسمع اي ولذلك ترى ايمة علم المعاني قوله لا للعرب وحدهم اي كما زعمه طائفة من
اهل الكتاب قوله لوقوعه في مقابلة كلهم لا شك ان الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق
والحاصل لعريف الناس على العهد اريد به بعض مخصوص كالعرب مثلا فيقابله البعض
الآخر اعني العجم لا الكل فالاظهر ان يقال لئلا يلزم من الاول اختصاصه بذلك البعض المعهود
فلا يتناول البعض الآخر الذي يقابله الا انه قطع النظر عن خصوصية البعض المعهود
واوقعه في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا للجنس الانس ظاهر وكلا الاختصاصين باطل
فانه رسول لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لاحدهما واعلم ان ما ذكره مبني
على ان الناس معمول لرسولا بان يكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فقدم على رسولا فيكون
من تقديم معمولات معنى الفعل على عامله اذ لو كان معمولا لارسلنا لكان من تقديم بعض
معمولات الفعل على بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سياتي او كان في الاصل صفة لرسولا
فقدم فصار حالا فلا يفيد تقديمه ايضا تخصيصا وقد يقال تعلقه بارسلنا يجعل قوله
رسولا تاكيدا والتاسيس اولى والحال بمنزلة الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة
كما يذكره الآن ويتم المقصود قوله ولا فادة الامثلة التي تقدمت بعد قوله والتخصيص لازم
للتقديم كانت من الاثبات وهذه التي شرع يذكرها الى قوله في سائر كتب الله من النفي
اي ولافادة تقديم ما حقه التاخير التخصيص ترى ايمة علم المعاني يفرعون على التقديم الذي
هو

يفيد التخصيص ما يفرعونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف فكانه جعل
التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في متعارف اللغة فلذلك
بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد يقال اراد تخصيص الوصف
بالذكر لا معنى الحصر ويدفعه اقحام لفظ النفس عند من له ذوق سليم قوله فيذهبون
عطف على قيل واذا بجر والظرفية والفاء في فيما داخلة تقديرا على قوله يذهبون ايضا عطفا
له على يفرعون اي يفرعون على التقديم ما يفرعون على نفس التخصيص فيذهبون ايضا
اذا قيل ما زيدا ضربت الى انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان سواه كما يذهبون اذا قيل
ما ضربت اكبر اخويك يذهبون الى انه ينبغي ان يكون ضاربا للاصغر لانه بتقدير الوصف
اي اخاك الاكبر ودليل الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرها
والحاصل ان ذكر الوصف في الاثبات يقتضي النفي عن غير المذكور وفي النفي يقتضي الاثبات
لئلا يلغو ذكره اذا الكلام فيما اذا لم يظهر للوصف فائدة اخرى فكذلك التقديم في الاثبات
والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك اي ولان التقديم فيما ذكر يدل على انه ضارب
لانسان اخر يمتنعون وذلك لان منطوق العطف يناقض مفهوم التقديم كما مر غير مرة
فان قلت اذا كان التقديم كالتقييد بالوصف فكما جاز ان يقال ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما
ينبغي ان يجوز ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس قلت مفهوم الوصف كما اشرنا اليه انما يثبت
هناك اذا لم يظهر فائدة اخرى فاذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود التنصيص على كل منهما
فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم انما يثبت اذا لم يظهر له سوى
التخصيص فائدة واما اذا ظهرت فلا الا ترى كيف جاز في رد قول ذلك الظان ما زيدا
ضربت ولا احدا من الناس وقد يتوهم ان مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع
بمنطوق اخر بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف فانه يضمحل في مقابلة المنطوق وليس
بشيء الا يرى كيف جعل الوصف في افادة التخصيص اصلا وشبه به التقديم في افادته
قوله وتسمعهم عطف على يراهم يفرعون ومعنى لا فيها غول ان الغول مقصود على الاحصول
في خمور الآخرة لا يتجاوزه الى الاحصول في خمور الدنيا وبعبارة اخرى عدم الغول مقصور
على الحصول في خمور الجنة لا يتعداه الى الحصول في خمور الدنيا ومرجعهما الى ما ذكره بقوله و
ان المعنى بالكسر عطفا على قوله الطرف والمقصود التعريض برداءة خمور الدنيا وانها موصوفة

التعريض

بهذه النقيضة الكبرى والفواغائلة الصداع اولا ثم اوا غتيال العقول وسلبها من حيث لا يدري وينزفون على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل اذا سكر و تقدم م على ينزفون لتقوي الحكم السلبي وتقدم عنها الرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تع الم ذلك الكتاب مواعنى يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على تقولون السابق مع ظرفه المقدم عليه فلا حاجة الى جعله معطوفا على تسمعهم كما توهم ولو اجري كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله تع الم الى الخره تقولون يمتنع قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقران جعل معنى كلمة لا اعني النفي جزء امن المسند اليه كما قررنا في العبارة الاخرى ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف عن القران و ثابت فيما يقابله من ساير كتب الله تع وانتفاء الجنس بانتفاء جميع افراده وثبوته بثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال على ان ريبا بالتنكير للتقليل وقوله دليل خطاب نصب على انه خبر يرجع اي فيصير التقدم بافادته التخصيص بل مفهوم دليل خطاب على ما ذكر ولا ثبات من تقديم خبر المبتداء عليه وقد سبق انه عمم حكم التقدم بحيث تناوله ايضا فلا يرد ان البحث في تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا متعلق بجواب حتى اعني افاد اي فاد تقديم الظرف على عامله الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها فان جعل اذا ظرفية محضة معمولة لقرأت كان الحصر مستفادا من التقدم وحده وان جعلت شرطية معمولة الجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما في قولك ان خلوت قرأت وجاز ان يعتبر التقدم عونا للتعليق في افادة الحصر وان جعلت معمولة الشرط كما ذهب اليه جمع كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال هذه الوجوه امر بالفهم وههنا اراد ان يشرع في بيان اخر فقال فافهم اي جميع ما قررناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيان وجه افادة التقدم التخصيص قوله استدعاء الحكم اي استدعاء التقدم الحكم ثبوتا ونفيا عنه والمثال الاول لتقدم الفاعل المعنوي والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقدم المفعول به والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقدم الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم قوله لما عرفت متعلق بلزم وحالة التقدم من الحالة المقتضية له قوله ان ترى سامعك الخ وذلك لان تقدم الفاعل او المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصلي فلا بد ان يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي ذكره والمراد

بقوله او غير ذلك من مقدرات الفعل هو الظرف وساير المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك اي غير الذي نفيته من الفاعل او المفعول اذا الغرض ان الفعل واقع فلا بد له من فاعل يقع منه او مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك اي لاستدعاء المقام غير ما نفيته نفيك الذي هو منطوق كلامك مع الاثبات الذي هو مفهوم باستدعاء المقام واذا اثبت غيره من كان اعتقده انعكس الامر قوله لكونه خطاء اي لكون اعتقاده خطاء واعلم ان ما ذكره من وجه افادة التقدم التخصيص جار في كل تقدم من حقه التاخير من معمولات الفعل وخبر المبتداء وانه قد يكتفي في افادة التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر على امر قوله ونفيد التقدم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول به وغيرهما من مقدرات الفعل وراء ما سمعت اي بعد ما سمعته من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اي بذكره اما التعظيم او التبرك به او استلذاذه او كونه نصب العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ما تقدم فان اراد انه اذا كان التقدم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل في بسم الله مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما او تبركا به ورد عليه ان السؤال باقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ الى قوله ما لم يعلم اول ما نزل على ما دل عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام السورة فكان الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون التخصيص المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب به هو النبي عم كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر وان اراد انه اذا كان التقدم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا ليفيد الاهتمام باسمه تع وان لم يقصد تخصيصا به توجه ذلك السؤال وكان جوابه انه انما لم يقدم باسم ربك كيلا يوهم التخصيص الذي هو ناب عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كونه اسمه تعالى اهم في نفسه كما ان تاخيره عن الفعل في قال الله تع وشكرت الله لا ينافيه وبما اوضحناه لك انكشف عندك ان الوجه الذي اختاره المص لا وجاهة له سواء قصد بالتقدم فيه الاختصاص او مجرد الاهتمام وان القول بجعل بسم الله متعلقا باقرأ الاول و باسم ربك متعلقا باقرأ الثاني متضاعف فيه الفساد والله الهادي الى الرشاد وقوله يقدم الفعل على المفعول دل

على انه جعل باسم ربك مفعول اقرأ لان المفعول به يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما مر وكذا التعدية يطلق على معنى يتناول غير المفعول به كما في قوله غير معدى الى مقروء به ثم ان الفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن المفعول بواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر عما هو بواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة فلا حاجة الى جعل الباء في قوله مقروء به وفي الاية على الزيادة كما توهم والوجه الاخر في بعطي ويمنع قصد التعميم في المفعول المحذوف قوله وانما الحالة المقتضية للنوع الثالث اي تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ ايراده يروى مرفوعا عطفا على محل العناية وجره اظهر والمتبادر من كلامه ان يقدم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشأن الانطلاق لا تخصيصه بزيد مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتداء فتدبر قوله بتقديم ما تقدم اراد به ما هو اعم من تقديم معمولات الفعل على بعضها تتميما للقاعدة ولذلك عد من هذا القبيل اعني التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتداء على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او حرفا او اسما على معموله ومثل ايضا لقوله وجه الحبيب اتمنى مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله احدهما ان يكون الفعل فيه مسامحة لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم لها وقد يقدر اللام اي احدهما لا يكون وتقييد المبتداء وذي الحال بالمعرف احتراز عن المنكر وقد علم وجه اصالة تقديمها والعامل ملحق بالمؤثر والفاعل عمدة وبمنزلة الجزء من الفعل واختار في المفاعيل الترتيب الذي اورده وقد يختار تقديم المفعول المطلق لما مر في تقييد الفعل وترك التوابع على ما اختاره وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو عنده فليس من معمولات الفعل وان كان من مقدراته كما مر هناك ولا يبعد ان يقال هو في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه غير عن التبعية تنبيها على المقارنة والمعية وافرد للتمييز مثالا ولم يقل ممتليا غضبا لان الكلام في معمولات الفعل وايضا فاعل ممتليا مستتر فلا يظهر ان تقديمه لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل لم يقل في حكم الفاعل لئلا يتوهم كونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل المجرد كما في اعطيت فان زيدا عاط اي اخذ من عطوت اي تناولت واما المزيد كما في كسوت فان عمرا مكتسي وكانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين

متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع اي بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقا وفي الذات غالبا قوله وكذلك عرفت انا وفلان زيدا اي المعطوف مع مغايرة متبوعه في الذات وبعده عنه يشارك ساير التوابع في استحقاق التقدم على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل ثم العطف قوله وعن ذلك بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب علمت وللاسم المبهم المميز فان اصله التقدم على التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقدم على المستثنى وكالتمييز الذي هو في المعنى فاعل فان اصله التقدم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة وقوله بالاطلاق متعلق بالاصالة واحتراز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول اذا كان ضميرا متصلا والحال عن النكرة والخبر عن المنكر ونظايرها قوله وثانيهما ان يكون العناية فيه ايضا مسامحة لا يخفى نصب عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا قرامها وان التفات بفتح الهمزة عطف على كونه يجري مجرى التفسير له وما في بما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى كانه قيل وثانيهما ان تجد كذا عناية بتقديم ما تقدم لكونه نصب عينك كما تجدك قوله واريج اي ستر ولفظ قيل عطف عليه ويقول ثاني مفعولي تجد وقوله فتقدم اي المفعول على الفعل عطف على يقول تفسيرا له وهي المفسر اي تعقب مفسره وتقدم وجه الحبيب على الفعل لمجرد الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وهو ولزم من اتصاله تقديمه على الفعل ايضا فلذلك لم يفد تخصيصا قوله نعف شركاي ينتصب فرعا ويقول الله شركاء بتقدير انه عرفت شركاء على معنى الانكار والتوبيخ قوله وجعلوا اي اثبتوا في زعمهم واعتقادهم ففي الاية والمثال قدم الظرف المتعلق بشركاء اعني لله عليه وقيل قدم فيهما المفعول بواسطة على الذي بغير واسطة واذا قيل لله مفعولا ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء على طريقة قولك في الدار رجل كما مر ثم اليه اشارة قوله والعارض عطف على لكونه في نفسه وذلك اشارة الى كونه نصب العين منزلا لمنزلة الخاطر اليه ان المص اورد للعارض امثلة عند نفسه وبين فيها العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى تماثلها من نظم القران على ترتيب امثلته اعني ان الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة الاولى وهكذا قوله ملتفت الخاطر ثاني مفعولي توهمت اعني ظننت وقوله فيما تجد متعلق بلا تتوقف وهذه الكاف للقران في الوقوع يقال كما جاء زيد جاء عمرو اي تقارن بمجيئهما وقوله مثل ما قد تقول متعلق

باخوت في الحديث مثل اخذك ضه وقولك لصاحبك قوله فتحرس هذا هو العارض الذي يورث
الاهتمام قوله واعجبني عطف على اعجبني الاول قوله او كما اذا وعدت عطف على كما اذا اخذت
وهو المثال الثاني من امثلته قوله ما انت تستبعد وقوعه يعني من جهتين مختلفتين في اقتضاء
بعده وقوله من جهة بعده متعلق بالتفات والمستتر في بعده للجهة والبارز للوعود
وبحاضر فانك وحال التفات ظرف لتجد ضعفا وقوة تمييز عن نسبة التفاوت الى الانكار
قوله بالنسبة اى بالنسبة الى الجهتين وضمير تفاوته للانكار وذاك صفة لتفاوته اى التفاوت
الذي هو في الضعف والقوة نقوة القصد المتفرعة على قوة الانكار المترتبة على قوة الجهة
في التبعد امر عارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر وبجعله نصب عين المتكلم وقوله
في الاول متعلق في المعنى بان تقول لا با وجبت ولا بانكرت كما يشهد له قوله وان تقول
في الثاني فكتابه في نصحه قوله فتذكر عطف على ان تقول واراد بالمرفوع ههنا الفاعل
وتاكيده وما عطف عليه واما المرفوع الذي قدم عليه المنكر فهو التاكيد والمعطوف اذ لا يتصور
تقدمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل بتقديم هذا عليه
للغرض المذكور فيقال وعد هذا انا وانى وجرى كما في قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز
اذ ليس كل عرض مصححا للانفصال بل ذلك مفوض الى الاستعمال قوله او كما اذا عرفت هذا
هو الثالث من امثلته وايراث الاشتباه بصلة دنت هو العارض الذي يورث
الاهتمام فاقتضى تقدم الحال اعني من محبيك على الصفة قوله او مثل الذي في قولك رأيت
الجماعة الحمد لله عطف على مثل الذي في قولك رأيت الجماعة وهو الرابع من امثلته والمحافظة
على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرور اعني للحى وبها دون صحى قدما على
المفعول بلا واسطة والمناشئ مواضع الحدوث والحصول واراد بقوله لطفا والطف ان
تلك المناشئ تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف وقيل ههنا صفه خفاء اى تتفاوت
مراتب الخفاء في اللطافة والضليع القوى من الضلاعة ويقال بالفارسية بهلوان و
وعدم شق الغبار كناية عن السبق والظالع هو الذي في مشيته عيب اى غمز هناك
اى في مضمار المناشئ ولله در امر التنزيل تعجب منه ومدح له يقال لا در دره اى لا كثر
خيره واصل الدر اللبن وتعدية الاحاطة بعلى لتضمنها معنى الاشتمال ومقتضيات
يروى بفتح الضاد وكسرها وقوله لا ترى شيئا استينافا لبيان ما قبله منها اى من لطائف

الاعتبارات عليها اى على ذلك الشيء فيه اى في التنزيل قوله من وجه لطيف متعلق بيراعي كما
ان من الطف وجوه متعلق بمراعي يريد ان كل اعتبار لطيف يراعي في كلامهم على وجه
لطيف فقد روعي ذلك الاعتبار في التنزيل على وجوه من الطف من كل جمع جمع من الوجوه
والمقصود ان وجوه الرعاية في التنزيل ازيد في الكيفية اى اللطافة وفي الكمية اى العدد
فقوله من الطف وجوه ابلغ من ان يقال من الطف وجه وما نحن فيه هو التقديم لعارض
واذا احببت ظرف ليستضئ وضمير تتخذها للامثلة يعني انك اذا اخذت الامثلة التي نلقيها
اليك مسارح نظرك وبناء تلك امتديت بضوئها الى معرفة ما عسى يطلع عليك من نظايرها
قوله فقدم اى المجرور على الفاعل واللام في لما مفتوح مع تشديد الميم او مكسور مع تخفيفه
وانهمك في كذا اى جد وجاد ولا ستشراء المبالغة في الالحاح وفاعل فكان ضمير الاشتمال
الذي دل عليه اشتمل والنكر قلة الخير وتربة تمييز عن النسبة لا عن الضمير الراجع الى تلك
القرية وكذا منبتا اى ما انكد تربتها واسوء منبتها قوله اكانت اى بجيلا في فكره معنى هذا
الكلام وفي التعبير عن القرية بالمدرة تحقير لشانها اقطارها اى جوانبها واطرافها وهناك
ظرف لغو لكان وفاعل يلم ضمير مساق الحديث وقوله ومنها اى من الامثلة ان قال تع في
سورة المؤمنين قالوا ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما ائنا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وآباؤنا
هذا وقال في سورة النمل وقال الذين كفروا ائذا كنا ترابا وآباؤنا ائنا لمخرجون لقد وعدنا
هذا نحن وآباؤنا والعامل في اذا في الآيتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اى انبعث
اذا متنا انخرج اذا كنا ترابا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة في الانكار وهذا اشارة
الى البعث والاخراج من القبور قوله هناك اشارة الى الاية الاولى وههنا الى هذه الاية قوله
لاجزء هناك اى في الجهة المنظور فيها ههنا والبنى بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمها وكسرها
على طريقة غرفة وغرف وسدرة وسدر قوله كما عرف يعني ما تقدم من ان حق التابع ان
يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان يكون من قومه وصفا ايضا بتقدير تعلقه
معرفا فلا حاجة في تقديمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا يجوز
عند البصرية على ان المقصود الاصلي هو الوصف بالكفر كما في الاية الاولى فتقديم الوصف
الاخر ههنا لعارض قوله ان يكون من صلة الدنيا يروي بنصب صلة اى لاحتمل المجرور
ان يكون كلمة من الداخلة عليه صلة الدنيا ويروى بجرها فقيل المعنى لاحتمل المجرور

ان يكون بعض الصلة التي هي مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لاحتمل ان يكون من
جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يكن ههنا منها وفي كلامه نظر وهو ان من قومه وان جاز ان
يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدي بمن الا ان تعلقه
به من حيث المعنى غير معقول اذ لا طايل في ان يقال اترفنا عادا ونعمناهم في الحيوة التي دنت
من قوم نوح الا بتأويل بعيد وهو ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى كانت قريبة منها
في الزمان او شبيهة بها في الاحوال قوله للمحافظة على الفاصلة اى على الفاصلة الالفية في
طه فقدم لذلك على موسى وزيد وليس في الشعراء هذا العارض المقتضي لتاخير موسى
فقدم موسى رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة النونية ايضا قوله فلما كان الغرض
اى من ايراد الامثلة المجرد التنبيه على التقديم لعارض يورث الاهتمام وضمير فيها
للنظاير وخاتمين حال من المستتر في ولنقتصر وهذه الانواع الثلثة اشارة الى اعتبار التقديم
والتاخير بين الفعل وفاعله المعنوي واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوي واعتباره
بين متعلقات الفعل قوله فليكن اى ما عرفته فيما سبق على ذكر منك لتعلم ان ذلك الطريق
قد سلك في هذه الانواع فينزل المصيب في الفاعل او المفعول منزلة المخطئ فيتقدم وقد
يعكس فيترك التقديم وقد يجعل غير الاهم من المتعلقات بمنزلة الاهم وقد يعكس فيترك
تقديم الاهم وكل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر قوله واما الحالات
وصف الشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال والمضي وفي عموم العقلاء وعدمه وفي
كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم يعد اذ وحيث فانهما يردون ما لا يقعان شرطا
وابتدأ بان لانها الاصل وعقبها باذا لزيادة مناسبتها اياها ثم بساير الظرف فالاقرب
فالاقرب ثم بما لاختصاص العقلاء وقدم ما على مهما لانها اصلها واخرى واني لقلتهما
وفصل لو باعادة الكاف لانها لا تعمل اصلا بخلاف اذا فانها قد تجزم في الشعر كقوله
واذا تصبك خصاصة فتجمل ولانها للمضي وشرطيتها تقديرية ولم يذكر اما استغناء
عنها بمهما وقوله فالذي جواب اما وضمير عنها للحالات قوله اما ان فهي للشرط في الاستقبال
شروع في تفاصيل ما بين هذه الكلم اى فهي لتعليق حصول مضمون جملة لحصول مضمون
جملة اخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط
اعني حصول مضمون الجملة الاخرى كما اشرنا اليه ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج

في مفهومه ايضا لانه حاصل في الحال وليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجملة الاولى كما لا يخفى
قوله الخلو عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به يتمايز ان واذا
واما الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتصاره مبني على جواز
استعمال ان في المحال وليس بشيء فانهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا يجزم
بشيء من طرفي الشرط وقد نبه على ذلك حيث قال وهو لا يعلم اكرمه ام لا وحيث جعل ان لم اكن
اباك من قبيل ما هو خارج عن الاصل بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط
لا بوقوعه واذا استعملت ان في المحال كانت خارجة عن اصلها قوله في مقام الجزم اى بوقوع
الشرط او لا وقوعه قوله لا لاستدعاء المقام اياه كما اذا سئل العبد هل سيده في الدار وهو يعلم
انه فيها فتجاهل خوفا منه وقال ان كان في الدار اخبره بانك على الباب وكما اذا استطلت
ليلتك فقلت ان لم يطلع الصبح فماذا اعمل وانت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل ضجرا
وتولها قوله ان صدقت اى ان ظهر صدقي فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال الا ان المخاطب
شاك فيه فاستعمل فيه ان تبنيها على شكه واظهارا لتثبت المتكلم وتمكنه في امره وقد يجعل ان
صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في الاستقبال يتجاهل ويرى تشككه فيه
لاعتبار مناسب يستدعيه قوله واما تنزيل المخاطب منزلة الجاهل قد يكون المخاطب جازما بوقوع
الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل الشاك فيه لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن
المؤذي اذ كنت اباك فلا تؤذني او ان لم اكن اباك كيف تراعي حقي وكلمة كيف للانكار اى لا يكون
عليك رعاية حقي فالابن عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل
منزلة الجاهل الشاك توبيخا وتقبيحا قوله ولامتناع الجزم تعليل لقوله قلما يترك المضارع الى في
الجزاء وحاصله ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر عنه
بالمضارع فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط
ان الاصل فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لفايدة وسياتيك تفصيل
الكلام في ذلك وانما قال نظرا الى لفظه لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد انتقل الى معنى الاستقبال
الا ان لفظه باعتبار لفظه ووضعه الاصلي موذن بالتحقق قوله مثل ما ترى مثال لنكتة العدول
في الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل متعاطفة كل
منها مستقلة بالجزائية اصلها يكونوا لكم اعداء اى يظهروا لكم عداوتهم ويعملوا بمقتضاها

لان نفس العداوة ثابتة متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اى بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرهما تان الجملتان بصيغة المضارع على ما هو الاصل
وثالثها ودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم ودادتهم كفر المؤمنين بوجدانهم
اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز ان ينتفيا حال الوجدان
بتذكر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الودادة اذ لا احب عندهم من كفر المؤمنين فانه
اضر الاشياء عندهم وانفعها للكافرين اذ به ينحسم مادة المخاصمة وينقطع وابن المقاتلة
والمشاجرة وايثار الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء متعلق بالشرط فمعناه اذا وقع جزاء
تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله ما كان مفعول يحتمل وضمير يحتملها لما انثه على المعنى
فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادفة فلا يكون معلقة بها قال والحال بجعل ودوا
حالا بتقدير قد عطفا على مجموع الشرطية قلت المراد اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجهد
والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العداوة وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول
عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرطية اراد ان يذكر كلمات الشرط مفصلة اى واحدة بعد
واحدة فصدر عدتها بكلمة اما فقال اما ان و تركها في البواقي التي عطفها عليها ولم يجمع بين
اذا وان مع اشتراكهما في انهما للشرط في الاستقبال لاحتياجه الى الاستدلال على شرطية اذا
فقوله قال الله تعالى استيناف لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجاة في جزائها كما ادخلت في
جزاء ان وذلك لقربها من الفاء لان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فيناسب ترتب الشيء
على غيره بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال لجواز ان يكون اذا فيما ذكر من المثال ظرفية
مجردة معمولة لمعنى المفاجاة اى ثم فاجاء وا زمان اشراك فريق منهم في زمان اذاقتهم
رحمة فالاولى ان يستدل على قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها للشرط
لم ينقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل لكن عبر عنه
بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هنا كلا انقلاب الماضي الى معنى المستقبل
بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما نحو اذا جئتني اكرمك فيجوز ان
يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمك ولا يخفى عليك ان الاستدلال بالاية تمسك بالظاهر
المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة قوله
والاصل فيها اى في كلمة اذا القطع اى قطع المتكلم بوقوع الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات

كغلبة استعمال ان في المشكوكات والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمة
معارض قوله قطعا مصدر للصدر المعرف اعني القطع على نحو عجبت ضربك ضربا شديدا وتحقيقا
صفة له اى قطعا محققا وقوله او باعتبار ما عطف على تحقيقا اى او قطعا ملتبسا باعتبار ما خطابي
او حاصلا بسبب اعتبار والمراد من القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت الشمس في عرفي فان
المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق نحو قولك اذا انعم عليك زيد
فاكرمه يجعل انعامه مقطوعا به لكمال جوده وتحقق استحقاق المخاطب كاظهار الشعف بوقوعه
كقوله على اذا لاقيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلان حافيا وقد صحف جماعة رجلان
برجلاى وبنوا عليه خرافات في اعراب البيت حتى قال قائلهم رجلاى فاعل زيارة وحافيا
حال من ضمير المتكلم في رجلاى لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة
بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحافي اذا لم يكن راجلا لم يكن له مشقة عظيمة وقد ذكر
هذا المصحف بحضرة جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهى بها قوله وهو النكتة اى كون
الاصل في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي مع اذا على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق
بتغليب وقوله لكون الماضي وفي تغليب متعلقان بمعنى التاثير المستفاد من النكتة وانما قال اقرب
الى القطع من المضارع المستقبل في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون
الماضي اقرب الى القطع عن الاتيان من المضارع مطلقا بل في الجملة وقوله نظرا حال من المستتر
في اقرب اى منظورا الى اللفظ او مفعول له اى حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى اللفظ قوله فاذا
جاءتهم الحسنة استشهد بالاية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك
مع المضارع بناء على ان كلامه تعالى وارد على اساليب كلامهم والا فليس في علمه تعالى الا القطع اما بالوقوع
او باللاوقوع قوله حيث اريدت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على اطلاقه اذا
لم يكن معه ما يدل على تقييده واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من الحسنة اعني الخصب
والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله صلعم فقالوا منذ دخل المدينة
نقصت ثمارنا وغلت اسعارنا فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وكذا اريد بقوله و
لئن اصابكم فضل من الله نوع من الفضل هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة
قوله فان اصابتكم مصيبة اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم
فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان الخصوص اقل وقوعا من

من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم لان الشرط مع
اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهنا شائبة تحقق معنى قوله بلفظ
اذا متعلق بقال وحيث اريدت تعليل له وقوله لكون حصول الحسنة المطلقة تعليل لذلك المعلل
على معنى ان ذكر اذا في جانب الحسنة بسبب ارادة الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة
المطلقة مقطوع به وقوله كثرة وقوع مفعول له لمقطوعا اى قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها
في الوجود وهذا ما ذكر في الكشاف من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في
كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها قوله ولذلك اى ولان الحسنة المطلقة
كثيرة الوقوع متسعة في الوجود عرفت تعريف عهد للذهاب الى كونها معهودة او تعريف جنس
والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعني جنسها اما تعريف عهدي كما هو الاقرب الى الصواب عندي
واما تعريف جنسي على مذهب الجمهور اى غير راجع الى العهد لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول اقضى
لحق البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة لكثرة دورها فيما بينهم صارت بمنزلة
المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب باستعمال اذا وادخل في اللوم على دعوى الاختصاص
وترك الشكر وتعريف الجنسي على مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبما لخصناه لك اتضح عندك
المرام من هذا المقال واندفع ما توهموه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم وذرهم في خوضهم
يلعبون قوله بلفظ ان في جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا يريد ان السيئة يحمل على الجنس
كالحسنة الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة لعموم الاوقات
فجيء بلفظ ان في جانب السيئة ونكرت لانها اذا وقعت لم يقع الا شيء قليل منها بخلاف
الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اى ولان السيئة لا تقع الا في الندرة اى في
وقت قليل من الزمان قيل قد عددت ومنه اى مما استعمل فيه اذا مع الماضي في جانب
الحسنة وان مع المضارع في جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعني الرحمة منكرة كالسيئة
فاشار الى وجه تنكيرها بان القصد هنا الى نوع يسير نوع القليل للنظر الى لفظ الاذاقة
فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان ههنا مستعارا للايصال اى اذا اذقنا
شيئا من الرحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا وشكوا وكما ان جنس
الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس الى قليل من السيئة قوله
فهو المطابق اى التقييد الى نوع القليل نظرا الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة لدلالته

على قلة ثباتهم وتمكنهم في الامور وعدم صبرهم وتحملهم فيها حيث يطيشون لادنى نعمة ويجزعون
بادنى مضرة وقد يقال اراد ان غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط
بينهما جمعا بين اذا ولفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو
المطابق للبلاغة واما قوله وان كنتم في ريب الخطاب في الايتين للمرتابين في حقية القران
وفي حقية حشر الاجساد فقد استعمل ان فيما هو قطعي وقوعه بل واقع وذلك مناف لما تقدم من
ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمال ان فيهما للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريبة
وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها
وهو الاعجاز الذي نبه عليه بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق الذي اشير اليه بقوله
فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح لان ينسب فيه الارتياب الى العاقل
الا على سبيل الفرض كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات المطلوب
بابطال نقيضه والمبالغة في ثبوت شيء كقوله تعالى ولو سمعوا فرض فيه سماع الاصنام لغرض التبكيت
والالزام وعبر عنها بالواو التي هي ضمير العقلاء بناء على اعتقاد المخاطبين فيها الالوهية التي لا تليق
الا لذي العلم ثم الاصل في فرض المحال كما نبه عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع
بلا وقوعه الا ان ههنا جعل الارتياب الواقع بمنزلة المحال لا لاجل القالع ثم جعل بمنزلة ما لا قطع
بعدمه على طريق المسامحة وارخاء العنان قصدا الى التبكيت والافحام فاستعمل فيه ان قال
في الكشاف فان امنوا بمثل ما امنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء
بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين وقوله
ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقيقة عند ذلك القائل امر محال ونظائره كثيرة
ومن ثم توهم ان كلمة ان يستعمل في المحال اصالة قوله وسائر اى المقام عطف على لا يصلح وذلك
لانه لما الحق الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل منزلة المشكوك
للفرض المذكور ومثله اى ومثل ان كنتم في ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين فيمن قراه بالكسر
وذلك لان اسرافهم في الكفر وطغيانهم في الشرك كان واقعا واستعمل ان فيه لقصد التوبيخ
والتصوير بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف من اصله ولا يصلح الا لفرضه ومعنى
افنضرب عنكم اى انهملكم فنضرب اى نصرف عنكم الذكر اى القران وما فيه من المواعظ صفحا
نصب على المصدر اى اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اى للاعراض او معرضين فاذا قرئ

ان بالفتح كان تعليلا اي لان كنتم قوما مسرفين فان قيل الشرط هو الارتياب والاسراف في الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة الى تأويل واجيب بان الظاهر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا يعد في العرف جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب والاسراف المستقبل بل الماضي المحقق في الحال ومن ثم قال الكوفيون ان ان هنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج ان كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال لتمحض الزمان مع كثرة استعماله وذهب كثير من النحاة الى انه اذا اريد بقاء الماضي على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان كقوله تع ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل قال في الكشاف وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي في مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك فحيث اراد ان يفسر شرط ان بالماضي قدر بكان قوله ومنه اي ومما استعمل فيه ان في مقام القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل عند التقاضي لان القطع ههنا بعدم الشرط الذي هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم يقل ومثله والعمالة بالضم اجرة العمل والتسويف التأخير يترجم اي يكشف في تفسيره ومفعول قولوا محذوف اي فقولوا لم تعمل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزلة من لا يعتقد انه عمل اي بل يشك في انه عمل فلا يكون اعتقاد بوجود عمله ولا بعدمه وانما قال ان اعتقد تم الحاكم اعمل لانه بيان بمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم يعتقدوا اني عملت على ما توهم وادعي انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فتأمل قوله ويكم دعاء من العامل عليهم قوله واما التغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الرسم اشارة الى وجه اخر لاستعمال ان في الارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم من لا يرتاب بل يعلم انه مع كونه عالما بالحقية فغلب ذلك اي غير المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب في حكم من لا الارتياب له كان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه على من قطع بارتيابه واما ما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا وبعضهم غير مرتاب قطعا نزل الجميع منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة اخرى لاستعمال ان في الاية لا تعلق لها بالتغليب وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن نبه بذلك على انه يجري في فنون كثيرة لا يختص بما ذكر من انواعه ان تغلب الاكثر من جنس على اقله فينسب الى الجميع ما هو منتسب الى الاكثر كما في قصة شعيب عليه السلام اذ غلب

اتباعه عليه في نسبة العود اليهم كما غلب هو عليهم في الخطاب ففي قوله اولتعودن تغليبان قوله والا فما كان اي ان لم يدخل بحكم التغليب لم يصح نسبة العود اليه اذ لم يكن في ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله صغيرة فيها نوع نفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة وفيه شأن لما هو مبين كما بين في موضعه ومنها تغليب الذكر على المؤنث في صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة متازة من صيغة اخرى بعلامة فاذا اريد اطلاقها عليهما معا اتي بصيغة المذكر كقوله تع وكانت اي امرأة لوط من الغابرين اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وقوله تعالى وكانت اي مريم من القانتين اي المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور اي جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يختص به الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس اخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس متناولا لذلك الفرد ايضا كقوله تع واذ قلنا للملائكة اسجدوا فان ابليس ح داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك يتناوله الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء وفي قوله عدت الانثى من الذكور اشارة الى انه يشبه تغليب المذكر على المؤنث في كون اللفظ متناولا للغير ما وضع له ايضا مع رمزة لطيفة لا تخفى مكانها ومنها تغليب الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع في لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر الى جهة الخطاب كما في قوله تع بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظ والاسماء الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون بالتاء دون الياء فغلب جانب خطابه المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته الثابتة في نفسه لان الخطاب اشرف وادل وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على جهة اللفظ فان الغيبة في قوم بحسب لفظه ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تع وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأه بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عم بلا تغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف وتثنية او جمع فكانه قيل عما تعمل انت يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يحمل على التغليب غيره عم عليه اذ لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب وان كان اكثر على المخاطب ولا تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بان يراد بالواو الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجميع بصيغة تختص العقلاء كقولك خلق الله الناس والانعام

ووذقهم واما قوله يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا واناثا وخلق الانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير والتوالد والتناسل ففي لفظ كم في يذرؤكم غلب المخاطبون اعني الناس على الغيب اعني الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا لقيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال التغليب للمخاطبين على الغيب جيء بالكاف لا بالهاء وللتغليب العقلاء على غيرهم جيء بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين على الاخر بان يطلق اسمه على الاخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليهما ثم المعتبر هو الاسم الاخف الا ان يكون الاخر مذكرا كالقمرين فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الاسم الاخر لا يكفي في التثنية كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى ليصيرا من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز بعضهم ان يقال قرآن لطهر وحيض وعينان لجارية وباصرة وايضا جاز ان يجعل الاخر مسمى باسمه ادعاء ثم باول الاسم بمعنى المسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره كما قيل في العلم فيكون معنى الابوين المسميين بالاب والخافق هو المغرب من خفق النجم اي غاب وقيل المشرق لانه يخفق منه الكوكب اي يلمع وانما فصله عما قبله بقوله ومنه اي من هذا الباب لبعده من الانواع المتقدمة المتفرقة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب قوله واما قوله واذا مسّ الناس ضر بلفظ اذا اراد ان الضر اي سوء الحال نادر كالشيئة فقد استعمل اذا في المشكوك فيه على ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هناك امورا ثلثة تعاضدت في اقتضاء كون الضر مقطوعا به فان لفظ المس ينبئ عن معنى القلة في معنى الاصابة وتنكير الضر في المقام التوبيخي يدل على تقليله وقد جعل مفعول المس الناس وهم لتماديهم في عصيانهم مستحقون لان يلحقهم ويخامرهم كل ضرب وباستعمال اذا نبه على ان مساس قدر يسير من الضر لا مثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به واخر الاية على ما في الروم وعزابهم منيبين اليه وقد وجد في بعض النسخ المتن لفظ دعانا فالقول ح واذا مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله واما في قوله واذا مسه الشر يريد ان الشر ههنا كالضر هناك وقد فات من تلك الامور الثلثة واصرحها اعني تنكير الا انه ناب عنه شيء اخر وهو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر على ما يقتضيه البلاغة لا الى مطلق الانسان

المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما يتبادر الى الوهم فيكون استعمال اذا تنبيها على ان مثله حقه ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به تعالى بأى بجانبه اي بنفسه كان الجانب مقحم والمعنى ابعد نفسه وذهب بها عن محلها ومقامها تكبرا وتعظما قوله وعند النحويين ان اذ في ادمام المناسب للاجمال السابق في تعداد كلمات الشرط تقدم اذا ما على اذ ما لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اذ بلا ما للزمان الماضي معربة عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجمل وبادخال ما الابهامية القاطعة للاضافة انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال كانهم لم يجعلوا اذ ما كلمة برأسها كما زعم بعضهم قياسا على اخواتها من اذا ما ومتما وايتما وانما قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد الظرفية بخلاف اذ ما وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه نادرا ايضا اقرب الى السعة قال اذا ما خبت نيرانهم نقد قوله الا في الابهام في الاستقبال فان قولك آتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيستحق العتب بترك الاتيان فيه بخلاف قولك اذا ما طلعت فانه لا يختص به وقد يقال اراد ان اذا محمول على وقت يناسب وجود الشرط فيعذر في ترك الاتيان بعذر المطر مثلا واذا ما يتناوله وغيره فلا يعذر قوله ومتما اعم اي اشد واقوى عموما لانه اكثر افرادا لان متى شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه حتى اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق طلقت في اي وقت دخلت من ليل او نهار لكنه ربما يختص ببعض الاحيان بخلاف متما فيكون اقوى عموما وليس في شيء منهما تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم انما ذلك في كلما وعطف الاحياز على الامكنة تفسيري واما تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ المتوهم الذي يفرغه علاء المتمكن بحجمه واعمية اينما في الامكنة على قياس متما في الازمنة قوله وحيثما نظير اينما اي في انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من في وضعها تختص بذوي العلم وتعمهم في الشرط والاستفهام ايضا مراغما اي مهاجرا يراغم سلوكه اليه قومه اي يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق انوفهم بالرغام وما لتعميم الاشياء اي في الشرط وكذا في الاستفهام واذا رأيت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد يطلق كلمة ما على اولي العلم كما في قوله من لا يعقل ويسأل بها عن صفاتهم كقولك ما زيد ومهما اعم على قياس ما مر في متما فيتناول كل شيء من الاشياء بحيث لا يختص بخلاف ما فانه قد يختص ووجه كونه اعم اذا قدر اصله ما ما ظ لان الاولى شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم كما في متما وايما

واذا جعلت كلمة براسها فوجه كونها اعم وضعها كذلك لمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى
واذا قيل اصله مه بمعنى اكفف متضمنه لما الشرطية فهو زيادة التعميم فيها من الامر بالكف
عن كل شيء قوله او غير ذلك يعني في الحالات والصفات الراجعة الى القراءة كالتوسط بين
الجهر والهمس وكالحدرة والتفكر والطيب والكراهة قوله والملط بهذه المعممات اي الفاظ المطلقة
من هذه الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرها ترك التفصيل الى الاجمال في
هذه الامور اما وجوبا كما اذا قصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاحتراز عن تطويل لا ينفي الاحصاء
او ينفي لكنه علي والاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد حال من القول يعني ان ياتيني زيد الح
اي في قولك هذا المقول ذاهبا الى عدد ربما تعذر استيعابه فانك اذا لم تقيد قولك من ياتني بقيد
تعذر استيعاب عدده قطعا وان قيدته بقولك من بني زيد مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاملال
اما في صورة التعذر فالاملال لازم واما في غيرها فقد يكون املال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصر
ح الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال ولقد احسن من طبق الاية على ما نقله من المغني
وصرافير الشيء اعاليه واطرافه جمع حزفار والظ في النظم الاية ان يقال فذكر هو الغاية
واغا ذكرا ولكن نظر الى ان عموم الافراد نفيد شمول الحكم للجميع واعلم ان الجزاء قدمه
على الشرط لانه العمدة والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب لقوله لما كانا لتعليق حصول امر
يعني مضمون الجزاء لحصول ما ليس بحاصل يعني مضمون الشرط ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط
نفس التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعليق والمقصود ان الاصل
في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك اخرج لو لان الاصل في
جملتيها المضي كما سياتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقق
نسبة انشائية فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به هو تحقق نسبة خبرية في الاستقبال
ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط معروض الصدق
اي التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء قوله استلزم ذلك اي كونهما لتعليق حصول
امر لحصول امتناع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل
في الحال بل هو معروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله
فامتنع ان يكونا اسميتين او احدهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة
اللفظ للمعنى بحسب الظ فامتنع في الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به وقوله

وكذا امتناع المضي بالنصب اي وكذا استلزم ذلك امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمونهما في الماضي فامتنع
باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيهما ماضيين او احدهما وفي بعض النسخ
لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان نقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضي ومثل للعدول
الى الماضي ثلثة امثلة منقلبة الى معنى الاستقبال ثم ادعاد لفظ نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وحده
لان الاسمية لا تقع شرطا لاختصاص كلمته بالفعل واعاده ثانيا للعدول الى الماضي الباقي على معناه
المحوج الى التاويل الذي سيذكره الا ان تقدم الماضي الاولى بالآن يدل على ان ذلك الماضي بمعنى الحال
فلو قال ان تكرمني الان لكان اظهر وافيد في التقييد قوله مما لا موجب لكونه مضارعا مع بيان لقوله
نحو في المواضع الثلث اي من الصور الذي لا يكون فيها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب
لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكت كثيرة وكلمة ان اذا اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون
لئلا يحط المقصود من رتبة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا
بالسين او سوف وبكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله لا يصار اليه الا لنكتة الح لقوله ان نحو واعتبر بلاغة
الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول وقوله مثل توخي او ورد للمصير اي غير الاصلي
نكتتين احدهما طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والاخر طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ
وبين لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب اخر اجمالا بقوله
وما شاكل ذلك قوله لان ما هو للوقوع كالواقع اي ما هو محقق بالوقوع في الاستقبال كالواقع في تحقق
الوقوع قوله وعليه اي وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضي وان لم يكن
في الشرط والجزاء قوله تعالى ونادى فانه تعالى عبر عن الاحوال المترقبة المتحققة الوقوع في دار الآخرة
بالفاظ ماضية وذلك كثير في القرآن قوله وكذا اي ومثل ونادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة
لنزولها قبل زمان المراجعة من صلح الحديبية وللمفسرين اقوال اخر فتح خيبر وفتح الروم وفتح
ما فتح الله من النبوة والدعوة الى دين الاسلام بالحجج والسيف فانه فتح ينطوي فيه كل الفتوح
وقيل هو من الفتاحة وهي الحكومة اي قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت
واصحابك من قابل قوله واما للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال تعالى ولئن
اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير فابرز اتباع النبي عم
اهواء اليهود والنصارى في معرض الحاصل اعني صيغة الماضي مع القطع بانه لا يقع منه تعريضا
بمن صدر عنهم اتباعها ويتعلق الجزاء بهم اعني كونهم لا ولي لهم من الله ولا نصير وكذا ابرز شركه

في قوله تعالى لئن اشركت ليحبطن عملك في معرض الحاصل تعريضا لمن اشرك وحبط عمله وكذا ابرز
زلل المخاطبين في معرض تعريضا عن زللوا ولحوق الوعيد العظيم بهم اعني ما دل عليه قوله فاعلموا
ان الله عزيز حكيم فان قيل التعريض فيما ذكر من الايات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل
يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الفعل الماضي قلنا الاسناد والغرض يكفيه امكان الذاتي
فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض بالمضارع انما يكون بمن يحصل منه الاتباع
والاشراك والزلل في المستقبل ولا طائل تحته لا يقال اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا
فلا مدخل للتعريض في كون الشرط ماضيا في لئن اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت
انه لا تنافي بين المقتضيات فجاز تعدد ما على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي
في الشرط هو التعريض قوله ونظيره اي ونظير نحو ولئن اتبعت في كونه تعريضا وان لم يشاركه
في كونه شرطا او تعبيرا بالماضي عما ليس بحاصل والمستشهد عليه اي على ان المراد وما لكم لا تعبدون
فيكون تعريضا قوله ولذلك اي ولكونه للتعريض قيل امنت بربكم دون بربي مع انه المناسب
لولا قصد التعريض واتبعه اي ذكر بعده فاسمعون حثا لهم على الاصغاء ليقفوا على ما اراده من
التعريض فيمتنعوا عما هم عليه وقوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور في النظير اعني
وما لي لا اعبد واتخذ واما التعريض في الايات السابقة فمما لا يخفى حسن موقعه قوله طالبي دم
المسمعي قاصدي قتله وهو ان ذلك الوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح وفي هذا التعريض
نكتة اخرى هي الاعانة على قبول الحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام حيث
دل على كمال النصح اذ لا يريد لهم الا ما اراد لنفسه قوله وهو هذا الاسلوب اي من اسلوب
اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسئلون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام
الى النفس وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبله وانا او اياكم حيث رد
وكلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل المخاطبين فان قيل ما فائدة او
الاولى وهلا قيل وانا واياكم قلت لان المتبادر حينئذ كون الفريقين معا اما على هدى واما في
ضلال وليس بمراد ولو ترك او الثانية مع ترك الاولى يتبادر من الكلام انه نشر على ترتيب اللف
وخرج عن كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى واعلم انه لا تعريض في ترديد
كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله اجرمنا ففيه تعريض
باجرام المخاطبين فيشارك في ذلك الايات السابقة فاستحق ان تقدم على ما قبله وايضا هو اقوى

في الانصاف من الترديد فكان اولى بالتقديم قوله وهذا النوع من الكلام اي المشتمل على اسماع الحق
على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض او لا يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه
حيث لم يجعل لنفسه مزية على المخاطب ولان كل من سمع قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك
قوله ان ظفرت على صيغة الحكاية مثال لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان قرئ
على صيغة الخطاب كان مثالا لهما وعليه اي وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن تحصنا اظهارا
للرغبة في ارادتهن التحصن وفائدة تقييد النهي بالشرط التنبيه على انهن مع قصور علمهن اذا
اردن التحصن والتعفف كان المولى احق لذلك وايضا نزلت الاية فيمن كن يردنه يكرههن
المولى على الزنا وايضا لم يردن ترك الزنا فلا تصور اكراههن عليه واذا اعتبر احد هذه الامور لم يثبت
مفهوم الشرط اعني جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله وما شاكل ذلك عطف على التقديم نظرا الى
المعنى كانه قيل اسباب لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ما ذكر وما شاكله كايصال المسرة او المساءة
بابراز ما لا يكون كذلك نحو ان اكرمتك وان ضربتك وكالاستلذاذ بوقوعه نحو ان زارني الحبيب وكاظهار الوثوق
نحو ان اعطاني فلان كذا قوله من هذا القبيل اي من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى الظ
ان يقال ليرحمه الله ونكتة العدول التفاؤل واظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط قوله ومن
هنا اي من مقام تقريرنا وتفصيلنا نكت ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل تنبه للنكتة في ذكر
مجيء الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون
السيئة على ما يقتضيه كمال رأفته تعالى بعباده فان قلت قد صرح فيما مر ان النكتة في تقليب الماضي
مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في اذا ومثل هذه الاية فاني يتصور التنبيه لنكتة
تفاوت الشرطين من هنا قلت ما صرح به فيما مر هو النكتة العام لاستعمال الماضي مع اذا والتي
تنبه لها من هنا هي النكتة الخاصة ببعض موارده كما بينا وذلك على قياس ما عرف من النكتة
العامة والخاصة في الالتفات قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ به عطف على ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل وهذا الابراز هو النكتة الثانية من نكتتي المصير اي خلاف الاصل في الشرط والجزاء
ومعرض للملفوظ به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في المثال المذكور
في هذا المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطرة سليمة قوله فاعتد هو على صيغة الامر
فيكون طلب الاعتداد باكرام المتكلم معلقا لحصول اعتداد المخاطب باكرامه فلا حاجة في
الانشائية الواقعة جزاء الى ان ماول بالخبرية وقد مر امتناع وقوع الانشائية شرطا قوله

واما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعلوا اولا المعلق ما امتنع والمعلق
به امتناع غيره وعكسوا ثانيا فقالوا معلقا الامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك فظهر من كلامه
معا انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع اما على تقدير المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع
غيره ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع واما على اعتبار حيثية الممتنع اعني امتناعه الا انه
عدل عن العبارة الظاهرة الى ما امتنع تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المضي فيهما وحصل
ما ذكر انها تدل على ان معنى قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فرجح الحاصل هو المشهور من انها لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر
مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به
ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول المجيء مقدرا فيه
فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو
بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد
اي خروج العالم عن نظامه المشهود لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف كانه قيل وما فسدتا
فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم
المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين
للاخر الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه
بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار
شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله عليه السلام لو
لم يخف الله لم يعصه وقوله لو كشف الغطاء ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق
بامتناع غيره وفيه اشعار بان الشرط مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه
مقطوعا به وقوله امتنعت جواب حين لتنزيلها منزلة لما واذا امتنعت جملتاها عن الثبوت
امتنع ان يكون جملتاها او احديهما اسمية ولزم ان تكونا فعليتين ولو قال والفعل ماضيا
لكان اظهر فان ذلك لا يدل يقينا من قوله لتعليق ما امتنع وقوله بما امتنع على صيغة الماضي كما عرفت

الا انه جعله حالا لا يكون داخلا تحت اللزوم قوله واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدر
اي استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا على لزم وجب
ان يكون المعطوف لازما من قوله فحين كانت الخ كما ان المعطوف عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط
بتوسط اللازم الاول اي فحين كانت كذا لزم ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا واستلزم لزوم
كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم قوله وقفوا على النار
أروها حتى يشاهدوها واطلعوا عليها كائنة تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته
على كذا اي عرفته اياه وجواب لو في هذه الآيات محذوف اي لرأيت امرا هائلا عجيبا تقصر
العبارة عن تصويره وهذه الامور انما تقع في الآخرة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة الماضي
المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي فكانه قيل هذه الاحوال قد تحققت وانقضت
وانت ما رأيتها وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت لكنه عدل الى صيغة المستقبل تنبيها على
نكتة اخرى هي ان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره بمنزلة لفظ الماضي المعلوم
تحقق معناه ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية تأويلا ومستقبلة تحقيقا فروعي الجانبان
معا قوله تنزيله مفعول استلزم وتنزيلا علة للتنزيل ولو اخره عن طرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي
لئلا يقع التعليل بين اجزاء المعلل لكان اولى قوله منزلة ود وذلك لان رب المكفوفة لكونها دالة
على التقليل تحقيق حقها ان تدخل على فعل ماض ولا شك بان وداده الكافرين كونهم مسلمين امر
مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي في تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل
لما عرفت من احدى النكتتين والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود
وما تعلق به رب محذوف اي تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة
الى تاويل الماضي ومعنى تقليل الودادة انهم من شدة الاحوال مدهوشون فان كانت منهم افاقة
ما تمنوا كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الودادة قوله واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم
في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا وتعلق القصد قوله بقصد الاستمرار قيل عليه ان كلمة لو تدل
على الامتناع وقد دخلت على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم ح امتناع الاستمرار لا استمرار
الامتناع واجيب عنه بانه كما ان الجملة الاسمية بمعونة المقام تدل على دوام الثبوت فاذا دخل عليها
حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك المضارع الخالي عن حرف الامتناع
يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك

الا يرى ان قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو يحسن
الي لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسان لا انه بسبب انتفاء استمرار
الاحسان فان الشكر يتوقف على وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو
على معناها وان المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال
وقتا فوقتا لان الاحسان يوجد مكررا عرفا فيلاحظ انتفاؤه بحسب اوقات وجوده لا استمرار
انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه
تجددي لا ثبوتي وقوله على حجا الى من القصد وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن مستهزئون
ليظهر ان مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ فعدل الى يستهزئ قصدا الى استمرار استهزاء الله
بهم وقتا فوقتا وهو انزال البلايا عليهم واحلال الهوان فيهم على تجدد الازمنة قوله ويكسبون
عطف على يستهزئ ولولا انه قصد به الاستمرار لقيل بما كسبوا كما قال بما كسبت وانما فصل
قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على قولك لو يحسن اما لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قولك
لو يحسن واما لان صاحب الكشاف حمله على الاستمرار ولعله اظهر مما اختاره المصنف بالغ فيه حيث
حكم بانه وارد عليه لان عنتم اي وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه السلام
على اطاعتهم فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه اختلال امر الايالة وانقلاب امر الرئيس مرؤسا
واما اطاعتهم اياهم في بعض ما يريدونه ففيه استمالتهم واستجلاب قلوبهم بلا مفسدة قوله ولكن
ان تردا الغرض من لفظ ترى ويود ويحسن هذا وجه ثان في هذه الامثلة وهو ان يقصد
بصيغة المضارع فيها استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من
شانه ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال وجعلها مشاهدة ثم انه
جعل الاستحضار في يود راجعا الى صورة الودادة وهو ظ وفي لو يحسن الى صورة منع الاحسان
على قياس ما مر من ان القصد بلو يحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه اختار ههنا لفظ
المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر في ترى استحضار صورة المرئي المستتبع لاستحضار
صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية استحضار صور تلك الحالات
المرئية فان قلت اذا كان لو يحسن لاستحضار صورة الرؤية قلت يجوز ان يعبر اولا انضمام
لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر
عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين هذه المعاني باقتضاء المقام كما ان يعين

استمرار

استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك انه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية في
لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان في لو يحسن فتدبر ولا تلتفت الى ما قال من انه
جعل لو في لو ترى للتمني دون الامتناع لان لو التمني لا تختص بالماضي فلا حاجة الى التأويل
قوله قائلين لما تقولون يعني قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا قوله منها ولبين تلك
المقالات اشارة الى قوله يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا
لولا انتم لكنا مؤمنين الخ وكانه اكتفى بذكر استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعرض
لاستحضار صورة الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله كما في قوله والله الذي
ارسل الرياح اي كالاستحضار الذي فيه فان قوله فتثير بمعنى اثارت بدليل فسقناه لان المطر
لا يكون متأخرا عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة
والمذروف المضروب بالمذرفة وهي آلة الندافين تتضام اي ينضم بعض تلك القزع الى بعض
ولفظ ثم قائمة مقام تارة اخرى اي يتكون اولا من قزع تبدو وتتضام ثانيا بعدها اي تصير
ركاما سحابا متراكما اي متراكبا ركب بعضه بعضا قوله وانه اي العدول عن الماضي الى المضارع لاستحضار
الصورة هو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية قوله باني قد لقيت به اي من قوله بما لاقيت في
البيت السابق وهو الامر مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحى بطان وهو موضع والغول من
السعالي وكل مهلك يسمى عند العرب غولا تهوى اي تسرع كانها تنزل وتسقط والسهب الفلاة
الصحيفة الورقة من القرطاس والصحصحان المستوي وخرت اي سقطت يقال صرعها اي القاه
على الارض واسكه ولم يؤنث ضربه لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبحه
الى منحره واللام في لليدين للاختصاص او بمعنى على وبين هذين البيتين بيتان اخران فقلت
لها كلانا نضو ارض اخو سفر فخلي لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهويت لها كفي بمصقول
يمان النضو المهزول والشدة الحملة واهويت كفي بالسيف اي اومأت به فاضربها اي ضربتها و
الضمير للغول ولبعض مرجعه اورد البيت الاول في قوله من هذا القبيل اي من العدول الى المضارع
لاستحضار الصورة قوله واستلزم عطف على لزم او استلزم الاول او الثاني وفاعله ايضا ضمير
اللزوم اي واستلزم لزوم كون جملتيها فعليتين ان يجعل انتم على انه فاعل فعل محذوف لا مبتداء
خبره تملكون ليكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لفائدة التأكيد فيه بحث لانه لو كان من قبيل
التكرير للتاكيد وكان الحرف لمجرد الاختصار كما ذكره لم يلزم الحذف في نحو وان احد من

المشركين استجار كى فالصواب ما عليه الجمهور من ان المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز
اجتماعهما وقوله لدلالة ضعيف علمه مردود بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل
على خصوصية فلا محالة فى ذلك للضمير الذى هو انتم على قياس لو ذات سوار لطمتنى الا ان يقال
لولا انتم لما احتيج الى تقدير فلا دلالة ما على المحذوف قوله منفصلا حال من المستتر فى المبدل الراجع
الى ضمير او مفعول ثان على تضمين الابدال معنى الجعل وقد يقال لا حاجة الى تكلف الانفصال بل
اصله لو تملكون انتم تملكون فحذفت الجملة الاولى باسرها فبقى تاكيد فاعلها مع مفسرها واجاب بان
فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة كان العدول الى المضارع اعنى تملكون لاستحضار الصورة وقد ذهب
المبرد الى ان لو قد تستعمل فى المستقبل بمعنى ان كما فى اطلب العلم ولو كالصين واياس بكم الاماى يوم القيمة
ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو ههنا على الاستقبال اى ان تملكوا تخلوا الخشية الفاقة وذهب
صاحب الكشاف الى انه لما صرف الفعل ههنا ابرز الكلام فى صورة المبتدا والخبر وافاد الاختصاص
كما يفيده صريح المبتداء والخبر فى مثل انا سعيت فى حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح
المتبالغ قال وامثال هذه اللطائف قوله اى المذكورة فى مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة
يقال تغلغل الماء فى الشجر اى دخل وتجاوز فيه وعروقه والراضة جمع رايض من رضت المهر اذا علمته
السير وحبسته عن الذهاب الى هنا وهناك وكانه اراد بالراضة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير
كامثاله من علماء المعانى واللام فى قوله ولمثله متعلق بلا يتم يريد ان مسائل علم المعانى باسرها مما لا يحيط به
الا علم ذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئياتها التراكيب وتعرف ما لها من لطائف النكتة مفصلة
على وجه تحصل به قاعدة كلية هى مسئلة من علم المعانى ولا شك ان احاد التراكيب غير منحصرة فلا يمكن
لبشر ان يطلع عليها ويتمهر فى جميع لطايفها حتى يستخرج جميع القواعد المتعلقة بجميع نكتها فالكثير
من مسائل علم المعانى بعد بالقوة لم يصل اذهان الراضة اليها ولا الى اللطائف الجزئية التى يستخرج
هى منها بل علم الله محيط بجميع مسائله وبتفاصيل لطايف التراكيب التى هى مبنى تلك المسائل بلا تتبع
قوله ولا مدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل يعنى كما ان علم المعانى لا يحيط به الا علام الغيوب
كذلك ما هو المقصود الاصلى منه اعنى العلم ببلاغة القران ليس حاصلا بتمامه الا له تعالى قوله هذا الفن
اى الفن الثالث والا ستيراء طلب الورى وهو خروج النار من الزند ولا تضيع اى المستودعات
والراكض من ركض الدابة اذا استحثها للعدو قوله الى تاتى مدى اى ابعد غاية متعلق براكض
وكذا البلغة فى استفراغ طوق اى طاقة والمتفرق المرتضع من تفوق الفصيل اذا شرب اللبن

فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرضعها الفصيل لتدر
والافاويق جمع افواق جمع فيق جمع فيقة بكسر الفاء وهى اللبن الذى يجتمع بين الحلبتين
وقوله بفوق فهم متعلق بمتفرق وهو صفة راكض كمولع ومتوسل وطالع والصفايا جمع صفية
وهى المختارة وحبات القلوب سويداتها وضمير عليها راجع الى بوترها يقال حطيب مصقع اى
مجهر والخبايا جمع خبية وهى المخبوة قوله بذلك عما ذكر من الركض وما عقبه من الصفات
تانق فى كذا اذا تامل فيه واستقصاه متنقلا اى متدرجا من الانتقال من العلم الاجمالى الى العلم
التفصيلى فان عجز المتحدين بالتنزيل عن ان ياتوا بسورة من مثله دل اجمالا على انه معجز
وبعلم المعانى والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمالى ويعلم ان اعجازه بما فيه من النكت واللطائف
الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكره ان ما اودعناه فى الفن الثالث لا يتضح اتضاحها
ولا ينقاد كما ينبغى الا لذى طبع نقاد وخاطر وقاد يستفرغ طاقته فى سعيه لتحصيلها لا لداعى
باعث على تحمل المشاق وهو الطمع فى السعادة العظمى واللذة الكبرى المطلوبة لذاتها او الفوز بالجر
وقد يروى بالنصب عطفا على محل المثوبة الحسنى الفن الرابع مركوز فى ذهنك الجداره
قوله مركوز خبر مبتداء وان ليس بممتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط
بين مفهومى الجملتين مقرر مثبت فى ذهنك على وجه لا سبيل لك الى انكاره وقوله لا يجد اما صفة
لمركوز او حال من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس اما ضمير راجع الى اتحاد على التنازع واما
ضمير الشان وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه
ما كان واجبا من هذه الاقسام يقال تاخى زيد وعمرو اذا اخذ كل منهما صاحبه اخا والارتباط
ههنا مصدر المبنى للمفعول يقال ارتبط وربط كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم
الشئ اذا صار محكما والاواخى جمع اخية بتشديد الياء فيهما وهى قطعة حبل يدفن طرفاها
ويظهر منها عروة يشد اليها الدابة والمراد بالاواخى جهات الارتباط قوله ولا ان يباين عطف
على الاتحاد والوشايج الوسايل جمع وشيجة وهى عروق الشجرة وتطلق على القرابة المشتبكة
ولا ان يكونا اى مفهوما جملتين بين بين اى بين الاتحاد والمباينة والاصرة ما عطفك على
غيرك من رحم او معروف او غيرهما وهنا كذا اشارة الى بين الجملتين قوله فيتوسط بالنصب عطف
على ان يكون بين الاولى والتى من الحالة الاولى التى فى الحالة الاتحاد والحالة الثانية التى من
المباينة لذلك اى لما بينهما من اصرة الرحم والاتصال للرحم ما ومحصول كلامه ان بين مفهومى جملتين

جملتين فرضنا اما كمال الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما قوله وهو ترك العطف وذكره
افرد الضمير الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل
الذى هو ترك العاطف لانه الاصل ولان مقداره على جهتين من تلك الجهات الثلث اعنى الاتحاد
والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هو التوسط ولا يقدح فى المدارية التخلف على سبيل
الندرة او القلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط قوله وكذا
طى الجمل عن البين وطيها يعنى ان مدارهما ايضا على هذه الجهات لان الغالب انه اذا كان
بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطته بعضها من بعض صار الى طى الجمل
والا فلا فلا يرد ان المدار على وجود القرينة وقصد الاختصار وما يترتب عليه من النكت
وعدمها لا على الجهات المذكورة ثم العمدة فى الايجاز طى جنس الجمل واحدة كانت او زايدة و
قد تحصل بحذف المفردات ايضا وقوله عن البين يوهم اختصاص طى الجمل باثناء الكلام
قوله وانها اى هذه الجهات الثلثة لمحك البلاغة اى ما يختص به بلاغة المتكلم فان طبق فيه
المفصل ظهر كمال بلاغته واصله الحجر الذى يحك به الذهب ليعرف جودته من رداءته ومنتقد
البصيرة الى الموضع الذى ينقد فيه البصاير ويعرف جيادها من زيوفها والمتفاضل
موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار الميزان يعرف به العيار والمسبار آلة
تعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت اى ظهر والمعجم موضع العجم من
عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف
صقلته والصدء بالهمزة والقصر مصدر صدئ الحديد بالكسر اى وسخ واسود والقدح
السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح الميسر له النصيب الاعلى وان لك نفخ الاهزع
عطف على القدح والابداع الاختراع والوشى النقش وقوله كنحو ان تذكر ان الجمل تمثيل للتمييز
المذكور مع مساهلة فى العبارة والمراد كنحو ان تعرف ان الجمل فى اى موضع تذكر متعاطفة
وفى اى موضع تذكر غير متعاطفة وانما كان تمييز موضع العطف عن غيره موضوعه هو الاصل
فى الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل والوصل لكثرتها ودقتها وهى مبنية
على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتناء بشانه واما مباحث الجمل الحالية والايجاز
والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اى العطف والتمييز وشهد للاول
شيئان الاول ان التعاطى بالعطف انسب منه بالتمييز الثانى قوله فيما بعد واما توسيط الواو

بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعد تعاطيه لا يقال رجوع الضمير الى العطف
يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الخ لانا نقول اذا تبين ان العطف فى اى
موضع يقرب وفى اى موضع يبعد وانكشف احوالهما فقد حصل تعين مواضع العطف عن غيرها
ولانا سدد ذلك وانما ذكر القصد فى تفسير التقريب والبعيد حيث قال فيهما هو ان تفصل العطف
بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذى حكم عليه بانه نوعان معنى المصدر المبنى للفاعل فالذى قال
يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا شك ان العطف بهذا المعنى يتضمن القصد
فصرح بها فى ضمنه قوله هو ان العطف فى باب البلاغة اى العطف المطابق بمقتضى الحال يعتمد
معرفة اصول ثلثة واما العطف الذى يقصد به صحة التركيب وتادية اصل المعنى فلا حاجة
فيه الى الاصل الثالث اعنى وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح له من حيث الوضع انما اعتبر
الوضع لان المرجع فى كون الموضع صالحا للعطف الى معانى حروفه بحسب الوضع فالموضع الصالح
له للفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة لان الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح
لثم ان يكون هناك مهلة وكذا قياس باقى الحروف وفايدة العطف ما يترتب عليه من كون الثانى
من الاول على الارتباط الذى يقتضيه معنى الحرف سواء تشاركا فى معنى اعرابى ولا ووجه
كون العطف مقبولا عند البلغاء اما فى الواو فان يكون بين المعطوفين جهة جامعة واما فى
غير الواو فان يكون بين المعطوفين نسبة مخصوصة يقتضيها معنى العاطف قوله وانت
اذا اتقنت معانى الفاء بيان لقرب القسم الاول من القريب وهو العطف بغير الواو قوله
على معنى محصل اى معين مقصود فى نفسه يستدعى ذلك المعنى من الجمل بينا مخصوصا يشتمل
ذلك البين على فايدة العطف وكونه مقبولا فى ذكر البين فالاصول الثلثة ممهدة فى العطف بغير
الواو لمجرد ضبط معانيها الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق
الجمع فى معنى من المعانى على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلثة ممهدة فى الواو
لمجرد ضبط معناه الوضعى قوله اذا اتقنت بيان لقرب القسم الثانى من القريب وهو العطف
بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب ومحل ما ذكره فى بيان قربه ان الاعراب
صنفان اصل وتبع متحصر فى خمسة والصنف الاول ليس موضعا للعطف باى حرف
كان لفوات شرط العطف فيه اعنى تقدم متبوع وكذا اربعة من الصنف الثانى ليس شئ منها
موضعا للعطف باى حرف كان اما الفقدان ذلك الشرط كما فى البدل فان المبدل منه فى حكم الساقط

واما الفقدان ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والتاكيد فتبين ان موضع هو الخامس من الصنف الكل وقد يحقق عند كل واحد من وجوه الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر فايدة العطف بالواو اعني المشاركة في ذلك المعنى فقد تمهد لك من الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه ومعرفة فايدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة الجامعة بين المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان امر القرب فلنرجع الى تفصيل كلامه قوله وانقنت ان الصنف الكل اعني الاعراب التبعي ينحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب التبعي الا فيها فلا حاجة الى حمل الاعراب على المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى ان ذا الصنف الكل ينحصر بكون تلك الانواع اقسامه قوله واتباع الكل الاول فيه تسامح لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود في تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف فكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد انما موضعه النوع الخامس عند الحاجة الى ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون باقي التوابع وايضا فيما ذكره دلالة على ان كلمة اي حرف عطف ولهذا ذكر فقال بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع عطف على اتقنت في قوله وكذلك اذا اتقنت وانما اورد في الملك السابق الاتقان لكون تلك الانواع متقنة اي محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى بيان وعدل عنه ههنا لان كون المبدل منه في حكم المنحي والمعرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان المبدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته مع ان كلامهم هذا ليس مجرى على ظاهره بدليل صحة قولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا ولو كان المبدل منه في حكم الساقط بالكلية لخلا الكلام عن العايد الى المبتدا بل المراد ان المعتمد هو البدل وما تقدمه توطية له فكانه في حكم الساقط قوله وبوصوله بتصريح بل في قسمة الغلطي وذلك ليصح الكلام من ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يرى بتصريح بل انه ذكر الاول سهوا لا انه اضرب عنه واعرض والتقريب ههنا ان يقال ان لفظ المبدل منه معناه بحسب اللغة ما تقوم مقام الشيء وذلك انما يتصور اذا كان الشيء متروكا او في حكم المتروك وفي تسميته بالبدل اشعار بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توصيتهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي ظهر فيه اطراح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير بل واما ما يقال من ان اقسام البدل متماثلة فيلزم تساويها في الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على علمت السابق وهذا الضابط يعلم بالتامل في هذه التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم

فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من صحة العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات لانه لم يقصد شيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على اتقنت وعلمت اي اذا رجعت بعد اتقانك وعلمك بما تقدم الى تاملك فتحققت ان معنى الواو اعني الجمع يستدعي المغايرة بين معطوفيها اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا اتقنت ان الاعراب صنفان وما عطف عليه ولم يذهب عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه كذا اذا غفل عنه والامثلة الثلاثة من قبيل الصنف الاول بناء على ان زيد فاعل جاء لا عطف على مستتر فيه وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال في راكبا واما قوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فيشارك الصنف الاول في انتفاء تقدم المتبوع في الصنف الاول معدوم وههنا موخر والمراد بلزوم عدم النظير انه جدير بان لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقدم التوابع في السعة وذكر المحققون من النحاة ان تقدم المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الحروف الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ واما قوله عز وجل واياي فارهبون يريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا مقدما على المعطوف لقرينة توجد هناك كان العطف سايغا شايعا لان المقدر كالملفوظ وقوله فارهبون دال على عامل اياي اعني ارهبوا ومفسر له وانما انفصل ضمير المفعول المتقدم على عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة وصح كونه مفسرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد اريد الفاء بينهما من حيث ان حق المفسر ان يذكر عقيب المفسر كالتفصيل بعد الاجمال في نحو قوله فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياي لعطف عامله اعني ارهبوا على قوله واوفوا بعهدي والذي تعرض له في علم النحو هو الاضمار على شريطة التفسير فقد عد هذه الاية من قبيل هذا الاضمار واما نحو قوله ام او كلما عاهدوا عهدا افنضرب عنكم الذكر صفحا اثم اذا ما وقع امنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو او الفاء او ثم فقد قيل عطف على مقدر وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين قصدا الى معنى التوبيخ

ونحوه في المعطوف ما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه وترتيبه عليه بلا مهلة او بمهلة قوله المستدعي فعلا مدلولا على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي فعلا مطلقا فلا بد لخصوصية معنا المحصل من قرينة اخرى في مساق الكلام وانما جمع القراين نظرا الى تعدد الموارد الذي اشار اليه بلفظ نحو في قوله وهو اكفروا مساكة لان الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا الا اكفروا والذي عطف على كفروا هو الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف على حصل الاول قوله ليس واحد منها موضعا للعطف بالواو وانما قيد بالواو وان شاركه في ذلك الفاء وغيره لانه المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة صالح للعطف بلى او بل كقولك اعجبني زيد اي حسنه او بل حسنه وجاءني اخوك اي زيد وجاءني زيد بل حمار وارد بشرط العطف تقدم المتبوع وبشرط معنى العطف بالواو المغايرة بين المعطوفين وانما جعل المغايرة شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن العطف بأي قوله انما موضعه النوع الخامس يعني اتباع الكل الاول في الاعراب بتوسط حرف قوله وانما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا اشارة الى جواب نقض يرد على ما ذكره من ان الوصف ليس موضعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية وقعت صفة لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما جاز الحال من النكرة بلا تقدم الحال لانها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف بجعل الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في الكشاف ليس بشيء اذ لم يثبت واو بهذا المعنى واعتذر الملص لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه للانسان لانه ذو سهو يزول بادنى تنبيه والبشر انما العيب في الخطاء وهو ان تستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة وقد يقال تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط تفصيل فالحكم في كونه سهوا سهو ثم الظان قوله تعالى ثم ويقولون ثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما يشهد اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم وايضا السبعة في حكم الموصوفة حتى يصح الحمل على الحال اتفاقا ولا شك ان معنى الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فيحمل هذه الواو عليه تاكيدا للصوق الصفة بالموصوف فيكون هذه ايضا فرعا للعاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية ويؤيده ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال حين وقعت الواو انقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدد عاد يلتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقق هذه الصفة بموصوفها تدل على ان هذه العدة هي الصواب قوله وسيزداد

ما ذكرت وضوحا في اخر هذا الفصل فانه ذكر هناك انه يجوز الحال من النكرة بلا تقدم اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك جاءني رجل وعلى كتفه سيف فاذا كانت النكرة مستغرقة كما في هذه الاية كان ذلك ادخل في الجواز قوله ثم اذا اتقنت ايضا شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وكلمة اذا مع ما في حيزها معطوفة على نظيرتها في تمهيد الاصل الاول وقوله معرفة موضعه ومعرفة فايدته بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما الموضع والفايدة لا معرفتهما الا ترى الى قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلثة احدها الموضع الصالح الخ قوله فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما اختار عرفت على اتقنت وعلمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم انما حقق في علم النحو وعلوم مما ذكره فيه بتامل واما جهة القبول في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة فانما تعرف في علم المعاني كما سيفصلها واورد المثال في المفردات وان كان الكلام في عطف الجمل اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اولا مجرد وثانيا محدثه نظرا الى تذكير كل وذكر تانيث كلها وقد يقال كلاهما تاكيد والمسند اليه هو المذكورات السابقة فوجب التانيث بخلاف كل ذلك فانه مسند اليه مذكر قال واما توسيط الواو بين جمل لا محل لها من الاعراب اقول احد سببي البعد فيما بعد تعاطيه قوله غير ممهدة لكن يريد ان تلك الاصول الثلثة غير ممهدة ههنا تمامها وذلك لان فايدة العطف بالواو في جمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا قيل ان الواو فيما بينها لتزيين اللفظ فقط وقال بعضهم انه لاستيناف الكلام وابتدائه وكذا موضوعها المعلوم في النحو انما يظهر في المفردات بلا اشتباه ويظهر ايضا فيما هو في حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل دون الجمل التي لا محل لها وهو اي عدم كون الاصول ممهدة هو السر والسبب في ان دق مسلك هذا التوسيط قوله وما قصر ما علمته وما قصر البلاغة على معرفة الفصل من الوصل قوله وان اصل الفخر الهمزة عطف على مزيد غموض هذا الفن بحري منه بحرى التفسير اي لغموضه كالعقبة العليا فلا يتجاوزها الا من خلف الفنون الاخر التي هي كالعقبات السفليات قوله واعلم انك اذا تاملت يريد تقريب البعيد بما لخصه في القريب وفاعل قرب ضمير مصدر تاملت والباء في بحيز لا يخفى متعلق بقرب على معنى الظرفية وبادنى تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانة وفي باذن الله متعلق بلا يخفى قوله وهو اي التنبيه هو ان الجمل متى نزلت الخ ونزولها منزلة العارية عن المعطوف عليها اشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو وغيره اعني تقدم متبوع على المعطوف اما فواتا حقيقيا كما اذا اريد قطع الجملة عما تقدمها او حكميا كما اذا اريد ابتداء بها من جمل اخرى

سابقة عليها او بنزول الجملة الثانية من الاولى منزلة نفسها اشارة الى فوات المغايرة التي هي شرط
العطف بالواو ولم يذكر الصفة ههنا لان الموصوف ذات محكوم عليها بالصفة حقيقة وذلك
لا يتصور في الجمل اصلا فالموضحة لما قبلها يحصل بيانا لا وصفا وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل
البحث هناك متناولا لعطف المفردات كما يدل عليه تمثيله الجهة الجامعة بعطف المفردات
على ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو
مقبولا عند البلغاء فان قلت قوله لكمال الانقطاع بها متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى
جهة جامعة فقد علل انتفاء الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالعكس قلت بل هو متعلق
بما بعده اعني قوله لم تكن ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل ههنا وجه القبول راجعا
الى الموضع الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه عد فيما سبق اصلا ثالثا قلت لما قيد الموضع
الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه ههنا
فتناوله واعتمد في كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق لا يقال كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف
الجملتين خبرا وطلبا ولا تعرض له ههنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة ههنا المناسبة التي
تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة جامعة ولا شك ان الاتفاق
في الخبرية والطلبية من المناسبات الجامعة فيتناول انتفاؤها كمال الانقطاع بنوعيه قوله وانما يكون
الجملة موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة
الاولى هذا بمنزلة قوله فيما سبق انما موضع النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني
فائدة العطف بالواو ههنا اي في جمل لا محل لها من الاعراب مع كونه اولى بالتعرض لعدم ظهوره
كما مر فنقول فائدة العطف بالواو فيما لا محل له من الاعراب هي التشريك والجمع بين مضموني الجملتين
بحسب نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو لدلالة
الجملتين على تحقق مضمونيهما في الواقع فيحتملها فيه قطعا قلت ما ذكرته انما هو بدلالة عقلية
دعاميه لكن مقصوده فبالعطف يتعين القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى العقلية بالوضعية
ويندفع ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله ولكل من هذه الانواع الى القطع
والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط بينهما وضمير وروده
لهذه الانواع والمستتر في طبق وردي راجع الى وروده ههنا اشارة الى اقتضاء الاحوال
وتكن البلاغة حال من الدرجة ويجوز تقديمها توسعا وضمير ساطع للكلام قال واما الحالة المقتضية

اللفظ وقوله او غير ذلك عطف على تكثير المعنى الى القصد الى غير ما ذكر واراد بما ينخرط في هذا
السلك ما ينزل لاجله السوال منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتنبيه السامع لموضع السوال وادعاء
ظهور السوال بحيث يستغنى عن ذكره والقصد الى بسط الكلام معه بذكر الجواب المتفرع على تنزيل
السوال منزلة الواقع قوله ويسمى النوع الاول قطعا والثاني استينافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية
للقطع يسميان قطعا واستينافا كما يوهم ظاهر عبارته بل اراد ان نوعي القطع الحاصلين من ذينك
النوعين يسميان بالقطع والاستيناف فتسمية النوع الاول من تسمية النوع الخاص باسم العام قوله
وايراده عطف على تمام المراد يجري منه مجرى التفسير على طريقة قولك اعجبني زيد وكرمه كانه
قيل غير واف بايراد تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه اي يكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته لا بالنظر
الى صفاته كغرابته مثلا والفظيع هو الشديد الشنيع والعجيب ما يتعجب منه لغرابته واختفاء سببه
واللطيف ما دق وخفي قوله او غير ذلك عطف على المنصوبات يعني مثل التعظيم والكثير مما له
جهة استدعاء للاعتناء بشان المراد قوله فيعيده بالنصب عطف على يكون وهو من تمام الحالة المقتضية
للابدال اذ نية استيناف القصد الى المراد ليظهر بمجموع القصدين مزيد الاعتناء بالشان
يتميز مقام الابدال عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد القصد الى ازالة الخفاء قوله فظاهر
مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوزا وسهوا او نسيانا او خلاف شمول او اريد
زيادة تقرير قال واما الحالة المقتضية لكمال انقطاع ما بين الجملتين اقول وذلك التفصيل
هو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين الطلب معنى الخبر او عكسه فان
المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف وانما لم يقل
مع تفصيل ياتي في الحالة المقتضية للتوسط لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على
ما يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر ههنا يعرف مما ذكر هناك قوله او ان اتفقتا خبرا فان
لا يكون بينهما ما يجمعهما اقتصر على الخبر ولم يقل او طلبا لان الكلام في القانون الاول والعبارة
الظاهرة في هذا المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما ما يجمعهما عطفا على الا يختلفا خبرا وطلبا
الا انه عدل عنها الى ما في الكتاب تنبيها على ان عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان
مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع
بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به ولا يقال حينئذ اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز
ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع

للقطع اقول بين اولا الاحوال المقتضية للانواع المذكورة باسرها على وجه كلي بلا تمثيل
في اكثرها ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها لتكون لك عونا الى التامل في هذه الاحوال و
مقتضياتها لينكشف لك غطاؤها وذلك لمزيد غموض هذا الفن ودقته كما مر قوله ان تركه
الثاني اي ان يجعل الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم فالضمير مفعول ثان بشهادة المعنى
قدم على الاول لاتصاله بالفعل يقال اشركت زيدا عمرا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فينقطع
بالرفع عطفا على الا تريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكلمة ثم في قوله ثم ان هذا للتراخي في الرتبة
فان التفصيل اعلى مرتبة في البيان من الاجمال وفاعل كان ضمير الشان الذي تفسره قوله
وانما قال قبل الكلام السابق لان غير المشتمل على مانع اذا كان متاخرا عن السابق المشتمل
عليه لم يقطع لان المبادر هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب وعلى هذا فقوله فذلك
اذا كان لا يوجد معناه ان لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع لا قبل الكلام السابق ولا بعده
قوله كالمورد هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشاء للسوال كانه يورده و
والتقييد بالفحوى زيادة توضيح قوله فينزل او يطلب بالرفع اي صح ينزل وجاز نصبهما عطفا على
يكون وقوله فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس من تمام الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها
اي فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي لطلب وقوعه جوابا للسوال المنزل منزلة الواقع
قوله بالفحوى حال عن السوال اي وتنزيل السوال مدلولا عليه بالفحوى فان قيل تنبيه السامع على موقع
السوال انما يكون مع القطع واما اغناؤه عن السوال وعدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامه
بكلامه فحاصلة على تقدير العطف ايضا فكيف جعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت
المذكورة ههنا جهات مقتضية لتنزيل السوال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الثاني
جوابا له لا لترك العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك المعاني الثلثة حاصلة على تقدير
عدم التنزيل اعني على تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء كان مقطوعا
عنه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم ينزل
السوال منزلة الواقع لم يذكر الثاني وان سلم فلعل المراد ان ذلك التنزيل اما لمجرد تنبيه السامع
على موضع السوال واما للاغناء مع ذلك التنبيه الى اخره فلا اشكال والباء في بتقليل اللفظ
للمعية لا للسببية كما لا يخفى ذلك الى قوله وهو اي وتكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السوال
وترك العاطف فان تقدير السوال اشارة الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى التقليل

سعد بالانفاق والوجه في حل تركيبه ان تقدر بعد فاء الجزاء مبتدا حتى يكون الجزاء جملة ثم يجعل
الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية الواقعة بعد فاء الجواب فيصير المعنى او فان اتفقتا خبرا
فهما لا يكون وجه ينتظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله عند المفكرة جمعا من جهة العقل العقل
قوة للنفس الناطقة بها يدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها هي خزانة لصور المحسوسات والوهم
قوة تدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة تتصرف بها الناطقة في مدركاتها
تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات وبالجامع
الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالجامع الخيالي ما يكون صورة مرتسمة في الخيال فليس بشيء
لانه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية او جزئية جامعا عقليا وجعل
كل واحد من شبه التماثل والتضايف وشبه التضاد ايضا على الاطلاق جامعا وهميا وجعل
تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة في الخيال
كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمي
امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال ذلك ثم ان العقل لما كان
يميز بين الاشياء الملتبسة وينسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من
الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم
مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب
المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات
التي منها ينتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت
او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن في
خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه
بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور اي في متصور كما يشهد
له قوله مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما يعني كالظرف والحال والمفعول
والصفة وغيرها فان قلت المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به
او قيد من قيودهما كاف في الجمع بين الجملتين وفساده واضح لامتناع ان يقال هزم الامير
الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان
الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد واذا قصد بيان

بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل نوع الجمع فيرا ثانيا لم يجز العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خفي ضيق على ما سيجي قوله تماثل عطف على اتحاد وهنا كما اشارة الى تصوريهن تلك الثلثة قوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع الجملتين عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع واذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بقيت الماهية الكلية الواحدة فقد رجع التماثل الى الاتحاد وانقضاء التضايف للاجتماع ظ فان المتضايفين يعقلان معا سواء كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او مشهورين كالعلة والمعلول الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب يراد في العلة والمسبب المعلول وقد يختص العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل والعلو مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما باو والاقل والاكثر يوصف بهما الكميات وما يتعلق بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل تعليل تنبيهي لكون التضايف جامعا عقليا اي العقل يابى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع مصراع فرد من مخترعاته واف بما هو مقصود وقد يقال تمام صرعه ان لا كالف لبيب والاولى بحسب المعنى ان يتم بقولنا وان خلافه لا يستطاع قوله والوهمي وهو ان يكون بين تصوريهما اي بين متصوراتي الجملتين شبه تماثل وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد المواد لا لان الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوراتهما على قياس الجامع العقلي وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه في احديهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين وكان الوهم يدعي ان الصفرة بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل تروج هذا ايضا مصراع فرد كما مر وقد يلحق به فان الوهم شيطان رجيم قوله ولذلك اي وان لم تصدقني فان الوهم يبرز ما يشبه المثلين في معرضهما فالزم وخذ بقوله ثم ثم صدقني فان الوهم هو الذي حسن الجمع بين هذه الثلثة لمشابهتها الامور المتماثلة بسبب الاشتراك في ان اشرقت الدنيا ببهجتها اي ببهائها وطراوتها اشراقا حسيا بالشمس والقمر ومعنويا بابي اسحاق لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي حسن ايضا الجمع بين الملك والسقاء وصغار النحل لاشتراكها في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونهما متباينة غاية التباين قوله وقيل لي عطف على الملك وقوله سواه اي سوى الوهم ظرف متعلق

بحسن لفظا قدم عليه متماما وهو في المعنى استثناء من ما الاستفهامية التي اخبر عنها بالذي حسن وانما قال او بقوله اشعارا بان كل واحد من القولين واف بما هو مقصود ه اعني ظهور صدقه في احتيال الوهم قوله وقد عرفت حال من المثلين في قوله يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين اي وقد عرفت حال المثلين في شان الجمع بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا تحققت احتيال الوهم ظهر لك ان مثل شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما وجوديان لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الاخر وتعاقبان على موضوع واحد ان بينهما غاية الخلاف قوله كالسواد والبياض اي كتضاد السواد والبياض مثلا اولا بالمحسوسات بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف ومثل بخمسة اخرى من الافعال البدنية واللسانية والقلبية وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة واحدة مجيء وذهاب بقيسة الى شخصين والايمان والكفر اعني اذعان الحق وجحوده من الاعراض النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال والافعال ايمانا وكفرا لانبائه عنه واما الاقرار والانكار فقد ينسبان تارة الى اللسان واخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل الموصوفات بالمتضادات فانها في حكمها ونبه بايراد مثالين ماخوذين من اول الامثلة السابقة للمتضادين واخرها على ان قوله وكالمتصفات بذلك اي بما ذكر يعم الجميع ولا يخفى ان بين السماء والارض شبه تضاد لاشتهارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما لا زمان لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض لان الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي الاسود والابيض وخارجان عن مفهومي السماء والارض والسهل والجبل يلزمهما لزوما بينا وصفان متضادان خارجان عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والاخر فانهما وان تضمنا وصفين متنافيين كالاسود والابيض الا انه ليس بين وصفي الاولية والاخروية غاية الخلاف فلذلك جعلا مما بينهما شبه التضاد قوله فان الوهم ينزل تعليل لكون التضاد وشبهه من الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما في الضدية التي هي من الاضافات اللازمة لهما لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم المتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين يجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من ساير المغايرات الا يرى ان السواد اقرب خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين

السماء والارض ونظايرهما وذلك لان الوهم داعيا في الاحتيال فان قلت اذا كان شبه التماثل والتضاد وشبهه من امور كلية لم يكن مدركة للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال والجمع بسببه قلت الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها الات تستعملها في ادراكاتها فالوهم الة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله او تستعين به في ادراك ساير الحواس ايضا ومن ثم قيل الوهم سلطان القوى الحسية بل ربما تستعمل في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك يخطي فيها ويحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما اقتضى القوة العاقلة الجمع لاجله باستعمال الوهم واحتياله فلما كان الوهم الة في هذا الاقتضاء نسب الجمع اليه كما ينسب القطع الى السكين قال والخيالي هو ان يكون بين تصوراتهما اقول اي بين متصورات هذه الجملة ومتصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة كانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي ليس يعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها للاجتماع او شبيهة بها كما في الجامع العقلي والوهمي بل مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال سابق على العطف لاسباب مختلفة مودية الى ذلك التقارن قوله فان جميع ما يثبت تعليل لما يدل عليه تنكير تقارن مع اسناده الى اسباب منكرة اعني تفاوت الصور في التقارن كانه قيل للتصورات تقارنات مختلفة لان جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطريق الحواس يكون ثبوتها وتقارنها فيه بحسب التادي اليه والتكرار لديه لاسباب مقتضية لذلك التادي والتكرر فاذا تادت اليه صور متعددة معا وتكرر تاديها اليه كذلك تقارنت فيه واذا تادى اليه صورة واحدة مرارا كثيرا صارت واضحة عنده ولذلك اي ولان الثبوت في الخيال بحسب التادي والتكرر لما لم تكن الاسباب المودية المتكررة على وتيرة واحدة اي طريقة معينة فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا اي اجتماعا على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تترتب متعانقة في خيال لانعقاد الاسباب في حقه وتلك الصور بعينها لا يرى بعضها بعضا في خيال اخر وهذا اشارة الى اختلاف الصور ترتبا في الخيال وكم من صورة لا تكاد تظهر في خيال وهي بعينها في خيال اخر كنار على علم اي جبل مرتفع وهذا اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشهرة بحسب الخيالات قوله وان احببت ان تستوضح اي تزيد في وضوح ما يلوح به اليك اي يشار اليه ويلقى اليك من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فحرر جواب

الشرط من تحديق البصر اي شدة النظر من جانب اختنبوك اي لاجل امتحانك وتلق امرين بلقاه اذا استقبله وبدا بمن حرق وحل فلا يجب الفاء والمعنى تلق كاتبا سعد بدكه لا يرى الى قوله معدودا تكه مع ما بعده فالقول بان الكاتب هو المعدد على معنى تلق كاتبا اي خذ كلامه سعد بدكه توميم والعنكه بنحوم النجار وسمي بالفارسية هكتة قوله واخر واخرا اي وبلق اخر والخر والمراد الكثرة لا خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال بما لا يلبسون اي بعد بما يلابسون وهولاء المذكورون ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر الخاص من اهل العرف العام فقال واياكان من اصحاب العرف والرسم يقال عرفهم ورسمهم كذا اي باشعارهم وسفودونه فايا نصب على انه خبر كان وفاعله مستتر راجع الى ما هو مذكور يعني اعني من يعدد له وقوله فلقه جواب ايا وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره هذا الظاهر اي وايا وجد تلق فتلقه على طريقه واياك فادهبون وقوله فانهم متعلق بتلق والضمير للمذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما وجميعا حال واللام في لمصاد فتهم متعلق بلا يبتدعون القدر اي لا يعدونه بديعا خارجا عن القانون وعن الامور واذا غيرت العد الى الخلاف ما ثبت في خيال اصحاب الصناعات الخاصة والعرف العام استبدعوه وانكروه انكارا تاما قوله وهل تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي هل يتلو تشبيهات او لنكر والمقصود ههنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد استيضاح تفاوتها في التقارن فيما تقدم ويجلو من جلوت العروس وفيما يحكى حال من تشبيهات اي كاينة في مثل الامور الحكمية ويحكي حال استينافية وقوله سلك طريق وهو كب الجر من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه به الى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحل للثبات على الجر وقد حسنت هاتان الاستعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجر بالمركب قوله انقاب لحجة بالاظلام جعل الظلام كستر يستر به المحجة اي الطريق الواضح وجهها وسوى الاغراء مفعول ثان لاورث اي امرا سوى الاغراء وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السير باعثا عليه ولقد احسن حيث عبر عن الجد في السير بلطخ ود الحجة بايدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقة التي لها نشاط في السير كانها ترقص ونشر الظلام جناحه ومد اليهم رواقه عبارة عن شمول الظلام للهواء وشغوه لوجه الطريق والقاء هم العصا كناية عن النزول قوله فقابلهم عطف على ما استطاع افتر اي انكشف ذلك العبوس عن مزيد تخبطهم اي سيرهم على غير بصيرة فبينا مضاف الى الجملة الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لاتشهم والزبنى بالزاء المعجمة جمع زبنية

ومي الرابية لا تعلوها الماء ويطلق ايضا على صخرة تحفر في مكان عالي لاصطياد الاسد فاذا
بلغ السيل الزبية كان غاية في الاجحاف والطغيان وقد يروى بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان
للفرس كالثدي للمراة فاذا بلغهما الحزام سقط السرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن
من شد الحزام وكلا المثلين يضربان لفظاعة الشر وبلوغ النهاية والمثل الاول في تركيب
الكتاب وقع حالا من المستتر في الظرف اعني في وحشة الظلماء والكاف حال ايضا من المستتر في
مقاساة لانه بتقدير وفي مقاساة خبر للابتداء اعني مع قوله مظلم بهيم اي خالص لا يخالطه
شيء من النور يقال فرس بهيم اي لا يخالط لونه ما يخالفه فلم يتمالكوا اي لم يتماسكوا ولم يقدروا
على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال كونه ناظرا ثناقي ومادحا سناءه بالقمر وهو النور
وسناءه بالمد وهو الرفعة والشرطية اعني واذا شبهه عطف على قوله تحرمه قوله فما شبهه اي
فما شبهه والعدول الى المضارع لتصوير الحالة الماضية والابريز الذهب الخالص قوله او التفاوت
عطف على تشبيهات اي من التفاوت فيما ذكر نتلو عليك سورة غير ما تلونا او نحلولك صورة
غير ما جلوناه وانما عطف باو اما لان الاستفهام راجع الى معنى النفي وكلمة او تفيد عموم النفي
كقوله تعالى آثما او كفورا اي لا يتلو شيء منهما سوى ما ذكرناه من اختلاف الصور واما للتنبيه على
ان كلا منهما كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعني الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت في الايراد
على الوجه التركيبي يدل على اختلاف الصور في الخيالات تفاوتا او وضوحا قوله فيما حكيته متعلق
بالايراد ومن ذوي الحرف حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام بتقدير القول اي قائلا على
انه حال من الجوهري وكذا الحال في اخواته وثقب الفكرة هو التعمق في المعاني ونظم الفطنة هو ترتيب
الالفاظ لتنسيق المعاني والتفصيل وهو ان يجعل بين كل لؤلؤتين خرزة للتحسين والتزيين
شبه المعاني اللفظية بالالى المفصلة في الحسن والبهاء والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز
والزائف الفاسد المردود ومثل الدرهم والبهرج هو الردي الباطل من الشيء وهو معرب نبهاله
درهم بهرج كذا في الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقد يقال النبهرج اقرب
الى المعرب يقال احميته اذا جعلته حاميا اي حارا والكير منفاخ الحدادين من زق او جلد
غليظ واما الكور بالواو فهو مبني من الطين الذي فيه النار سبكته اي اذبته وخبث الحديد
والذهب ما ينفي عنهما من الغش وكون الكلام مركبا في معنى وجيز انه كناية لذلك على قياس
قولك هذا الكلام في معنى المدح كما مر والوجيز صفة اللفظ وصف به المعنى تبعا والفهم بالسكون

وقد يفتح كنهر ونهر والافحام مصدر افحمته اي اوجدته ساكتا والمعنى اخرجت الكلام من عيب وجدانه
غير مفيد لمعناه بمنزلة الساكت والقطيبي بوزن الفسيق هو المطرقة العظيمة واعترض بان
قطيبي للافهام قريب من ماء الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر من نحاس الدنان جمع دن والراووق
هو المصفات وعثي عذوبة الكلام في المفاصل ورقته في الافكار وحرارته في العقل تاثير حسن نظمه
ولطافة معناه وجودة مغزاه في نفس السامع تاثيرا شاملا لظاهره وباطنه حتى يصير كانه نشوان
والرقم النقش والرسم الاثر استعجم الامر اشكل واستغلق والمكنة عجمة في اللسان والرمص بفتح الميم
الوسخ الجامد في موق العين فان كان سائلا فهو غمص والبرود ما يبرد به الشيء ويرد والعين
من الاكحال يجعل الكلام البليغ لمن اعترته شبهة كالكحل لمن به رمد قوله او سلوكا او اخبار معطوفات
ايضا على تشبيهات قوله قائلا تصريح بالقول المقدر فيما تقدم وما تاخر يقال ند البعير اي نفر وشذ
اي انفرد عن الجمهور قوله اضيق من محجرة الاسماء التي فيها التاء وقعت نكرات والتي بدونها
وقعت معارف ولعل السر في ذلك ان التاء في جميع ما وجدت فيه او في بعضه اعني قصبة للوحدة
والانفراد فلا يناسب التعريف الجنسي فترك التعريف في الكل رعاية للموافقة قال ولصاحب علم المعاني
فضل احتياج في هذا الفن اقول اي الفن الرابع الى التنبه والتيقظ لانواع هذا الجامع اي
الذي يجمع بين الجملتين عند المفكرة لا سيما النوع الخيالي منه وذلك لان مشكلات الفن الرابع
وهي مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلا بد من الاعتناء بمعرفته ولما كان النوعان الاولان
من الجامع اعني العقلي والوهمي مندرجان تحت الضبط بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالي
اذ لا ضابط له بل مبناه على الرسوم والعادات المختلفة وجب مزيد اعتناء بشان النوع الخيالي
قوله فمن اسباب معناه فمن الاسباب اسباب يجمع بين صومعة وهي موضع العبادة وقنديل
وقران ومن الاسباب اسباب يجمع بين دسكرة وهي موضع الفسق ود كالكبة الحمار بين وابريق
واقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب يظهر تباين الاسباب في شان الجمع بين الصور
في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان الامر على ما ذكر من تباين الاسباب في اختلافها فيما
بين الامم والاشخاص فعلى اي اذا لم يوف صاحب علم المعاني النوع الخيالي حقه من التيقظ تعالى
وفاه حقه اي اعطاه اياه وافيا تاما وانه اي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر اي
حضري اني يستحلي كلام رب العزة اي كيف ومن اين يستحليه وهو مفعول لقلي دال على عامل
اذا والمعنى لا يستحليه اذا لم يوف الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث تعلق

والمستتر في ينظرون نا سقناه سبحانه وتعالى او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع الابل لان
كل واحد من تلك الامور دليل على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون
الى ما بعد احسنه بتقدير مضاف اي نسق افلا ينظرون واما مفعول به لنا سقنا يقال نسقت الكلام
اي عطفت بعضه على بعض واللام في لبعد متعلق بالنفي المستفاد من اني يستحلي اي لا يستحليه
لبعد البعير عن خياله لكونه من اهل المدر في مقام النظر اي التفكر في معرفة الصانع وصفات
كماله بالنظر الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر
واقوى من بعد البعير عن خياله في ذلك المقام قوله وذلك اي تيقظه او توفيه حقه سقط
تحصل اذا نظر كان جل مرمى غرضهم اي معظم ما يعود اليه غرضهم نزول المطر يحتله اي يحله
وينزل فيه نجيئ اي ندخله في جوارنا وحفظنا يقال اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله تعالى
من العذاب منيع اي ممتنع على طالبيه لاستحكامه يرتد الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل
طرف الناظر اليه استشهد بالبيت على ان حصونهم الجبال ومن لاصحاب هو اثنى بذلك اي ومن
يتكفل لهم بطول المكث في منزل من عزم الامور اي من عزومات الامور وواجباتها فعند
نظره اي نظر المدري هذا النظر المذكور وعند ظرف لما يدل عليه ابرى وهو مبني للمفعول على صيغة
الغيبة مستند الى ضمير المدري والمعنى انبغى للحضري عند نظره هذا ان البدوي اذا اخذ نفسه
له والمراد انكار الظن قوله منا اي في خزانة الصور وضمير لها الصورة الابل واللام متعلق
بمقارنته او تعوزه اي البدوي من اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعد هما
لصورتي الابل والسماء او لا ننص اليه اي لا نرفع من نصصت الشيء رفعته تليها اي عنقها
بعد من اي بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي كذلك لم يتاخر
اي الحضري ولم ياخذ بعضها بعضا قوله على ذلك النحو اي على الترتيب المخصوص المذكور فيما من تلك الصور
طي النسق اي عطف الظروف الثلاثة اعني الى السماء وما بعده على ما قبلها وعطف الاحوال الثلاثة
اعني كيف رفعت الخ على ما تقدمها لا يقال كلامنا في الجامع بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح
التمثيل بالاية لانا نقول قد مر ان عطف المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا
فالتمثيل بالاية تذكير لذلك قال واما الحالة المقتضية للتوسط اقول اخر بيان التوسط
عن بيان كمال الاتصال وكمال الانقطاع لتوقف تعقله عليهما وذكر اولا صورة اختلاف
الجملتين خبرا وطلبا لان لها مباحث فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم تتعرض

لصورة اتفاقهما طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية واما تضمين الخبر معنى الطلب
في صورة الاختلاف فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعني قوله ان اختلفتا بين
المبتدا والخبر لانه لما كان الاختلاف يقتضي سابقية الاختلاف وقدم ذكر تضمين الخبر معنى
الطلب على عكسه الذي هو داخل في القانون اما لمراعاة تقدم الخبر على الطلب في قوله خبرا و
طلبا او لان مباحثه اكثر وادق والمراد بتضمين احدهما معنى الاخر ما يعم الاستعمال احدهما
في معنى الاخر وانسياقه الى تقدير الاخر وقوله مشتركا يروى مخففا ومشددا وهو عطف على
مشتملا وانما قال في جهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى المواد المتكثرة للجملتين المختلفتين
خبرا وطلبا لا لان الجهة الجامعة يجب اعتبارها في جميع تصوراتها فانه غير واجب كما اشرنا
اليه وكلمة من في مما تليت تبعيضية لا بيانية لمكان تنكير جهات ولا يخفى ان ما ذكره هاهنا
نفي لسببي كمال الانقطاع ولا بد في اثبات التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا وكانه
اعتمد في ذلك على ما سبق اذ لم يكن في نفي اسباب كمال الاتصال ايضا بحث بخلاف ازالة
الاختلاف بالتضمين فان فيها مباحث قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشتركا معا اي
اشتمالا واشتراكا كائنين على نحو اشتمال المقام واشتراكه في قوله عز وعلا واذ لا يخفى تعليل
لاشتمال المقام في هذه الاية على ما يزيل الاختلاف اي ظاهر ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا
لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول
اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم
ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مقدرا بان المصدرية
بدلا من الميثاق فلما حذفت ان عاد الفعل الى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا امرا واقعا صلة
لان وقوله تعالى وبالوالدين احسانا اما بتقدير وتحسنون احسانا نظرا الى السابق او بتقدير
واحسنوا نظرا الى اللاحق قوله فان المقام مشتمل على تضمين ان اصحاب الجنة معنى الطلب
يريد ان قوله ان اصحاب الجنة مضمن معنى فليمتازوا اي هو دال على تقديره لانه خبر مستعمل
في معنى الطلب كاستعمال لا تعبدون في معنى لا تعبدوا وبيان تضمينه اياه ان قوله تعالى فاليوم
لا تظلم نفس شيئا كلام يقوله وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله ان كانت الا صيحة الاية
فيكون متاخرا عن وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء يدل على ان مضمونه
اعني نفي الظلم واقع في ذلك اليوم ومتاخر عن الاحضار لا على ان الاخبار به متاخر عنه ليكون

كلاما وقت الحشر بجواز ان يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم اذا اطلق هكذا
فهم فا يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيقا فوجب ان يكون المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس فهو
كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي يقال يوم
الحشر في حقهم على طريق الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات بضاعا ما لاهل
المحشر ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ولا شك ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله
ايها المجرمون تفصيل للخطاب العام الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه فيكون اعنى قوله
ان اصحاب الجنة متقيدا بهذا الخطاب ويكون التقدير ان اصحاب الجنة منكم يا اهل المحشر
هذا ثم انه قد جاء في التفسير ان هذا الكلام اعنى ان اصحاب الجنة يقال لاهل المحشر حين يسار
باهل الجنة الى الجنة لا في حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون ح قوله في شغل فاكهون من قبيل
تنزيل ما هو للكون منزلة الكاين مبالغة في التحقيق فقد تحرر ان معنى الاية هو ان اصحاب
الجنة منكم يا اهل المحشر يؤول حالهم الى اسعد حال وهذا الخبر في ذلك الحين يفهم منه القصد الى
طلب الامتياز فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم الى الجنة بهذا الطلب المقدر ولانه ذلك الخبر
عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فان قيل اذا كان قوله ان اصحاب الجنة مقولا حين يسار بهم
الى الجنة مع انه تفصيل للقول ولا يجزون المعطوف على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم ان يكون
فاليوم ايضا مقولا في ذلك الحين الذي بعد الحساب ضرورة ان التفصيل مع الاجمال والمعطوف
مع المعطوف عليه وهو باطل لان الفاء يقتضي ترتيبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل الحساب
اجيب بان المعطوف بالواو اعنى ولا تجزون لا يجب ان يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان
لا يقال فليمتازوا مسبب عن قوله ان اصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع انه لا يصح
تسببه عنه لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى ان اصحاب النار ليسوا كذلك فان قلت
لا حاجة الى تقدير منكم وتكلف التطويل في بيانه بل ما جاء في التفسير على ما نقله من ان هذا الكلام
يقال لهم حين يسار بهم واف بالمطلوب قلت لا بد من تقديره في الامر بالامتياز على الوجه الذي
ذكره اعنى فليمتازوا عنكم ثم نقول الملاحظ الكتاب للخطاب مع الذين نسب اليهم الجزاء بطريق
الخطاب محملا مدخلا في طلب الامتياز كما يلوح بالتأمل الصادق هذا تقرير كلامه على الوجه
الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه في الاية ان يجعل من عطف القصة على
القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم يتنبه له الجامدون على ما صرح به في كتابه من عطف

المفردات وعطف الجمل وقد ذكره العلامة في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن اخرها معطوفة
على قصة الذين كفروا كما تعطف الجملة على الجملة وقال في موضع اخر ليس الذى اعتمد بالعطف هو
الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهى يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين
فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعنى انه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة
الثانية مع الاولى بل من عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى مسوقة لغرض اخر فالمقصود بالعطف
هو المجموع ويشترط المناسبة بين مجموعى القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما اقوى كان العطف احسن
ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بانه نظير ما يقال في عطف المفرد في مثل
قوله تع هو الاول والاخر والظاهر والباطن من ان الواو الثانية لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين
المتقابلتين على مجموع الاوليين المتقابلتين لانك لو عطفت الظاهر وحده على واحدة من الاوليين
لم يكن هناك تناسب فلما صح في المفردات فلكل صح في الجمل ان يكون الواو لعطف قصة اى مجموع
جمل على قصة اى مجموع مثلها بل هذا بالجواز اولى فليكن ذلك اعنى عطف القصة على القصة على
ذكر منك فانه ينجيك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا طلب في معنى الخبر
بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون ممتازون منفردون عن الصالحين
الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى صيغة الامر لما فيها من المبالغة واعلم ان قوله وان
الخطاب الوارد وقوله وان قوله ان اصحاب الجنة وقوله وان التقدير تلثتها بفتح الهمزة معطوفة
على قوله وان الذي قبله قوله واما كونه اى كون المقام مشتملا على ما بين المعطوف والمعطوف عليه في الذى
يحق بصدده من الاثنين في جهات يجمعها عند المفكر فظ اما الاولى ففيها الاتحاد بين المعطوفين
في المسند اليه والتماثل في المسند من اعنى ترك العبادة لغير الله وقوله للناس حسنا والاشتراك
في قيد اخذ الميثاق واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند وهو الامتياز وشبه التضاد بين المسند
اليهما اعنى اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار والاتحاد في قيد الظرف الذى هو اليوم
قوله ونحو قوله تع فلما جاءها هو بالجر عطفا على قوله نحو قوله عز وجل واذ اخذنا وهذا شروع في
تضمين معنى الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك اعاد لفظة نحو ومعنى بورك من في
النار ومن حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها ومكانها البقعة التى حصلت فيها
اعنى البقعة المباركة المذكورة في قوله تع نودى من شاطئ الوادى الايمن في البقعة المباركة
قيل المراد بالمبارك فيهما موسى عم لانه كان في مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان
فيها

والظاهر انه عام في كل من كان في تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحواليهما من ارض الشام فان الله جعلها
موسومة بالبركات في قوله الى الارض التى باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله تقرير
الامر تنزيها له عن في مقام المكالمة عن المكان والجهة اى وسبحه تسبيحا فالحال في عطفه على نودى
كحال الق وضمير انه للشان والشان انا الله على انهما مبتداء وخبر او لما دل عليه ما قبله اى ان
مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك من في النار وقيل
الق عصاك وتلخيصه انه ذكر ان نودى بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو ان هذه لا تاتى آه فيكون
قرينة على ان التقدير وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق مقدر بقيل وقيل معطوف على نودى
الذى هو بمعنى قيل نفى قوله والق معطوف على قوله ان بورك سامحة والمراد انه عطف على نودى
ان بورك وفي الكشاف ان الق معطوف على بورك لان المعنى نودى ان بورك وان الق كلاهما
تفسير لنودى والمعنى قيل له بورك من في النار وقيل له الق عصاك قال والدليل على ذلك قوله تع
في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى انى انا الله على تكرير حرف التفسير كما تقول
كتبت اليه ان حج وان اعتمر وان شئت ان حج واعتمر فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا تقدير
معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول قلت لا باس لان الخبر والطلب اذا وقعا
في حيز القول كان القصد فيهما الى اللفظ المؤدى للمعنى فتنكسر سورة الاختلاف فيجوز العطف
كما تقول قال زيد نودى للصلوة وصل في المسجد تحكى قوليه معطوفا احدهما على الاخر اى قال
هذين القولين بل تقول اذا كان لها محل من الاعراب مطلقا جاز العطف بلا تاويل كما ستعرفه
فان قلت لعل كلام الشيخين واحد لان المص تسامح بذكران من المعطوف عليه قلت مع
لا تضمن في الق لان قوله وقيل الق على هذا التقدير اظهار لعامل المعطوف عليه في المعطوف
كما يقال معنى جاءنى زيد وعمرو جاءنى زيد وجاءنى عمرو ومثله لا يعد تضمينا اللهم الا ان يختار
ان العامل مقدر لفظا ويجعل تضمينا فيلزمه ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد
قال واما قوله وبشر **اقول** قد يتوهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى الاخر كما يشهد له قراءة زيد بن على وبشر على لفظ المبنى للمفعول عطفا على اعدت فيكون مما نحن
بصدده وليس كذلك بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقة قولك يا بنى تميم احذروا عقوبة
ما جنيتم وبشر يا فلان بنى اسد باحسانى اليهم واعترض عليه ولا بان الجهة الجامعة بينهما وان
كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند اليهما الا ان العطف بين الامرين لمخاطبين

من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم وثانيا بان فاتقوا جزاء
لقوله فان لم تفعلوا وليس قوله بشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح عطفه على جزائه واجيب عن الاول
بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار الخ واتقوا بما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقيم وبشر مقامه
لان التبشير مقصود في نفسه بضاما غيظهم وبهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من
عطف القصة على القصة لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف
عقاب الكافرين كما مر تحقيقه وذهب بعضهم الى انه معطوف على فانذر مقدرا بعد اعدت على
طريقة قوله وامتازوا واختار المص انه معطوف على قل مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا وايد بان
تقدير القول بوساطة انصباب الكلام الى معناه كثير في القران والكلام فيما نحن فيه منصب الى معنا
لانه تع يامرهم وينهاهم على لسان النبى عم فاورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان
لم يدخل في حيز القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان مامورا بان يقول وان كنتم في ريب
مما نزلنا على عبدنا وفساده ظ واجيب بانه مامور بتادية معنى الكلام بعبارة تليق به كان يقول
وان كنتم في ريب مما نزل الله على او مامور بتبليغ هذه العبارة على طريقة الحكاية عن الله تع فلا اشكال
ونظيره قوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اى ادّ معنى هذا الكلام بطريق الخطاب او ادّ كلامى
هذا اليهم بطريق الحكاية قوله اى وقلنا او قائلين كلوا اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف
على انزلنا وقد حذف المعطوف مع العاطف والثانى حال من فاعله كرر لفظ من ذلك مبالغة وتصريحا
بان كل واحدة من هذه الايات مما قدر فيه القول بوساطة انصباب الكلام الى معناه وانما قال
او قائلا انت يا موسى ليعلم ان قائلا متعلق باضرب لا بضرب المقدر والا لكان المعنى قائلا و
هنا بحث وهو ان قائلا ان قدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه وبين عامله اعنى اضرب بما يوجب
اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه وبين معموله اعنى كلوا على وجه اختلاله ايضا
فالوجه تقدير الفصل معطوفا على فقلنا او على فضرب المقدر قبل فانفجرت ولو قدر العاطف الفاء
لكان اظهر قوله اى وقلنا اتخذوا لم يقدر هنا اسم الفاعل لمكان المانع من تقديره حالا بل اقتصر
على تقدير الفعل وان لزم منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف والظاهر انه من عطف الطلب على
الخبر اعنى جعلنا بتضمين الطلب معنى الخبر كما في والق عصاك قوله اى يقولان ربنا اقتصر على
تقدير الفعل المضارع ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مفيدة ليرفع وانما قال على
قول اصحابنا اى البصريين لان التقدير عندهم يقولان اى قائلين وعند الكوفية ان يا بنى متعلق

بوصلها فيه من معنى القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد بها مطلق القول مجازا لم يكن لايراد الصلة اعنى الباء الجارة وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بني بشهادة المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضي لتلك الصلة وتعلق به يا بني نظرا الى القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف والصواب تقدير القول قوله اي ويقولون ذو قوله تقربون مضارعا معطوفا على نظيره اعنى تضربون لانه اولى وان جاز تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر انه يحمل على عطف الطلب على الخبر بالتضمين كما مر في قوله واتخذوا قوله اي فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى تقدير القول ههنا لان عاهدتم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم الكلام الا بتقدير قولوا بعد الفاء وذلك انهم عاهدوا مشركي العرب فنكثوا الا اناسا منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة اشهر آمنين لا نتعرض لكم فيها وهي الاشهر الحرم والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسبت البراءة عن العهد اليهما كما نسب الخطاب اليهم اي انهما بريئان مما عاهدتم به المشركين فانبذوا عهدهم اليهم قوله وكذلك عطف قوله وبشر هو عطف على قوله وعندي انه معطوف على قل مرادا اي ومثل وبشر الذين امنوا على قل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف بهذا العطف فالظاهر انه جعله معطوفا على استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه في معنى امنوا وذلك لانه دال على التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ويرد عليه ان تؤمنون تفسير للتجارة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا في سلكه اذ لا مدخل للتبشير في ذلك التفسير فالصواب تقدير القول كما اختاره لانه كثير في قوله وكن الحاكم وفي اشارة الى رجحان ما اختاره اما في هذه الاية فلما عرفته آنفا ولعدم التصريح بالنداء ايضا واما في قوله وبشر الصابرين وبشر الذين امنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان تتفق الجملتان خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذه هي الحالة الثانية المقتضية للتوسط وهي الاتفاق في الخبرية مع الاشتراك في الجهة الجامعة وكان الانسب بعبارته في الحالة الاولى اعني قوله فهي ان اختلفتا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا ان يقول ههنا او ان اتفقتا خبرا ان يكون المقام على حال اشتراك بينهما في الجوامع وقد تقدم الوجه في جمع الجوامع في قوله جهات جامعة قوله واظهر انما قال ذلك لان بعض الجوامع كالعقلي

اقوى واظهر ولها مراتب متفاوتة في الظهور وكذا الحال في الوهمي والخيالي متقدم على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق بقوله ولنختم تبريرا انا فصلنا الحالات المقتضية للامور المذكورة فيما سبق الجمل على وجه كلي مع تمثيل ما في بعض المواضع فالان نذكر لك امثلة كثيرة لها لتحذب تلك الامثلة بضبعك وتحفظك عن الزلق ان استقبلتك مداحض في الزمان شروعك في سلوك طرقات تلك الحالات قوله ان عسى بكسر الهمزة في النسخ المعول عليها فالشرط اعرضتك وعسى مقحم لتقوية معنى الغرض المستفاد من اداة الشرط فلا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي بعضها عسى ان بالفتح ايضا وليس بظاهر من معنى ولا لفظا قال ومن امثلة القطع للاحتياط قوله لم يعطف انا على تطرح مع الاتفاق في الخبرية والاشتراك في الجهة الجامعة للاتحاد في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليهما اعني المحب والمحبوب مع ان المسند اليه في الاول وقع قيدا اي مفعولا في الثاني كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغي لقربه منه واشتراكهما في الجامع اعني الاتحاد في المسند اليه والتناسب في المسندين مع الاتحاد في قيدهما وهو يفسد المعنى كما ذكره قوله وليس بمستبعد اسم ليس هو قوله ان يكون قد قطع وقوله لا نصباب تعليل للنفي الا تبعا والى ايراد متعلق به واضافة ايراد الى عبارة السؤال اضافة المصدر الى مفعوله لا يقال اذا كان الكلام السابق منصبا الى ذلك السؤال وجب ان يكون اراها استئنافا لانا نقول ليس يجب ان يكون السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله فما هو هناك اي ليس الفصل في ذلك المقام وهوان يكون ثبوته لاجل اللفظ اعني رعاية الوزن بل هو في مقام اعلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان يراعى فيها جانب المعنى ويقتضي الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب عن مرتبته الى ما دونها وانخرط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها نعم قد يعتبر في البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم يعطف ام الفى خيفة ان يظن بريدان انهم الفى جملة اسمية خبرها فعلية على الاصح وهذه الجملة تشارك الفعلية السابقة اعني زعمتم في الجهة الجامعة لان مضمونهما سواء فانهما دعوى الانتماء وحالهم الكاذب فكره نفيه لكنه ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصير ام الف وليس لكم الاف داخلا فيما زعم المخاطبون فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها مفرد وقع مفعولا وكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما جعلها في قوة المفرد قلت يصح ذلك لان زعمتم متضمن معنى القول فكانه قيل قلتم ان

انهم لكم قريش فالمفتوحة بمعنى المكسورة فجاز حينئذ عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل اسم ان على مذهب من جوزه وان لم الفا قوله يحكي الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في القرائن الحالية وذلك لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال شريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم الى قريش بالقرابة بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى الشام للتجارة وليس لكم شيء من ذلك لا في الوطنين وايضا قد آمنهم الله من الخوف والجوع وانتم جائعون وخائفون واليه الاشارة بقوله اولئك اومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو اسد وخافوا والالاف مصدر الفه يالفه والايلاف مصدر آلفه يؤلفه والالف مصدر الفه يالفه الفا قوله وفضلك اي الشاعر وحسن ابدى طرفي الخبر اعني فصل وضمير كان للانكار قوله واما جملة انا معكم اعني نحن مستهزؤن جعلها جملة واحدة لان الثانية مؤكدة للاولى ومقررة لها فالعطف على احديهما كالعطف على الاخرى ولما كانت الثانية اقرب واشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزؤن لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وههنا مفسدة اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي ان يشاركه ايضا في كونه مؤكدا لانا معكم قوله لشاركه في اختصاصه بالظرف المقدم الظاهر انه جعل اذا ههنا لمجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة ويحتمل ان يراد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة الاختصاص ايضا اذ لا منافاة بينهما واما استناد الاختصاص الى التقييد بالشرط مقدما كان او مؤخرا فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ملحوظا مع قيده سواء مع جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون فيكون ح قطع الله يستهزئ بهم للاحتياط لا للوجوب قوله وما سواه اي زينت مفعول معه ومستند حالا من فاعل خلاهم ومتصل خبر فان استهزاء الله وقوله بكل حال ظرف للنفي اي استمر انتفاء الانقطاع في كل حال قوله فانهم مفسرون تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المقدم ليس مرادا بشهادة ما سبق في نظيره قوله قطع الا انهم عطف لما تقدم اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعني اذا قيل لهم امنوا ولا على انؤمن لئلا يشاركه في كونه من قولهم فان قلت نحو من كالمستفهم فكيف يعطف عليه الخبر قلت قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين في حيز القول والاعتراض بجواز

العطف على قالوا ملحوظا مع قيده متوجه على ما بين الايتين ايضا وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في الايات الثلاث ملحوظ من ظرفه المقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ بهم والا انهم هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية العذاب فيه تحت جملة وان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول امنا وان كان موجها فلا يلزم من العطف على ذلك المقيد ما ذكرتموه من المحذور فالاولى المصير الى الاستئناف على ما وضحناه ايضا تاما فان قلت لم خالف في ايراد الاي ترتيبها في نظم القران قلت لان عطف جملة الله يستهزئ على ما سابقتها المشتملة على ذكر الاستهزاء اظهر في بادي الرأي من العطف في الايتين الاخريين والبحث عن ترك العطف الاظهر اهم قوله في الذي قبله اي في الكلام الذي قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة اي تعرى الكلام عن الجواب فلزم المصير الى الاستئناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام السابق نحو السؤال وتنزيله منزلة الواقع لزم المصير الى الاستئناف لا انه يلزم تعين الاستئناف على الاطلاق قوله على ما ادعوه اي على وجه حصرهم في الصلاح بانما قال ومن امثلة الاستئناف القول قوله عن جماعات العوذل اشار به الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لجماعة لا لامرأة لشهادة قوله صدقوا والغمرة الشدة والانجلاء الانكشاف وكلمة حين مهنا في حكم لما وصار جوابها وضمير كان المعطوف على شرطها راجع الى ابداء الشكاية قوله فبني اي الشاعر الكلام عليه اي على هذا السؤال وقوله على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه ايراد الجواب عقيب السؤال فانه يكون بلا عطف الملكان الاختلاف طلبا وخبرا اولانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا اولان حقها ان يكون كلامي شخصين فلا مجال للعطف بينهما وحندب بضم الدال رواية الكتاب ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد والجنوب جمع جنب بمعنى الجانب وخبت اسم موضع وهو في الاصل الارض المطمئنة فيها رمل عريت اي حط عنها رحلها والاجمام الاراحة وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والقاد موضع قريب من الكوفة لي اي خبب في السير وذلت اي الناقة من شدة السير وبعد المنزل قوله فصل اي اراد الفصل فلم يعطف قوله عن النساء العاذلات اشارة الى ان العواذل جمع عاذلة صفة لامرأة بدلالة قوله رأتني وقلن قوله بكي اي اكثري البكاء والعذان بالكسر موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفنت تلك القتلى والمحرق بكسر الراء لقب عمرو بن هند فانه حرق مائة من الاعداء بالنار فضرب المثل بناره والحرم المأمن من دخله كان امنا لم يعطف كانوا على طالت

للاستيناف قوله اوكيف ابكيهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السوال قلت بل يطابقه لان المعنى كيف ابكيهم اعالمة بحالهم ام جاهلة ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تصفهم لي وقيل المعنى كيف اندبهم واصفهم في بكائي صفهم لي وكان الشاعر قال لها قولي كانوا على الاعداء آه ولا يخفى عليك ان الجمل التي قطع عنها كانوا اعز طالبا قاتهم غير التي نشاء منها السوال اعني قوله بكي قوله عفي اي اندرس وعفاه درس شعدي ولا يتعدى والحنان السحاب المصوت والعسوف الظلوم والوبل القطر والهطال اي كثير الهطل وهو تتابع المطر وقوله ماذا عفاه جملة اسمية قطعا فالظاهر ان يجاب بمثلها ويقال كل احنان عفاه على طريقة ما عرفت في ماذا صنعت فكانه لم ينظر الى خصوصية عبارة السوال بل قصد الى ما يفهم منها من نفي الجملة الفعلية على قياس ما حققته في من قام ولا يتاتي ذلك في ماذا صنعت اذ جعلت اسمية فتامل قوله عفاه من حدا ايهم قيل معناه عفاه من حدا الابل وساقها بهما اي تسبيهم واكرمهم من المادحين والسائلين يقال غرضت اي ضجرت ومللت والغر من لم يجرب الامور ادخل عليه اللام الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل وبعد ظرف لما غرضا قدم عليه توسعا طوى عنه كشحه اي اعرض عنه وجانبه قوله ما للمتقين الجامعين بين الايمان بالغيب آه اختار هذه العبارة على ان نقول ما للمتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة او الجامعين بينها اشعارا بفايدة تكرار الموصول في الايمانين وتركه فيما عداهما وهي ان الايمان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلوة والانفاق والايمان بالكتب المنزلة اصل يترتب عليه الايقان بالاخرة فكرر الموصول في الاصلين وعطف احدهما على الاخر بالواو والجامعة عطف الصفة على الصفة المجرورة او المنصوبة على الاختصاص وجعل كل اصل منهما في ضمن فرعه لان كل فرع يبتني على اصله ويدل عليه فهو يتضمنه وقوله اختصوا حال من المتقين وكنه الشيء غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبقى منه فضل وقوله لا يكتنه كنهه اي لا يبلغ نهايته كلام مولد لا نقادر قدره اي لا يغالب قدره فضلا ان يغلب وقوله في حقهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا قدر السوال هكذا ما للمتقين اختصوا او ما بالهم اختصوا كان معناه اي اسباب تآخذت في شانهم حتى استحقوا تلك الهداية واختصوا بها فكان سوالا عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة له على السبب قلت الكلام السابق مشتمل على تفصيل السبب الا ان السائل لم يتنبه له فنبه عليه اجمالا باسم الاشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى صاروا كالمحسوس المشاهد والى هذا اشار بقوله فاجيب بان اوليك الموصوفين غير مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا اي يظفروا من حالهم

استحقاقهم لاختصاصهم بالهدى والفلاح لمكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا بها فلا مجال الا تبعا والسوال فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب المآل قلت لا يخفى ايضا ان الذين يوول حالهم الى تلك الصفات كان مآلهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى فكيف يفهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السوال عن سبب اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين ويشير الى ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتيب الحكم على الوصف المناسب المختص فيكون مختصا ايضا قوله وكان نقدر هذا وجه ثان في الاية وهو المختار كما سياتي قوله منطويا على بيان الموجب اي انطواء ظاهرا مفصلا والا ففي الاستيناف على الوجه الاول منطو عليه ايضا ليكون مطابقا للسوال عن السبب لكنه انطواء خفي اجمالي كما بيناه قوله وكان يخرج الاية عما هي بصدده يعني الاستيناف وانما جعل المنصوب على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف وتابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص وكانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مرادا به اي بالموصول الثاني مع خبره التعريض يريد ان فايدة اخراج الموصول الثاني عن كونه للمتقين كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يومنوا بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم وهم ظانون انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد وطمعهم خائب وليسوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما مختصان بمن امنوا بالكتب المنزلة جميعا لا بالتورية وحدها واتقنوا بالاخرة على وجهها لا كما يزعم اهل الكتاب من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لا تمسهم الا اياما معدودات وان التلذذ في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم والمناكح قوله جاعلا حالا من فاعل يجعل الموصول الثاني جاعلا جملة والذين يومنون بما انزل اليك آه من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان هذه الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف مع ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس هدى لليهود فالثانية في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال وليس بظاهر واما اذا جعلت هذه الجملة براسها اي بتمامها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه ايضا كما في الوجهين السابقين على ما سياتي قوله والفضل من هذه الوجوه لاستيناف الذين يومنون بالغيب جهات اما بالنظر الى الوجه الذي الاول فلان الاستيناف بعد اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع عدول عن السبب المعين كما مر وايضا استيناف الذين يومنون بالغيب ينطوي على بيان الموجب

والتخصيص دون استيناف اوليك كما عرفته وايضا لا فصل هنا بين منشاء السوال وبين الجواب بذكر بذكر صفات المسئول عنهم بخلاف هناك واما بالنظر الى الوجه الثالث فلان الاستيناف تكثير الفايدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان هنا ينتظمان في سلك واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه الثالث وايضا تصحيح عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما حققته انفا ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل الهدى بزيادة الهدى والثبات عليه وتاويل المتقين بالطالبين الصائرين الى التقوى وعلى التقدير بن يحسن استيناف الذين يومنون واما استيناف اوليك والابتداء بالذين يومنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير الصيرورة الى تكلف في وصف الضالين بتلك الصفات الجارية على المتقين قوله فصل تنزيلا على كل اذاكه ليقع جوابا اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف واجيب بانه لا منافاة في اجتماع اسباب الفصل وكانه نبه بقوله يقطع الحان هذا السبب اعني الاستيناف في غاية الظهور فلهذا الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحية الكلام السابق للعطف عليه وعن عدمها لان من المعلوم ان القصد الى كونه جوابا لذلك السوال والافاك الكذاب والاثيم كثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في الاصل مصدر ضافه وكانوا اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صورة الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابراهيم وهو معنى المكرمين انهم مكرمون عند الله قال بل عباد مكرمون او عند ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امراته واذ دخلوا عليه نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني ولا لانهما في ضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر وجاز ان ينصب بحديث وان لم يرد به معناه المصدري واراد بقوله منكرون انهم ليسوا من معارفه اومن جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سوالا لهم عنهم اي انتم قوم منكرون فعرفوني من انتم فراغ اي ذهب بخفية من ضيوفه كما هو دأب المضيف والهمزة في الا تاكلون انكار لترك الاكل اوحث عليه فاوجس اي اضمر وانما خافهم لظنه انهم يريدون به سوء حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضي الله عنهما وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب قوله في القران كثير تقديم في القران على عامله لمجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره ايضا ومن امثلة البدل المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله كما لا اظهار الكراهة لاقامته وذكر

لان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه لمخالفة سره العلن فربما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قيل له ارحل فقد يكمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزم لكراهة الاقامة فان اراد بالتضمن المعنى اللغوي الشامل للالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة فيكون كراهة الاقامة جزء مدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون دلالة لا تقيمن على كراهة الاقامة مطابقة اصطلاحا ايضا واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة فحمل المطابقة على انه زيادة ظهور بالقياس الى دلالة ارحل قوله مثلها قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم ائذا متنا آه كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض كالمثال الثالث فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع لان احتماله اياه بعيد جدا ولا لكون الكلام الثاني اوفى بتادية المراد في المثالين الاخرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما ليس فيه الكلام السابق وافيا بتمام المراد فابدل منه ما يفي به لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا ومبينا وذلك لان قولهم امنا بالله وباليوم الاخر كلام كاذب يوهم السامعين انهم امنوا فيحتمل ان يكون على وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون فازيل هذا الخفاء بيخادعون وبين انهم قالوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان كاذبين وما رفقهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على البيان اولى لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب عن ذلك السوال شافيا وانما قال في حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنون وان جاز ان يخدعوا لم يجز ان يخدعوا وانما قال يخادعون لان صورة صنيعهم مع الله ومع المؤمنين حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون صورة صنيع المخادعين وكذا صورة صنيع الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام المؤمنين مع كونهم عندهم في عداد شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخداع ايضا وقد يقال يخادعون بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صورة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المبالغة ويؤيده قراءة ابي حيوة يخدعون الله والذين امنوا وعلى هذا فالمنافقون في حكم المخادعين ايضا او يخادعون حقيقة اذ المراد يخادعون رسوله لانه الناطق عنه باوامره ونواهيه فوسوس اليه الشيطان الوسوسة القول الخفي لقصد الاضلال يقال وسوس

اليه اي القى الوسوسة اليه ووسوس له اي فعل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى ان الاكل منها سبب بزعمه لخلود الآكل وان لا يموت ابدا وملك لا يبلى لكن لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه هذا مبني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولا ريب فيه جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة بحذف المبتدا وانما جاءت هكذا متناسقة بلا حرف نسق لكونها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض قوله حين كان وزانه اي قياسه ونسبته وهو في الاصل مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به جعل لا ريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التاكيد المعنوي واخرى بمنزلة الحال المؤكدة وبين الاول بقوله يدلك على ذلك اي على كونه بمنزلة نفسه في جاءني الخليفة نفسه آه ثم حكم بان تقديره كونه حالا موكدة ظاهر كما ستطلع عليه والضمير في انه للشان وكلمة حين ههنا ستعمل استعمال لما وجوابها كان عند السامع اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة انه مما يرمى به على سبيل المجازفة والمساهلة فينظمه السامع في سلكه وبولغ مسند الى قوله في وصف لكتاب وضمير شانه للكمال وبتلك المبالغة مصدر بولغ وحيث جعل قيدا لبولغ وكذا قوله بشهادة قيد له بعد تقييده بالقيد الاول والاصول هي القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة للبعيد اذا استعمل في القريب فاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى التحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك فيؤل المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بلا تقدير ومعرفة بكميته والفعل في فاتبعه مسند الى لا ريب فيه اي جعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب نفيا لان يكون مظنة ان ينظمه السامع قبل التامل في سلك ما جوزف فيه وقد اصيب به اي بذلك الاتباع المحز واتباع نفسه الخليفة مصدر فاتبعه فالحاصل ان لا ريب فيه لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم ثم الظاهر مما ذكره ان الضمير المجرور في لا ريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب كانه قيل لا ريب ولا مجازفة في هذا الكلام بل هو صادر عن تحقق واتقان ويجاز ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما يتبادر من نظم الآية ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل مما للحق واليقين كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة وانما كان تقديره كونه حالا

موكدة حالا مؤكدة ظاهرا لانه يؤكد معنى الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان بينا يؤكد معنى الخبر الذي هو الحق قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لا ريب فيه على ذلك الكتاب واللام في قوله الهدى قبله متعلق بالتقدير والضمير المجرور لهدى للمتقين وفي قوله ذلك الكتاب لا ريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب متبوعا بلا ريب فيه تقيد ابهه صادر موكدا لهدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجازفة من الكلام تتمة له فلا يتجه ان الاولى على ذلك ان يعطف هدى للمتقين على لا ريب فيه لاشتراكهما في انهما تاكيد ان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين تاكيد للا ريب فيه كما ان لا ريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على جملة تقديره هو هدى فيكون ايضا خبرا عن المبتدا الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل المصدر عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى وامابيان اي وانما يبين ما قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكر اي لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا فلما تراه من النظم الشاهد له اي للتنزيل وهو له الاطراد ابدال اشتمال باعادة الجار واللام في موضع الباء اي الشاهد للتنزيل باحرازه التنزيل قصب السبق في شان التنزيل اعني ما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو اي ذلك النظم الشاهد تلك الشهادة وقوله من تعقيبه عطف على من النظم وانما اورد لفظه ثم تنبيها على التراخي فان تقوية الشاهد وتزكيته متراخية الرتبة عن اصل الشهادة وانما وصف النداء بالبليغ لكون الريب منفيا بلا النافية للجنس قوله وانك لا يخفى بعد ما عرفت ان ذلك الشاهد المصدق يشهد باحرازه قصب السبق فيما هو شانه و المقصود منه لتعلم ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الاصلي منها هو الهداية لا غير وبحسب الهداية يتفاوت شان الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول ما قصد به فاذا دل ذلك النظم على علو شانه ورفعة مرتبته بحيث انحصر جنس الكتاب وكماله فيه فقد دل على كمال كونه هاديا فصار هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله بحيث اتحد معنيا مما في المآل بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله كما مر قوله وكذلك قوله ان الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله الم ذلك الكتاب لا ريب على قوله وكذلك فصل هدى اذ ليس الكلام في فصل ان الذين كفروا عما قبله فانه لكمال الانقطاع كما سياتي بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك ان لا يؤمنون مقررا لما افاده قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي لما قبله وكذلك ختم الله تقرير

ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم قلب يخلص اليه الحق اي يصل اليه خالصا ولا سمع يدركونه به حجة ولا بصر يتثبتون به عبرة ولما كان انتفاء سلامة تلك المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي لها فان قلت هلا جعل ختم الله تاكيدا لقوله لا يؤمنون قلت لعدم دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار وعدمه كان الاولى عطف احد التاكيدين على الآخر لانا نقول التاكيد لا والا من تتمة المؤكد بالكلا على قياس ما تقدم وقد يقال لما ختم الله استيناف وليس بعيدا لما قوله ولهم عذاب اليم فالظاهر انه عطف على جملة ان الذين او على خبر ان لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه تقرير التسوية بخلاف التاكيدين السابقين قوله كما ترى اي كالتقرير الذي ترى قوله وكذلك قوله انا معكم اي هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد وقوله لما كان المراد آه بيان لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم قلوبا بفتح الهمزة اذ المراد هو المعنى ويجوز على الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا الحال في همزة انا نوهم وضمير معناه لقوله انا معكم قلوبا قوله وقع جواب لما قوله انما نحن مستهزؤن مقرر او هو التقرير ان ايهام الايمان يتضمن نفيه والاستهزاء باهله يتضمنه ايضا فكان الكلام مقررا للاول وقد يقال معنى الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثاني دفع الاسلام لان المستهزئ بالشيء المستخف به دافع له قطعا ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ومنطوق ما هذا بشرا يؤكده مفهوم ان هذا الا ملك كريم اعني نفي البشرية ومفهوم الاول اعني اثبات الملكية يؤكده منطوق الثاني وانما قال في حال التعظيم لان نفي الادمية في حال التحقيق يفهم منه عرفا اثبات الشيطانية او السبعية او البهيمية وقوله كان في اذنيه وقرا اي ثقلا مانعا من السماع مقرر لقوله كان لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ضمير ولى مستكبرا ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا او طلبا قدمه لانه اولى واقوى قسمي كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مر والرائد هو الذي يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلأ من راد يرود رودا اذا جاء وذهب يقال ارسيت السفينة اي القيت مرساتها لتقف في المزاولة المعالجة والضمير للحرب وقوله فحل تعليل للامر بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك يجري بمقدار اي بقدر من الله وقيل في ديوان الاخطل وقال سيدهم والضمير للسفينة وذلك لانهم لما راوا ما فيها من الاهوال طمعوا في اخذها فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليأخذوها فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب والكلام في جمل لا محل لها قلت النظر ههنا الى المحكي اعني كلام الرائد

دون الحكاية ولا اعراب لها في المحكي وقد يقال الكلام عام متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف خبرا او طلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشيء فان الجمل التي لها محل من الاعراب كما صرح به بعضهم في حكم المفردات يكتفى في كون العطف بالواو بينها مقبولا بالجهة الجامعة من غير التفات الى ذلك الاختلاف وعدمه الا يرى الى قوله وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات وليست النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل الجمل في حكم المفردات التي وقعت موقعها لظهور فائدة العطف بينها بالعطف بالواو بخلاف ما لا محل لها من الاعراب فان نسبها مقصودة بذواتها فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس يظهر فائدة العطف بينها بالواو الابتناء على كما مر و تقتضي ان يكون بينها مزيد مناسبة كما لا يخفى وقد نص العلامة في سورة نوح بصحة قولك قال زيد نودي للصلاة وصلى في المسجد كما ذكرنا سابقا قوله ملكته حبلي تمليك الحبل عبارة عن الانقياد والدخول تحت التصرف لتمام والقاؤه على غاربه اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات اليه لقلة الرغبة في مواصلته والتصرف فيه وقال اني في الهوى كاذب اي قال انك في دعوى محبتي كاذب الا ان الشاعر حكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه وقوله بالرفع فيهما اي في يا كلك وادفع وذلك لان الجزم فيهما يخرجهما عن صلاحية العطف ويجعلهما جزاء شرط محذوف اي ان تدن يا كل على مذهب الكسائي وان تصلح ادفع اليك الاجرة فان قلت لما ذا اسند الفصل في تدن او يا كلك وادفع الى الاختلاف دون الاستيناف مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى فان قيل عطف لننقم على الخبر الذي يليه مما لا يكون والاشتراكه في كونه مقولا للمحبوب اجيب بان المراد ترك عطفه على قال وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين وربما جعل استينافا بتقدير قلت لننقم الله جوابا لماذا قلت ومن امثلته اي امثلة الانقطاع لغير الاختلاف ويعني به القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله ويقع في خاطرك بغتة اي في اثناء الحديث الذي تكون فيه قوله مثال الاول كنت في صريت اي مثال الاول من هذه القصة قوله وان خاتمي هذا عطف على تقدير قد اي خاتمك على ما وصفت وان خاتمي وترك العطف في قوله ان خاتمي ضيق لا يخ عن نكتة قوله النبوة مقام يكرم عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر

في بعض المقامات كان تكون مثلا في تعداد الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها فتقول كم ثوبٌ لي واسع وخاتم ضيق وحتى كذلك فتحصل لكن مقام اشتغال اهل مجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكر خفك مع خاتمك وكذا في قوله قبيل هذا او بينهما جامع غير ملتفت اليه اشعار بما ذكرنا ايضا فان ما لا يصلح ان يكون جامعا في شيء من المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا كلام في تحقيق هذا المطلب فليكن منك على بال ولا تلتفت الى ما يتوهم من ان قول المص ههنا صريح في ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين اصلا بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما ايضا وقوله او تكون في حديث عطف على يكون في حديث وقسيم له كما يشعر به قوله بغتة وقد تم والاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين الجملتين تعلق اصلا الثاني ان يكون بينهما جامع غير ملتفت في ذلك المقام وقد عرفتها الثالث ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق به وانما فصله عنهما لانه مقدمة لبيان الفصل في قوله تعالى ان الذين كفروا قوله وكون ما عقبته الظ وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر لانتقال بين هذين الحديثين جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الاية اذ الحاصل انه هداية للمتقين وغير نافع للذين كفروا الا انا نقول ان المقصود بيان حال الجهال مطلقا لا بيان حالهم بالقياس الى كتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا اطلق الجهل وقال وسوء ما اثمر لهم جهلهم ولم يقيده بكتابه واما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو ذلك التعلق البعيد وكذا الحال في الاية اذ المقصود ان لا نفع في الانذار سواء كان بالقران او غيره قوله كلا فم متعلق بالخروج اي الخروج من زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حاله الحاصل اذا تركت في قوله هو نا اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا بلا عطف ليس مختصا ايضا لكن الخطب اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس الامر بالواو وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كلمة لا رد لما زعمته الحبيبة من انه راس هواه كما حكاه في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم والخطاب في هواك للنفس اي ادعت ان هواك اندرس كما اندرس اثار ديارها بذلك الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم وفي قوله بين مرارة النوى وكرم ابي الحسين اشارة الى انه من عطف المفرد على المفرد وان الجامع شرط فيه ايضا كما مر وما يقال من ان كرم ابي الحسين له حلاوة او ان مرارة النوى داء وكرمه دواء فمما لا يخفى

قوله هو يعلم ما يلج هذا مثال للتوسط في المفردات لان كلمة ما موصولة لا استفهامية الا ان توسط تلك المفردات باعتبار الجامع بين الجمل الواقعة صلات وقوله ان الابرار مثال للتوسط في الجمل وقوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما تتلو واما مجرور عطفا على قوله وانما لم يتعرض لامثلة التوسط بازالة الاختلاف لانها قد مرت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين يريد ان التوسط بين كمال الاتصال والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورثه حسنا زايدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك يعني كونهما شرطيتين وظرفيتين وكون الفعليتين بحيث يكون فعلا هما ماضيين او مضارعين وكون الخبر في الاسميتين اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض معناه من غير ان يقصد التعرض لقيد زايد معين فيصح ما ذكره من الامثلة ولا يرد انه اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد قيدا زايدا وتخصيص ان النسبة تقصد على ثلاثة وجوه الاول ان يراد تجريدها عن الخصوصيات كما في قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على عدمه او يدل على استمرار الانطلاق ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر الثاني ان يقصد معها خصوصية معينة فلا يجب رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد وبالاخرى عدمه الثالث ان يقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا يجب رعاية التناسب قوله ان تراعى بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب بقوله فنقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد فصله لان الخبر في الاسميتين فعل وما قيل من ان هاتين الجملتين يحتملان ان تكونا فعليتين ايضا فيجب ان تقدرا متناسبتين في الاسمية او الفعلية لا مختلفتين فيهما انما يصح على بعض مذهب الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا تقول عطف على ان تراعي ولو ترك ان وعطف على فنقول لكان اظهر قوله قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول في ذلك ايضا للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد وافترقتا في ان الثانية تفيد التقوي على ما سلف فاذا رفعت احد الاسمين في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة التفسير رفعت الاخر في الاخرى واذا نصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع في احديهما وتنصب في الاخرى لادائه الى الاختلاف في الاسمية والفعلية

سواء كان الفعل مشتغلا بضمير ما اضمر عامله كقولك زيدا لقيته وعمرو مررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه وقد نبه بما ذكر على ان التناسب في الاشتغال بالضمير والمتعلق يراعى في الجملتين ايضا وقوله امثال ذلك يريد به ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار على شريطة التفسير او اراد امثال ما ذكر ههنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى اي واريد عدم التجدد في الاخرى وفائدة لفظ بعد تقوية للثبوت المستفاد من قاعد دفعا لتوهم قصد الحدوث به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت وان لم يكن العطف بالواو وفي قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم احدثتم الدعوة لهم ام استمر عليكم صمتكم اشعار بان الهمزة وام داخلتان بحسب المعنى على المستويين وقد يقال المستويان ههنا مضمونا الجملتين كانه قيل اهذا واقع ام ذلك طلبا لتعيين ما علم ثبوته على الابهام قوله اذا حزبهم امر اي اصابهم مكروه وضر فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى وقوله اجردت بالتخفيف من الجرد المقابل للتعب وقد يروى بالتشديد من التجريد المناسب للاحداث وقوله استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا قوله وما اعظم كيد الشيطان للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد في الاعتقادات والى انه يفضي الى التقليد في امور ظاهرة البطلان كحال هؤلاء في تقليدهم اباهم قوله في عبادة تماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعني قوله اذ قال ابرهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين قالوا اجئتنا قوله فبالحري ان نلحق به الكلام في الحال قوله بحثيها بيان لوجه مناسبة الحال للفصل والوصل واللام متعلقة بخبر المبتدأ اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما ملتبس لاجل جهتيها وهذه الواو فرع للعاطفة كما اشار اليه وسيصرح به ولفظة تارة اما ظرف او مصدر قوله مع الواو حال اي مقارنة اياها وقوله لا معها عطف على مقدر اي وبجهتها الاخرى مجردة لا مع الواو وجعل لا بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة يخدشه ان ما بعدها اعني معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في ذلك اي في ان الحال في اي موضع تجيء بالواو وفي اي موضع تجيء بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به الحال الاخرى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار بحسب المناسبة وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثمه قيل الاصل مدلول الدليل والنهج مختار الاستعمال

وقد يقال الاصل ما تعلق بالمعنى والنهج ما تعلق باللفظ وفائدة لفظ معا انه لولاها لربما توهم ان لكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما درهم واذا قيل معا تحقق وحدة النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الاول قدم بيان اصل المؤكدة بعد ما اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان المنتقلة اللاثابت قوله وصفا لا بينا اي لازما لا يتغير وذلك لان الحال المؤكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في الجملة السابقة سواء كانت الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تاتي بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذي يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظة الله في شهد الله اذ يفهم منها القيام بالقسط ولا شك ان الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الاسم ضمنا فاذا صرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة لمضمون جملة عقدت من اسمين لا عمل لهما والا لسعد ان يجعل كونها كذلك شرطا للوجوب حذف عاملها ولو فسرت الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو ولوا مدبرين ولا تعثوا في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا فيمن لم يجعلها بمعنى المصادر احوالا مؤكدة مع انها ليست صفات لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل صدر عن الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الصفات الصفات اللازمة امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو بينا وشفيقا وسخيا جوادا وبطلا شجاعا وما ليس بمشتق كعربيا ونحو قائما انما يقع حالا مؤكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله قائما بالقسط ولما كان الاصل في النوع الاول هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل والمفعول فانهما لا يدلان على لزوم معناهما لموصوفهما بل يعبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدلة وهذا لا ينافي ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك يقابل الحدوث والمراد به ههنا اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير مشتق كرطبا وبسرا اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة قوله ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا يريد ان هذه الصفات لازمة لا فائدة في تقييد المجيء بها والتأويل الذي اشار اليه مثل ان يكون زيد في سن النمو والانحطاط فيحدث له طول او قصر ومثل ان

حدث له سوادا وبياض بسبب من الاسباب الطارية قوله ونحوها في الاستعمال ان ياتيا عاريين
عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقرير الصفة التي تضمنها الاسم ومن المنتقلة تقييد
الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة والهيئة فان قيل الصفة
المنفية قد يراد تاكيدها وكذا قد يقيد الفعل بها قلنا المقصود من الحالين تقرير ثبوت الصفة
والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او اعتبارية فان انتفاء الصفات والهيئات
مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان يعبر عنها بما يدل على الثبوت فان قلت قد يفهم من نفي
صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي الركوب ثبوت المشي وبالعكس وح كان النفي منضبطا
ومتحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والمختار في نهج الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت الصفة
او الهيئة المقصودة فلا تخالف هذا النهج في فن البلاغة وان جازت مخالفته بحسب النحو
قوله لان هذه الواو تعليل لما ذكره من ان النظر الى كون اعرابها غير تبع تقتضي عدم دخول
الواو وانما قال اصلها العطف لانها في الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو
العطف استعيرت للوصل فان قلت قوله نفي الحق يقتضي ان يدل على ان ذا الحال هو الحق وليس
كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في العامل المقدر اعني احقه او اثبته وعند المص ضمير الفاعل
فيما اختار تقديره في قسم النحو حيث قال ان احق التقديرات في زيد ابوك عطوفا يحيى
عطوفا وفي هو الحق بينا بدو بينا قلت لما كان ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا الحال
قوله والخبر ليس موضعا لدخول الواو لانه متحد بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير
وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه في غير كلمة اي قوله والتحقيق فيه اي فيما ذكرنا
من ان هذين النوعين ان لا يدخلها الواو وقوله الا بعد ان يكون هناك اي في موضع انتظام الاعراب
للكلمات تعلق معنوي ينتظم ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك لان الجهات الاعرابية
وضعت دالة على معان معنوية نظرا على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض فاذا
وجدت الاعراب في موضع قد يتناول شيئا دون الواو اي بطريق الاصالة دون التبعية
كان ذلك دليلا على ان لمدلول تلك الكلمة المعربة تعلقا معنويا لمدلول غيرها من الكلم المنضمة
اليها فلا يحتاج الى تكلف معلق آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل
على كونها مبينة لذي الحال وقيدا للعامل او مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان
تكون بلا واو مفردة كانت او جملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا وقوله لكن

النظر اليها اعتدادا عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة
بافادة فائدة هي النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من وقوعها
موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم تكن متحدة بالجملة السابقة عليها اتحادها
اذا كانت حالا مؤكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية لوجود الجهة الجامعة بينهما تنزلت
منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال والانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو الدالة
على الاجتماع والاتصال لتقاوم استقلالها في نفسها وتربطها بما قبلها زيادة ارتباط كما يدخل
بين الجمل المتوسطة غايتي الانقطاع والاتصال ثم انه جعل لا ريب فيه ههنا حالا مؤكدة
وجوز فيما تقدم كونها جملة مؤكدة للجمل التي قبلها ايضا ولا يخفى جريان هذين الوجهين في لا
لا شبهة فيه وانما قال الجهات جامعة بصيغة الجمع نظرا الى تعدد موارد الحال كما مر قوله كما ترى
في نحو جاء زيد تقاد الجنائب بين يديه فان هذه الجملة ليست متحدة بالاولى ولا منقطعة عنها
لان المجيء يناسب قود الجنائب والضمير في يديه يربطها بالسابقة وكذا الحال في وسيفه على
كتفه وقوله يبسط خبر لكن فان قلت ما ذكره يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان
يجوز دخول الواو فيها قلت له ان يقول ارتباط الصفة بالموصوف لا شك انه اقوى فلا يلزم
من الجواز هنا الجواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف
الا انه لم يشتهر اشتهار كون الواو للحال وقد بيناه بدليل ظ نكتفي به في مباحث الالفاظ والجمل
اذا وقعت حالا فحكمها في دخول الواو وعلى قياس الاحكام الخمسة قد يمتنع وقد يجب وقد يجوز
اما مع التساوي واما مع رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد القاعدة شرع في تفصيل ذلك قوله الضابط
فيما نحن بصدده اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا منتقلة اذ قد ظهر ان المؤكدة
يمتنع فيها الواو وقوله لان الاسمية كما تعلم دالة على الثبوت انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة
فعلية نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد كما مر وكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب في
الاسمية فالجملة الفعلية واردة على اصل الحال بالاطلاق فاذا كانت على نهجها ايضا بان يكون
مثبتة ليست في حكم المنفية كالتي في حكمها فعلها مضارع مثبت كانت متمكنة في الحالية قريبة
من الحال المفردة جدا فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما
قلنا ليست في حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سيجيء
ولذلك لم يمثل ههنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله او بعد ودرسه على ان الحال قد يكون سببيا

كما يكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لانهما اشارة الى ان دخول الواو في المضارع المثبت
كالممتنع اعني الحرام اذا جرى على ظاهره واما اذا قدر معه مبتدء فدخول الواو جائز وسموع كثيرا منه
قوله عم لم تؤذونني وقد تعلمون وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا
قوله وذلك ان يكون اسمية في الحال غير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية واردة على اصل الحال
المؤكدة وضى هذا التقييد ولم تقل فيما سبق وذلك ان يكون فعلية في الحال غير المؤكدة لان المؤكدة
تقع اسمية ومفردة ولا تقع فعلية قوله فالوجه الواو وذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها ليست
حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا
وقوله ما جاء بخلاف هذا الاصول متعددة الحقت بالنوادر يؤكد قوله فالوجه الواو وتقريرات
المراد به رجحان دخولها بحيث يكون تركه قريبا من المهجور فكان دخولها من قبيل سنن الهدى
وللنحاة اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت في تاويل
مفرد نحو قوله فوه الى في اي مشافها وبعضكم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا كان ضمير
ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها الى غير ذلك رجع عوده
على بدئه ان رجوعه الى ما ابتدء عليه ان البدء مصدر بمعنى المفعول او محصوله انه رجع في الطريق
الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل الاشتمال من المستتر
فيه او منصوب على الحالية بمعنى عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدي
والكل ضعيف واصلاح المنطق كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات والاغفال لابي علي
الفارسي في النحو قال المسيب بن علس يصف غواصا نصف النهار بنصب النهار من نصفت الشيء
اذا بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء وآخر ورفيقه بالغيب لا يدري اي لا يدري ما حال
الغواص وفي الصحاح برفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية ح خالية عن الضمير
ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو محذوفة اي والماء غامر اي ساتر وجنان الليل ظلامه وستره
ما آب اي ما رجع قوله مضوا هو من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله والرواح
النزول من السير في آخر النهار للتروح ويقال راح اذا دخل في وقت العشاء وغالهم اي اهلكهم والقدر
بسكون الدال وفتحها ما قدر الله من القضاء قوله لارتفاع قبيله متعلق بدخولها وله بيت
لخالد بن يزيد بن معاوية والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد فيما مضى
حال كونه لا ينسب الى ابيه وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها وخبرها لتاكيد الثبوت

كما يزاد لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت وما انهنهني الوعيد يقال نهنهت
الرجل كففته وزجرته افادوا من دمي اي مكنوا ولي القتيل من دم وجب على من اقاده الامير
مكنه من القود قوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان
الترك ارجح ترجيحا للاصل على النهج مع تايد الاصل بان موجب الحال ترك الواو وارجح متعلق بقوله
فالوجه جواز الامرين معا قوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا خبره منتظم في سلك المضارع فان
قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهجها ومشاركته
اياه في الحكم وهو كون الترك اولى اجيب بانه لم يمثل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان
يجمع بين قسمي الماضي ولا يفرق بينهما في بيان حكمهما قوله لوروده لا على نهج الحال يعني مع وروده
على اصلها الذي هو التجدد قوله فلحرف قد وذلك لانه في حكم حرف المنفي من حيث ان الفعل الماضي
يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال
وقوله حتى يصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد يقرب الماضي من الحال يعني الزمان الحاضر الذي هو
زمان التكلم لا يعني ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا فيه على حسب عاملها قد يكون
ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال
والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة الثلاثة كان ماضيتها واستقبالها
وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية
ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان ما بعد حتى يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كانت
ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء
فلا يقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب
كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما وح يظهر صحة
كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال بالسين وسوف ولن
اذ لو صدرت بها يتبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وح يجب ان يؤول قوله من زمان تكلم
بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال ولكن ان يقول ان عاملها قد يكون مقارنا بزمان التكلم
فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفي ما عداه طردا للباب فلا يحتاج الى ذلك التاويل هذا واما ما
يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين
الحال والماضي عني اضرا عن زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد للتقريب الى الحال لينكسر سورة ذلك

الثاني فيزول الاستبشاع فيهما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم والانتظام في سلك المضارع معنا •
جواز الامرين مع رجحان الترك كما سيصرح به وذلك للاشتراك في العلة فدخول الواو على المضارع
المنفي وعلى الماضي مطلقا بمنزلة المكروه قوله قد جهد السير بفتح الهاء اي اتعبه واوقعه في
المشقة قوله الا ان ترك الواو في النفي والاثبات ارجح متعلق بقوله لكن الاكثر نقول وهذا المجموع
بيان او تاكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان التصريح برجحان الترك فيهما لدفع توهم عدم
رجحانه في الماضي المثبت الا ترى الى اعادة حرف الجر في الاثبات قوله بحسب التقديرين يعني تقدير
الفعل لحصل فيكون الظرف جملة فعلية قطعا وتقدير اسم الفاعل كحاصل وحينئذ ان لم يكن بعده
اسم ظاهر يصلح ان يرفع به كقولك جاءني زيد على فرس كان مفرد قطعا وان كان بعده ذلك احتمل
ان يكون مفردا بان ينصب اسم الفاعل على الحالية فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده وان
يكون جملة اسمية قدم خبرها فقوله وان لا يكون شامل للافراد وكونه بتقدير جملة اسمية ولا شك
ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل فيصح قوله وتردد لذلك بين ان يكون واردا
على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية والافراد وغير وارد عليه وهو على تقدير الجملة الاسمية
نعم يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه على التقديرين والمتبادر من
قوله جاز الامران انهما يتساويان كالمباح والمشهور ان ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر
اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقوله خرجت مع البازي على سواد وقد
يكون مع الواو كقوله وامرء اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق والسر في
غلبة ترك الواو امتناع دخوله على تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الاخر او الفعل
الماضي واما رجحان دخوله فعلى تقدير الاسمية فقط وان لم يكن بعد الظرف ظاهر كان رجحان
الترك اظهر كما في قوله يخرج على قومه في زينته قوله ثم من عرف عقب الكلام السابق بهذا البحث
لتعلقه بالجملة الحالية المصدرة بالواو والمعنى من طرف ان السبب في تقديم الحال على النكرة دفع
الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا من النكرة بلا تقديم اذ لا التباس
ههنا اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جوازه اذا كانت تلك النكرة
في سياق النفي فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة فبهذا الاعتبار منضما الى
اعتبار انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز وتنبه ايضا لوجوب الواو في نحو جاءني رجل وعلى
كتفه سيف اذا اريد الحال دفعا للالتباس والوجوب تركه فيه اذا اريد الوصف لامتناع عطف

الصفة على موصوفها البتة وانما قال فتامل لتعرف به بطلان قول من ادعى خلافه وقد سبق منا
تحقيقه قوله واما ليس افرده بالذكر اذ ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون
حتى يكون ترك الواو فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة النفي كاى وامتنع حتى يلزم فيه
قد مع كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على نفي الحال صريح فلا مجال فيه لقد لكنه لما قام مع خبره
مقام الفعل المنفي اذ ليس زيد منطلقا في قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه ايضا الا ان
ذكره ارجح بحسب الدليل وادور في الاستعمال وذلك لان المجوز للواو هو النفي وهو ليس ذاتي
في الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف نفي والجملة بعده اسمية في الحقيقة
فلذلك كان ذكره ارجح لكنه يقتضي ان يكون الترك ههنا في صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في
صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا جرى وصف للجلادة في الاستقا بحيث اذا جرى في كفه
الرشاء لم يبق في البئر شيء من الماء ممزا وقد قيل ان قوله ليس فيه ماء مفعول ثان لخلى لا حال اي
جعل القليب كذلك على قياس قولك تركت زيدا صريعا اي صيرته صريعا   واما الحالات المقتضية
لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا   اراد بالكلام الجنس وجمع الجمل نظرا الى تعدد المواد
فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون جملة واحدة وقد يكون جملتين
او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب بحسب مراتبهما وذكر الحالات مجملة
لانه احالها جميعا على علمك بما سبق ولا معنى لذكرها مفصلة وخص بالذكر طي الجمل ولا طيها لانها
العمدة في وضع هذا الباب وان وجد الايجاز والاطناب بطي المفردات ولا طيها ايضا بل
قد يوجد الايجاز بلا طي اصلا ويسمى ايجاز قصر وقوله ايجازا واطنابا مفعول له وقيل حال
بناء على انه فسرهما في صدر قانون الخبر بالطي واللاطي واتمام التعرض للمساواة لانه لا فضيلة للكلام
الاوساط فما يصدر عن البليغ مساويا لم لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما سيأتي وكلمة ههنا قائمة
مقام العائد الى المبتدا اعني الحالات المقتضية كانه قال استغني بذلك اي بالعلم المحيط بما قد
سبق عن بسط الكلام فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرق الايجاز على الاطلاق
كطي المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في يكتب
لي القران وذكر ايضا طرق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع وتقييد الاسناد
بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند وذكر الجملة المتعلقة بما قبلها تاكيدا او بيانا او
بدلا فقد سبق ثمة ايجازات بطي المفردات والجمل وقد سبق ايضا اطنابات بذكر المفردات

والجمل وسبق ههنا ايضا حالات المقتضية اياها فمن ضبطها استغنى عن البسط ههنا لو نبه عرف
ما عدا المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام فيهما يريد ان الايجاز والاطناب
امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما بالقياس الى كلام اخر محقق او مقدر ولا شك
ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعيين المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار
معين يجب بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لكل كلام بل يفرض فانه يصلح لذلك فلا يتعين
الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا الكلام بانه موجز لا مطنب وعلى ذلك بانه مطنب
لا موجز فان كلاما واحدا اذا نسب الى اخر واتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث
يتصف بالاطناب فعلم ان لا مجال فيهما للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل لا بد
من ترك التحقيق والبناء على امر عرفي هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة
لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب
التحقيق الا ان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تادية
المعاني مشهورا بين الناس فهو امر عرفي معروف الحصة معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا
يقاس عليه غيره فلا يكون البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال
من ان كون الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات
كثيرا ما تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذي قرر في
علوم اخر قوله مثل جعل بالجر على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه ثاني مفعولي جعل
وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اي لا بد من الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل
لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس كما مر فيصح البناء عليه وانما قال لا يحمد منهم
ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية
فلا يحمد لهم ولا مذمة ايضا لكونه وافيا بما هو مقصود منه من امور دينهم ودنياهم نعم اذا نسب
ذلك الكلام الى مراتب الكلام البلاغي عد كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ لداع
ضرورة راعى فيه تجريده عن النكت لمطابقة المقام وبذلك يرتقي عن تلك الاصوات كما سلف
في صدر الفصل الاول وفي تسميته متعارف الاوساط تمييز له عن كلامهم الذي يتكلفوا فيه
بتقليل او تكثير قوله باقل من عبارات متعارف الاوساط يتناول ايجاز الحذف وايجاز
القصر الذي لا حذف فيه وفي قوله سواء كانت القلة والكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل التصريح

بان الايجاز والاطناب لا اختصاص بطي الجمل ولا طيها بل يكونان ايضا بطي المفردات ولا طيها كما ذكرناه
قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلثة ومباحث الفصل والوصل
اذ قد بين فيها طرق الاختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند وغيرهما
مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويل بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او المسند بما يتعلق
به وتعقيب جملة باخرى مؤكدة لها مثلا كما اشرنا اليه انفا واللام في فلئن فهمتها موطئة وفي لتعرفن
جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة
والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا على مراتب لا يكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل في وصف
البلغاء من انهم يأتون تارة بالكلام في غاية الاطناب وتارة في غاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود
رمزا خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء تشبيها بمن يلاحظ محبوبه بمؤخر عينه خوفا من الرقباء
قوله وهي الملاحظة نصب على المصدر اي يوجدونه بمعنى يشيرون وكما تليت عليك فيما سبق تلك
الطرق ذكرت هناك ايضا مقامات مقتضية اياها فقد ارشدت بذكرها الى مقامات اخرى تناسبها
في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها اذ لست انت كالاوساط
الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا يلحق كلامهم مدح ولا ذم بل ما صادف من اختصار كلام وتطويل
موقعه اللائق به حمد في باب البلاغة وما لم يصادفه ذم ويسمى الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا لانه عي
في الكلام وقصر اي جعله قصيرا ويسمى الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلامه وطوله بلا طائل
فالتطويل ههنا محمول على المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق الاختصار والتطويل وقوله للاختصار
والتطويل محمول على المعنى اللغوي   والعلم في الايجاز   اي المثال المشهور في باب الايجاز قوله
علت كلمته يقال فلان علم في هذا المعنى اي مشتهر به فان قلت الايجاز بالقياس الى كلام الاوساط
فما كلامهم ههنا حتى يقاس هذا عليه قلت ذلك معلوم بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب
شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنطوية تحت قوله ولكم في القصاص حيوة بحيث لو اداها الاوساط
لادوها بعبارة اطول منه الا يرى الى كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغائهم في هذا المعنى قوله
واصابته اي اصابة قوله في القصاص حيوة محز البلاغة بالايجاز الذي فيه يظهر فضله وزيادته
على ما هو اوجز كلام عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه الاول قلة
الحروف فان الملفوظة في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر الثاني
الاطراد اذ في كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل الثالث عدم

عدم الاحتياج في قوله الى التقدير بحسب المعنى فان تقدير متعلق الجار اعني في القصاص بمجرد رعاية
قاعدة لفظية فهو من قبيل ايجاز القصر ولا بد في قوله ان تقدر انفي من تركه الرابع ما في تنوين حيوة
من التعظيم او النوعية الخامس صنعة الطباق بين القصاص والحيوة السادس النص على ما هو المطلوب
بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته السابع جعل نقيض الشيء منبعا له بايراد
لفظة في الثامن الخلو عن التكرار مع التقارب فانه لا يخلو من استبشاع فلا يعد في الاكثر ردا
للعجز على الصدر حتى يكون محسنا التاسع عذوبة اللفظ وسلاسته لم يكن فيه ما في قولهم من
توالي الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا شك انه
ينقص من سلاسة اللفظ وجريانه على اللسان العاشر ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص
لا من حيث انه قصاص لا من حيث انه قتل وقد صرح بهذه الحيثية في قوله دون قولهم ومن
الايجاز هذا الضا من ايجاز القصر وقوله ذلك بيانا حال من المستتر في الخبر اي قوله هدى للمتقين
كاين من الايجاز حال كونه يذهب فيه الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام اي يعد من
الايجاز لذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصايرين الى التقوى بعد الضلال
واحترز بذلك عن المعنى الاخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته ويحمل اثبات الهدى لهم من
قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك على قصد الزيادة والثبات اذ ليس فيه على المعنى الاخر
ايجاز يعتد به وقوله لان الهدى تعليل لكون المعنى ما ذكره وفسر الهدى بالهداية ليعلم ان المراد به
معناه المتعدي اعني الدلالة لا معناه اللازم اعني الاهتداء اذ لا يصح ان يقال الاهتداء للضال لا
المهتدي قال في الصحاح هداه الله هدى وهدى واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز المذكور
في الاية شان الاولى قصد المجاز المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانه
مجاز شايع منه قوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولا يلدوا الا فاجرا كفارا وقوله عم من قتل قتيلا فله
سلبه وقولهم عرض المريض وتضل الضالة وان لم يكن اطلاق المتقي على الضال الصائر الى التقوى
مستفيضا بحسب شخصه الثاني التوصل بهذا الايجاز المبني على ذلك المجاز الى تصدير اولى الزهراوين
سورتي البقرة وال عمران سميتا بذلك لاشراقهما من زهرت النار اضاءت بذكر اسم اولياء الله
وفي هذا التصوير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتقين فاندفع ما قيل من ان هذا
التصدير انما يصح اذا كان الضالون الصايرون الى التقوى اولياء الله قبل ان يتصفوا بالتقوى
بالفعل وليسوا كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة فانه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع

الكلم التي تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة اي غشيهم من اليم ما لا يعلم كنهه الا الله فقد ناب ما غشيهم من اليم
عن عبارة طويلة يقصر عنها البيان وكذا قوله ولا ينبئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى
ما ناب عنه اي لا يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد ان الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك
بالحقيقة دون ساير المؤمنين والمعنى ان هذا الذي اخبرتكم به من حال الاوثان من انهم ما يملكون
من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشرككم هو الحق
لاني خبير بما اخبرت به ومن حمل الاية على ان المراد به نفي المثل اي لو كان له مثل في ذلك اي في العلم
المحيط بالاشياء كلها لاخبرك بحكم العادة لكن الاخبار منتف فينتفي وجود المثل فقد خرج به عما
يقتضيه نظم الاية ولا ينبئك مثل خبير قوله وانظر عطف على مقدر اي تحقق ما ذكرنا وانظر قال
صاحب الكشاف الفاء في قوله فتوبوا للسببية لا غير لان الظلم باتخاذ العجل سبب التوبة والامر بها
والفاء في فاقتلوا بناء على ان الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا فاتبعوا
توبتكم القتل على ان القتل تتمة للتوبة تابعة اياها واما الفاء في فتاب متعلقة بمحذوف فاما جواب
لشرط مقدر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم وح يكون الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره داخلا في قول
موسى عليه السلام واما عطف على مقدر اي ففعلتم فتاب عليكم وح يكون الخطاب من الله على طريق
الالتفات من الغيبة في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله فانفجرت متعلقة بمحذوف
اي فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرناه في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء
فصيحة لا تقع الا في كلام بليغ انتهى كلامه والمص اختار في الايتين العطف لقلة التقدير ولان
الفاء الجزائية لا يدخل على الماضي المتصرف الا مع لفظة قد واضمارها ضعيف فتوهم من ذلك ان
تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة وابن بعضهم بالنقل عنه والصواب خلافه فان
العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جينا خراسانا
وهو بتقدير الشرط اي فان صح ما قالوا فقد آن القفول لانا جينا خراسان قيل ولو ادعى اختصاصها
بتقدير الشرط كما توهم عبارة الكشاف لم يبعد وقد يقال هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرنا
فانه اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا اراد به ان الفاء على كونها متعلقة بسبب محذوف
شرطا كان او غيره يسمى فاء فصيحة وذلك اما لانها افصحت عن محذوف واما وصفا لها بوصف
صاحبها واما لكونها حقيقة بمعنى بديع واقع موقعا حسنا اما على تقدير الشرط ففي الكشاف في
سورة الفرقان ان هذه المفاجاة بالاحتجاج والالزام حسنة رايعة وخاصة اذا انضم اليها الالتفات

وحذف القول يعني في قوله تعالى فقد كذبوكم اذ تقديره فقلنا او قال تعالى ان قلتم انهم معبودونا
والهتنا فقد كذبوكم وفي لفظ المفاجاة اشعار بان السامع كان غافلا عن هذا المترتب
والنتيجة ففوجيء به واما على تقدير العطف ففي حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت
تنبيه على ان الموحى اليه لم يتوقف عن اتباع الامر وانه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء الشك
عنه وعلى ان السبب الاصلي في الانفجار هو امره تعالى لا فعل موسى ولا شك انه لا يهتدي
الى امثال هذه الدقايق غير البلغاء قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على في قوله فتوبوا
اي انظر الى الفاء التي تسمى فاء فصيحة في قوله فقلنا اضرب ومفيدة حال من الفاء كما ان
قوله كيف افادت كذلك قوله وتامل عطف على انظر وانما قال ذلك لان الفصيحة هنا مقدرة
محتاجة الى تامل يظهر به موقعها ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه سياق
الكلام اليه فالفاء في فقلنا المقدر داخلا على كذلك يحيي الله فاء فصيحة تقتضي تقدير فضربوه
فحيي ولا يخفى عليك ان الايجاز مع الفاء الفصيحة ايجاز حذف مطلقا قوله وقدر صاحب
الكشاف يعني انه جعل الاية من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون وقالا عطفا على اتينا
لان الموضع موضع الفاء تقول اعطيته فشكر ومنعته فصبر فقدر لقالا معطوفا عليه
مترتبا بالفاء على اتينا كما ذكره فكانه اشار بذلك الى ان تلك النعم كانت عظيمة جدا فاقتضت
من المصطفين الاخيار الشكر بانواعه فعملا وعلما شكرا فعليا وعرفا قلبيا وقالا لسانيا وهذا
وجه وجيه وجوز المص عطف قالا على اتينا بان يفوض ترتب الحمد على ايتاء العلم وتسببه
عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتب في قم يدعوك فان المعنى على السببية
اي فانه يدعوك لكنه ترك ذكر الفاء واقتصر فيه على الاستيناف كما اختير في الاية العطف تفويضا
للترتب الى فهمه بمعونة المقام وانما جاز ترتب الدعاء على قم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على
ما مر من ان ذكر السبب مترتب على ذكر سببه وقوله تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون
ما تقدم كانه قيل فوض الاستفادة تفويضا وجاز ان يكون حالا من فاعل اختير او قال او ان يكون
مفعولا له لاحدهما او استفادة مفعول للتفويض ومثله صفة له وانه اي التفويض ومن امثلة
الاختصار فصلها عما تقدمها لعدم اندراجها في حيز انظر وتامل مع انه طال الكلام بذكر
تقدير الكشاف وابداء ذكر الاحتمال وزاد لفظ الامثلة تنبيها على ان الاختصار امثلته كثيرة و
المذكور ههنا مع كثرتها بعض منها وابدل لفظ الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة الا يرى

الى قوله وقد تليت عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فلتبق فهمها التعرف الوجازة متفاوتة
بين وجيز واوجز الى قوله وذكرت لك ايضا للاختصار والتطويل مقامات الخ فلولا ان
الايجاز والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من الاخر ولما صح قوله فرع الايجاز اذ ذاك
عيا وقد تحايل لبعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع الايجاز الى المتعارف والوسط
كما مر وسياتي ان الاختصار قد يرجع في دعواه تارة الى المتعارف واخرى الى كون المقام
خليقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار الا اذا كان في الكلام حذف قوله لولا انه
فاء التسبيب في فكلوا يعني انها تدل على الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله
سبق لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت بشهادة مساق الكلام
على تقدير الحث لكم القايم وبحتمل ان يقال فهذه الفاء فصيحة لانها قالت ان المحذوف سبب غير شرط
فكان الاولى به ان ينظر في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الاية لولا حكم من الله سبق اثباته في
اللوح وهو انه لا يعاقب المخطي في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم او انه لا يؤاخذ احد الا
بعد تاكيد الحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من الفداء وما تركتموه من الاثخان
عذاب عظيم روي انه لما نزلت امسكوا عن الغنايم ولم يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم
اي في الحرب وقيل المراد بالغنيمة الفدية المتوعد عليها من جملة الغنايم وحلالا حال من المغنوم
او صفة لمصدر اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة يرمي القبضة من الحصاء واخذ
المؤمنون يقتلون ويأسرون افتخروا بذلك وكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل
لهم فلم تقتلوهم على انه جواب شرط مقدر في الحقيقة هو سبب للجواب اقيم مقامه اي ان افتخرتم
بقتلهم فبعدوا عن الافتخار اي تجاوزوه لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار
مشكوكا مع كونه واقعا منهما على انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم
انتم باظهار تاكيد ضمير المخاطب ففيه نوع اشعار بان الكلام في القاتل دون القتل كما يدل عليه
ولكن الله قتلهم وقد قال انما قال ههنا الدالة الفاء دون فاء التسبيب اشعارا بانها ليست فصيحة
عنده كما في الاية السابقة قوله وكذا اورد ثلاثة امثلة مصدرة بلفظ كذا يعني انها من قبيل طي الشرط
لدلالة الفاء كقوله فلم تقتلوهم الاول قوله تعالى فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك
اي البعث فما هي اي البعثة الا زجرة واحدة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل هو ضمير
مبهم يفسره خبره وجاز ان يكون الفاء تعليلا اي لا تستبعدوها فانها سهلة هينة في قدرته

مامر الا صحة واصرح فاذا هم اى الخلايق كلهم احياء وبقراءة ينظرون الكه قوله تعالى فالله هو الولي اذ تقدير ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق فليتخذوه وليا وقوله لا ولي سواه اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل فان قلت معنى معنى الهمزة التي تتضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار وتوبيخ معنى ما كان ينبغي ان يتخذوا لهم من دونه اولياء فلا جعلت الفاء تعليلا له حتى تستغنى عن تقدير الشرط قلت لان قوله فالله هو الولي ليس على معنى المضي فلا يصح ان يعلل به ما هو ماض وقد يقال انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار لا في الاستفهام المتضمن لهما كما يشهد به الذوق السليم وكذلك لم يوجد له نظير في الاستفهام فتامل الثالث قوله تعالى اياي فاعبدون اذا صله فان لم ساتت الخ بيان ذكر ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص في العبادة نصت الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم ساتت جزاء لشرط محذوف ايضا اى اذا كانت ارض واسعة فان لم ساتت ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي في ارض غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم ساتت وهي في الحقيقة داخلة على العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون فعملت تكرير لما قبله لتطابق المفسر المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اى فاعبدون عبادة بعد عبادة وصح كونه الكه عبادة منفصلا لا ولى باعتبار الا تحاد في النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف من حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني اذ الغرض منه مجرد تفسير الفعل بلا قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول وانما صح سهما معنى التعقيب لانه مرتبة المفسر في الذكر ان يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله وعوض عنه اى لما حذف الشرط قدم المفعول على عامله في الجزاء ليقع موقع الشرط كانه عوض عنه على طريقة قولك اما اليوم فاني خارج وهذا لما موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه معنى الاختصاص والاخلاص وهو منه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص بتقديم واحد فقوله وقوله كلا بركم ههنا لفظ كذا لانه مثال الحذف الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم يحمل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب انت واخوك اشعار بان الخطاب في فاذهبا انما هو موسى وادخل فيه هارون تغليبا كما يدل عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق

صدري الخ ولذلك قال اى ارتدع عن حذف قتلهم دون ارتدعا قوله لدلالة ابهم على ذكر بواسطة علم النحو يريد ان ابهم يكفل هو بجملة اسمية يقتضي محذوفا اليه يتسلط عاتقدم وذكر المحذوف يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو للافعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان القائهم اقلامهم في النهر كان للذكر وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا ان قلم ذكريا ارتفع فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله فعلنا ما فعلنا اى فعل ما فعل من اختيار ذات الشركة لكم مع وداد يكم ان غيرها يكون لكم ليحق الحق اى يثبته ويعليه ويبطل الباطل اى يزهقه ويستاصله وانما قدر يزهقه المعلل المحذوف مؤخرا تنبيها على قصد معنى الاختصاص اى اختارها لكم وما ذهب لكم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد الاغراض وقيل لا حذف هناك بل اللام متعلق بيقطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلل محذوف اى ولنجعله اية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع بقاء عاطفة داخلا على التعليل القايم مقام المحذوف في دخول العاطف عليه لا يدرى الى صحة دخوله عليه مع كون المعلل مذكورا مؤخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اى لنبين به قدرتنا ولنجعله اية فعلنا ذلك فيكثر الحذف ح وكذا قوله ليدخل اسم معلله محذوف وهو ما دلت عليه الاية وسيقت له من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتالهم صونا لمن بين اظهرهم من المؤمنين اى ليدخل في رحمته اى توفيقه بزيادة مؤمنيهم او ليدخل في الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا تركه لفظ كذا لانه لا يشارك ما تقدم في حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصار قوله اذا لم يفسر الحمل عنع الامانة والغدر وقد يفسر الحمل في الاية بمنع الامانة والغدر فيها بالامتناع من ادائها من قولهم فلان حامل الامانة ومحتمل لها اى لا يؤديها الى صاحبها حتى يخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حاملها الا يراهم يقولون ركبته الديون ولي عليه حق فمعنى الاية ح انا عرضنا الامانة اى الطاعة فانها لازمة الوجود كان الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لنا انقيادا مثلها واطاعتنا اطاعة تاتي من الجمادات حيث لم تمتنع عن مشيتنا وارادتنا ايجادا وتكوينا وتسوية على خلق مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع صغر جثته وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل ابى عن اداء الامانة متحملا اياها وعلى هذا يظهر وصفه على

طريق المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة وبالجهل لاخطائه ما يسعده مع تمكنه منه وهو اداؤها ولا يشتبه عليك ان عرض الامانة على الجمادات وابائها واشفاقها عن ترك ادائها مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من حملت الشيء على ظهري ومعنى الاية ح ان ما كلفه الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله الى انه لو عرض على اعظم اجرام المخلوقة واقواها واشدها لم يحملا المشاق لابى حمله وللاستثقال به واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى هذا فلا بد ان يقدر ثم خاس به اى غدر بحمل الامانة وضاعه فيها حتى يرتبط قوله انه كان ظلوما جهولا فان مجرد حمل الامانة الشاقة لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة وليس على التفسير المذكور الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشتركا في الاختصار بطي عرضنا ها على الانسان وقد يقال على التفسير الاول ايضا اختصار محصور به لان تصوير عرض الامانة والامتناع من تركاداتها او من ادائها يقتضي تصوير القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل قوله اذا لم يفسر طرفا لكون الاية من الاختصار لانه يوهم الاختصار بل شرطا جزاؤه كان اصل الكلام قوله مبنيا على صيغة المفعول حال من اصل الكلام فالضمير في عليه له وقيل حال من ثم خاس بتاويل هذا الكلام والذي مع صلته حذف لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله في الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله ما عليه اى ما يثبت عليه الانسان في الغالب واحترز به عن الانبياء ومن يحذو حذوهم وانما اتى بكلمة الاستعلاء في ما عليه تنبيها على كمال الاستيلاء الذي يدل عليه صيغة المبالغة في نعلم الاية قوله تعالى فلا تذهب نفسك عليهم حسرت وكلمة من ح اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر جزاؤها وقوله فراه عطف على الصلة او الشرط ولا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في الماضي بدون قد وايضا لا معنى لانكار رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه واما اذا كان تتمة يكون هذا ما اسم من موصولة والمقدر خبرها وانما قدم الوجه الاول مع تاخر قرينته في نظم الاية لانه افيد وقال حسن دون صواب مبالغة في الانكار اى ما كان ينبغي ان يكون تحسر ما عليهم اذ لا ينفع ولا يجدي لان الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء وما انت عليهم بوكيل والفاء في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهي عن التحسر واذا قدر كمن هداه له كانت الهمزة لانكار التساوي كانه زعم اعتقد ذلك حيث تحسر على تركهم الاسلام ذكر التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقدر صاحب الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله من يذهب

كمن لم يزين له وقال فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا فعال الله تعالى فان الله يضل من يشاء و لم يلتفت اليه المصنف لخفاء ظهوره لان في ترتبه بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اى لا تهلك نفسك للحسرات في جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوي افعالهم قوله وقول الحرب مبتداء وايثار للايجاز حذف وقوله وهي الجنة او الشدايد بكلمة او اشارة الى صحة تقدير الموصوف مفردا او جمعا وقوله يبهت على صيغة المبني للمفعول وهذه الجملة صفة مبلغا وانث الضمير العايد اليه في معها لكونه عبارة من غاية الشدة والفظاعة وحتى لا تحير بالرفع في نسخة مصححة على انه مستانف مسبب عما قبله ونصبه على جعله غاية له اظهر تعالى ما احار ببنت شفة اى ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله عز وجل قال لا فصله عما تقدم لانه نوع من ايجاز القصر له ضابط مخصوص هو ان سعى الالزام او ما يجري مجراه قصدا الى نفيه ونفي ملزومه معا قوله ولا علم له متعلق به جملة من مبتداء وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من اسم لا وخبرها وقوله منفيا حال متعلقة بمعنى كلمة التفسير اى افسره لا يعلم عالا تبوت له ولا علم له متعلق به حال كونه نافيا للملزوم الذي هو المنبأ به اعني كون الاصنام الهة وشفعاءهم عنده ينفي لازمه وهو كونه معلوما له وانما زاد لفظ الوجود مبالغة في الملزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه واما قوله للعالم الذات فاشارة الى مذهبه مع اشعار بانه بحث عموم علمه لله للمفهومات كلها لان نسبة ذاته الى الكل على سواء قوله باي اعتبار كان يعني من التبوت لذاته او بغيره في الماضي او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا يعني اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتورية ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد والقران وقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهبه في التحسين والتقبيح العقليين واما عند الاشاعرة فلا لزوم عقليا بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال ههنا فلن يكون اى فلن يثبت قبول توبته تنبيها على ان عدم قبولها فرع لعدمها ولم يقبل هناك فلا علم له متعلق به لاتفاق على ان انتفاءه عليه تعالى بشيء انما يكون لانتفائه في نفسه وربما يقال مقصد الا فتنان في العبارة وقوله الواجب في حكمته اشارة الى ما ذكروه من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة التايب ولا يقبل عذره وان كان قادرا على ترك القبول قوله بما اشركوا كلمة ما فيه مصدرية دون ما لم ينزل موصولة والمعنى سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا اى من حيث كونها شركاء ولا انزل الله باشراكها حجة فقد نفى في الاية الفرع الذي هو انزال الحجة

قصدا الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الاية وجه آخر من هذا الاسلوب اعني
ان يقصد نفي الفرع والاصل معا بنفي الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها في نفسها
فنفي الانزال وقصد نفي الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب حال من ضمير مسفاي كاينا
على طريقة قوله سلا ابيدته ثم اج بسبره على لاحب لا يهتدي بمناره وقوله لا تفزع الارنب
عن اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر اوله ومد اليد الى الشيء وسدت الناقة وسعت خطوها
واح الظليم اذا عدي وله حفيف في عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم في الطريق و
الانجحار الدخول في الجحر وقوله لا ضب ولا انجحارا عاء الحال قصد الشاعر نفي الانجحار لا نفي رؤيته
او الحال في قوله وجهين من ذلك الاسلوب كما في الاية فان رؤية الانجحار فرع ثبوته كما ان فرع
ثبوت الضب فنفي الرؤية وقصد نفيها مع نفي الاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع يعني
في الاصلين والسبب ومو نصب على الحال وفي التعبير بالاصل والفرع تنبيه على انه ليس هنا لزوم
عقلي كما في الاية السابقة بل لزوم عادي قوله ومنه اي ومما ورد على اسلوب القصد الى نفي
الاصل والفرع معا بنفي الفرع وحده قوله ما ليس لكم به علم فانه نفي فيه لعلم بالشرك وقصد به
نفي الشرك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفي فيه الاطاعة لان النفي متوجه الى القيد على ما عرف
وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما فصلهما عما تقدمهما لان الاصالة والفرعية فيهما قد تجردتا
عن اللزوم العقلي والعادي ايضا وله ومن الايجاز هذا نوع مخصوص من ايجاز الحذف حذف فيه
المفعول اما بواسطة او بدونها اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه قوله لان الخلط يستدعي مخلوطا ومخلوطا
به وقد ذكر المخلوط وحده فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل هو كذا خلطت
الشعير والحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل واحد من العمل الصالح والشيء مخلوطا
ومخلوطا به فلا يحتاج الى تقدير قلت لا بد على هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة
والحنطة بالشعير وح يكون تقدير الاية هكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيئا بالصالح ويكون المعنى
مكررا واما على ما ذكره فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى ولهذا ذكر
اشار بقوله اي تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية
بالتوبة الا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله اصله قل لهم قولي تكرر هذا
مما حذف فيه المفعول بلا واسطة اعتمادا على اقتضاء العقل المذكور اياه وذلك ان قوله قل للذين
كفروا امر له عم بخطابهم في الظاهر فلولا ذكر التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة
فلا يستقيم واذا اعتبر ذكر التقدير استقام الكلام اذ المراد ادائهم هذا القول المنزل عليك
او ادا معناه بعبارة الخطاب منكم قوله فمن قرأ بياء الصيغة انما قال ذلك لانه قرأ ستغلبون

بتاء الخطاب وح لا حاجة الى تقدير وكذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لكم
بتاء الخطاب في الكاف كما هو مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ولا شك ان اللام في للذين صلة القول
في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة ليتوافقا فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى
تقدير وجه موجه جدا ومن الامثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
والنهار اعتقابهما وما في ما ينفع الناس مصدرية اي يجري في البحر ملتبسة بنفع الجري الناس
او موصولة وبث عطف على انزل اي وما بث فيها او على احيى اي وبث به وتصريف الرياح تحويلها
في مهابها واحوالها قوله لترك الايجاز بيان لما سبق من كون الاية من امثلة الاطناب وهو اي ذكر
الايجاز ان يقال ان في ترجح وقوع اي ممكن كان على لا وقوعه لايات اي علامات دالة على وجود
الصانع وصفاته لان ترجح ما لم يكن من ذات الممكن كان مسندا الى فاعل اما واجب لذاته او منته اليه
دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجود الوجود يدل على الوحدانية والعلم والقدرة
وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال لانه ان نظرا الى المقصود وسواء في ترجح وقوع الممكنات
وقوله لكونه متعلق بترك وكلا مع صفة لكلاما اي غير كاين مع الانس فقط والقرن اهل زمان واحد
وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اي متدرجين في الوجود متعاقبين فيه والى انقراض متعلق
بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان فهم بكسر الهمزة اي والحال ان في القرون التي هذا الكلام معها
عن تعرف انت اي في الموجودين ومن تقدم اي في الاتين في الزمن المستقبل وقوله من موتكي
التقصير وبيان مع واذا كان كذلك فقل لى اي مقام الكلام ادعى لترك الايجاز الى الاطناب اي لا مقام
ادعى للاطناب من هذا المقام فان ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع
على النظر لان كل واحد منها يحركه ويبعثه على تخلله في كرهات محملة كثيفة في ملاحظة التفصيل
ما ليس في ملاحظة الاجمال قوله وثم الاطناب فيه على الايجاز بيان لكون الاية من امثلة الاطناب
وقيل استئناف وما كان ظرفا لا وثم وتقديرها منصوب به على انه مفعول له وليتبع عطف
على تقديرها ووقع عطف على او ثم والخطاب في قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات
على ما نالوا من كرامة الايمان ودخول من على احد لكونه مهنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي
والجملة صفة ليوما بتقدير العائد اي لا تجزي فيه وشيئا اما مفعول به او مصدر اي شيئا من
الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية بانها تعادل للفدي اشتملت الاية على نفي الخلاص
من جميع الوجوه لانه اما بنفسه ان يعطي بدلا او بغيره فاما ان يجدي شيئا او تشفع او يقهر و
قد بولغ في نفي التناصر بالجملة الاسمية قوله اذا كان متعلق بلم يوتر وكذا كيلا يختص متعلق به
ايضا وقوله لنقص صورة متعلق بكلاما وقوله في الاية الحاصل حال قوله لئلا يختص الخطاب منهم

قوله ص

اي من الامر وهو انتقاش صورة ذكر اليوم في ضمائرهم بفهم احد كالعالم والمعترف والمسترشد
دون احد كغا بليهم وان لا يكون بحيث يناسب فهم سامع كالفهم دون سامع كالبليد
والمراد بقوله او يخلص الى ضمير بعض دون بعض هو الفهم والبليد ولذا عطف باو دون
الواو فان قلت اي فايدة في الاطناب بالنسبة الى العالم قلت زيادة التفصيل وتمكين النقش
واما الفايدة بالنسبة الى الجاحد والمعاند فالزام الحجة وازالة العلل والاعذار قوله اذ ليس احد
من مصدقي حملة العرش يرتاب في ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على ايمانهم بدون ان يدع
صيغة المضارع في الافعال الثلاثة الدالة على الاستمرار والدوام وفي عطف يستغفرون
للذين آمنوا على يؤمنون اعلام بان الاشتراك في الايمان يوجب النصح والشفقة وان اختلف
الاجناس وتباعدت الامكنة قوله بترك جواب لو او ثم والمستتر فيه راجع الى والله يعلم
انك لرسوله قوله فقوله تعليل الملازمة وقع بين اللازم والملزوم على طريقة الاعتراض بالفاء
ولو اخر لكان انسب قوله ولكن ابهام يعني لولا الفصل المذكور في البين لربما توهم ان التكذيب
راجع الى نفس الشهادة اي المشهود به وهو انك لرسوله لا الى دعوى الاخلاص على ما مر
وقد نقل عن المص انه ضرف على قوله هذا الفصل بخط قبيل الاحتراز عن اطلاق الفصل على
شيء من القرآن وورد بانه لا فايدة فيه مع تبقيه قوله فصل في البين وقيل لان الموضع موضع
الاضمار لتقدم الذكر قوله وما حكيه مبتداء وخبره من باب الاطناب قوله وكذا ما حكيه اعتراض
بينهما ولولا لفظ كذا لجاز ان يكون من باب الاطناب خبرا لما قوله لكفى عصاي الله ولي ان
يقول عصا او في عصاي اطناب من وجه واعترض على الامثلة المذكورة للاطناب بانها
انما يكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها وعلى ما ذكره من ايجاز انها بانها
انما يكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب عن الاول بان كون
المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المصنف وعن الثاني بانه اراد
بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان
كان على حد متعارف الاوساط فكانه قال لولم يرد اطنابه لقيل كذا ومن ثم يثبت نفيهما الاطناب
ومما يعد هذا اطنابا زيادة ما ليس محلا عن الجار والمجرور محلا فيما تقدم فلم ذكر فصله
وانما قال بعد لاحتمال ان يعد زياده لك في الكرة الثانية مما يوجد في متعارف الاوساط
ايضا وهو اي الاطناب في موقعه وذلك لانه قال اولا صبح اعوض حوبي وانكر عليه خرق
السفينة الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا تقريرا لما كان قد عدم انه من عدم استطاعة
الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما راه قد غفل عنه

عن ذلك وسبب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيدا
تقرير بذكر المقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول
مما يختص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل له الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق
بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد قدم لكان احسن فان كثيرا من النحاة
يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قول موسى اي هو ايضا مما يعد من الاطناب وهو
في موقعه وقوله للاكتفاء متعلق بزيادة لي وقوله وان كان الطلب بفتح الهمزة عطفا على الاكتفاء وضمير
معها للزيادة ومن تاكيد بيان لما لا يكون وضمير بدونه للزائد الذي هو لي و لو قال بدونها اي بدون
الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لي لمجموع امرين احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح
الصدر لان الكلام معه يصير اجمالا وتفصيلا بخلاف قولك اشرح صدري والثاني ان المقام كان مقام
مزيد الضجر الى انشراح الصدر فاقتضى تاكيد طلبه وذلك لان هذا الدعاء كان وقت ارساله
الى الكفرة ومردة طاغين فلا بد من انشراح الصدر ليحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء وضروب
مشاق التكليف والتبليغ وقوله لما يوذن متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا اي على هذا الوجه
من الاطناب وهو زياده الجار والمجرور قوله وقول البلغاء مبتداء خبره في موقعه وقت الاطناب
حال من المستتر في الخبر او بالعكس والاول اوقع بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ ولفظ مثل لا يوجد في
بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخة مصححة كانت بدلا او بيانا لقول البلغاء وان نصبت
كان مفعولا به وعلى التقديرين من كناية تفخيما بشان المضاف اليه وظلا فاحال من المقول اعيد له
واصلح له وانما جاز عطف الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي حل عليه بكلمة له دفعا لايهام كونه دعاء
عليه في مقام بحسب الاهتمام بدفعه ومن ثم قيل منع الواو احسن من واوات الاصداغ على وجوه
المرد الملاح وكذا في باب نعم وبئس بمعنى ان اللايق بحال اوساط الناس في تادية اصل المعنى
المقصود في هذا الباب ان يقولوا نعم زيد وبئس عمرو ولكنه بحكم الوضع غير جايز الاستعمال
فبالنظر الى هذا الكلام المعروض للاوساط كان في هذا الباب اطناب الا انه لما لم يكن المقيس عليه
مهنا اعني متعارف الاوساط محققا كما في ساير الاطنابات ولم يكن ايضا ذكر الاطناب بتصرف
من المتكلم فوضع عدم من الاطناب ليكون نسبه الى الوضع قوله ولم يجعل عطف على ان تعد واختار
لفظ الحكم لانها انسب بالواضع من النكتة ونحوها قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب على الاطناب
واللام في لاقتضائهما متعلقة بوقتي وفي لكونهما بالاقتضاء والضمير المثنى فيهما النعم وبئس
وضمير يحققهما للمدح والذم العامين والمراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه
محمودا في جميع خصال حمد الرجال وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع ذلك بكل الخصال

وكذلك نعم الامير وبئس الامير يفيد ان العموم في جميع خصال حمد الامراء وخلافها وعليه فقس
والسر في ذلك ان نعم وبئس لما لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك كرم ولوم وحسن وقبح
وافادا حال الاطلاق عموما ناسب المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا
بجميع كمال جنسه ونقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد تقرير في الكلام قوله ويجعل
عطف على ان يجعل قوله مزيدا باللام الجنسي دون العهدي المختار ان اللام للجنس اى جنس
المفرد كما في المثال المذكور او جنس التثنية والجمع كما في قولك نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون
وليس المراد الجنس حقيقة حتى يمتنع تفسيره بمعين بل الجنس ادعاء فانه يزعم في مقام المبالغة
ان زيدا مثلا هو جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكانه هو ولا شك ان هذا
ابلغ من جعل اللام للعهد الخارجي المشار به الى معين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير
مع فوات تلك المبالغة وان كان هناك تكرير ولذلك لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد
الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت ح المبالغة بادعاء الجنسية ويظهر
من ذلك ان الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم قوله لكونه
من افراد ذلك الجنس اى بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله
او اذا قلت شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اى كيف توجه ايضا المدح الى زيد او لا
على سبيل الاجمال قوله فاضمره اى اضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر موضع
المظهر كما مر لانه لما اضمر ذكر الفاعل من غير ذكر له سابق وفسر باسم جنس زيد اعنى رجلا
فان المراد به الجنس دون الفرد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذكر الضمير بهذا الاعتبار
لزيد وان لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع ح تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا افراده في مثل
نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان هذا الباب يكسر اليمين استطراد في اثناء
مباحث الاطناب قوله الواقع في موقعه اشارة الى ان ذكره من ان مقام المدح والذم العامين يقتضى
مزيد التقرير قوله وعم تقدير السؤال اطلعه ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء المخصوص
على السؤال جعله مع مبتداء المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اى في مباحث الفصل والوصل
لطف هذا النوع اى البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك اى السؤال بالمحوى لا بنزله منزله
الواقع الا بجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل الى غير ذلك ولا يخفى
حسن موقعه اى موقع الاختصار بترك الابتداء اذ فيه الاحتراز عن العبث واتباع الاستعمال
الوارد على ترك النظائر قوله ولو لم يكن فيه اى في هذا الباب كما يدل عليه سوق الحديث
لبيان ما تضمنه هذا الباب من اللطائف الا برى الى قوله فمن الاطناب وعم تقدير السؤال

وفيه اختصار وبرد علله ايضا عود الضمير في جمعه بين الاجمال والتفصيل الى هذا الباب
سوى لانه اى هذا الباب وسوى ايهام الجمع بين المتنافيين اعنى الاطناب والاختصار ايهاما
شكل ايهامه ذلك في الاجمال والتفصيل وانما قال ايهام الجمع بين المتنافيين لان الجهة تختلف فلا جمع
بينهما حقيقة بل ذلك يمتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث الكلام غرابة ولطفا وعلى اسناد
ابراز الكلام في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على سبيل المجاز مما لا يستحسن بل هذا
الباب بنفسه يبرز في ذلك المعرض فالضمير في فيه وانه وايهامه للاختصار بترك المسند اء
وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام ورد بلزوم انتشار الضماير مع التكلف في كون ذلك
الاختصار موجبا للاعتدال والايهام على ان قوله نظرا الى اطنابه من وجه والى اختصاره من وجه
اضرب لان يجعل الاختصار مبرزا للكلام في معرض الاعتدال كما يشهد به سلامة الفطرة
واما قصة اسناد الابراز الى هذا الباب فتتم اذا اعتبر خصوصية هذا الباب فانها تقتضي
اتصاف مطلق الكلام في ضمنه بصفة الاعتدال قوله لكفى جواب لو لم يكن وقوله فينبغي تعليل
للشرطية وتاخيره انسب والسحر الكلامي غرابته ولطافته المؤثرة في القلوب المحولة اياها من حال
الى حال كالسحر قوله على امثال ذلك اى امثال ما ذكر من اللطائف قوله وقد اطلعناك عطف على
الشرطية اعني لو لم يكن لكفى اى فيه من اللطائف التي كل واحدة منها كافية شافية وفيه لطايف
اخر لم يصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون الاربعة على كيفية استخراج جهات محاسن
الكلام ففتش فان كان فتشت عنها في هذا الباب جملوا بجهات من الحسن ما ذكر فانه وما لها
وما احلناه على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لجهات الحسن مثل كون المسند
فعلا دالا على مدح او ذم عام وكون المسند اليه مظهرا معرفا باللام الجنسي والعهد الذهني او مضمرا
مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام والتمييز ولتعقيب ذكر المسند اليه بمخصوص
تعيينا له ففي ذلك تشويق الى ذكر المخصوص وزيادة تقرير للمدح او الذم وكتقدير السؤال وحذف
المسند اليه في الجواب وبروز الكلام في معرض الاعتدال واشتماله على الايهام من وجهين
قوله وكنت عطف على جواب الام اعني بر عدل فيه الى الماضي قصدا الى تحققه قوله في اختيار المختار
اى في اختيار ما هو المختار والراجح في نفس الامر وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق حيث
قال مزيدا باللام الجنسي دون العهد وحيث قال وفيه تقرير السؤال قوله والفعل مع الذي
يليه اى مع فاعله المظهر والمضمر ماخوذا مع مميزه خبرا مقدما وفي هذا القول فوات نكت
تقدير السؤال وحذف المبتداء وفيه ايضا جعل الانشائية خبرا للمبتداء مع عدم ظهور تقرير
القول وفيه تكلف في اعتبار العايد الى المبتداء بجعل الجنس بمنزلة العايد وتعسف في اعتبار

الابهام والتفسير الذي علم من هذا الباب وسوان يحصل الزام تقديم الخبر في الغالب بها ما وذكر
المبتداء بعده بعسر اوفيه ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان جعل راجعا
الى المبتداء المقدم رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى مميز وان جعل مبهما كان قطعا لما هو
حقه للاحتياج الى العايد قوله على ما رايت يعني ما قررته من كوله في تقدير اسم حذف مبتداه بناء
على السؤال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فانت خبير بوجهه مما قررناه
لك في اختياره اياه حال واعلم ان باب التمييز لما بين اى من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس
طريقة الاجمال والتفصيل وكان هذه الطريقة مستحسنة جدا حتى ارتكب سلوكها ارباب من الكلام
كثير في الاستعمال عن اصله اعني باب التمييز كلا سواء كان عن مفرد اى ذات مذكورة باسم تام
باحد الوجوه المشهورة او عن جملة اى ذات مقدرة في نسبة اما في جملة او ما ضاهاها فان قولك
طاب زيد علما معناه طاب شيء زيد ثم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله ما دونه اى مفعول
نحو وانما نادت على ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات
للاجناس في كونها مبينة لكمياتها فجعلها اى يجرى عليها والفعل في طاب زيد نفسا حقه
ان يسند الى ما هو له اعني النفس في قوله بل ما يلا قيه في الاستقاق مجالها في التعدي كما في المثالين
المذكورين او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل
المميز ههنا مفعولا في المعنى قوله ولمصادفه متعلق بقوله ترى ما تراه يريد ان مصادفتها الموقع
ههنا اقوى لان مقام المبالغة اى اظهار الشكوى يقتضي زيادة التقرير والمقصود بيان مزيد
حسن لطريقة الاجمال والتفصيل في صورة جزئية في باب التمييز وصورة اخرى من غيره و
لما كان كلامه في التمييز والصورة المشتملة عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال وفي من الجمل
وفيما قبلها الطايف ولم يقل وفي قوله اني وهن العظم مني وفيما بعده لطايف وايته كلية مبتداء حنس
لا يحتوي والمعنى على انكار عدم احتواء كلية من كلمات باب القران على لطايف اى يمكن يحتوي
الكلية عليها فضلا عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الكلية
واستحالة عدم احتواء الجملة وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز وفاعل الفعل الناصب
نفصلا هو انتفاء عدم الاحتواء اى بقى انتفاء عدم الاحتواء الكلية عن عدم احتواء الجملة
اى في سبر هذا العدم بالكلية وبقى حكم الانتفاء قوله ولامها كلها ما ابهامية يؤكد تنكير التعظيم
واللام الجارة متعلقة بتلى واهل الوبر من البشر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله
مناكرا اى في مقام تلاوة الاية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل المنزل في
الفصاحة والبلاغة اوكونها حاصلة من امى لم يخالط اهل الدراية وهذا اميل هذا اى ان الطرف

مستقر صفة لسورة لا لغو متعلق بفاتوا لركاكة المعنى اى لم يتعرضوا للمعارضة اصلا قوله على
انهم حال من فاعل ما اجابوا والاصدر واو فايدتها دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة قوله
في رهان المفاخر بفتح الميم جمع مفخرة ومعناه سبب يفتخر به والاخبران بضم الميم اسم فاعل من فاخرته
والشطط تجاوز الحد والامتهان الابتذال قوله يا بني لم العصبة جملة مؤكدة لما تقدم والعضب
السيف القاطع والكهام الكليل والصيب فيعل من صاب المطر اى نزل والمراد ههنا السحاب
فاذا فتها الى المطرات بيانية والجهام السحاب لا ماء فيه قوله مفتقرا الى اخذ اصل معنى الكلام
ومرتبته الاولى اى واخذ مرتبته الاولى من اللفظ اعني متعارف الاوساط الدال على اصل المعنى
والمرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه الى النظر في ان احد
الطرفين في كم درجة يتصل بالآخر ويرتبط به اذ في كل درجة من تلك الدرجات نكتة سرية
وقوله وفي حكم درجة عطف على قوله في التفاوت وقوله يتصل صفة لكم درجة بتقدير العائد
اى والى النظر في كم درجات يتصل بها احد الطرفين بالآخر وقد يقال ان الجار اعني في كم درجة
متعلق بيتصل والتقدير والى النظر لنعلم في كم درجة يتصل الطرف الادنى الماخوذ بالطرف
الاعلى المذكور في القرآن على طرفيه قوله كما اذ ملقوة اقلامهم ايهم يكفل قوله فان الشيخوخة
مشتملة اى حالة اجمالا على ضعف البدن والشيب الراس اللذين تعرض لهما في الاية كدلالة
الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة لانها كبر السن
ومعاسن د واحد فه قوله ثم تركت اشارة الى تراخي الرتبة وانما قال لتوخي مزيد التقرير
اذ كان في المرتبة الاولى اعني الاجمال تقرير ما خصوصا اذا انضم اليه كلمة قد فانها لا تخ
عن تاكيد كيف التفصيل اذ به تقرير اتم من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة الثانية يعني
في الجزء الاول اعني ضعف بدني ولما كان وهن العظام من توابع ضعف البدن كان كناية
عن قوله تحصل انا وهنت عظام بدني وفيه تقوى الحكم فان اكتفى في افادة التقوى بمطلق
الضمير الراجع الى المبتداء فالامر ظاهر وان اشترط كون ذلك الضمير مسندا اليه فيقول هو
في معنى انا وهنت واما تقرير التقوى على راى الشيخ عبد القاهر فلا خفاء به قوله ثم لطلب
تقرير ان الواهن عظام بدنه يريد ان النسبة الاسنادية في اى وهنت عظام بدني قد قررت
بالبناء على المبتداء وكان ان ثم طلب تقرير النسبة الاضافية اعني نسبة العظام الى بدنه بسلوك
طريقي الاجمال والتفصيل فان قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان
يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدن غيره وقوله من بدني يدل عليها تفصيلا
بخلاف قوله وهنت عظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح
لي صدري اجمال ثم تفصيل واشرح صدري تفصيل فقط قوله لصحة حصول ومن المجموع

بالبعض دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع وقد يقصد الى تنصيصه
الحكم لكل فرد كقولك جاءني الرجال وقد لا يقصد كقولك حمل الرجال الخشبة فيصح ان يكون
وهنت العظام من قبيل الثاني فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله
وهن العظم فانه يدل على شمول الوهن لكل فرد وقد يقال اراد ان الجمع المستغرق يتناول
كل جماعة جماعة لانها افراد مدلول الجمع كما ان المفرد والمستغرق يتناول كل واحد واحد
لانها افراد مدلوله فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر
من الكتب فالمكر اكثر من الملائكة وان نسبة الوهن الى جماعة لا يستلزم نسبته الى كل واحد
من الآحاد الداخل في تلك الجماعة على قياس ما عرف في النسبة الى المجموع قال في الكشاف انما
وحد العظم لان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو عمود
البدن وبه قوامه واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى اخر
وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها حتى كان هناك من يظن عدم الشمول لفرد علمه وهذا
مما لا يناسب ذكر المقام اصلا فانظر في كلام الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وهكذا ترك
الحقيقة عطف على تركت هذه المرتبة الثانية شرع تبيين مراتب الدرجات في الجزء الثاني اعلى
مشابه راس فان شبه انتشار الشيب وبياضه في الراس سرعة باشتعال النار كان اشتعل
استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك استعارة
مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت اي هذه المرتبة التي هي
ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعني طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مبتداء خبره من جهات قوله
يشهد به كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ بتر محزه وكون التنكير لازما للتمييز
لا ينافي قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم مني يعني في سلوك الاجمال
والتفصيل في نسبته الراس اليه فان اشتعل الراس يفيدها اجمالا ومني يفيدها تفصيلا
قوله لقرينه عطف تعليل للترك وقوله لمزيد التقرير تعليل للذكر المعلل وقوله وهي اي زيادة
مزيد التقرير ايهام حوالة تاديته مفهوم مني على الفعل بقرينة العطف اذ لا لفظ هناك يدل
عليه وفي بعض النسخ وهو انما قال ايهام لما مر من ان العدول الى شهادة العقل انما هو
على سبيل التخييل دون التحقيق ولا شك ان الايهام اي الايقاع في الوهم نوع من الاوهام
فجاز ان يكون مقصودا او موجبا لمزيد مزيد التقرير قوله واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق
والاكمام جمع كم بالكسر وهو غطاء النور وعاء الطلع والازهر جمع ازهار جمع زهر وهو
نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى اللطائف التي بينها في هاتين الجملتين قبل الاوان المقدم

لما احضرت ذكر الاختصار وصارت مع قلة اللفظ مفيدة للكثير من المعنى فقد دلت على ان الكلام
الذي هو اساس له يشتمل على غاية الاختصار مع كثرة المعاني واللطائف لما كان من البين
المكشوف ان في هاتين الجملتين اطنابا بالقياس الى متعارف الاوساط اعني قد بحثت اشار
الى ان الاختصار فيهما بمعنى اخر ورد ذلك بان الاختصار في المقدم بالنسبة الى متعارف
الاوساط فكيف يؤذن باختصار ما بعدها بمعنى اخر وايضا كيف فتق اكمام تلك الجهات
عن ازاهير الفضول بل المراد ان اختصار المقدم اذن باختصار ما بعدها ولما ترك اختصاره
دل على ان ذكر لما بيناه من النكت فيصح لها في القلوب قبول وعلى هذا فقوله من ان الاختصار
مرسل لما صدق الايجاز والاطناب وقوله والذي يحق تصدره من القبيل الثاني بمعنى ان هاتين
الجملتين توصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما موصوفتين بالاطناب بالمعنى الاول ويرد عليه
ان مبنى بعض تلك الجهات على الحذف دون الاطناب ويمكن ان يقال اراد ان حسن مطلع الكلام
يوجب للطائف المنطوية فيه قبولا فانه اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسن ما بعده وعلى
هذا فقوله والمقدم في الكلام شروع في بيان وجه حسن وارساط اخر وهو ان اختصار المقدمة
يؤذن باختصار ما بعدها وهذا الايذان معمول به ههنا لوجود الاختصار فيما بعدها ولا تقدح
في ذلك كونه بمعنى اخر لان المعتبر في كلام الشيخين قلة العبارة وانما اختلفا في المنسوب اليه
فالذي اذن به اختصار المقدم هو ذلك المشترك فان قلت اعتبار كون المقام خليقا باسط
مما ذكر رد الى جهالة قلت لا رد اليها بالقياس الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضاتها
كما لا راد اليها في اعتبار متعارف الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان المقام خليقا
باسط كان المبسوط الذي غير مطابق له لانا نقول يقتضي ظاهر المقام هو الابسط لكنه عدل
عنه لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن وصف انقراض الشباب والمام المشيب فالاولى
ان يحصر الكلام في هذا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله من انقراض ايام متعلق باحق
ومن المام المشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام سعد بر القول ومن يقول استحضار صوت
القول استحسانا له والمرصفة شبهة اضيفت الى فاعلها والامر افعل تفضيل اضيف الى فاعله
على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين اللام والاضافة
قوله ومن لي اي ومن يتكفل لي يعني ان المشيب مع كونه مرا مصيبا اتمنى ان يبقى لي حينا وامتع به
ولا يغيب عني لان مغيبه الموت وهو امر منه قوله فانه لا يكون الا ما شاء قد انطبع
بالحق حيث حصر كون الاشياء في مشيئته واسند الكل الى قدرته والله الموفق للصواب واليه
المرجع والمآب   اعلم ان القصر القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل

طرفي النسبة في الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالاخر بحيث لا يتجاوزه اما
على الاطلاق او بالاضافة بطريق معهودة وفي قوله كما يجري بين المبتدا والخبر يجري بين
الفعل والفاعل اشعار بانه اراد بالمسند اليه والمسند فيما سبق من قوله القصر كما يكون
للمسند اليه على المسند يكون ايضا للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مختصا بهذا البين المبتداء
والخبر كما اراد بهما ايضا بالمسند اليه والمسند في مواضع كثيرة من كلامه فيما سبق والمراد
بقصر الفاعل على المفعول قصره عليه اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه
عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء مقصور على صفة
الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال ان المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين
اراد به التكثير وذلك كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب عنه والفاعل وما عدا المفعول به
من ساير المفاعيل لا الاستغراق الحقيقي فلا يراد انه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين
المعطوف والمعطوف عليه قوله وانت اذا تقنته اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بيان
القصر في امثلة اكثرها من المسند اليه والمسند بل من المبتداء والخبر ولذلك قال في الايضاح واذ
قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه بالطرق التي سمعتها فقد حان ان نذكره فيما بين
غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحاصل معنى القصر يريد ان القصر ينحصر في نوعين قصر الموصوف
على الصفة اي قصر المنسوب اليه على المنسوب وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه
اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه يقصر احدهما على الاخر
وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم الى قصر افراد وقصر قلب وقوله الموصوف عند السامع
يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقده شاعرا ومنجما الى قوله
من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولولا هذا الاشعار
لحكمنا باندراج الحقيقي فيه ايضا فان قوله ثان واخر يتناول الواحد وما هو اكثر منه والاصح
عن تفسير القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا وهو ان يكون القصر بالنسبة الى اوصاف او
موصوفات اكثر من اثنين قوله بوصف وارد على الاستعمال الاصلي كما مر غير مرة وقوله دون
ثان في موقع الحال اي متجاوزا وصفا يصدق عليه انه ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر
قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين اي يعتقده متصفا باحد الوصفين مطلقا ويتردد بين
الخصوصيتين قوله وسمي هذا اي هذا المذكور المتناول للمثالين فادرج قصر التعيين في الافراد
ولا مشاحة في الاصطلاح الا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاحتمالية قوله او بوصف مكان
اخر عطف على قوله بوصف دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اي بوصف واقع في

في مكان وصف اخر واحدا كان او اكثر وقوله ما زيد منجم بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية
الموافقة بين المعطوفين في الاعراب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم
على انه لا يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين والاوضح المثال المذكور من اقسام القصر
كانه نبه بايراد المثال في الافراد من القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم التنافي بين
الوصفين اذ اندرج فيه قصر التعيين الجاري بين المتنافيين وغيرهما قوله او الى تخصيص
الوصف بموصوف عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف وقوله قصر افراد
نصب على المصدر قايم مقام دون موصوف ثان وقوله او قصر قلب عطف عليه وقايم مقام مكان
موصوف اخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قايم الا زيد كلام مركب من مبتداء وخبر بطل
فيه عمل ما بتقديم الخبر وبانتقاض النفي بالا ايضا وتقديره ما شاعرا وما قايم احد الا زيد
فزيد في الحقيقة بدل من المبتداء الذي هو احد وفي الظاهر مبتداء قدم عليه خبره وجاز ان يكون
زيد فاعل ما شاعر وما قايم على انه صفة رافعة لظاهر وان كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر ولو قال او قولك ما قايم الا زيد لمن يتوهم ان هناك قائما لكنه مردد بين شخصين لكان
اظهر اذ حينئذ يكون قد تعرض لقسمي الافراد معا وفي قوله واكثر دلالة على انه لم يرد بقوله ثان
امرا واحدا وقوله في جهة من الجهات معينة من بريد مثل بلدا او قرية او ما اشبههما وهذا
قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا للاستعمال الشايع قال الشيخ عبد القاهر
اذا قلنا ما قايم الا زيد لم نرد به انه ليس في الدنيا قايم سواه لاستحالته بل نريد ما قايم حيث
نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقايم كما يدل عليه
تفسير الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة او طرق معين هذا وقد يقال لا ينحصر القصر
فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد
انه اعتقده منجما وشاعرا او اعتقده على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد
في امره فيقول ما انت الا شاعر بناء على ظنه خطاء كان او صوابا ومنه قوله ان انتم الا
تكذبون كما سياتي ويجاب عنه بانه لقلته لم يتعرض له ههنا ولهذا ايضا لم يصرح بالقصر
الحقيقي فان احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسياتي مثاله
واما قسمه الاخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة الادعاء اعني جعل
ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه انقسام الى الافراد
والقلب كما اشرنا اليه ماله وللقصر طرق يعني بطرق القصر طرقه العامة فلم يذكر ضمير
الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتداء والخبر مع تقدمهما ايضا بخلاف التقديم فانه

وان تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى ان تعين الامثلة المذكورة للافراد وللقلب انما هو بالنظر الى حال السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على مذهب طائفة من النحاة كما مر واقتصر في ذكر لكن لقصر القلب على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني للافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات تارة وتقديم النفي اخرى قوله بتقدير لا غير زيد وح يكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصده ويجوز ان يقدر لا غير شاعر لكنه يكون ح من قصر الموصوف على الصفة وسيصرح باستعمال لا غير في كلا القصرين قوله ويبنى غيرا بالضم على نحو بناء الغايات وذلك لكون المضاف اليه منويا كما في قبل وبعد مع المشابهة في الابهام واذا بنيت غيرا لم تتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول رايت زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير واما ذكر ليس غير وليس الا ههنا فعلى سبيل الاستطراد للمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء ولذا قدر اسم ليس نكرة ليعم بالنفي ويكون اخراج المذكور من ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ما جاءني شاعر غير زيد او الا زيدا فان قلت قوله ليس شاعر الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وهو ممنوع في كلام العرب قلت المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احدا الا المذكور قوله فيجعل النفي عاما ليتناول كل شاعر بعمد عن عدا زيدا ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه فكانه خص بالذكر من عدا زيدا لبقائه على ذكر النفي دون زيد قوله وثانيها وثاني الطرق الاربعة النفي باداته كليس وما وان المذكورة ههنا وكغيرها من كلمات النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعد من طرق القصر فتامل وذكر في الامثلة الصفة الثابتة كالشعر والمنتقلة كالقيام في صيغتي الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد امثلة اربعة مع التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله نزل المخاطبون يعني انهم وان لم يعتقدوا البعد عن الملائكة الا انهم لما استعظموا عدم بقائهم نزلوا منزلة المبعدين للملائكة وجعلوا كانهم يعتقدون فيه وصفي الرسالة والبعد عن الملائكة فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعد عن الملائكة وهو من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى البعد عن الملائكة والتنزيل منزلة المتقدمين انسب بالصحابة من دعوى النبوة عنه والتنزيل منزلة المنكرين كما زعم بعضهم قوله مقصور على الاتصاف يعني بين اي مقصور على الكون عليه بين لا يتعداه الى الكون عليه لما لم يكن معنى الوصفية في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر الاتصاف تنبيها على ان الظرف يتضمن معنى يتصف به المبتدا اعني الحصول والثبوت

على انه

على انه كان ومن المبالغة منه توضيح المعنى دفع لان يتوهم ان المقصود قصر الحساب على المحرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يكونوا يعتقدون جامعين بين وصفي الانذار والطرد ولا يترددوا فيهما لكن نزل الحاحهم وحرصهم على ذلك منزلة اعتقاد الجمع قوله فالمراد لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق وبين الكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا جازمين بصدقهم فقول الكفرة ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمله على قصر الافراد اعني على قسمه المسمى بقصر التعيين وهذا مبني على ما ذكرنا من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردد كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا طائل فيه بل هو ظرف للخبر اعني بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد ح من المتكلم اي لستم كما تبين عندنا بين الصدق والكذب اي هو لسنا مترددين بين كونكم صادقين وكاذبين بل لا يخفى جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يتضح التشبيه بظاهر حال المدعي فان ظاهر حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا ان تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد ههنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تحكموا بصدقكم في نفس الامر بل غاية امركم ان تترددوا كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فان اراد تردد المدعي بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى ينبغي ان تترددوا بين الصدق والكذب في نفس الامر كما تردد المدعي بين صدقه وكذبه عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم بدعوتكم فينبغي ان تقصروا على ما هو ظاهر حال المدعي وليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى يناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلائم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر قطعا كما نبهنا عليه هكذا حقق الكلام وانه الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اي ما قبل قوله ما قلت لهم الا ما لعريض وهذا تنوير لكونه مقولا في مقام اشتمل على المعنى الذي ذكره وذلك ان تقديم انت ههنا للتقوي والهمزة للتقرير فحصل عيسى عليه السلام منزلة من قال للناس غير ما امره الله به وهو دعاؤهم الى عبادة نفسه وانه لم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى عبادته وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة غيره كان عيسى عليه السلام ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فيكون ح قول عيسى عليه السلام قصر قلب قوله وفي قصر الصفة على الموصوف عطف على قوله في قصر الموصوف على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية لجريان قصر الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال

افراد من التردد واكتفاء بما تقدم وقوله لمن يرى ان زيدا ليس بشاعر وان زيدا ليس بهجاء ويرى ان عمرا شاعر وان عمرا هجاء قوله وتحقيق وجه القصر وجه القصر في طريق العطف ظاهر مكشوف لان كلا واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه مصرح به كما هو حقه بخلاف طريق النفي والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا فيه صريحا اذا كان الاستثناء مفرغا بعد نفي والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر فيه وقال وتحقيق وجه القصر في الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق بحق قلت ومنه الشرطية خبرا نكر قوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخرى اي من غير علوم العربية جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المفرد ان النفي الذوات التي يمتنع نفيها هي الاجسام فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا الزيادة لامتناع التداخل وهذا مع كونه مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدي نفعا لان التغير الواقع في الاعراض كقولك ان صاحبهم الا على ذي ه وقولك ما السواد الا فاني البصر خارج عنه والقول بان الاعراض تقاس على الاجسام مما لا يلتفت اليه لان علة الحكم اعني امتناع النفي ليست مشتركة وذكر بعضهم ان المراد بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة متقررة في انفسها ليست مجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما ينفى عنها الوجود وما يتبعه من الصفات كما حقق في علم الكلام وهو ايضا باطل لان المص قد صرح في مباحث مثل بان النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء في انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها او ثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء كاذبا فلا يقصد بذلك لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات ما يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه وبالصفة ما لا يستقل كما مر في مباحث النعت ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية فعلم ذلك من علوم سر فيها موارد السلب والايجاب بل نقول اذا رجع العاقل الى وجدانه ظهر له ذلك فانك اذا تصورت يعني زيدا وانسانا مثلا ولم تتصور منه نسبة شيء من الوجود او غيره اليه لا نسبة الى شيء لم يمكن منك هناك نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى الوصف اعني نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اي شيء كان فان نسبة بعض الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وبما قررنا ٥ تبين امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وهي لا نزاع بمنزلة الشرط

وتناولها

وتناولها اجزاؤه وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف قوله على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل للنفي لانه بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه بالعمرو ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف بالحقيقة نسبته الى ذلك الغير فان من عبر يستقل بالمفهومية وقابل لورود النفي عليها واراد بالوصف ههنا معنى اعني القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة واياما كان فالشعر نفسه لا يقبل نفيا فاما ان ينفى نسبة الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير لكن الاول ليس مرادا فان ثبوته في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى شعر المدعى اي الذي وقع النزاع بين المتكلم والمخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته ايضا عاما توجه النفي اليه عاما وان كان خاصا فخاصا ثم العام اما مطلق او مقيد مثل لهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيتناوله عطف على توجه وقوله لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع احالته به على علوم اخر هو ان النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم به كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال سواء كان عاما او خاصا متناولا للمتعدد فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة قال وثالثها اي ثالث الطرق الاربعة استعمال انما ذكر الاستعمال ههنا دون ساير الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به ليتوصل الى المط ولا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية يشتغل بها المتكلم للوصول الى هو القصر بخلاف لفظ انما فذكر معها امرا مصدريا قوله انما زيد جاء سوى على صيغة اسم الفاعل ولو قال لمن يرون بين المجيء والذهاب او يرا بهما منه لكان تصريحا بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح بتقسيمها في قصر الصفة على الموصوف حيث قال او يراه منهما وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني زيد كلام لمن زعم ان الجائي عمرو لا من زعم انهما جائيان ثم قال وان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان تكلفا الا ان المصنف لم يلتفت اليه قوله ونصيف اليه الذهاب يستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله ونصيف المجيء الى عمرو لان الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في افادة انما لما كان في افادة انما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة اشار الى السبب في تلك الافادة وان الواضع ضمن انما معنى ما والا ولما لم يكن ذلك التضمين امرا جليا استشهد بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة وابين بالمناسبة المحسنة التضمين

وينبار نضاعلى تضمنه معناهما بجريان بعض احكامها والا فيه قوله وهو المطابق اي لما قالوه من ان معنا
ما حرم عليكم الا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للفاعل فانها قراءة
مذكورة في بعض كتب التفاسير ويتعين فيها ان تكون ما موصولة والعائد محذوف اى الذى حرمه الله عليكم
الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرم مبنيا للمفعول والا لتعرض لبنائه له وايضا لم يتعين ح كون ما موصولة
لاحتمال ان تكون كافة كما اختاره الزجاج وان رجح ابو على كونها موصولة لبقاء ان على عملها وايضا الخفاء
في قوله صلى حرم عليكم مفيد م بالفتح في نسخ الرواية واما ما توهم من ان قوله ان المحرم عليكم يقتضى البناء
للمفعول فجوابه انه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك ان المحرم عليكم والذى حرمه الله عليكم متساويان في المعنى
كما ان المنطلق زيد والذى ينطلق زيد يتساويان في اقتضاء الحصر قوله وترى عطف على تسمع وفي افتيا
ترى مبالغة في كثرة سماعه منهم حتى صار مرئيا مشاهدا قوله ويذكرون عطف على يقولون لان ذكرك لكونه
انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه مما يقابله وقيل عطف على قوله والسبب هو تضمينه معنى ما والا والضمير
للعلماء وذلك اشارة الى تضمينه معناهما والربعي منسوب الى ربيعة قوله لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
فاذا فرض ان المسند نفى كانت ان لتاكيد ثبوت ذلك من النفي للمسند اليه كقولك ان الله لا يستحيى قوله على
ما يظنه حال من النافية اى كاينة على الوجه الذى يظنه وانما قال بعلم النحو على تضمين الوقوف معنى الاحاطة
والمراد عن الوقوف له على علم النحو هو الامام الرازى بناء على ان قوله لا النافية مع ما يتعلق به من كلام
السكاكى مدرجا فيما اسنده الى الربعي فانه ذكر في المحصول ان كلمة ان للاثبات وما للنفي فاذا اجتمعا
لم يتوجها الى واحد للزوم التناقض فوجب ان يتوجه احدهما الى المذكور والاخرى الى غير المذكور وانما
يتعين كلمة ان للمذكور لكونها اسبق وبالمحافظة عليها احق لكونها للاثبات الذى هو اشرف لكن
يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما وتوالى حرفى الاثبات والنفي ثم تعقيبهما بالمثبت فقط وجواز اعمال
ما في انما وكل ذلك فاسد كما ترى بل قد علم في النحو انها كافة قطعا قوله ضاعف جواب لما وفاعله
مستتر راجع الى مصدر اتصلت وفاعل ناسب مصدر ضاعف بتاويل ان تضاعف او لفظا كما
كما هو فاعل ان يصح وانما قال ناسب ان تضمن لان التاكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر يشتمل
عليه كما ذكره على انه منظور فيه ذا الوجه كالقصر فيما اورده من المثال كما صرح به اثبات صريح
معقب باثبات ضمنه فيناسب كد الاول بالثانى ولم يكن سعاكم تاكيدا على تاكيد كما في انما وقد يتكلف فيقال
اذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان الاثبات الاول بعد اعتقاد الثبوت تاكيدا او تكريرا
والاثبات الثانى تاكيدا على تاكيد واما اذا ورد فيه كما ذكره فيجعل يجوز السامع ان يكون الواقع هذا
مع ملاحظة لذاكر والقافية الم نوع اثبات لهذا حتى يكون الاثبات الاول تاكيدا له والمفهوم من القصر
فيجعل اثبات الاول تاكيدا لا اعتقاد ثبوت المجئ في الجملة وهذا التاويل جار في الكل وايضا ما ذكره

من الاثبات الصريح والضمنى انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما شاعر الا زيد وتمحلها
وقد يجاب بان تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك ان تقول ما ذكره الامام بيان
للمناسبة ايضا لا حكم بان المتكلم ح راعاها على حالها ولا شك ان رعاية المعنى الاصلى بعد الامكان
اولى وان منع المناسبة اقوى قوله وبالعكس اى والقصر الكاين بالعكس اى كاينا بالعكس قوله ضمنا
صفة ثانيا اى ضمنيا قوله ومما يدل على انها كان مذا مبهما لان اسباب انفصال الضمير معدودة ولا يتاتى
مهنا شئ منها سوى تقدير الفصل لغرض بان يكون انما يضرب ما في معنى ما يضرب الا انا قوله مثله
اى مثل انفصال الضمير في ما يضرب الا انا فان قلت كيف يسند الفعل الغايب اعنى يضرب الى ضمير
المتكلم قلت هو في الحقيقة مسند الى الغايب اعنى المستثنى منه المقدر اى ما يضرب احد الا انا فان قلت
اذا اريد حصر الفعل في الفاعل المضمر بطريق ما يجب انفصاله اولا قلت ان ذكر بعد الفعل شئ
من متعلقاته وجب انفصاله وتاخيره دفعا للالتباس وان لم يذكر احتمل الوجوب طردا للباب
وعدم الوجوب بان يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ اذ لا فاصل لفظا
فقوله صح انفصال الضمير معنا اراد به ما يعم الوجوب وغيره الزائد الطارد وربما الرجل ما شعلق
مما ولم يجهم ليم وعنف من حماه وحريمه ولحسب ما دعن الوصل من مفاخر نفسه واباته يقال فطر
الفارس القاه على قطره اى جانبه قوله ورابعها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد
القصر على ما قدم سواء بقى بعد تقديمه على حاله كالخبر المبتداء والمفعول اولا كقولك انا كفيت
مهمك ثم انه اقتصر في قصر الموصوف على احد قسمى الافراد اعنى صورة التردد وفي قصر الصفة
على قسمى الاضراب اعنى صورة الشركة قوله بالاعتبارين يعنى الافراد والقلب قوله وكذا زيدا ضربت
فصله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفي تنبيها على ان التقديم
فيه يفيد الاختصاص لا نفيه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن المذكور مثبتا لغيره
وليس ما زيدا ضربت في افادة القصر كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص في الاول
معتبر في الضرب وفي الثانى في عدمه يشهد بذلك الفطرة السليمة قال ومنه الطرق تتفق
من وجه وقد سبق ان المخاطب بقصر القلب له حكم مشوب بصواب وخطاء فصوابه
الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين اوباتصاف الموصوف باحدى الصفتين وخطاؤه
تعيين احدهما او احدهما والصواب والخطاء في قصر الافراد اظهر واما قصر التعيين
فلا خطاء فيه بل المقصود به تقرير صوابه ونفى تردده قوله وتحقيق في قصر الافراد
حكمه في بعض وهو صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يصح في احد قسميه دون
الاخر اعنى قصر التعيين وقد سلف تحقيقه هذا كله فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطاء

والتردد لا في مثل اياك نعبد قوله ويختلف من وجوه عطف على يتفق من وجه قوله بوساطة
الوضع وجزم العقل اى بسبب ان الواضع وضعها لمعان يفيد القصر بحيث يجزم العقل
بالقصر اذا نظر الى تلك المعانى ودلالة التقديم عليه بوساطة الفحوى اى بسبب مفهوم الخطاب
وحكم الذوق فان من له ذوق سليم اى قوة دراكة لدقايق تراكيب البلغاء ولطايف اعتباراتهم
فيها اذا نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص واما من له منع القوة فربما
انكره مع كمال قوته الادراكية في المعقولات والمنقولات روى عن بعض العلماء انه اذا
سئل عن فايدة تقديم في التنزيل اجاب بانه فاعل مختار يفعل ما يشاء وقال الشيخ ابن الحاجب
وما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخيرة الاصل فيها النص بما يثبت دون
ما ينفى كما ترى لا الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على ما قرر في الكتاب واوضحه
كذلك ترك هذا الاصل في مثل قولك ما زيدا ضربت وما انا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر
الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص هنا بما ينفى دون
ما يثبت قوله والطريق الاولى لا يجامع الثانى هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف وهو ان
العطف بلا لا يجامع الطريق الثانى اعنى النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعنى انما
والتقديم والسبب فيه انه لا يجامع الثانى هو ان لا العاطفة وضعت لان ينفى بها عما بعدها ما اوجب لما قبلها
كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وهو ظاهر وفي قولك زيد شاعر لا منجم فانه قد نفى فيه عن منجم ما اوجب
للشاعر وهو كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اى بغير تلك
العاطفة المخصوصة من كلمات النفي اى الكلمات الموضوعة له كليس وان وما اشبهها واحترز بقوله
من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال يتضمن معنى النفي
كابى وامتنع فان المنفي بلا يجوز ان يكون منفيا قبلها بهذه الامور كما سياتى وارد لتحقق
الشرط المذكور مثالا واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلاثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة
يتنافى فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او بالسلب
والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الامثلة الثلاثة منفيا قبلها بحكم العقل
قوله يكشف تلك الخطاء وخلك لان والذى سبق في تحقيق وجه القصر في النفي والاستثناء هو ان
النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف يوجه الى المتنازع فيه وصفا كان
او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شئ من ذلك المتنازع كان منفيا قبلها باداة النفي فيمتنع تحقق
شرط منفيها اذا جامعت طريق النفي والاستثناء فلذلك لم توجد مجامعتها اياه في كلام العرب
العرباء وان كثرت في عبارات العلماء ففي الكشاف فما ارسلناك عليهم الا نذيرا لا حفيظا ومهيمنا عليهم

وما كان ذلك الا حصلت الاحد ابينهم لا شبهة في الاسلام وما هى الا شهوات لا غير وانما قلنا
بغير تلك العاطفة المخصوصة دفعا لما يتوهم من جواز مثل جاءنى الرجال لا النساء لا مسند قوله
هو يأتينى لا عمرو وقد يقال هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوى على سواء فكان الاولى ان يمثل
بنحو زيدا ضربت لا عمرا قوله ووجه صحة مجامعته لما كان انما بمعنى ما والا كان من المستبعد ان يصح
مجامعة لا العاطفة احدهما دون الاخر فبين ان الوجه في ذلك هو ان النفي فيه انما ضمنى لا صريح كما في
ما والا فانما في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا العاطفة يجامع النفي الضمنى
دون الصريح اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع عن المجئ زيد لا عمرو مع انه يمتنع ما جاء زيد لا عمرو
والسبب في ذلك هو انه اثبت في الاول الامتناع عن المجئ لزيد ونفى في ذلك الامتناع بلا عما بعدها
فقد وجد هنا شرط منفيها ونفى في الثانى المجئ عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا
لا صريحا يعنى كما ان امتنع عن المجئ زيد يتضمن نفى المجئ عن عمرو ويجامعه لا العاطفة كذلك انما يجئ
زيد يتضمن نفى المجئ عن عمرو ويجامعه لا العاطفة بخلاف قولك ما جاء زيد فانه صريح في نفى المجئ
عن زيد فلا يجامعه العاطفة وكذلك ما جاء الا زيد صريح في نفى المجئ عن عمرو فلا يجامعه ايضا
فالاشتراك بين انما وامتنع في مجرد كون النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعد لا كما في انما او الى ما قبلها
كما في امتنع وكذلك الاشتراك بين ما جاء زيد وما جاءنى الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا
الى ما قبل العاطفة كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثانى واعلم انك اذا قلت انما جاء زيد لا عمرو
او زيدا ضربت لا عمرا كان القصر مستندا الى انما والتقديم لتقدمهما وكانت العاطفة مؤكدة للقصر
واذا قلت انما تميمى انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر مهنا للتقديم في قولك ما تميمى
الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا من التقديم لعدم احتياجه الى انما وبل
حق يكون المقصور عليه زيدا او كان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو الجزء الاخير
رتبة ولا يمكن تقديمه عليه الا بتاخير زيد كما لا يخفى ومن البين في ذلك قوله اسما مبالم تزده
معرفة وانما لذة ذكرناها قوله لكن استدراك من قوله ويجامع الطريقين الاخيرين وفاعل يجامع
كلمة لا والعاطفة صفة لها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا وقوله بشرط يريد انه شرط الصحة
المجامعة كما يصرح به قوله واذا كان له اختصاص لم يحسن فيه استعمال لا العاطفة وقد صرح
الشيخ عبد القاهر بانه شرط حسن المجامعة ولعله اقرب فانا لم نعتبر في مجامعة لا العاطفة التقديم
هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على الاختصاص اضعف من دلالة انما
قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع في الاية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع
كما ان قوله انما يكون انذارا ويكون له تاثير اشارة الى ان المراد بالانذار وهو التخفيف مع تبليغ

دعوة ما لم تاتيو فانه المختص بمن يخشى الساعة اى عقابها ومن الخشية موقوفة على الايمان بامر وبالبعث والقيمة واسوالها ولما كان اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل فى غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن به مسكة اى قدر من العقل يتمسك به واما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يجهل من الا يخاف الفوت فلذلك جعله مركوزا فى العقول ثابتا فيها بحكم العادة وهذا مع ان التفنن فى العبارة مطلوب ايضا وهذه الامثلة الثلاثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث فلا خفاء فيهما واما الثانى فلان المقصود منه قصر الانذار فيمن يخشاها كما ذكر وانما يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما فى نسخ الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهرا لاختصاص باحد الصفتين فالظاهر ما ذكره امتناع الجامعة هناك فلا يقال لمن اشتهر بان امره التذكير له السيطرة انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد ورد انما انت مذكر لست عليهم بمسيطر قلت له ان يقول ليس الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكره او يقول ان هذا الحكم مخصوص بالا القاطعة قال وطريق النفى والاستثناء هذا هو الوجه الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفى والاستثناء يسلك مع مخاطب يعتقد فيه ان المتكلم انه مخطئ ومصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ لانه على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه ذلك على ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة فينبغى ان لا يسلك طريق النفى والاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك فى القياس واما العطف والتقديم فلا يعتبر فيهما الاصرار وعدمه قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا ينكرون انهم بشر وكان الكفار للرسل هذا الكلام الا والحال ان الرسل عند الكفار فى معرض ان يدعى انه منتف ومنزه عن صفة البشرية ومنسلخ حكمها عنه بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسل يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوا انهم منكرين للبشرية وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بناء مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اى جعلوا الرسل فى ذلك المعرض للبناء او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا يجوز ان يكون مفعول جهلهم لفساد المعنى قوله وما يستمع اى لا تنبيه وما يسمع قوله فى موضع اخر مقولا فى حقك كيف بجد ما يحكى عنهم هناك اى فى ذلك الموضع وترشيح ثانى مفعولى بجد وفاعله ضمير ما يحكى ومن تقريرية بيان لما تلوت وكلمه هذا صفة لجهلهم اى جهلهم الذى هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو اى المحكى عنهم ما انتم الا بشر الاية وانما جعله مقربا لذكر الجهل تقريرا واضحا لانهم عقبوا انكار الرسالة هناك على طريقة الحصر فى البشرية بانكار انزال الرحمن شيئا وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه هنا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فاتونا بسلطان مبين فكان تلك الاية فى تقرير

ذكر الجهل اقوى من هذه قوله واما قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا الرسل على البشرية بمعنى انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعنى الرسالة ووافقهم الرسل على ذلك القصر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على البشرية وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته والحام باظهار بطلان مقدمته الباطلة وفى ذلك استدراج الخصم الى انه يصير مسكتا لا متثبت له اصلا ومثله ان يريد اثلاف صاحبك فما في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا سلمنا انا بشر فانه حق لكن لا نسلم انها لا تجامع الرسالة فان الله تعالى يمن على من يشاء من عباده وانما اوردوا تسليم البشرية فى صيغة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم فى الصورة فانه اقوى من المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر واللام فى ليعثر متعلقة بالمجاراة وحيث يراد ظرف ليعثر وهو من العثار بمعنى الزلة قوله اما تحقيقا اذا اخرج الكلام على مقتضى الظاهر كما فى مثال البحر الموقوع لكمامى لعبد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز قائلا ان انت الا نذير لا يسمع من فى القبور يعنى الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات فى القبور قوله لما كان النبى صلى الله عليه وسلم جوابه ابرز لذلك قوله وما كان متمناه ومتى لم معطوفان على خبر كان اعنى شديد الحرص لا على كان وتداخل جواب متى وهى بيان لما الوجد الحزن والكآبة سوء الحال والانكسار من الحزن وضمير كاد ويبخع للنبى وضمير له لما اى تداخله الوجد الذى كاد النبى يبخع اى يهلك نفسه لذلك الوجد ويتساقط عطف على جملة متى لم تداخله اى كان النبى يتساقط اى يلقى نفسه فى السقوط والهلاك لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على يتساقط ويلقى حال من مفعول تدعو واللام فى ليهموا متعلقه بيلقى يقام هام فى الارض اى ذهب متحيرا او بل كا اضراب من قوله وما كانت ولفظ عوده قد ضبط فى بعض النسخ بالنصب وقد مر تحته مستوفا وقوله عسى متعلق بمعنى ما تقدم اى كان يدعوهم ويزين لهم الايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا اى يحفظوا ذكيا فى ذكر اى فى الدعاء وتزيين الايمان والصعب من الايل ما لم يذلل وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص وما عطف عليه قوله لست هناك اى فى محل ان تملك غرس الايمان فى قلوبهم فهو ان انت الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر قوله وقوله عز وعلا مبتداء خبره مصبوب فى هذا القالب اى هو قالت قوله وما انت بمسمع من فى القبور ان انت الا نذير فكانه عليه بواسطة قربه من الحق تعالى واصابته فى الامور وارشاده الى المنافع والمضار اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست هناك بل انا مقصور على النذارة والبشارة و

ولا اتعداهما الى ملك النفع والضر وعلم الغيب انما قال لقوم يؤمنون لان التبشير والانذار انما يجريان بالقياس اليهم وينتفعان فيهم او اراد نذير للكافرين بشير للمؤمنين فحذف للعلم به قوله فى مقام صفة مخاطب اى مخاطب كائن فى مقام وجملة لا يصر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العائد اى لا يصر فيه وقد او رد لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا فيما يلقاه المخاطب ولا يصر فيه على خطائه وقوله انما اسداء الرواحد مثال من قصر الموصوف على الصفة فيما يجب يلقيه على السامع واما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب يلقيه على السامع فقولك انما هو اسد قوله والاصل فى انما هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون الحكم بحيث لا يعدونكر عند المخاطب اى يسهل عليك تحقيقه معتبر فى استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك لا انه اعتبر فيه عدمه وقد تقدم هو تتمة وتحقيق لما ذكرناه فى طريق انما من انه يسلك مع مخاطب فى مقام لا يصر على خطائه قال تعالى اعوز الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه ورقيق الرجل جعله رقيق القلب شفيقا والتحفى هو التعطف فى قوله انما انت اخوك من قبيل اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله انما هو اله واحد فانه مع كونه جليا فى نفسه بالادلة القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب الشرك خطاء واما الامثلة الثلاثة السابقة فالظاهر فيها الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومن الكل قول الشاعر هو ابن قيس الرقيات بمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اى كوكب ثاقب فى رفعة المحل والاضاءة تجلت اى انكشفت الظلماء عن وجهه فيهتدى الناس به والجلاء بالفتح الوضوح ويعزلنى اى يلومنى والافناء الاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس اى لا يعلم ممن هو عليهم اى على مدحى اياهم والضمير لممدوحه وما قلت اى ما حكيت ولا ابتغيت فى مدحهم الا بالفضائل والكمالات التى علمت بها قبيلة سعد قوله لا اعرى ذكر الادعاء ليناسب التسليم قوله ان كل امرى فاعل الظرف الواقع صلة اعنى لديه سل له اى سل للممدوح نظيرا اى ظاهر انه لا نظير له قوله وما يحكى عطف على قول الشاعر اى ومن الكل ما يحكى عنهم فى هذه الاية وهو انما نحن مصلحون والابيات الثلاثة المتوسطة بينهما استشهادات على ادعائهم الظهور فى كل ما يمدحون به ممدوحهم وقوله ادعوا بيان لكون الحكى من قبيل الكل وقوله على مجرى صفة المصدر اى ادعاء كائنا على مجرى عادتهم او حال اى جاريين على ذلك المجرى قوله ولذلك اى ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل للتاكيد بايراد الاسمية وبالقصر وبانه امر جلى والاضافة فى قوله معرفة الخبر وهو متوسط الفصل من اضافة اسم المفعول الى فاعله وتانيثهما باعتبار الضمير العائد منها الى الحال اعنى الجملة قال واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التى ذكرها من باب المسند والمسند اليه من المبتداء والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكر ايضا

مثال قصر الفاعل على المفعول كقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به وانما حرم عليكم الميتة وكقولك زيدا ضربت وما زيدا ضربت قوله وحين نذكر اى القصر فى ذلك اى فيما بين غير المسند والمسند اليه فلهما اى لطريقى النفى والاستثناء وانما هناك اى فى القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه عدة اعتبارات تجدا بتقديم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه فى ما والا دون انما قوله فيقدم ويؤخر بالنصب عطفا على يقول كانه تفصيل لما ذكر ان تقدم المستثنى مع الاداة سواء كان فاعلا او مفعولا او غيره عنه لان ما يلى اداة الاستثناء وهو المقصود عليه قدم واخر فلا التباس ههنا كما فى انما الا ان هذا التقديم والتاخير قليل الدور فى الاستعمال لما ذكر قوله لان الصفة المقصورة على عمرو الخ تصريح بان المراد من قصر الفاعل على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا هو ما قيل من ان المراد قصر فاعله عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان ذكر الفعل باعتبار تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعنى قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مضروب لزيد الا عمرو وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر اذ يلزم الحصر فى الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وما ضرب احد احدا الا زيد عمرا واما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر ما اختاره المصنف ويؤيده قوله تعالى وما نرى اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادى الراى وقول الشاعر لا اشتهى يا قوم الا كارها بابا الامير ولا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم فارسا وقوله كان لم تمت حتى سواك ولم تقم على احد الا عليك النوائح واضمار التقدير فيها على ارتكبوه اى اتبعوك فى بادى الراى ولا اشتهى باب الامير واختار فارسا وقامت عليك النوائح لا يخرج عن تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قيل ما مكسو زيدا الا جبة وما مكسو جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اى ما مظنون فى زيد الا منطلق وما مظنون منطلقا الا زيد وقد اشار فى هذه الامثلة ايضا الى جواز تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله واذا اردت قصر ذى الحال على الحال قلت ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد فى زمان المجى الا راكبا وقصر الحال على ذى الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه فى المثال المذكور ان المجى على هيئة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا قوله والاصل فى جميع ذلك اى جميع ما ذكر من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه واما القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث فى الاستثناء المفرغ كما اشرنا اليه ويدل سياق كلامه عليه

ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كلمة الا يكون مستقلة به بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد عليه انه على عموم المستثنى منه لعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين فلا يكون الاستلزام وحدها ثم العموم في المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما نبه عليه بقوله بعيد هذا بقوله لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله ولذلك اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر تانيث الضمير الظاهر ان تعالى تانيث الفعل كما في الكشاف فاذا لا ضمير هناك بل الفعل مسند الى ما بعد الا وقد يعالى نظر المصر الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقة قولك اذا كان غدا فائتني وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يبدل منه في الكلام التام وهو مردود بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير البدل لا يكون الفعل مسندا في الظاهر الى المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث للنظر اليه وقيل مع علامة التانيث ضمير المجاز او قيد القراءتين بالرفع لانه اذا نصب صيحة فلفظ كانت مسندا الى ضمير العقوبة او الاخذة واذا نصب ساكنهم كان لفظ يرى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب وضرب يعني ذو الرمة طوى النحز والاجراز ما في غروضها يصف النوق بالهزال من السير والتحط طوى اي اضمر وهزل والنحز الضرب بالاعقاب في الحث على السير والاجراز الدخول في الارض الجرز وهي التي لا نبات لها والغرض لوزن الغلس للرحل كالحزام للسرج وقد يفتح منه الاحراء على انه جمع جرز والضلوع الجراشع الاضلاع العظيمة القوية والجرشع من الابل هو العظيم القوي قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لذلك العام المقدر وهو مهنا مذكر لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله وثالثها مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه مجرد كونه صادقا على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا تقدر في ما جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة ولباسا وفي ما صليت الا في المسجد يقدر مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله وهذه المستلزمات اي الضمير الامور الثلثة التي استلزمها كلمة الا في الكلام الناقص يوجب اي يثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل على عمرو والمفعول ضروري قد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا رد بالتقدير الى التام كان افادته للقصر معلوم بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك خص البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا اذا قلت ما ضرب الا عمرو زيدا اشارة الى ان التقدير في صورة التقديم كما ذكرنا في صورة التاخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المقصور على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد

كما حققته قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين على الآخر الا ان احدهما مهنا بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت منكم احدا متصفا باي وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف فكانه قيل الا مستحضرا رفيقا فلا بد ان يؤخذ احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا للمقام قوله وكذا اذا قلت يعني ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما اخترت منكم الا رفيقا وقولك ما اخترت الا منكم فرع لقولك ما اخترت رفيقا الا منكم فكما انك اذا ذكرت الحاصلين الشايعين في الاستعمال بدل الاصل كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت احد الفرعين القليلين في الاستعمال بدل الاصل لم يعرض فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما اخترت الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر فيما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين في تقديري الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يعرض فرق لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة منبئا عن ضعف الفرق فكان ما ذكرناه فرقا قويا زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا بتقديم رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما فرق ضعيف لا نهاية لان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لزم من وصف الرفيق بكونه منكم وذلك لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم ان مساق الكلام في هذا المقام يابى عنه على ان الفرق ح قوي ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم يطلعك على الفرق بين قول السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان المنبر لا يحتاج الفارس الى الخطيب الا منكم يعني انه يقتضي رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى ولكن يدل على انه لا يختار منكم الا فارسا فلا يمتنع ان يختاره من غيركم ايضا فيختل المقصود من المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اي القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه فانه المبحوث عنه مهنا وان كان بعض الامثلة سبق انما هو من باب المسند والمسند اليه على كل ما تقدم اولا قوله لا تصنع على صيغة النهي بيان وتقرير لقوله عرف وامض عطف عليه ونزل صيغة امر بيان لما اذكر لك والمراد بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزءا منه بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكر مع واحد فقط فان الموصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته فالمقصود عليه

في قولك انما جاءني من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل اعني الموصول مع صلته وفي قولك انما جاء رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله فقدر نحو انما يضرب زيد تقديرا ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فينحصر الضرب في زيد وكذا الكلام في التقادير الاخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره تقديرا ما زيد الا يضرب وذلك التقدير ما زيد يفعل فعلا الا الضرب وانما فصله لانه من قصر المفرد المسند اليه على المسند قوله ولا تقتل اي ولا تقتلنهما في ذكراي في جواز التقديم والتاخير علته اي على ما والا توحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طرفا واحدا للقصر فهذا كر اي والا اصل في افادة القصر اذ لا حاجة فيها الى اعتبار تضمين معنى شيء اخر واعتبار مناسبة معه وايضا يفيد انه بلا احتمال واختلاف في تعديره بخلاف انما فانه كالفرع عليه في تلك الافادة وانما لم يقل فرع عليه لان افادته للقصر بالوضع ايضا وما ذكره من حديث التضمين والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعي الذي تطرق اليه خفاء واختلاف ولا شك ان مرتبة الفرع ينبغي ان تكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا التقديم والتاخير في ما والا غير ملبس لان المقصور عليه هو ما يلي الا قدم واخر وفي انما ملبس اذ لا دلالة مهنا على تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس الامر في انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه في ما والا نادرا وقد تعالى انما قال هو الى الالباس ولم يقل ملبس اشعارا بان الالباس قد يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قدر اي وقدرنا انما هذا لك تقديرا ما هذا الا لك وانما لك هذا تقديرا ما لك الا هذا تقديرا مثل تقديرك في الامثلة المذكورة يعني قدر الاول ما هذا الا لك والثاني ما لك شيء الا هذا وكانه فصله ليبني عليه حديث الاجتماع مع لا العاطفة فان قلت كون المقصور عليه في انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انما انا قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا باشتهار التقديم وبقوله وانما الذي ذكرنا ها لان المراد قصر الذكر على الذي قلت لا نقض لها بالمثال فلان تقدم المبتدا فيه ليس لقصر الخبر عليه حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بانما على طريقة قولك ما انا الا قلت هذا واما بالبيت فلانه قد مر انه يجب فيه اعتبار التاخير الرتبي اذ لا عكس تقديمه الا بقولك ما ذكرناها الا انه وقس على ما ذكرنا نحو انما شاعر زيد وانما قيس انا فانه قوم فيه الخبر ليقصر بانما على المبتدا على طريقة ما شاعر الا زيد وما قيس الا انا الا يرى كيف قدرا انما كرهذا واذا حققت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيه جماعة قوله ولا يقول ما جاءني غير زيد لا عمرو والرواية في عمرو وهو الرفع غير قياس على ما جاءني الا زيد لا عمرو ويقتضي جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وجعل زيد مرفوع تقديرا لانه عنزله ما بعد الا وجره لضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع تقديرا قال واعلم اني وجدت نروي التشديد

من مهدت الامر سويته واصلحته وبالتخفيف من مهدت الفراش بسطته والشاهد الى احوال المعابي قوله بناوها اي البناء على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحدق بالكسر المهارة نهجت اي بينت واوضحت والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اي لحذنك والباء زائدة للتاكيد يقال اخذ الخطام واخذ به والجهل الفلاة لا علم فيها والمتعسف موضع الاخذ على غير طريق اي يحنك ويعدلك عن الجهل مائلا بك الى الطريق المستقيم ووضعتك اي تلك المناهج والاجن الماء المتغير لونه وطعمه والمطروق الذي يرده الدواب ويخوض فيه والنمير ضد الاجن والقليل صداه العطشى انحيتها قصدتها والضوال جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة في هذا العلم من حيث انها مبني واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك واضحة اليها سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت علامات فالمعبر عنه واحد واختلف العبارات لاختلاف الاعتبارات قوله وحشرت على صيغة الحكاية في نسخة معول عليها اي جمعت لك منها اي من القواعد والمناهج والاعلام وقيل من صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اي جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليس عند احد وهذا انسب بسياق كلامه انسب صنوف اي قسمت وقررت عليها على تلك الامثلة و عطف على امثت و فاعله بر للخطل وفاعل يتضمن من ضميرها او بالعكس اي انت بدر الحطل واستغنت من ان يتصرف فيما يعني اليه عنانك وعلى هذا فالضمير العائد من الجملة الشرطية الى موصوفها اعني امثلة انما هو في شرطها اغنى عليها لا في جزائها وقيل فاعل ابت ضمير الامثلة يصرف بدل الخطل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال خطل في كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج المناهج وسلوكك اياها ونصب الاعلام وانتحائك لها وتمثيل الامثلة وحذوك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق السليم الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة المستقيمة وتصفحت كلام رب العزة اي نظرت فيه شاملا نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد والمناهج والاعلام والامثلة مع ما ملكته من الذوق او الطبع على ما يورد كمناكر اي في كلام رب العزة موارد النزع اي محركة السرور وكشفت اي تلك القواعد وما عطف عليها وفصلت من نصاكر ما اجملته بيانا وكل المصاقع فان اضيا اولئك الواصلين اي نهاية بلاغة البشر المقارعة على المعارضة حتى انتهى الحال بهم الى ملاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم بدل احمالا على ان القرآن معجز لا يمكن للبشر الاتيان بما يوازيه او يدانيه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك اي اشترط مع تلك القواعد واضواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه من العلوم والا اي وان لم يختر علوما اخرى بل اختار هذا العلم لم تحط بطائل اي بغاية ما تفتقر او بآخر اي من مسائل هذا العلم او من سعيه ولكن لا غرو يعني لا عجب والصبح مسفر اي مضيء مشرق قوله مسفد كر اي سيذكر على سبيل التفصيل وتبيين النكت فيه وان سبق في مباحث الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب قوله القانون الكلي من علم المعاني وهو قانون

الطلب قد تفنن في ذكر القانون فقال هناك القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب
لهذا ان يقال القانون الثاني فيما يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون الثاني اما مبتدأ محذوف
الخبر او خبر محذوف المبتدأ اى القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني قوله يستدعيها المقام
وذلك لان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه وبيان تنوعه
الى نوعيه والتنبيه على ابواب الخمسة في الكلام والتنبيه على كيفية توليدها بوابه لما سوى اصلها اي
اصولها لكنه حصر لعدم الالتباس على طريقه قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا ففي المقدمة مقامات
اربعة وهي اى المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظ هي مبتدأ حذف قوله ان لا ارتياب
الى قوله ناقلين الكلام الى التصفح لابواب الطلب فالمقام الاول اعني بيان ما لا بد للطلب منه هو
ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور شيء ما او تفصيلا كتصور القيام على هيئة مخصوصة
مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب لانه نسبة بين الطالب
والمط وانما اخره مع ان الانسب تقديمه على التصور ليربط به انه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون
حاصلا وقت الطلب ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعي امكان حصوله وقد يستدعيه قوله ولكن هذا
المعنى اى استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه سيفرع على هذا في مواضع
شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وقوله امتنع ان يكون المط بالاستفهام التصديق
بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من نظائره في توليد النتايج ومنها قوله في الباب
الرابع ولا تظنن هذا طلبا للحاصل فان الطلب طالب وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه
في صدر القانون قوله والطلب هذا هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا يستدعي
امكان المط مع كونه مفهوما سلبيا لمزيد الاهتمام بشانه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه ممكنا
ولذلك طالب بالانقسام على التاصل وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة وهو منه
كالواحد من العدد قوله لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاءه الا الامكان اعني الامتناع
ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات والممكنات المستبعد وقوعها قوله ان لا واسطة
بين الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا انما الخلاف في ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم
على ما قرر في موضعه والحاصل ان المط اما ثبوت متصور اى مدرك مطلقا واما انتفاء متصور
للحصر العقلي وكل منهما مع اعتبار الحصول مع انه المقصود بالطلب قسمان ذهنيا وخارجيا صار
الاقسام اربعة حصول ثبوت او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهني ولا نعني
بحصول انتفاء القيام في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون
انتفاء القيام موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم اذا لم يرد للحصول في الذهني على التصور والتصديق

اي لم يرد

اى لم يرد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي لم يتجاوز اقسام المط ستة حصول ثبوت
مدرك تصوري او مدرك تصديقي في الذهني وحصول انتفاء مدرك تصوري او مدرك تصديقي فيه وحصول
ثبوت مدرك تصوري وانتفائه في الخارج وانما قال لم يتجاوز لان المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة
من ضرب الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق الا انك تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه
في الخارج بل لا يتصور ذلك بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته وانتفاؤه في الخارج
فظهر ان المراد بالمتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا ولذلك يشتمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور والتصديق
هو المتصور والمصدق به اى ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا غبار على عبارته قوله وطلب حصول
المتصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في الذهني والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم
طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور الشيء ذو مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فان الانسان
اذا لم يتصور شيئا اصلا لم يكن منه طلبه قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادركه من حيث انه شيء ما او تفصيلا
بان ادركه باعتبار مفهوم اخص من مفهوم شيء ما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله
في الذهني ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصلة يتفصل بها ذلك المجمل
او يزداد بها تفصل ذلك المفصل قوله ووجه ذلك اى وجه رجوع طلب حصول التصور الى تفصيل المجمل او تفصيل
المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من كل وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب
فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو التنبيه على ابواب الطلب وانما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب
وكان من المستبعد ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي لكونه غير الواقع في الزمان
الماضي واقعا فيه وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه اذا جرى في الممكن وجب ان يكون مستبعدا بحيث
لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع تستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى فالتوقع اقوى من الطمع لذلك
قال هو لا لكن طامعية في وقوعهما قوله واما الاستفهام المناسب لما تقدم ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى
الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد
غير الظن فاورد الكلام على وجه لا يتطرق اليه منع اذ لا شبهة في ان هذه الاقسام الاربعة من النوع الثاني
ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر بعدم انحصار النوع الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمني بانه
انحصر فيه النوع الاول بقي ذهن السامع في بادي الراي مترددا في ساير الابواب الخمسة المذكورة في صدر
الكتاب ان حالها ماذا فاورد كلها اما تفصيلا لذلك المجمل وازالة لتردده مع كونها قسيمة لما هو الاولى وهذا
اولى مع ان الاقسام حذو كون النوعين مقصودا ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في الذهني الاستفهام
يتناول اقساما اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المط لان التصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام
واما انتفاء تصور انتفائه كاللاقيام وكذلك التصديق اما بثبوت مدرك وهو التصديق الايجابي واما

المخاطب ح

بانتفائه وهو التصديق السلبي وايضا ان التصديق هو الحكم وهو كما هو مذهب الاوايل وقد تم في التقسيم
لان مفهوم وجودي وامتناع انفكاك التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شيء او بشيء
من غير ان يتصور بوجه ما قوله ثم المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل
محمولا كقولك زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم الاول
يسمى تصديقا بسيطا ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا ويسمى هل الطالبة له
مركبة وفي قوله ثابت ومتحقق او موجود كيف ثبت تنبيه على انها الفاظ مترادفة خلافا لما عليه جمهور
المعتزلة وجعل المحكوم به في الانطلاق ثابتا الانتفاء مطلقا لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه وفي ليس
الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه بمعنى قولك الانطلاق منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين
النوعين وذلك لان التصديق يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه
واما ان يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق بوجود شيء او بعدمه
قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون متصورا فيطلب تصوره واما المسند
في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصوره بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع
الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه بمعنى انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق
مع طرفيه في هذا النوع ايضا بديهيا فيستغنى عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما الامر
والنهي والنداء هذه الثلاثة من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصولين المنسوبين الى الخارج وقدم
حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه وما اختاره مذهب ابي هاشم وذهب غيره الى ان المطلوب
في النهي هو كف النفس عن الفعل لا حصول انتفاء الفعل في الخارج وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي
ليذكر الامر والنداء معا لانهما لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكر وانما مثل للنهي بقولك لا تتحرك
لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن لا يتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سيأتي تحقيقه قوله والفرق
بين الطلب في الاستفهام قد تبين ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب
الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال انك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج
اى يحصل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق
اى صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور والمصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهني في الاستفهام
تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء
خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمط
بالامر واخويه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وقولك اضرب لمن لم يضرب ففي كون ما في
الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الانسان او كونه قائما

لا تتحرك ح

لطلب

لطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس للاستفهام قلت المط الحقيقي في الاستفهام كقولك
ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك المط فيكون مط تبعا والمط الحقيقي
في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت
ماذا تقول في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب لحصول
النقش في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المط بالاستفهام ان يوجد الشيء في
ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد عن الفتوى
قوله توفية هذه المقاصد بها انتقاش الاشياء في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى
الاتحاد في الماهية او بمعنى اوضحها اى في التصور والتصديق بالتحرير والاستدلال يستدعي علوما اخر
قال واذ قد عرفت هذا هو المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة
لما سوى اصلها ولفظ اذ معمول لمحذوف جزاؤها اعني فبالحري ان نبين والمعنى يليق بنا ان نبين اذ قد عرفت
اى اطلعت وما وقع عبارة عن الامور الثلاثة التي بينها وما يتفرع فاعل كيف يتفرع وعلى سبيل الجملة
متعلق بنبين واذا بد تعليل لقوله فبالحري وضميره للتبيين الاجمالي قوله ثم الفصول يعني انا
نبين هنا اجمالا انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية حملت بمعونة المقام على معان
اخر تناسب تلك المعاني ويورد لذلك امثلة ولا يتعرض ان افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية
بل ذلك يعلم من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار الاصلي والتبعي
الى ضوء ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد واستخرج منها احوال
هذه الجزئيات المندرجة فيها صار البيان تفصيليا ومن هنا يظهر ان المطلع على الخواص يساق
الكلام في العلمين معا واللام في لتلاوتها متعلقة بضمناء والضمير للفصول وما شرف مفعول تلاوتها
وهذا الكلام اشارة اما الى علم البيان فيتعلق بالتلاوة او الى باب كيفية التفرع فيتعلق بالتفصيل
قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات بالمفردات فلفظ
ما كافة وقيل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن
ممكن معه اى حزنه قصدا الى الحادثة لا لازالة الالم قوله فتطلب بالنصب على انه جواب للنفي الذي
يتضمنه امتنع اى لم يمكن اجراء التمني على اصله فتطلب قوله ولد بمعونة قرينة الحال معنى السوال
كانك قلت حدثني او هلا تحدثني الا انك ابرزته في معرض التمني اظهارا للمحبة للحديث مع كونه مسئولا
غير مطموع فيه وايماء الى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه بما تبتغي قوله في مقام لا يسع امكان
التصديق بوجود الشفيع وذلك بان يكون لك منكرا التصديق بعدمه وفايده ابراز التمني في صورة
الاستفهام اخراج التمني في معرض ما يمكن حصوله اعتناء بشانه قوله وكذا اذا قلت لو يأتيني زيد

مطموع

ترك فيه العطف بالواو وإلى الواو وورد لفظ كذا بدل كما لانه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكرهنا باعتبار ان غيره التمني وكذا التمني بمعونة قرينة الحال وقال بالنصب اى لولاه لامكن اجراؤه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على التصوير او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو وجاز ان يراد به معنى الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا والتمني طلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اى طالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله وسبب مبتداء خبره هو بعد المرجو وغير الاسلوب لان لعل ايضا ليس من الابواب الخ وقال بالنصب اى لولاه لم يحمل على التمني فالنصب مع القرينة وبعد المرجو عن الحصول هو المناسب المصحح فان بعد المرجو عنزلة الاحالة او الاستبعاد في التمني قوله او كما اذا قلت هل من جملة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله لمن تراه لا ينزل اى تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله امتنع ان يكون مطلوبا بالاستفهام في الا تنزل تصدقكر بحال نزول صاحبك وجودا او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه بمعونة قرينة الحال الى حوالا تحب ليظهر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول بل عرض محبته للنزول قوله لعلكر لحالاى بحال الايذاء ومو انه واقع والصواب الانتقال وتوجه الى ما لك بحذفه لا يعلم اذ لو كان الاستحسان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته لا انه استعمل الفعل اعني الايذاء في استحسانه مجازا وانما اعتبر مهنا معنى الاستحسان ليكون الانكار ابلغ والزجر اقوى فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل والا لما فعلته ولم يعتبره في المجهول لانه في نفسه مستقبح جدا والوجه في الانكار والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف الايذاء قوله مثل تهجو الا نفسك او غير نفسك اى مثل تهجو غير نفسك فيهما مثالان ظاهر ما طلب التصديق بان مجهولا به هل هو مجهو نفسك الخ او غيره فيكون مجهو الغير لكن التصديق بانه مجهو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من الانكار والتوبيخ قوله امتنع ان نطلب العلم بتاديبك قبل المناسب بعدم تاديبك والامر هين لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض مثل اقام زيد كان المطلوب العلم بقيامه اثباتا او نفيا لكن يذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به والانسب بسياق كلامه ان يقول وتوجه الى نحو انسيت تاديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان ينوط به الاستفهام اثباتا او نفيا قوله واستدعا شيئا مجهولا الحال فيه ما قد عرفته من ان اعتبار شيء مجهول تقتضيه اجزاء الاستفهام على اصله قوله امتنعت معرفتكر به عن الاستفهام اى امتنعت ان يستفهم عن وقوعها اولا وقوعها لانها معلومة الوقوع وانما قال انظنني لا اعرفك لانه لما كان تصلفه محض من المتكلم مع عرفانه به كان علامة لظنه انه غير عارف به والا لم يتصلف بحضرته كان الاقدام على

على الاساءة علامة نسيان التاديب الا لم يسئ قوله امتنع المجيء عن الاستفهام للعلم بحصوله وولد بمعونة القرينة التقرير اى تقرير المجيء وانه في موقعه وقد يستعمل لانكار المجيء ايضا قوله وتوجه الى المطلوب اى مقصود للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وتولد منه التعجيز اى نسبته الى العجز وجعله سمة لرد التحدي اى الالجاء الى التسليم وهو في اللغة المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الى نحو اعرف الاتذكر ولا تنسى وليس المراد التذكير والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من انه يقتضي اجزاء النهي على ظاهره وانما قدر معنى الاكتوان مبالغة في التهديد لان عدم المبالات يا من اقبح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى ذكر غير الحاصل مهنا واقع في موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني المتولدة المنبه على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا تلتفت الى انكار من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية طالبا للبراهين القطعية فكل علم له مرتبة لا يتجاوزه قطعا وان كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات للتمني واحدا وللاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهي والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من بيان المتولدات كاف للمسترشدين فان من لا يستضيء بهذا المقدار من البيان لا يستضيء ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يفتحه مصباح لم يستضئ باصباح قال الباب الاول شرع في تفصيل احكام الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي لمناسبته الامر في احكامه قوله هو ليت وحدها وقد اشتهر في كلامهم ان هل مثلا موضوعة للابتداء ولم يرد به كان من موضوعه المعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين مخصوصين من حيث انه حالة لهما رابطة لاحدهما بالاخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل فرد مخصوص عارض لتمني مخصوص وسياتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان ان ساء الله تعالى قوله واما لو وهل كانه قيل هما ايضا يفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها موضوعة له فاجاب بان الوجه في افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما على معناهما الحقيقي تولد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله وكان الحروف اورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل منهما كلمة براسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اى من هل ولو المستعملتين لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر ثان لكان هسا ملا والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضمير فيهما او يقال مركبة منهما ومن لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعامل محذوف

اى بالزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين بقيتا بحاليهما في معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع لا وما الزمتا معنى التمني لا لافادته بل يتولد منه معنى التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل وانما لم يجعل الزام التركيب لافادة التحضيض والتنديم ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيما ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب براسه كما يتوهم قال للاستفهام كلمات موضوعة ومن الهمزة الخ قدم الهمزة لاصالتها وجريانها في بابي التصور والتصديق وعموم تصرفها وقرنها بام لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولكر انها لابل ام شاء فان الدال مهنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يعد ام في كلمات الاستفهام جعلها عائدة الى الهمزة وداخلة في حكمها ولذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها احرف مثلها وانما قال نقول ايا اى نكون اصلها اى او لا لان لزوم حذف همزة اوان وحذف احدى يائي اى وقلب الواو وادغامها في الياء مع كون الاسم غير متمكن يابى ذلك الاصل فالكسر يقوى ذلك الا بالان فيه تثقيلا في مقام التخفيف وقد يقال لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه فعال من اين او فعلان من اى فيختلف الحال اذا جعل علما قوله والثانية لا تختص اى لا تختص بطلب شيء من حصول التصور والتصديق بل يعمهما وانما اخر عن المختص باحدهما لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال اعني عد الكلمات قوله وهو طلب تعيين الثبوت والانتفاء في مقام التردد وذلك لانكر اذا تاملت ادنى تامل ظهر عندكر ان السامع يعلم قطعا وقوع احد طرفي النقيض وانما يسال عن التعيين واشار مهنا الى ما سبق من التنبيه على حال التصور مهنا تانيس التصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد مناك الجواب عن اشكال مختص بالتصور مبني على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يصح بلا تصور اجمالا او تفصيلا قوله تقول في طلب التصديق بها قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه والمسند من حيث انه مسند اليه او مسند متاخر عن التصديق بالاسناد بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والاخر مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكاين الذي هو المسند في الحقيقة ثم ان قوله اى مثل قولكر ادبس في الاناء ام عسل لطلب تصور المسند اليه والمسند او غيره مما مبني على الظاهر توسعا لا بد ان تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب في نوع على وجه واحد لم يزدد بالجواب في تصورهما شيء والتحقيق ان المط هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء والمط هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعين المسند اليه في احدهما وعدم تعينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا وحكموا بان التصديق حاصل والمط هو تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه ومن

ومن هذه الحيثية اشار الى ذلك التصديق المط قبيل هل وقس عليه نظائره قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى قبلي التصديق في صورتين مختلفتين كما في الهمزة ولا يصح ان يقال هل ام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فيتنافيهما هل الطالبة للتصديق وضعا قوله بانصال ام اعترض بانه لا سبيل الى اتصالها في قولك اعندك عمرو ام بشر وان اوقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة واجيب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بين ما وليهما نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا ام عمروا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن فما ذكره المصنف من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ويصح ان يقابل هل بام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم اخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق فهو كالهمزة قوله دون ام عندك بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولكر ام شاء فيصح ان تقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر قلنا ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا يلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان يكون الواقع بعدها جملة ولذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف على امتنع اى ولاختصاص هل بالتصديق قبح هل رجل عرف لما سبق من ان يجوز رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل وان الكلام في جنس الفاعل او عدده فالاستفهام فيه انما يكون لتعيين الفاعل وتصور فيتنافيه وبين هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص وتدافع لكنه لبعده مستقبح وكذا الحال في هل زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل التقديم لغرض اخر او يجعل زيدا مفعول المحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه لكن كل واحد من الاحتمالين بعيد قبيح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان يقدر مقدما لانه عامل فاصل التقديم على معموله وكذا لم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد يكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع مهنا وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح قوله واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم في الذكر على المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه اللفظي للتقوى فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوى على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة او بدونها وساير متعلقات الفعل كالظرف والحال اذا قدمت عليه فادت التخصيص لما جاء او قياما فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة صمت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانها قبيحة ايضا اتفاقا واجيب بانه اراد ان لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا يقبح من جهة اخرى هي ان هل في الاصل بمعنى قد المقتضي للفعل

فلا يفارق اليها اذا وجدته في الكلام كما فيما نحن بصدده واذا لم يجده تسالت عنه واصلة وعرفت
ايضا انه لا يقبح شيء من الصور المذكورة مع الهمزة لكونها صالحة لطلب التصور فلا تدافع وليس فيها
ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا قبح اصلا وانما قال عسى كان تهتدي له لكن بعد استحضار كما سبق
تحتاج في استخراج ما طوي ذكره الى تامل ما قوله ولا بد لها من ان تخصص الفعل المضارع بالاستقبال
هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في السين وسوف فكان الاولى به ان يقول وهل تخصص المضارع
بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان لهل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب
التصديق وهو جار في الامور الواقعة في الحال والماضي والاستقبال على سواء قوله فلا يصح لا يصح
ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل معنى الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقة كقولك هل تضرب زيدا
اي الان او قصد به الانكار كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية عن الحالية وهو
اخوك تعليل للانكار وقرينة لفظية على قصد معنى الحال بالمضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال
ومقارن لعامله قوله في ان يكون متعلق بقوله على نحو اي لا يصح ان يقال هل يضرب زيدا كاينا على
نحو يضرب زيدا في ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل هذا مع ما عطف عليه علة لقوله تدعاه
متعلق باستلزم والمقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة وان اشتركا
في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى له من وجهين الاول ان هل لطلب التصديق اي
الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد نبهت فيما سبق ان الاثبات والنفي انما يتوجهان الى الصفات
اي النسب دون الذوات اي المفهومات المستقلة في المفهومية ولا شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات
داخلة في مفهومات الافعال دون الاسماء فلذلك كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال
دون الهمزة والثاني ان هل يستدعي بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك انما يتصور فيما يحتمل
الاستقبال وانت خبير بانك اذا اعتبرت مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال
وتعلق بزمان واذا اعتبرت معه نسبة الوجود او غيره اليه جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص
بزمان فان الذوات من حيث هي ذوات ليس فيها اختصاص بالاستقبال ولا بغيره انما ذلك في النسب
والافعال تتضمن نسبا تحتمل الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها وكان يكفيه
في الوجه الثاني ان يقول هل تخصص المضارع بالاستقبال كما صرح به اولا قوله استلزم ذلك يعني استلزم
ذكر المذكور وهو كون هل لطلب الحكم واستدعاؤه التخصيص فيرد عليه انه علة الاستلزام لها فلا معنى
لاسناده اليها اذ هو نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضل لزيد الاكرام ويجاب عنه بانه اراد اعادة
التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو كثير شعرا ونثرا وقال انضاف ذلك اشارة الى هل
اي الامرين استلزم هل مزيد اختصاص له الا انه وضع لهل مكان له كما وضع ذكر موضع ضمير هل

قوله

قوله اظهر خبر يكون وانما كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة بعض الاسماء
المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله وللانكار اي ولان هل لمزيد اختصاص بالفعل قوله
عن طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب
قوله وهل انتم شاكرون كذلك اي مفيد للتجدد ايضا سواء جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو
المختار او جعل مبتدا وفان الجملة الاسمية اذا كان خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق سواه في هل
انتم شاكرون زيادة تاكيد اما بالتكرير اذا جعل فعلية او ما سوى الحكم ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون
شيء من ذلك قوله فترك الفعل معه يكون ادخل وذلك لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على ان
هناك ما يستدعي تركه فترك الفعل مع هل لكون ادخل اي ادل بناء على استدعاء المقام عدم التجدد وعن كمال
العناية بافادة الثبات والدوام قوله الا من البليغ لانه الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول
عن الفعل الى الاسم ويراعي مقتضيات المقامات فلا يقول هل زيد منطلق الا لداع قوي يدعو اليه
ونكتة سرية يقصدها واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن هذا التركيب كما لا يحسن التركيب
المشتمل على بناء الفعل للمفعول او اسناده اليه مع ذكر الفاعل مرفوعا عقد بر من كل احد بل ممن
يعرف تلك النكت المنطوية فيه على ما سبق ذكرها قوله والخطب مع الهمزة في نحو ازيد منطلق اهون
لان استدعاءها للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسم فكانه لم يعد ابها عن
اصلها فاذا صدر مثل ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل
هل على الجملة الاسمية وقصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله تعالى فهل انتم شاكرون عقيب قوله و
علمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم دل على الاعتناء بحصول الفعل وهو واما اذا قصد بالاستفهام
الانكار دل على زيادة التقريع بانه وقع على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل
التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام حقيقته فماذا يكون فايدة العدول قلت فايدته التنبيه
على ان ذكر الفعل كالانطلاق مثلا في هل زيد منطلق مظنة الاستمرار والدوام قوله من طلب حصول
المقصود بيان للنوع الاول على ما هو من المختص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال من المستتر
في قوله من النوع الاول ليصح منك تطبيقها اي تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجب اي يستوجبها
والمعنى تطبيق تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذكر الشيء تلك الكلمات والمستتر في يستوجب
لما وضمير المفعول المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه اي على الوجه الذي يستوجب الكلام ذكر الوجه
باقتضاء المقام قوله تقول ما عندك يعني اي اجناس الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عنده جنسا من
اجناس الاشياء على الاجمال فسالته عن خصوصيته ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افادك
تصورا لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكاين عند المخاطب انسان وهذا تصديق اخر غير

اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جنسا من الاجناس كاين عنده قوله وكذلك
تقول ما الكلمة فصله عما تقدم لوجهين الاول ان هذا سؤال عن مفهوم اعتباري اصطلاحي وما تقدم سؤال
عن موجود خارجي لكن الاول سؤال عام مبهم مطلقا والثاني سؤال عام له نوع تعيين في الجملة كانه
قيل مدلول هذا اللفظ اي جنس من اجناس المفهومات ثم هو فيجاب بما يرادف تلك اللفظة ان وجد
والا جيء بمركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في ذلك المركب مقصودا بل يقصد مجرد تعيين خصوصية
مفهومها او قريب على ذلك قولك ما الغضنفر سايلا عن مدلوله لغة فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعني
تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا واما نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله
الوضعي على الخصوص وقولك ما الكلمة طالبا لحد تام الاسم الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصه
اجمالا لكي يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظ وضعت لمعنى مفرد فهو بالعلوم انسب اذ يطلب فيها تفاصيل
الحقايق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة الاجمالية
قوله اي من في الوجود تونثه وبه في العبادة اراد اي جنس من اجناس الموجودات تونثه
فيها كما يقتضيه سياق كلامه وقد صرح فيما بعد فان من الاستفهامية للسؤال عن الجنس من ذوي
العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا بطريق التغليب
قوله او عن الوصف استعمال ما في السؤال عن وصف ذي العلم او غيرهم كثير في اللغة منه قولهم وما
المفردون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا يستعمل ما الموصولة في ذي العلم نظرا
الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها قوله ولكون ما للسؤال عن الجنس والسؤال
عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع لو قوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلثة مذكورة في الكشاف
الاول ان يكون فرعون قد اراد بالسؤال انه اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها
فاجاب موسى بما يستدل به عليه من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشيء مما شوهد وعرف من الاجرام
والاعراض والمصنف اختار هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السؤال بناء على ظهور ان رب
العالمين لا يكون الا موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال لما كان فرعون جاهلا بانه لا نظر له
في معرفة الاشياء كان معتقدا ان لا موجود مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له
فيكون معنى قوله وما رب العالمين اي اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله جاهزا عن الوصف اي
عن سؤال الوصف فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل على انه ليس
من اجناس الاجسام بل هو متعال متنزه عن حقايق الممكنات واشار الى ان ذلك الاعتقاد من فرعون
ليس من الايقان وحث على ذكره على النظر المؤدي الى العلم اليقيني بذاته وصفاته فلما لم يتطابق السؤال والجواب
عند فرعون الجاهل عجب الجهلة الحاضرين عنده فعدل موسى الى وصف اظهر في الدلالة على وجود الصانع وصفاته

لانه من الايات المتعلقة بالانفس وما تقدم من الايات المتعلقة بالافاق فقال ربكم ورب ابائكم الاولين
ولما راى فرعون استمرار موسى ثانيا على جواب لا يطابق سؤاله استهزا به وجعله قائلا ان رسولكم الذي
ارسل اليكم لمجنون فعدل موسى الى الوصف بالنشاة من الاول والثاني لان الامور المتجددة ادل على صانع يحدثها
بما له نوع استمرار وعرض بجنون فعدل موسى فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم حيث
لم يفطنوا لما نبههم عليه مرتين من فساد ما سالوا لانهم الحمقاء وحكم جوابه الكريم وللقايل ان يقول لا مدخل
في هذا الوجه لكون ما للسؤال عن الوصف كما زعم المصنف بل مبناه على عدم مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض
ان ما للسؤال عن الجنس فقط كانت هذه القصة باقية على حالها الا ان يقال ان جوابه بالوصف مبني على انه حمل
كلمة ما على السؤال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على التخطية في السؤال والتنبيه على النظر المؤدي الى العلم
بحقيقته المتنازه عن حقايق الممكنات كما ذكره الوجه الثاني ان يكون فرعون قد سال بما عن خصوصية ذاته كانه
قال اي شيء هو على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة ما هي فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية
تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته استدلالا
بافعاله وعدم التطابق بين السؤال والجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المصنف ظاهر ايضا ولا يخفى
ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنييه الى الوجه الثالث ما اشار اليه بقوله ويحتمل الخ وهو الذي
مال اليه العلامة حيث قال والذي يليق بحال فرعون يعني ادعاءه للربوبية ويدل عليه الكلام ان يكون
سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما نسب موسى الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه
فلما ثنى بتقرير قوله ضمه الى قولهم وطيه ثم صيره بتقرير ساحر ساه رسولهم فلما ثلث بتقرير اخر غضب والتهب وقال
لئن اتخذت الها غيري قال هذا يدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون فرعون قد سال بما عن الوصف
لما كان مقصوده ان يعترف موسى لربوبيته كان سواله عن الوصف ليذكر موسى وصفا اضمن او صافه
المخصوصة به لا عن الجنس قوله لكون رب العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه مع ادعائه الربوبية
لنفسه كان معترفا بربوبيته تعالى واما لانه بنى الامر على زعم الخصم وتسليم قوله والظاهر انه لما سمع اطلاق
رب العالمين في قول موسى على غيره سال عن وصف رب العالمين طامعا في تصريح موسى اياه ولا حاجة
في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة وتسليما قوله لجهله متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل
التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اي في اقصى انفه القاء الباطل في دماغه وتصوير في خياله والباء في
بتسليم متعلق بالنفخ وضميره لفرعون واياها الربوبية والاذعان هو الانقياد والاعتراف بذلك اي بكونه
ربا الى ان يعقبوه بقولهم اي يذكروا عقيب قولهم انا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون قوله ولان يكون
ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سال والطاعية بتخفيف الياء من الطمع والضمير في
جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على انه ظرف تقريري يعني مكانه على ما سلف

قوله فيجعله بالنصب عطف على يجري اي فيجعل موسى فرعون مخلصا جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا
وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى اذا اجري على نهج حاقره مخلصا سالما من طعن الطاعنين قوله لجهله
متعلق بطاعنيه واذا كان متعلق بجهله وضميره لذكر المقام الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه
اجتماعه به يعني بعد غيبته وهربه عنه قوله لم يكنه اي لم يكن المخلص فرعون كالطمع وقيل اي لم يكن المخلص
جواب موسى على نهج الحافرين او لم يكن المخلص المخلص تعالى يفيهق في كلامه اي توسع في كلامه وملا به
فاه قوله من المسجونين اي من الذين عرف حالهم في سجنه كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت
الى ان يموتوا قال ـــــ واما من فللسوال عن الجنس المشهور انه للسوال عن العارض المشخص لذوي
العلم فاذا قيل من هو صلح يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من جاءك
يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على وروده للسوال عن الجنس بقوله منون انتم حسن وقع الجن في
جوابه وفيه بحث لان الظاهر ان الشاعر ظنهم اناسا فسالهم عما يشخصهم فردوا علمه بانا من الجن لا من
الانس الذي ظننتنا منه قوله ومنه فصل على ما تقدم لان الاستفهام فيه بلا انكار لا على حقيقته قوله الى معنى
الكاذب سواي يعني على طريق الانكار اي ليس الكاذب سواي وعلى هذا لو قال بلى بدل نعم لكان اولى
قوله خلقه اول مفعولي اعطى وكل شيء ثانيهما اي اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز
ان يكون خلقه ثاني المفعولين فالمعنى اعطى كل شيء صورته وشكله المطابق للنفعة المنوطة به كما اعطى
العين الهيئة التي تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق الاستماع وهكذا الحال في ساير الاعضاء
قوله ثم هدى اي عرفه كيف يرتفق بما اعطى يعني راه نمود او را بكيفيت استعمال آلات در تحصيل كمالات
وما احسن هذا الجواب كافيا شافيا وما اخصره قوله وتقديمه اياه على ما قدر يدل على انه جعل خلقه
مفعولا ثانيا لاعطى قوله واسعت عطف على سلكت فيه اي في ذكر الطريق او السلوك والحريت هو الدليل
الحاذق ولزمك جوابا اذا سلكت بكونه اي بكون ذكر الصانع الذي وصفه والوجه في لزوم الاعتراف
بكونه ربا ان النظر والاستدلال بالمصنوعات واحوالها يؤدي الى العلم بوجود صانع قديم متصف
بصفات الكمال منزه عن سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب
وحده وان يكون العبادة من الكل خالصة له دون غيره وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه
على ان الضلال انما تنشا من اتباع التقليد وشوايب الاوهام قوله اهو المشاركين اكتفى فيه بافراد ما
يتصور منه التشارك اعني الاشيء وارادوا الشيئين المشاركين او الاشياء المشاركة في امر هو مضمون
ما اضيف اليه اي وانما وصف الامر بعموم المشاركين تاكيدا للتشارك وزيادة ايضاح له قوله فتطلب منه
اي من ذكر العامل وصفا يميزه اي يميز تلك الثياب عندك عما يشاركها في النوعية وذكر الوصف المميز
لكونها كتانا او قطنا او حريرا الى غير ذلك من الاوصاف المميزة في متعارف الناس قوله ايكم ياتيني

هذا سوال عما يميز احد المتشاركين في الحصول والخطاب ولما كان المخاطبون هناك منحصرين في الثقلين آل
معنى السوال الى ما ذكره بقوله اي الانس ام الجن ولم يرد به ان ايا سوال عن ذوي العلم لكن لا يدري كيف
تكرر الجنس في تفسير من وذكر فيه الاجناس الثلاثة فقال بمعنى ابشر هو ام ملك ام جني وعرفه في تفسير
اي هيهنا واقتصر على ذكر جنسين من تلك الثلثة على ان ما صح به اولا من معنى اي يدفع توهم هذه الارادة
قطعا قوله فكانك قلت اعشرون ام ثلثون فلم تشارك الى ان كم الاستفهامية محمولة على العدد الوسط في نصب
المميز وافراده وهذا تفسير للمثال الاول اذ المناسب للثاني اعشرين ام ثلثين قوله ويقول كم درهمك الى حسن
تنبيه على ان مميز كم يحذف كثيرا ويقدر بما يناسب المقام وقوله عز وجل قال قايل منهم كم لبثتم يعني قاله في قصة
اصحاب الكهف والمميز محذوف على ما قدره وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا في حق اهل النار
في سورة المؤمنين والمميز هيهنا مذكور اعني عدد سنين والظاهر ان كلمة قال هذه من كلام الله عطفا على
قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلام ملك عطفا على قال قايل منهم فان الاية في مصاحف الكوفة قال
كم لبثتم والمستتر في قال هو لله او للمامور بسوالهم من الملائكة وفي مصاحف الحرمين والبصرة والشام قل
كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض روساء اهل النار وهكذا الخلاف فيما بعدها اعني قوله قال ان لبثتم الا
قليلا قوله سل بني اسرائيل كم آتيناهم هذا السوال للتقريع والاستفهام للتقرير ومن اية مميز كم قيل
اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد زيد في مميزه لفظة من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها
في غير مواضع هذا الفعل قوله فمن روى بنصب المميز يعني نصب عمة اذ حينئذ يتعين ان يكون كم استفهامية
مرفوعة المحل على الابتداء وعلى رواية جر عمة يكون كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما على رواية
رفع عمة فكم اما الاستفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبة بالنصب او بالجر وعمة مبتداء لكونه نكرة موصوفة
وكلمة كم اما الظرف او مصدر معمول لخبر المبتداء اعني حلبت قدم على المبتداء والخبر معا على طريقة قولك يوم
الجمعة وضربا شديدا زيد ضربت مثل ذلك الا بعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي قوله وخالة
من بابهم لعمة في اصالة الثلثة تعالى رجلا افدع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل وامراة فدعاء
قوله واما كيف فللسوال عن الحال اي عن وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف بمعنى
في اي حال فتارة يكون في محل الرفع على الخبرية كما في قولك كيف زيد او اضحى في محل النصب على الحالية كما في
قولك كيف جيت قوله او شجو هو على فعيل من شجي على وزن حزن او معناه والجذلان من الجذل بمعنى الفرح
قوله ينتظم الاحوال كلها اي لا يختص ببعض دون بعض بل يعمها جمعا وقد مر ان كيف يسال بها عن الاحوال
والصفات التي بها نوع استمرار قوله قال الله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم كانت اليهود يزعمون ان من
جامع امراته وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد احول فنزلت الاية ردا لهم اي فاتوا حرثكم كيف شئتم
وعلى اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة

انى وحدها بمعنى من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة فقوله واخرى اي يستعمل واخرى بمعنى اين القيمة م
يتناول المذهبين ومعنى ايان يوم الدين ايان يوم الدين ايان وقوعه فان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن غير
الحدث واعلم ان هذه الكلمات يعني هذه الاسماء المتضمنة معنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة
قراين الاحوال امثال ما سبق من المعاني المتولدة من حرفي الاستفهام اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها
ايضا على حقيقة الاستفهام فيحمل ح على معنى يناسب المقام قوله فقال ما هذا ومن هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير
لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما ذكره من المثال لا ينافي استفادته من الاستفهام
ايضا ومالي لا ارى الهدهد يفيد التعجب من حيث انه كان على وصف يستبعد معه عدم رؤيته للهدهد وفي الكشاف
انه قال مالي لا اراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غايب فاضرب عن ذكر
واخذ يقول اهو غايب كانه يسال عن صحة ما لاح له فيظهر مما ذكره انه حمل مالي على حقيقة الاستفهام واما كلمة ام فهي
منقطعة على الوجهين معا قوله وكيف توذي باكرا الانكار اي انكار الايذاء والتعجب اي من ارتكابه والتوبيخ اي
لفاعله قوله وعليه ومما ذكر من الانكار والتعجب والتوبيخ وقوله مع التعجب اي ملتبسا مع التعجب حال
من المستتر في عليه الراجع الى المبتداء او من المقول وانما افرد التعجب بالذكر مع الاستغناء عنه لانه الاصل الذي
يتولد منه الانكار والتوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا
ولانه المحتاج الى التاويل برجوعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك اي تحقيق ورود
قوله تعالى كيف تكفرون على ما ذكر من المعاني وتلخيص ما حققه ان كيف للسوال عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل
على فعل كان سوالا عن الاحوال التي لا تكون لذكر الفعل مزيد اختصاص بها كقولك كيف جيت اي راكبا ام ماشيا
ولا شك ان للكفر مزيد اختصاص وتعلق بالعلم بالصانع وبالجهل به الا يرى انه ينقسم باعتبارهما فيقال كافر
معاند وكافر جاهل فاذا قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى في حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به
ثم لما قيد كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى حال
الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم بدلالة العلم بهذه القضية يستلزم العلم بصانع موصوف بصفات الكمال
منزه عن النقصان وصار المعنى في اي حال تكفرون حال كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال
ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف
القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الى اخر الاية وارد على ما ذكر من المعاني قوله
في صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لا يدرون واما عالمين بدل من الظرف الواقع خبرا ان يكونوا وقوله ان ساق جواب
فاذا قيل اي انساق السوال الى ذكر اي الى كونهم اما عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال حال علم بهذه
القضية اشارة الى ان قوله وكنتم الى اخره في موقع الحال وليست هذه الواو داخلة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير
قد بل على المجموع ما ذكر الى يرجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اي نطفا في اصلاب ابائكم

فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان بعض هذه القضية ماضيا وبعضها
مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لانه المقارن لعامل الحال اعني تكفرون وانما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه
للحساب معلومين لهم بناء على تمكنهم من العلم بهما بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليهما قوله صير الكفر جواب
اذا قيد والمستتر فيه عايد الى مصدر قيد وقوله هو ان هذه الحال اي حالة العلم بهذه القضية وقوله عن سواه
اي عن غيره قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجيب هيهنا لانه مما يتولد من التعجب ايضا فان قلت كيف للسوال عن الحال
واذا استعمل للانكار كان انكار الحال لا للفعل الذي هو الكفر مثلا قلت حال الكفر رديفه وتبيعه فاذا انكر
كان انكارا لذات الكفر على طريقة الكناية وذلك اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع والانكار اراد به الانكار
بمعنى النفي اي لا مغيث لكم قوله حال تنزيل المخاطب اي مانه ظرف لنقال قوله لكونه سوالا يعني ان قوله
اين شركائي الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا لهم لكونه سوالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن
كان مدعى له انه يغيث اي سوالا واستفهاما عنه على سبيل الانكار لمكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهاني
وقد يتوهم ان قوله عمن كان متعلق بالاغاثة قوله انى تعتمد هو على صيغة الخطاب اي كيف تعتمد او من اين
تعتمد فانى تؤفكون اي تصرفون تعالى افكه يافكه افكا بفتح الهمزة اي صرفه عنه انى لهم الذكرى اي من اين لهم
الذكرى او كيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة وهي الدخان وكيف يفون بما وعدوه من الايمان عند كشفه وقد
جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالايات والمعجزات قيل وقع على قريش دخان من
السماء حتى اخذوا بالسنة بدعائه عم وكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه الله والرحم واعدوا
ان يؤمنوا اذا كشف عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان ياتي من السماء قبل يوم القيمة وهو من اشراط الساعة
ومتى قلت هذا محمد للقول وانكارا له بانكار زمانه فيكون انكارا له ببينة قوله وقد عرفت الطريق اي طريق
استعمال كلمات الاستفهام في معانيها الحقيقية وصرفها عنها بمعونة القراين الى ما يتولد منها من المعاني المناسبة
للمقام فراجع نفسك في ذلك فان امكن حملها على حقايقها فذاك والا فاحملها على متولداتها واذا سلكت تلك الطريق
فاسلكها مع كمال التيقظ لما القيت اليك لما عرفته وفهمته قوله وقوعا او غيره وقوع تمييز لحال نفي الفعل وانما قال
بحال نفي الفعل لان حال مقيدات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله او غير وقوع مستدرك لان التقديم
تقتضي العلم بوقوع الفعل كما مر واجيب بانه اشار به الى صورة النفي كقولك انا ما شتمت زيدا فان المتنازع
فيه هيهنا هو عدم الفعل الذي هو الشتم وان هذا العدم منسوب الى هذا فالمعلوم من الفعل هو عدم وقوعه
وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفي النقيض يستلزم العلم بالطرف الاخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل
حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل في ذاته يحمل كلامه على التاكيد اذا جعل كلمة او بمعنى الواو وقوله ازيدا ضربت
مفعول لا يجوز وسائلا حال من فاعله قوله عن حال وقوع الضرب اي عن انه وقع ام لا وانما نهى عن ذكر التجويز
لان التقديم يستدعي العلم بوقوع الفعل والسوال عن وقوعه يستدعي عدم العلم به فيتدافعان قوله ولا

ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اي ولا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان على النهي مشتركة
بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر اذ لا تخصيص ح فلا نزاع فيه ولم يعتبر في
المفعول ان يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجزاء انا عرفت على ظاهر فانه
كثير تساوي على اعتبار التخصيص قوله ولا ترضى ازيدا ضربت ام لا وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت
زيدا او ام لا ضربت اصلا كان الشك في نفس الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام والهمزة
وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا ضربت بل غيره كان ركيكا في الاستعمال بعيدا عن الافهام وكذا الحال في قولك
انت ضربت زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربت او ام لا ضربت احد وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل على
ام لا انت ضربته بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال ههنا ايضا بنية التقديم لانه اذا اجرى على ظاهره
جاز اذ لا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت هناك فوات المعادلة قلت اذا دخلت الهمزة وام على جملتين
جاز ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية على انك قد عرفت ان المعادلة احسن ولو تركها احسن قوله
وان اردت بالاستفهام التقرير اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت في ذلك قال حال تقرير الفعل وحال
تقرير انه الضارب ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع في الاستعمال لقال التقرير بالفعل
والتقرير بانه الضارب قوله فاحذ امر من حذوت النعل وعداه بعلى لتضمينه معنى القياس والبناء
قوله على مثال الاثبات يعني اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا وذلك لان التقرير هو
الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله فكما اذا اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا
كذلك اذا ضربت اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا
وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانسج على منوال النفي وذلك لان مآل الانكار الى النفي فكما ان اداة
النفي يدخل ايضا على ما اريد نفيه كذلك يدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل ومقيداته قوله اوقيل ازيدا
ضربت ام اعمرا والمثال الاول على اضربت زيدا صريح في انكار الفعل وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت
من تردد المخاطب الضرب بينهما وبدعي انه ضرب احدهما تولد منه انكار الضرب على وجه برهاني لان
غيرهما ليس محلا للضرب باتفاق فاذا انكرتهما لم يبق له محل اصلا وانتفاء اللازم الذي هو المحل يستلزم
انتفاء الملزوم الذي هو الضرب ومن هذا القبيل قوله تعالى قل آالذكرين حرم ام الانثيين اي لو كان
من الله تحريم لكان متعلقا اما بالذكرين من جنسي الضان والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت
عليه ارحام الانثيين وكذا الحال في الذكرين من جنسي الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه
ارحامها والمقصود انه لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمونه فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام
واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم الى الله تعالى فرد
عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره وليا كما ان معنى اغير الله

تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات دعائهم اياه عنده كما صرح به في قوله بل اياه
تدعون قوله وهذا ايضا فصل عما قبله لاحتمال ان تقدير الفعل المحذوف مقدما فيكون انكار الفعل
لا الفعل الا ان سياق الكلام دل على انهم انكروا ان يتبعوا واحدا من جنسهم وطلبوا ان يكونوا متبوعهم
من جنس الملائكة فوجب ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا منا لان الاتباع
منهم ح ابعد وقالوا واحدا استبعادا لاتباع الامة الكثير واحدا واراد وانه واحد من افنائهم
ليس بافضلهم قوله فيذكر متعلق بما قبله عن قوله بشرا منا اشارة الى ذكر الاحتمال وقوله والانفعل متعلق
بما بعده والمقصود التنبيه على تفاوت الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ على معنى لم كان هذا الشيء
في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك او على معنى لم يكون للحال او الاستقبال
اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي
كقوله تعالى افاصفيكم وقوله اصطفى اي لم يكن الاصفاء والاصطفاء او على معنى لا يسمح للحال او لا يكون
في الاستقبال كقوله تعالى انلزمكموها اي لا نلزمكم ولا نقسركم على قبول البينة والاهتداء بها وانتم كارهون
لها قوله واياك ان يزل على خاطرك التفصيل الذي سبق ولا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضي ان يحمل نحو
ارجل ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو انت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى
ونحو ازيد ضرب على انكار الفعل فقط ثم ان قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم الاية يدل على انه
يجوز اعتبار التقديم في نحو الله اذن لكم الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن ينكر من الله
دون غيره وذكرنا فيما تقدم من ان نحو زيد عرف يحتمل على وجه تقوي الحكم دون التخصيص
واعتذر عن ذلك تارة بانه اراد ان في الاية مانعا اخر سوى ما تقدم واخرى بانه بنى كلامه على مذهب
من يجوز اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر وجار الله
فهو بالحقيقة اعتراض على ما في الكشاف من ان هذه الاية من قبيل اغير الله اتخذ وليا في كون الانكار
راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا منه حال من مفعولي احمله الراجع الى نحو الله اذن وفي
قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على التقوي اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تأكيد
الانكار لا انكار التأكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد قوله وانظر في هذا
السلك اي سلك نحو قوله الله اذن لكم وهو الحمل على الابتداء لتقوية حكم الانكار دون التقديم هذا
ظاهر في قوله افانت تكره الناس افانت تسمع الصم اذ المقصود منهما انكار صدور الفعل من المخاطب
لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرر اصل الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص رد
لقولهم لولا نزل هذا القران على رجل من القريتين عظيم وانكار لان يكونوا هم من المدبرين لامر النبوة
والمتولين لقسمة الله تعالى الا يرى كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المصنف نظر الى ان الخاطب

لم يعتقد انهم مختصون بقسم رحمة حتى يرد عليه فتامل واعلم ان المثال ذكر مما يختلف باقتضاء المقام
وتفاوت الافهام ولا حرج فيها اذا لم تخرج من سنن القواعد وان ما يقتضيه ذوق طائفة لا يقوم
حجة على آخرين فان قلت تقوية حكم الانكار والتقرير امر معقول فما معنى تقوي الحكم في حقيقة
الاستفهام في نحو قولك انت ضربت مجهولا على الابتداء قلت كان المتكلم بحاله ضربه فاستفهم عن
تحققه وتعرض الا بوجه اكثر التاكيدات في قوله انك لانت يوسف نظرا الى العلامات المخيلة كما يرشد
اليه جوابه عليه السلام بقوله انا يوسف في هذا اخي قوله واذ قد عرفت هذا بيان لما فرع في بحث تقديم المسند اليه
من ان تضمن الاستفهام يعرض صدر الكلام الا ان ما ذكر لا يفي بها وعدم لانه يدل على ان المستفهم الذي
هو المطلوب لا على ان الطلب اهم فيخرج ان تقدم المطلوب على اداة الاستفهام فان قلت المطلوب بالطلب
والطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاهم الذي ذكره هو ذات المطلوب لا صفة كونه مطلوبا لا يقال
نحن نقول ان الطلب اهم من عدمه والا لم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا منقوض بالاخبار او لا يلزم ان
يكون اهم من عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره المصنف منقوض بالامر والنهي والقول بان الاستفهام
للحصول الذهني الذي هو اشتغال الذهن بالاجزاء وانتقاشه بالصورة الادراكية بخلاف الامر والنهي
فانهما للحصول الخارجي فليست في تلك المرتبة من الاهمية مما لا يلتفت اليه في الامور العرفية فان الحصولات
الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي الاهم في متعارف اهل اللغة قوله فلا يعجبك صيغة غايب من التعجيب
وفاعله لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام اي لصوقها بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب
في الاستدلال ان يتمسك بما اشتهر في كلامهم من ان كلمات الاستفهام يغير الكلام من نوع الى نوع فوجب
تقديمها ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع ليفهمه قوله ووجب التقديم عطف على
لزوم يجري مجرى التفسير وخص الذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح كيلا يتوهم ان صدارتها
في جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما وقعت هي ضمنه وانما وجب ذلك لانها في صور المفردات وكذا
الحال في اني وايان لانهما في معناهما وصورتها ولعل السر في تقديمها ان الاستفهام في مثل اين زيد متوجه
الى النسبة بين زيد والحصول في مكان مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب
ان يقع اين في صدر هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل اني الدار
زيد ام في السوق بخلاف قولك زيد اين هو فان الاستفهام ههنا في النسبة التي في الجملة الواقعة خبرا عن زيد
فيحتاج ههنا الى تعبير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبرا للمبتداء فلا بد ان يلاحظ فيها ما يحصلها حالا
من احواله على حقيقته ولا حاجة اليه في مثل اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في المكان الى زيد
فلم يقع فيه جملة طلبية خبرا للمبتداء حقيقة فتامل ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك يتساوى ساير كلمات
الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت قد يدخل الجار والمضاف على كلمات الاستفهام كقولك عمن

المطلوبة

وعلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت لا يبطل لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه
حتى كانهما شيء واحد ولذلك يقدر الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روي من بعض الثقات انه
قال فعل ماذا ويكون ماذا فقد قيل اي ماذا فيه متعلق بمتأخر محذوف بتفسيره ما بعده قال اللام
حرف واحد هذا الحرف مأمور في امر لغير الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا في امر ايضا وقوله في ضبطها
اي ضبط الصيغ اشارة الى تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بقواعد في علم الصرف واما الاسماء المذكورة
في علم النحو فسماعية يحتاج الى عدها اذ لا ضابط لها الا ما ينسب الى سيبويه من ان فعال من الثلاثيات
المجردة قياسي قوله والامر يعني به هذا اللفظ المركب من ام ر وقيده بقوله في لغة العرب لان الامر في عرف
النحاة عبارة عن الصيغة المخصوصة كاضرب مثلا واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق
منه فيقال امره يامره فهو آمر وذاك مأمور وما ذكره اما قيل من ان الامر طلب بالقول على سبيل الاستعلاء
وطلب الفعل بالاشارة مثلا لا يسمى امرا حقيقة واورد من اسماء الافعال مثالين لما اشتهر فيما بين من ان
كونه قياسي عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب ابي الحسين دون العلو الذي اعتبره
جمهور المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عد في عرف اللغة آمرا مسيئا للادب وما يقال ان معنى
لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على الوجه المخصوص شرع يبين معاني تلك الالفاظ بحسب
اللغة ايضا فقال والاظهر من الصور اي الالفاظ المذكورة والتي من قبلها يعني اخواتها التي لم يذكر
ههنا هل هي موضوعة في اللغة ليستعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه مما اختلف فيه على اقوال
مشهورة في كتب اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة فيها في الطلب على
سبيل الاستعلاء واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق بلا قرينة فانه من علامات
الحقيقة قوله الى جانب الامر اي الطلب الاستعلائي اذ قد عرفت انه مآل المعنى الذي فسر الامر به ويدل على
ما ذكرنا قوله وتوقف ما سواه من الدعاء الى آخره فان هذه المعاني مقابلة للطلب الاستعلائي لا للاستعمال
فيه ولو حمل لفظ الامر هنا على الاستعمال وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني في قوله راجعا اليه ايضا لكان
يوهمه كلامه السابق لكان ركيكا سمجا وجعل اطباق ائمة اللغة على اضافة الصيغة واللام والمثال
الى الامر دون ما عداه من المعاني التي يستعمل فيها موردا لما استدل به اولا بناء على ان المتبادر من اضافة
الالفاظ الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التي بينها واقواها وانما لم يجعله دليلا برأسه لاحتمال
ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نقل الصيغة على العرف النحوي فيكون الاضافة بيانية لكن هذا
الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هناك هو المعنى اللغوي الذي هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر
كاف في الامر اد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد جدا وقد يقال تسمية النحاة الصيغة بالامر
دون الاباحة مثلا تصلح للامر اد ايضا واعلم ان قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبرا القول ان

ان هذه الصيغ وكلمة ان مع اسمها وخبرها مبتدا خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف
اي فالاظهر فيه قوله ولا شبهة في ان طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث ايجاب الاتيان يعني قد عرفت
ان هذه الصيغ والتي من قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة
في ان هذا الطلب يورث ايجاب الاتيان بذلك المتصور على سبيل المطلوب منه اي يقتضي قصد الزام
الفعل عليه وجعله بحيث لا يكون له رخصة في تركه ونبه بقوله يورث على ان الايجاب ليس معنى هذه
الصيغ لكنه لازم لمعناها متفرع عليه ويعلم من ذكر ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس قدرا مشتركا
بين الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل ح
يصير بحيث يكون تركه مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة متعلق
بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستحقاق او الملامة الى غير ذلك
مما يتصور اختلافها بحسب احوال من هو من اعلى رتبة واحوال المامور ومناسبة المقام وقيل معناه
يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف قوله والا لم يستتبعه اي وان لم يكن
الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل اصلا فان قلت يتحقق الايجاب بلا وجوب
كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول قلت قد اشرنا الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى صح
ان يكون متفرعا على الطلب الاستعلائي ولم يرد به حقيقة الالزام وتصيير الفعل بحيث لا يكون رخصة
في تركه فلا اشكال قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وهذه اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها
ان يستعمل في الطلب استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء ممن هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم تصادف
هذه الالفاظ واصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك اما بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى فيفيد ايجابا
بلا استتباع وجوب كما مر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب فيفيد طلبا للفعل
مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان لا يستعمل في طلب الفعل اصلا فيفيد معنى اخر كالتهديد والاباحة
قوله ان استعملت هذه لتولدها بما يناسب المقام والدعاء هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس
هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي واما الاباحة فظاهر انها ليست طلبا لانها مستوية الطرفين
ولا بد في الطلب من ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل وكلامه مشعر بان فيهما طلبا للفعل
وقد يتعسف فيقال هناك طلب يوصل به الى تسوية الطرفين او التهديد على الفعل فكان الاولى بالمصنف
ان يقول وان استعملت في مقام طلب الافضل افادت الندب

الباب الرابع في النهي

قد عرفت
الحال في ان المط بالنهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل وقوله محذو به حذو الامر محمول على تضمين
اي محذو به مذهب الامر ولولا تضمين معنى الذهاب لقيل يحذو حذوه وقد مر مثله والمناسب لما تقدم
في الامر ان يقول في ان اصل استعماله لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف اي لا تفعل في ذلك

الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب اي وجوب الترك وانما قلنا المناسب ما ذكرناه لانه ليس كون الاستعلاء
من الاعلى اعتبارا في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه ممن هو اعلى رتبة
فهو شرط لافادته الوجوب وهو خارج عن اصل استعماله وكذا الحال في النهي وربما يجاب بان قوله بالشرط
متعلق بحسب المعنى بقوله اصل استعمال لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل الاستعمال ملتبسا باعتبار
الشرط المذكور في الجملة فلا يكون داخلا في الاصل واجيب ايضا بان الاستعلاء معتبر في كونها حقيقة و
العلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا يبعد ادخاله في اصل الاستعمال بهذا الاعتبار قوله
والا اي وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب الترك فحسب اي بدون وجوب الترك
وتفصيل الكلام ههنا على قياس ما عرفته في الامر قوله وان استعمل في حق المساوي لو قال وان استعمل
على سبيل التساوي لكان اوفق لما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء ولم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا
وكذا لو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن لكان اظهر مما هو المراد فان قلت
ما الفرق بين امر الاباحة وغيرها قلت هو ان الاول للمستاذن في الفعل فيكون الاذن في الفعل مقصودا
اصالة وفي الترك تبعا والكف بالعكس وقد علم انه اطلق الدعاء واخواته في مباحث الامر على المعاني وفي مباحث
النهي على الالفاظ مشيرا الى انها تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل لا تفعل في مقام طلب الافضل
فيفيد ندبية الترك وكراهة الفعل هما قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني انهما اذا تجردا عن القرائن
اقتضيا الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وهذا اختيار مذهب طائفة
في الامر والاكثرون على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ بل يستفاد كل واحد
من الفور والتراخي عن دليل خارجي ومذهب الاكثرين في النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار واستغراق
الازمنة بخلاف الامر فانه لا يقتضي تكرارا واستغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق
في ضمن المرة قوله والتراخي جواز التراخي موقوف على قرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية وقوله
يوقف صيغة مجهول ماخوذ من التوقيف بمعنى جعل الشيء موقوفا قوله عند الانصاف دفع لما يقال من
ان مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل كل ذلك مفوض الى القرائن قوله والنظر مبتدا
خبره مثله وانما جعله مثلهما لا دليلا اما لانه لا يدعي بداهة المدعي او لانه يحترز عن القياس في اللغة ولا نزاع
لاحد في ان الاستفهام والنداء يستدعيان الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق
الطلب تعجيل المط وان احتمل ان يكون ذلك لخصوصية هذين الطلبين قوله ومما ينبه على ذلك اي على ان الامر
والنهي حقهما الفور وقوله الى ان المولى متعلق بتبادر الفهم وقوله دون تقدير حال من الفهم او من مجرور
الى والمعنى تبادر الفهم الى التغيير متجاوزا تقدير المولى الجمع بين القيام والاضطجاع في الامر اي الطلب
وقوله وارادة مجرور معطوف على الجمع اي يتبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام لا الى انه قد جمع

بينهما في الطلب مع ارادة التراخي للقيام وانما خص القيام بالتراخي لان الامر بالاضطجاع مقيد بالاستمرار
الى المساء ولو لم يكن مقيدا به لاحتمل هو التراخي ايضا كالقيام وكذا الكلام فيما اذا قال المولى لعبده
لا تتحرك ثم قال لا تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى تغيير النهي عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة
التراخي في ترك الحركة قوله وكذا استحسان العقلاء اي وكذا مما ينبه على ان حقهما الفور استحسان العقلاء
ذم العبد اذا لم يتبادر الى ما امر به مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع الامر قرينة
للفور اصلا قوله واما الكلام فان الامر اصله في المرة قوم فالامر المرة لانها اشبه بان يكون مرادة بالامر
من الاستمرار وذلك لان الامر يدل على خصوص المرة كما ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل على طلب الماهية
مطلقا كما ذهب اليه الجمهور وماهية الفعل يتحقق بمرة واحدة وهذا القدر يتبادر كافي في ان المرة الواحدة
موجب للخروج عن عهدة الامر المطلق وانما اختلفوا في التصريح وقوله في النهي الاستمرار لانه اشبه بان يكون
مرادا بالنهي من المرة وذلك لان المقصود به انتفاء ماهية الفعل والمتبادر من ذلك انتفاؤها في جميع الاوقات
ومن ثم ذهب اليه كثيرون واختار المصنف في الامر والنهي تفصيلا بناء على الاشبه الذي لا يخفى وجهه على
ذي سلامة فطرة قوله ولا يطمعن الى قوله قبل حيلوريته حال اعتراض توسط بين المعطوف وعليه
اعني كقولك في الامر وبين المعطوف اعني قولك في النهي وقوله كما نبهت عليه في صدر القانون اشارة الى قوله
هناك ان الطلب يستدعي فيما هو مطلوب به ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان الطلب مستقيما
لما ذكره فلا بد ان يكون الطلب حالا وهو متوجها الى مطلوب يكون حصوله في زمان الاستقبال بالنسبة
الى زمان وقوع الطلب ولا شك انه لا وجود لمطلوب في الاستقبال هو ضرورة الاستقبال حالا فيكون
ح المطلوب بقولك للمتحرك تحرك حاصلا في الحال فلا يكون قولك تحرك طلب الحاصل قوله فالاشبه الاستمرار
جزاء لقوله وان كان الطلب ههنا راجعا الى اتصال الواقع قوله تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها
يعني انها يصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والغالب في المطلوب ان يكون مطلوبا
لغيره وسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المط وترتبه عليه فهم ان المط سبب لذلك
المذكور وان ذكر المذكور مسبب له وهذا هو معنى الشرطية فيستغنى ح عن ذكر الشرط واداته ويؤتى بالمضارع
مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وقس عليه
ما عداه قوله واما العرض الخ اعتراض توسط بين المعطوفين دفعا لما يقال من ان الابواب المعينة على تقدير
الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله على حدة اي على انفراده برأسه بل هو داخل في الاستفهام لانه من مولداته
دخول الدعاء في الامر في نحو قوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني بالجزم وانما جاز ان يكون التمني
قرينة لانه تنزيل لان المنع فيه لا انكار وانكار النفي اثبات فيوافق الشرط المقدر مثبتا وقوله
كما هو المعتبر عند الجمهور بخلاف قولك لا تدن من الاسد يا كلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما

قوله واما ما فواه الرفع المضارع بعد هذه الابواب بحذف ما فقصد السببية وقدر الشرط بعدها فالحكم فيه ان
كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله تع ذرهم في خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا
يحبك واما استئنافا كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني بالرفع صفة ولما ورد ان المصر
بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من ان يكون وصفه الملك يحيى قبل ابيه وذلك ربطا لما قيل من انه الايجاب يكون
كل دعاء من النبي مستجابا فانه ضعيف لانه يلزم الخلف في كلام صت قال في سورة الانعام فاستجبنا له
فانه يدل على انه تع اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسؤل ووصفه وقد اجيب عن رده
بان الروايات متعارضة والاكثرون على ان زكريا قبل يحيى قال في الكشاف في تفسير قوله تع لتفسدن
في الارض مرتين اوليهما قتل زكريا وحبس ارمياء حين انذرهم سخط الله والاخرى قتل يحيى بن زكريا لان قال
الاستيعاب فاضار بجازم بانه يرثه فيلزم الكذب في كلامه تع على ما اختاره فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول
المقصود التعليل لا الاخبار كانه قيل لم تطلبه فقال يرثني ولا غضاضة عليه في عدم ترتب غرضه على
ما طلبه لاجله فان قلت المخلص عن الاخبار الكاذب على هواه الجزم قلت لعل بين الاخبار على ظنه كانه
قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في ذلك وبهذا التاويل يندفع الاشكال عن قوله عم كل ذلك
لم يكن في جواب ذي اليدين مع وجود السهو قوله وقال تع قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وينفقوا
اي ان يقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفي جعل فعلهم مترتبا على مجرد قوله عم
اشارة الى حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عم
كما ان في قولك ان توضأت صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة هي العمدة في صحة الصلوة حتى كانها مترتبة
على الطهارة وحدها ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا على طريقة قول الشاعر يا محمد
تفد نفسك كل نفس اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لكم ليقيموا ولزم ان اضمار
الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القران على ما هو نظير للضعيف
قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الخ كلام استطرادي وفيه تنبيه
على ان تقدير الشرط كثير جار في غير هذه الابواب الاربعة فلا يترك الى اضمار الجازم النادر فيما هو افصح
كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القران كثيرة كقوله تع فاياي فاعبدون وقوله تع اذا لذهب كل اله
بما خلق اي لو كان معه اله اذا لذهب وقوله فاياي فارهبون اي ان كنتم ترهبون شيئا فارهبون
ولا ترهبوا غيري قوله وكذا تقدير الجزاء لما اي لقرائن الاحوال كذلك اي كثير في القران ايضا منه ما قدر
من قوله تع ولو ترى اذ وقفوا على النار ونظايره ومنه قوله تع ان كان اي القران من عند الله اي منزلا من عنده
وكفرتم به اي انكرتم كونه حقا وشهد شاهد من بني اسرائيل يعني عبد الله بن سلام على مثله اي على مثل القران

وكونه حقا او في ابهام لفظ مثل تفخيم للقرآن كما في تنكير شاهد تعظيما له فآمن اي شهد فامن به
واستكبرتم عن الايمان به ومنها تقديم الشرط والجزاء مقدر اي الستم ظالمين وسوق الهمزة للانكار
النفي وتقرير المنفي والمعنى كنتم ظالمين قطعا وقرينة الجزاء ما ذكر على ان ما تضمنه الشرط المذكور يغني
عن هذا الجزاء اشد ابناء قال الباب الخامس في النداء قوله بسبق التعرض لذكره في علم النحو فانه
قال هناك الضرب الذي ينصب بالاسماء انما وقع سبقه احرف يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله
اذا كان بعيدا عنك او تقديرا كالتبعيد بعلك عنه مثلا كنحو يا الله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد من
نائم او ساه تحقيقا او بالنسبة الى حد الامر الذي ينادي له كذا او لم تعلم لتنبيه بيا واي والهمزة للنداء
القريب وقد ينظم اي في جملة يا و وا للندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا الله الخلق انك تصور
نفسك فيما كانها في مكان بعيد تكرم الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تصور هناك بعدا بل يجعل كل
واحد من النوم والسهو بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله ولكن هنا نوع من الكلام صورته
صورة النداء وليس بنداء نبه بقوله نوع من الكلام على ان هذا مع كونه منقولا عن النداء باب برأسه
له امثلة كثيرة على قياس باب التعجب المنقول عن الاخبار او الاستخبار او الامر وباب التسوية المنقول
عن الاستفهام وقد التزموا في هذا النوع حذف حرف النداء لكراهتهم التصريح باداة النداء فيما يتوهم
فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا لله للمسلمين ويا للماء ويا ايها الطلل ويا نا قرجدي وياعين
بكى اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا قوله على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشارة الى ان
نحو قولك ايها الرجل مع كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب البناء منصوب المحل على الحالية والذي
يكشف لك عن هذا ان اصل النداء تخصيص المنادي بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص
ما دل عليه لفظ المنادي من بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا اقري الضيف ايها الرجل لم تقصد بقولك
ايها الرجل مخاطبا لكونه نداء بل قصدت به ما دل عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسب اليه
اعني قرى الضيفان وصار حاصل المعنى قولك انا اقري الضيف متخصصا بقراءة من بين الرجال وقس
على ذلك سائر الامثلة واما نحو قوله عليه الصلوة والسلام انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون
بتقدير يا قصدا الى الاختصاص على ما حققته وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم
نحن العرب اقرى الناس فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه
يطلب به الاقبال منه على ذكر الفعل تنبيها على انه امر معني به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى امتناع
هذا التوهم في مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة قال واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى
الظاهر لما ذكر ان النداء قد استعمل في غير معناه بين ان كل واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الاخر وراعى
بذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله فلما يتفطن لها الا من يتفطن

لتلك النكت من لا يرجع الى ذوقه اي عادته في نوعنا هذا اي في علم البلاغة والعض بضرس قاطع كناية عن
الجد في الامر والبلوغ الى الكمال فيه كانه اخذ باضراسه ليتمكن من اخذه او قطعه بها حتى وصل الى اعماقه
وادرك ما فيه من الطعم اللذيذ يقال عضه وعض به وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله
ولا يعض فيه من قبيل يخرج في اعراقيبها والباء في قوله بضرس للاستعانة قوله والكلام بذلك اي التكلم
باحدهما في موضع الاخر متى صادف مقامات البلاغة اي مكملا لها وما يعتبر في تحقق ذاتها لا توابعها
الخارجة عنها من المحسنات البديعية اللفظية والمعنوية قوله افتر لك اي كشف وابدى لك ذكر التكلم عن
السحر الحلال متلبسا بما شئت منه اي بغايات ما عكن منه فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا باعلى الغاية
والمنتهى قوله ان نظم الكلام اي من ان نظم الكلام مكون بيانا القول ما قد سبق وسواسا شارة الحال ذكر في
مباحث ضبط القرائن وذيله بقصة لسؤال عن المتن في بصيغة المتن في قوله اذ لا شبهة تعليل بطريق
القياس كانه قيل لا يمتنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون اخر مع اتحاد المقام لان صحة كون
الكلام الواحد مقبولا في مقام دون اخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا مع ضرورة
بان اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا سلمت اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول بحسب
الاختلاف في الكلام اعني اختلاف المقام فسلم بحسب الاختلاف في الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره قوله فلا بد
لحسن الكلام من انطباقه على ما لاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف
المقام كما ان قوله ومن صاحب له عراف اي ولا بد ايضا من ذلك تفريع على امكان استحسانه من متكلم دون
اخر واراد بقوله ما لاجله يساق النكت والخواص المناسبة للمقام التي يساق لاجلها الكلام قوله الا
لم يمتنع اي وان لم يكن المتكلم صاحب عرافة بجهات الحسن غير متخطئا بها لم يمتنع حمل الكلام الذي
وجد منه على غير جهات الحسن وحمل بتعري الكلام عن الحسن لذهاب كسوته اعني قصد الانطباق
على مقتضى الحال وينزل منزلة اصوات الحيوانات ولا يعتد بما يتوهم فيه من الخواص المناسبة للمقام لان
المعتبر منها هي المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام مع عدم قصد المتكلم فان امثال ذلك
اتفاقات لا يلتفت اليها كما مر قوله ولا بد مع ذلك اي ولا بد مع ما ذكر من الانطباق على ما لاجله يساق
والصاحب العراف من السامع الحاذق والاصمخة جمع الصماخ وضمير غيرها للافتنانات والشرط لها عن
قوله اذا اتصل بيان لما تقدمها من ان الافتراء الخطي والبلية الكبرى من تلك الاصمخة وضميره فيها
للاصمخة قوله لا ترى به الدر اي لا ترى الدر الثمين بدله ولا يقابله به بل تفضله وسخا مصدر سخا وتفوقه
صفة له والعائد محذوف اي بفوقه الكلام بسببه والمستحلب بفتح الميم وسكون الشين وفتح الخاء المعجمة
ارداء الخرز واقلها قيمة قوله ولامر ما يجد القرآن بكر الامر تفخيما له وان كان معينا معلوما حتى صح
ان يقال ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوت حال الكلام يجد القرآن متفاوت القدر

ارتفاعا وانحطاطا بين ما بين الطائفتين فان علماء المعاني والبيان ادركوا ان القرآن من بلاغته واشتماله
على اللطائف في اصل الحد الاعجاز والجهلة سودوه بكلام الناس واكتفوا فيه بصحة اللفظ واستقامة
المعنى الاصلي بل منهم الجهلة المتمردين من طعن فيه من جهتهما ايضا كما فصل ذلك في دفع المطاعن قوله والجهات
المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب يكثر اراد باستعمال الخبر في موضع الطلب استعماله في معناه الا ترى
انه جعل فيما هو مثل رحمك الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله اعني مات وجعل مثل لا وايدك الله
من عطف الطلب على الخبر دفعا لايهام خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر المستعمل في موضع الطلب
باق على معناه وخبريته وذلك ان عطف ما هو متوقع الحصول بمنزلة الحاصل محسوسا واقعا قوله تارة
يكون بيانا لما تقدم اي تارة يكون الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في معنى الطلب قصد التفاؤل بالوقوع وقوله
ليتناول على صيغة المعنى المفعول تعليل لقوله اذا قيل لك وفي قوله بلفظ الماضي دون ان يقول بجعله في
حكم الماضي اشعار بان ذكر اللفظ مستعمل في معنى الطلب قوله وانه اي التفاؤل نوع مستحسن الاعتبار
في الكلام قوله اذا احسن اعتباره ما هو ابعد اي من التفاؤل بلفظ الماضي وذكر الابعد مثل اباء الكتاب
على ذكر لئلا يتوهم منه التصحيف امر مستقبح وما هو ابعد من هذا الابعد مثل اباء اهل الظرف اي اهل
الكياسة مع لطافة الطبع اسماء السفرجل كيلا يتوهم تطير تصحيف اسمه في لغة العرب في العدو واعرض
عبارة الاغنياء في قصة هارون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفعا لتوهم التطير وانما ذكر الوفاق
في قصة غيره فظنه احترازا عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤلا بلفظ الوفاق اي او مثل خلع غيره بدون
صحة خروج له الا انه لم يسمع ما على الاغنياء من سبحة الخلاف قوله افترى اي تفعل فيظن ان خلع هارون
وغيره كان الامر فيما نحن فيه من التفاؤل والاحتراز عن التطير قوله حين عقب طرف الا غضبة حين
افتتح بدل منه والداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد بن الحسين من اولاد زيد بن علي وهو الذي
استولى على طبرستان وما يليها في خلافة المستعين بالله وسمي بالداعي الكبير وشاعره ابو مقاتل الرازي
وقد ولي الامر بعده اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله غير معنى التفاؤل اي التطير اذ قد عرفت
ان التفاؤل بحسب معناه اللغوي يتناول التطير ايضا قوله وهل تسمع العرب يعني ما ذكر تفاؤلات
من واضع اللغة او من اهل العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه لطالب ان شبه كه
اللام في هذه المعطوفات وتقاله هكذا او تارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية وتارة حمل المخاطب
ليناسب المعطوف عليها اعني قوله تارة يكون قصد التفاؤل الا انه لاحظ في عطفها جانب المعنى فان قولك الجهة
المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا معناه ان استعمال الخبر في موضع الطلب يكون كذا قوله
غلطا اي غلط الطالب لحسن في الحكم بخلاف الى تارة واستخرج الطالب بحكم الحسن محالة تارة اخرى
وصله اي صح على ما ذكر من ان الطالب متى تبالغ في حرصه الى وشيخ المعرفة وهو من ديار بكر ابو العلاء صاحب

والسرى وهو السير بالليل والتاويب السير بالنهار ومحلها موقع الحال على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اي مصحبي
ساريا ومؤوبا او في موقع الظرف بتقدير مضاف اي وقت سيري ووقت تاويب قوله وتارة لقصد الكناية كقول
العبد للمولى وذلك ان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم لطلبه النظر منه معبرا باللازم عن الملزوم
كما هو طريق الكناية التي لها حسن في نفسها وقد انضم اليها ههنا نكتة اخرى يزيد في حسنها وهي رعاية الادب
مع المولى بترك صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المطلوب اي على المطلوب الذي ذكر فعلا كان او تركا وكون
الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب ابلغ حمل من حيث انه يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث
الصورة واما كونه بالطف وجه من حيث انه يدل على ان المخاطب في محل لطالب بمنزلة اعلى انه بحيث
لا تجب ان ينسب الطالب في كلام الى الكذب بحسب الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان ينسب الى الكذب
تقول لك تاتيني غدا او لا تاتيني يعني فيلزمك الاتيان بما امرت والانتهاء عما نهيت كيلا ينسب مخاطبك
الى الكذب في الظاهر ولو قيل الخبر ههنا باق على معناه لكنه استعمل في موضع الطلب الابلغ حمل بالطف وجه
لكان في غاية الظهور قوله وتارة مناسبات اخرى الرواية برفع مناسبات على معنى وتارة تقصد مناسبات
اخر غير ما ذكر ولو عطف على قوله قصد التفاؤل لنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص وما بعده لقيل
وتارة لمناسبات اخر وتلك المناسبات كان تقصد الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم اتصافه
بالتقوى مثلا اذا قلت اللهم وفقه للتقوى بخلاف ما اذا قلت وفقك الله للتقوى اذ ليس فيه هذه النسبة
نظرا الى الظاهر اللفظي او تقصد اظهار انعقاد الاسباب كقولك اشتريت لي كذا بدل اشتر لي او اظهار
حسن اعتقاد المتكلم بحال وجود المتكلم كقولك اعطيتني في موضع اعطني او تقصد ادخال السرور في قلبه
كقولك اعطاك زيد في مكان ليعطيك الى غير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في المناسبات قوله وما من ابنة كلمة
من زائدة لاستغراق النفي وابنة مبتدا ومن اي القرآن واردة صفتان له والجملة الواقعة بعد الا خبر
وهذا الاسلوب اشارة الى استعمال الخبر في موضع الطلب والدليل على ان لا يعبدون ولا تسفكون وتومنون
وتجاهدون بمعنى الطلب هو ان اخذ الميثاق والدلالة على طريق النجاة انما يكونان في متعارف الناس بالامر
والنهي دون الاخبار والنكتة في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع الطلب وحمل المخاطب عليه ابلغ حمل
بالطف وجه ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو في الاستقبال قوله فانظر اي تفكر حتى
يتبين لك ان ما ذكرناه من ان هذه الاخبار في موضع الطلب احسن وابلغ من حمل لا يعبدون ولا تسفكون
على حذف ان الناصبة ورجوع المضارع الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن حمل تومنون
على انه كلام مستانف متاخر في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال الى الله
لعملنا فامرت الاية السابقة فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تومنون
وههنا بحث وهو ان تومنون سواء كان متقدما في النزول او متاخرا خبر بمعنى الطلب بيانا لما سبق سواء

سواء قدر هناك سؤال او لا فلا يكون حمله على الناصر وجها اخر بحاله الا استعماله في موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل اي من قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب قوله من البلغاء اشارة الى ان رحمك
او يرحمه اذا صدر عن غير البليغ لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهة وعصمك من الحيرة
ووفقك للتقوى مغنيا عما ذكره هنا لان ذلك مثال للدعاء بلفظ الماضي من عند نفسه وهذا استشهاد
لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في رحمك التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوع الرحمة او الانباء
عن استحقاقها او في يرحمك احدى ما ذكروان كانت في صيغة الماضي اظهر قوله ومن الجهات المحسنة
لايراد الطلب في مقام الخبر ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر نكتتين ثم عمم بقوله وما شاكل ذلك عطفا
على النكتة الاولى كما ذكر فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله وما نحو ومناسبات
اخر قوله اظهار الحرص على اظهار المعنى الرضى الى حد جعل كان المرضى في تلك الدرجة مطلوب فان ذلك هو
غاية الرضى كما لا يخفى قال كثير مخاطبا لمن اسيئي بنا او احسني لا ملومة الرضا بالمراسم وبالقضاء مصور
لدينا ولا مقلية ان تقلت اي لا ملومة انت لدينا ولا مقلية اي مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله
ان تقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلي الى الحبيبة بطريق المخاطبة قوله ذكر
لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة تريد ان المعنى على الاخبار اي انا راض
بما تفعلين في حقي لا الوم كما اساءة او احسنت ولا ابغضك وان ابغضت قوله تنبيها تركه اي عطف الامر
بضد الاساءة بلفظ الاساءة او على الامر بالاساءة على ان ليس المراد بالايجاب في ذكر لان الامر بالشيء على
وجه الايجاب المانع من الترك مع الامر بضده معطوفا احدهما على الاخر با والمقتضية للتخيير مما لا يتصور
وقوله لكن المراد هو الاباحة لا ينافي كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبري وتبعيد عن معنى
الالزام الذي لا يناسب هذا المقام وقوله فاعلا كلا ذكر حال من قوله ذكر لفظ الامر مع ملاحظة قوله
مزيد الرضا اشارة الى درجة مطلوبية المرضى كما مضى وقوله او توخي اظهار دفع ان يتفاوت جوابه عطف
على قوله لتوخي اظهار مزيد الرضى لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب في مقام الخبر ليست داخلة في النكتة الاولى
اعني اظهار معنى الرضى بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهم من جعل المعطوف والمعطوف عليه تفصيلا
للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول اما على توخي اظهار معنى الرضى الى درجة المطلوبية واما على توخي اظهار
نفي ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اي الامر متفاوت اي يتفاوت ذكر الداخل وقوعا كما اذا
اساءت وعدم وقوع كما اذا احسنت وذكر الجواب الذي لا يتفاوت هو انا لا نلومك ولا نبغضك بل يثبت
على محبتك فكانه يطلب منها ان تسيء وتنظر في حاله وتحسن وتنظر في حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها
بحيث لا تغير عن ذلك اصلا وجعل ضمير تتفاوت راجعا الى الاختلافات مما لا وجه له وقوله كما يقول
تمثيل اخر للنكتة الثانية وهو يا بخله في البيت فانه دائر بين النكتتين كما عرفت وفي قوله ليبين ثباته كر

على الصيام صام هذا ولم يصح تصريح بان اثبات نكتة مستقلة برأسها ليست داخلة في اظهار معنى الرضا
بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا يكون في ذلك على رتبته قوله وعليه اي وعلى توخي اظهار نفي ان يتفاوت الجواب
وهو هنا ان ان لا نغفر لهم قطعا يتفاوت للداخل تحت لفظ الطلب وهو الاستغفار وقوعا وعدم وقوع
وكذا الحال في عدم تقبل نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او كرها ولا يخفى على ذي مسكة انه لا مجال لاعتبار
اظهار معنى الرضاء في ما نحن الا بتمحل فكن فيما حققناه على بصيرة قوله من لطائف الاعتبارات معنى مثل
كون الداخل تحت لفظ الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا فيه بنبه على ارادة حصوله بلفظ الطلب
قوله والامر مبتداء خبره منخرط اي الامر في باب التعجب منخرط في هذا السلك اي سلك ايراد الطلب في مقام
الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات كما ستعرفه وهذا الانخراط انما هو على قول من يقول
ان اكرم بزيد معناه بحسب اصله اكرم زيد اي صار ذا كرم فزيد الباء في الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر
تنبيها على ان ذلك الفعل اعني الكرم مثلا مما ينبغي ان يطلب فيتعجب منه واما على القولين الاخرين اعني ان
يجعل اكرم بزيد امرا من اكرمته والباء زائدة في المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد صار ذا كرم على
ان الباء للتعدية فلا امر فيهما بمعنى الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم او صفه بالكرم
واعتقد انه كذلك ثم استعمل في معنى التعجب قوله اذ من مقتضى كلام ظاهري تعليل لكون اساليب اخراج
الكلام لا على مقتضى الظاهر متفننة اي كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج على مقتضى الظاهر كثيرة
بحيث لا تحصى كما لا يخفى فاذا كان للاخراج على خلاف مقتضاه مدخل في كل واحد منها كانت اساليبه ايضا
كذلك قوله تارة بالتصريح كما في اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما في اثناء بعض الحالات
الماضية وتارات بالفحوى كما في ايراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف المقتضى قوله
عرق في البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها عروق راسخة في ارض البلاغة يشرب
تلك العروق من موارد سحر البلاغة الا انه اغرب في الكلام فعبر عن تلك الموارد بالافانين اي الشعب المتلقية
فكانه جعل العروق مستثمرا من الغصن على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان في كلامه قلبا فقد سها اذ ليست
العروق والافانين هنا منسوبة الى شيء واحد كما ترى قوله ولا كالاسلوب الحكيم اي والحال انه لا اسلوب
في تلك الاساليب مثل الاسلوب الحكيم اي هذا فصلها وادخلها عرقا واكثرها ثمرا وهذا الاسلوب نوعان
الاول تلقي المخاطب بغير ما يترقب والثاني تلقي السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه
افتخر فيه بسلوك هذا الاسلوب قوله اي اتت المراة مشتكية عندي شأن مزاولة القرى ومعالجة
الاطعمة للضيفان والحال انها قد رأت الضيفان يقصدون منزلي وكانت مترقبة مني ان اجوزها المساعدة
في ذلك فتلقيتها بخلاف ما ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتعجيل فقوله تشتكي حال من ضمير اتت وقد رأت
حال من ضمير تشتكي وكاني حال من ضمير قلت والضيف في الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير ومن كل

تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله تع يسألونك عن الاهلة فان المصرح به انهم يسألون عن السبب
الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما يري من السبب الحامل تنبيها على ان السؤال عن الغاية
والفائدة هو الاليق بحالهم لان درك هذه الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن افهامهم هذا والاحسن
ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث كانه قيل لم عند السؤال عن الاهلة
والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله عز وجل لا يكون الا حكمة بالغة لعباده فدعوا السؤال
عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا وعلى ما ذهب اليه لم يكن في
الاية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان السؤال معاذ
بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري رض وا ما عبارة ما بال الهلال يبدو دقيقا الخ فكما يحتمل السؤال
عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضا ومن الاية ايضا قوله تع يسألونك ماذا ينفقون فانهم
سألوا عما ينفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن المصارف اهم لان النفقة لا يعتد بها
الا اذا اصابت موقعها على انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون
فيه خير ونفع قوله بتنزيل سؤاله السائل هو على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب
وقوله ان يسأل مبتدأ خبره الاليق والجملة صفة موضع لا صفة سؤاله بناء على انه بمعنى المسؤول عنه
والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا وقوله الاليق بحال اي بحال السائل كما في الاية الاولى او بحال السائل
كما في الاية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشار به الى جنس هذا الاسلوب لا الى مثل بنيه على طريقة
قولهم يكون قوم في اخر الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره ان يقال هذا
الحيوان اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب فما شار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد يجعل
الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف الاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتامل قوله لو بما صادف المقام اي
طابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من هنا تبعيضية كما
في قولك من عطف وحرك الساكن من نشاطه الا بان يتكلف كون ما يسلبه بدلا من المفعول الذي هو نشاط
والوقور الحليم الرزين والمسحور من اثر فيه السحر فجعله متحيرا طايشا والشكيمة في الاصل هي الحديدة المعترضة
في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين اذا كان بخلافه ذكر والخارجي
هو القبعثري كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم والسخيمة الضغينة والغضب اعني
الاد وهو تنازع في الفاعل اعني غير ان يحمل والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض
من الشهبة وهي البياض الذي غلب على السواد متعابيا اي مظهرا من نفسه الغباوة مبرزا اي مخرجا
وهما حالان من فاعل قال تركها العطف بينهما لان التغابي باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج والابراز
باعتبار ما تأخر عنه من قول الخارجي ولا تشارك بين هذين القولين فناسب ذكر ترك العطف بين الحالين وقوله

وهو مثله

والنوض فيه يستدعي تمهيد قاعدة وهي ان محاولة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان بالدلالة الوضعية غير ممكن م م

ومتوصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقين اي ومتوصلا بما ذكر من التغابي والابراز الى ترى
الحجاج والادهم بالكسر الامام يقال اصفده اي اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفده اي قيده
من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد المختص بالشر تعين للخير قوله ولكن
عطف على مقدر اي هذا ما ذكرناه ولكن منتقلين حال عن ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما نحن فيه فيكون
حالا من المجرور قدم عليه اي اذا قضينا الوطر من ايراد ما نحن منتصبون له وبصدد بيانه من علم
البيان واستثنينا فالاخذ في التعرض للعلمين هو بعرضه لخصوص تمام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من
العروض والقوافي فانه استثنيا فاخذ فيهما نظرا الى تتميم المراد منهما بحسب المقامات ولذلك قد ختم الكلام
في علم المعاني بالان وقد فرغنا بحمد الله عن شرح فوايد بالغ تبيان وهو من الله التوفيق وعليه التكلان في
تيسير الكشف عن فوايد علم البيان فانه الموفق والمستعان

الفصل الثاني في علم البيان

اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اقتصر
البيان هاهنا تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل الاول قوله والخوض فيه اي في علم
البيان يستدعي تمهيد قاعدة لينضبط بها الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم اعني التراكيب الخبرية والطلبية
فانها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما يقاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما هو في المقدمة
وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح ليظهر كون معاقده مضبوطة وفصله
كضبط معاقد علم المعاني في فصله وليس بشيء لان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما تبين لك
ذلك فيما اوردناه في صدر الفصل الثالث من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب ان يكون
تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل ربما يكتفي في تمايزها بالحيثيات وايضا علم البيان يبحث عن احوال
المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا ادعي ان التشبيه من مقاصده حقيقة
كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله وهي ان محاولة ايراد المعنى الواحد يريد بالمعنى الواحد
معنى واحدا مركبا نوعي فيه مطابقة مقتضى الحال اما اعتبار تركيب المعنى فلما عرفت من انه لم يجوز كون الالفاظ
المفردة مفيدة للسامع معانيها الا فرادية حذرا من لزوم الدور كما هو المشهور واما اعتبار رعاية المطابقة
فلما مر من ان علم البيان شعبة من علم المعاني لانه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي
بحث في علم المعاني عن افادتها اياها والباء في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة
بمختلفة واقتصر على ذكر مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما مر في حد البيان من ان الخارج عن هذه
المراتب مردود قطعا والباء في قوله بالدلالات اما ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد
بالطرق الاولى اعني قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من العنب
اي الاكل المبتدئ من البستان ابتداؤه من العنب فلا يكون مما يمتنع اعني تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل

فانك اذا اردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلاً وقلت خد يشبه الورد في الحمرة امتنع ان يكون كلام مؤد لهذا المعنى بالدلالة الوضعية اكمل منه في الوضوح او انقص فانك اذا اقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالماً بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه من تلك من غير تفاوت في الوضوح والا لم يفهم شيئاً اصلاً

واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما انه متعلق بممكن فان قوله غير ممكن بمعنى لا يمكن فكانه لا اضافة ولهذا جاز انا زيداً غير ضارب وان لم يجز انا زيداً مثل ضارب لامتناع عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف وقد تؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار قوله فيما بعد وانما يمكن ذلك في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفاً مستقراً حالاً من ايراد المعنى وانما ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبراً عن المحاولة اما لان المقصود كون الايراد المذكور غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيهاً على ان طلب المحال عن العاقل كالمحال واما لان تانيث المصادر قد لا يلتفت اليه لكونها ماولة بالفعل مع ان وانما لانه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فان قلت فان قلت المثال الجزئي لا تثبت به قاعدة كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال توضيحاً لها وايضاً اشار بقوله مثلاً الى ان الحال في جميع ما مثله كذلك واذا بين حال مثال يوجه علم منه جريانه في جميع الامثلة كذلك واذا بين على سواء تثبت القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا شائع في النظريات تصويراً للبرهان الكلي في مثال جزئي تانيساً به قوله امتنع ان يكون الكلام اراد بالكلام المركب مطلقاً لان قوله خد يشبه الورد في الحمرة تركيب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدأ او ضمير اي هذا خد او هو خد وقوله اكمل منصوب على انه خبر يكون وضميره منه للمقول قلت اعني خد يشبه الورد وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اي لانك اذا اقمت مقام كل كلمة منها اي كلمات الكلام السابق ما يرادف فيها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالماً بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ المرادفة اكثر فينتقل ذهنه منه الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت هذا التفاوت انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع لا يتفاوت في انفسها لا يقال جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركاً دون بعض فيقع هناك تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك ايضاً في نفس الدلالة بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا اي وان لم يكن السامع عالماً بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع شيئاً مما هو معنى ذلك الكلام اصلاً اي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية واضح ولا اوضح ولا اخفى اما اذا لم يعلم وضع شيء من المترادفات فالامر ظاهر واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلانه لم يفهم حينئذ ما هو معنى ذلك الكلام لان الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب الخفاء ايضاً وهذا معنى قوله اصلاً وهو نصب على المصدرية اي انتفى الفهم انتفاء بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا انتفى مع اصله كان الكلي وكذا الحكم في رأسه وقد يقال من اصله وكليه

واما يكون ذلك في الدلالات العقلية مثل ان يكون لشيء تعلق بآخر وثان وثالث فاذا اريد التوصل بواحد منها الى المتعلق به فقد تتفاوت تلك الثلثة في وضوح التعلق وخفائه فيصح في طريق افادته الوضوح والخفاء واذا عرفت هذا عرفت ان صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم

اراد به انه ان علم السامع وضع كل شيء منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء منها فلا فهم للمعنى اصلاً اي لا كلاً ولا بعضاً فلا تفاوت ويظهر مما ذكره انه ان علم وضع بعض دون بعض لم يكن ايضاً تفاوت في شيء من البعضين قوله وانما يمكن ذلك اشار بلفظ ذلك كما يقتضيه سياق كلامه الى الايراد المذكور فانه المحكوم عليه جهده فيما سبق بعدم امكانه بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات العقلية متعلق بيمكن وانما عدل هنا عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة وتنبيهاً على ان الدلالات العقلية محيط بامكان ذكر الايراد فلا يتعداها الى الدلالات الوضعية وقوله مثل ان يكون نصب على انه مصدر يمكن او حال من الدلالات العقلية ونصب بتقدير اعني ولا يجوز ان يكون المقدم به هو عين ما اضيف اليه لفظ مثل بل كثيراً ما يكون مستفاداً مما صح كانه قيل مثلاً يمكن امكاناً مثل الامكان الذي هو في الصورة قوله ولشيء عطف على لشيء اي ويكون لثان تعلق بذلك الآخر ويكون لثالث ايضاً تعلق به قوله فاذا اريد التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقحم على الجملة الشرطية التي جعلها جواباً اذا اعني قوله فمتى تفاوتت الح لاستقام الكلام واتضح المرام اذ بتفاوت تلك الثلاثة في وضوح التعلق وخفائه يصح التفاوت في طريق افادة ذكر المتعلق به اعني المعنى الآخر الذي تعلقت به الاشياء الثلاثة وعلى تقدير ذكر اذا كان الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد التوصل بكل واحد منها لان التفاوت في طريق افادة المتعلق به انما يثبت اذا توصل اليه بمتعدد وكذا صحة التفاوت فلم يظهر بذكرها بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل بواحد منها يثبت طريق واحد واذا نسب الى طريق آخر ممكن مهناك ظهر صحة التفاوت في طريق افادة ذكر المعنى المتعلق قوله ووضوحه والخفاء اراد بهما نقصان الوضوح اعتماداً على ما مر من اقتصاره على مراتب وضوح الدلالة والتخيص ما قرره في امكان ذكر الايراد في الدلالات العقلية هو انه لا خفاء في ان المعنى يتعلق به اشياء متفاوتة يتفاوت تعلقها به في مراتب الوضوح والخفاء بان يتعلق بعضها بلا وسط وبعضها بوسط واحد او اكثر او يكون بعض التعلقات اقوى واوضح في نفسه من بعض آخر فاذا عبر عن الاشياء المتعلقة بالمعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركباً فذاك وان كان مفرداً ثبت التفاوت في طرق افادة معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح في الدلالات العقلية قوله واذا عرفت هذا اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان له فضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع عما لا يمكن فيه ذلك فينضبط عنده موضوع هذا العلم انضباطاً ما هو

ان اللفظ متى كان موضوعاً لمفهوم امكن ان تدل عليه بواسطة وكذا التعلق بحكم العقل سواء كان ذلك في مفهومها الاصلي كالسقف في مفهوم البيت ويسمى هذا دلالة التضمن ودلالة عقلية ايضاً او خارجاً عنه كالحائط عن مفهوم السقف ويسمى هذا دلالة الالتزام ودلالة عقلية ايضاً

فيدل له اعني الدلالات المختلفة وانما قال فضل احتياج لان صاحب علم المعاني مثلاً يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة انواعها ليتميز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة له اليها في ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معاً قوله فنقول شروع في التعرض لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوصف في اللفظ اشارة الى ان الوضع عنده انما هو للمفردات فيكون وضع المركبات راجعاً اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلاثة كان ذكره في الحقيقة راجعاً الى دلالة مفرداتها وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتماداً على الشهرة وانسياق الذهن الى انها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكانه قال لمفهوم ولم يقل لمعنى اشعاراً بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوماً للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر امكان الدلالات حيث قال امكن ان يدل لان مجرد الوضع لا يحققها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع وقد تامل تعرفه وقوله من غير زيادة ولا نقصان اشارة الى انه اذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء من اجزائه منه لم تكن الدلالة مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضي لهذه الدلالات هو الوضع من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على اعتبار قيد الحيثية في تفسيرها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء او بين اللازم والملزوم كما هو المشهور واما تمام المعنى الموضوع له اصلياً لانه المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء او الخارج تابع له في ذكره قوله بحكم العقل متعلق بتدل وفيه اشارة الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلاً فيها لا انه مستقل باقتضائها فان الدلالة على الجزء يتوقف على الوضع للكل وعلى امر آخر يتعلق بالعقل وهو استلزام فهم الكل فهم جزئه وكذا الدلالة على الخارج اللازم يتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر آخر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم اللازم ومن هنا ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية ويخصون العقلية بما لا مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر لفظاً ايضاً في تسمية كل واحد من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على ان العقل ليس كافياً فيهما فليس تسميتهما بالعقلية كتسميتهما بالتضمن والالتزام بل هي اولى منها لخلاف ذلك وفي ان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة على سواء ولم ترد بتسمية كل منها بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان ذكر بالاشتراك المعنوي كما يقال الانسان والفرس يسمى كل واحد منهما حيواناً اي يطلق عليه الحيوان قوله ولا بد في ذلك القياس اي التعلق الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم آخر ان يكون مما يثبته العقل اي ان يكون المعلوم

ولا بد في ذلك التعلق ان يكون مما يثبته العقل لا ان يكون مما يشبه اعتقاد المخاطب لعالم او لغير عرف لكن المتكلم ان يطمع في خاطبه ذلك في صحة ان ينتقل الذهن من المفهوم الاصلي الى الآخر بواسطة ذلك التعلق فيما لا عكاد له الا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتاتى الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما كلزوم احدهما الآخر

لزوماً عقلياً بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الآخر كما في دلالة التضمن مطلقاً وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان حال التعلق دفعاً لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلي كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الالتزامية حيث قالوا دلالة اللفظ على معناه بالوضع كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاضطروا في الالتزام الى اشتراط اللزوم العقلي ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلث فالتزموا ذلك وقالوا لا دلالة للفظ الاسد وضعاً على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة اليه واما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا هي كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه معناه للعلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي لفهم الآخر ان يكون عقلياً بل يكفي هناك ان يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما العرف عام اي لام معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد والجراءة او لغير عرف عام سواء كان عرفاً خاصاً كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن عرفاً خاصاً كما بين اقدام زيد على امر ما له وجرأته وبين احجامه وجبنه وكما بين البخل والجود في مقام التمليح والتهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين المفهومين ارتباطاً يصح به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستنداً الى العقل او العرف وفي بعضها اذ حينئذ يمكن المتكلم اي جاز له ان يطمع من مخاطبه ذلك اي مخاطبه الذي يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقاً كان اعتقاده للواقع او غير مطابق يقال امكنني الشيء اي قدرت عليه قوله واذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اي على تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كالمركوبات فادخل فيها كلمة على واطلق عليها الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى عنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة فكما ان المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم تعرف الصور مع تقدمها معنى لانها ذكرت هناك بعبارة اخرى اعني لفظ طرق فكانها غير مذكورة ومن زعم ان المراد بالصور هنا هو المعاني الاول التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي هي المقاصد والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظية قطعاً فقد ابعد عن رعاية الملائمة قوله واذا عرفت قوله وهي الانتقال اي الدلالة العقلية فانها الانتقال من معنى الى معنى وجود عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد فكانه قيل هي الانتقالات من معان الى معان فان قيل المقصود ههنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلاً اجيب بان المراد انها الانتقال من معنى الى معنى باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال من اللفظ الى المعنى وتفسر ايضاً بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من المسامحات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة اللفظ قائمة به

لزوم احدهما الآخر بوجه من الوجوه ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات بين المعاني ثم اذا عرفت ان اللازم قد يتصور بين الشيئين واما ان يكون من الجانبين كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل او بين طول القامة وبين طول النجاد بحكم الاعتياد او من جانب واحد كالذي بين العلم والحيوة بحكم العقل او بين الاسد والجرأة بحكم الاعتياد

٣٠١

متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او باحد الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفة قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة قائمة به هي كونه بحيث يترتب عليها ما ذكر قوله كلزوم احدهما للآخر من الكاف متجه بحسب المعنى على طريقة ما يقال القنصر اما خفيف مطلق كالنار اذ قصد الحاق العلاقة بين المعنيين بلزوم احدهما للآخر بوجه من الوجوه اي سواء كان لزوما عقليا او عرفيا او خاصا او اعتقاديا محضا كما مر وفي تنكير علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلاقات ولو حمل الكاف على التمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب الجزاء الذي هو قوله ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذي رتبه عليه اعني قوله واذا عرفت مع ما فصلنا واراد بالملازمات بين المعاني اللزومات بينها يشهد لذلك انه قسم اللزوم عقيبه الى ان يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة والتلازم ايضا على معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين جزئي الشيء ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة ولما كان الجزء لازما للكل حقيقة ولم يسم لازما اصطلاحا كان التضمن والالتزام معا داخلين في ضابط اعتبار الملازمات بين المعاني ولئن كان اختلاف اللزومات في الالتزام اظهر ولئن قلت الذي عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى في الدلالة الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه جاز اعتبارها مع العقلية بان يكون مواردها مترتبة في مراتب الوضوح فلم يظهر ان مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني قلت حرف منزلة التراكيب التي يتوصل بها الى معانيها الوضعية فقط عن منزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية لا وحدها ولا مع غيرها وقد مر منا اشارة الى ذلك في حد علم البيان فتذكر قال ثم اذا عرفت فافرع عن تحقيق ما هو قيد لموضوع البيان اعني الدلالة المختلفة في الوضوح ومن الدلالة العقلية شرع في ضبط مجالات اصول هذا الفن ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل اراد ان العقل يحكم بان ما له اقدام في الجهة الاخرى ايضا كان الاجسام كانت لم جهة لا خرى قطعا ولم يرد ان تعقل كون شيء اماما لآخر يستلزم تعقل كون الآخر خلفه فانه باطل قطعا لا يرى ان الشخصين المتواجهين كل منهما امام الآخر ثم تعقل كون الشيء متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متأخرا عنه لانهما متضايفان فيتلازمان وجودا وتعقلا واما الامام فمع الجهة فانه مضايف لذي الامام لا للخلف الذي يلازمه وجودا فقط وانتقال الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد الناشئ من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور والعرف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له نجاد اي علاقة سيف كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الحيوة استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس والاسد يستلزم الجراءة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشئ من

سعادو

ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين جهة الانتقال من ملزوم الى لازم وجهة الانتقال من لازم الى ملزوم ولا تعد الانتقال من لازم الى ملزوم الا ان يكون اللازم لا يوجد بدون ملزومه كالتعيين لان الانتقال من التعيين الى الاطلاق ليس بانتقال الى شيء آخر بل هو انتقال رجوع على العكس بيان الحيتان علمت ان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية فان المجاز ينتقل فيه من الملزوم الى اللازم كما يعبر لفظ الاسد عن الشجاع والمراد اللازم وبه المثبت وقد يسمى ان اللزم لا يجدي ان يكون عقليا بل ان كان اعتقاديا او عرفيا او للعلم بعرف صحيح الكنابة عليه لما هو مع معرفة الناس بلا عكس قوله ظهر لك ان مرجع علم البيان اعتبار هاتين الجهتين هو جواب لقوله ثم اذا عرفت اظهر الجهتين ما اي عتبا ويرد عليه ان لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم الى قسمين في هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصورت بين لزوم شيئين كان احدهما ملزوما والآخر لازما فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع

٣٠٢

البيان اعتبار هاتين الجهتين وقد يجاب بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سننبهك عليه فكانه قال بينا وجه الانتقال من لازم هو ملزوم الى ملزوم فيثبت بذلك التقسيم مدخليته ما في هذا الظهور ولا يذكر المشهور في النسخ المعول عليها ضم الباء من اركبه عنف رأيه اي اوقعه في ريبة وشك وقد يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر الى ظاهر الانتقال من احد الشيئين الى الآخر كما في المثال المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا ينحصر مرجع البيان في ما يتنكر الجهتين لكنك اذا تاملت عرفت ان مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقال المركب منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر الفهم الى محل انواعه فينتقل منه الى الملزوم الذي هو محل اعنى الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الآخر اعني البرودة فليس للانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرناه ولقائل ان يقول اذا اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد في اطلاق واحد لزم ان يجعل مجازا او كناية معا فان التجأ الى تكلف تاويل تدرجه في احدهما فقط فقد اميل حسد ذلك التاويل المهم لهذا والقاء في قوله فيرجع ما ذكر تعليل للنهي عن الارابة اي لا يريبك لان مرجع ما ذكر قوله وقد سبق ان اللزوم دفع لان يتوهم ان النبات ليس لازما للغيث اي هو لازم له بوجه من الوجوه التي اشرنا اليها وذلك كاف لنا في ارادته بلفظ الغيث وان لم يكن لازما له لزوما عقليا ولما كان المثال المذكور اعني قولنا رعينا غيثا توضيحا للقاعدة القائلة بان الانتقال في المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحا اولا ثم اشار الى دفع ما يرد على القاعدة بقوله واما نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله وفصل ترجيح المجاز الكلام المشتمل على بيان ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بفصل وبحصول ما نطلعك عليه ذلك الفصل من كيفية انخراط هذا الانتقال من اللازم الى الملزوم معين بعينه مساو او ناظرا به اذ الا تصور انتقال من العام باقيا على عمومه الى الخاص بل لا بد ان يعتبر معه ما يصير به مساويا له وعند التساوي يكون كل منهما لازما للآخر في كون الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت السماء في سلك رعينا الغيث وفي جعله نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقلة فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي ينتقل فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وبالملزوم التبعية ولو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث كما انه لازم ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى الاعتراف بانه تكلف ارتكبه رونا للضبط بان الانتقال في المجاز دائما من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في الجملة وحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر في الفرق

او وتصيرا الا ان يكون العامة طويلة او دقيقة فلا علينا لو سميناهما اصلين واذا لا يكون طريق الانتقال من الملزوم الى اللازم الا من اللازم الى الملزوم واضحا بنفسه وضوح طريق الانتقال من اللازم الى الملزوم ثم لم يبينه الى ان ارادة المعنى الموضوع له جائزة في الكناية دون المجاز

من المجاز والكنايات بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله غيره لكان اقرب قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصار بيان لكون طول القامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هما المستتبع والتابع لا يرى ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه فاذا ريد بالملزوم امتناع الانفكاك في الجملة قوله فلا علينا اي اذا كان انصباب علم البيان الى التعرض للمجاز والكناية المتمايزين بان الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الآخر من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما اصلا على حدة فانه الانسب بذلك التمايز والاليق بحسن التعليم قوله واذا لا يخفى شرط جوابه فلا عتب لتاء الفوقانية اي لا عتاب ولا لوم والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على الكناية في تقرير مباحثهما وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك لان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى اعتبار معه امر زايد على اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وهذا طريق غير واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه امر زايد على ذلك اللزوم وهو كون اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كانه ملزوم لملزومه لما مر من ان العام بما هو عام لا يتصور منه الانتقال الى الاخص حيث وفي قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان المعتبر هناك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحدهما او انما يجوز كون اللازم اخص بناء على ما مر من ان المراد باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة عند ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في المجاز واضحا بنفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زايد يجعل الملزوم مساويا او خاصا لانا نقول المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر القابلية بلاحظ معه تابعه وان كان اخص منه بخلاف التابع فانه فرع فقد لا يلاحظ معه متبوعه المعين الا اذا كان مساويا والذكر المتبوع او اخص منه فان قلت قد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا فلا يكون واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع في حكم ما هو متبوع هذا وقد قيل كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية وربما انه لم يعتبروا اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث لم يجعل العلم لازما للحيوة فتأمل والا صوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينافي ارادة المعنى الاصلي دونها فينزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد بيان ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الآخرين وبما كان احد الاصلين المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر الكلام بذكر المجاز عقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انه المجاز يتناول الاستعارة وقوله من فروع التشبيه خبر انه وقوله لا يتحقق بتأنيث الضمير خبر ثان او بيان للخبر الاول

الاصل الاول من علم البيان في الكلام في التشبيه لا يخفى عليك ان التشبيه يستدعي طرفين مشبها ومشبها به ولستوا كلاهما مزيد وانما ... لطويلين اذا اصلا لم يتميزا في الحقيقة ولكنهما في الصفة طولا والكثرة طولا وقصرا والثاني ... حقيقة

وقوله يستدعي يناسب الضمير ايضا خبر ان المجاز وقوله من حيث تعليل ليستدعي قدم على معلله وانت خبير بان ما قرره يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل بين انواع المجاز واما اتخاذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان دلالة التشبيهات من حيث انها تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه كثير مباحثه واقسامه وعظم نفاضله واحكامه وتشعب فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة نفعه في المطالب البيانية كما يشير اليه قد ارتقى ان يجعل مقدمة فلهذه الضرورة اتخذ اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك ان هذا تكلف بارد اراد المصنف ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال مهنا ولا بد من ان ياخذ اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بواسطة الوضع انما يفيد المعنى الموضوع له او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون هناك علاقة المشابهة او غيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة كان مجازا مرسلا وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك في مطلق المجاز صارت ثلثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا يرى ان له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت البيانية ما لا يحصى كما يشهد له قوله هو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدرب في فنون السحر البياني وما يقال من ان المقصود الاصلي في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجه كالبدر مثلا لا يريد به ما هو مفهومه وضعا بل يريد به ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه اصلا حقيقيا مقدم على الاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا قال الاصل الاول قد ذكر انفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول ههنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه ويقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه لكنه لما جعل مقاصد الفصل الى اصولا ثلثة جعل ايضا عبارة سوى المقدمة اصولا ثلثة بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على ما سبق منه في الفنون الاربعة من قانون النحو فلذلك قال الاصل الاول من علم البيان اي من فصلية في الكلام في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفين وقوله مثل بالنصب صفة لاشتراكا ماخوذا مع قوله وافتراقا قوله او بالعكس اي او ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان يشتركا في الصفة ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كطويلتين جسم وخط او في بعضها كطويلتين انسان وفرس واقتصر على ذكر كلا لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا في الحقيقة وليس ما ذكر على سبيل التمثيل دعوى

٣٠٥

حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وقوله صفة تمييز وطولا بدل منه

او نصب بتقدير اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اي وان لم يكن بين الطرفين اشتراك من وجه وافتراق

من وجه اخر لم يصح التشبيه لانحصر ما يدل على عدم صحته ح وهو ان ارتفاع الاختلاف الخ ثم انه قدم

في البيان التشبيه بطلان عدم الافتراق وقاسه على بطلان عدم الاشتراك لان الاشتراك داخل في مفهوم

التشبيه فبطلان عدمه اظهر من بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه خارج عن مفهومه وحاصله

ما قرره ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى التعين مواد ناهيا بان التعدد واذا لم يكن

تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد وح يبطل التشبيه الذي هو وصف الشيء بمشاركة المشبه به في امر لان

الشيء الواحد لا يتصف بنفسه اي بمشاركته لنفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر لا يعقل الا بين

شيئين متغايرين تغايرا ان ذكر الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما يقتضي ان يكون التشبيه طلبا

لوصف الشيء بالمشاركة حيث لا مجال لوصفه بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه عطف على فاعل

لا يخفى اعني قوله ان التشبيه يستدعي وكذا وان حاله عطف عليه ايضا وقوله هذا القدر المجمل لا يحوج حمله مقرع

لقوله لا يخفى فذم بما يبنى عليه قوله انما يحوج الخ والمعنى ان القدر المجمل وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه

ادنى تنبيه على بعض احتياج منه الى توضيح كما مر ولكن تفصيله مضمونه ما عدا الافتراق يحوج الى الانظار

الدقيقة وسواء ذكر المعقود طرفا التشبيه وما عطف عليه انما قال او غير بما يدل او بعيدا تنبيها على

ان بعد التشبيه بحسب غرابته كما ان قربه بحسب ابتذاله وشهرته وجعل النظر في كل واحد من المطالب الاربعة

نوعا على حدة رعاية لحسن البيان وجودة التعليم قال النوع الاول النظر في طرفي التشبيه قدم

هذا النظر على الانظار الثلثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه فان وجه التشبيه يكون

امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة لما هو متفرع عليهما وحصرهما في اقسام

اربعة الاول ان يكونا مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس الخمس الظاهرة المشهورة واورد له

امثلة بعدد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به كالخد والورد عند تشبيهه به وكذا الكلام

وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صفات القتب والفراريج جمع فروج بالتشديد قوله بالعنبر اي

برائحة العنبر وكالريق اي وكطعم الريق عند التشبيه بطعم الخمر وكلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين

الحرير فقد تسامح في العبارة لظهور المراد وجاز ان يقال بنى الكلام على ما هو معروف بين الناس من قولهم

شممت العنبر وذقت ريقه ولمست جلده والحرير فقد عدت هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق

واللمس مع ان المحسوس منها ما حل فيها من الكيفيات قوله واما ما يستند الى الخيال المستند الى الحس هو المعدوم

الذي يركبه المتخيلة من المحسوسات التي هي المتأدية من الحس الظاهر الى الخيال فهو وان لم يكن محسوسا بنفسه

الا ان كل واحد من الامور التي ذكر هو منها محسوس كالاعلام الياقوتية المنشورة على رماح من زبرجد فانها

٣٠٦

ليس بمحسوسة بذواتها بل بموادها واما الشقيق فهو مبصر حقيقة فليس كما في قوله كان الشقيق في قوله داخل على المحمل

وانما ذكره اشارة الى البيت الذي سياتي والقرن بفتح القاف والراء حبل يشد به البعيران والمقرون المشدود

من ذلك اي شدة والصقة واذ الزيت للخياليات في قرن الحسيات في الحس بما يدركه هو او مادته باحدى الحواس

الظاهرة وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحس وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد فيه السامع

ان حاله ماذا سبق بعد قسما برأسه وقد نبه هناك فيما سبق على مثل غير من الكان يكونا مستندين الى العقل

اي مدركين له شاملا واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به محسوسا واورد له مثلا ثم اشعار بكون

تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة الرابع عكسه فاقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى اصله

قوله واما الوهميات اراد بالوهمي ما لم يحس به ولا بمادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة يخترعها

الوهم من عند نفسه باستعانة المتخيلة من غير ان يركبها من المحسوسات كما في الخياليات فان المنية حيث كانت

مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صورة تكون آلة للهلاك مثل الاظفار

شبيهة بالمخلب والناب المحققين للسبع وكذا الحال في تبيين الاشياء وتدل عليها كالانسان فيخترع

لها الوهم صورة هي آلة لها في ذلك شبيهة باللسان ولقد احسن قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته باحدى

الحواس الظاهرة مع انه لو ادرك لم يدرك الا بها اذ فيه تنبيه على تمييزه عن العقلي المحض وعن الوجداني وتنبيه ايضا

على ان ليس المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال

ولما الحق الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات فسر العقلي بما لا يكون هو ولا ما

مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل ح بالحسي المفسر بما تقدم وتقسيمات المدركات سرها فيظهر انحصار الطرفين

في تلك الاقسام الاربعة قوله فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت

كون الخياليات ملحقة في قرن الحسيات والفائدة في ذلك تقليل الاقسام وتسهيل امر الضبط على

المتعاطي للمرام قال النوع الثاني النظر في وجه التشبيه قدمه على النظر في الغرض لان وجه الشبه داخل

في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع في تقسيمه الى مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه

الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا ومحصل هذه المقدمة ان وجه الشبه اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامها او بعضها

واما صفة لها والصفة اما حسية اي مستندة الى الحواس الظاهرة واما عقلية من عدا الحسية والعقلية

اما حقيقية اي موجودة في الخارج واما اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقة اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما

بسيطة ليست كذلك والصفة ايضا اما مرجعها امر واحد او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله لما انحصر

التشبيه جار مجرى الشرط وجوابه ما ستعرفه وضمن انحصر معنى تردد فلذلك قال بين ان يكون الاشتراك

بالصفة بترك لفظة في الى لفظ بين وادعى انحصار التشبيه في الاشتراك بالحقيقة والصفة بناء على انه اراد

بالحقيقة معنى الذاتي مطلقا اعني ما لا يكون خارجا فيقابل الصفة قطعا ولذلك مثل بجسمين ابيض واسود على الاطلاق

٣٠٧

مع ان الجسمية بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الاصل الاول اراد به

الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك بالانسان والفرس المختلفين في الحقيقة ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل

ان يكون اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية وافتراقهما بالبياض والسواد قوله وكذا مثل انه وفرس لما كان

في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع خفاء فصله وبين ان حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طريق

الشم وان افترقا بوصفين اعتباريين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسومات اي الحيوانات

التي يجعل الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان الاختصاصين خارجان عن حقيقتهما

المذكورة لا يقال قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي لا يفيد ان الانف والشفة والرجل مطلقة تتناول

الانسان وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغيره من الدواب فالصواب ان يقال وانما يفترقان

بالاختصاص بالمرسومات وعدمه لانا نقول ما ذكره هناك من الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره ههنا

من الاختصاص بالانسان انما هو بحسب عرف الاستعمال الطاري على اصل الوضع فلا منافات

وفي تمثيل الافتراق بالحقيقة بجوهر وعرض لا يشتركان في شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط تاييد

لما ذكرناه من انه اراد بالحقيقة معنى الذاتي مطلقا قوله والوصف ابتداء بتقسيم الوصف مع تاخره في الذكر

لكونه اوفر اقساما واكثر وقوعا في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وحينئذ الحصر الوصف

فحذف ودل عليه ما ذكره بعد الوصف اعني قوله حين الحصر وكذا الحال في قوله والعقلي ايضا لما انحصر

اي ولما انحصر العقلي فيهما شرطان معطوفان على الشرط الاول اعني قوله لما انحصر التشبيه في جواب الكل

واحد اعني قوله ظهر لك ما ذكر فلا اختلال في عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف

الجسمية لا المصطلح عليها اعني ما هو من مقولة الكيف ولذلك عد منها ما ليس من تلك المقولة قطعا كالمقادير

والحركات ولفظ مثل مجرور على انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاتصاف

تصريحا بانها اوصاف وقد مر ان المثل به لا يجب ان يكون عين ما اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها

مبصرة بالذات كالاضواء وكانه جعلها داخلة في الالوان كما زعم بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال

والمقادير والحركات على ترتيب قربها في الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة عرضت للمقدار

من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار ينقسم الى جهة ويسمى خطا او في جهتين ويسمى سطحا

او في ثلث ويسمى جسما والاخيران يعرض لهما الشكل دون الاول فان طرفي الخط اعني النقطة لا يتصور

احاطته به قوله وما يتصل بها اي بالمذكورات من الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل

وغير ذلك كالاستقامة والانحناء والاستدارة العارضة للمقادير وكالسرعة والبطوء والتوسط العارضة

للحركات قوله من الاصوات الضعيفة وصف الاصوات بعوارض متقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة

تختلف بامور خارجة عن ماهيتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم وفي الروائح اشارة الى ان كل منها حقائق

٣٠٨

متنوعة واكتفى فيه بعد انواعها بالشهرة عند الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع المسماة باوائل

الملموسات اعني الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة المسماتين بالمنفعلتين واعاد

لفظ من في قوله ومن الخفة والثقل لمكان الاختلاف فانه قد يفسران بالمدافعة الصاعدة الهابطة كما في الزق

المنفوخ فيه اذا سكن تحت الماء وفي الحجر المسكن في الهواء وح كانا ملموسين بلا ريبة وقد يفسران بمبدأي

تينك المدافعتين فيقع الاشتباه في ملموسيتهما واراد بما ينضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة

والكثافة والهشاشة قوله ويجب ان يكون مستندا الى العقل يريد ان لا يكون الوصف مستندا الى الحس

كما عرفته فيكون انحصار الوصف في الحسي والعقلي ظاهرا قوله والعقلي ايضا يعني كما ان مطلق الوصف

انقسم الى الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي ينقسم الى حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له

فيه ولفظ مثل بالجر بدل من الكيفيات والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة

الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير والسخاء افادة ما ينبغي لا لعوض والغريزة ما جبل عليه الانسان من الاوصاف

والخلق ملكة يصدر بها عنه افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات

باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا قريبا من العطف التفسيري واورد

للنسبي امثلة اربعة فان كون الشيء مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس في كونه مطموعا فيه او بعيدا

عن الطمع هو نسبة له وجود لها فيما وصف بها ثم مثل للاعتباري الذي ليس نسبيا بقوله او بشيء تصوري

وهمي محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وذكر مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم على ما تخيل

فيهما من البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيهما من السواد والاظلام وهذا

التمثيل ظاهر ان العقلي في وجه الشبه يتناول الوهمي كما يتناوله في الطرفين على ما مر قوله ومن المعلوم

عندك هذه جملة ابتدائية ليست الواو فيها للعطف لان ما تقدم جزء كلام اعني الشرط وحده فكيف

يعطف عليه كلام تام بل هي للحال فقيل هي قوله والعقلي ايضا لما انحصر والاولى ان يكون حالا من

قوله لما انحصر التشبيه وما عطف عليه اي لما انحصر التشبيه في الحقيقة والوصف والحصر الوصف مطلقا

في الحسي والعقلي في الحقيقي والاعتباري والحال ان من المعلوم عندك ان الحقائق منقسمة الى البسائط و

ذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان الانسب بسياق كلامه ان يقول والحقائق حيث

انحصرت بين كذا وكذا الا انه يجب الافتنان في العبارة وقوله وذوات اجزاء مختلفة يدل على انه

اراد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء متخالفة الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا

او كان له اجزاء متفقة الحقيقة وفائدة قوله مما ذكر ان تحقق الانحصارات السابقة في نفس الامر يستلزم

ان يظهر للمخاطب احتمال وجه الشبه التفاوت بل المستلزم له ما ذكر فتذكر قوله فيقول شروع في التقسيم

بعد التنبيه على احتمال التفاوت والانقسام قوله وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه

٢٠٩

او غير ولهذا وغير الواحد لما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد فهذه اقسام ثلثة اما الاول فاما ان يكون حسيا او عقليا ولا بد في الحسي من ان يكون طرفاه حسيين لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس بخلاف العقلي فانه مع انواع الطرفين الاربعة المذكورة

واحدا ان لا يكون له جزء اصلا بل اراد كونه بحيث يعد في متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم الجوهر مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا على احد من الوجهين قوله اما حقيقة ملتئمة اي حقيقة للطرفين ملتئمة من كثير اليها ما بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وقصده الى مجموعها حتى يصير ذلك الكثير بالاضح كثيرا واحدا وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة وانما حملنا الالتيام الحقيقة على ما ذكرناه لانه اذا شبه زيد بعمرو في الانسانية مثلا كان وجه الشبه امرا واحدا لا في حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد بالورد في الحمرة عد وجه الشبه وصفا واحدا مع تركبه من جنس وفصل والظاهر انه اراد بكون الحقيقة بسيطا او ذات اجزاء مختلفة وبكون مرجع الوصف امرا واحدا او اكثر على ما ذكرنا اولا ما فصلناه ههنا من معنى الوصف والالتيام من الكثير وح يظهر ارتباط اول التقسيم باخر المقدمة هذا وانحصار وجه الشبه في هذه الاقسام الثلثة ظاهر لانه اما واحد او اكثر والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين في مجموعه من حيث هو لا في كل واحد او يقصد اشتراكهما في كل واحد وقد قسم القسم الاول منها الى خمسة اقسام لان الواحد اما حسي وطرفاه حسيان قطعا واما عقلي وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثاني الى قسمين لان ما في حكم الواحد اما حسي واما عقلي والقسم الثالث الى ثلثة اقسام لان المتعدد اما كله حسي او كله عقلي واما بعضه حسي وبعضه عقلي فالاقسام التي ذكرها عشرة قال — اما الاول قوله لامتناع ادراك الحسي من غير المحسوس جهة هي معنى يجعل وجه شبه سواء كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهي فان ما لا يحس بنفسه لا يحس بشيء فيه واما العقلي فانه يدرك من المعقولات والمحسوسات معاني معقولة فوجه الشبه العقلي يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة فيما سبق اعني كونهما حسيين او عقليين او كون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس ومن ههنا قوله علماء هذا الفن التشبيه بالوجه العقلي اعم اي اعم وجودا وتناولا وليس الباء في قوله بالوجه صلة للتشبيه بل هي للملابسة والظرفان في موضع الحال والعامل فيها اعم اي التشبيه كاينا بالوجه العقلي اعم منه كاينا بالوجه الحسي قوله فالحسي تمثيل لوجه الشبه الحسي بما يختص باحدى الحواس الخمس الظاهرة والمعنى كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال في ساير الامثلة والهمس هو الصوت الخفي ومثل اقدام اخفى ما يكون من صوت القدم فالمراد بالخفاء ما يقابل الجهر فيكون مسموعا مثله وفي قوله على زعم القوم اي المولعين بشربها دفع لما يقال من ان طعم الخمر مكروه قوله ومن ههنا نكتة النكتة هي اللطيفة المستخرجة بالفكر المؤثرة في القلب من نكت الارض نكتا اذا اثر فيها بنحو قضيب والتحقيق رجع الشيء الى حقيقته بحيث لا يشوبه شبهة قوله يا فخان يكون غير عقلي اي يا في ان يكون حسيا لما ذكر من ان وجه الشبه لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الادراك الحسي مشروط بكون المدرك جزئيا

ماديا حاضرا عنده بالضرورة قوله وذلك انه متى كان حسيا اورد تحقيقه على طريقة البرهان الخلفي فرض كون وجه الشبه حسيا ثم بين انه على ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فيظهر الخلف قوله وقد عرفت شارة الى ما سبق من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له مشاركا للمشبه به فاذا يجب ان يكون موجودا في الطرفين قوله وكل موجود اي وكل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس المتعين فله تعين اي تشخص يمتاز به عن جميع ما عداه ويصير بحيث يمتنع فرض اشتراكه وبمثل هذا التعين الموجود في شيء سواء كان المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا في شيء اخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الحالة انفكاك عنه سبيلا وحكم التنبيه على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير بان الاعتراض على التنبيهات مما لا يجري نفعا فلا اتجاه لما يقال من ان الحمرة المتعينة موجودة معروضة متعلقة بحد ذاتها وليس هذا لانا ما ذكرنا انما الذي يلزم منه ان يكون الجسم المتعين موجودا في محل معروض عن آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة كالسواد في تشبيه شيء بجناح الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى غير ذلك قوله بل يكون مثله متعلق بقوله فيمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به اي بل يكون مثل وجه الشبه الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد المثلان عن التعين حتى يتحصل امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه الذي فرضناه حسيا لم يكن حسيا بل عقليا معقولا وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه كان الحكم بذلك اي بان كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفيا جدا ومستلزما لامتناع وجود الكلي الطبيعي في الخارج ودالا على ان وجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل ذلك مما لا حاجة بنا اليه في تحقيق ما نحن بصدده قوله ويمتنع ان تعالى بالغ في بطلان هذا القول حتى جعله ممتنعا واتى بالفاء في قوله فالمراد اشعارا بترتبه على ما سبق اي اذا تحقق ان ليس الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي حصول المثلين في الطرفين وهذا كلام ركيك جدا لانه ان اريد به ان وجه الشبه هو المثلان المحسوسان في الطرفين فقد تبين بطلانه بما مر من ان وجه الشبه شيء واحد مشترك والمثلان ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امرا محسوسا ولئن سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما معينا مشتركا بل المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا ايضا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا والظاهر انه يعترض ههنا بما ذكره غير مرة من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون افراده كذلك ويجاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لا حسي قوله فان المثلين متشابهان وذلك لان المثلين هما المتشاركان في امر واحد صارا به

٢١١

متشابهين فمع المثلين الحاصلين في الطرفين وجه وجه الشبه قطعا فان كان عقليا اي امرا واحدا كليا مشتركا بين المثلين المحسوسين كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقلي الذي ظهر انه كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الكلي هو الذي كان مشتركا بين الطرفين في الحقيقة دون المثلين وان كان حسيا بان يكون مع المثلين الاولين مثلان اخران محسوسان ايضا نقلنا الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة المحسوسة واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وتمام التحقيق موضوعه علوم اخر بين فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة مترتبة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل من جانب العلل والمعلول قوله والعقلي كوجود الشيء عطف على قوله فالحسي كالحمرة وقد عرفت حال الكاف ههنا وقد مثل بمثل لكل واحد من اقسام الاربعة بحسب طرفيه مثالين وبنى بأولا مثله على ان تشبيه الوجود بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما زعم الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي وجوده كما في قولك هو ليس بشيء وهو معدوم فلا يعد من التشبيه الا بحسب الظاهر واراد بالعلم الملكة التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى ذلك الادراك على وجه المبدأ انه في العلم كما ان الطريق طريق اليه على وجه الشرط واذا فسر العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه جهة ادراك معنى واشار بقوله مطلق الاهتداء بذلك اي بما ذكره من النجاة والنجوم الحاصل الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالاخر الى الطريق الحسي لكنهما متشاركان في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتدائين والقسطاس قد يستعمل لمعرفة المقدار وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل يشبه به في ذلك فلذلك صح به والمراد بالسنن الطرايق المسلوكة في الدين لا احاديث الرسول عليه حتى يكون محسوسا واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد ادعى ان المعقول ينزل منزلة المحسوس المشاهد وصار اوضح مشاهد فصح لذلك تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه لا يجوز لاستلزام جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله وفي اكثر من الامثلة وجه الشبه الواحد وقوله في معنى وحدتها ما يذكر من قوله وفي اكثر او متعلق بقوله تسامح وذلك لثبوت نوع من التركيب في العراء عن الفايدة وفي كون جهة ادراك وفي تحصيل ما بين الزيادة والنقصان وفي استطابة النفس وفي عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرايحة ولذة الطعم ولين المس بخلاف الجهة والخفاء والجراءة والاهتداء والهداية فانها حقيقة لكونها مدلولة لالفاظ مفردة يفهم منها واما تلك الامثلة فانما عدت من قبيل الواحد لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة منتزعة من معان عدة بل في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد بمعنى اخر جعل تابعا وتتمة له على قياس ما سياتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك قال — واما القسم الثاني قد سبق ان ما هو في حكم الواحد اما حقيقة الطرفين ملتئمة من كثير واما اوصاف لها قصد من مجموعها الى هيئة واحدة فذكر ههنا اقسام

٢١٢

بوجه اخر وانه اما ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل وابتداء في تمثيل الحسي بما يكون اوصافا فاعرف قصد من مجموعها الى هيئة واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط النار ما عرفته غير مرة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تفتح نورها اي زهرها واراد بالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والاستدارة وصغر المقادير وتقاربها كاينة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا منضامة متلاصقة ولا مفترقة متباعدة بل منتهية الى تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار مخصوص للمجموع في الطول والعرض وانما قال في المرأى لان كواكب الثريا المقادير في انفسها والتاء في الشاة للوحدة الفارقة بين الواحد والجنس ومطلق على الذكر والانثى ويفرق بالصفة فيقال شاة جبلي وشاة جبلية على قياس قولهم حمامة ذكر وحمامة انثى والمراد ههنا الذكر والانثى المقطوع الذنب في الغضا شجرة معروفة ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره مما ذكر من صفات المشبه به كانه قال اذا شبه بحمار كذا في الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق الشفة ثابتا على راس شجرة غضا واراد بالاثر المرتعش او في كف تؤدي المرأة هيئة المقصودة وانما قال مع الاشراق تصريحا باعتبار الشيء الاجتماعي ليذكر بظهر صحة وقوع قوله من الاستدارة مع ما في صنيع بيانا للقول الشيء التي تؤديها قوله الاولى شبهها عطفه بالواو اشعارا بان تشبيه الشمس كالواحد من المرآة والبوتقة مثال لما لا في فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف بالواو وهكذا وكالشمس في تشبيهها بالبوتقة والمراوح المتناوبة في العمل يقال راوح بين رجليه اذا قام تارة على احديهما وتارة على الاخرى كان المتحرك يتناوب بين الانبساط والانقباض قوله وذلك اي وقولنا ان التشبيه في تلك الشيء الذي البوتقة لها وقوله الحركة العجيبة مصدر يتحرك وقوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والنعومة اللين والتلألؤ شدة الاشتباك ثم يبدو له اي يتقدم ويظهر له رأى آخر تعالى بدا له اي نرم وفاعل بدا ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة وعامل في اذا احببت وناصب لقوله الشيء المذكورة قوله فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين فيهما لان الشمس موجبة لتينك الهيئتين ايضا يظهر ذلك لمن اصر النظر اليها قوله وكوجه الشبه ههنا شرع في تمثيل الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما يذكر ههنا هيئتان مخصوصتان حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة لتينك الهيئتين واقتصر في ذكر هذه الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا على لفظ الوجه الدال عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف على قوله كسقط النار نظرا الى ان معناه كوجه الشبه في سقط النار قوله كان مثار النقع النقع الغبار والمثار المدفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره واسيافنا متعلق بمثار على انه مفعول معه وجوز ان يكون عطفا على ونهاوى كواكبه اي تساقطت وانما اعتبر في الكواكب التساقط لان المشابه اتم قوله فليس المراد تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه ههنا مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف بالكواكب في البياض

على التفريق بل مراده تشبيه الهيئة الحاصلة من النقع الاسود والسيوف الابيض متفرقات فيه اي في النقع
بالهيئة الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه التشبيه هو الهيئة التي هي مشتركة بينهما
وحقيقة لها المتئمة من امور متعددة ومما ينبه على انه لم يرد تشبيها مفردا ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت
صفة لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن اعتبار الانضمام دون الافتراق والاستبداد حتى يكون بمنزلة
ان يقال ليل وكواكب فلذلك كان الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا
ولا شك ان تشبيه الهيئة المركبة من النقع المرفوع فوق الرؤس ومن السيوف المتحركة في جوانبه حركات
مختلفة متداخلة ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على انحاء شتى ووجوه متفاوتة
فيه من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا قوله لو امواجا حال والعامل
فيها معنى كان والمتلالئة من تلالا اذا لمع وادم السماء وجهها والمكتنف صفة السماء والمستطيلة المستحدثة التي
تعد طريقا اي جسرا او قوله دون شيء اخر متعلق بقوله منشورة على بساط اي منبوذة على بساط ازرق
لا على شيء اخر مناسب للدرر في الحسن والقيمة وانما قال ذلك لان الاستطراد انما نشا من نثرها على بساط
لا يناسبها كما لا يخفى قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل فيها معنى كان وفي شاخ الرفعة اي محل
عالي الرفعة حال من المشتري في قدامه الراجع الى المشتري والمراد رفعته في المنظر بان يكون مثلا في النصف الشرقي
ويكون المريخ اقرب الى المشرق وقد اسرجت صفة المنصرف قال الفراء تسكين الميم في شمعه وشمع من كلام المولدين
والاصل فيهما الفتح ولما كان من البيتين انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان صح تشبيه المشتري بالسيم
لم يبالغ ههنا في اعتبار الهيئة ونفي التفريق كما بالغ في البيتين السابقين بل اقتصر على ان قال فالمراد ايضا
تشبيه الهيئة وقوله يسرج الشمع حال من المنصرف ومعناه من دونه من قدامه في مكان قريب منه قوله وسيجي امثلة
ما ذكر من الابيات بعض الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه تشبيه بعض الابيات فان قوله والشمس من مشرقها
قد بدت الخ ليس في حكم هذه الابيات وانما سميت تشبيه المركب بالمركب لما صرح به من ان كل واحد من المشبه
والمشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد كما ان وجه الشبه فيها ايضا مركب والمذكور قبل هذه الابيات يسمى تشبيه
المفرد بالمفرد لان كل واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا وبعضها غير مقيد
ووجه الشبه في الكل مركب كما فصله هناك ثم ان سقط النار وصبح الدكن مفردان والاضافة لتعيين المراد والثريا
بلا شبهة والعنقود مفرد مقيد بتفتح نوره والظاهر ان الجبلي بمعنى الوادي اوله قيد له وان الكون في المشكاة
قيد للمراة وان ما ذكر مع الجار والبوتقة قيدان لهما وقد يظن انهما مركبان فيعد التشبيهان من تشبيه المفرد
بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه قسم رابع من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد
في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في الطرفين او احدهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلي قوله وهذا اي تشبيه
المفرد بالمفرد والمركب بالمركب فن له فضل احتياج الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات

في تمييز احوال البابين من الاخلاط واقع التباس سوى ما ذكره من السلامة والصفاء ماخذ التشبيه التقييد والتركيب
فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما قصد من المشبه والمشبه به وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان
مقيدا والا كان مركبا واذا التبس بالتفريق احتج الى تشبيه الاجزاء فان لم يصح التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله كانما
المريخ على ما مر تعين التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كان قلوب الطير تعين التفريق
والا صح الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كان مثار النقع وكان اجرام النجوم قوله ومن تشبيه المفرد بالمفرد
قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة اصطياده للطيور والقاؤها قلوبها لدى وكرها لانه لا
انها لا تاكل قلب الطاير فشبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي ردئ
التمر وانما اورد هذا البيت ليكون مثالا يحتذى به في التمييز بين التركيب والتفريق اذ لا تشتبه على ذي مسكة
انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه معنى يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت في حسن اختصار اللفظ
وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على اما ان يكون مستندا الى الحس وهو الثاني من نوعي
ما يكون في حكم الواحد ومثل له بثلاثة امثلة الاول منها ماخوذ من قوله عم اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلام اياكم
وخضراء الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المراة الحسناء في منبت السوء والثالث من قول من قال في جماعة
متناسبة في خصال الكمال هم كالحلقة المفرغة لا يدري اين طرفاها فقيل هو قول من وصف بني المهلب للحجاج
وقيل هو قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حتى سئلت ايهم افضل واشار بلفظ مع في المثال الاول
وبلفظ المنضم في المثال الثاني الى اعتبار التركيب في وجه الشبه واستغنى عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب فيه
بقوله المتنهم لذكر اي لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمطمع من الطمع او قصد
في الطمع والخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والكون من ان يشم او قصد في الباسق ومنبت السوء هو الاصل الردي
واضافته كاضافة عمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة وخضراء الدمن ما ينبت على المزابل والدمنة
اثار الدار واضافة اماطة من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم اثمرت الشجرة كذا قوله والجماعة بالرفع
عطفا على الحسناء ولما ترك ههنا عبارة كما اذا شبهت اختيار العطف بالرفع تنبيها على ان كلا منها مثال على
حدة يغني عن الاخر لان الحسن منظر الحسناء والخضراء محسوس قطعا فكيف عده عقليا لانا نقول لما كان
سوء الخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن الحسن المنظر عقليا فان المركب الحسي هو ان يكون كل جزء منه محسوسا
بخلاف المركب العقلي اذ لا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولذا انحصر ما هو في حكم الواحد في هذين النوعين
اعني الحسي والعقلي واعتبار تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب الاجزاء مع امتناع
اظهار تفاوت فيما بينها وما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به
وقد يتوهم ان مثال الحسناء من تشبيه المركب بالمركب والحق انه تشبيه مفرد مقيد باخر مثله قال
واما القسم الثالث قوله اي يكون تلك الامور بعض الامور التي فهمت من قوله ان لا يكون وجه الشبه امرا واحدا

ولا منزلة منزلة الواحد ولما كان كل واحد من تلك الامور قد اعتبروا اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا
او عقليا فصارت الاقسام ثلاثة بلا شبهة كما ان ما هو في حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت والتسفاد
نزو الذكر على الانثى ولم يذكر في الغراب قيل انه تخفيه وقيل ليس له الا المطاعم وحسن الطلعة حسي وبامية
الشأن وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه ليس يلتفت فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبين
التابعين في موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة السليقيين ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه كما بنا
على الوجه الذي هو المتبين به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه الشبه ما يكون مستتبعا له
مستلزما اياه على طريقة ارادة الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال ما يكون وجه التشبيه في
المال لان المستتبع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه في الحقيقة والمال قوله
فلا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا فورد لم اشكل قوله اذا وجدوها لا تنفك
يريدوا اذا وجدوها فصيحة الا انه عبر عن فصاحتها بالسلامة عما يخل بالفصاحة قوله ولا تكره عطف تفسيري
لقوله لا يتقل اي ولا تتعب اللسان بتنافر حروفها كما في الهعخع والمستشزرات ولا بتكرارها كما في قوله وليس
قرب قبر حرب قبر وقوله شاو مشل شلول شلشل شول قوله ولا يكون بحيث يحتاج في معرفة
معناها الى التفتيش عن الكتب المبسوطة كقوله تكأكأتم اي اجتمعتم وافرنقعوا اي اظلموا وجحلنجع اي تحرزت
او الى التخريج بدقة النظر كقوله ومرسنا مسرجا وقوله تستكره لكونها غير مالوفة صفة كالشفق
وحشية وفيها دلالة على ان الكراهة في السمع داخل تحت الغرابة المفسرة بالوحشية قوله ولا ما تشتبه
معانيها نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي فيصعب بالنصب على انه جواب النفي فتشمئز اي تنقبض عطف وضمير
عنها للالفاظ كما ان ضمير عليها للكلمة وقوله هي كالعسل مقول القوالم قوله معلومة الاجزاء اي المقدمات الماخوذ
واما استعدادا لان يقينيا لتاليفها ان يكون تاليفها مما يفيد اليقين كالقياس لا مما يفيد الظن كالاستقراء
والتمثيل قطعية الاستلزام بان يكون مشتملا على شرايط الانتاج قوله فيذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ
وقولهم في الحجج فهو تفصيل لما قوله على ان وجه الشبه في المال اي في الحقيقة التي تؤول اليها الظاهر هنا كما ذكر
من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجج شيء غيرها اي غير الحلاوة وما عطف عليها وفكرا اي وذكر الغير لازم الحلاوة
ولازم السلاسة والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء والنسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجج وافادة
النفس من اضافة المصدر الى المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحد من
السلاسة والرقة وقوله فشان النفس بيان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في الالفاظ
الموصوفة بتلك الصفات يلذ طعمه على صيغة المبني للفاعل مع رفع طعمه هو الرواية لكن المشهور هو المتعدي
تقال لذذت الطعام بالكسر لذاذة وجدته لذيذا فيفيد ان اي بعيدا الماء الذي يساغ ويتحدر لسلاسته
والنسيم الذي يتخلل لرقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم الحلاوة والضمير في كونهما وحالهما للبصيرة

والبصر وفي معها الشبهة والظلمة لا نقال مطلق الظهور معنى مشترك بين الشمس والحجة قطعا فلا حاجة الى جعله
من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا بينهما لكن لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها ونفسها
بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوسات بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازمة وتابعة لظهورهما في
حد ذاتهما غاية الظهور قوله كالذي يخفى فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا تحقق له في ذات الحجة والامن ذات
الشمس وكذا كون الشيء بحيث ينشرح منه الصدر ويستفيد منه النفس نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع
اليه ويحب وروده عليه من الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل السر في تخصيص التسامح بالاعتباري
هو انه لما لم يكن امرا ظاهرا دل على مكانه بامور موجودة مستتبعة قوله واقول اي يشبه ان يكون تركهم اي
ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه وهو انهم لم يحصروه في العقلي كما يقتضيه حقيقة
على ما هو عليه من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل قسموه الى حسي وعقلي من تسامحهم هذا
اي من قبيل تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا امثال وجه التشبيه بين الخد والورد
للحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بين الخد والورد في الحقيقة اعني الحمرة الكلية
المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا ههنا وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة المستتبعة المستلزمة
لما هو وجه الشبه في الحقيقة الا ان التابع ههنا محمول على مستتبعه وليس هو امرا اعتباريا والتابع ههنا غير
محمول على متبوعه وهو امر اعتباري وانما قال تشبيه لا صحا لا انهم لم يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره فبنوا الكلام على
ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والساحة مثلا امور محسوسة بلا تفرقة بين ما هو جزئي
محسوس وما هو كلي معقول وقد جارينا معهم في ذلك اي في ترك التحقيق حيث قسمنا
وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي وعقلي والمتعدد الى حسي وعقلي وما كان وبعضه قوله واعلم
ان هذا وان كان معلوما مما سبق من ان تشبيه الشيء ليس الا وصفه بمشاركة المشبه به في امر لكن اراد ان ينبه
ههنا على انه قد يشتبه الحال في بعض المواضع فيجعل وجه الشبه فيما ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه قوله فاذا
صادفه اي صادف التشبيه صفة صح كما ذكره فان مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال اعم من
ان يكون حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي عم
قوله فلم يرفع الناس الفاعل على تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والعنت الوقوع في امر شاق والتعنت
ان يتكلف ذلك الوقوع وتصحيح قول المتعنتين ان تعالى التعليل في النحو ان يقتصر في الكلام على
استعمال الوجوه القوية الظاهرة التي يفهمها العارفون بالاحوال اللغة المعاني المقصودة بلا تكلف والتكثير
ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي تخل بفهم ما قصد بالكلام وانما تكثير كلام قواعد
النحو في انفسها فلا يجري نفعا ههنا لان الكلام في الاستعمال لا في معرفة القواعد النحوية قوله ليس مما
نحن الان بل المراد لنا ان لا نصحح ههنا ليطابق المثال ما قصدناه من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه

فلفظان الطرفين اعني قوله في الكلام وفي الطعام حالان عاملهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف اي النحو
كالملح في الكلام ومستعملا فيه يشابه الملح كالملح في الطعام قال النوع الثالث النظر في الغرض
من التشبيه قدم على النظر في احوال المشبه لان الغرض اهم ولما كان بمنزلة القياس في ابتناء شيء على آخر
كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذلك كان عوده اليه غالبا واكثر لكنه قد
تنقلب القضية في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا مغلوبا مكتوبا بالاولى اشار بلفظ
ثم الى تراخي رتبته عنه وكلمة المستتر في يكون في قوله فاما ان يكون لبيان حاله راجعا الى الغرض كما يتبادر اليه
الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان حاله وكذا الكلام في اخواته بل هو
راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله فيتبعه للتشبيه لبيان امكانه ولا يذهب عليك ان قوله ما لون عمامتك
سؤال عن لونها المعروف كونه بياضا او خضرة او صفرة فقوله كلون هذه محمول على ظاهره والمقصود تشبيه
اللون باللون لا تشبيه العمامة بالعمامة في اللون والغرض بيان حال اللون المشبه اعني كونه احد الالوان المخصوصة
ليتبين ما سبقه قوله لبيان مقدار حاله يعني ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها في الشدة والضعف والقلة
والكثرة الظاهرة ذكره في قوله كحلك الغراب اي سواده مسامحة اذ المراد كالغراب بدلا عن ذكر قوله هو
في سواده حيث جعل المشبه به ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظ الحلك ليزداد انكشاف
مقدار سواد المشبه في الشدة قوله لبيان امكان وجوده اي بيان امكان وجود المشبه لما كان ظاهره الا يتعلق
به شائبة الامتناع اصلا قوله الى حد يوهم اي يوهم ذكر الحد اخراج ذكر الواحد عن جنس البشرية مثلا الى نوع
اي جنس اشرف من البشر والضمير في فانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام اي والحال ان وصول ذكر الواحد في
الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر يشبه الممتنع مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية الاستبعاد
فانه في ذكر التفضيل الذي هو منزه عن الامر كالممتنع فتتبع ذكر الامر التشبيه بشيء محقق ازالة للاستبعاد
واظهارا لامكانه بحيث لا تحوم حوله شائبة فانه حاله كحال المسك اي حالة ذكر الواحد وهو وصوله الى حد
يوهم اخراجه بل اخرجه دعاه كحال المسك وهو وصوله الى حد اوجب اخراجه كما هو المشهور فقد انكشف
بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حالة ذكر الواحد انكشافا فلا شبهة قوله لتقوية شأنه اي شأن
المشبه كعدم اشتماله على فائدة في المثال المذكور وزيادة تقريره اي لشأنه عند السامع وفي قوله انك في سعيك
هذا كرقمي على الماء تساهلا والمراد ان سعيك كرقمي قوله فانك تجد لتمثيل هذا من التقرير ما لا يخفى فان تصوير
المعقول بصورة المحسوس يقرر شأنه في ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا احضر ذكر المحسوس حتى
شاهده فكانه في تمثيل هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة قوله او بيان اي
ابراز المشبه الى السامع واراد بما شاكله ذكر مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة والتشويق وحسن
الاعتقاد وضده وما يناسبها قوله ابتغاء تزيينه اي تزيين الوجه وهو تعليل لا فراغا او لتشبيه بعد تعليل

بافراغا والجدور هو الذي اصابه الجدري والنجحة الغذرة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك
والظاهر ان يقال في صورة شوهاء لانه تركيب وصفي لا اضافي فكانه جعل اشوه افعل تفضيل من العيوب
على الشذوذ كابيض واسود من الالوان في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله لانت اسود
في عيني من الظلم وارادة تعليل لاظهارا او التشبيهت على قياس ابتغاء تزيين قوله نقلا له اي البحر فبزجو
هو قدعن صحة الوقوع الى امتناع عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممتنع عادة لا عقلا لامكان ذوبان
المسك مع كثرته جدا حتى يعد بحرا لينبسط فاي بعدا مواطنا جدا قوله وجه آخر يعني غير النقل من صحة الوقوع
المعتاد الى الامتناع العادي قوله كالذي تحن فيه يريد البحر المذكور فاذا احضر اي المشبه به في الذهن
استطرف هو لندرته فيستطرف المشبه ايضا لاقترانه بامر نادر وبروزه في صورته وهذا الاستطراف
الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به منه ففيما ذكر من تشبيه
الفحم بالبحر يستطرف المشبه من جهتين قوله واما مع حضور المشبه عطف على ما في نفس الامر وضمير فيه للذهن
اي مع حضور المشبه في الذهن في اوان الحديث وقوله مثل حضور مصدر للمقدر في المعنى اي واما ان يكون
نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حضور البنفسج
قوله ولا زوردية بكسر الزاء هو الظاهر الثابت في نسخ الرواية والمراد بالبنفسج نسبة الى الحجر المعروف
لكونه على لونه تزهو اي تتكبر من زهاه تزهو اذا تكبر وافتخر وحمر اليواقيت شقائق النعمان والقامات
ساق البنفسج قوله فاذا احضر اي اتصال النار باطراف الكبريت احضارا مع الشبيه لتمام الذي بينهما
استطرف المشبه بما سوى عناق اي معانقة بين صورتين متباعدتين في الغاية وفي بعض النسخ احضارا
مع المشبه اي البنفسج وهو ظاهر لا تفاوت الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة بين الطرفين معا الا انه قول
لما كان الكلام المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتبر منها استطرافه قال الشيخ عبد القاهر
ولا استطراف في تشبيه البنفسج باوائل نار الكبريت وجه آخر هو ان الشاعر اراك شبها لنبات غض
طري يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم مستول عليه اليبس ومبني الطباع وموضوع الجبلة على
ان الشيء اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كان صبابة النفوس به اكثر والشغف به اجدر قوله
الا انه ما نحن فيه يعني الاستطراف الناشئ من كون المشبه به نادر الحضور في الذهن مع حضور المشبه
وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى بلادها شمول البلى بلادها اي مواضعها جمع بلد فاعتاد
الديار اتخذها عادة رعاية للحقوق السابقة تزجي اي تسوق الظبية ولدا اغن في صوته غنة قلت
قد وقع اي عدي في معضلة ما عساه اي اي شيء عسى عدي ان يقوله ويورده ليشبه به هذا المشبه
الذي ذكره اعني ابرة روق الاغن والحال ان عديا اعرابي جلف جاف اي غليظ الطبع بعيد عن ادراك
المناسبات الدقيقة فكيف يهتدي الى ما يصلح ان يكون مشبها به لما ذكر اذ ليس لظهوره نظير الى يشبه به

فلذلك زجره ولما رآه اتي بما يندر حضوره مع ذكر المشبه واصاب باقرب صفة من ابعد موصوف وظهر
الاستطراف استحاله الرحمة حرا قال واما الغرض العائد على مرجع الغرض العائد الى المشبه
الى المشبه به الى ايهام كونه اتم من المشبه في وجه التشبيه لان هذا الايهام هو الكثير الشائع فيه وغيره
نادر كما ستنبيه اليه وغرة الصباح اولى ما بيد ومن بياضه وفي قوله حين يمتدح دلالة على كمال
الممدوح في كرمه ومعرفته حق المادح في مدحه اياه حيث تلقاه بالبشر والطلاقة قوله وكان النجوم بين
دجاها جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليل او للنجوم والظاهر انه للنجوم لا حاجة الى ابتداع
اي من احداث بدع الاول الشاعر قلب تشبيها على كون السنن وظلمة البدع والبيت من تشبيه المركب
بالمركب كما يدل عليه ذكر لفظ بين في الطرفين قوله صح رأي شرط جوابه قصد في تشبيه هذا واراد بالدين
اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان الكلام وقع فيها ثم عم بقوله وكل ما هو علم وان حمل
البدع على معناها اللغوي سواء كان مشبها بالنجوم في النور والاستضاءة به قوله لجعل صاحبها اي لجعل صاحبها
والمتعبد المسلوك لا مطلق الرفيع من الصعود بمعنى السقوط على الوجه وهو منصوب على انه جواب النفي تعالى
تردي في البئر اي سقط فيها والمهواة موضع الهوي اي السقوط والضلالة تقابل الهدي فيحمل على العقائد
الباطلة وعلى المعنى المصدري والبدعة تقابل السنة وقد طوى ذكر ما يقابل الشريعة اعني الطريقة الباطلة
والظلماء الظلمة ولم يرد بقوله نفضيلا للسنن في الوضوح على النجوم وتنزيل البدع في الاظلام فوق الدياجي
اي حنادس الليل كانه جمع دجاة اي البيت من التشبيه المفرق لما اراد ان تفضيل البيه على الهيئة
في هذا المثال راجع الى تفضيل الاجزاء قوله وصفت بالسواد اي على سبيل التوسع المشهور واراد
بقوله اعرف واشهر بالسواد من الظلام اي الاعرفية والاشهرية باعتبار الاتمية لتكون مثالا لايهام كون
المشبه به اتم في وجه الشبه ولكن انه يجعل معنى كونه اتم في وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتناول ايضا كونه
اعرف واشهر فلا يحتاج الى تأويل فشبهه اي شبه الشاعر الظلام بيوم النوى لما ذكر من ادعاء كونه اعرف
واشهر ثم عطف على يوم النوى فؤاد من لم يعشق اظهارا للظرافة فان الغزل بكسر الزاء هو المائل الى النساء
يدعي قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي يوصف بشدة السواد كانه حجر اسود
في الغاية فنظم الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى وأوهم انه ابيضاع في السواد من الظلام قوله
كان انتضاء البدر اي انسلاله وفي الصحاح نضا سيفه وانتضاه اي سله والنجاء بالمد الخلاص وانتهاء
سله الشوق والانجياب الانكشاف يقال ضربت كمي عن ذراعي اي كشفت ولا شك ان انتضاء البدر
من تحت غيم انتقال من حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة وكذا ذكر النجاء من الباساء فوجه الشبه بينهما داخل
فيهما اذ كل منهما انتقال مخصوص والانتضاء متكرر على الحس دائما فيكون اعرف واشهر في نفسه
وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام اعرفية النجاء في نفسه بما فيه من ذكر الانتقال

وعندي ان الذي تقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون المراد بمن لا يخلق الحي العالم القادر من الخلق
لا الاصنام وان يكون الانكار موجها الى توهم تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى وتقدس
عن ذلك علوا كبيرا تعريضا بمن ابلغ الانكار لتشبيه ما ليس بحي عالم ويكون قوله تعالى افلا تذكرون

ظاهرا واما ايهام كونه اتم فانه من ذكر الانتقال اعني وجه الشبه فانما يظهر اذا كان الانتضاء اتم في نفس الامر
من النجاء فذكر الانتقال او جعل الاتم على ذكر المعنى الاعم قوله فشبه سنة اي صورة الانتضاء بتلألؤ اي
بصورة النجاء قوله وقد لاح في الليل السماك لما كانت لمعان الكواكب في الليالي المظلمة قوي جعلوا الظلام
كأنه كحل اعينها فابصرت واشرقت ولما وصف الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل
الاستعارة شبهها بالاماكن الضيقة والواسعة تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شيء له سعة وجعلها
اصلا في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان عود الغرض من التشبيه الى المشبه به
مما يدعي مستبعدا اعقب امثلة الابيات بامثلة من الايات وبالغ في كون الايات من هذا القبيل بان كرر في
الثانية لفظ من الامثلة وحكم على الثانية بكونها مصبوبة في هذا القالب قوله ان الكلام في الربوا اي في
حله لا في البيع فالمناسب ان يقال انما الربوا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وذكرنا بالمفعول له لقولهم
وانما زعموا كون الربوا اقوى واعرف في الحل بناء على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محققة فيه
دون البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقوله تعالى وضمير فيه راجع الى من يخلق وانما كان التوبيخ فيه زائدا لانه
على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهية والعبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام
بظاهره اياه والضمير راجع الى من لا يخلق كمن يخلق اي هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاوثان
ولا شك ان المقصود في هذا المقام الزامهم فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره وقوله تشبيها باسره اي تشبيها
للاصنام به في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما لمشاكلة
من يخلق واما لانهم عبدوها وحق المعبود ان يكون من اولي العلم قوله وعندي ان الذي تقتضيه البلاغة
القرآنية سوا يكون وذكر الاولى لفظ من يكون باقيا على حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام باسمه تعالى
على ابلغ وجه واكمله فانه اذا لم يصح تشبيه الحي العالم القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه الجمادات
العارية عن تلك الصفات به تعالى عن ذلك علوا كبيرا ويكون الانكار اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن
التعريض ايضا ولا يخفى جريان ما اختاره في اصل التشبيه المذكور وقلبه وقوله تعريضا تعليل لكون الانكار
موجها الى ما ذكر وضمير به للانكار الموجه وكلمة من متعلق بتعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون عطف
على ان يكون وعني بقوله تنبيه توبيخ تنبيها قصد به التوبيخ وعلى مكان متعلق بتنبيه وفي اختيار افلا تذكرون
على افلا تعقلون اشعار بان كون تشبيه الجمادات منكرا اذا كان تشبيه الحي العالم القادر منكرا امر معلوم
غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم لا يتذكرون قوله مصبوب خبر مبتدأ وقوله عز وجل وانما غير
الاسلوب لانه على طريقة زيد اسد مع فعل ينبئ عن التشبيه اعني اتخذ المعنى من جعل هواه مثل الاله
اي هو مطواع لهوى النفس متبع ما يدعوه اليه فكانه يعبده كما يعبد الرجل الاله وهذا القالب اشارة الى عود
غرض الى المشبه به اعني ايهام كونه اتم في وجه الشبه فاذا احسنت التامل عرفت ان تقديم المفعول الثاني الذي هو

تنبيه توبيخ على مكان التعريض وهو تعالى افرأيت من اتخذ الهه هواه بدل ارأيت من اتخذ هواه
الهه مصبوب في هذا القالب لحسن ان ملاحظة التقديم هو الصائب لمشاكلة الاوثان

وان جعلت الغرض العايد الى المشبه به هو ما ذكر بان المشبه يحتمل ان يكون
اعرف بوجه التشبيه من المشبه او اخص بها واقوى حالا معها والاتم بعض
ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده ولا لزيادة تقريره ام

هو المشبه به وجعله شبيها بالمفعول الاول فذهابا به موقفه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى
فيما هو وجه الشبه اعني الطاعة و الانقياد فنصيب الانكار اكثر والتوبيخ اشد ولفظ ثم يجوز [illegible] على
انه جواب الامير وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الآية اذ ليس المعنى انهم شبهوا الهوى بالاله وسموا
الهوى بل المعنى انهم جعلوا الهوى بمنزلة الآلهة اي معبودا يعبدونه فمخرج الهوى ان يكون مفعولا ثانيا كمنزلة جعل مفعولا
اولا على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما فقوله وهذا القلب مشارة الى مطلق القلب المذكور
في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ الهوى ان قصد به مفهوم ما يهوى [illegible]
لم يجوز ان يجعل مفعولا اولا وما عليه الهوى اصلا وان قصد به الذي كان الكلام على التشبيه
قطعا فلا يجب ان يكون المشبه موصوفا باعتبار كونه خصوصية ذاته كما بل يكفي هناك مطلق معبود
الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفيه كونه فعليا فانه تشبيه معنى فقوله هو ما ذكر ما
يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه فقوله لان المشبه به [illegible] لا كلي فرد منه كما ستعرفه
وفي بعض النسخ واخص به اي بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكره هنا بناء على ظاهر التقرير من بيان
المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما سيأتي ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله تشبيهه بسلحة واعتبر الزيادة
بالاستقباح دون الاستحسان لان الوجه المجدور يستقبح في نفسه فاريد ان ينقل اليه مزيد استقباح السلحة
بخلاف الوجه الاسود فان المطابقة تقتضي الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع
تقرير الشيء بما يساويه في التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير فيجب ان يكون قوله لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التقرير مما ذكره والاظهر ان يتناول ايضا التقرير نظرا لما عداه في
[illegible] الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه اذا ادعي كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه بما
اذا قصد بالتشبيه التقرير لا جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب
في بيان المقدار كون المشبه به على قدر المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ادعى
الاعرفية اياما في جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما سيأتي بان الاعرفية معتبرة في بيان الحال
والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من فحوى
الاعرفية هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه
مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق
السواد والا فلا تزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شانه ان يميل الطبع ولا شك ان مقلة الظبي
بهذا اعرف ومشهورة كذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة
والا فلا تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة ويكون السلحة اعرف بها فقوله او معرض الاستطراف
عطف على معرض التزيين اي ولا الابراز في معرض الاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به
لابراز المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله تشبيهه بحجر للامتناع مفعول به لنقل

يعني الوجه الذي تقدم ولا الابراز في معرض التزيين كالوجه الاسود اذا شبهت
بمقلة الظبي مثلا ولا لنقل استحسان سواد مقلة الظبي الى سواد الوجه او معرض التشويه كالوجه
المجدور [illegible] السلحة [illegible] قد نقرتها الديكة ارادة نقل مزيد استقباحها [illegible]

المجدري الوجه لامتناع معرفة المجهول او تقرير الشيء بما يساويه او بالتقرير الابلغ او معرض الاستطراف كالفحم فيه جمر موقد اذا شبهت
بحر من المسك موجه الذهب نقلا للامتناع وقوعه الى الواقع ليستطرف او لموجه [illegible] على ما تقدم مثل ما ذكر م م م

واللام في عامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على الامتناع اي او نقلا للوجه
الآخر الذي هو الاستطراف في التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا كما في
او نقلا للندرة في الحضور اي ذكر الفحم ليستطرف واما الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما
في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا للصورة الممتنع الى الواقع ولا الصورة النادر الى كثير الوقوع فلا نقل
بينهما واما قوله لمثل ما ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه الآخر والفحم بان ما يستطرف فيكون المعنى اي نقل الوجه
الآخر ليستطرف استطراف النوادر اي نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه يلزم
ح ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يتعلق شيء بان ما قيل لامتناع
تعريف المجهول وايضا ليس بجيد اللفظ في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لنقل
فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة
الابراز في معرض الاستطراف والمراد بمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول وتقرير الشيء بما يساويه
فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف
واقوى فيه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف غرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به
اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في
صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولكن ذهبت الى ان المراد بمثل ما
ذكر هو امتناع تعريف المجهول الخ على ان نقلا لمثل فحم [illegible] ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما
اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف
اقوى فلا يتأتى جاز ان يكون مقصورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم
ان ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا قد جعلنا
الغرض العايد الى المشبه به ايهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا
معه وبهذا البناء انما يصح او يجب في كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم
من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك كما نبهنا عليه قلت قد نبهنا كما ايضا
على جواز تفصيل الاتم بما يتناول الاعرف وله ان يكتفي في ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى في غالب
الاستعمال في الاقسام التي هيهنا بشيء وهو اي سابق كلامه يقتضي كون المشبه به في وجه التشبيه الاستطرافي
اعرف واقوى في وجه الشبه فقوله او معرض الاستطراف [illegible] في ضد قوله يجوز الواقع هذا الاقتضاء
كون المشبه به اعرف واقوى وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسير قوله لمثل ما ذكر والاعلم انه يجي
فيما بعد في التقرير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكر
هيهنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل كما في ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه
الاقسام التي ذكرها هيهنا مع انه سيأتي تفاصيلها احوالها فقوله وربما كان مشابه بالنظر ربما اي قلة بهذا
الغرض الاول يجعل مع اله مرجح الغرض العايد الى المشبه به كما مر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل

٢٢١

وان جعلت الغرض العايد الى المشبه به هو ما ذكر بان المشبه يحتمل ان يكون
اعرف بوجه التشبيه من المشبه او اخص بها واقوى حالا معها والاتم بعض
ان يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكان وجوده ولا لزيادة تقريره ام

هو المشبه به وجعله شبيها بالمفعول الاول فذهابا به موقفه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى
فيما هو وجه الشبه اعني الطاعة و الانقياد فنصيب الانكار اكثر والتوبيخ اشد ولفظ ثم يجوز [illegible] على
انه جواب الامير وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الآية اذ ليس المعنى انهم شبهوا الهوى بالاله وسموا
الهوى بل المعنى انهم جعلوا الهوى بمنزلة الآلهة اي معبودا يعبدونه فمخرج الهوى ان يكون مفعولا ثانيا كمنزلة جعل مفعولا
اولا على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما فقوله وهذا القلب مشارة الى مطلق القلب المذكور
في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ الهوى ان قصد به مفهوم ما يهوى [illegible]
لم يجوز ان يجعل مفعولا اولا وما عليه الهوى اصلا وان قصد به الذي كان الكلام على التشبيه
قطعا فلا يجب ان يكون المشبه موصوفا باعتبار كونه خصوصية ذاته كما بل يكفي هناك مطلق معبود
الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا بل يكفيه كونه فعليا فانه تشبيه معنى فقوله هو ما ذكر ما
يعني ايهام كون المشبه به اتم في وجه الشبه من المشبه فقوله لان المشبه به [illegible] لا كلي فرد منه كما ستعرفه
وفي بعض النسخ واخص به اي بجهة التشبيه على تاويل الوجه ولم يذكره هنا بناء على ظاهر التقرير من بيان
المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما سيأتي ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله تشبيهه بسلحة واعتبر الزيادة
بالاستقباح دون الاستحسان لان الوجه المجدور يستقبح في نفسه فاريد ان ينقل اليه مزيد استقباح السلحة
بخلاف الوجه الاسود فان المطابقة تقتضي الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع
تقرير الشيء بما يساويه في التقرير الابلغ مخصوص بما اذا اريد بالتشبيه التقرير فيجب ان يكون قوله لامتناع
تعريف المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التقرير مما ذكره والاظهر ان يتناول ايضا التقرير نظرا لما عداه في
[illegible] الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه اذا ادعي كون المشبه به اخص بوجه الشبه واقوى حالا معه بما
اذا قصد بالتشبيه التقرير لا جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب
في بيان المقدار كون المشبه به على قدر المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ادعى
الاعرفية اياما في جميع ما ذكره او فيما عدا التقرير منه وقد صرح فيما سيأتي بان الاعرفية معتبرة في بيان الحال
والمقدار وكذا في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها في التقرير لكنه ظاهر من فحوى
الاعرفية هناك فان قلت ما وجه اقتضاء التزيين والتشويه كون المشبه به اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه
مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه ان يقال ليس وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق
السواد والا فلا تزيين بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شانه ان يميل الطبع ولا شك ان مقلة الظبي
بهذا اعرف ومشهورة كذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلحة المنقورة مطلق الهيئة المشتركة
والا فلا تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة ويكون السلحة اعرف بها فقوله او معرض الاستطراف
عطف على معرض التزيين اي ولا الابراز في معرض الاستطراف والمعنى ولم يصح ايضا ان يذكر المشبه به
لابراز المشبه في معرض الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله تشبيهه بحجر للامتناع مفعول به لنقل

يعني الوجه الذي تقدم ولا الابراز في معرض التزيين كالوجه الاسود اذا شبهت
بمقلة الظبي مثلا ولا لنقل استحسان سواد مقلة الظبي الى سواد الوجه او معرض التشويه كالوجه
المجدور [illegible] السلحة [illegible] قد نقرتها الديكة ارادة نقل مزيد استقباحها [illegible]

٢٢٢

المجدري الوجه لامتناع معرفة المجهول او تقرير الشيء بما يساويه او بالتقرير الابلغ او معرض الاستطراف كالفحم فيه جمر موقد اذا شبهت
بحر من المسك موجه الذهب نقلا للامتناع وقوعه الى الواقع ليستطرف او لموجه [illegible] على ما تقدم مثل ما ذكر م م م

واللام في عامة وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على الامتناع اي او نقلا للوجه
الآخر الذي هو الاستطراف في التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في الذهن مطلقا كما في
او نقلا للندرة في الحضور اي ذكر الفحم ليستطرف واما الاستطراف الناشئ من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما
في حديث البنفسج فلا نقل فيه اصلا لا للصورة الممتنع الى الواقع ولا الصورة النادر الى كثير الوقوع فلا نقل
بينهما واما قوله لمثل ما ذكر فقيل تعليل لنقل الوجه الآخر والفحم بان ما يستطرف فيكون المعنى اي نقل الوجه
الآخر ليستطرف استطراف النوادر اي نقل الامتناع ليستطرف استطراف الممتنعات العادية ورد بانه يلزم
ح ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا عن التعليل وان لا يتعلق شيء بان ما قيل لامتناع
تعريف المجهول وايضا ليس بجيد اللفظ في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لنقل
فالتعبير عن استطراف الندرة بانه مثل ما ذكر من الاستطراف لا يخلو عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة
الابراز في معرض الاستطراف والمراد بمثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول وتقرير الشيء بما يساويه
فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراف
واقوى فيه واخص به ويرد عليه ان الاستطراف غرض من التشبيه كما مر والكلام في وجه الشبه وكون المشبه به
اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في
صورة النادر فيكون مختصا بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولكن ذهبت الى ان المراد بمثل ما
ذكر هو امتناع تعريف المجهول الخ على ان نقلا لمثل فحم [illegible] ان يكون المشبه به في التشبيه الاستطرافي اما
اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف
اقوى فلا يتأتى جاز ان يكون مقصورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم
ان ليس البحر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد حكم بانا قد جعلنا
الغرض العايد الى المشبه به ايهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف بوجه الشبه واخص به واقوى حالا
معه وبهذا البناء انما يصح او يجب في كل مشبه به ان يكون اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم
من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس الامر كذلك كما نبهنا عليه قلت قد نبهنا كما ايضا
على جواز تفصيل الاتم بما يتناول الاعرف وله ان يكتفي في ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى في غالب
الاستعمال في الاقسام التي هيهنا بشيء وهو اي سابق كلامه يقتضي كون المشبه به في وجه التشبيه الاستطرافي
اعرف واقوى في وجه الشبه فقوله او معرض الاستطراف [illegible] في ضد قوله يجوز الواقع هذا الاقتضاء
كون المشبه به اعرف واقوى وهذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تفسير قوله لمثل ما ذكر والاعلم انه يجي
فيما بعد في التقرير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضاء كون المشبه به اتم في وجه الشبه فلو ذكر
هيهنا ان المتبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل كما في ذلك الايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه
الاقسام التي ذكرها هيهنا مع انه سيأتي تفاصيلها احوالها فقوله وربما كان مشابه بالنظر ربما اي قلة بهذا
الغرض الاول يجعل مع اله مرجح الغرض العايد الى المشبه به كما مر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل

التشبيه قوله شبه ماذا قد سبق انه وجه نظير في كلام التفتازاني وانه يحمل على الحذف اي شبه ماذا ليكون
ماذا قد اصل وجهه مفعولا بالكل الحروف لكون الاولى والا علم والتسني هو التيسر والتسهل تعالى اسناه
اذا يسره والصاحب هو اسمعيل بن عباد صحب بن عميد في وزارته وتولاها بعده ولقب بالصاحب الكافي
توفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة قوله واحد العيد واحد اي متعاقبين انتهى الى النفس من الخبر اي هو كالخبز
في كونه مشتهى له هو ازيد منه في ذلك قوله ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت هما
متشابهان او تشابها كان كل واحد منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به بالقياس الى الاخر وقوله تفاديا
تعليل لمعنى قوله والاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتساويين على
الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها والاخر بعينه مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين ويظهر
من هذا انه من كون كل واحد من الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه
في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح الخ قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه
وقد يعرض هناك ما يرجح جعل احدهما مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا لقيت فرسك فقلت بدت
غرته كالصبح او طلع الفجر فقلت بدا كغرة الفرس قوله صح فيه العكس اي من غير ان يعود تشبيها مقلوبا
واذ ذكر الاشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه قوله غيرها تلى عليك يعني به ما مر من ان حقه ان يكون
اعرف بوجه الشبه واخص واقوى فاذا قلت لون هذه كلون تلك لم ترد به بيان حال المشبه ومقداره حتى
يجب كون المشبه به اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه امر مطلوب ايضا الا انكار دته في صورة التشبيه
وقوله متى كان ظرف لان يقال يعني انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه
وجاز العكس واما اذا نظر معه الى شدة البياض والسواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس
والمرآة والدينار فانه اذا لم ينحصر في وجه التشبيه بينهما على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق مثلا
كانت الشمس اقوى فيه منهما والمراد بخصوصية اللون خصوصية الصفرة المستحسنة وقوله لكون
وجه التشبيه تعليل لقوله فصح ان يقال لون هذه مع ما في حينه ومعنى زيادة اختصاص وجه التشبيه باحد طرفيه
ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما كالجرأة بالقياس الى الاسد قال واعلم ان التشبيه
متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارة الكشاف وغيره الا انه قد يخص بقسم
من التشبيه وهو ما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من عدة
امور معتبرة في طرفيه لا من عدة امور يتركب هو منها فان المتبادر من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه
من اجزائه التي يتركب هو منها فعلى ما ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه
فيه ايضا مركب وتوهم بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه فعد منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المكتفين
بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة

صار استعارة تمثيلية فان كان الطرفان هناك مفردين كانا مهنيا ايضا كذلك مع ان هذا التجويز مناف
لما سيأتي من تصريح المفتاح بانحصار الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين ثم ان قيد كون الوصف
غير حقيقي مطلقا مما تفرد به المصنف واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف متحققا حسا
حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال
ان فيه تمثيلا وضرب مثلا وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب له مثلا
ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه امور ولا شك للنار مركبة ايضا من امور والمشبه به حالة مخصوصة
للحسود مركبة من الفناء فيها بسبب تكلف المشبه وعدم امداده بالحطب واسراع النار المقتضية ربطها
الالتهاب بطلبها اياها واما في جانب المشبه به على مضضه وتركه لمقاولته مع عمله الى التشفي من وجع
باطنه وصبر كمضضه وتطلبه المقاولة ليتوصل بها عدة امور اما في جانب المشبه فالحسود الكلام وقد اعتبر
في كل من طرفي هذا التشبيه ضمني يقتضيه معنى قوله فان تشبيه الحسود والمصيب وجه المصيبة حيث اطلق
عليه وصح عادة من اقسام التشبيه له تمييز بهذا الاسم والحالة المشتركة بين من الحالتين منتزعة
من عدة امور وانها امر وهمي فان تلك الحالة مع كونها ممنوعة عن ما يمده تقاسمها السرع فيها الفناء وضمير له
للحسود ولفظة ذا في اذا لم تأخذ طرفه لحصنه والمصبور هو الذي يشتكي صدره ويتشفى التغيب
وقوله من قيامه بيان ما يتوهم نفي تعرض لوجه الشبه في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه وقد اشار
الى تركب المشبه به في قوله وان من ادبته حيث قال بالعود المسقى اوان الغرس المونق باوراقه ونضرته
يعني بعد الذي تنصر شيئا بيسه قال تركب المشبه هناك حيث ذكر كون الضمير مهذب الاخلاق الخ يعني مع
كونه اولا على خلاف ذلك والى تركب وجه الشبه في المشبه حيث قال من تمام الميل اليه من كونه بحيث عاد
اليه ميلا تاما ويستحسن حاله استحسانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها وسكت
عن بيان وجه الشبه في المشبه به لظهوره فيه قوله وكالذي اي كوجه الشبه الذي في قوله عز من قائل مثلهم اي
حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشأن المذكورة فيما سبق كمثل الذي كحال الجلح والفوج الذي استوقد نارا
عظيمة اي طلب وقودها وتوسطوعها وارتفاع لهبها فلما اضاءت النار ما حول المستوقد من الاماكن
والاشياء او اضاءت تلك الاماكن والاشياء بالنار ذهب الله بنورهم اي المستوقدين اي اطفأ نورهم واسكر
وعرض به معهم وما يعسل اسم فلا امر سكل له فهذا ابلغ من ان يقال اذهب واجاء وجد الضمير في استوقد وحوله
وجمعه في قوله بنورهم وما يعن نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى تسني المط اي تيسره وتسهيله وهو المط
ظلفا في المشبه به وكذا اسبابه القريبة وانقلابها واما في المشبه فالمط الخلاص من التعرض لهم والقدح فيهم ودخلهم
في عداد المؤمنين لما ذكوه في حفظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر حالهم
وانقلاب تلك الاسباب اطلاع الله المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين وانتسابهم عندهم بسمة

النفاق قوله وكالذي اي كوجه الشبه في قوله تعالى هو ايضا مثال لما نحن فيه كالذي في الاية السابقة
والعطف باو في قوله تعالى او كصيب تنبيه على ان كلا من القصتين كاف في تحصيل المقصود فبايتهما
شبهت حال المنافقين وقصتهم فقد اصبت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيح ما قصدت والصيب
فيعل من صاب يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب ففيه ظلمتا
سحمته وتطبيقه منضمة اليهما ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب واضح وان اريد به المطر ففيه ظلمة
تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة اظلال الغمام مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق فحيث كانا في اعلاه
ومصبه وملتبسين به في الجملة فهما ايضا فيه ويجعلون استيناف كانه قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد فما يلي
وفي اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة بجعلونها ذكر الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى
ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة قصفة رعد ينقض معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته
وانتصب حذر الموت على انه مفعول له للجعل المعلل قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب لان تشبيه فان ذوي
مراد بحسب المعنى واما بحسب اللفظ فلولا ان الضماير في يجعلون اصابعهم في اذانهم تطلب ما ترجع اليه لم يحتج
الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون المعطوف على وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي
استوقد نارا لا لانه لو لم يقدر لكان المشبه به ذوي الصيب كما توهمه البعض لان المشبه به اذا كان مركبا
وادخل عليه الكاف كان بحسب المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الا ترى
الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه اذ ليس المقصود منها تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل تقديره
ومن البين فيما ذكرناه قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه
الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم
عنها وتركها خالية خاوية وقوله اذ لا يخفى ما تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب باعتبار اشتماله
على تقدير مثل وتعليل لقوله دل عليه واراد بقوله ان تشبيه حال المنافقين والمعنى اذ لا يخفى ان ليس الخ
تشبيه المنافقين كانها وداير الكلام وبين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي الصيب يعني لو لم يقدر لفظ مثل
لزم ان يكون قصة المنافقين دايرة بين كونها مشبهة بقصة المستوقدين وبين كونها مشبهة بذوات ذوي
الصيب وقد عرفت بطلان هذا اللزوم قوله انما التشبيه اي تشبيه حال المنافقين داير بين صفة اولئك
اي المستوقدين وبين صفة هؤلاء اي ذوات ذوي الصيب اي تارة شبهت حالهم بصفة اولئك واخرى
بصفة هؤلاء بالترديد على سبيل التسوية ولا بد من تقدير لفظ مثل فيما يلي وفي قوله وهو صفتهم العجيبة
الشأن اشارة الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر الممثل مضربه بمورده للقصة والحال او الصفة
اذا كان لها شأن وفيها غرابة وانما صح هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا مثلا ولا رأوه اهلا للتسيير الا قولا فيه

غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي ونظير قوله او كصيب في ان تشبيه المشبه داير بين الشيئين من حيث
ان المشبه به ههنا في الظاهر شيء وفي الحقيقة شيء اخر مقدر على صورة المضاف والمضاف اليه ومعنى من انصاري
الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في الانصاري اضافة احد المتشاركين الى الاخر كما
قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصر الله ولو كان معناه من ينصر مع الله لم يطابقه
الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر ههنا مضاف اي نحن انصار نبي
الله قوله فاوقع تعليل لكونه نظيرا لقوله تعالى او كصيب اي ونظيره لانه تعالى اوقع التشبيه اي تشبيه كون
المؤمنين انصار الله دايرا بين كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عم وخلصاؤه انصار الله كما يشهد به
استقامة المعنى ويدور مع احد انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما يقتضيه
ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سداد المعنى وانت خبير بان هذا الدوران
انما يصح ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثم قال بعضهم لفظ بين
ههنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك في زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد وبين الاسد لا داخل
على امرين ردد تشبيه شيء ثالث بينهما كما في قوله ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين الخ وبنى على ما قاله
ان لفظ الحواريين في عبارة الكتاب مما سهو من القلم او اريد به المؤمنون لانهم حواريو محمد صلعم كما ورد
في حق زبير انه ابن عمتي وحواري من امتي وادى ذلك الى تغيير لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين وعلى
هذا القول لكون ما نحن فيه نظيرا لقوله او كصيب في انه شبه فيه شيء ناخر في الطامع ان المراد تشبيهه مقدر
على صورة المضاف والمضاف اليه لا في دوران التشبيه بين شيئين شبه بهما المشبه كما في قوله او كصيب وقوله
مستعمل صفة لمصدر ومسند الى ما قال فيكون العائد الى الموصوف محذوفا اذ المعنى مستعمل هو مع لفظ
قال الا انه اختصر فاوقع ما قال ولعل المستقبل ومقدم الحاج يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا
بتقدير الزمان اي زمن قدوم الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا يحتاج حينئذ الى تقدير الزمان فكان الاولى
ان مثل ما قال عيسى عم بنحو اتيك خفوق النجم قوله ثم نظر المذكور اي نظر ما ذكر من الايتين ولفظ ثم للتراخي
في الرتبة ولو قال ثم نظيرا ليتبادر منه نظيرا او كصيب كما يشهد به قوله ونظيره عند كل ذي فطنة والاشكال
البيتين يشاركان الايتين فيما ذكر من حذف المضاف والمضاف اليه ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه
المقدر في الاية الاولى والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيهما اما في الاية فالى مجرور الكاف اعني الصيب
واما في البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلافه في الاية الثانية اذ يحتاج فيها الى تقدير امر اخر مضاف
الى مجرور الكاف اعني الوقت الذي اضيف اليه ما قال وصدر البيت الاول الا من رأى لي رأي برق شريق
اي من ابصر لي جهة برق شريق اي شريق سحابة بمائه يعني انه غص به لكثرته اسال البحار بكسر ويروى
بفتحها وهو اسم موضع بنجد فانتحى اي قصد للعقيق وهو موضع يجري اليه مياه نجد وصدر البيت الثاني

فادرك ابقاء العرادة ظلمها العراده اسم فرس وهي في الاصل الجرادة الانثى والفرس العتيق المجرب لا يعطى عدوه بتمام بل يبقى منه شيئا لوقت الحاجة والظلع العمز في المشي لوجع في الرجل اي اصاب ابقاء العرادة ذخيرة عدوها عين في مشيها والحال انا قد جعلتني من خزيمة بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاء على مسافة قريبة فلولا ظلمها لادركته قوله على ما قدر اي على ما قدر من تلك القولان نظيران للمذكور في حذف المضاف والمضاف اليه كما نبين على الوجه قدره على الشيخ الامام ابو علي الفارسي وقوله من اسال بيان لما قدر وانما اسند التقدير الى من يوثق بقوله كيلا يمنع التقدير في الاول بالحمل على التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وفي الثاني بجعل الاصبع مجازا عن المسافة القريبة في المقدرات من الاصبع فلا يحتاج الى تقدير لفظ ذا وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى ذكر التجوز والسقيا اسم من سقاه الله الغيث واسقاه اي اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف لفظتا ذا ومسافة تدريجا انتصب اصبع على انه مفعول ثان لجعل ثم انه زاد في التاييد بحذف المضاف فاتى من الكلام قلعا التوهم الاستبعاد فقال هو سائغ اي جائز في الكلام منه قوله تعالى فكان قاب قوسين اذ فيه حذف ثلاثة مضافات منها المعنى مقدار مسافة قرب فحذف مضاف اخر على حد اخف مثل وذكر ان ضميركان يحصر اثنين ولبس هو قاب قوسين اي مقدار قوسين بل اصل الكلام ما ذكره بحذف لفظ مثل من خبر كان وحذف المضافات الثلاثة ثم على التدريج من اسمها فانقلب الضمير المجرور والراجع الى حصر اثنين مرفوعا مستكنا في كان قوله وان قوله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة عطفا على ان التشبيه فيكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب الخ من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه هيئة منتزعة من عدة امور وليس بشيء اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعله علة لكون اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا على قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الخ فبهذا تحقق اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوي الصيب في انهم اما لم او للمنافقين او لما جيها والمقام المطلع للمنافقين هو ايمانهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة ومقاساتهم الاهوال اقتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وما انطوى عليه ضمائرهم ووقوعهم نزلزل في مخاوف ما يلم قوله وكذا الذي في قوله عز وعلا مساق كلام يقتضي ان يقال وكالذي في قوله تعالى عطفا على قوله من نظائره لكنه عدل عنه واورد جملة من مبتداء هو الموصول مع صلته وخبر هو الموصول مع صلته وخبر هو لفظ كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال فالوجه في تلك التشبيهات السابقة كما بينا اوصاف غير حقيقية منتزعة من امور عدة وكذا الذي في قوله جل وعلا مثل الذين حملوا التورية ولا يجوز عطفه على قوله وانه كما ترى مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع من امور لانه من تتمة بيان الاية السابقة اعني او كصيب

ومعنى حملوا التورية انهم كلفوا علمها والعمل بها ثم لم يحملوها اي لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اي كتبا كبارا من كتب العلم فهو يمشي بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه الشبه تعليل لكون الاية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار النصب على انه مفعول لحامل والجار بالانتفاع متعلق بابلغ على تضمين معنى ابعد وتمييز كونه راجعا الى الحرمان المذكور مع ما قيد به من قوله ومركبا من عدة معان ان تركيب وجه الشبه وعدده كان في التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه فيهما مع كونه مركبا منتزعا من عدة امور في طرفيه الا انه يتعين في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين واكتفى ههنا بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير حقيقي صفة للوصف اما انه بمعنى النكرة كالمعارو اللئيم واما لان غير اذا تغرق ههنا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي تمن فيه لمغايرة للحقيقي وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة ولم يوجد ذلك في كلام العرب ... عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى المغاير والرواية في نافذ بالفاء والذال المعجمة ويوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة قوله لان التباس الذي نحن فيه من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع بالوصف العقلي الحقيقي اذ ليس شيء منهما محققا حسيا فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في تحققه فيظن انه قد يكون للوهمي نوع ظهور لوضوح الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا حتى يكون التشبيه تمثيليا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيلي محتاج الى غاية الاحتياط اي تامل صادق ممن ذكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع ولابد في ارتباط قوله لاسيما لما قبله من تاويل وهو ان يقال انه بعد ما ذكر ان الالتباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس من جهة ظهوره ومن جهات اخر لاسيما جهة المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف من ثلاثة معان فاورث ذلك الانتزاع غلطا ما لو وجب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح في هذا المقام بان انتزاع وجه الشبه فيما هو من معان متعددة في طرفيه هي اجزاء المشبه به لا اجزاء الوجه الشبه فكيف من ذلك على تنبيه فيما حققناه في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في طرفيه قال ابرقت السماء اي صارت ذات برق وقوما نصب بنزع الخافض اي لقوم اقشعت اي تفرقت يقال اقشعت الريح السحاب اي صار ذا قشع كما يقال كبه فاكب اي صار ذا كب تجلت اي انكشفت منزاه اي متقصده قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت وذلك لان الانتزاع من المصراع الاول هو الابتداء المطمع مع ما انتهى الموس فينتزع من المصراع الثاني قوله مثلا فما اي تختار وهو اشتهر استعماله على سبيل الاستعارة وهي ان تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور متعددة وتراد به هيئة اخرى مثلها شبيهة بها كما سبق تقريره واراد بقوله لا غير انه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لو ذات سوار لطمتني ودون ذلك خرط القتاد وبالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير فلا تغير الفاظها عما وردت هي عليه في اصلها من تذكير او تانيث او افراد او تثنية او جمع او غير ذلك لان الاستعارة كما ستعرفها ان يذكر

اللفظ الذي هو بازاء المشبه به ويراد المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا اردت التمثيل بقوله بالصيف ضيعت اللبن للمذكر لم تغير كسر التاء وان غيرتها لم يكن ذا مثلا بل ماخوذا منه دالا عليه وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السايرة لا تكون الا اقوالا فيها غرابة من بعض الوجوه فحوفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك النوع الرابع النظر في احوال التشبيه من كونه قريبا او غريبا سواء تقسم على اخص وقوله مقبولا او مردودا تقسيم اخر ولذا لم يقل او مقبولا بل ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله والكلام في ذلك اي في بيان احوال التشبيه ومنها اشارة الى النظر في احوالها او الى الكلام في بيانها وضمير منها للاصول وكلمة عسى متضمنة لافادة عدم القطع بالاخذ او مؤول بما يصلح صلة او صفة بما وادراك الشيء مجملا مثلا ان يدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثلا ان تدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذكر انه يعني منه ذكر الجامع بين الجمل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره بايراد امثلة وحكايات قوله ومنها ان استحضار الامر الواحد ايسر هذا الاصل الرابع تقريب من الاصل الاول والثاني ذكر في ادراك الامر الواحد المركب ادراكه من وجهين اجمالي وتفصيلي وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله ثم هذا اي ثم ميل النفس الى العقليات فالجار اعني الى متعلق بمعنى الضمير فلا استبعاد فيه قوله واعني بالحسيات ذهب الجمهور الى تخيل الظاهر يوذن من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكفوفة بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكر من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات ههنا هو المعقولات التي تجرد في النفس من المحسوسات الحقيقية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المسمى بالحسيات ازيد من ميلها الى المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذكر لوجهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجريد النفس اياها بقواها العقلية عن المشخصات المتنعة الارتسام فيها ونظمها اي الحسيات في سلك ما عداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلا ولا يتكرر ان النفس اذا زاد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا اي مع زيادة تعلقها بها وانما زاد الفها بها لكثرة ادائها الى النفس بسبب كونها طرق البادي والامور به في ان زيادة الالف تقتضي كمال الميل فقوله فزيادة ميلها مبتداء وخبره لزيادة تعلقها قوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها والمراد بما نبهت عليه فاشارة الى ذكر من نكتة التي اوردها في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فنسبة ادراك الجزئي الى الحس ادراك الكلي الى العقل تنبيه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات الحسية والا لكان لا ادراكهما منسوبا الى العقل فيفهم منه ان عليه تيلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هناك صريحا اذ هذا مذهب الحكماء ومبنى الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في الات ها لا في ذاتها فنسبة ادراكها الى

الى الالات اعني الحواس كما ينسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلي على الجزئي من محسوسات بدن فلان وهذا البياض لون يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لاقتصاره او ادراكه الكلي فهو النفس فلا بد ان يكون مدركة للجزئي ايضا قوله واما ما يقال تزييف لهذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من انتزاع ادراك النفس للجزئيات واما على التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبداء الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تشتغل بحواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه المشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف لا قدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فيبعد غير هذه والفاء جواب اما ومبني في الحقيقة والحامله على جهة ما يقال اغنى شيء وبعيد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صلة لشيء اعني بحول وما عطف عليه وعن افادة متعلق بمعنى الفعل المستفاد من محول لانه اسم مكان من حوله علي نفسه وبالكف متزل عطف على بحول وعن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالكف منزل ومتعلق الرؤية كما ترى كونه على ذلك الوصف اعني كونه بحول بالكف منزل والمقصود بقوله كما ترى ان اتصاف تلك الوصف الخ بهذه صفة ابين لشيء مما فيه يحب المعنى عن ذلك الوصف كما ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول بهذه المبالغة لان المحسوسات التي تتقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا تتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل ثم يكون المحسوس المدرك اياها الة لها كاملة وميل اليها تام محبتها العالم جبلا الا ترى ان كل احد يحب لادراكه وعبل اليه من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعو اليه وانه لا يرضى العمى بان يغيب الى الظلمة ولو في ام خشي انه اذا اغمض عينيه ساعة ونحوها ان يرد كما قبل عليه بحاجة كانت تامة من العوائد بالتلبس الى كلمات الموعظة وحكايات العقلاء وانه اسمع لا يصل اليه نحو كما يصل الواقفة من العلوم بطلب مسائله عنها لف عايبنا فقوله اكره من معاداتي من هو بسب معاد كما جرى به في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان منشا حسن المعاد مكروه كان المثل الثاني يدل على ان تجدد والصورة متلذذ وما نستفيد من هذين المثلين معادا وحوادث كرهية التكرار ولذة التجدد واقوى وابلغ في الادا وما اولا من ان تجدد وصورة عند ما ابت اليها والذ قوله ولعمري ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل على ما مر في بحث الحسيات من ان زيادة الف النفس بها يقتضي زيادة ميلها اليها وبين حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكره في هذا الاصل امر يحتاج الى التامل وذلك ان الالف هو الشيء لا يحصل الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المالوف اكره شيء واشنع النزاع الى الاشتياق والميل الى المالوف لكن الوجدان يشهد بكون الالف موجبا للميل والاشتياق الى المالوف ويكذب كونه مكروها لا يشتاق اليه فوجب ان لا يكون التكرار والاعادة موجبا للكراهة والتاويل الذي يجب ان نفعله حتى يظهر صحة اجتماع حكمي الالف والتكرار وينزوي المنافاة بينهما ان تعالى تكرارا ما يكون نافعا لذيذا يوجب اللذة والميل وتكرار ما ليس كذلك يوجب السامة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعادة يوجب الكراهة النفرة ليس حكما كليا حتى لا يجتمع مع كون الالف موجبا للميل فنقول من هذا قرب التشبيه امرا جليا لا تفصيل فيه وهو مبني على الاصل الاول الذي يقارب الاصل الرابع كما مر وكون السبب الثاني اعني كون المشبه به كثير الحضور مبني على الاصل الثالث والسبب الثالث اعني كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور في القوة التي تجتمع فيها المدركات مبني على الاصل الثاني فقد فرع ههنا على اصول اربعة من تلك الاصول السبعة ثم بين اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في الشكل والمقدار وكذا الحال في تشبيه ... بالكوز الا ... وتشبيه العنبة السوداء بالاجاصة في الشكل والمقدار واللون

قوله بجهة من الجهات اي من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرر على الحس في الشمس والبدر و كسرة الحاجب
في الوجه قوله او تشبيه نحو قوله كان سنان زاد كفظ نحو مهنا الا انه تشبيه مركب غير مركب كما سبق بخلاف تشبيه
النفط وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط واما في قبله تشبيه احدهما بالآخر في اللجاج اذ وجه
التشبيه في ذلك لا يبتغى بعد النسبة بينهما حيولي وفي المثل الح من الخنفساء يتعالى انها كلما ردت عن موضع
عادت اليه الا اذا انفح في وجهها فانها لا تعود وفاية قوله قبل تصور التشبيه بين الطرفين ما عرفته آنفا
قوله لكونه شيئا وهميا قد سبق ان المراد بالوهمي ما لا تحقق له اصلا ولا هو ماخوذ من امور كل واحد منها
متحقق وذلك كأنياب الغول مثلا فان الانسان لما سمع ان هناك نوعا آخر من الحيوان يهلك الناس سمي بالغول
اخذ الوهم في اختراع اعوان آلة الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب في صور البيت أيقتلني والمشرفي مضاجعي
يقال سيف مشرفي اي منسوب الى المشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف والمسنونة النصال المحددة
والزرق جمع الازرق وعلم الشقيق شقايق النعمان وفي الصحاح ان الشقايق تطلق على الجمع والواحد وانما
اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا يكثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل او تصعد اي مال الى العلو وما ذكر
من اعلام ياقوت الح ماخوذ من مفردات كل واحد منها موجود محسوس وان لم يكن المركب الماخوذ منها
موجودا اصلا قوله كما في قوله عز من قائل انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه فيه مركب من عدة جمل تداخلت
حتى صارت كانها جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما ياكل الناس والانعام من الزرع
والبقول والحشايش زخرفها اي ما تتزين به واكمل زخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وظن اهلها
اي اهل النبات وانث ضميره لاكتسابه التانيث من المضاف اليه قادرون عليها اي على حصدها ورفع غلتها
فجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بما حصد كان لم تغن بالامس اي كأن لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان
قريب غاية القرب تعالى غني بالمكان اقام به وجاز ان يكون الضمائر المؤنثة في اهلها وما بعده للارض على حذف
المضاف فقد شبه في الاية مثل الحيوة الدنيا اي حالها العجيبة الشان التي هي تقضيها بسرعة وانقراض نعيمها
بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاءة وذهابه
حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه نضرا وتيها
وتقوى بعد ضعفه بحيث طمع الناس وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد يظن ان المشبه هنا مفرد
قلت في ذلك الظن فاسد اذ ليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حالها المخصوصة مركبة من معان
متعددة ملحوظة في ضمن الفاظ منوية مرادة كما اشرنا اليه ههنا سواء قلنا انها مقدرة في نظم الكلام
اولا وانما نشا ذلك الظن من حيث ان مفهوم لفظ المثل امر مهم يتحد بالقصة المخصوصة المفهومة من الفاظ
آخر انما مذكور معه كما في قوله مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الح او مقدرة او منوية كما في قوله مثل الحيوة
الدنيا لكن هذا الاتحاد انما هو من حيث المفهوم على طريقة قولك كل القوم وعمارة ذلك الى الله

المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قطعا فقوله وما التكسال الا كالدباء واجلها وسيرد عليك
ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى قوله خياليا كان او عقليا لا يخفى ان المعنى في مثل هذا التركيب على التسوية
اي سواء كان خياليا وكونه عقليا او نحو ذلك مما يجب فيه تقديم الحكم فنا فيه المعطوف عليه وكان في موضع الحال وقوله
من امور جميعه كان الاول وضميره عائد للتشبيه وفي البعد متعلق بحاله لانه كالقصد والتباعد وهو ان يكون وجه الشبه
شاملا لطرفيه والابتذال الامتهان وذلك بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثلا ان
يكون مثالا لكون التشبيه كاملا في تحصيل ما علق به من الغرض واشار الى محسوسا لان الاصل في المشبه به ان
يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لكونه محسوس بيان للامر ومن جهة متعلق ببيان
حال المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بما هو وجه الشبه
في بيان الحال او المقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عنده اميل وهذا مبني على
الغالب على السادة وعلى الحاسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الفها به اكمل اي لا مثل المقبول في الاعرف
الذي ميل النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والظرف اعني قوله فيما الفها به اكمل صلة للموصول وهو لا سيما فقوله
لكن يجب في الحال الا في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به ما ذكر اي مع
كونه اعرف على حد مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله اتم محسوس في امر حسي هو وجه الشبه نادمهنا
اعتبار كون الشبه حسا شارة اي ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة وقوله
مثلي ما تقدم المراد بما تقدم هو ان النفس الى الاعرف اميل وله مني صادفته اقبل والمراد بمثله هو ان النفس
الى الاتم الاكمل اميل وله اقبل قوله مسلم الحكم معروفه كالمسك فان خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة الفضيلة امر
مسلم معروف فاذا المشبه لمن فاق نوعه بحيث يعد في نوع اشرف كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد به من
بيان امكان المشبه قوله او محاولة الزيغ المتعجب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق منا بيان كون المشبه
به في التزيين والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفه في التزيين والتشويه على ما توهم
فلا يجدي نفعا لانهما من الاغراض والكلام في وجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف
قوله لبعده عن التصور هذا بحسب المعنى قايم مقام مطلقا ومن ثم حسن عطف قوله او نادر الحضور
منه مع المشبه على قوله نادر الحضور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله يطلع
عليها اي يطلع ذكر النادر على النفس اي تتصور ان لا تتصور النفس لمثله اي لوقوع النادر من لذة
التجدد وتمثلي اي تتصوره النفس من تمكن النادر عن كراهة ما اعتاد وقد ويد فيه شيء مبحث حيوان
الفعلان اعني تمثل وتتصور بالتذكير على انهما زمان مسند الى ضميرها وحاصل المعنى على التقدير من
ان النفس تميل الى النادر ولا تنفر عنه لاشتماله على لذة التجدد وتقدير عن كراهة الاعادة وهذا تقدير
على الحاصل السابقة قوله بهذا اي بهذا الذي ذكر وقوله سلك للغريب وقوله من القبول صفة لمحذوف
اي اخذ الاشياء من القبول وقوله في سلك اي في سلك القبول بيان لذلك المحذوف قوله تنقطن للتشبيه

بعد التفطن انما هو الحاج التقابل فاذا عرفت اسباب القرب عرفت ان اضدادها اسباب البعد والغرابة
واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب للرد والردائة فلذلك طوينا ههنا ذكر اسباب
للرد واعتمدنا في معرفتها على تفطنك لا تغالى فعلى هذا كان ينبغي ان لا يتعرض هناك لاسباب البعد بعد تعرضه
لاسباب القرب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه تركه تنبيها على ان البعد والغرابة في التشبيه مهم في التعرض
لاسبابه اولى ولم يترك اسباب القرب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه القريب تشبيه صحيح و
قد يكون مطلوبا ومقبولا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليحترز عنه لا ليطلب فاستحسن ان يفوض
معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما يقابله قوله لئلا يذهب عليك تعالى ذهب عليه كذا اذا فاته بسبب الغفلة عنه
وجريان التشبيه لذلك اي لتفاوت الاسباب في شان قبوله ورده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه
وبعده يعني انه متى كانت اسباب القبول والرد اقوى كان شبهها اكمل واشد على قياس تفاوت القرب نقصانا
وكمالا بحسب تفاوت الاسباب قوة وضعفا قال ____ واعلم انه ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة
التشبيه عبر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انه قد يكون حرفا نحو كان زيدا اسد وقد يكون فعلا
نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد يكون دايرا بين الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد
قوله غرا اي غير قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك كان زيدا الاسد في كونه اي كون زيد اسدا ابلغ
اذ قد حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو هو وحكم ثمة بانه يشبه الاسد وكم بينهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا
اي ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا ترى ان استقامة
التركيب في اسد تتوقف على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى
دون التركيب قوله وابي اسد معناه كالبلي في الاسدية وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام
وقوله كفي جواب اذا وفاعله مستتر عائد الى كون المشبه محذوفا وحذف فامثلة حذفه في قولك اسد والقصر
بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر فهو قصير بشرايط اي بشرايط الحذف اعني قيام القراين الحالية والمقالية
موجبة كانت للحذف او مجوزة وقوله في قوة الافادة ظرف لكفي اي كفي ذلك الحذف الذي هو ذكر تقديري
في قوة افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي مفيدا له كذلك وانما كفي لان مسافة التفاوت
في المشبه بين الملفوظ والمحذوف ذكر الحذف قصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة لتخل بها والسر في ذلك
اي منشا تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما وانما الواجب يعني ان الواجب في التشبيه ليس
هو ان يذكر المشبه ولا يترك ذكره اصلا بل الواجب فلم اذا ترك المشبه لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية
مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور فان مثل ما ذكر من هذه الامثلة
لا يعد تشبيها بل استعارة وسياتيك بيانه حاله فان قلت ما معنى الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون
المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح واما مثال المنوي المراد
من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام لفظا فهو الذي ذكر في الكشاف انه مطوي على سنن الاستعارة

كقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر
على سبيل الاستعارة بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الاية الى قوله وترى الفلك فيه مواخر
عند من له ذوق سليم شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكانه قيل الاسلام بحر عذب فرات
والكفر بحر ملح اجاج فلفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر في نظم الاية لكونه مغيرا لنظمها وفي مثل
هذا الموضع ملتبس بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى المشبه
بحيث لو اقيم اسم المشبه مقامه لاستقام الكلام الا انه يفوت الكلام المبالغة المستفادة من الاستعارة
وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم اقامة اسم المشبه مقامه قطعا وبذلك تعرف كون
اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في هذه الاية واذا تحققت ما صورناه اتضح لك
ما ادعيناه من ان التركيب في طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون بالفاظ مقدرة في الكلام او منوية فتذكر قوله
وقرينة المحذوف المبتدا اراد بقرينته نحو اسد واي اسد وانما قال غير جملة اشارة الى ان الجملة لا تتحد
بالمبتدا قوله استدعى اي ايقاعك اسدا خبرا لزيد لان يكون هو اي زيد اياه اي الخبر الذي هو اسد كونا
مثل كون زيد عين الخبر في زيد منطلق يعني فيما كان الخبر المفرد فيه صفة وقوله في ان الذي ظرف لهو المماثلة
والا اي وان لم يكن هو اياه كان زيد اسد مجرد تعديد بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما او المعرب
خلافه قوله فيلزم يعني لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد
وصفا بمعنى شجاع واما حمله على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع فوجب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع في
ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت لا تشتبه عليك انه اذا استعمل اسد في معنى الشجاع كان مجازا مرسلا
من اطلاق اسم الذات على الصفة الحاكم فيه المشبه عند الاستعارة اذ لا يتصور تشبيه مفهوم الشجاع بذات
الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هناك قصدا الى تشبيه في الجملة
فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا واما تعلق الجار به في مثل قوله اسد علي وفي الحروب نعامة فليس لان
اسم الجنس خرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى جري او جبان على ما توهم بل لانه لوحظ معناه
الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة وهذا القدر كاف في الاعمال واذا قلت بايعت زيدا
اسدا ابوه جاز وكان ابوه مرفوعا بمعنى التشبيه اي شبيها باسد ابوه قوله واذا عرفت ان وجود طرفي التشبيه
يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك لانك لما عرفت ان المشبه ما لم يكن متروكا بالكلية مضربا عنه صفحا
لم يخرج الكلام عن التشبيه الى الاستعارة لان الكلام ح يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك ينافي المبالغة
المطلوبة في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به على ما يذكر هناك عرفت به ان وجود طرفي التشبيه سواء
كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه اي الاستعارة واذا عرفت
هذا فقد عرفت ان نقد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يؤثر في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر مر

حيث يظن ان مثل زيد اسد ليس بتشبيه بل استعارة لخروجه عن الشكل الاصلية للتشبيه وقد عرفت ايضا
ان نحو هذا المثال المشتمل على وجود الطرفين صريحا من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به فيه
على المشبه ولا فقولك رايت بفلان اسدا او لقيني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذي صفة
امر آخر مثله في تلك الصفة مبالغة في كمال تلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في هذين المثالين بلغ فلان في الاسدية
مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر وح يخفى تقدير اداة التشبيه وقد يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك
لي من فلان صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح معه ان يستخلص منه صديق آخر وقوله وهو اسد
في صورة انسان من قبيل ما حمل فيه على المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما يلائم المشبه به كقولهم هو
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب ومثل ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كان يقال هو
كالاسد الا انه في صورة الانسان وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله فاذا نظرت اليه لم تر الا اسدا
قريب من هو اسد مع زيادة حصر في الاسدية ولا يحسن تقدير الاداة كان يقال لم تر الا مثل اسد
وقوله وان لقيته عرفت جبهة الاسد يدل على لزوم الاسدية له وتقدير الاداة فيه بعيد وفي قوله ليلقينك
منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع التجريد وقوله بفلان يدل على لزوم المشبه به كان الاسد
منحصر فيه وقوله وليس هو آدميا بل هو اسد يشار به الى قولهم انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية
ويمتاز عنه بالتصريح بالمنفي وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا آخر غير الآدمي من الحيوانات
التي يوصف بالجراءة وقوله كل ذلك تشبيهات جملة اسمية وقعت خبرا لقوله اي نحو رايت بفلان اسدا الخ
قوله فلا فرق اي بين هذه الامثلة وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها ابلغ منه او اراد انه لا فرق
بين هذه الامثلة في انفسها الا بكون بعضها ابلغ من بعض وانما لم يندرج شيء منها في الاستعارة لاقتضائها
كون المشبه به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وليس الامر في شيء من هذه الامثلة كذلك فهي من
باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان ذهب جماعة الى ان التجريد الواقع في صورة التشبيه
واسطة بينهما ومن الناس من يقول ان نحو زيد اسد من قبيل الاستعارة لانه اجرى فيه اسم المشبه به على
المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح وقال
الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم تحسن
اطلاقه كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك
زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال زيد كاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شيء منها
الا بتغيير صورة الكلام كما مر كان اطلاقه اقرب قوله والخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اي اذا كان
وجود الطرفين مانعا من الحمل على غير التشبيه كان الخيطان في الاية معدودين من باب التشبيه ولما بدا
من الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من الفجر

بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا كانه قيل من الفجر وما يمتد معه من غبش
الليل ولولا بيانهما لكانا من الاستعارة اذ لا يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت لم ترك
البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ابلغ وادخل في الفصاحة قلت لما في هذه الاستعارة من نوع
خفاء لاحتمال توهم القصد الى المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان في حكم هو من
الاحكام التي يحتاج اليها كل احد الا ترى الى ما نقل من اشتباه الحال مع البيان على عدي بن حاتم فانه روي
انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه فكان يقوم وينظر اليهما واخبر بذلك رسول الله عليه السلام
فضحك وقال ان كان وسادك لعريضا انما ذاك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاشتباه قبل
نزول البيان بقوله من الفجر قوله والحاصل من مراتب التشبيه ذكر في صدر الاصل الاول ان التشبيه يستدعي
طرفين ووجه شبه واداة يصار اليها لا لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب وبعد وقبول ورد وتكلم هنا ان الطرفين
والوجه كان الاداة ليتوقف عليها دون الغرض فان فائدة الشيء خارجة عنه متوقفة عليه بحسب الوجود وكذا
حال الشيء صفة له متاخرة عنه وقد نبه عن قريب على ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر
المشبه لفظا ويفهم منه ان ادوات التشبيه من اركانه ايضا ويؤيد ذلك انه اذا عرف التشبيه يقال هو الدلالة على
مشاركة امر لآخر في شيء بالكاف ونحوه واذا صور بالمثال قيل زيد كالاسد في الشجاعة فصارت كانها اربعة
ولما اشار الى ان حذف ادوات التشبيه مبالغة اراد ان يذكر ههنا مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه
الاربعة ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا واما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا
وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف صارت الاقسام اربعة وعلى التقادير اما ان يذكر الاداة
او تحذف صارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة والضعف ان حذف الاداة يفيد قوة من حيث انه يجعل
المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى من حيث انه يعم في المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل
على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين كالسابعة والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحده فيه القوة الاولى
كالثالثة والرابعة والمشتمل على حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شيء
من هذين الحذفين لا قوة له اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله وهي ايضا قوية الى ان القوة الحاصلة
لحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه وانما قال في متروك الاداة فيها نوع قوة بزيادة لفظ نوع
لانه لم يصرح هناك بحيثية القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء
الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة بحذف الوجه فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد
في جواب قول القائل من يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فلا ينحصر المراتب في تلك الثماني
اجيب بانه ليس تشبيها اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل وان سلم
فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله فيها قوله واعلم ان التشابه اي التشابه تعالى بينهما تشابه

تعالى بينهما شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه يجعل التضاد الذي هو كون الشيئين متنافيين بحيث
لا يجتمعان وجه الشبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا تهكم بل اراد ان الوصفين
المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما عين الآخر بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما
بالآخر قصدا الى التمليح اي الاتيان بشيء مليح او الى التهكم اي استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال
للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثان وكل واحد من المثالين يصلح للتهكم
والتمليح بل قد يقصدان معا فقوله ثم ينزل منزلة التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين
الآخر حتى يحصل لك هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في صورة التناسب
والتماثل وما تقدم توطئة لهذا التنزيل ومعنى قولك حاتم ثان انه واحد آخر مشارك للاول في الجود حتى كانه حاتم
ثان وتقدير اداة التشبيه فيه ليس مستحسنا اذ لم يرد انه كحاتم ثان قال الاصل الثاني من علم
البيان في المجاز ويتضمن التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه التقابل اذ قد اعتبر
في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في غير الموضوع له ولا شك ان تعقل
غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له وايضا تحقق المجاز وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها
ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب ان يذكر الحقيقة في اصله ضمنا وتقدم في الذكر عليه
ايضا قوله والكلام في ذلك اي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم التعرض لوجه دلالة
الكلم على مفهوماتها وذلك التعرض انما هو بيان ان سببها لا يخلو اما ان يكون هو الوضع او ذات الكلم ومفتقر
الى تقديم التعرض لمعنى الوضع بنفسه وللواضع بالاشارة الاجمالية من هو وان كانت على طريقة الترديد
وانما افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لما ياتي من اخذ الوضع والدلالة في تعريفي الحقيقة والمجاز ومن
تقسيمها الى اللغوي والشرعي وغيرهما قوله في تحققه اي في ثبوته للفظ لا في وجوده في نفسه لانه اضافي
امر اعتباري قوله بحكم التقسيم اي العقلي الحاصر بلا شبهة ما الذات اي ذات اللفظ قوله من يحكى عنه اراد
عباد بن سليمان الصيمري واشار بلفظ يحكى الى ان اختياره للاول ليس بثابت يقينا لما سيذكره من
احتمال التاويل واما الاشعري وكثير من المحققين اختاروا الثاني والبهشمية اختاروا الثالث قوله لكان
يمتنع نقله اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا
سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الآخر كما في المجاز او بوضعه له كما في العلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه
لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ قوله على معاني الفنون لعل هناك
شرطا فقد في حقنا فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها الا انا نقول فح لم تكن الدلالة على المعنى مستندة
الى ذات اللفظ وحده كما هو المدعى قوله لما تقدم اشارة الى ما ذكره من ان الناهل اسم للريان واطلاقه
على العطشان من باب التفاؤل قوله لاستلزامه ثبوت المعنى معا يعني انه لم يرد بذلك انه يلزم ح من قولك

هو جون اي يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا بثبوت السواد وعدمه معا فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل
احد بان تحقق الالفاظ في انفسها يستلزم تحقق معانيها المفهومة منها كما ان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق
اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه ثبوت السواد وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليهما عن
اللفظ كما يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ بمعنى فهمه منه كلما لفظ اذا كانت دلالته على المعنيين
المتنافيين بالوضع لجواز تخلف الدلالة عن اللفظ وقد يقال يمتنع دلالة اللفظ الذاتية على معنيين متنافيين
لامتناع مناسبة ذاته لهما معا ولا يخفى ان كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المصنف ان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين
انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا مرادين للمتكلم في مثل قوله هو ناهل ولا شك ان الدلالة الثابتة
من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان للحروف خواص الظاهر
القائل بهذه الخواص ائمة علم الاشتقاق والقائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف ولكن تنسبهما معا الى الكل و
الجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف حتى منع النفس عن ان يجري معه والهمس يقابله وتحقيق ذلك ان النفس
الخارج الذي هو وظيفة حرف ان تكيف كله بكيفية الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان
بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا والحروف المهموسة المجموعة في قولك ستشحثك خصفه
وما عداها مجهورة هذا هو المشهور واختار المصنف ان المجهورة من الحروف المجموعة في قولنا قد رابني جم ونطاقه
وان ما عداها مهموسة والشدة هي ان ينحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في حروف
اجدك قطبت والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم الانحصار ولا الجري
كما في حروف لم يرعونا قوله وغير ذلك يريد به الاستعلاء والانخفاض والانطباق والانفتاح والقلقلة
وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها ويستند عنده صفة خواص ضمير بينها ومنها الحروف
والمعنى وقوله اي لا يهمل التناسب دالا على ما هو عامل فيه اذا اخذ ومثلنا ترى صفة قضا وما بين منسوب
الى بين اي بين الشدة والرخاوة قوله وان للتركيبات عطف على ان للحروف وتحريك العين من الفعلان
والفعلى يناسب ان يكون معناهما ما فيه حركة كالنزوان وهو ضراب الفحل والحيدى وهو الحمار الذي
يحيد اي يعدل عن ظله لنشاطه ووقوع الضم في فعل يناسب ان يوضع لافعال الطبائع اللازمة والدائم بغير
العين في مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد يناسب التكثير في معناه قوله وفي ذلك نوع
تاثير لا ننفي الحكم في اختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص
الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره واما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه
متعذر فما ظنك باعتباره في جميع كلمات جميع اللغات قوله والحق بعد اي والحق بعد ما اشرنا اليه من
ان لا ننفي الحكم باعتبار خواص حروفها واوزانها نوع تاثير في اختصاصها بالمعاني ان المذهبين الاخيرين
لا المذهب الاول لان ذكر النوع من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل هو كما صرح به بعض

على تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وترديد بين الحق من المذهبين الاخيرين بل منه
الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله اما بخلق علم ضروري بان
هذه الالفاظ وضعت بازاء المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة واما بالالهام على احد الوجهين ولما كان
الالهام اقرب هذه الوجوه اختاره وعطفه على التوقيف كانه تفسير له وصرح بالوضع في المذهب الذي ليعطف
عليه الاصطلاح ويشير الى انه لا تتاتى من واحد بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح ههنا بطريق
الاعلام لظهور انه الترديد والقرائن كما في الاطفال بل صرح به في المذهب الاول لنوع خفاء فيه وقوله في
الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد لنفسه قوله والوضع عبارة اراد به الوضع المتعلق بالكلم لان
الكلام في هذا الوضع دون الوضع الشامل للدوال الاربع واختار اللفظ على اللفظ اشارة الى اختصاص
الوضع بالمفردات عنده وقال معنى بالتنكير اي معنى كان وتعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها قد يكون
على وجه جزئي كتعيين لفظ الضرب بازاء معناه ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه كلي كاوضاع
المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني للمفعول الى غير
ذلك مما يتعلق بالهيئات فانها ليست موضوعة خصوصياتها بل بقواعد كلية كان يقال مثلا اسم الفاعل
من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالتفسير المذكور لا شخصي ولا نوعي اذ لا بد
في تعيين المجاز بازاء معنى من اعتبار قرينة اما شخصية وهو ظاهر او كلية كما في اعتبار واضع اللغة
انواع العلاقات المجازية فانه لم يكتف باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة ما
دالة على المعنى المراد ومن قال في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان
يكون اعتبار الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا قوله
اذا عينته بازاء ما اردته من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان يكون تعيينك هذا على قانون العلاقات
المعتبرة في اللغة قوله وان الوضع تعيين الكلمة بدل ههنا اللفظ بالكلمة اشارة الى ان اللفظ بما ذكر
من تعيين صار كلمة مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظ وما شرع فيه
الان تمهيد للشروع في تعريفاتها قوله غير ممتنع لجواز ان يكون بينهما مناسبة مصححة لنقل الذهن من
المعنى الاول الى الثاني كما بينت علته في صدر فصل علم البيان قوله على هذا اي على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة
يطلب بها تارة معناها فتكون حقيقة واخرى غير معناها فتكون مجازا وانما لم يذكر الكناية لدخولها
في الحقيقة كما سيصرح به حيث بين حال صاحبي المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة
المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ فيه في الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في التصريح او مع ارادة معنى
المعنى كما في الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده قال ... فالحقيقة قد سبق
توجيه التعرض بها في اصل المجاز وتقدمها عليه والتاويل في الوضع سواء لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا

او لا بد من ان يكون مبنيا على تاويل وذلك اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يستعار المعنى الموضوع له
لغيره بطريق الادعاء والمبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا كما يرد
عليه في مباحث الاستعارة تحقيق التاويل الذي هو مبني ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون المستعار مجازا عقليا
وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة مما احتاج اليه في صحة الحد لان لفظ
الوضع وما اشتق منه اذا اطلق يتبادر الفهم الى ما هو بالتحقيق دون التاويل لكنه اراد دفع الوهم لمكان الخلاف
في الاستعارة هل هي مجاز لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بقيد تقديم الفعل
عليه عن المبتدا في زيد قائم وعن الحال في حد النعت بقيد الاطلاق وقوله على اصح القولين لا يجوز ان يتعلق بقوله
بعد لان اصح القولين ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي هو حقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف
يصح ان يعد الاستعارة مستعملة فيما هي موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق بقوله ليحترز اي انما يحترز
في حد الحقيقة عن الاستعارة على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي واما على القول الاخر هو انه مجاز عقلي
وحقيقة لغوية فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ان يتقدم قوله على اصح القولين على قوله في الاستعارة لئلا يقع
فاصلا بين بعد وما عطف عليه ولا نسبها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه من التقييد باصطلاح التخاطب
كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها
على الدعاء فانه مجاز قطعا مع دخوله في الحدود فهو باب الحيثية مرادة اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث
انها موضوعة له وبما ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد اصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به مزيد الوضوح
او توهم ان الحيثية لا يعتبر في الحدود قوله وكذا ان يقول وضع في هذا الحد قوله ما تدل عليه بنفسها موضع ما هي
موضوعة له في الحد السابق بناء على ان الوضع اعني تعيين اللفظ بازاء معنى بنفسها يستلزم دلالتها بنفسها عليه
بل هما متلازمان اذا خصصت الدلالة الوضعية بما للوضع مدخل فيها ووضع ايضا في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة
موضع قوله من غير تاويل في الوضع في الحد السابق واحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة ولو
فرضناها مستعملة فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من التحقيقي والتاويلي ليست مستعملة فيما تدل عليه
بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سياتي في بحث الاستعارة وجوابه انه يدعي ان من جعلها
مستعملة فيما وضع له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فتكون
قرينة الاستعارة عنده قرينة المشترك بطريق الادعاء فانها لدفع مزاحمة المعنى الاخر لا لتحصيل الدلالة على المعنى
المراد لكن يتجه ح ان لا يكون دلالة المشترك الماخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة
فيخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي وفي المشترك تحقيقي فلا يلزم من عدم الظهور
في الاستعارة عدم الظهور في المشترك قوله والقرء دخول المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر لكن في دخوله
في الحد الثاني خفاء فلذلك تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله والقرء الى قوله منتسبا الى الوضعين هو ان القرء مثلا
لما وضع لكل واحد من معنييه حيضا وطهرا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك اعني مفهوم العدد الدائر بينهما

وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ للاحد المطلق لا للمجموع المعنيين من حيث انه مجموع
فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا اي غير مقيد بالنسبة الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق
الدائر بين معنييه فان الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منتسبا الى الوضعين فقوله في انه
لا يتجاوزهما اما بتاويل مصدر بمعنى الفاعل اي في كاستعماله القرء في غير المتجاوز وهو الاحد الدائر واما بتقدير مضاف
اي في كاستعماله في ذات لا يتجاوز وهذا كما ترى مردود جدا اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه
لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك بينهما وهو ظاهر ... ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ
مشتركا بين معنيين فقط ولوجب اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلثة اعني ذلك المفهوم الكلي وفرديه
واما ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلم فكيف يقال
ان المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم بكونه موضوعا للقدر المشترك
يستلزم كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه
من له ادنى مسكة في اللغة فالصواب ان يقال ان لفظ القرء اذا لم يخصص باحد وضعيه يتبادر منه الى
الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك بعينه وكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه
فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه لما عرفت من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان
هذين المعنيين متساويان في التبادر احتمالا وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على
ذلك المعنى المراد ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس الى دلالته على المعنى الاخر مع كونها راجحة بالقياس
الى دلالة ذلك المشترك على معانيه المجازية فقوله انه لا يتجاوزهما لم يرد به ان اللفظ مستعمل في عدم التجاوز بل اراد
انه في ذلك الاستعمال لا يتجاوزهما فكانه مستعمل في عدم التجاوز واشار بقوله غير مجموع بينهما الى ان المشترك
لا يصح استعماله في جميع معانيه مطلقا كما ذهب اليه الجمهور واما على الخصوص اعني اذا كانت المعاني متضادة
كما في لفظ القرء ونظائره قوله اما اذا خصصته بواحد التخصيص في قولك القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في قوله
القرء لا بمعنى الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفي الحيض تعيين للطهر قوله كما كان الواضع عينه بازائه بنفسه
يعني ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه فلا معنى لذكر التعيين الا جعله
بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لرفع المزاحم فالقرينة في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها
وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي كالجزء من مقتضي الدلالة ههنا ولا اشارة الى هذه التدقيقات التي اوضحناها
قال وانه اي ما ذكرتم من حال المشترك مخصصا باحد وضعيه وغير مخصص لطيفة فضل تامل منك واحتط
اي استعمل الاحتياط في التامل قوله المستعمل في معناها بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة
من المجازات لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وصرح بقيد التحقيق الاستعارة
فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود الثلثة للحقيقة كما نبه هناك عليه ولا بد في الحدين
الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحيثية والتصريح باصطلاح التخاطب قوله وهذا الماخذ يريد به ما ذكره من

انه متى يطلق عندك صاحب الوضع نسبة الحقيقة اليه عرفك اي يحصل لك عارفا بامكان انقسام الحقيقة الى اكثر
من تلك الثلثة وذلك بان يتعين مثلا ان الوضع من النحاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية وقس
امثال هذه اصطلاحية وعرفية خاصة قوله واما المجاز ذكر ههنا الكلمة اما اهتماما بشان المجاز لكونه مقصودا
اصليا واورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعة اي هي
مستعملة في غير الموضوع له التحقيقي فيتناول الاستعارة المستعملة في الموضوع له التاويلي ... ما لم يكن اعتبار
الحيثية ههنا كما اعتبرت في حد الحقيقة اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير احتيج الى
ذكر قيد اخر يقوم مقام قيد اصطلاح التخاطب في المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل هو غيرا بالنسبة
الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان تكون تلك الكلمة المستعملة في معنى مغاير
لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ان يكون ذلك المعنى المغاير عين معناها الشرعي والعرفي مثل ان يستعمل
صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ الغائط في قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان
في الحد وانما قلنا مطلقا احترازا عن المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع له
معناه مطلقا وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي
مطلقا مع جواز كونه عين معناه مثلا ان استعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء وقس على ذلك اذا كان
نوع حقيقتها عرفيا والباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير وكانه اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به
واما ذكر استعمالا فبالتبعية اظهارا لمتعلق الجار الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف
اللام دون عن اي احترازا لئلا يخرج واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اي احترازا عن ان يخرج وقوله
نظرا تعليل للاحتراز ولا بد في قوله احترازا عما اذا اتفق من تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله
لا بالنسبة معطوف على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعا له بالنسبة الى نوع حقيقتها الا بالنسبة الى نوع حقيقتها غيره
وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار بطريق المجاز بناء على انه في العرف مخصوص بالفرس والبغل
قوله فيقع اي الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به وهي
مستعملة في المكنى عنه لانه المقصود الاصلي من الكناية لا المعنى الموضوع له اعني المكنى به فانه مراد على انه وسيلة
الى ذلك المقصود الاصلي فههنا بحث وهو ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم يكن مستعملة
فيه كما سيصرح به فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون نقيض فيما سياتي الحقيقة التي ليست
بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في اخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل فاما ان يراد به معناه
وحده وهو الحقيقة اي التي ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز او يراد به معناه معا وغير معناه
وهو الكناية وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في مجموع المعنيين وذلك ظاهر ويقال ايضا مستعملة في كل واحد انتهى
منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي والاستعماله في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الاخر فهذا

الاعتبار يدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييدها بالتي ليست بكناية جدا وانت تعلم انه قد لا تقصد
بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما في قولك لمن لا نجاد له انه طويل النجاد وقصدا الى طول القامة واما
ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد بتصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل منه الى المكنى
عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث الاستعمال فمدفوع بكون الموضوع له
مقصود التصور في الكناية التصور دون التصديق وليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من
تصور المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع
له مقصود التصور في الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة
المعنى الموضوع له لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة
واجبة فيه ولا يجعل الكناية قسما ثالثا على ضرع قوله بمعنى معناها بالتحقيق هذا الظرف اعني قوله بالتحقيق
متعلق بمعناها حال منه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعملة فيما يكسب معناها ملتبسا بالتحقيق
وفايدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة
في معناها بالتاويل قوله مستعملا لانه ذكر اي في معنى معناها والجار اعني بالشبه متعلق بمعنى المغايرة
المستفادة من معنى معناها وقوله في ذلك النوع متعلق بمعناها اي ما يكون معناها في ذلك النوع
واعترض على حدود المجاز بانه يجب ان يزاد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا
الى كتاب في يدك وذكر القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عبارة
الحدود مشعرة بان ذكر الكلمة عن قصد ولا قصد في ذكر الغلط وهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون
سهوا من اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد قوله واعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال
الماخوذ في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان مستتبعات التراكيب ليست مما استعمل
فيها الالفاظ واما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في حد الحقيقة فقد سبق ما به وما له
وما عليه قوله ومن حق الكلمة في الحقيقة بيان لثبوت استغناء الحقيقة عن القرينة وقيد ما يخرج
الكناية لان الكناية تفتقر في دلالتها على المكنى عنه الى قرينة وان لم تفتقر في دلالتها على معناها
الاصلي والباء في نفسها متعلقة بان يستغني وقوله لتعينها تعليل للاستغناء بنفسها عن غيرها
فان تعين الكلمة بنفسها لمعنى بحكم الوضع يقتضي ذلك الاستغناء قوله واما ما يظن بالمشترك يعني
فقد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة يحتاج الى قرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة على الكناية
على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير وذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دل بوضعه تبادر منه
الفهم الى الموضوع له وان لم يعلم بعينه كما لا يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان في دلالته
على الموضوع له اجمالا مستغنيا عن القرينة واذا تفحص ما عداه وضعه انتسبت بلا دلالته بنفسه على معين

وذلك التخصيص لدفع المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتضائها كما مر قوله وحق الكلمة في المجاز بالغ في احتياج المجاز
الى القرينة حيث قال وحق المجاز بترك لفظ حق وكان حقه منحصر في عدم الاستغناء عن القرينة وقوله ليعينها
على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي لتعين تلك الغير الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة حقيقة
اراد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي قوله لمكان التناسب اي لوجوده على ان المكان مفعل
بمعنى الكون اي الثبوت والوجود وجاز ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي لمنزلة التناسب قوله
اذا وجب اي ثبت وبهذا فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا قوله واجب لها ذكر
اي ثبوتها في موضعها وقد اكد به قوله ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من قوله بمعناها الواجب قوله
فهي عندي للتانيث في الوجهين اما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا بمعنى فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة لكلمة
فلا بد من التانيث واما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا بمعنى مفعول فيحتاج الى تكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة
في الاصل صفة مؤنث غير مجراة على موصوفها اعني الكلمة فيجب التانيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان
وانما ارتكب هذا التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التانيث وذهب الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول
للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل من جاز المكان يريد
انه مصدر ميمي بمعنى اسم فاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة التي تعدت مكانها الاصلي اي جازته وانما
فسر قوله غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا يدل عليه بنفسها لمزيد اظهار تعديها عن مكانها الاصلي ولما
كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي
طريقا اليها من جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصوير معناه ومسلك اليه قوله واعتبار التناسب
لما ذكر انه روعي التناسب في تسمية الكلمة بالحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب بمنزلة قدام لا
الاسم الذي روعي فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق
وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذكر الاسم على غيره فانه اذا سمي انسان له حمرة باحمر
كان المعنى المسمى به ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فيكون
الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله دالا على خصوصية ذاته بحيث لا يصح
اطلاقه بهذا الوضع على انسان اخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف لتصحيح اطلاقه على ما قام ذلك المعنى به
فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذاته اصلا فيصح اطلاقه على كل ما قام به الحمرة
مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت والاثبات خارجا
عن مفهومه غير مصحح لاطلاقه بذلك الوضع على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح اطلاقه على كل ثابت او مثبت
بوضع واحد فان قلت ماذا تقول في كتاب وآلة اهما من قبيل الاسماء او الصفات قلت بل هما من قبيل
الاسماء الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا وصار بذلك اقرب الى الصفات

بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية ذات

من يحوا حمرة على ما ظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء على الوجهين احدهما ان يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي
باحمر اي جعل علما له والثاني ان يكون داخلا فيه ماخوذا مع خصوصية الذات كنحو كتاب وآلة وان اعتبار
المعنى في الصفات على وجه واحد وهو ان يكون داخلا في المفهوم ماخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضابط
ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو وصف يصح اطلاقه على جميع محال ذلك المعنى وما اعتبر فيه
خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه خارج عن المسمى سواء
كان اسم جنس كالحقيقة او علما كاحمر او على انه داخل فيه كالكتاب والالة والمعيار في تمييز الاسماء التي دخلت
في مفهوماتها المعاني عن الصفات ان يوصف ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا آلة واحدة قديم
ولا يقال شيء آلة ويقال كتاب كريم ولا يقال شيء كتاب قوله اي تركه مفعول له بتقدير مضاف اي اتق التسوية
مخافة ان تركه قوله لصحة اطلاقه عليه اي على الانسان الذي وصف باحمر وقوله عن الاخر متعلق بما في اين
من معنى البعد قوله وان كثيرا سووا اي بين التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف قوله لكونه مجازا عقول
اشتقاقا من كذا اي من اله بالكسر اذا حار واصله وله قوله ولكونه معبودا اشتقاقا من كذا اي من اله
بالفتح الاستتار اي عبد والمقصود ان لفظ الله علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد هذين المعنيين معتبر فيه
لترجيح التسمية به سواء قيل انه خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر في الاعلام او داخل فيه فلا يتفاوت
الحال بينهما خلافا لاحمر على الجواز زوال الحمرة فيه والعلم ان كانت الحمرة داخلة في مدلوله فقوله فظنوا
اسماءنا اي حيث جعلوا الفاظنا بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب اطرادها
فيخرج عن كونها اسماء ويلزم جواز اطلاقه على غيرها كما قوله يرمونا اي ينسبوننا والحال ان موضع السر مكانهم
الذي هم فيه ليلا ونهارا قوله غفرا اي اغفر لهم غفرا ما صدر عنهم من نسبتنا الى الباطل وسبهم ايانا
قال ويجوز الحقيقة والمجاز عند اصحابنا في هذا النوع اي في علم البيان وهو ظرف لاصحابنا وايراد
كلمة كل في الحدود شايع في عبارات الادباء لان ذكرها اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كما في قيل كل كلمة
اريد بها كذا فهي حقيقة ولا شك انهم يفهمون منه المعنى المشترك الصادق على كل فرد من الحقيقة اعني الكلمة
التي اريد بها كذا فيحصل المقصود بالحد مع تقريب الى الفهم واشارة الى الضبط فقوله كل كلمة اريد بها ما وقعت
له في وضع واضع مغن لان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل فيما وضع له في
غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما وجب ويخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر
من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التاويل كما ارتكبه في حد
وخروج باقي المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد ساوى حده حد قوله في وضع واضع اللغة وغيرها وذكر
لان التنكير والابهام يدل على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة
لان الاصل والسابق في الاعتبار هو وضعه وباقي الاوضاع متاخرة عنه لان اصحابها ينقلون الفاظا

موضوعة في اللغة الى معان اخر قوله وانما ذكره هذا القيد تقريرا للمعنى الاول فان قلت هلا حمله على
الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ له الى غير الوضع اعني العلاقة المصححة
لاطلاقه عليه مع استناده الى وضعه لما هو موضوع له قلنا انما لم يحمله عليه لان معنى وقعت له في وضع انها
وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد
في الوقوع الى غير الوضع قوله والذي يقع له الكلمة في غير الوضع هو ما تتناوله عقلا بواسطة الوضع لا تعالى
هذا تفسير الاعم بالاخص فان الكلمة قد يقع في غير الوضع لما يتناوله تناولا عقليا بل عاديا او اعتقاديا الا انا نقول
قد تسامح في العبارة فذكر ما هو المعتبر في الدلالة عند الكل على قصد التمثيل دون الحصر ولا باس عليه في ذلك لانه
بصدد بيان ما ذكر تقريرا للمعنى الاول وكان تقول الاولى بالتناول العقلي ما يعم العادي والاعتقادي
ايضا قوله فانها تكون واقعة لجزئه جزء ان اراد به وقوع النص لكل واحد من الخمسين على الانفراد فامر
ظاهر والدلالة لم تضح وان اراد به وقوعها لمجموعها كان الامر مبنيا على ما قيل من ان العدد لا يتركب من الاعداد
التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع يتناوله
الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع واضع تحقيقا ويتناول المجاز المستعمل فيما وضع له بوضع
اخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول اي لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غير ما هي موضوعة له
بوضع اخر ويخرج الغلط ايضا لكن يرد على حدهم الكناية اذ لم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له
كما يرد على حدهم الغلط فقد تساوى هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله فتامل قوة هذا وقولهم فتامل
قوله واعلم ان الكلمة حال وضعها اللغوي الكلية اسمان وضعها الجملة الاسمية اعني قوله حيث انها لا تسمى والظرف اعني
حال وضعها معمول ان الاسم بحسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق بما في حقها من معنى الفعل وجاز ان تتعلق به
ايضا حال وضعها فيقدر الكلام هكذا حقها حال وضعها ان لا تسمى لما عرفت والحاصل ان الاستعمال معتبر في
حد الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز وقوله كالجسم حال من المستتر في ان لا تسمى
وحال الحدوث ظرف لقوله لا تسمى ساكنا ولا متحركا وانما لم يسم بذلك لان السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة
هو الكون الاول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث له كون اول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون قوله واما حال
الوضعين الاخيرين اي الشرعي والعرفي فحق الكلمة كذلك اي ان لا تسمى حقيقة ولا مجازا لكن حقها في حال الوضع الاول
اي اللغوي ان لا تسمى بهما على الاطلاق اي لا يكون حقيقة ولا مجازا اصلا وحقها في حال الوضعين الاخيرين
اي المتاخرين عن الوضع اللغوي ان لا تسمى بهما مع تقييد الحقيقة بنوعها اي لا يكون في حال الوضع الشرعي حقيقة
شرعية ولا مجازا للحقيقة الشرعية ولا يكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا للحقيقة العرفية ولما اكتفى
بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها الاصل ذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة ولم تقل ولا مجازا شرعيا ولا مجازا
عرفيا قوله وان كان الاطلاق قد يحمل وذلك بان تعرض نقل الشارع او العرف اللفظ الى معنى اخر بعد الوضع اللغوي

وقبل استعماله في معناه بحسبه فح لا يكون الكلمة حقيقة ولا مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال
الى فرض اختراع الشارع او اهل العرف لفظا لم يوضع في اللغة اصلا قوله في الاصليين اي المجاز والكناية وقد ير
بلفظ التلخيص الى انه كان في كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا قوله وانه نسوقه اي
نسوق ما عند السلف ومرتبا حال منه وكذا قوله مقررا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد وتابد
بالضم والكسر اي توحشت والاماطة الازالة واللثام ما على الفم من النقاب وفاعليه حال من فاعل نسوقه كما
ان المتبهين كذلك قوله اجروا الى ركائب افكارهم والشأو والغاية اي اتوا اي اخوا الكلام كائنين لديه فاذا
استناخا اي بروفه وما نحن نراه على الخصوص في نحوص اي في وسط ذرا اي ذروة ما ذكر وهو بالفتح الكنز
والذرة وبالضم جمع ذروة بضم الدال وكسرها وهي اعلى الشيء عن استطلاع طلعها اي عن طلب الاطلاع على حقيقة
ما يرونه وما نحن نراه قوله اعلم ان المجاز يعني به ما يطلق عليه لفظ المجاز لا المجاز المفرد فيما سبق فانه في المفرد
والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي هو في الجملة والنسبة قوله واللغوي قسمان الظاهر انه اراد به اللغوي
الذي فسر بقوله وهو ما تقدم فيتجه ح ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد
اجيب بان المص كما سيجيء معترف بان حد المجاز اللغوي غير متناول للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعترف ايضا
بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على راي السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان حدهم المذكور
للمجاز اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال اراد بالمجاز اللغوي الذي جعله مقسما ما يطلق عليه المجاز
اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى لا يندرج في المجاز
ايضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى تاويل ما يطلق عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء
قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل قسما من الحيوان قوله لما انقسامات اي وللاستعارة انقسامات
كثيرة ومباحث جمة كما ستردد عليك قوله مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والثاني في الجملة
وقدم اللغوي الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز وقدم من اقسام المجاز الراجع الى المعنى
غير المفيد لان المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه وكذا المتضمن للمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس
الى الخالي عنها مع ان مباحث غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان
مباحثه اقل تفريغا للخاطر في التوجه الى الاكثر قوله ويتلوه الكلام اي يتلو المجاز العقلي الكلام في الحقيقة
العقلية اي يتبعه في فصل كما هو حق التابع بالقياس الى متبوعه لا في فصل على حدة واما تفريع الحقيقة اللغوية
على مجازها فلا نراه في صدده قال الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة
كلا ان تجعل قوله المجاز اللغوي خبرا للفصل الاول كما يقتضيه عنوان الفصول الخ وكان الظاهر ان يجري في جميع
الفصول على سنن واحد لانه تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فاستعمل فيها كلمة في بناء على التاويل
الذي عرفته في الاصول والفنون ولك ان تجعل الخبر في الفصل الاول والثاني محذوفا والقرب الظهر عامر اعلم

فنقول هكذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة غير المفيد ويكون قوله المجاز اللغوي الخ
مبتداء خبره ما بعده اعني قوله هو ان يكون الكلمة الى ساقه وفي حمله ان يكون على هو مسامحة تابعة في الكلام
ولا بد من تقدير مضاف يصح به الحمل اي هو ذو ان يكون الا ان التصريح بهذا المضاف في الكلام مستبشع
جدا قوله مع قيد ان يكون انف مرسونا بدل على اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن اشتقاقه من الرسن
مع ان نقل ائمة اللغة وتبادر الفهم من موارد الاستعمال يشهدان به وباعتبار قيد في المشفر والحافر في مفهومهما
ايضا وقد سبق بيان ما دل عليه كلامه ههنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقة لا تختص بالانسان الا بناء على
ما ذكره في مباحث وجه التشبيه في اختصاصها بالانسان قوله استعمل الانف من غير زيادة قيد اي تستعمل
في معنى الانف الذي هو موضوع له من ذكر القيد فيصير مطلقا وصدر البيت ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كانه فحم واختيار ان مرسنا ماخوذ من السراج اذ يقال سرج الله وجهه
اي حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وايا ما كان ففي الكلمة
غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا تقال ح قد
استعمل مقيدا بقيد آخر لا مطلقا لانا نقول لم يستعمل هو في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق الموجود
في ضمنه بلا قياس قوله رجلا فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلا قوله او مثل المشفر اي مثل ان تستعمل المشفر
استعمال الشفة بان تجرد عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج
قوله فلان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان الى قرينة والى ان المراد هو الشفة لا غير لجواز ان يراد به
تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظ فيكون المشفر ح استعارة لا مجازا غير مفيد ولا مجال لهذا الاحتمال
في قوله ومرسنا قوله ومن هذا القبيل ابتداء كلام لبيان وجه التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم
الوضع اي اي وضع كان فيكون النص وفيه في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا اعني ما يقابل المجاز
العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي بحكم العقل ويكون النص وفيه عقليا قوله ضد المصبوط والقيام
مقام احد المترادفين يعني اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين فكان
احد المترادفين اذا اقيم مقام الاخر لم يقصد به معنا اخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يفيد فائدة كذلك المشفر اذا اقيم
مقام الشفة لم يقصد به الا ملك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذكر القيد الذي جردت الحقيقة عنه تابع عارض
لها كانه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصابع
على الانامل في يجعلون اصابعهم في اذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا اطلاق اليد على القدرة يفيد تصويرها
بصورة ما هو مظهرها وايضا كل من هذين الاطلاقين اثبات الشيء ببينة كما سياتي وليس في ذكر المشفر
لاتحاد المعنى حقيقة نعم اذا اريد تشبيه نفر الانسان وشفته ورجله بحوافر الدواب ومشافرها وحوافرها
واستعملت هذه الالفاظ في تلك المشبهة بمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة

ولا استحالة في كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد صالحا لان يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين متباينين
قال الفصل الثاني المجاز اللغوي الراجع الى المعنى الكلمة لا الى حكم لها قوله سواء تعدى الكلمة لم يذكر
في هذا التفسير ما يميز هذا القسم عن غير المفيد والاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه
واما نظرا الى انه تعدية في الاستعارة بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به ولا في غير المفيد ايضا لبقاء
ما هو اصل المعنى واللام في قوله لتعلق النعمة بها متعلق بان يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله تصدر عن اليد
اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة واشتهارها لا يؤدي بمعنى النعمة لا ينافي كونها في الاصل مجازا لغويا وقد صار
حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اردت اي بلفظ اليد القوة او القدرة كما نراد بهما معنى واحد كما يشهد به قوله لان
القدرة الخ والمشهور ان القوة صفة يتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق
الارادة واستعمال اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان اليد
كالسبب المادي للقدرة ولو قال اذ بها يكون البطش لكون تعليلا لظهور سلطان القدرة في اليد لكان اظهر شهادة
الفطرة السليمة قوله ولذلك اي ولان ارادة النعمة والقدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي
تجدهم لا يطلقون لفظ اليد على ما لا ملابسة بينه وبين الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المتعدي عن
معناه الحقيقي قوله ونحو ان يراد المزادة بالراوية والمزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة التي تسمى راوية
قال ابو عبيدة لا تكون المزادة الا من جلدين تفأم بجلد ثالث بينهما لتتسع وجمعها المزاد والمزائد واما الظرف الذي يجعل
فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود قوله وان يراد البعير لم يذكر ههنا لفظ نحو لقربه
بما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على المحمول وههنا عكسه لذا عطفناه وقال بنحو من الجهة المذكورة اي الجهة
التي هي قريبة من الحاملية والحفض بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاصل ثم استعير للبعير
الحامل له حتى ظن انه مشترك بينهما كما يشعر به عبارة الصحاح والربيئة الطليعة من ربأت القوم اذا كنت
طليعتهم في مكان عال والتاء للمبالغة كفروقة وعلامة ولم يرد بقوله كانها الشخص كله ان هناك تشبيها حتى يتوهم انه
استعارة لا يوجد لانه لو حمل على ظاهره الذي هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه به حقيقة
لا ادعاء كما في الاستعارة المكنية بل اراد تحقيق العلاقة وتاكيدها اشارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل
الا اذا كان لذلك الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث من
السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او السنام عطف على النبات اي وان يراد الغيث بالسنام
فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث سبب قريب للنبات وسبب
بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المستن من ربابه يصف غيثا يقال استن الفرس اذا رفع يديه وطرحهما
معا فيجيء برجليه والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي من اطلاق اسم الغيث اي على الغيث او من اطلاق
اسم المسبب على السبب البعيد بمرتبة قوله وانزل لكم من الانعام ثمانية ازواج بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام

مطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل انزل مجازا بمعنى قضى
او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول من السماء من حيث انها كتبت في اللوح قوله لا سيما اذا نظر الى ما ورد
يعني انه اذا نظر الى ما ورد في الحديث كان وجه ذكر التفسير اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان او امرها في معيشتها
على انزال الماء من السماء ونزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء بل من مياه الارض والصخرة
من صخرة بيت المقدس وقيل من كل صخرة كبيرة من جبل قوله وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انزال الماء الى الصخرة
ثم قسمته هو معنى قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء اي الى الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك
ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد يقال سلكت الشيء في الشيء فانسلك فيه قوله ومما نحن فيه اي ومن اطلاق
اسم المسبب على السبب قوله رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم اي وفي السماء المطر الذي هو سبب
رزقكم وقال بعضهم يجوز ان يجعل لتقابل الذي بين الرزق والسماء بتقابل الظرفية وكون الرزق في السماء
فيكون ح مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا هو لان ما ذكره مجاز لغوي
ايضا الا انه في كلمة في على طريقة الاستعارة وانما يكون ههنا مجاز حكمي ان لو نسب ظرفيه غير السماء للرزق
الى السماء فتدبر قوله ومما نحن فيه فضلة عما سبق لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل اعني ميراه او اضلله
مع الاختلاف في هداه او اضلله لانهما على حقيقتها عند اهل السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار علاقة
السببية المتناولة لاطلاق اسم المسبب على السبب كما في اكثر الامثلة والحكم كما في مثال الاكاف والدم ومعنى الطف
به الصق به اللطف يقال الطفه بكذا اي برّه به فهو متعد بنفسه وفي الرواية باللطف دون خلق الاهتداء
وغاية ما هو مترتب من استحقاق المكلف باهتدائه ثوابا فلا بد ان يكون فعلا اختياريا وفسر الاضلال
بالخذلان لا بخلق الضلال لمثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح اليه تعالى قوله اي العناد المستلزم للنار
هذا تصريح بان اسم النار المسببة عن العناد اطلق على سببها اعني العناد وعند صاحب الكشاف ان اتقاء
النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز ههنا وقوله لاستلزام اموال اليتامى يا ها اي النار دال على ان اسم النار
اطلق على سببها اعني اموال اليتامى ويكون المعنى انما ياكلون في بطونهم اموال اليتامى المؤدية الى النار فاندفع
توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بجهة سببية تلك
تلك الاموال للنار واول البيت ان لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا على
سمان وقوله اي علفا يسمن اكافا فيه بيان لوجه سببية الاكاف للعلف كما ان قوله للتعلق بين ذكر العلف وبين
الاكاف اشارة الى علاقة السببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول القائل مبتداء والتعلق خبره وكذا قوله
مبتداء والتعلق بينهما اي التعلق سببية الدية للدم خبره وعلى هذا يصح ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق
اسم المسبب على السبب لكنه كما ترى بعيد عن سياق الكلام قوله ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل
عن ارادته تريق عاكثير الموارد شايع الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب على السبب

وقوله استعملت على صيغة المبني للمفعول مع التانيث مسندا الى قرات بتاويل الالفاظ او الجمل واعاد ذكر المصدر اعني الاستعاذة لاظهار متعلق الجار في قوله بقرينة الفاء وصيغة مجازا اليتم به كون قوله استعملت مع ما في حيز بيانا لقوله تعالى فاذا قرات القران قوله والسنة بالجر عطفا على الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه دلالتها ان الفاء دلت على تاخر الاستعاذة عن المعنى المراد بقرات والسنة المستفيضة دلت على تقديم الاستعاذة على نفس القراءة فلا بد ان يجمع بينهما بان يراد بقرات معنى غير القراءة ولا شئ يراد منها سوا ارادة القراءة قوله ولا تلتفت قد نقل ائمة القراءة ان قوما ذهبوا الى تاخير الاستعاذة عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس ذلك مخالفا للمعقول اذ فيه احتراز عن الوسوسة المؤدية الى العجب بالقراءة والاعتداد بهذه الطاعة الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور الملهم في حال القراءة فلذلك نهي عن الالتفات الى من يؤخر الاستعاذة وعد ناظرهما من ضيق مجال المؤخر في اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة فقال رب قد يقال جاز ان يكون فقال تفصيل النادى على قياس ما قيل في فاقتلوا انفسكم على تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر واذا حمل مجيء الباس على الاهلاك كان اهلكنا بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس بعد ما اريد الاهلاك وقد مر انه عدول من باب القلب وانه في مجيء الباس الحكم بحينه واستيفائه واما حمل الباس على عذاب القبر او عذاب الاخرة فمما لا يصح لان الحال اعني قوله بياتا او هم قائلون تابا بمكلى الاباء واغا خص وقت البيات ووقت القيلولة بمجيء الباس لانهما وقتا الغفلة والدعة فنزول العذاب فيهما اشد وافظع قوله بقرينة انهم لا يرجعون قرئ ان منع بالفتح على ان لا زائدة فالمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم بخلاف ان الله ابا هم او على ان هناك مبتداء محذوفا اي وحرام عليهم ذاك اي المذكور في الاية السابقة من العمل الصالح والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون اللام محذوفا عن ان خذفا مطردا وقرئ انهم بالكسر فلا يحتاج الى حذف المبتدا وعلى التقادير كلها هو قرينة على ان اهلكنا ها بمعنى اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور فيمن اهلكوا حقيقة بل فيمن اريد اهلاكهم قوله ومنهم ما امنت قبلهم قبله اما الخفاء قرينته واحتياجها الى مزيد بيان واما لان صاحب الكشاف حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون يدل على انهم اعتى من الذين اقترحوا على انبيائهم الايات وعاهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطيناهم ما يقترحون لكانوا انكث وانكث الا ان ما ذكره المصنف ادق معنى وابلغ في الوعيد وذلك ان ترتب انكارهم على ما سبق يقتضي ان يكون للموصوف بالاهلاك مدخل فيه وذلك بان يحمل الاهلاك على ارادته ويقدر في الكلام ارادة اهلاك هؤلاء فيكون معنى الاية كل قرية اردنا اهلاكها لم تؤمن واصح من تلك القرى افهؤلاء يؤمنون ويحق على ان يلكم وفي هذا من الانباء عن اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم ما لا يخفى

وانما حمل الاستماع اي استماع من يوضل الاستعاذة عما ذكرت من كون قرات بمعنى اردت القراءة على ضيق العطن اي ضيق مجاله في فنون المجاز وهو في الاصل مبرك الابل حول الماء للشرب علا بعد نهل لا يرى ان التجوز بالفعل عن الارادة شئ جرى فيما هو ابعد من كون قراءة بمعنى اردت القراءة جريا مستفيضا شهادة يكاد اي ذلك الجري المستفيض وقوله من اذا تكلم مفعول ثان ليتريك وكلمة اذا معجمة وجاز ان يكون صلة الموصول اي من يكون ويحصل في زمان تكلم بخلافه وكون صلى الضمير قبله مفعولا ثالثا اي يكاد يريك المتكلم بخلافه فيكون خالف السنة المرضية التي تلقاها اولوا العقول بالقبول الا يرى انك اذا قلت احرث ثم الركبة ضيقا كان مستنكرا جدا لمخالفته ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله البس كل احد بيان لجريان التجوز بالفعل عن الارادة فيما هو ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه فقس اشارة الى ان له نظائر كثيرة لان كل احد يقول للبناء وسع البيت وللخياط ضيق الكم وطول الثوب وللكاتب دور الميم وفرج السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما كان هذا عقلا مع ان اختصاص الالفاظ بمعانيها انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب وضعه جعل الشئ ضيقا واما اقتضاء هذا المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة تجوزا قوله فينزل اي كل احد ويروى بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في تم بالجيم قوله مجوز مراد اي مراده التجوز والمعنى مراده بحسب تجويز ارادته وهو السعة والحاصل انه جعل اليه المجوز اراده بها كالواقع ثم امرها بتغييرها فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة هكذا قيل وليس بشئ اذ لا يكون المثال من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز في قرات فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان مآل هذه العبارة اعني ضيق الى قولك غير السعة بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا ينكشف كونه ابعد من التعبير بالفعل عن ارادته المحققة والى ما ذكرنا اشار بقوله انما الذي هناك تجوز تجويز ان يريد الخياط التوسعة اي هناك ارادة مجوزة متوهمة وقال فينزل مجوز مراده واراد به السعة مرادا بها ارادة السعة لا معناها الحقيقي كما توهم ذلك القائل وبناء عليه كلامه مع كونه معترفا بان ضيق في التركيب من تنزيل ارادة الشئ منزلة ذلك الشئ وقد يقال احدث الشئ ضيقا من توابع معنى التضييق اعني التغيير من السعة الى الضيق فاستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا مما تكلفه المصنف قوله كما يجب جواب عما جرى على معنى التجوز بان يكون ذلك التجوز في الاقرب الذي هو قرات احرى واجرى وانما كرر احرى مع العطف نظرا الى تواضعه صيانه في الابعد كانه قال يجب ان يكون في الاقرب اولى بالجريان واكثر استفاضة في الاستعمال قوله امثالى ذكره بالرفع عطفا على المرفوعات السابقة اي ومن امثلة المجاز امثال ما ذكرته من الامثلة المتقدمة وقوله مما تقدم بيان للامثال ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العائد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي تعدى عن معناها الاصلي وقوله لتعلق بينهما متعلق بتعدي وقد بالغ في تعميم وصل التعلق بقوله قويا كان الخ لكنه اراد انه مشروط

بان يكون نوعه معتبرا في اللغة اذ ما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح التجوز بين جميع الاشياء قوله وللتعلق هذا تعليل لقوله تحتمل على صيغة المبني للمفعول والمراد انه مذهب الجمهور هو ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زائدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم وذلك لانه لا شبهة على ان المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعندي انه يجوز ان لا يكون كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للمجاز في منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين الداعي الى تركه تعلقا معتبرا سوا ان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل فجاز ان يستعمل منعك بمعنى دعاك ويكون الجار المحذوف من كلمة ان الى دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد والظاهر انه تعالى مراده دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل دعاك ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز انه تعالى اراد بالضمير في به لفظ منعك المقرون بكلمة ما كانه قال ما منعك بمعنى ما دعاك قوله ونظيره ما منعك اذ رايتهم ضلوا فعند الجمهور لا مزيدة اي ما منعك عن ان تتبعني وعنده منعك بمعنى دعاك اي ما دعاك الى عدم اتباع في الغضب لله وشدة الزجر والمقاتلة ممن امن مع من كفر او الى عدم لحوقك بي لتخبرني بما وقع من الفتنة ولا تكون فيما بينهم قوله ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله لكان الاضطراب فيه ولانه باب على حياله قوله وتحقيق الكلام في كونه مجازا مفتقر الى التعرض للتناقض وذلك لان قوله له علي عشرة الا واحدا كلام متناقض ظاهر لاقتضاء اوله ثبوت الواحد في ضمن العشرة واقتضاء اخره نفيه وقد افترقوا في هذا النقص عن هذا الاشكال فرقا منهم من زعم ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت تسعة بلفظين احدهما مختصر وهو لفظ تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا واحدا وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انه اريد بلفظ عشرة مثلا احادها باسرها واخرج باداة الاستثناء بعضها عن تعلق النسبة الذي يقتضيه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت او الانتفاء فعلى هذا لفظ عشرة باقية على معناها الحقيقي الذي يدل عليه حال افرادها وقد اخرج بعض احادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المصنف من كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز قوله الا واحدا فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قيل اذا اريد بلفظ العشرة التسعة لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الا واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء على ان الاستثناء المتصل اخراج الشئ عما دخل فيه قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء بان دخول الواحد في حكم العشرة ليس هذا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا ناقض اخر كلامه اوله بل من قبل السامع لتناول العشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان التحقيق كون المستثنى منه مجازا مبني على لزوم التناقض فانه لو لم يؤخر الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث عما للتناقض من المباحث والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات قوله مما تقدم يعني ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا لتعديه عن مكانه الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بحكم

ومعنويا لتعلقه بمعنى الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه تشبيه شاهد لتحقق المعنى الذي يريد به لما في اضربك الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت ببينة ما اريد به من النعمة والقدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي ليس بمراد حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد ولما كان اصل حقيقة المعنى من المواد في نحو المقولم تحقق فثم شبه شاهد لتحقق المعنى الذي يريد به قال الفصل الثالث في الاستعارة قال الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد طرفي التشبيه على اطلاقه ليتناول المشبه به كما في الاستعارة التصريحية والمشبه كما في الاستعارة بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي وهو ان لا يصح هناك بما يدل على جعل احد طرفيه مشبها والاخر مشبها به مع كونه مقصودا قوله وتريد بالطرف الاخر ارادة الطرف الاخر اما على سبيل التحقيق كما في الاستعارة المصرحة حيث ذكر لفظ المشبه به واريد به ما هو المشبه حقيقة واما على سبيل الادعاء كما في الاستعارة المكني عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من فاعل تريد وقوله دالا على ذلك اي على الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا واراد بما يخص المشبه به ما يخصه مطلقا او بالقياس الى المشبه فيتناول اسم جنسه كما في التصريحية وما يكون من لوازمه كما في المكنية والمقصود بذكر الحال التي اعني مدعيا ودالا تحقيق ما يبنى عليه الاستعارة لا الاحتراز عن شئ قوله بافراده في الذكر يعني ان ذكر اسم المشبه ليس مذكورا معه لا لفظا ولا تقديرا ولا بينة على ما هو تحقيقه قوله ان المنية انشبت اي علقت اظفارها وهذا المثال موزون وفيه اشارة الى البيت المشهور لابي ذؤيب وقوله بادعاء السبعية لها اي للمنية يعني بان المراد من لفظ المنية هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة بصورة السبع لا السبع الحقيقي وقوله بروز جواب عن ادعينا وفي معرض ظرف لبروز بعد تقييده بالطرف الاول اعني فيما صادف وقوله نظرا تعليل للبروز على معنى حكم ببروزه نظرا الى ظاهر الحال قوله ظهوره مع ذلك اي ظهور المنية مع المخلب او الناب المثبت لها لظهور نفس السبع مع المخلب او الناب في ان السبع كذلك سبع وهو ان يكون له مخلب او ناب ولفظ كذلك حال من المستتر في سبع وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة في لفظ المنية كما يقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها في اثبات المخلب للمنية وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصورة المتوهمة على شكل المخلب او الناب يشير به الى الاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تسميتها اي في صيرورتها مسماة دون تسميتها لان البروز بواسطة الشئ الذي هو بمنزلة الكساء الشجاع اسم الاسد لا بواسطة التسمية ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول فيفيد عدم الفرق بالنظر الى الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان الفرق ظاهرا اذ المحققة مسماة باسم المخلب وضعا دون المتوهمة قوله وهنا سؤال وجواب في كونه في فصل الاستعارة بالكناية ان الاصرار

على ادعاء كون المشبه كالمنية مثلا داخلا في جنس المشبه به كالاسد بناء في الاعتراف بحقيقة المشبه كما ستعرفه قوله
وبسم المشبه به سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة المصرح بها كقولك في الحمام اسدا او المتروك كما في المكنى
عنها كقولك اظفار المنية مستعار لا منه وبسم اسم المشبه به كلفظ الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في الثاني
وهذا اعتراف منه بان المستعار في اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف
لما اختاره من ان الاستعارة في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سياتي تحقيقه في مباحث الاستعارة
بالكناية والاولى ظاهر عبارته ان يقول والمشبه مستعار له الا انه راعى لطيفة فعبر عن المشبه بالمشبه به
قصدا الى ان في اسم المفعول مستترا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى المشبه به المذكور
سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر في السابق بل الجار والمجرور العايد الى الموصول فاعل لاسم المفعول
وقد نقل عن المص انه قال الالف واللام في قولي والمشبه به مستعار له اسم موصول بمعنى الذي بخلاف قولي
وبسم المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب ذلك في توجيه كلامه كما عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به
في عداد الاسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمؤمن والكافر فيكون الضمير في به راجعا الى الموصوف
المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به ويجعل لفظ المشبه المذكور ههنا بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول
على مذهب المازني والكل على مذهب الجمهور قوله والذي قرع سمعك من ان الاستعارة يعتمد ادخال المستعار له
في جنس المستعار منه هو السر في امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة
في حال المشبه بدعوى انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك
ان الاجناس مشتهرة باوصاف لها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما
يشتهر باوصاف كذلك فلا يقع الاستعارة في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية كحاتم
عليه لتواما السبب خارج اي عارض قلما يتفق عروضه في استعمال الاعلام فيقال رايت اليوم حاتما وحاتما
قوله وما جرى مجرى مما يعني كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العي والفهاهة قوله واما هذا النوع لغويا
من اولا الوجه في تسميته استعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا او معنويا او مفيدا او متضمنا المبالغة في التشبيه
لظهور ما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف قوله احدهما انه لغوي نظرا اي قال بعضهم انه لغوي
نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل في غير ما وضع له عند التحقيق وقوله فانا وان ادعينا الخ بيان لكونه مستعملا
كذلك والفاء في قوله فلا يتجاوز زايدة لانه جواب لا جزاء وان ادعينا ويجوز ان يجعل جزاء له فيكون الواو
الداخلة على الشرط مزيدة بين المبتدإ والخبر على قياس ما قيل في قوله وكنت وما ينهنهني الوعيد والصواب انها
الحيية لمجموع من حد هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى بعض وعبالة العنق غلظه
ومن ساير بيان ماله ومن الصفات بيان لساير اي وما للاسد من باهر حسني ذلك المذكور من الصفات
التي لا شك في ثبوتها للاسد لكونها ظاهرة للحواس الابصار يدركها واللام في لمن كانت ابتدائية لا موطئة

وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن اللغة اي وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به
ومن امكنها اي اقواها تمكنا فيه لم تصر لمجرد ذلك نفس المعنى الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك ان لو كانت
اللغة وضعت اسم الاسد لها لكنها لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كاينة في مثل تلك الجثة
الاسدية وقد تسامح في هذه العبارة اذ مقصوده ان الاسم موضوع لتلك الجثة الموصوفة في الواقع بالشجاعة
لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة او لها مع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا تسامح
في قوله ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة اي الكاملة التي تعرفها اذ مراده انه لو كانت وضعته لمفهوم الشجاع
لزم امور اربعة الاول ان يكون لفظ الاسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما الثاني ان يكون استعماله في الانسان
الواصل الى غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه لانه فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح
الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرؤ جراءة فهو جري والمقدم مصدر ميمي من الاقدام الثالث ان لا يكون في اسم
الاسد المطلق على الانسان الشجاع شائبة استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك
التقدير الرابع ان يصير المط بالقرينة مطلوبا على وجهه اذ كان المط بها منع الكلمة عن حملها على ما وضعت له
واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم قوله وثانيهما انه ليس بلغوي اي بل هو مجاز عقلي على معنى ان
التصرف في امر عقلي وذلك ان المتكلم قد اثبت الاسدية للرجل الشجاع بطريق الاستعارة الادعاء
فكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان ثبوت ذلك المعنى ههنا بتصرف من العقل على وجه
الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا قوله ويمتنع فاعله ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظ ذاك
اشارة الى الرجل وهذا الى الصبح وقوله القدح ذلك في الدعوى تعليل ليمتنع ولفظ ذلك اشارة الى كون
الاطلاق عن اعتراف وقوله اني يكون متعلق بقل اي قل في جواب هذا الاستفهام وموضع تعجب خبر
يكون واسمه لفظ قولي اي قول ابن العميد وقد عطف على ضمير واسمه مع رعاية ترتيبهما بعاطف واحد حيث
قال او موضع نهي عن التعجب قوله لا تعجبوا بنصب موضع ورفع قوله والحاصل انه لا معنى للتعجب من تظليل
انسان صبيح الوجه لآخر بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا لا معنى للنهي عن التعجب من
بلى الكتان بملابسة الانسان الجميل بل انما ينهى عن التعجب من بلاه بملابسة القمر والبدر الحقيقي والغلالة
شعار يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون من الملاصقة للبدن تقال زر القميص اذا شد ازراره
ولمح اي ابصر بنظر خفيف والمعجر بكسر الميم ما يشد المراة على راسها قوله ومع الاصرار يريد قد ثبت
ان المتكلم بالاستعارة يدعي للرجل مثلا معنى الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل فهو مصر على انه اسد
وعلى انكار انه شيء غير الاسد ومع هذا الاصرار يمتنع ان يقال لم يستعمل الكلمة فيما وضعت له بل يجب ان يقال
انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفته وانما عطف قوله وانه شمس
وانه قمر بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف باو حيث قال او اطلاق اسم الشمس
او القمر قوله وهو ارتد يد الامام هذا مصدر ميمي وهو مبتداء خبره على هذين الوجهين وليس قوله تارة واخرى

ظرفا للترديد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف القول المستفاد منه اي يقول تارة انه لغوي واخرى انه عقلي
والمراد بهذين الوجهين هو النظر الى كونه مستعملا في غير ما هو له عند التحقيق والنظر الى الدعوى المذكورة
والاصرار عليها قوله لا لو تعليما اي لا يتوهم من الواو هو التقصير ويقال لا يكون نصحا اي لا يمنعك قوله
لكن اذا وقفت لما بين وجه كل واحد من القولين شرع في نصرة القول الاول اعني كونه مجازا لغويا فاشار
الى ان بين اصرار المستعير على ادعاء الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة دالة على انه ليس الهيكل المخصوص
منافاة ظاهرة فاذا عرفت وجه التوفيق بينهما انكشف لك ذلك الوجه الغطاء عن هذين القولين وادراك ان الصواب
هو القول الاول لانه ظهر بذلك الوجه ان الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المتعارف ولا شك ان لفظ
الاسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوي قوله مصدقة
على صيغة المفعول صفة لقرينة ومعناه مسلمة عنده اي عند المستعير وانما اعتبر التسليم عنده لانه منشاء
ايهام التنافي والمدافعة قوله على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التاويل
والمعنى على ان تدعي ذلك وترتكبه كاينا على نحو ارتكاب المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه واصحابه قوما من الجن
بواسطة صدور امور غريبة عنهم وفي عد جماله من جنس الطير بسبب سرعتها في السير فانه جعل
كل واحد من الجن والطير قسمين متعارفا وغير متعارف الا يرى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ
لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن في زي ناس فوق ما هو كطير لها شخوص الجمال وقوله مستشهدا حال من
فاعل ان تبني وهذا تبيك صفة دعواك والمراد بالمخيلات العرفية القضايا التي توقع في النفس خيالا مقبولا
في العرف بلا تصديق بها وقوله من نحو حكمهم بيان للمخيلات ويتضمن التاويلات المناسبة لها تلك الدعوى
من ان الاسد لا يهرب من الذيب وان الانسان لا يكون بحيث لا يتقاوم احد والرواية في انه ليس باسد
فتح الهمزة اي من نحو حكمهم بانه ليس باسد وكذا الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد يروى بالكسر
بالكسر وهو محل من القبول في الكل بناء على تضمن الحكم معنى القول قوله وان تخصص عطف على ان تبني يعني ان
وجه التوفيق هو بناء دعوى الاسدية على التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفيها
المتعارف قوله ومن البناء على هذا التنويع اي تنويع افراد الشيء الى متعارف وغير متعارف فان التحية
بالضرب الوجيع يدل على ان التحية قسمان متعارف كسلام عليكم وحياك الله اي ملكك قال يعقوب هم
التحيات لله معناه الملك لله وغير متعارف هو الضرب الوجيع في اول البلاغة اذ لا مجال لحمل الكلام على
تشبيه التحية بالضرب في لم يرد ايضا كتحية بينهم ضرب وجيع واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا
الاخبار بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف وهو مخاطبة الادلال وهذا كون الموضع وغير متعارف
وهو اعمال السيف وليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك وتقريبك في السيف باطل قطعا واما قوله عز وعلا
الا من اتى الله بقلب فان حمل على ان تقدير الا سلامة من اتى الله برفع السلامة على الا برابك كان مبنيا
على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اي

اي يوم لا ينفع كالمال وبنين ويجوز ان يجعل الاستثناء منقطعا وان لا يقدرها اصلا ويجعل من اتى منصوبا
او محلا على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب الذي نفق ماله في سبيل الله وولدا بناه على طريق الرشاد
وقوله ومنه قوله وبلدة فصله عما قبله لاحتمال ان يقال ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على
التنويع المسلم وجوده بل على التعليق بالمحال كما صرح به في الكشاف اي انما يكون فيها انيس لو كان من
الاشياء انيسا وحمل الابر السابق على هذا التعليق مما يأباه نظمها يقال ما بالدار انيس اي احد واليعفور
ولد الظبية وولد البقرة الوحشية ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها
اعيس والانثى عيساء فالشاعر جعل افراد الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف اي رب مفازة قطعتها
ليس بها انيس الا هذه الوحوش والابل قوله يفارق الدعوي الباطلة اراد بالدعوي الباطلة الدعوي
التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا
عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم
مطابقته فانه ايضا لا ينصب تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكذاب المذكور ليس مثل ذلك
المدعي في التبرء عن قصد التاويل لان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره ولا يقدح في مقصوده
قصد التاويل بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوي الباطلة
على ذكر التبرء لانه اذا تبرء عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبرءا فقد ظهر وجه التخصيص
في كل واحد من التبرء ونفي نصب القرينة لمن كان له قلب قوله بيان وصف الاستعارة حدها فانه قال
في اول علم الاستدلال الحد وصف الشيء وصفا مساويا قوله اما حسيا واما عقليا اي تحققا حسيا
او تحققا عقليا وقد عرفت معنى الوهم المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المتخيلة باستعمال الوهم
اياها كصورة الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع قوله ثم تقسم كل واحد يعني ان كل واحد من التحقيقية
والتخييلية تنقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة من تقسيمهما معا ثلثة لان الاحتمالية
المندرجة في كل منهما قسم واحد في الحقيقة والاختلاف بالعبارة والاعتبار فلذلك قال فهذه اقسام
اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الاستعارة المصرح بها مع الاحتمال للتحقيق
والتخييل فان قلت لماذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكني عنها اما باعتبار المشبه به
المتروك واما باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتباره في المصرح بها اما بحسب الصورة واما بحسب المعنى
قلت لانه لم يوجد هذه الاقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارة المكني عنها قوله ربما
قسمت كلمة ربما اشارة الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم والى مخالفته لما هو المختار عنده من رد
التبعية الى الاستعارة بالكناية قوله والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في المستعار
دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وساير اسماء الاجناس
واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والالة والحروف وساتيك
تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية قوله وربما لحقها اورد كلمة التقليل لان اكثر الاستعارات

خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انهما يعتبران بعد تمام الاستعارة بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامع بينهما اذ لم يشتهر شيء منهما باسم على حدة ولا حاجة لشيء منهما الى بيان فلذا ذكر قال وفي اي الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكني عنها وانقسام المصرح بها الى التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامها ايضا الى المجردة والمرشحة والـــــــ
القسم الاول في الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع قدمها على ساير الاقسام لانها الاصل في باب الاستعارة وقد سبق ما فيه من وجه ايراد كلمة في في امثال هذه العبارة وقوله اذا وجدت معه القول فان تدعى على التوسع في تقديم الظرف على عامله الواقع في حيز ان واراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فيرد وحا ثم مختلفان في الحقيقة الشخصية اعني الهوية المخصوصة وما لم يكن للامور الوهمية حقيقة لا اختصاصها بما لا تحقق كانت التخييلية خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه قوله على وجه التسوية بينهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى قوله ان تدعي خبر لقوله هي وهذا من المسامحة لعدم الالتباس في المراد كما في عبارته والضمير في بافراده راجع الى اسم ملزوم الاقوى وتوصلا تعليل لتدعي وبذكر اشارة الى اطلاق اسمه عليه والمطلوب هو الالحاق على وجه التسوية وفاعلا وباسا حالان من المستتر في تدعي وذكرا اشارة الى الاطلاق المذكور هو كما يلائم المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به وعلمائه على ما سبق منه والتاويل المذكور موصل افراد الشيء قسمين متعارفا وغير متعارف واللام في لتمكن متعلق بيانا ولفظ التمام نعت صفة لدلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة لان كلا من البيانه متحد والعامل في الدلالتين واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة ووجه التمام مع الدلالة التي انما الافراد مع قطع النظر عن القرينة يدل على ان المراد باسم الاسد مثلا مدلوله الحقيقي والقرينة تدل على ان المراد به غيره فذكر المدلول وانما خص الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر لزيادة قربها من دعوى فيكون الامتياز عنها اهم من الامتياز عن الكذب قوله مثال ذلك اي مثال ما ذكرنا .
في تفسير هذه الاستعارة التي نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة روما للزيادة التوضيح وتنبيها على ما بينهما من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له في الامثلة الثلاثة مثلا ولا حياة الاان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراءة والقوة وفي الثاني حسي متعدد اعني الاشراق والاستنارة لللجة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة المستعار له في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب وهو الاباء عن قبول الزيادة والنقصان قوله فتدعي الاسد به بالنصب عطف على ان تكون لا على تلحق لفساد المعنى وقوله فتقول بالنصب عطف على تدعي يجري منه مجرى التفسير ومنه الثلثة المتعاطفة مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدا الذي هو مثال ذلك وقوله وان تكون عند كرم جبل هدام ما عطف عليه اعني فتدعيه ماخوذين مع ما تعلق بهما خبر ثان لذلك المبتدا معطوف على الخبر الاول وراوه وقالا حال من فاعل فتدعيه وقوله بهو ما جرت العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر الحاق كثرة فوايد بكثرة

فوايده انما احسن الحسن البليغ بناء على ما اشتهر من تشبيه فوايده بغرايبه في كونها حسنة بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره لم يستحسن ذلك التشبيه الاستحسان الكامل وقد يقال ما لم يعتبر كون الفوايد والغرايب كشيء واحد لم يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر وسلوكك في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان تقول لم انت بحر اتكلم والقسطاس هو القرسطون اعني القبان قوله ومن الامثلة وانما فصله لانه نوع من الاستعارة التي هي بصددها مبني على انتزاع شبه التضاد والحاقه به التناسب هذا النوع يخص باسم الاستعارة التهكمية او التمليحية ولم امثلة كثيرة كقولك رايت حاتما اي بخيلا وخالدا اي جبانا او سحبان اي في الكنة وعي وذلك الانباء في كونه مثلا لما هو فيه عن كونه جزئيا اضافيا لم وقد مر تحقيق انتزاع الشبه من نفس التضاد وفي اخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين المتشاركين في التضاد واراد بها المتنافيين المتشاركين في التنافي على الاطلاق وعطف هاهنا النقيضين على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتقابلين لكنه اراد بالتضاد ههنا ايضا التنافي مطلقا قوله ثم ادعاء عطف على بواسطة شروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه وانما اورد لفظة ثم لان او على كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الاخر اشد استبعادا من انتزاع الشبه من نفس التضاد قوله تواترت عليه البشارات اي الانذارات قوله ربما كانت معنى واحدا كالذي رايت في الامثلة المذكورة يعني به ما مر من يرمي في الحمام ويتبسم ويتكلم والاضافة في منزلة اميرنا وكذا قوله بقتيل وبنيل عوالم وسبي اولاده فان كل واحد من هذه الثلاثة قرينة على حق الاستعارة البشارة للانذار قوله وربما كانت معاني مربوطا بعضها بالبعض يريد ان مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار له بالقياس الى المستعار منه ومعنى ينكفي ينقلب من كفات الاناء اي قلبته والباء فيها للتعدية اي يقلبها خمس سحايب الاقرائن جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب قوله انظر شروع في بيان تركيب القرينة وحين ارى او ظرف تا اذا صنع مع تقدمه عليه وقد سبق له نظاير وتغويها بمعنى مفرقة حال من مفعول اراد اعني استعارة السحايب فان استعارة حسن سحايب الانامل يحيي المروح انما حسنت بما جرت به العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال اي المتتابع قطره وبالبحر الفياض اي الكثير الماء والقرينة المركبة في هذا المثال عدة معان من ثبوت الصاعقة وكونها من نصل سيفه وقلب خمس سحايب اياها على اقرانه ومع هذه القرينة الملتيمة من تلك المعاني لا يبقى شبهة في استعارة السحاب للانامل وكانه اورد تقسيم القرينة الى هذين القسمين في القسم الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول من اقسام الاستعارة قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى صورتين هذا نوع اخر من الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع لكونها مركبا وهو ان تنتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة اخرى ثم تدعي دخول الصورة الاولى في جنس

الصورة الاخرى روما للمبالغة في التشبيه فتطلق على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبهة بها فيكون التجوز في مجموع ذلك اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل يكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او مجازا فاذا شبهت صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام ليذهب فادخلت الصورة المشبهة في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن في تقدم وتاخر استعارة تبعية ولا في رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع هذا التجوز تصرف في هذه الالفاظ بل هي باقية على حقايقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع اذا عرفت هذا فنقول اراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى صورتين اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به لا ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من الاسم والفعل مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واخرى كما يشهد له قوله فتكسوها اي صورة المشبه وصف المشبه بها اي لفظ واضافة الصورة الى المشبه به بيانية كما يدل عليه قوله فتشبهها بصورة تردد انسان ومعنى تقدم رجلا وتوخر اخرى انه تقدم رجلا تارة وتوخرها اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف قوله وهذا هو الذي نسميه التمثيل على سبيل الاستعارة دل هذه العبارة بصريحها على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف الاخرى ولا يخفى على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور عدة يجب ان يلاحظ فيها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر منها بالاخرة صورة وحدانية منتزعة منها ولا يشتبه عليه ايضا ان ملاحظة تلك الامور على الوجه المذكور لا يكون الا بالفاظ متعددة اما مذكورة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب ان يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون كل من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي فهو بحيث اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة كان استعارة تمثيلية فان قلت ماذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت اذا جعلت هذا تشبيها تمثيليا ولا شك ان المشبه هو قصة المنافقين المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الايات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه وليس شيء من هاتين القصتين المخصوصتين مفهوما من لفظ المثلين اما في المشبه به فظ واما في المشبه فلان المعنى مثالهم في اظهار الايمان وابطان الكفر الى اخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة يدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز

ان يكون هذه الاية من التشبيه المفرق والمركب الا ان تلك الاشياء في المفرق يعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها ايضا من حيث هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه فيكون هناك تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك فان قلت فعلى هذا ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله كمثل الذي استوقد نارا وكمثل الحمار داخلة على المشبه به حقيقة كما هو داخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انه في الايتين داخل على المشبه به دون الاية الاخيرة فقد توسع نظرا الى ان المثل منهم يجري بالقصة المخصوصة من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يجري بقصة اصلا قوله ولكون الامثال كلها تمثيلات على سبيل الاستعارة لم يذكر ههنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في اخر مباحث التشبيه التمثيلي وقد حققت هناك السبب في عدم وجدان التغيير اليها سبيلا القسم الثاني قوله تقدرها اي تقدر الصورة الوهمية المحضة وتفرضها مشابهة لها اي للصورة المحققة وهذه الجملة صفة ثانية لصورة فان محضة صفة اولى ووهمية ومفردا على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر في ان تسمى اي من ان تسمى حال انفراد كل لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم جعله على صيغة المفعول حالا من اسم صورة ولقد تسامح المص في بيان ما سبق بقوله من كون مسماه شيئا محققا لان الظاهر ان يقال من مسماه المحقق والاغتيال الاهلاك ومعنى ساسى بقيا بفتح الميم وضم الباء متى قدر يسير من الرحمة والشفقة يقول ابقيت على فلان اذا رحمته وتبيها مصدر اي تشبيه كانها اي كان المنية قوله فيا خذ بالنصب عطف على تشبه وما يكون عطف على ملازم والجار اعني على الخصوص حال مما يكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه ومن الانياب بيان له وتمام عطف على قوام يقال فرسه الاسد وافترسه اي دق عنقه وهو الفريسة قوله ثم تطلق بالنصب عطف على فيا خذ وفي ثم اشارة الى تراخي رتبته اطلاقا فكر عن اخذ الوهم في التصوير قوله على سبيل الافراد اي على افراد اسامي المحققة وان تضيفها عطف على الافراد وقوله ما قوام كلام المتكلم به مفعول فيعمل ولو قال وهو صورة اللسان بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى واوفق لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام وانما صرح بالتشبيه في الامثلة الثلثة التي اوردها للاستعارة المصرح بها التخييلية القطعية حيث قال الشبيهة بالسبع والشبيهة بالمتكلم والشبيهة بالناقة ليظهر ان الاستعارة في الانياب واللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم فيختص المثال بالتخييلية ويتضح ايضا ان التخييلية قد توجد بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان تلك هذه الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه لم توجد في تراكيب البلغاء انما الذي وجد فيها قوله اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام الحكم ونظايرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف ظاهر بل يكفيه ما ظهر ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الالفاظ اظفار واخواتها لم تنفك من معانيها الاصلية حتى يندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعمل

في غيرها وضعت له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم
والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة وكذا
فسروا التحقيقية بجعل الشيء الشيء والتخييلية بجعل الشيء للشيء   القسم الثالث   قوله هي كما ذكرنا
ان يكون المشبه المتروك قد تسامح في جعل ان يكون خبر القول هو على ما مر في تقدم كما ذكرنا وهو مصدر
لان يكون على عامله وقد يجعل كما ذكرنا خبرا اولا وان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق بصالح لا بالتحقيق
ولا بالحمل ايضا اي هو صالح من وجه للحمل على التحقيق تارة ومن وجه اخر للحمل على ما لا تحقق له قوله ونظيره اي
ومثال ما نحن فيه من الاستعارة المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب اي افاق عن سكره وهوى سلمى
واقصر باطله اي امتنع وعري من حرمته جعلته عريانا والصبا اما من قولهم هو صبي بين الصبى بالكسر والقصر
والصبا بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنه التصابي والرواحل ما يركب من
الابل ذكرا كان او انثى قوله وقع النفس اي قهرها ومنعها في التلبس بذلك اي عما كان يرتكبه وان الصبي
ومعرضا حال من امسك وقوله فقال عطف على اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر المصراع الثاني الدال
على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة المطلوبة والضمير في الآتها للافراس والرواحل واراد بالركوب
ركوبها وبالارتكاب ارتكاب ما كان يرتكبه وان الصبي وقاعه خبر بقيت اي بقيت على صفة القيام فهي هنا
من الافعال الناقصة وقوله هي في بيان النوع والظرف اعني متى وطنت معمول لما دل عليه الكلام اي كعدم بقاء
الآلات في اي نوع فرضته متى وطنت النفس على اجتنابه وقوله فيقال مرتب على وطنت ماخوذ مع ما عطف
عليه اعني دفع وقطع قوله ترامنها اي من تلك الآلات والادوات والضمير بالكسر للغبار فبقيت عطف
على ما بقيت اي بقيت الافراس والرواحل لذكراي لعدم بقاء آلة من الآلات معراة لا آلة ولا اداة لها قوله
فحوى قوله اي اذا كان مراده بيان ما ذكر فالذي يحوي ويليق بقوله افراس الصبي ورواحله ان يعد استعارة
تخييلية وذلك لان المتبادر الى الفهم تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية ومخالبها بان يشبه
الصبي بمعنى الصبوة او يشبه ما يرتكب اوان الصبي اي الصبو من التصابي بجهة من جهات المسير المحتاجة
الى الافراس والرواحل كالحج والتجارة فيخترع له صور كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور
المتحققة ثم اذا اعرض عن ذلك التصابي الاعراض الكلي صار كتلك الجهة اذا قضي منها الوطر فاهملت آلاتها
حتى تعطلت بالكلية قوله وان كان قوله افراس الصبي ورواحله يحتمل احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل
استعارة لامر محقق اما عقلي كدواعي النفوس وشهواتها وقواها واما حسي كالاموال والخدم والاعوان
والى هذا اشار بقوله او هي الاسباب التي قلما تتاخذ اي تتعاون في اتباع الغي والجهالة وجر الى الضلالة
والبطالة الا اوان الصبي واو لمانع وعلى التقدير بين تكون الاستعارة في الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية
والبطالة بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات قوله وكذلك اي ومثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق قوله
علمت كلمته فان الذي ظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب بناء على ما هم فيه هو الحمل على التخييل بان يشبه الجوع

في التاثير بذي لباس قاصد للتاثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق عليها اسم الموضوع
لما هو متحقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند المصرين الحمل على التحقيق وذلك بان يستعار للمحيط بالانسان
عند جوعه من انتقاع لونه اي تغيره ورثاثة هيئته فيكون من قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا
وانت خبير بان الحمل على التخييل لا يلائم بلاغة القرآن لان الجوع اذا شبه بالمؤثر القاصد الكامل فيما تولاه
ناسب ان تخترع له صورة ما يكون آلة للتاثير لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكر
فانه يخل بحسن ايقاع الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل استعارة لامر متحقق معقول هو ما يدركه
الانسان من الضرر عند الجوع والخوف وذلك الضرر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه يحيط به شبه
باللباس فاستعير له اسمه ومن حيث انه مستكره منفور عنه شبه بطعم المر والبشيع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة
عن شدة الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس ففي اللباس استعارة
مصرح بها ومكني عنها وقد يقال لباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اي اذاقها الجوع الذي هو في الاحاطة
كاللباس في اختيار اذاقتها على كسائها المناسب للمشبه به تقوية لمعنى الاصابة   قال   القسم الرابع
في الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها على اقوال الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في مثل قولك اظفار
المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعني لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه المذكور الذي هو
المنية من لوازم المشبه به اعني الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية قال في الكشاف ومن سر
البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من لوازمه وروادفه فينبهوا
بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم تغترف منه الناس فقد نبهت على ان الشجاع
اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصواب الذي لا خلل فيه لفظا ولا معنى الثاني ما ذهب اليه بعضهم وهو انه
قد عرفت التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص
بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة وعلى القولين
لفظ الاظفار في المثال المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث ما ذهب اليه
المصنف ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية مع ذلك اطلق
عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة
التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له واما ادعاء السبعية للمنية فلا يجدي نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها
موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له
لفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك بان ما ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه
دون العكس فيكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد
عليه ايضا ما مر من انه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك وقوله ان يذكر المشبه المراد نفسه للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة
بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تجريده مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكني عنها وقوله تشبيها صفة

صفة مؤكدة بقرينة بعد اضافة نصب اليها وقيل المعنى نصب القرينة الاستعارة قوله ان ننسب تضيف بالواو
ويروى باو والنسبة كما في مثل قولك رايت شجاع الفرس اقرانه والاضافة كما في قولك مخالب المنية ولسان الحال
وزمام الحكم وانما صرحت ان نطوي مثلا فالامثلة الثلاثة تشبيه المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به لتكون مثالا
للاستعارة المكنية كما ان المضاف ايضا مثال للتخييلية وفي قوله وهو قولك الشبيه بالسبع وهو قولك
الشبيه بالمتكلم مسامحة ظاهرة لان ضمير هو راجع الى المشبه به فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المتكلم وقد يقال
ضمير هو راجع الى ذكر المشبه به ولفظ قولك محمول على معناه المصدري قوله لا ينفك عن الاستعارة التخييلية
اي لا يوجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما ذكروه لا بد
لها من ان يثبت للمشبه شيء من اللوازم المساوية للمشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل
واختراع صورة وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو المشهور اثبات
تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك صور تشابهها ويطلق عليها اسماؤها فلا يكون التخييل
بالمعنى الذي ذكروه لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه فمسلم فانه ايضا ليس ... ما
للمكنية عندهم فلا يصح قوله هذا ما عليه سياق كلام الاصحاب اي عدم انفكاك الاستعارة بالكناية عن
الاستعارة التخييلية نقيضه سياق كلامهم قوله وستقف اذا انتهينا الى اخر هذا الفصل يعني به الاصل
الثاني الذي هو في المجاز على تفصيل مهمها اي في قرينة الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد يكون
امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد يكون امرا محققا كانبات الربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عن
عن التخييلية وقد سبق هنا انفكاك التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما
عنده اصلا واما عند غيره فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها كما في قوله ينقضون عهد الله
فان العهد ههنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد كما صرح به في الكشاف فيكون النقض استعارة
تصريحية بحيث شبه ابطال العهد بنقض الحبل ثم استعمل لفظ المشبه به في المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية
التبعية فههنا استعارة مكنية في العهد وليس معها تخييلية فان قلت اذا كان النقض مستعملا في ابطال
العهد لم يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت بل يدل على ذلك من حيث ان استعارته للابطال انما
ساغت من حيث تسميتهم العهد بالحبل فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن بل لم تصح استعارة النقض
للابطال فالضابط في قرينة الاستعارة بالكناية عند غيره ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور رايع شبه
لازم المشبه به كان ذلك اللازم اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية
كما في اظفار المنية وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كالنقض
المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وفتكه وكالاغتراف المستعار لانتفاع الناس
بالعالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا وقد يقال اراد بقوله لا ينفك عن الاستعارة
التخييلية ان الاستعارة بالكناية لازمة للتخييلية لا تفارقها عندهم اصلا ومن نص الحكم ويكون
قوله وستقف اشارة الى ما ذكره واخر فصل الاستعارة من ان التخييلية قد يوجد بدون المكنية حيث قال

ان حسن التخييلية بحسن المكنية اذا كانت تابعة للمكنية كانياب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم يكن تابعة
لها كما اظلام لكنه يخدش هذا الوجه ان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من نحو المنية الشبيهة بالسبع
فلا فائدة في هذه الحوالة قوله وكان يكون شروع في السؤال والجواب المشار اليهما في اوائل فصل الاستعارة تقرير
السؤال ان مبنى الاستعارة مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى
اصرار ولا شك ان مثل هذا الادعاء يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له في الاستعارة
المكنية باسم جنسه وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته انكارا بليغا وبين الاعتراف
بها اعترافا تاما والجواب انا نفعل باسم المشبه في المكنية ما يفعل في مسماه في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه
في جنس المشبه به كما نافى في التصريحية نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به جمعنا بينهما بان جعلنا
مسمى المشبه فردا غير متعارف من افراد حقيقة المشبه به وجعلنا منع القرينة الى المتعارف منها كذلك بالغ في
ذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فنجمع بينهما بان نجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف ونزل
منزلة اسمه المتعارف مرادفا له الادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه اعترافا بحقيقته فقوله لما قدمت
متعلق بيجيء ومعه كاف من الحال اي كان ملتبس بكونها جاء في ضمير كون وقوله وادعاء انه كذلك مرفوع على الابتداء
وبان خبره وكذا قوله والاستعارة بالكناية وقد يتكلف نصبهما عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه
في نصب ولا اعترافا حقيقة الشيء انه يشبه بالمضاف وتقديره بلا ترى اعترافا فتسقف وقوله كما انا ندعي هناك متعلق
بقوله ندعي ههنا وقوله بالطريق المعهود اشارة الى طريق التاويل المذكور سابقا قوله لا ان يضع السمين الحقيقة
واصح فان المنية اذا دخلت في جنس السباع كان اسمها موضوعا للذكر الجنسي كلفظ السبع الا ان وضع
احدهما للذكر الجنسي حقيقي ووضع الاخر ادعائي فيكونان اسمين له متعارفا وغير متعارف فهما كالمترادفين
قال   القسم الخامس في الاستعارة الاصلية هي ان يكون المستعار اسم جنس اي اراد باسم الجنس ما دل
على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود
من المعاني ويخرج عنه الصفات واسماء الزمان والمكان والالة والمشتقة من الافعال قوله والاصل
في الموصوفية هي الحقائق اي الاجناس التي هي مدلولات اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف
والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب مفهوماتها تقتضي ان يوصف بها فحقها ان لا توصف
وسيرد عليك تمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية يقتضي اصالتها في كونها مشبهة
لما ذكر من ان المشبه موصوف بمشاركة المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في كونها مشبها بها ليكون اسماؤها
استعارات اصلية قلت وصف المشبه بمشاركته للمشبه به في وجه الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركته
المشبه في ذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية يقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها قوله قصر المسافة
اذ على القول بعدم المعقولية يرد السؤال بين الامثلة فيحتاج الى ان يجاب بان الكلى فيها وصف لموصوف الاول
لا للاول الا انه لم يجز تقديمه عليه لادائه الى صيرورة الاول لغوا لاشتماله على معناه مع زيادة توهم
انه وصف للاول واما على القول بالاصالة فلا ورود لهذا السؤال لان خلاف الاصل جائز بل واقع كثير

قال القسم السادس في الاستعارة التبعية من أن يقع في غير أسماء الأجناس أراد بأسماء الأجناس
ما ذكرناه آنفا لكن الأعلام المتضمنة لنوع وصفية ملحقة بأسماء الأجناس لا بالأوصاف فالاستعارة الواقعة
فيها أصلية وكذا الحال في أسماء الإشارة المستعارة للمعقولات إذا لم يجعل داخلة في أسماء الأجناس التي كون
وأغا قرن بالأفعال الصفات المشتقة منها لأن التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكروا أسماء الزمان والمكان
والآلة لأنها في حكم الصفات وإعادة الكاف في الحروف لأن التبعية فيها من وجه آخر قوله والتشبيه يعتمد كون المشبه
موصوفا بمعنى وتضمن ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فلا يقع موصوفا كالأفعال والصفات والحروف
لا يقع مشبها بها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها أصالة وإنما صح موصوفية المشبه دون المشبه به بناء
على ما مر من أن تشبيه الشيء ليس إلا وصفا له بمشاركته المشبه به في أمر ولا شك أن ذكره يستلزم وصف المشبه به
ويتضمن ملاحظته فيتم به مقصوده قوله وإنما المحتمل لها أي الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها
وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام يتوقف على تحقيق معنى الحروف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه
في بعض رسائلنا فلنكتف هاهنا بإشارة خفيفة هي أن الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة
المرتسمة فيها بحيث يستغرق في مشاهدتها ولا يلتفت إلى المرآة قصدا فلا يقدر في هذه الحال أن يحكم
على المرآة بشيء مع كونها مبصرة قطعا وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة
من الحكم عليها بما لها في نفاسة جوهرها وصفاء الوجه فيها وعلى هذا قياس المعاني المدركة بالبصيرة فالابتداء
مثلا معنى متعلق بغيره فإذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
صالحا لأن يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول للفظ الابتداء وإذا لاحظه العقل من حيث أنه
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط أحدهما بالآخر خرج عن الاستقلال
بالمفهومية وعن صلاحيته لأن يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من كقولك سرت من البصرة
فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة للابتداءات المخصوصة لا بأوضاع متعددة
حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كأن الواضع قال عينت لفظة من لكل واحد من الابتداءات
المخصوصة وهذا معنى ما قيل إن الحروف وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء
معين بخصوصه والنسبة لا يتعين إلا بالمنسوب إليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع
وهو مدلول الحرف لا في العقل ولا في الخارج وإنما يتحصل بمتعلقه ويتعقل بتعقله فقد ظهر لك بما قررناه
وشيدناه أركانه بما نقلناه أن ذكر متعلق الحرف إنما هو لقصور في معناه لامتناع حصوله في الذهن
بدون متعلقه ومن ثم قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل أيضا الحرف ما دل على معنى في غيره وأما ما يقال
من أن لفظة من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ الابتداء إلا أن الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالته
من دون الابتداء فمما لا ينبغي أن يلتفت إليه إذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام
ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والأسماء اللازمة للإضافة والفرق بأن ما ذكره
في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الأسماء لتحصيل غايتها تحكم وأيضا يلزم أن يكون معنى من صالحا

في نفسه لأن يحكم عليه وبه إلا أنه لم يسمع ذلك منها من لفظ فإذا ضم إليه ما يتم به دلالته كان صالحا لذلك ولا يقول به
من له أدنى معرفة بحال اللغة هذا وأما مفهوم الفعل كالابتداء مثلا فمشتمل على معنى مستقل بالمفهومية
هو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث إنها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا
أحدهما بالآخر وحال هذه النسبة الداخلة في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال
بالمفهومية والاحتياج إلى ذكر المنسوب إليه ومن ثم قيل وضع الأفعال بالقياس إلى ما اعتبر فيها من النسب
وضع عام ووجب ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف فظهر أن مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح
أن يقع محكوما به فضلا عن أن يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة أن كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب أن يكون
ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن أن يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل لا تصلح للموصوفية
وأما الحدث والمعتبر فيه فهو وإن كان مستقلا إلا أنه اعتبر في مفهوم الفعل من حيث أنه منتسب إلى الفاعل فلذلك
وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في مفهومه مسندا دائما فلا يصح ملاحظته في ضمن الفعل من حيث أنه
موصوف بغيره نعم هذا الحدث من حيث إنه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح أن يكون موصوفا فيشبه
الضرب الشديد بالقتل مثلا فيستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا وأما الصفات المشتقة
من الأفعال فهي تدل على ذات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة منها فقائم مثلا معناه ذات ما له القيام
وهذا معنى إذا لاحظه العقل وطلب أن يربطه به ويجريه عليه يتضح عنده فلذلك كان حقها أن لا يقع موصوفة بل صفة
وأيضا الذوات المبهمة ليست مشتهرة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة فلا يتصور جريانها في الصفات إلا باعتبار
معاني مصادرها المتعينة على قياس ما عرفته في الأفعال وأما أسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الأفعال
فهي وإن دلت على ذوات متعينة بوجه ما إلا أن المقصود الأصلي منها أيضا معاني مصادرها الواقعة فيها أو بها
فيكون الاستعارة فيها أيضا تبعا لها ولو أريد التشبيه والاستعارة بحسب الذوات المتعينة لعبر عنها بألفاظ
دالة عليها مطابقة فإذا قيل مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات القبر بذات مكان الرقاد قوله
فيقع الاستعارة هناك أي في المصادر ومتعلقات معاني الحروف ثم تسري فيها أي في الأفعال والصفات والحروف
ففي المصادر يقدر كما أشرنا إليه أن معانيها شبهت بها معان أخرى واستعير لها المتبادل لها سماء الكلم المشبه بها
ثم اشتقت منها الأفعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف يقدر أنها شبهت بها معان أخرى واستعيرت
لتلك المعاني الأخرى أسماء المتعلقات ثم تسري التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه قوله لأن الكلمة إذا سميت
أسماء سميت لمعنى الاسمية لها فإن الكلمة إذا كان معناها بحيث يصلح لأن يحكم عليه وبه سميت اسما وإذا كان معناه
بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات
ألفاظها فإذا اتحد معنى كلمتين وكان أحدهما اسما كانت الأخرى اسما أيضا فلو كان معنى من لفظ الابتداء الذي
هو اسم قطعا لكان من أيضا اسما وقس على ذلك حال سائر الحروف في ما يفسر به معانيها قوله وإنما هي متعلقات
معانيها وقد عرفت أن معنى لفظ الابتداء هو الابتداء مطلقا وأن معنى من هو كل واحد من الابتداءات المخصوصة
المتصورة بين أشياء معينة فإذا أريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق الذي هو مشترك

بينها وهي لازم لها تسهيلا على المتعلمين فيقال معنى من هو الابتداء أو الغاية أي المسافة وكذا يقال معنى إلى انتهاء الغاية
ومعنى كي الغرض وفي الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الإلصاق إلى غير ذلك مما ذكر في تفاسير معانيها
أي معاني الحروف مراده بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة
لتلك النسب المطلقة وإلى هذا أشار بقوله أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت أي معانيها إلى هذه أي إلى المعاني
التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر أن متعلقات معاني الحروف هي المعبر بها
عن معانيها وإنما جعلها معبرا عنها حيث قال وأعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا إلى
أن الألفاظ المذكورة عند التفسير كلفظ الابتداء وأخواتها عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط
قوله فلا استعارة متفرع على ما سبق قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسري فيها قوله وإلحاق إيضاح دلالة
الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق لم يعرف أن وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو إيضاح المعنى وأنت
تعرف أن الحق أن الإيضاح في المشبه أعني الدلالة بالإيضاح في المشبه به أعني النطق ويجعله مساويا له محسوسا
في عداوة قوله وكذا قوله عن سلطانه فيشرع هذا امثال للتبعية المحكية من الفعل وما قال قوم شعيب
من الصفات فإن قراءة من أحلامهم ولت على أنهم أرادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي قوله ومما يحتمل
أي ومن قبيل الاستعارة التبعية في الصفات بين المتضادين فإن الجون والأعور صفتان استعيرتا
لضديهما تمليحا لا تهكما قوله وعلى هذا أي على قياس ما ذكر من أن الاستعارة في الفعل والصفة إنما تعتبر للاستعارة
في مصدره وفي الاستعارة في الحروف أيضا إنما يعتبر للاستعارة في متعلق معناه قوله فإذا أردت استعارة
لعل لغير معناها الحقيقي فرع هاهنا هو أنكر إذا قلت مثلا خلق الله الخلق لعلهم يعبدون أو لعلهم يتقون
لم يكن كلمة لعل فيه محمولا على معناه الحقيقي الذي هو المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي
في حق علام الغيوب بل مستعارة للإرادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المحكي من الفعل وتركه وكما أن
المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير مستقل بالمفهومية وإذا أريد أن يفسر عبر عنه بالترجي كذلك معناه المجازي
المراد بكلمة لعل في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية وإذا أريد أن يفسر عبر عنه بالإرادة فلا يتصور
تشبيه أحد هذين المعنيين الغير المستقلين بالمفهومية بالآخر بتمامه وذلك بأن يقدر تشبيه إرادة الفعل من المكلف
بالترجي من المترجي فإن متعلق كل منهما متمثل بين إقدام وإحجام مع رجحان ما للإقدام ثم يدخل المشبه في جنس
المشبه به مبالغة كأنه صار لفظ الترجي مستعارا للإرادة وبذلك تصير تلك الإرادة المخصوصة بمنزلة ذلك
الترجي المخصوص فيستعار لها منه كلمة لعل ولما كان استفادتها للإرادة ترى مبنية على قواعد الاعتزال
أوردها وأطنب فيما هو بسط الكلام الكشاف ثم ذكر المقصود واقتفى فيه كلامه أيضا قوله مثلا أن
يبنى على أصول العدل لم يتعرض لذكر التوحيد لأن مقصوده هاهنا لم يتوقف على أصوله وكذا قوله
صفتان الحكيم وقوله لأن يكون أي عن أن يكون قد تنازع فيه هذان الفعلان وقوله ما خلق الإنسان صنعتان
لأن الصانع واو قوله عطف على ما خلق وهي مركب ظرف لما أو قوله فلما قدم الظرف توسعا على عامله
كان العاطف واصلا عليه في الظاهر وأودع عطف على ركب وبمضادة العقل بحكم الشهوة والنفرة أنه يصرف

بصرف الإنسان عما يحمله عليه حتى يتنازع عند الإنسان أيدي الدواعي النفسانية من الشهوة والنفرة والصوارف
العقلية فوقف تلك الأيدي بالإنسان حيث الحيرة حاصلة لا متقدم أي لا تقدم للإنسان عن موقف الحيرة
ولا تأخر له عنه والمقصود تأكيد حيرته وثباتها وقوله تحمله الحيرة حال من ضمير به يروى مشددا ومخففا
أيضا وما لا يورثه تأنى مفعول ليحمله وقوله إذا اتبع العقل مقرر ومبين لعدم إيراثه إلا العناء ولا مخلص هناك
أي في ذلك المقام مؤكد لما قبله قوله إنما فعل ذلك أي إيقاعه في ورطة الحيرة وفي الإحسان بالتكليف لأنه وسيلة
إلى ذلك التعظيم والتمتيع واللام في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله ما لا يحسن فعله في صفة ابتداء إشارة إلى
ما ذهب المعتزلة إليه من أن التفضل بالنعم العظيمة المقيمة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من التكليف
ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن شوب كل منغص
حتى لا متناهي قوله من التعظيم أي من حصول التعظيم مصاحبا للدوام كما ينبئ في ضمن النعيم بما لا عين رأت ولا أذن
سمعت ولا خطر على بال أحد من أنواع المشتهيات والمستلذات والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر و
مخلصة صيغة مفعول بالتشديد والتخفيف أيضا وقعت حالا عما لا عين رأت أو من أنواع المشتهيات وقوله
فيكتسبه عطف على ليتمكن والمستتر فيه للإنسان والبارز لما لا يحسن قوله وقوله بالقسم معطوف على ما دل عليه
أن يتلوا غيره بالاختيار ولذلك أي ولأن الغرض من التكليف هو أن يتمكن فيكتسب بالاختيار وقوله ممكنا مريدا
مزيحا أي مزيلا أحوال متداخلة في ذلك أي فيما أراده منه أعني اختيار ما يتميز له تلك السعادة بجميع عللها أي أعذار
التي من شأنها أن يتمسك بها فإنه نصب أدلة عقلية ونقلية ووعد ووعيد والطف على الأنحاء فلم يبق للمكلف
عذرا أصلا وصار حاله في رجحان اختيار الطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرتجي منه في رجحان اختيار
ما يرتجى منه مع تمكنه من خلافه وصار إرادته تركه لعباده تراياه واتقائه منه بمنزلة الترجي على ما حققه قوله
فيشبه عطف على أن يعني وكان الظاهر أن يقول فيشبه حال اسم المكلف بحال المرتجي على صيغة الفاعل لأن المشبه
هاهنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالإرادة وهو حال قائم باسم متعلق بالمكلف والمشبه به
وهو معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو حال قائم بالمرتجي متعلق بالمرتجى منه إلا أنه عدل عن ذلك الظاهر
رعاية للأدب في ترك التصريح بتشبيه حاله بحال غيره أعني الترجي وذكر تشبيه حال المكلف بحال المرتجى
على صيغة المفعول ووصف كلا منهما بما يدل على وجه الشبه بين حاليهما وهو أن كلا منهما مخير بين أن يفعل وأن
لا يفعل إذا تشبيهه يظهر من التشبيه المذكور ووجه ذلك التشبيه والمقصود ووجه عن تشبيه إرادته تركه
بالترجي فإن متعلق كل واحد منهما مترجح بين أن يفعل وأن لا يفعل مع رجحان لجانب الفعل كما أشرنا إليه في قوله
العالم بالذات إشارة إلى مذهبه والمقصود أن شمول العلم ينافي حقيقة الترجي إذ لا يتصور إلا ممن لا يعلم حال
الأمور المستقبلة قوله وعلمه أي وعلى ما ذكرنا من كون لعل مستعارا لمعنى الإرادة قوله رب العزة علام الغيوب
فإن قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على تلك الاستعارة أي خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا
من مفعوله ليبقى لعل على معناه الترجي أي خلقكم راجين للتقوى غير سديد إذ لا معنى هنا لرجاء العباد
فيما يشق عليهم أي التقوى وأيضا يحتاج إلى جعلها حالا مقدرة لأن رجاءهم إنما يحدث بعد تكامل العقل

والتكليف كذا لا فايدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي راجين ان تنخرطوا في زمرة المتقين بالعبادة اي التقوى وقد وقع في عباراتهم ان معنى لعلكم تتقون لكي تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل ههنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها هذا وقد تخايل لبعضهم من عبارة الكشاف ان الاستعارة المذكورة في لعل تمثيلية مبني على ذكر جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا تخيل فاسد جدا اذ قد صرح المصنف في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي وعلم من ذلك مع باقي كلامه ان المشبه والمستعار له هو الارادة ثم سرى التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه المراد مجازا على ما حققته ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة هو المعنى الحقيقي والمجازي للكلمة لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من طرفي الاستعارة لعل صورة منتزعة من امور فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور عدة على ما هو دعوى كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشيء من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها وكذا الحال في الاستعارات في سائر الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها كلها معاني مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في الاستعارات في الافعال والصفات ايضا كذلك فان معاني مصادرها معاني مفردة قطعا ولعلك تشتهي الان مزيد تحقيق وتوضيح لما نحن فيه فيقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه ووجهه ان لا يكون له جزء اصلا فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة عد تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا شك فيه من له ادنى تتبع بعلم البيان وح يكون الترجي والغرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظايرها معاني مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب والقتل والختم وسائر المصادر فاذا جرى فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا صورة منتزعة من امور متعددة فلا يكون تلك الاستعارة تمثيلية فاذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى اولئك على هدى يحتمل وجوها ثلثة الاول ان شبه الهدى بالمركوب في الاتصال الى المقصود فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريق الاستعارة بالكناية وهو الذي اختاره السكاكي حيث رد الاستعارة التبعية الى المكنية كما ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على مركوبه بالتمكن والاستقرار ثم يستعار كلمة على من هناك على الطريقة التي قررناها في لعل فيكون استعارة تبعية الثالث ان تشبه صورة منتزعة من المتقين والهدى وتمسكهم به بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بهذه الاستعارة بل يكون هي باقية على حالها كما اعترف به في كلامه في تقدم رجلا وتؤخر اخرى فلا استعارة في كلمة على حتى يكون تبعية كما لا استعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على الدالة على الاعتلاء هو العمدة في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فيدل

بمعونة قراين الاحوال على ان سائر الالفاظ الدالة على سائر اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فيكون في حكم الملفوظ كما عرفته فيما سلف ولا امتناع لان تعالى استعيرت كلمة على وحدها من هذه الصورة المنتزعة لان هذه الصورة ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف يستعار هي منها وكذا نقول ختم الله على قلوبهم ان قصد الى تشبيه قلوبهم باشياء مختوم في امتناع نفوذ شيء فيها وهو اثبات الختم لها تنبيها على ذلك كان من قبيل الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به فيه هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث حالة في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية وان جعل المشبه به فيه صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه في منعه صاحبه عن الانتفاع به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة المادية فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع به في الامور الدينية كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة في هذه الصورة فلا يكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن قوابل الاختصار جواز الحمل تارة على التبعية واخرى على التمثيلية وقد ذكرهم في الكشاف في منزلة الوجهان ويسمى اولهما استعارة والثاني تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب واذا حققت ما وضحناه لك فاحذر عن هذين المثالين ما اشتبه فيه الحال من الحروف والافعال واختر من الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن من امرك على بصيرة ولا تتبع اسواء الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا اخبطوا بل اراء الذين اذا سمعوا نقدوا واذا فكروا حققوا وضبطوا قوله ورددت الاستعارة في معنى الغرض تخصيصا قرره في اللام انها موضوعة للغرضية بمعناها اي الغرضية المخصوصة المتعلقة بها فاذا قلت احسن اليه ليؤذيه لم تكن اللام باقية على معناه الحقيقي لاستحالة كون الايذاء غرضا للعاقل من الاحسان بل يكون استعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها المجازي المراد منها كمعناها الحقيقي في عدم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة فيها اصالة وابتداء بل لا بد ان يشبه الترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتيب ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى كانه صار لفظ الغرضية مستعارا لترتب ما ليس مطلوبا وعرضا بذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو الايذاء على الاحسان بمنزلة الوصية المخصوصة فيستعار اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل قوله فشبه ترتب وجود بين امرين مطلوب بالاول منهما الثاني اي شبه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول في الترتب الا انه تسامح في العبارة قوله ومن ذكر قوله علت كلمه فالتقطه وذلك لانه استعير فيه اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط قوله وقد ظهر مما حرر فيما مر من جريان الاستعارة في الحروف تبعا وفي الاجناس اصالة التزم ما علم من جواز جريان التهكم والتمليح في التبعية والاصلية معا وانما كان حق كلمة دعا ان تعد استعارة تهكمية من حيث انها استعيرت للكثير المنزل منزلة القليل تهكما بهم وقد ذكر في قسم الجواب الاظهر عندي ذهب اليه الا خفش من كون رب اسما لانتفاء لازم الحرف عنه وهو التعدية ولكونه في مقابلة كم وعلى هذا فالمختار عنده ان تعد استعارة

اصلية لا تبعية واعلم ان مدار قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها انما قيد الاستعارة التبعية بكونها في الافعال وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة وقال مدار قرينتها على النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة هو العمدة في قرينتها وقد يكون القرينة غيرها كما في قولك قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا قوله والى المفعول الاول اطلق الاول على ما لا ثاني له ليحسن مقابلته بقوله والى الثاني واول بيت ابن المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع العدل والانصاف والرافة في امام فقتل البخل اي ازاله وافناه واحيى السماح اي اعتنى به وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى مفعوله قرينة الاستعارة فيه قوله صبحنا البيت لكعب بن زهير اي وضعنا مكان الصبوح وهو ما يشرب للغداة يقال صبحته صبحا والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة بن النمر والاوس اخوه والمرهفات السيوف المحددة المرققة فقرينة لاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات وتمام البيت ابار ذوي ارومتها ذووها اي ملك اصحاب اصل الخزرجية اصحاب المرهفات وبعث القطامي وهكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد استعار القرى لا يصال الاسنة اليهم واعمالها فيهم والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة وهي الاسنة انفسها بان يجعل الياء للمبالغة كما في اوحدي واحمري وزرادها اي نقطع والزراد من يصنع الدرع من الزرد بمعنى السرد وهو تداخل الحلق بعضها في بعض قوله او الى المجرور اي الى الكلمة المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب او الى الجميع يعني به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كما سيأتي وكذا يدل عليه ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني اعني الاغلاط والحزن بلاد للعرب وهو في الاصل لما غلظ من الارض وهو منزه حال من الرياض تقابل ازهى النبات اذا اظهر زهره واذا سرى طرف ليقري وفي الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقة السرى وهو السير بالليل فيدل كل واحد من اسناده الى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينة الاستعارة ههنا ايضا وفساده ظ اذ لا يخفى على ذي فطانة ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه يكون قرينة لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة او قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها الكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما توهم ان قوله في الاجفان متعلق في المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب التعلقين قوله في هذا الفصل يعني به الاستعارة التبعية قوله ولو انهم جعلوا يريد انهم لما حكموا بانتفاء الاستعارة التبعية بالكلية وجعل ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية وما للضبط بتقليل الاقسام فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال وبين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان قلب فجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر الجريان فيما ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب اليم استعارة بالكناية من النعيم المقيم على طريقة التهكم

ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله ليكون لهم عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا في مثل قوله لاصلبنكم في جذوع النخل بان يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قوله كي لعلكم تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الارتقاء استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا لا قلب في ربما يود لان القرينة فيه مناسبة حالهم كثرة الودادة بل يجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكناية عن التقليل تهكما بالكفار ويجعل ذكر رب قرينة لها وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط في قوله ولو انهم جعلوا وتقول وهكذا جعلوا البخل استعارة وجعلوا ايضا لهذميات استعارة ليكونا معطوفين على فجعلوا وداخلين معه في كتفه لورود القلب ومن تتمة ذكر الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط قوله فتدبر تدبيرا نعرفنا ان رد التبعية الى المكنية مطلقا مردود لما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو المقصود الاصلي والواضح الجلي فيكون التشبيه في متعلقاته تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله تقري الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح عليها وتحريكها الازهار فيها تحريكا موجبا لحسن حالها ونمائها وبين القرى تشبيه حسن في نفسه وليس يحسن التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الايقاض والطعام نعم يلاحظ التشبيه وبين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر بالعكس كما في ينقضون عهده فان تشبيه العهد بالحبل مقبول مستفيض وتشبيه ابطال العهد بنقض الحبل تبع للتشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اعتبار كل من التبعية والمكنية كما في نطقت الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا من المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل ولا يتصور ذلك الا تبعا لمصدره فلم يتيسر له مرامه وقد يجاب عنه هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس بشيء لان الاقرب الى الضبط انما يحصل بنفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية في ضبط احكام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي كذلك قوله صدورها عند بعضهم تعليق العبارة في هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية والاستعارة في الالفاظ المفردة وقوله على وجه النقل للاناية يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان استعمالها فيه بوضع اخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا انابة فيه لان المقصود بها جعل ما يغاير الموضوع له بحيث يقوم مقامه نائبا منابه بادخاله في جنسه بالتاويل مبالغة في التشبيه وح يخرج الكناية عن الحد ايضا اذ ليس فيه الانابة بهذا المعنى فلا

فلا جرا في الى ما رمز اليه المص بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع
الحقيقة ليخرج عن الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناه الشرعي بوضعه ومن وجوب اعتبار
القرينة المانعة لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في صح
ايضا ولا شبهة في ان الاستعارة المكنية على راي هؤلاء داخلة في حدهم لان لفظ السبع المذكور
بطريق الكناية في اظفار المنية قد علق على غير ما وضع له الخ واما ما اشار اليه الاكثر للاستعارة المصرح بها
بحمل الاسم التشبيه لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه كما سبق من التشبيهات التي صرف فيها الارادة
واورد ايضا على جزمهم التخييلية بحمل الاسم للشيء لاجل المبالغة في التشبيه انه لا يتناول التخييلية
التي لا تكون تخييلية تابعة للمكنية كقوله ماء الملام اذ لم يقصد تشبيه الملام بشيء له ماء وانما يرد هذا
عليهم ان لو عدوا امثال ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال اللفظ
في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية لكنه من مخترعات
السكاكي فظهر ان قوله ولا ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد حكاية فافهم قال ـــــ القسم السابع و
القسم الثامن انما فرق بين هذين القسمين بجواز اجتماعهما في استعارة واحدة ولتشاركهما في انهما
ذكر ما يلايم احد طرفي الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة في نحو عندي اسد الخ اشعارا بانهما
انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكني عنها لكن الصواب كما ستعرف ان ما زاد في المكنية على
قرينتها اعني اثبات لازم واحد بعد ترشيحا له ونبه بذكر التعقيب واللحوق على انه اعتبار التجريد
والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا يعد قرينة الاستعارة المصرح بها تجريدا ولا قرينة المكني عنها
ترشيحا فقولك رايت بدرا يتكلم ونشبت اظفار المنية استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكانه جمع
الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة والا فالصفة الواحدة كافية قوله اذا عقبت بذكر اي ما ذكر
او باحد الامرين المذكورين قوله ومتى عقبت بصفات اراد به صفات ملايمة الا انه اختصر في العبارة
اعتمادا على ما سبق وقد يتوهم ان قوله ملايم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتاويل
كانه قيل ومتى عقبت بواحد منهما ملايم وشاكي ورد بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها
وكذا شاكي ورد بالحاء المهملة فيهما فكل منهما قرينة للاستعارة وما عداهما تجريد في المثالين الاولين
وترشيح في الاخرين ويجوز ان يجعل القرينة حاله فيصح شاكي ورد بالمهملة واثبت جاكي ورد بالجيم
والشوكة شدة الباس والحدة في السلاح يقال هو شاك وشاكي السلاح على القلب وقد يحذف الياء
ويجري الاعراب على الكاف في الصقيل المصقول والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه من قبيل
التفريع الكلام في الظاهر وقد يجعل من قبيل الصفات بتقدير القول وقوله لا يزال سط لاطم صفة
ثانية جعله من تفريع الكلام والصرا الكسر واللبدة بالكسر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد للسباع
كالاصابع للانسان والمخالب اظفار البراثن والزبير صوت الاسد في صدره وبحر زاخر اي ممتد مرتفع
جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا يقال غاض الماء اي قل وغار في الارض وفاض الماء فيضا اي

اي كثر حتى سال قوله بل الوصف المعنوي ومن اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا اليه واما
رعاية لكونه في الاصل ظاهرا في المصدرية قوله كيف كان اي سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا
كقولك شاكي ورد ذكر الاسد شاكيا سلاحا او فعلا مسندا اليه كقولك استلاه ذكر البحر وردا او موقعا
عليه كقولك قد ملاه او ذكر البحر نزوامر القواعد اعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر
فيه تشبيه واستعارة ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
استعارة للعهد والاعتصام استعارة للتوثق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع
الترشيح قسيما للاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورة وهمية
شبيهة بالاظفار لزمه ان يعتبر مثله في ترشيح الاستعارة لان كل واحد من الاستعارة التخييلية والترشيح
فيه اثبات بعض لوازم المشبه به للمشبه فلا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه في التخييلية باللفظ
الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في التخييلية قد اقترن بلفظ لا يلايمه
بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح قد اقترن بلفظ يلايمه فلا يحتاج
فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشي من اللفظ كاف له فيما ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه
كون الترشيح مبنيا على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبني على تذكره لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض
الصفات دون بعض قوله بناءك على العلو المكاني اي مبنيا على علمه فهو مفعول به لتبني وجاز ان يكون مصدرا له
والمفعول مستورا كما قوله ويصعد استعار الصعود من الارتفاع المكاني للعلو المرتبة في مدارج الكمال ثم بنى عليه
ما ينبني على الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالجهول لانه الذي في شيء
اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في يظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى يظن
واذا اريد رد التبعية التي في يصعد الى المكنية قيل تقدير الكلام ويصعد في المكارم فيجعل المكارم استعارة
بالكناية عن الاماكن المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها وبنو نوبخت قوم اشراف كانوا
ببغداد ماهرين في علم النجوم وعلماء مصدر اعلام لم ياتيهم بالحساب اي ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا
الى الحساب المتداول فيما بين المنجمين بل الى مشاهدة السماء وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام
فالاستعارة في قوله سموا اي صعودا وهو نصب على الحال اي سامين صاعدين والباء في قوله مترقي في المكرمات
الصفات اي التي يصعب الوصول اليها متعلقة بسموا والترشيح ههنا مشاهدة السماء واحوال النجوم فانها من لوازم
الظن المذكور في استعارة الصعود قوله مبلغ اي السماء موضع بلوغ وضمير ليبلغها راجع الى مبلغ باعتبار المعنى
ويم لكم الاسباب اشارة الى المكرمات الصعاب الاعدمنكم له اي لا فقدتكم ولا بدل بعدكم بدلا ولا رايت
من يقوم مقامكم بعدكم وفي قوله ما سواكم نوع تهاون عن سواهم انتحل اي نسب الى نفسه ما ليس والاستعارة
في ترقي من رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في بقي بقي وفي قوله اعلاكم في السماء ترشيح وبهذا قوله شاهدتهم
البدر وهو بيان لكيفية تدرجهم في السمو والترقي من ادنى السيارات اعني القمر الى اعلاه اعني الزحل
قوله ويلزم من الالتزام عطف على ان تبني قوله على ما يليق بيان لغير التعجب وله والتعجب معا الى اخفا بطلان كرم

المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول التعجب وفي الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث
عدم البراح اي الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد المعنى بحو وتمام ولم ار قبلي
ميتا يتكلم قوله وما ترى اي ترتاب في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع عليه من البناء والالتزام المذكورين
وما ترى هؤلاء الشعراء كيف تركوا فيما فعلوه امر التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا صورة
الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموا ما لا يليق الا بتلك الحقيقة
قوله كان لم يجر الاستعارة منهم على بال اي على قلب ولا ارادة ولا طور خيال اي ولا ادنى طيف
خيال منها قوله واذا كانوا الضمير للبلغاء مطلقا لا لهؤلاء الشعراء فقط واراد بالاصل المشبه
لانه المقصود في الكلام ظاهرا واليه يعود الغرض غالبا كما مر وبالفرع المشبه به وذلك لانه كونه
اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه وقوله عطف على ان يبنوا اي يسوغون ان يقولوا
وقوله هي الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك ان وعد البدر استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو
البيت الاخير وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فهو كانه قيل الاهو
نقيبر يسع في يد ورسم كل بر ان يطلع ليلا وقوله انا شمس وانما يطلع الشمس نهارا هو المتمدح
المقصود لكن ظهور معناه يتوقف على ما ورد قبله وقوله وهم اقرب جواب اذا كانوا والمعنى اذا
كانوا مع الاعتراف بالاصل في التشبيه يجوزون ان لا يبنوا فيه الا على الفرع كما في المثالين المذكورين
فهم مع جحد الاصل في الاستعارة الى تجويز ان لا يبنوا فيها الا على الفرع اقرب وبالحاصل انهم في التشبيه
معترفون بمغايرة المشبه للمشبه به ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه به وفي الاستعارة منكرون
مغايرته اياه فيكون اجراؤه تلك الاحكام عليه اولى قال ـــــ واو وقد عرفت اقسام الاستعارة
قوله والا اي وان لم يصادف الاستعارة تلك الشرائط عريت عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان
الشروط قبحا وجهات حسن التشبيه مر في الاصل الاول من شرائط كونه مقبولا وهو صحة التشبيه
وكماله في تحصيل ما علق به وسلامته عن الابتذال وانما خص رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة
المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات
كما سيذكر قوله وان لا تشم عطف على رعاية اي وان لا تشم انت الاستعارة وانما
قال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا وقال رائحة بتنكيرها للتقليل لانه لو زيد عليها
بان يجمع مثلا المشبه به المذكور بالمشبه اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود او بان يذكر
وجه الشبه كما في قوله ولا احتمى بروج البدر بعدا اي من قصور مثل برج في البعد والعلو لم يبق
ههنا كا استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد زر ازراره على القمر فيه
اشمام من رائحة التشبيه فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه
ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاستعارة بذلك قوله ولذلك اي ولان من
شرائط حسن الاستعارة ان لا تشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ توصى اي نحن وانما خص

بهذه التوصية الاستعارة التي التحقيقية لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه الشبه
جليا بنفسه ومشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والا لم يظهر ولم يدرك
واما الاستعارة المكنية فهي اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شيء من خواص المشبه به فدل بذلك
على تشبيهه به فلا ضرر في خفاء وجه الشبه ههنا كما يقال عميت معنى البيت تعمية اذا اخفيته ومنه المعمى و
اللغز في كلام اذا عمي مراده والاسم اللغز على وزن الرطب قوله كما اذا قلت مثلا ان من الاستعارة
التمثيلية قد ترك فيها ذكر القرينة ولا بد منها كان تعالى في الحمام مثلا والاول ماخوذ عما من قول الشاعر
وان من ادبته في الصبي والاخر ما ورد من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اي الخيار فيهم قليل جدا
قوله واما حسن الاستعارة التخييلية فبحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعني انها اذا كانت
صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تبعا لحسنها
ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ازداد حسن
التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم بعد قوله
انما يبايعون الله فان اليد استعارة بالكناية عن مبايع من الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة
تخييلية اريد بها الصورة المخترعة الشبيهة باليد مع ان ذكر اليد في حق الله تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدي
في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية قوله وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها حكم بالقلة
دون النفي لانها قد تحسن الحسن البليغ على قلة اذا لم يكن تابعة للمكنية كما في قوله تعالى اظفار المنية الشبيهة
بالسبع ونظائره على ما مر ذكرها واما قول الطائي اعني ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت
ماء بكائي فليست التخييلية فيه تابعة للمكنية ولا هي من ذلك القليل الذي يحسن اذ ليس يظهر للملام شبه
بشيء له ماء يعتد متكره كالحنظل والحوض الآجن ماؤه حتى شبه به وتخيل له صورة شبيهة بالماء
فكانه توهم للملام بلا ملاحظة تشبيهه بشيء يستكره شيئا فقابله بقوام شرابه في النفس اتم فيهما اي المنفس
واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا الاطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة الازدواج بماء البكاء ومع
ذلك كله لا يخفى كونه مستهجنا قوله ولذلك اشارة الى ان التخييلية قلما تحسن غير تابعة لكن لا بد
في استهجان تلك التخييلية من اعتبار قيد آخر وهو انها خارجة عن القليل الذي يحسن في نفسه مع
عن جهات الحسن كلها بل مكتسبة للقبح كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل ماء
الملام كما توهم الطائي على ما نقل عنه لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه
ويلقيه على الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطاطئ راسه ويخفض من يديه
فيشبه ذلك وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها
فانه من الامور الملائمة للحالة المشبه بها على انه يجوز ان يحمل الاية على الاستعارة التمثيلية هذا واما ما نقل
من ان ماء الملام كالحنين ماء فقيل ان تشبيه الملام لمطلق الماء مستقبح جدا قال ـــــ وقال ان الاستعارة
مبناها على التشبيه يتاتى مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه انقسمت مثل انقسام التشبيه

باعتبار حال طرفيها والجامع بينهما في الاسناد الى الحسي او العقلي وكان الاولى به ان يقول يتنوع هو

الى ستة انواع الا انه تذكر منها ما طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا في الحمام اي انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة الشان اما الثاني واقع في الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما لا ندرا جنسا باعتبار فما وجهه حسي وباعتبار اخر فما وجهه عقلي ومثل للنوع الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل الراس شيبا فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى الشيب والجامع بينهما الانبساط مع البياض والانارة والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية استعارة لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون استعارة تصريحية من محسوس لمحسوس بجامع عقلي فيكون من النوع الذي مثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار فانه استعير فيه لفظ العجل لبدن البقر الحيواني الذي خلقه من حلي القبط بجامع الشكل قوله فالمستعار له الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له واطلق لفظ المشبه على الريح واراد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك بان وصفت الريح بالعقيم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه اذ يقال رجل عقيم كما يقال امراة عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان يقال في العقيم استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع لمنع المذكور فالطرفان ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله واية لهم الليل نسلخ منه النهار مثل قوله الريح العقيم فانه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور المسلوخ من جلدته والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول فالطرفان حسيان والجامع ما يعقل من ترتب احد الامرين على الاخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المرتب على ظهور النهار هو الابصار لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب اذن ما اختاره غيره من ان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظله فان الظلمة هي الاصل والنور طارئ عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقط كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه والجامع ما ذكر من ترتب امر عقلي على اخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب اي اخرجتها منه فالمصنف والشيخ عبد القاهر في حمل الاية على المعنى الثاني الا ان كلمة المفاجاة اعني اذا انما يحسن موقعها على هذا المعنى كما يقال اخرجنا النهار من الليل ففاجانا دخول الليل ولا يحسن ان يقال نزعنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه الانكسار واما لفظ الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفي وذلك

مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما يطول الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الاية فان مقدار النهار وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد زواله بالكلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجيا لاخراج النهار بلا تراخ منهما فقد ايد قولها بان مفاجاة الظلام بعد ظهور النهار واضاءته للعالم تشتمل على نوع غرابة ويفتقر الى مزيد اقتدار فيكون ادخل في كونها اية من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور المسلوخ الابيض من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى وقد انكشف لك ما توهم من حمل عبارة الشيخين في المستعار له على القلب اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار وقلب صحيح وان الانسب بهما ان يقول اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور بالاظهار في الموضعين قوله فالمستعار له الارض المزخرفة المتزينة هذه استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة المتزينة التي ورد عليها الامور المزيلة لزينتها بالنبات المونق الناضر الذي ورد عليها ما يزيله ويفنيه واثبت لها الحصد على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلنا ها زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن زرعها اي لم ينبت قال ولا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس مثل في الوقت القريب فكانه قيل لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله حصيدا خامدين قد اجتمع هنا استعارتان بالكناية في لفظ واحد اعني لفظ هم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدين حتى يشبه بهم هؤلاء لكن جاز ان يجعلا من الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبات وخمود النار قوله ومن الثالث قوله عز اسمه من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد مصدرا اعني الرقاد ففيه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان ففيه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور هذا الكلام من الموتى ويلي البعث قرينة لها اذ يقال بعثه من نومه اي ايقظه كما يقال بعث الموتى اي حشرهم قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا الا انه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتي البعث فانها في النوم اظهر واعرف قوله وهو يحتج المسافر بعد من هذا القبيل جعل القدوم امرا عقليا والا فالمجيء من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدح في البين ولا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وهو ولي من الاخر في الجزاء بعد الامهال وان الاستعارة قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع بينهما كلها عقلية يرد عليه الا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الامهال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس هنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم

بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك منها اثرا ولا عثيرا وقد اشار في اول عبارته الى ان مفردات الاستعارة التمثيلية لا استعارة فيها بل هي باقية على حالها في حقيقة او مجاز وفي اخرها الى ان القدوم مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصد لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض وهي كالحمولة لهما واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة ارائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدا خبره وقع مستعارا والجملتان الاسميتان بينهما اعتراضيتان لبيان المستعار منه والقرينة وعن سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظ ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اي هو امر عقلي وقد سبق ان الاخذ في الجزاء عقلي فالطرفان لان عقليان هذا على الرواية بالفاء في قوله فالطرفان عقليان كما صحت في النسخ المعول عليها واما على تقدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظ وحده اعني انفراد الفاعل عن المهام الا خذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد سانجرد للايقاع بك من كل ما يشغلني عنك حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ اخرها وينتهي عند ذلك شؤون الخلق التي اراد بقوله كل يوم هو في شان فلا يبقى الا شان واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريق المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران يريد ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره المبالغ في ايصال الضرر اليه فيتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظ الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية قال فلا يكاد تميز غيظا اي يتقطع من شدة غيظ ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا لها صوت تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكون الغضب وانكساره عن الحمل على الانتقام بسكوت اللسان وامساكه من الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففي سكت استعارة مصرح بها حقيقية تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فيجعل تلك التحقيقية قرينة للمكنية وقد تسامح في قوله والجامع سواء الانسان مع الغضب الى حيث لا حظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله ومن الرابع اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله عز اسمه بل نقذف فان القذف وهو رمي جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل معقول والجامع هو التاثير المؤدي الى الاهلاك وكذلك الدمغ وهو كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاءه امر محسوس وازهاق الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى الاية بل نقذف هو اضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا ذاك بل هذا هو ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو فيمحقه وتغنيه قوله فاصلة المساس هو بالفتح المس وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشرع ومقاساتها والجامع الوصول

التام قوله والمستعار له التثبيت اي شمولة الذل على وجه الاحاطة بهم كانه قيل اثبت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة والقبة لصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط والجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني هو اللزوم قوله ثم وقع مستعار الشرع لما نالهم اي وقع مستعار للازعاجهم ازعاجا عنيفا بسبب ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع في الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة بذل الانكار والجامع التاثير التام كانه قيل ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة قال الفراء فاصدع بالامر اي اظهر دينك قال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم وقع مستعار الذكر الايات اي لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل في التلبس قوله وهو من هذا القبيل اي من استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادي مستعار للامر الذي يشتغل بالكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الوادي وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه ذهب من العشق او غيره وقد استعير الاستعمال بالامر على سبيل التحيير والجامع بينهما الحيرة قوله من هذه الحيرة الا مثله اشارة الى الخوض والوادي لبيان قوله ومن الخامس اي وهو من استعارة المعقول للمحسوس تعالى بريح صرصر اي باردة والعتو تجاوز الحد من ذوي العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة الريح كما استعير الطغيان لكثرة الماء وايراده قوله فيندرج في النوع الخامس سهو ظاهر لانه من النوع الرابع اعني استعارة المحسوس للمعقول كما صرحت به عبارته قوله ولعل لي في البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكنية واذا ردت اليها فربما لم يبق المثال مطابقا لما مثل له كما في طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا له مختار عبد القاهر كما اشار اليه فعليك تختار سواء المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية ظهر من الاستعارة في القدوم كما حققته وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم وقوله كل في واد يهيمون من باب التمثيل على سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذي هو مجيء مخصوص بواسطة قوله امرا عقليا مستبعد واظهار النبات والاشجار والثمار امر عقلي متعلق بامور محسوسة وخمود النار انعدام ضوئها فيكون امرا عقليا الاحياء وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الامثلة قوله الفصل الرابع فيه تقول من فصول المجاز تذكيرا للذكر بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند السلف حال من المبتدا اعني كلم هو والعامل في الحال ثبوت الخبر للمبتدا فانه معنى فعل يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله حالا منه اظهر قوله واما الرفع فمجاز اي حكم مجازي لكلمة بكر بمنزلة المعنى المجازي المعنوي كما ان الجر حكم اصلي لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك واما المجاز فهو كلمة ربك لجاز فذلها حكمها الاصلي الى حكم اخر يدل على ذلك قوله سواء تكون الكلمة تنقول الخ اولا يرى الى قوله في المجاز القول المفيد سواء تكون الكلمة موضوعة والى قوله في الحال من المبالغة في التشبيه سواء تعدي الكلمتين مفهومهما مع ان المجاز في مذهبي هو الكلمة بلا شبهة وشهد ايضا لما ذكرناه قوله فما بعده وهو اشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل قوله واسئل اصله اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسئل طلبا للجواب واما طلوع السم في الجماد الشعور

والسحر فهو وان كان جايزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا للمعجزة والكرامة وليس هذا
الكلام في ذلك المقام قوله فالاصل ليس مثله شيء اذ المقصود نفي ان يماثله شيء لا نفي ان يماثل مثله شيء
فالكاف زايدة وقد يقال لا زيادة ههنا اصلا بل قصد نفي مثل مثله بطريق برهاني ان وجوده كما مسلم
قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله يستلزم لثبوت مثل مثله فنفي
اللازم قصدا الى نفي الملزوم وجاز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفي المثل عمن يماثله ويكون على
اخص اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا يرى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفي البخل
عن مخاطبك لا قصدا الى مثله سواء امكن اولم يمكن قوله استغناء واصحا هو ان لا يظهر لذكر الكلمة في
ذلك معنى كالباء في قولك بحسبك زيد وكفى بالله والكاف في كمثله على زعمه واما الباء في خبر ليس وما قلنا
كيد النفي فلا يعد مثله مجازا قوله ورايي في هذا القول النوع لي ههنا بحث وهو ان الذي نقله من كلام
السلف دل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلي الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديتها عن ذلك الحكم الاصلي
الى غيرها وهذا معنا اخر للمجاز غير الذي فسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم
اما مشتركا بينهما واما مجازا في المعنى الاخر لاجل المشابهة في التعدي من امر اصلي وحينئذ المص لم يذكر
حد المجاز شاملا لهذا المعنى الاخر كذلك السلف لم يذكروه شاملا على اختلاف عباراتهم التي نقلها عنهم فيما
سبق وتقسيمهم المجاز الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبار تاويله بما يطلق عليه
لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوي والعقلي فليس ههنا ما يحمل مهما على السلف سوى اطلاق لفظ
المجاز وذكر ما لا ينافي قوله صلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل
صار مجازا عنه وان لفظ كمثل مستعمل بمعنى مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة

في المجاز العقلي قوله هو الكلام المفاد به الى المركب الذي افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم
اي خلاف ما ثبت في اعتقاده بحسب ظاهر حاله من الحكم فيه اي من النسبة في ذلك الكلام سواء كانت تامة
او غير تامة بضرب من التاويل اي بنوع من التطلب الموضوع الذي باول ويوضح انه تلك النسبة من موضعها
الاصلي وانما اعاد لفظ الخلاف لئلا يظهر تعلق الباء بواسطه به ولا يبعد عن تعلقه وذكر المصدر اعني افادة
ليتعلق به اللام في الخلاف والمعنى افادة لما هو مخالف لما عند المتكلم بواسطة العقل لا بواسطة وضع
قوله لئلا يمتنع طرده اي اطراد الحد بدخول ما ليس من المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع
عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو
الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند لا يقال اثبات الربيع للبقل غير ممتنع
عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا يدخل قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف
ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الانبات من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح
لا بالبداهة فالجاهل بتقصيره في النظر وقد غلط فيه الى هذا المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام
الجاهل بالحكم بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل بداهة

مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله
بضرب من التاويل لانه انما يقول عن اعتقاد لا عن تاول فلو قيل خلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد
الحد به واجيب عنه بان اخراج شيء واحد عن الحد بقيدين جايز فخلاف ما عند المتكلم يفيد اخراج قول
الجاهل وادخال نحو هزم الامير الجند وبضرب من التاويل يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب
كما سياتي فقد تفرد كل من هذين القيدين بفايدة واشتركا في فايدة اخرى يجوز اسنادها الى كل منهما
الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذا اسنادها اليه بقي ههنا شيء وهو انه كان حق العبارة ان يقول
ليخرج عن الحد قول الدهري بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لا يفهم منه المعنى الذي في كون
اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله او تغلب الجزم
عطف على يعلموا داخل معه في حيز النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاني زيد او عمرو
اي لم يجاني واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو اشاب الصغير على المجاز ما انتفى العلم او الظن معا لكونه مخالفا
لاعتقاد القايل بل يحملون على ذلك اذا ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قايله ما قاله عن اعتقاد حملوه
على المجاز واذا علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما
ترددوا بين كونه مجازا وما كونه حقيقة كما ذكره قوله كله لم اصنع الظاهر ان ينصب كله لعدم الاحتياج
الى تقدير ضمير المفعول في لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفي العموم لانه كلما كل داخل في حيز
النفي معمول للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا
من ذلك الذنب في القنزع واحد القنازع وهي الشعر حول الراس وعنى في قوله عن قنزع قنزع بعد كما هو
في تطبيع اي ميز عن الراس قنزعا عن قنزع وجذب الليالي مضيها واختلافها لقال جذب الشهر اي مضى
عامة وقوله ابطي او اسرعي لما حال من الليالي بتقدير القول اي مقولا في حقها ذلك او بجعل الامر بمعنى الخبر
اي تبطي وتسرعي فمعوت مع معنى المخاطبة واما خطابها اما على طريقة الالتفات اي بطي ان شئت ايتها الليالي
او اسرعي اذ لا يتفاوت الحال لدي بعد ذلك قوله حتى نسب طرف لقول الى النجم والانحدار الانكشاف
يقال حسرت كمي عن ذراعي فانحسر فقوله لكونه مجازا بدل اشتمالي باعادة الجار من قوله لقول الى النجم والباء
في ما اتبعه متعلق باستدلوا والمستتر في اتبعه لابي النجم والبارز عايد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف
اي اتبعه اياه اي جعله تابعا لقوله ميز عنه قنزعا ومن قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او للشعر
ومعنى واراك ستركوا الشاعر صفة لقول المذكور في من قوله افناه قيل الله قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على
لئلا يمتنع طرده ولا يقدح ذلك اي ولا يقدح انتفاء الامتناع في كون كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير
الجند من المجاز العقلي قوله ليحترز به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم قاصدا به صدور الكذب عنه ولا يكون مطابقا
لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه بصدد ترويجه فلا يرتكب فيه تاويلا اصلا فيخرج عن حد المجاز
بقوله بضرب من التاويل وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله ومن اذا ادعى ان انبت
موضوع يريد انه اذا قرر ان النسبة الى القادر المختار داخل في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل

١ اللغة او بحسب وضع اخر طارد على الوضع اللغوي كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما في
انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع له الى معنى اخر فيكون كلمة انبت ح مجازا لغويا اي وضعيا
منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع يصدق عليه ما ذكر التعريف
انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاويل هو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه
بالقادر المختار فوجب ان يحترز عنه بقيد وهو ان يقيد الخلاف بان كونه خلافا لا يكون بواسطة النقل الا بواسطة وضع صح
النقل من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعى اي اذا ادعى ان انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال
في القادر المختار او اذا وضع لذلك الاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع
كلها لان النكرة في سياق النفي يعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق
على ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان ادعى لان طايفة من الناس قد ذهبوا اليه وفي وضع غيرها ان ارتكب
لانه يجوز ان يرتكب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة اي ولاجل انه
قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة
يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر المختار ليس معتبرا
في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت ان العقل ان الانبات
لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى مكانه الاصلي بحكم العقل فيكون مجازا عقليا
قطعا فان فرض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا لغويا مع كونه مجازا
عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تصرف في امر لغوي الا يرى انهم
جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فايدة في اعتبار المجاز العقلي على حدة مع انه راجع الى اللغوي
قوله فليس بداخل في مفهومات نها وضعا يعني ان الذي يتعلق بالوضع هو ان انبت مثلا لاثبات الانبات
لا لاثبات الضرب وانه لاثباته في زمان ماض لا لاثباته في زمان مستقبل او حاضر واما ان المثبت له قادر او غير
قادر فلا تعلق له بالوضع قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة خص اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والتخاطب
مع ان الوجه المذكور جار بعينه في ساير الاوضاع بلا خفاء قوله وحكم العقل بان لا بد لها من مؤثر
قادر كان سائلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من مؤثر قادر فوجب ان يكون صيغها
موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما سكت الرواة عن نقل هذا القيد
اعتمادا على شهادة العقل به فاجيب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي ان يترك تقييد الافعال به
في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكم العقل دليلا على ترك التقييد فلا اقل من ان لا يجعل
دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكرتم اذ لا شبهة في ان العقل يجوز
صدور الافعال عن القادر بواسطة مؤثر لا يوصف بالقدرة اصلا كالافعال المتولدة من افعاله اختيارية صادرة
عن القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام على مذهب المعتزلة واذا جوز العقل
التاثير من غير القادر تبعا فلم لا يجوز منه استقلالا قوله ومنها ان فعل لا شبهة عليك ان لفظ فعل

الاستعمال في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر المختار كما اشار اليه فلذكر خصه بالاستدلال
وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران بالزمان فلو كان فعل موضوعا للاستعمال في
القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحر التبريد
وفعل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء مجازا لغويا معلوما مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة
واحكامه لكن لا دعاء ذلك موضع يفيد عن الانصاف بخلاف ادعائه في انبات الربيع ولحيا الارض به
واشابة كر الغداة ونظايرها فانها ليس في تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو
خلق يعني ان ههنا افعالا لا يحكم العقل بانها لا يصدر عن فاعلها الا بالاختيار وافعالا اخر يحكم بانها لا تصدر
عن فاعلها الا عن اختيار فلو اعتبر في الوضع انتساب الاولى الى المختار لاعتبر فيه انتساب الاخرى
الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية مطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار الانتساب الى غير المختار في
مفهوم هذه الافعال مما لم يعلل به احد من السلف فلزم ان لا يكون الانتساب الى المختار معتبرا في الافعال
الاولى قوله لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع
مكانه الاصلي هو الله عز وعلا وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال ههنا عند العقلاء ولم يقل عند العقل
كما قال في المثال الاول لما سياتي من ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه
في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لعود العدم احوجه الى الوضع على ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينسب الى الوضع
مطلقا قوله وكثيرا اي في كثير من الازمان يسمى هذا المجاز احكاما لتعلقه بالحكم الى الاسناد بمعنى النسبة وذكر
لان التعدي عن مكانه الاصلي في مثل انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك الكلمات ولذلك جعل بعضهم
المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي في الاسناد الثبوتي
واما نحو فما ربحت تجارتهم وما نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على قصد اثبات النفي لا على قصد نفي الاثبات بيانه ذكر
الى ما ذكرنا انهم فروا مما بخسرت وسهر فعلى هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه وما ربحت تجارتهم بل
ربحوا في تجارتهم لم يعد مجازا اصلا قوله كما في انبت الربيع البقل فان العقل بنفسه يحكم باستحالة صدور
الانبات عن الربيع وبان مكانه الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل بعلمه بالمكان
الاصلي ههنا انه ينظر فيما عنده من المقدمات التي يقتضيها اليعرفه كما مر والمراد نحو هزم الامير الجند وكسا
الخليفة الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل عما اسند اليه الفعل ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو
جند الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه
عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع
وجاز ان يعين نعم اطلاق اسم العقلي على الاول اليق لكونه اقوى في الانتساب الى العقل واطلاق
اسم الحكمي والاثباتي على الثاني اليق بمجرد تمييزه عن القسم الاول قوله لانه لا يتردد بين صدور الربيع
لا مزيد عليه او وصلها به جعل المجاز العقلي صفة للكلام والحكم به فيه يجوز ان يكون حمله كما في قولك
نهاره صائم او نهاره صايم والجملة لا توصف عنده لكونها حقيقة وصفة ولا مجازا وضعيا لانه اخذ في

في تعريفها الكلمة ولا ينحصر المجاز العقلي باعتبار المجاز العقلي المحكوم عليه وبه وفي تلك الصور الاربع واجيب عنه
تارة بانه اراد بالكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللفظ الواضح ومرحكها واخرى بان الحكم الذي يرجع اليه
المجاز العقلي هو اسناد صام الى نهارم واسناد اسم الفاعل الى الضمير لا اسناد الجملة الفعلية والاسمية الى زيد
وثم ترى بعضهم يطلق المسند في المجاز والحقيقة العقليين العقلي وما يشبهه من الصفات والمصادر حتى
ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة ولا مجازا فان قلت الانحصار في الصور الاربع بط قطعا لجواز
كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت انها في عداد الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير
الوقوع في كلام رب العزة نص على رأي السلف وفيه رد على من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا
مع ما هي لزوم كونه تعالى متجوزا وفساده فاوله باسناد الافعال مثل الجار متعلق تعالى الا ولى مع ما عطف عليه
اى قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد الافعال في هذه الايات كلها الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها
عند العقل واعاد ذكر العقل مع ان المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان العقل هنا مستقل بمعرفة المكان
الاصلي ولا تقي كما ترى كافر وزائلا مسند الى الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من حاله منه والعايد الى ذي الحال
ضمير فيها قوله في مكانه الاصلي لاسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو اصحاب
التجارة وكذا الحال في اسناده نفيا اذا كان هو لا بالخسران كما هو وانما اسند الى التجارة لتلبسها بالفاعل الحقيقي او لكونها
سببا فيه وفي جعل العلم بالايات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها حقيقة هو الله
والايات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والنجوم كالمادة لانشاء الثمر والفاعل الحقيقي هو الله والحرب كالعلة
الصورية لوضع اوزارها اى ثقلها من الالات والاسلحة والارض مكان لاخراج اثقالها من الدفائن والاموات
وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الايات له تلبس بالفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل ولا يختلجن في
ذهنك ان المجاز ان كان لغويا فلا بد له من معنى حقيقي اذا استعمل هو فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال
في غير الموضوع له وان كان عقليا فلا بد هناك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له
فرع لتحقق ما هو له واما تحقق الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول الفقه وكذا لا يجب
تحقق الاسناد الى ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وصرت الحكم واقعا
في مكانه الاصلي قوله يكون متعديا عنها من الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اى يكون
المجاز متعديا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية وقوله فلا يجوز نهي بصيغة الخطاب من
التجويز هو معطوف على لا يختلجن اى لا يجوز في كون هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال
فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى انه ليس من الواجب ان يكون للفعل
في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذا استطيع ان تقول هنا فاعل نقل عنه الفعل واسند الى الحق او الى الذي
او الوجه قوله وابي الحيني هذه الواو داخلة على المفعول كما تقول تعرفني اغرب المثلث وفائدتها تاكيد لصوق الكلام
بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجار اعني الباء واللام متعلقان بمضرب اى صيرني هواك بحيث يضرب
المثل بي والحين اى الهلاك بسبب هواكي ويروى الحين بسكون بدلا من ابي في قوله الواو عاطفة لاحد الطرفين

على الاكثر

على الاخر الا انه قدم المعطوف اى يضرب المثل الحين وبي قوله ولكن حكم امر من التحكم معطوف عليه لا يجوز
فيها اى في هذه الامثلة وقوله فاي شيء منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول ارتضى ويجوز الرفع على حذف
الضمير اى ارتضاه وعلى التقديرين فالمعنى اى شيء ارتضاه النقل لصحة اسناد هذه الافعال اليه وهو اى
الذي ارتضاه العقل ذكر اى المكان الاصلي وقوله فاذا ارتضى تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فقل جواب
اذا قوله واذا ارتضى فاقدمني هو عطف عليه قوله واذا ارتضى في صيرني في يزيدك وجواب الكل قوله فقل فاعل
اقدمني ذلك اى المذكور اولا وهو النفس فاعل صيرني ويزيد هذا اى المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه
ولقد بالغ المص في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني ولم يات بشيء يفيد به فان نفسك ذا بكر في منعك
اللفظ فكيف يكون مقدما لك حقيقة بل هو قادم لاجل الحق واما قولك حلفت نفسي في المجاز اى حلفت خطرا انها
واراد تها وكذا قولك حدثتني نفسي حيث جعلها عنوانه تختص بحب الاتربي كيف اضطر حيث فسر معنى اقدمني
نفسي بلد حق لي على فلان بقوله اى قدمت لذلك وحيث قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم
والداعي اليه الخالص اي عن الضرار فمع ان القدرة والداعي لا يصلح شيء منهما فاعلا حقيقيا الا وجدة والامع
صاحبها انما الفاعل الحقيقي هو القادر ذو الداعي كما صرح به والصواب انه تعالى ان الواقع هنا ليس الا قدومه
صادرا عنك بقدرتك وداعيك لكن اخرت النقل من الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت باقدمني معنى حملني
على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا وان اردت به معناه الحقيقي
فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق بعاقل متوهم في هذه الصورة ويولع فيه حتى ادخل الحق في جنس المقدم
وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية ولم يكن هناك مجاز عقلي اصلا وهو ظاهر
واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود القدوم ففرض هناك اقدام من فاعل حقيقي متوهم ثم اسند
الى الحق وان نقل الاسناد عن الفاعل المتوهم الى الفاعل المجازي كنقل الاسناد من الفاعل الحقيقي اليه في انها
يفيد ان المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل ويكون التجوز في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا النقل
ليس له مكان اصلي يجوز اسناده اليه حقيقة اذ لا فاعل لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق
فانه يفيد المبالغة في ملابسة القدوم المحقق كانه مؤثر فيه وقس الحال على ذلك في صيرني ويزيدك وهذا الشيخ
ان هذه الامثلة ليست فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه من هذه الافعال كلها مقدر من فاعل متوهم للفاعل
المذكور انما المحقق هناك هو القدوم والصيرورة وازدياد الحسن مع من قامت هي به لكن الامام الرازي
لم يطلع على مراده فطعن فيه بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكي واجاب بان المجاز فرع فلا بد له من اصل
قوله كونهما حقيقتين منصوب على انه مفعول القول والظن باقدمني قوله نوعا من العلوم يريد علم الكلام فانه
حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفاعل من داعي يدعوه اليه
فلا يتصور ح كون الداعي اليه فاعلا له وقوله متى ما ملت قوبا تقت ظرف ليزيدك الله لك والحقيقة
العقلية قوله ما عند المتكلم اى ما عنده بحسب اعتقاده نظرا الى ظاهر حاله سواء اعتقد اولم يعتقد كما لم
انه يفهم من ظاهر حاله انه يعتقد فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجئ اذا قصدت ترويجه

وفي معنى ما يلي عليه قض على الطاعم
بقوله اطعمت

بحسب الظاهر لغرض لكم فيه وكذا يدخل فيه زيد انسان مما ليس بمسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه فقيل بطل به طرد
الحد لان مثله ليس حقيقة كما ليس مجازا ايضا ويخرج نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل مجسم واما اذا قصد به
انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونهما غير مفيدتين لما في العقل من الحكم فيهما وذلك لان العقل
بنظره الصحيح كما اشار اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع وصدور الشفاء عن الطبيب قوله تستتبع
منابت اى اشياء قبيحة منها ان يقصد باللفظ في مقام التعريف لا يدل عليه صلاة ومنها ان ذكر الحكم ليس مما يقبله عقل
الدهري او الجاهل بل مما قبله وهو الذي غلب عليه عقله او اخذ بمجرد تقليده لغيره ومنها ان ليس كل ما يعتقد
مبطل معقولا مقبولا عند العقل ولا يستحق الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا المجاز الحكمي تقديم هذا الكلام
المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية ولى الا انه اخره ليربطه به حيث نظم المجاز العقلي في سلك
الاستعارة بالكناية بعد فراغه عن تقرير الكلام في هذا الفصل على رأى الاصحاب قوله فانه اى فان هذا المجاز
لا يرتكب الا لوكد اى لنوع لتعلق وشبه بين الفاعل المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به وقد يكون
ملابسة الفعل بواسطة حرف كما في الضلال البعيد والاسلوب الحكيم لانه قال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه
قوله من دون الانبات بدل من قوله من نوع شبه وبيان له وقوله دوران الفعل اى مثل دوره انه نصب على
المصدرية من المصدر قوله نسبت اليها نكوة اى من الحماقة والجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وجه لصحته حقيقة
ولا مجازا وكلاهما في قوله لما تسمع صلاة به والمعنى لكن ما حكي منهم في المجاز العقلي انه مجاز في الانبات ربما اوهم
سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الانبات يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخص
بالخبر لان المراد بالانبات كما مرت اليه الاشارة هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية
او غير تامة كالنسبة الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل عدل او النسبة التعليقية كما في قوله
يا سارق الليلة اهل الدار وقولك اطعت امر فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق وفاعله نحو صايم في نهاره
صايم وكذا قوله شرهم مكانا واضل سبيلا فان الضمير هنا فاعل بحسب المعنى وقوله نحو ما اقتنعت منزله منزلة
الشرط وجوابه فليصعد الدهر والثلاث في هو التدارك فرط عنه سبق وقوله اي من الاوامر مفعول قبل قوله
واذا تاملت المجاز العقلي وجدت الحاصل منه لم ينتج عليه الى تعالى فالاولى ح ان يجعل المجاز العقلي وصفا
للاسناد لانه المتعدي عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالتعدي تبعا للاسناد وكذا
القول في الحقيقة العقلية وايضا انتسابهما الى العقل ح بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان تقول لعبد ما جرى منه
فلا ينبت الربيع شيئا ولا يثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل تؤول النهي مهنا بالامر كما اولت النفي بالاثبات
في ما نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على ان الفعل مما نهى عنه فيقتضي نسبة ثبوتية في غير موضعها
بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد ان يلاحظ معه ثبوت النفي للمنفي عنه فيرجع معنى ما نام الى سهر وبات بحت الى
خسرت كما مر وقوله وبني الوزير وبناء القصر اى ومثل النسبة بين الوزير وبناء القصر في ذلك
اى فيما ذكر من الخبر وما عطف عليه قوله والا اى وان لم يبين تقرير الكلام على رأى الاصحاب فالذي ثبت وتقرر
عندي هو نظم هذا النوع اى المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما انشاء اختياره هذا النظم

من عبارة الكشاف حيث قال وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها
الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرأته فيستعار له اسمه الا ان صاحب الكشاف لم يرد
ان هناك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد به تشبيه انتقال الاسناد من محله الاصلي الى محل
اخر بالاستعارة الاصطلاحية قوله المسمى استعارة اراد به استعارة عقلية لا لفظية قال الشيخ عبد القاهر
تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما
هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
يشبه ما ليس فوقع بها الاسم ونصب الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان في المجاز العقلي تشبيها للفاعل المجازي
بالفاعل الحقيقي لكنه ليس هو التشبيه الذي يبنى عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا
هو الاسناد الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء كما زعمه المص وجعل نسبت
الانبات اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجبل مستعد
جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في تشبيهه بالامير حتى كانه
هو الا انه اختار رد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة كما اختار في التبعية بضا ميلا منه الى تحصيل
الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه مهنا بان ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور
في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلما نظم المجاز العقلي في سلكها لزم ان يكون المراد بعيشة في قوله عيشة
راضية صاحبها وبماء في قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة
الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله وقد لي يا هامان وان يتوقف جواز نحو انبت الربيع
مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية اتفاقا واجيب بان المراد بالمشبه في
الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا حقيقة على ما علم من كلامه صريحا فالمراد بعيشة حينئذ العيشة لكن
مصورة بصورة صاحبها داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا
وقد اندفع المفاسد كلها بالحسام لادتها قوله وانني صيرنا اجعل وما عطف عليه عني وينقسم عندي وهذا والحال
واما مفعول الاجل واياما كان فهو متعلق بهما معا اى اجعل المجاز كله لغويا واقسمه هكذا بانيا او بناء ولفظ
هذا صفة لقولي واشارة الى نفي المجاز العقلي بالرد الى المكنية ولفظ ذلك صفة لقولي واشارة الى نفي الاستعارة
التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال وقولي ذلك في المجاز الراجع الى حكم الكلام اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره
بين ذكر التقسيم لكان احسن ولفظ هكذا نصب على المصدر والى مفيد بدل منه او بيان له اى انقسام الى
المفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستتر في ينقسم لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة
واخواته ولم يتعرض في تقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة واحوالها لا من اقسامها
بالذات وقد مر الاشكال عليه في نطقت الحال وقوله تحصيل اقسام ثلثة متعلق بمحذوف اى وينقسم
كل من التحقيقية والتخييلية الى قطعية واحتمالية انقساما ملتبسا بتحصيل اقسام ثلثة من انقسامهما الا تحصيل
اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما معا قسم واحد كما عرفت وقوله تحقيقية بالقول بالقطع مرفوع

الوارد هو

على انه خبر مبتداء محذوف والظرف الواقع في الحداثق قوله على ما هو عليه خبر لان الحكم اى كائن على الوجه
الذى هو اى الحكم عليه اى على ذلك الوجه وقد عطف على ذلك الخبر قوله واقع موقعه وقوله فاحترا بهما شئت
كانه اشارة الى ان حده للحقيقة غير جامع لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل
يشفي الطبيب المريض منه لان الحكم ههنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قوله واقع موقعه
عطف تفسيري لما سبق يدل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع
موقعه في زعم القائل وانت خبير بان الاولى ح ان يترك السابق ويكتفى بالمفسر ويقيد بقولنا عند المتكلم
واما ما يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق اسم الاعمال كلها بناء على انه سبب بعيد
للخلق وقوله اضل الله الكافر بناء على تمكينه للشيطان من اضلاله داخل في حد الحقيقة فلا يكون مانعا
وخارج عن حد المجاز لان الحكم المفاد به ليس بخارج عن موضعه اى محله في العقل فلا يكون جامعا
فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان القائل بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بتا ويل
انه محلها كان مجازا خارجا عن حده وداخلا في حد الحقيقة على زعم المص قال الاصل الثالث من علم البيان
في الكناية الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر
الاستعارة ايضا بمعناه المصدري ويعلم منه الاستعارة التي هي قسم من المجاز واراد في تفسيرها ترك التصريح
اشارة الى تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان المراد باللازم
الشيء ما يتبعه ويردفه وبلزومه اياه ان يكون له تعلق ما به مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزوما
عقليا او عاديا او اعتقاديا او غالبيا والتبادر من قوله الى ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك ان اللازم
مراد في الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصده ان ينتقل منه الى الملزوم الذى ترك التصريح به وهذا
مناسب لما سياتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنا معناها معا ومن ان الكناية من قبيل الحقيقة
ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور يستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا مع جواز ارادة معنى اللازم
ايضا وهو موافق لما سبق من ان اللفظ اما ان يكون مستعملا فيما هو العرض الاصلي منه وما سنذكره عن قريب
من ان الكناية لا ينافي الارادة الحقيقية وقد سبق كلام منا متعلق بهذا المقام في اوائل الاصل الثاني قوله لينتقل
منه اى من طول النجاد او من اللفظ المذكور الى طول القامة وما غاضهن نساء العرب لذكرها نزوع في كلامهم
فلانة نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعى قال قائلهم نؤوم الضحى لم تنتطق
عن تفضل اى لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما جعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة
والكسالة قوله ولاخفاء وجه التصريح اى اخفاء طريق التصريح ولو قال بدله من اخفاء وجه
الدلالة لكان اظهر قوله ولدلالة كنى عطف على ما فيه وذكر اشارة الى اخفاء وجه التصريح وقوله كيف ما
تركبت اشارة الى الوجوه المذكورة الاربع من التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلاثة
وقد اهمل منها اثنان تقديم الياء بالتبع الكاف والنون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت
واكثرها طارئ على تسميتها لم يوضع لها ابتداء وفيها نوع خفاء ويقابلها الاسم العلم الذى وضع على الشيء

ابتداء بلا خفاء فاذا ذكر به كان تصريحا به كمن قال لك قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام
واما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى من
الاقسام الثلثة قوله ومنه اى ومن قبيل يكنى في العدو والجوارح جمع جارحة ومنه الداهية المستاصلة
تقال جاص واجتاص اذا استاصله والملمة النازلة من الم بالمكان نزل به ولتضمنه معنى الاستعلاء
قال على بنيه اى بني الزمان والمستبطن على صيغة المفعول من استبطنت الشيء وقلم المراوة على وزن جعفر
فرجها وقيل هو مستعار بهذا المعنى واصل الخشبة المنقوبة التي يجعل الحادك اللحمة حين نسج وتقال لها
بالفارسية مكوك قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظ قد احترازا عن التصريح بلفظ حيث عبروا عنه بمقلوب
الكل قلب الكل قوله ثم ان الكناية يعنى مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها
في ذلك على سواء بل ربما تصفت بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما سينكشف لك في اخر مباحث
الكناية حيث بين وجه تسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء
المطلق على ما حققه فكانه اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه مع الانقسام حيث
عداه بالى قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اى لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظ الكناية وهذا
الفرق اعنى جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو المعتمد في الفرق بينهما الا ان بعضهم اكتفى
بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله تعالى الرحمن
على العرش استوى كناية عن الملك وان لم يتصور ههنا قعود على السرير وكذا يكون قوله ولا ينظر اليهم يوم
القيمة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتحقق الكشاف ان هذا الكلام
في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية
جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد استعمل
في المكنى عنه كثيرا حتى يقطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا الوجود
القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في رايت
في الحمام اسدا قوله واني والمجاز اى وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة
معاندة ارادته اى منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اى مناف له قوله واكان مبنى الكناية
على الانتقال من اللازم الى الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم
يحتاج الى جعله مساويا للملزوم واخص منه كما سبقت الاشارة اليه وسيحققه في بحث الكناية على
التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم
الى اللازم يحتاج الى التكليف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام الثلثة وذلك لانها
يقصد بها والكلام اما منسوب اليه باى نسبة كانت او اما منسوب او اما نسبة فالاول ليس موصوفا والثاني
صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اى اثباتها له ونسبتها اليه فلا يطلب بالكناية الا احد هذه
الثلثة وذلك بان يذكر اللازم الذي يردفه لان ينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله طلب نفس الموصوف

وطلب نفس الصفة متجوز لان المط بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبهما او ليذا تركه في تفصيل هذين
القسمين وفائدة لفظ النفس فيهما ان تخصيص الصفة بالموصوف امر يتعلق بهما معا فكل منهما مطلوب
هناك في الجملة لكن ليس المط منه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي
في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف لا يخفى عليك ان انقسام المط بالكناية الى اقسام ثلثة في قوة انقسام
الكناية الى اقسام ثلثة يطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية
وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير مرة وقوله عارض مرفوع على انه صفة لاختصاص وانما وصفه بالعروض
لان الصفة من حيث هي صفة لا يجب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص
ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقدم وغير الحقيقي كما اشتهر زيد بالمضافية مثلا وصار كاملا فيها بحيث لا يعتد
بمضافية غيره وانما حكم بان الخاصة المفردة يكون كناية قريبة لانها سهلة المأخذ غير محتاجة في جعلها
كناية عن موصوفها الى تصرف واعمال بخلاف الخاصة المركبة المحتاجة في ذلك الى ان يتكلف اختصاصها
بما ذكره من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة وقوله اخر مفعول تضم اى بان تضم الى لازم لازما آخر واخر
قوله عن دخول كل ما عداه اى عن دخول كل ما عدا مقصودك فيه اى في ذلك المجموع ولا شك ان كل واحد
من الحي ومستوى القامة وعريض الاظفار مشترك بين الانسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في
هذا القسم وجود الواسطة وعدمها بين الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق بالقياس الى الانسان
بل اعتبر في القسم الثاني الواسطة وعدمها بين الكناية والمط بها لظهور ذلك فيه وجعلهما مناطا للقرب
والبعد هناك وصدر الكلام بكلمة ان حيث قال ان الكناية في هذا القسم تنقسم ايضا الى قريبة وبعيدة اخرى
بناء على انه مظنة لتردد السامع في قبوله للانقسام الى القريبة والبعيدة كالقسم الاول قوله فالقريبة
هي ان يتعلق الاولى بحسب المعنى ان يقراء بالياء على صيغة المبني للفعول لان المقصود انتقال السامع من
الكناية الواقعة في كلام الى مطلوبه لا انتقالك وقد وجد في نسخة صحيحة بتاء الخطاب قوله من اقرب
لوازمه اراد بالاقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة اصلا ووصفه بالاقربية بناء على انه من بين
الاولية لوازمه كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة وبعضها باكثر
على درجات مختلفة تقال رجل مضياف اى كثير الضيافة وجل القيام بامرها والملازمة بلا واسطة لكثرة
الاضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك قوله وسواء ذكر الفرق سواء قولنا طويل نجاده كناية
ساذجة لخالصة ليس فيها شائبة تصريح لان الطويل اسند الى النجاد ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير
قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لان الصفة اذا اضيفت الى ما بعدها فلا بد لها
من فاعل وحينئذ يكون مستندا الى ضمير يعود الى فلان وهذا نوع تصريح بنسبة الطول اليه الا ترى
انك اذا قلت هند حسن وجهها لم تؤنث الصفة لاستنادها الى الفاعل الظاهر المذكور واذا قلت
هند حسنة الوجه انثتها لاستنادها الى ضمير هند وكذا الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك هما طويلا
النجاد وهم طوال النجاد وتركهما في قولك هما طويل نجادهما وهم طويل نجادهم قوله وما يستحضر ما تقدم

لى عطف على البحث ووجه الاستعانة في ذلك ما قاله من الساذج والاشتمال على التصريح بما تقدم
له في الاية اى في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر اخرج الخيط الابيض والخيط الاسود من باب الاستعارة
الى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير ههنا الا صار اخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة الى كونها
مشوبة بشيء من التصريح فان قلت اذا كان في الطويل ضمير يعود الى زيد مثلا كان ذلك تصريحا
بطوله لا كناية عنه والقياس على الاية يقتضي ذلك ايضا قلت ان اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم
لفظي هو اصلاح الصفة الى ما يرفعه بها وهي في المعنى مستندة الى ما اضيفت اليه ومن ثم قيل المستند
الى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل هناك شائبة منه واما البيان في الاية
اعني قوله من الفجر فقد افضى الى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن الحمل والتشبيه فلذلك اخرجها عن الاستعارة
بالكناية قوله بان يكون واضحا وذكر بان ينتقل الذهن من اللازم بلا واسطة الى المطلوب انتقالا بلا تامل
كما في مثال طول النجاد وكثرة الاضياف تارة خفيا وذكر بان يحتاج في الانتقال نوع تامل فلا يتيسر
لكل واحد بل لمن له دقة نظر كما في الكناية بعريض القفاء عن البلاهة و في الكناية بعريض الوسادة
عن عريض القفاء اذ لا واسطة في شيء من هاتين الكنايتين مع قلة الوضوح واما اذا كنى بعريض
الوسادة عن البلاهة فانها تكون كناية بعيدة بواسطة واحدة ولا يكون مما نحن فيه وانما يحسن
الكناية عن الكناية اذا كانت الثانية مشتهرة جدا ملحقة بالتصريح كعريض القفاء فان باشتهارها
في كونها كناية عن البلاهة تنزلت منزلة البلاهة وكذلك كثرة الاضياف منزلة منزلة المضاف فيحسن
ان يكنى عن كثرة الاضياف بكثرة الرماد ولا يحسن ان يكنى بكثرة الرماد عن كثرة احراق الحطب
تحت القدور قوله بوساطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة توسط لوازم متسلسلة متحققة مع
تحقق البعد بواسطة بعيدة واحدة ايضا نظرا الى كثرة الاولى في الاستعمال كالامثلة التي اوردها
وقلة الكناية كالمثال الذي اشرنا اليه فلا يلزم ان يكون هناك كناية متوسطة بين القريبة والبعيدة قوله
ثم من كثرة الضيفان الى انه مضياف فورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة الى المقصود لعلو رتبته
ولم يوردها في الانتقال من بعض الوسائل الى بعض قوله متوصلا به لذلك اى بقولك جبان الكلب او مهزول
الفصيل فان كل واحد منهما كناية عن كونه من اخرى عليه مضيافا فاقول وما يك في من عيب كلمة ما شرطية
في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جزائها لان العائد اليها في الشرط وحده والمرصد موضع
الترقب اى من دار تخص في ذلك الشخص مكان الترقب لان يعلى الكلب اى يطوف حول الدار والهرير صوت
الكلب دون نباحه من قلة صبره على ما في من يرد او غيره وقيل هو بين صوته بالغضب دون نباحه صوته
للاعلام ولفظه مذكور بعد لفظ الهرير وبعد قوله طبيعيا وقد كتبت على الناسخ علامة الصحيح دفعا
لتوهم الزيادة سهوا وقوله يشعر باستمرار تاديب خبر فان جبن الكلب ضمير ساحته راجع الى من
بمرصد وكذا ضمير وكونه اى وكونه من هو بمرصد كذلك اى موصوفا بكون ساحته مقصدا لان ولهما
واقاصي يشعر بكمال شهرته بحسن القرى فقول صاحب المسافر مظهر في موضع المضمر والمتليات على جمع

الفاعل النوق التي يتلوها اولادها اي يتبعها من انلت الناقة صارت ذات تلو اي تبع والصرف
الى الطباخ علة غاية للنحر فيكون داعيا اليه كالتاديب الى الضرب وقوله فيه الى الفصيل جواب لقوله
وادله داعي قوله ومن هذا النوع اي ومن البعيد وقوله فما بكر من فيل الا لنقات اسهل من حيث
الوصول والدخول اذ لا حاجب يطرد الناس عنه ما مقوله اي ذات اهل وتعالى انصار دارا مهله اي بها
اهلها وعرت الخراب اعم جارة فهو عامر اي معمور كراقي بمعنى مرقوق قوله واتصال ابادة لدى القريب
ضمن الاتصال معنى التوالي والالهال بالقريب قوله ذلك الاشارة الى الالة التي هو فوق الانسي
للام بالالة بفتح الزاي وهو مصدر آنسا ولفظ ذلك بعدا نسه صفة له والسد باب الدار على تنبي مباعنهم
اي نيرطالبهم وهنا كالاشارة الى سبع عبد العزيز على ما اراد اي ما اراده من فور احسان عبد العزيز
ان وصير تراه للكلب وكذا المستتر في نكلة والبارز للضيف في مواقع جملة حالية والوجه في ابادة اللطف
لا نكلة اياه من اجل حبه لزمع انه ليس من شانه الكلام فيه غرابة يستملح ودلالة على ان الضيف كان
اذا بهما ذكره نصيب قوله ومنه اي ومن هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا امتع تعالى امتع اسه بكذا اذا
جعله مستمتعا به والعود جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج من الابل والخيل والظباء والفصال
جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن اللام وقرينة الاجل كناية عن سرعة النحر فسمع بالنصب على
انه جواب النفي والمستتر فيه للعود والباء في بها صلة الانتفاع والضمير للفصال وما تستملح عطف على
اياه اي وما تستملح العود من حركات الفصال لديها قوله ويحتمل ان يريد ان الظاهر كون الباء في بالفصال
صلة لا امتع فيكون عبارة عن نحر الفصال ويحتمل الكلام ان يجعل الباء للسببية على معنى لا ابقي العود
بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العود كما قرر قوله نظرا اليها اي للفصال وفي بعض النسخ نظرا
لفصالها من منع الجهة اي جهة سلامتها عن النحر قوله ودل بمعنى انه لا يبقيها هذا على الوجه الاول
تتمة لقوله لا يبقي لها فصالها والضمير لا في يبقيها وما بعدها للفصال وعلى الوجه الثاني تتمة لقوله لا ابقي
العود فالضماير للعود القسم الثالث في الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف لم يرد
بتخصيص الصفة بموصوفها تخصيصها في الثبوت اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات
الصفة للموصوف وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى حصر او لم يكن وقد سبق نظيره في علم البيان
في اثبات المسند اليه عند ذكره ويشهد لما ذكرناه انه جعل من جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف
بالتصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج وحصل السماحة لابن الحشرج سمح ولا شبهة في انه لا حصر في شيء
من هذه الامثلة قوله فيقولوا بالنصب على جواب النفي والمعنى اراد ان لا يكون تصريح يتسبب لان يقولوا والجوز
ان يكون منصوبا معطوفا على لا تصريح لفساد المعنى وقوله فان الطريق تعليل لاقتضاء التصريح
بالتخصيص ان يقال لابن الحشرج والمروة له والندى له او يقال مثل ذلك مما سيذكره ومعنى حصل
السماحة هو معنى سمح ولذلك عدّ من قبيل الاسناد الا يرى الى قولهم معنى ضرب فعل ضربا وانما جعل
الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد لان تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل دون

و في قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح الفايدة الله شارة الى ان التصريح المعتبر نسبة السماحة الى الضمير
لا نسبة الخبر الى المبتداء و في قوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصرح وارد بجميع ما تقدم من الامثلة مثله
القسم الثاني من الكناية فان الوصف في تلك الامثلة مذكور بطريق الكناية الا ان نسبته الى موصوفه
مصرح بها كما اوضحه بقوله اي ما نحن بصدده ولم يعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كالمجد مصرح
بها وكذا نسبتها الى موصوفها الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد
بطول النجاد خصوصه منه الصبا بل اراد به ما ذكر في الكناية عن طول القامة مما يدل على طول
النجاد ولذلك بين الحال في طويل نجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف النجاد الذي نسب اليه
الطول الى زيد وذلك بحسب المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة
كان نسبة طول القامة مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما حققه فيكون
تصريحا بنسبة طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذي اضيف الى عبد العزيز
المخاطب فقد اضيف اليه انس الكلب القايم مقام وفور الاحسان وذلك تصريح به فور احسانه وقوله
ماذا صنع جواب حتى اراد ولما لم يقصد هنا معنى الاستفهام جاز ان يكون حتى معمولا لصنع اي
فانه حتى اراد ان لا يصرح بتخصيص السماح والمروة والندى صنع صنيعا عجيبا وقوله الى بيان
بذلك الصنع ولا امتناع في كون الصفات بمجموعها في قبة الموصوفها فلذلك كان الكلام محمولا على
الكناية دون المجاز قوله ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود الاشعار
برفع شان محل تلك الاوصاف محا ولا بذلك اي طلبا بكون محلها ذا قبة اختصاص تلك الاوصاف
بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يصرح بما ذكر من جعل القبة مضروبة عليه فانتقل الذهن
الى قيام تلك الصفات به وقوله ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قولهم وهو ايضا الطيف كالمثال
الاول والمجد هو الشرف في تعالى مما بالاباء والكرم والحسب للرجل في نفسه ولا استحالة في كون الصفة
بين الثوبين بتمامها لموصوفها كما هو شان الظن الذي ذكر ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال ضمير طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف
اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم ومكنى عنه في طويل نجاده وقد عرفت ان نسبة طول القامة الى الموصوف
مصرح بها في طويل نجاده كما فصله ههنا وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد ومثله
ان لم يسند المجد الى ثوبيه والكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى الضمير تصريحا
بنسبتها اليه كما في طويل نجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم عن باب الكناية بالكلية
اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة ولا كناية حينئذ في الصفة
ولا في النسبة ولو صح ان يقال ان زيدا ماجد يراد به لكان اسنادا مجازيا لا كناية قوله وهو الطف وذلك
لاشتماله على مزيد مبالغة في مجرى الطف وجه وقوله ثبت المجد ابن العميد مساعي لان اضافة المساعي وهي
المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له واما جعله نظام عقد فساد من جعل النظام على المساعي مع اضافته

الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من استدعاء الحدود دوام الجيد فانه يفهم منه ثبوتها له بشهادة
الفحوى قوله فنبه بذلك اي بما ذكر من اثبات المساعي وما يعقبه على اعتنائه بتزيين المجد ونبه ايضا بذلك اياه
على اعتنائه بشانه وعلى محبته له فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه
ماجد لان غير الماجد لا يعتني بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل بمساعيه نما زين مجده لا بمجد غيره قوله
ولم يعتقد ذلك اي لم يعتقد في معرض الجد اثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان هناك كنايتين
احديهما عن اثبات المجد له كما قررها والاخرى عن اختصاصه به وهو انه جعل حقيقة المجد جميع افرادها
كما تقتضيه المقام الخطابي داعية لان يدوم ذكر العقد لجيدها فنبه بذلك الدعاء على طلبها دوام نظام
العميد لان نظام ذلك مساعيه فلا يتصور دوام الا بتبعه دوام بقائه ونبه بطلب دوام بقائه على
انحصار تزينه والاعتناء بشانه فيه والا لاستغنى عنه بغيره فلم يطلب دوام بقائه وقوله احكم متعلق
بقوله جعل المجد المعرف اي حتى احكم بما ذكر تخصيص المجد بابن العميد اي تقييده واثباته له واكد ابلغ تاكيد
حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله وحاصله يعني ان حاصل معنى البيت وملخصه ما ذكره وانما قال
في المال لان تزينه بالظاهر بعقد مساعيه نظامه الا انه اذا حقق رجع الى تزينه به ولا شك ان تزينه
به من روادف حصوله له فصار كناية عنه كما في قولك تزينت الوزارة بفلان اذا حصلت له وهذا
الحاصل الذي قرره يدل على ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله ادم ما ثبوت
بالملام حلت فيه قلت اقتضاء جعل بيتها في المصراع الاول محكوما عليه واصله اذا ما حلت الملائمة
ببيوت وقد يتوهم ان المذكور في الكتاب هو حلول البيوت لنجاة من اللوم كناية عن صفة الفقه
واسنادها الى بيتها كناية عن الفقه بحيث تختص تلك الصفة بها ففي هذه الجملة كنايتان على طريقة قولك
يكثر الرماد في ساحة عمرو كما سيأتي وبيرفعه انه اذا جعل اولا كما قال نحاتها عن ان يتام مقصودا
اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه وانه قال اخر اتخصيصا للنجاة عن اللوم بها
فظهر ان ليس هناك كناية الا عن تخصيص الصفة بها اولى ما ذكر اولا من عفافها اشارة الى معنى كمال
النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكما نجاتها على طريق التفسير فتبصر واستغن عن ذلك
بقوله قصد الى نفي النجاة عن اللوم الى قوله على سبيل الكناية متعلق بان يبيح وقصد جواب حين
ابا دو قوله ابن هانئ عطف على قوله استوى قوله فانه اراد ان يجمع الجود حتى بان في البيت كنايتين
ففي المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم توفره فان هذا الاجتماع يستلزم ان لا يجوز
ولا يحل دونه ولا لكان متفرقا لا مجتمعا فهو بهذا اللازم عن ملزومه واسنده الى الجود دلالة على عدم
توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله كائنا في جهة من حيث انه يصير
الجود بحيث يصيبه اي يستر بحيث يستره وقيل في الاول كناية اتصافه بالجود لانه اذا لم يجمع ولم يحل
في مكانه ومكانه كان معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن لزوم الجود له ومعنى الاستدراك دفع
توهم المفارقة عنه قول متوزع بقوم منه جزء بعدا وجزء بذاك هذا بيان لمعنى التوزع الذي نفاه

ولا شك ان تنكير الجود في سياق النفي هو المناسب للمقام لاقتضائه ان يجوز ممدوحه فرد من افراده ولا يحل
دونه وقوله بينهما تعليل النفي وبذلك اشارة الى نفي ان يجوز ممدوحه والمعنى لم يجمع بين من افراد الجود
والا لكان فاعلا لمحل هناك بخلاف محل ساير الافراد فيلزم التوزيع وكذا لم يحل بين من افراده دونه
بمثل ما ذكره فيكون عدم توزعه مستلزما لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن
عدم توزعه وتقسيمه وذلك ان نقول عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه يكنى
عنه بنفي هذا المجموع قوله كناية مفعول له اي نفي ان يجوز ممدوحه للتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه مثل ذلك
التنبيه كناية بذلك اي بما ذكر من التنبيه قوله ثم خصصه اي خصص الجود من بعد اي نفي عنه توزعه وقوله
بعد ان عرفه ظرف ايضا لخصصه وافادة اللام للاستغراق انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق
بين افراده قوله كناية عن ثبوت له اي ثبوته باسره للممدوح وحده قوله وهذا اي من تخصيص الصفة بجهة
مختصة بين ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الشيء موقعه ومكانه الذي انه فيه قوله وليس بذلك اي ليس المطيوفة
بالذي ظن او قسما رابعا اذ الكلام في كناية واحدة وكما اجتمع كنايتان من قسمين في المذكور اجتمع قسماها
الثلثة وفي مثل قولك كثر الرماد في ساحة العالم اي زيد اذا كان مشتهرا به قوله والكناية تقييد بما اي بقيد كثير
الرماد بساحة عمرو فانه كناية عن النسبة قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصها بالذكر لان الكناية
من القسم الاول انما هي عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا كناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي من القسم الثالث
لموصوف مذكور لانه كنى فيه بالتصليه والتزكية عن الايمان والمقصود ان فلانا يؤمن وكذا ليس الغيار كناية
عن اليهودية منسوبة بموصوف مذكور هو فلان والمراد بالامثلة المذكورة ما تقدمت في القسم الثاني من قوله
فلان طويل نجاده الخ وما تقدمت في القسم الثالث من قوله ان السماحة واخواته فانها كلها مسوقة بموصوف
مذكور وقوله المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم لما صرح بذكره الايمان لم يكن يصلي وما عطف
عليه كناية عن الايمان بل كنى ههنا بحصول الايمان في غير المؤذي عن ملزوم الذي هو انتفاء الايمان عن
المؤذي مطلقا وقصد به التعريض بمؤذ معين فهذه كناية عن القسم الثالث مسوقة بموصوف غير مذكور
ونظيره هدى للمتقين اذا فسر الغيب بالمعنى المصدري اعني الغيبة عن حضرة النبي عم او عن جامع المسلمين اذ
قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين صفة على ملزومه الذي هو انتفاء هدايته في غيرهم
مطلقا وقصد به التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال
المعاد وغيرها فلا تعريض هناك وان شئت مثالا من القسم الثاني بموصوف غير مذكور قلت فلان الذي لا يؤذي
هو الذي يصلي ويزكي قاصدا لحصر الايمان في فلان الذي لا يؤذي اي لنفيه عن المؤذي مطلقا معرضا بمؤذي
معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور كون النسبة اليه مصرحا بها فيلزم في القسم الثاني
من الكناية القسم الثالث فيها قوله متى كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت
كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا لان المقصود منها هو التعريض على ما ذكره قوله ذات مسافة قرينة
مساوله مالا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالبيت لان لحاجه

بمقتضى الاخفاء الدال على قرينة المسافة والضمير في ابي للنوق وجسكي اي كافيك فخ انتهى اي كافيكا لورق
سوى كريم قوله غير خاف خبر فانه من خفي بالكسر واما الخفي فهو من خفاه قوله كان اطلاق اسم الايماء
ولا شارة عليها مناسبا اما لانه اذا لم يكن قيد زائد كما في التلويح والرمز بمعنى الاسم الدال على مطلق الاشارة
واما لان هذا الاسم اذا اطلق يتبادر منه القرب ولاظهور وقيل الاولى ان يحط بما فيه شائبة الخفاء
فيبقى اسم الاشارة للباقي قوله كقول التحزي عطف على قوله اي تأمل مع تخلل الفاصل الاجنبي عن جواب الشرط
ولا يخفى ان قوله ظاهر اقوى من قوله غير خاف والباكر من الغيث يأتي بكرة تعالى احل البلد اذا انقطع نظره
ويثنى بعض من الكلاء فهو ماحل قال ابن السكيت ولم يقولوا محل ورعا جاء ذلك في الشعر وقوله كما ترى
اقوى في الظهور من قوله ظاهر قوله اظهر من الجمع وذلك لانه جعل فيه وجود سلمة فهم علة لوجود الكريم
فهم ولذلك انكر خلوه عنه مع كونه منهم واما في الاول فقد جعل على كرم اي سعيد بالزيادة المفيدة بقصد حرف
الاستقبال وفي الباء احاله على رؤية الحاطب وربما بعاد وفي القلب طلب سحاب شرائف بني حنبل على طريقهم الدعاء
مجازا اي يراد طلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله انما فصله عما قبله لان تخصيص الوصف منه على ابلغ وجه
واكد ولانه من الظهور بحيث لا سبيل لجميع الله والنداء وهو العطاء والجود صفة راجحة يقتضيا فاحة ما ينبغي
لا لعوض فهما مفهومان متغايران ولذلك خوطبا خطاب الاثنين تعالى سدلت للشئ بآخر اي اخذته بدلا
عن الاخر والمتهد المحصي والجلس نوى صفة متكلم على بناء المفعول من عراه اذا حمله على العراء وهو الصحر
ومسافة يوم اي مقدار مستعار من المكان ولم يعلق بالعطف على افناه وقوله من افادة متعلق من حيث
المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الواو التي وقعت جوابا لا ما اعني قوله على ما نرى   واعلم ان التعريض بان يكون
اضح لم يرد بقوله واردت المخاطب ومع المخاطب انسانا اخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز لك
ان تريد لك تارة بضمير المخاطب انه او بين مستمع المخاطب وغيره معا فيكون كناية ويريد به اخرى غير المخاطب
وحده ويكون مجازا اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل الاداة ليس فيه مستمع في
كلام يدل عرفا يدل على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم لزوما عرفيا تهديد المؤدي مطلقا فان اريد تهديد
المخاطب مع تهديد مفرد اخر كان كناية وان اريد تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض ههنا للقرينة
لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا
تاما في مجرد الحقيقة الصريحة على تهديد وصح فقد ظهر ان التعريض جامع في الصدق كلا من الكناية
والمجاز الصادق بدونه فبينه وبين كل منهما عموم من وجه هذا ما فهموه من كلامه وان شئت حقيقة
الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر
الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك
لاسلم عليك وكأنه امالة الكلام الى عرض يدل على غرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد وقال
ابن في المثال السابق الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانب الحقيقة والمجاز بوصف بهما ويكون في المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص

باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة و
لا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتها فنقول المقصود مما ذكر في الكشاف هو
الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض ما ذكره في حد الكناية بالمجاز وقد علم
من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض مستعمل في معنى يدل
بذلك المعنى على معنى اخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الاخر الذي هو المعرض به والا لكان
المعنى الاخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الاخر بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق
ولذلك قال وكأنه امالة الكلام اي عرض اي جانب شائبة الى وجه اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل
فيه يكون واقعا بلقاء الكلام على طريقة الاستقامة الى في جانب منه حتى مال الكلام وكذا كلام الاثير يدل
بصريحه على ان المعنى التعريضي لم يدل عليه اللفظ بل مدلوله عليه شارة وسياقا فاذا الصواب ما نصه بعض الفضلاء
من ان اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة ويقابلها المجاز واما الكناية مستعملة فيما لم يوضع له تبعا
والتعريض جامع في الوجود كلا من هذه الثلاثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معناه حقيقيا او مجازا او كناية
ويدل بسياقه على المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان
استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلاثة ولا يكون اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي
والمجازي والمكنى عنه تعريضا بل لابد ان يكون هناك معنى اخر فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون
من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار الاسلام فيمن سلموا عنه والمكنى عنه المستلزم
للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض
به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن المؤذي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز
اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا
بحسب اصله وكذلك الكناية قد يصير بكثرة الاستعمال في المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ موضوع بازائه
فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور فيه المعنى الاصلي كالاستواء على العرش وبسط
اليد اذا استعملا في شأنه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على الكناية
وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كان المقصود الاصلي الذي
استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا في اصله كقولك ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض
بانه كان يجب عليهم ان يعرضوا به صلى كل احد وهذا المعنى المعرض به المقصود الاصلي ههنا دون المعنى
الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه علمت ان قول التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز
لم يرد به ان اللفظ في المعنى التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهموه وشيدوه بان اللفظ
اذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان تشييدهم هذا منقوض
بمستتبعات التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية كما مرت ومنقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه
وان كان مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفت بل اراد ان التعريض

قد يكون على طريق الكناية في ان القصد به المعنيان معا وقد يكون على طريق المجاز بان يقصد المعنى التعريضي
وحده فقولك اذى بين مستمع فاذا اردت به تهديدهما معا كان على طريقة الكناية الا ان تهديد المخاطب
مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره سياقا فاذا اردت تهديد غيره فقط وهو معرض به كان على طريق
المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته وللتنبيه على هذا المعنى المراد زاد لفظ على سبيل
في الموضعين فثبت قوله فتأمل اي بأمل المثال الذي اوردناه للتعريض وعلى هذا الرأي ذكرنا فيه
فقس سائر الامثلة وفرعها علمه فقد تنبهت على ما هو الحق من التعريض تارة على سبيل الكناية واخرى
على سبيل المجاز   واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة كلهم منطبقون على الاطباق على ما ذكر
ارباب البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان ظاهر واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على ذكر
بحسب المعنى بحمله ويعبرون عنها في موارد الكلام وان لم يعلموا من الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المانع
لا من البلاغة اي المجاز اقوى واكمل في الدلالة على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها وقوله ذاكرا حال من
الضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد ان لم يكن بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكأنه
قيل هناك غيث تنشأ به رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه تعدد الاعتبار كالعناد وان لم يكن هناك
استحالة جاز ان يكون بحسب احدهما ملزوما وغير ملزوم بحسب الاخر قوله احدهما اي في التصريح بالتشبيه
اعترافا بكون المشبه به اجمل يعني ليس للاستعارة هذا الاعتراف فيها ادعاء ان المشبه من جنس المشبه به
وانكار ان يكون شيئا غيره فلا يتصور نفاق فلا يتصور تفاوت بينهما في وجه الشبه قوله نظرا ما تقدم حكم ولا بان السبب في
كون الكناية ابلغ من الافصاح وهو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان الانتقال في الكناية من اللازم كما صرح
عنه بقوله بل عينه نظرا الى ما عقبه من بيان الانتقال فيها الى الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم
ما لم يعتبر معه ما يصير مساويا بالملزوم المعين لم يتصور منه انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام باقيا
على عمومه الى الخاص وقد مر هذا الكلام فيما سلف وقوله وفي قوله وهو الافصاح العطف مع الاسم والظرف
اعني معها ومع الافصاح هو ان للمعطوف عليه والمعطوف قوله في هذين الاصلين ان المجاز والكناية وخصهما
بالذكر لانه قرر فيهما كلام السلف ورتب فيها الانواع وذيل الانواع بما كان يليق بها وطبقا بعضها بالبعض
دون كل واحد من التقرير والترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذي يعجب مقتضي صناعة البيان
ولم يكن له امثال هذه التصرفات في اصل التشبيه لانه مباحثه كانت مستوفاة مترتبة على ما ينبغي في كلامهم
فاشار الى ان ما اورده في هذين الاصلين محمود عند ذوي البصائر وحاصله انه تحرز ذلك اي ما ذكره
من ادراك كلام نوع استحاله وفوائد في كلامهم مغيرا للسلف اي موضع قدح وطعن فيهم ولا فضلا عليهم
لانهم كانوا مخترعين للفن ففعلوا ما في وسع القوة البشرية وهدوا لنا قواعدهم فلو منا ان نقرر حتى
نقرر ونرتبها ابلغ ترتيب ونطلقها افضل تطبيق ونطلعه اليها ما يزاد به حسنها ورونقها فالفضل لهم
ونحن معتدون بهم ابتهم قوله مثل كانوا اظرف لقولك لا يزال يزل من زل عنه التي اذا فاته وانما يتدرع ذلك
اي لا يزال ما هو اشبه ممن ربع عمره اي امضاه على مهل وكلمة تلك صفة لما يدنيهم وقوله لم يفوا استبعاد

واصول الفن ما يبتني عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتني هي عليه والضمير في ابوابها وفصولها وتفاريعها
للاصول وفي امثلتها وبها للتفاريع وحدها او مع الاصول وفي تلفظها وتلافظها للامثلة وفي بها للامثلة
ايضا او للالفاظ ومن تشعب متعلق بقوله في اختراعه وما عطف عليه وبنفسها للسلف ولهذا النوع باعتبار
ما وقع حالا منه اعني فانهم وقوله فعلوا خبر كانوا مع تعريفه عن لفظ فرد واحد فاكرم ظرف لقوله وجل اي في ذلك
الاختراع حاصل قوله وما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي لما قصد من مباحث الاصلين ومثل ذلك يسمح
فذلكة عند الحساب ولم يتعرض ههنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها منضبطة مضبوطة وقوله لا يعيد البتة الا بالوضع
اشارة الى حد الدلالة قوله فالاول هو الحقيقة في المفرد ويراد به ما يقابل الحقيقة والحمل اعني الاسناد وكذا
الحال في قوله والثاني هو المجاز في المفرد قوله ولا بد له اي للثالث الذي هو الكناية من دلالة ليعلم بها ان معناها
مرادا ايضا ولولاها لم يعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح كان
كناية عن كونه مضيافا فاذا قلته في مكان وارد بالحقيقة في قوله يشتمل كان في كونها حقيقيتين ما يتناول
الحقيقة التي اريد بها معناها وحده اعني الحقيقة الصريحة وما يراد به معناها ومعنى معناها اعني الكناية
فانها داخلة في الفرع مما يراد بها معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة غيره كما اشير اليه في حد و
وقد صرح ههنا بان المعنى الاصلي مراد في الكناية قطعا وقد مر فيه كلام والمجاز المرسل هو الخالي
عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المقيد داخلا فيه وقد صرح كما يصرح به واثبات ما هو مختص بالمشبه به
للمشبه في مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على المكنية وشبهه في مثل قولك مخالب المنية قوله دون رأيينا
اشارة الى ما اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله
عنده لغوي وقوله على وفقه عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر موافقه عند المتكلم ومخالفته كما مر
وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز العقليين اصالة وقوله بافادة مستلزم
على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناها اللازم وفي بعض النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناها الملزوم
وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم عن النسبة فاذا قلت يجبى
بها من اللوازم فاصدا به افادة تجاه هامة كان كناية عن النسبة فاذا قلت يجب عن اللزوم كان تصريحا
فالحقيقة في الحمل على قياس الحقيقة في المفرد وينقسم الى التصريح والكناية قوله واذ عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد
من التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله
وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد الطاء ومقصوده بهذا الكلام تمهيد ضبط يتوصل به الى نوع
في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب
في علم المعاني كان لنا ان نبين ونوضح البلاغة الى موصل يدين العلمين الى تحصيلها وهي المقصود منها
قوله وعرفناهما اي في الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة والتصريح والكناية قوله وهي الاصلية التبعية
على رأي الاصحاب دون رأينا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية وقوله الى الضعف والقوة اشارة
الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما تعرض التشبيه في هذا الضبط لكونه مذكورا في حد البلاغة وبهذا

نعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا ادعاء والتشبيه المرسل ما ليس مثلا والتمثيل السائر ما ليس على سبيل الاستعارة

من بلوغ المتكلم لا لبلوغ الكلام اي من بلوغ المتكلم في تأدية المعنى بتراكيبه حد الاختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص مهنا ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس قوله هناك ومن تراكيب البلغاء داخلا في تفسيره بل هو حكم على تلك التراكيب فانه يصدق عليها تراكيب البلغاء بمعنى انهما متساويان صدقا لا انهما متحدان مفهوما ولا يلزم ان يكون في مفهوم البلغاء ماخوذا في تعريف البلاغة حتى يرد عليه تعريف دوري ضرورة اذ مفهوم البلغاء يتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه وقد يجاب عنه ايضا بان المراد بالتراكيب مهنا تراكيب المتكلم والشيخ اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف اليها لا يقال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها لانا نقول لا يريد بها انه يوفيها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيبه مشتملة على امثال ذلك الخواص الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على ما هو حقها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجه فتراكيب المتكلم مفهوم من قوله تادية المعنى كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب قوله وبها اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهوم من حد البلاغة اعني الكلام وفي خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم ترائي نارا اي طرفيها كناية عن غاية البعد بينهما وما ذكر عن التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على مراتب بينهما تكاد تفوت الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة مقتضيات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك بل لا بد معه من فضل الهي وطبع بليغ وسبب ذلك تفاوت مراتب من الرعاية والايراد المذكورين لا يفي بها علم البشر ولا يدخل تحت قدرته اصلا ومن المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي يعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة مشتملة على ما سوى الاولى الطرف الاعلى من البلاغة اعني منتهى البلاغة ولا يتصور تجاوزه اياه والكلام في الطرف الاعلى اعني المراتب العلية التي تتقاصر قوى البشر عن ادراكها ايضا الا يرى ان ايات الكلام باسرها في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من قال

در بيان ودر فصاحت كى بود يكسان سخن
گرچه گوينده بود چون حافظ وچون اصمعى
در كلام ايزد بيچون كه وحي منزلست
كى بود تبت يدي مانند يا ارض ابلعي

واما الطرف الاخر من بلاغة الكلام اعني قدرا من البلاغة اذا انتقص منه شيء التحق ذلك الكلام باصوات الحيوانات كما ذكر في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخل تحت قدرة البشر فقد ظهر بما تقرر انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وبايراد تلك الانواع على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يقصد عليه في الجملة انه توفية الحق وايراد الوجه

قوله يدرك ولا يمكن وصفه يريد ان الاعجاز مع كونه مدركا لنا لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما ندركه به تعبيرا سواء كان تعبيرا تحديديا او تنبيهيا وذلك لغاية لطفه ودقته وشبهه في تصور الوجه عنه بامرين احدهما الوجدان اعني استقامة الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة ونقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والاخر الحاصل عن الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها بعبارتنا قوله ومدرك الاعجاز عندي هو الذوق اي ما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية التي بها تدرك دقائق الكلام ووجوه محاسنه اللطيفة لا النحو بل ولا التعبير على وجه التنبيه ولا امر اخر يتوصل به الى ادراك الاشياء ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين فاذا تأيد الفطري بقواعد الاكتساب فهو الغاية في ادراك الاعجاز قوله نعم للبلاغة يعني ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور المؤدية الى كون الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد يعجب هناك طلابها وربما يكشفها احاط اللثام عنها ليصير مجلوة عليك فيقوى بذلك ذوقك على معرفة الاعجاز وقد اشار الى ذكر ما اختلف فيه ارباب الكلام من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما جزم ارباب الذوق او لا فذهب بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها او من وروده على اسلوب مباين لاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع ومقاطع الاي مثل يؤمنون ويعلمون ويفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من اشتماله على الغيوب فهي اقوال خمسة وجوه الاعجاز لا سادس لها والصواب اختيار كما قرره هناك قوله واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينها كان مظنة لتردد السامع في امر الفصاحة انها ماذا فناسب ذلك ان يصور بكلام ما ثم انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوصه عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي فقال فصح اللبن اذا اخذت رغوته ودم بلا شحم وفصح الاعجمي خلصت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة في تفسير الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظهم وذكر لكونها عربية اصيلة علامة يعرف بها وهو ان تكون الكلمة واردة على السنتهم وان كثر في استعمالهم كثرة دورانها واستعمالها لا ان لا يكون هناك كلمة اخرى من قبل منها دورانا واستعمالا فانه غير واجب وكذا اراد بقوله اجرى ان تكون الكلمة جارية جريانا تاما على قوانين اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا محضا وما احدثه المولدون كالفرسد والطوب للاجر الذي هو معرب ما اجازت فيه العامة كثرة مشهورة وسلامة الكلام عن تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها متعاقبة نقلا متناهيا او غير متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود او النزول والسلامة عن منافرة الكلمات متعينة في فصاحة الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر والى ما هو

غير متناه كقوله متى امدحه امدحه والورى معي فان منه التكرار مع الجمع بين الهاء والحاء موجب للثقل في الجملة بخلاف قوله تعالى فسبحه قوله ان يعثر صاحبه وكذلك ما ترى من العثار في منقبض واي في موضع يصرف فكرك وشتى طرقه اي جعله سوالك ويوعر مذهبه اي يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اي صعبا شديد المسلك حتى يقسم الى صاحب الكلام عما فعل فكرك ويوزع يشعب فكرك بما هو مراده بحيث يتحير في التوصل الى المعنى الذي اراده قوله وما مثله مدح به ابراهيم بن هشام ابي المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان وحاصل معناه ليس مثل الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله اسم ما وفي الناس خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما بما ترى والا مملكا استثناء من حي قدم عليه فوجب نصبه وابو امه اي ام الملك مبتداء وابوه اي ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر بين حي وصفته اعني يقاربه باجتماع هذه الامور المخالفة للاصول مع جوارها اتفاقا صار الكلام معقدا بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم قصته قوله وكقوله قول ابي تمام هو مادو بار وابنه بابك خرجا في زمن المعتصم بالله فصلب بابك بعد صلب ابنه فقال ولقد شفى الاحشاء من برحائها صار بابك جار مازيار ما قال بابك جار مازيار اي هو بجنب بابك المصلوب الاول في كبد السماء او وجهها ولم يكن ذلك الا كما ينبغي اي كنا ثاني اثنين بحذف المضاف وجعله بدلا من ذكر المحذوف فلا يكون من تقدم المضاف فلا انه صار الكلام معقدا والمراد بانهما في الغار النبي صلعم وابوبكر وانما نفى اليهما تلم قصدا الى اثبات التضاد لانهما كانا على نقيض احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع العطف اي الميل عن سواء الطريق ومنه معطف الوادي والمنار العلم ينصب لاعلام الطريق تعالى ست اي علمه مهنا والوجه بكسر الواو وضمها الجهة التي يتوجه والطية النية والمنزل الذي يطوي اليه الطريق يقول مضى لطية اي لنية التي انتواها وبعدت عنا طيته اي المنزل الذي انتواه قال واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية فانا اذكر الايات تعالى فانا اذكر جوابا لاذ وقد عرفت علامة اذكر الشرح والانموذج معرب عود وقد فصل المصنف في هذه الاية ما ذكره صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا وما هو مفعول اكتشف وشرحا صلة اي اكتشف لك في هذه الاية الحجاج الذي سر وجوه البلاغة والفصاحة فيه وكلما عنها بحجة اشعارا بان تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل في الجملة الا انك بعد احاطتك بقواعد هذين العلمين سهل ان تحملها تلك الوجوه بلا حجاب قوله ع لا ساعدك يعني انك بعد ما شاهدت هذه الوجوه ان ساعدك اي عاملك الذوق ادركت من هذه الاية الاعجاز الذي ادركه من تحدوا بها وهذه اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها عكس كشف اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا يدرك الا بالذوق وما روي انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على باب الكعبة ويقولون لا نترالها حتى تطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعدونها في افصحيتها تنزل من ايات القران حتى نزلت هذه الاية فلم يبق لها طريق الى عناد واذعنوا لها فقولهم فقد ادرك من تحدوا بها اشارة الى هذه القصة ما النظر فيها من جهة علم البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف البيانية اشرف وادق والطف قوله وما يتصل بها اي بالمجاز والاستعارة والكناية

من القرينة والترشيح والتعريض والظاهر انه عطف على ايضا من وقيل هو عطف على ما فيها فليلزم ان لا يكون مناسبا وليس بشيء وقوله فنقول اخبر لقوله اما النظر ففيه تسامح لا يضر بالمقصود وقوله ان ينبئ عن ارضنا اي عن الكلام الخ وقوله فاردنا بلغ من ان تقال فرددناه وقس على ذلك فانقطع فقاص فقض فاستودت والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شيء تعالى غاض الماء اذا قل وغاض وغاضه الله يتعدى ولا يتعدى والجودي جبل بالموصل وقوله انفسنا عطف على اردنا قوله بني الكلام جواب لما اراد قوله على تشبيه المراد اي المراد منه اعني الذي اريد ان يتعلق به فعله وهو مهنا الارض والسماء بحرف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشترك فانه اصله المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمامور الذي لا يتأتى منه الكمال خوفه من الامر العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتي قوله وتشبيه تكوين المراد اراد بلفظ المراد مهنا معناه الظاهر اعني ما اريد من المراد منه وهو الذي عبر عنه بالبلع والاقلاع ولغيض الماء المراد في الموضعين اعاده وهذا التشبيه هو المصحح لايراد صيغة الامر وهو للتشبيه الاول كانهما تشبيه واحد كما نبه عليه وقوله في كون المقصود متعلق بالمامور واشارة الى وجه التشبيه وهو كون المقصود حاصلا به سريعا مع غاية السهولة على القاصد وقوله تصوير التقليل لبناء الكلام على التشبيهين اي بني الكلام عليهما تصويرا لاقتدار العظيم وان السموات الخ وانما عطف هذه الاجرام على السموات والارض لتغايرهما المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء في موضع الحال من المستتر في تابعة والجم بدلت المجهود وعطف على وجوب الانقياد وتصور وانواع مرفوع والضمير في سرادقاتها للهابة والاقبية جمع فناء الدار والكاف في كما يلوح وكما يرد للقران وقوله لا يلتفت تأكيد وتقرير لما تقدم وقوله لاشارته ليس معمولا للتلقي والا لوجب نصبه على السببية بل هو خبر لا ولفظ الامضاء متعلق بالخبر قوله ثم بني على السببية هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين وليس المراد من بناء نظم القران عليهما ان يكون جميع ما في هذا عنى قوله فقال جل وعلا الخ مبنيا عليهما بل يكفي بناء البعض عليهما اذا لم يكن الكلام ملتبسا قوله كما قيل مجاز مرسل عن الارادة كانه قيل يريد ان يريد ما انجحوه من الارض وان يقطع طوفان السماء وصح هذا التجوز فان الارادة سبب لوقوع الفعل من الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى وقرينة هذا المجاز كون المقول خطابا للجماد اذ يصح ان يراد حصول شيء متعلق بالجماد ولا يصح تعالى اقوال وخطاب الارض والسماء على سبيل الاستعارة بالكناية مبني على التشبيه الاول اعني تشبيه المراد منه بالمامور الموصوف بتلك الصفة فان اثبت مهنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به اعني الخطاب في النداء وقد يقال اراد ان الاستعارة مهنا تصريحية تبعية في حرف النداء بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشيء اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا متبوعا على ان قول الشارح المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار الماء مبني على هذين التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال كذلك على ما مر ولا محذور في ذكر ادلة الالتباس في شيء منها كما ترى ولا يجوز عطفه على بني الكلام ولا على ثم بني لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة

للتشبيه المقدم ذكرته بنفسه قوله ثم بنى على تشبيهه بلا شبهه وجعل البالغ استعارة لكشف الارض الماء
كما في الكشاف اولى مما ذكره اولا فعل الارض في غور الماء كما للسحى للبلع وانما قيد بعود في المطعوم
لان البلع حقيقة فيه واما قول بلغت الماء فاستعلت الريق ثم قيل المجاز ثم اي منع الاستعارة على
مذهب السلف فيكون استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة الاستعارة بالكناية
في الماء كما مر ينقصون من هذا الاسم واما عنده فينبغي ان يكون البلع باقيا على حقيقته كالانبات في انبت
الربيع البقل وهو بعيد او يجعل او استعار الامر متوهم كما في نطقت الحال فيلزم القول بالاستعارة
التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعي باعتبار اصله وضعه لان معناه المراد
ههنا اغور وبالماء اوسع ليس من خواص المشبه به اعني الغذاء قوله للتشبيه المقدم ذكره اي السابق كما
وهو سببه يكون الملزوم بالامر الجزم النافذ ففي لفظ ابلعي باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار
صورته اعني كونه صيغة امر استعارة لكونه اخرى لكونه مراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح
لاستعارة النداء مع الاستعارة المكنية التي في المنادي فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية
يكون ترشيحا لها كما اشير اليه واما جعل النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون خطاب ترشيحا لها
وقد عرفت ما فيه فقوله تشبيها للايصال الماء بالارض بايصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز ههنا لغوي
في الهيئة الاضافية الدالة على اختصاص الملكي لا عقلي في النسبة الاضافية كما توهم وبهذا جعل الخطاب
في ماءك ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض بالماء لكنه يبين هنا في عدم ما كان
من المطر او الفعل قوله عنك ما تقدم في ابلعي يريد ان الامر ههنا على سبيل الاستعارة للتنبيه المقدم ذكره
وهو تشبيه تكوين المراد بالجزم النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال
وغيض الماء يريد ان الفعل اذا تعين الفاعل بعينه استتبع ذكره ان يترك ذكره ويبنى الفعل للمفعول
او يذكر ما تقدم من اثر لكل الفعل على صيغة المبني للمفعول او سند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص
الصفة التي هي الفعل بموصوفها قوله وقال بعدى عطف على سوى السفينة وقوله سلوكا مفعول العدم
الصريح اي ترك التصريح بفاعل من الافعال كلها سلوكا وقوله اي سلكا ان ساق لسبيل الكناية وقوله
لسلوكا بتقدير اللام اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا يتأتى الا من فاعل معين ولا مجال لذهاب
الوهم الى غيره قوله او بلوسويه وفي بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون غير السلوب
حيث لم يقل ولا سوى لان الفعل هنا كان مبنيا للفاعل بخلاف ما تقدم والاضافة في وافراد الوصل
السفينة مارة ساكنة الى المفعول وفي اقرانه الى الفاعل اي الغير وثم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك
على قوم نوح بان سالك سلكهم يستحقون مثل هذا الهلاك والدعاء عليهم وانما قال فقيهم لا غير لان
مفهوم التكذيب راجع اليهم لاحقيهم انتهوا منهم الى غيرهم وقوله ختم مصدر ختم وانما ختم اظهارا لمكان
السخط وجهة استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم يدلان على السخط
العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله ولان قيام عطف على مكان السخط واظهارا لان قيام الطوفان

وبكل الصوت البالغ في اسلاكهم ما كانت الا لظلمهم كما يشعر به تعليق الحكم بوصف يناسبه قوله وهو النظر
في فايدة كل كلمة منها اي في الاية والمراد بيان الخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار انها واقعة فيها
بكثرة استعمال باسلوب اختيارها على اخواتها كلها ودلالتها على بعد المنادي بسبب اختيارها على اي والهمزة
والقوة الغلبة والجبروت الكبرياء والقهر وهو اي الامر الذي يستدعيه مقام اظهار التعظيم تعالى
تهاون به اي استحقره واضافة الارض الى نفسه يقتضي تشريفا للارض وتكرها اسناد التهاون ولم يقل
يا ايها الارض مع كثرته في نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن التكلف التنبيه
المشعر بالغفلة التي لا يناسب ذلك المقام ولفظ الارض اخص وادور في الاستعمال والقبراء والمقل ولفظ
السماء من المطر والمظلة وفي اختيار لفظ السماء وغاية المطابقة ايضا لانها بهذا الاسم اشتهرت
مقابلة الارض وانما كان خط التجانس بين ابلعي واقلعي او فرق لان منع الوصل ان اعتبرت تساو يا
في عدد الحروف والا تقاربا بخلاف ابتلعي ولا يشتبه على ذي حس بقواعد البلاغة ان ذكر
التجنس والمطابقة على سبيل التبعية لنكتة علم البلاغة قوله نظرا الى تمام ورود الامر يعني ان اطلاق
البليع عن ذكر المفعول في مقام عظمة الامر المهيب بكمال انقياد المأمور يقتضي ان يبلع الارض كل ما كان
عليها من الجبال وغيرها ولما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك السماء
عن ارسال فلم يذكر متعلق اقلع اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه قوله وهي اي الاختصار
للاحتراز عن الحشو وهو السبب في بذل ذكر حصول المأمور بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد
ويغني عن ذكره الذي ربما اوهم امكان المخالفة قوله والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك اما لان اللام
بدل من المضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين واما لانها يغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير
استوت على سويت مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار
اعني الجريان منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للمفعول في قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اخصر من
سويت واختير المصدر اعني بعدا على ليبعد القوم طلبا لتوكيد الفعل بالمصدر مع الاختصار في العبارة
وهو نزول بعدا وضعه منزلة ليبعدوا وبعدا مع فايدة اخرى هي الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر
اللام واطلاق الظلم على قيده في مقام المبالغة يفيد تناول كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة
التنبيه على فطانة سوء اختيارهم في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره
يعود اليهم قوله جريا بتعليل لقدم النداء وقصدا تعليل لجريا ولقدم مقيدا بالتعليل الاول وبذلك
اشارة الى الجري على مقتضى اللازم فهو كان ما جرا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في
الارض والسماء حيث شبهتا بالمأمور ثم سلك معها الطريقة التي سلك معه قوله لابتداء الطوفان منها
اي من الارض حيث فار تنوره اولا قوله وابتهما اي وجعل قوله وغيض الماء تابعا لامر الارض
والسماء لاتصاله بقصة الماء كما بينه وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان كان في الاية مطلقا لان ابتلاع
الارض ماءها مبهم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعه اي بتبع غيض الماء ما هو المقصود الاصلي من القصة

ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتأخره عنه في الوجود ثم ختم القضية بالتعريض الذي سبق
تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث من خواص التراكيب وعلم البيان الكاشف عن
انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله ملخصة مبنية بما على صيغة المفعول في نسخ الرواية والاعواد
الاعوجاج والاشاكة الطريق جعله ذا شوكة والموفاء المط من رداء الكلاء والزيادة طلبه قوله بل
اذا ضربت اضراب عن قوله لا يعتمد ولفظ تسابق في الموضعين بضم التاء سواء طابق للدراية
والرواية المعول عليها وجعله من التسابق بحذف احدى تائي المضارع وهم وقوله اسبق الى قوله
اشارة الى ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عن بليه اي اصليه يستقلة
استعمالا كثيرا على السنة فصحائهم بحيث مما احدثه المولدون او اخطات فيه العامة جارية
على قوانين اللغة سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة اي الكراهة في السمع تعالى
شيء بشيع اي كريه الطعم وعديم اللسان بالتحرك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله
ولله در شأن التنزيل تعجب من شأنه واشتماله على نكت لا تحصى ولذكر بعضه بقوله لا بتأ امل
العالم الى اخره واراد به التنبيه على ان اللطائف ليست مختصة بهذه الاية بل هي عامة لا يأته وان
الاية المذكورة ليست مقصورة على ما ذكره من النكت قوله لا تسع اي لكثرة اللطائف الحصر بنصب
الحصر ويروى برفعه وتذكر الفعل اي لا يسع الحصر لكثرة اللطائف قوله لان المقصود اي لم اذكر
جميع ما ادركت من لطائفها لان المقصود لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اجتناء ثمرات العلمين
والى ان لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين اي الكلام اذ لا بد منه في تأويل المتشابهات
ورودها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن اقرأ منهما اي من هذين العلمين ويروى
منه اي من علم المعاني والبيان والطرفان اعني في باب التفسير وبعد علم الاصول متعلقان باقرأ على سبيل تنازع
اقرأ من كل علم اي باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم ولفظ
اقرأ وما عطف عليه يروى مرفوعا على انه خبر لا او صفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما على رواية
النصب بالوصفية قوله ولا اكشف للقناع من وجوه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية
ليحتلي ويتوصل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا ينافي ما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحد
يدرك خصوصيته ويعرف حقيقته قوله وهو الذي وحد الضمير لان يرجع الى علم المعاني فان البيان
شعبة منه او الى علم المعاني والبيان اعني بتقدير لفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما قررناه آنفا على رواية
منه بدل منهما وتوفية كلام رب العزة حقه عن البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في اعلى طبقاتها
والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره لمرجح اقوى والتفسير الكشف عما يراد على اللفظ نظاما من
وقيل التأويل هو احد قسمي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما
يتعلق بالرواية والتأويل ما يتعلق بالدراية وذو نق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى
قد صحت حرفها اي صرمه من صارم حقها اي ظلم فيه ونقصه واستبليت على صيغة المبني للمفعول

من اسلبته الشيء اذا اخذته منه بغتة قوله ان وقعت بفتح الهمزة اي لان وقعت اوبان وقعت واخذوا بها
اي سلكوا بها في ماخذ اي في مسالك من دونه وحملوها على محامل اي معاني غير مقصودة والعويل
رفع الصوت بالبكاء وويل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان على ويل من كذا اي تقول يا ويلي
من امر كذا كان الايات سلبت ماخذهم ترفع اصواتها بالبكاء وبسبب محاملهم تقول يا ويلا من سوء
الحمل قوله ثم مع متعلق بلا ترى اي ثم مع تبحث بهذا العلم اي علم البلاغة المتناول للعلمين من الشرف
الظاهر والفضل التام اي الغالب على كثير من العلوم لان غايته كشف الغطاء عن وجوه الاعجاز
المؤدي الى تصديق النبي صلعم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى علما اسوء حالا منه وذكر
لقلة المعتني بشأنه وكثرة الناس من جوانبه واركانه والضيم الظلم منها اي ابتلي وسام خسفا اي
اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى قلة من يعتني به بقوله اي الذي هو له قواعد يؤسس هو عليها
ويرتب شواهد يستشهد عليها بها وبين له حدودا او رسوما يكتسب بها تصوراتها النظرية ووضع
له اصولا وقوانين بني عليه مسائله الفرعية وجمع له حججا وبراهين قطعية يستدل بها على احكامه الكسبية
واشار الى كثرة تفرقه في ايدي المتغلبة بقوله وشمر الخ والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله علم اي
هو علم وايادي سبا اولاد سبا من يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا
في البلاد فحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان وصاروا علما في التفرق فيقال ذهبوا
ايدي اي ايادي سبا وتفرقوا ايادي سبا والهبا الى اخره هب من مطلع الشمس الى الدبور ما يقابلها قوله بل
تصفح اي انظر صحفات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها فانها
من هذا العلم وقد تولاها اصحاب الاصول وعدوه اي عد غيره ما ذكرناه من قبله اضرى فانك تجد
كثيرا من مباحث هذا العلم المتفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله يستدرك عما ابتلى به هذا
العلم من الضيم والتفرق اي لم يوفق الله بعالم وكتاب يجمع متفرقاته واصلاح شأنه احدا قبلي لكنه
عسى ان يوفقه الذكر حيث يقضي لتحريك القلم فيه فاقوم لما سوقه على ما ينبغي واد دفع شرط جزاؤه
عسى والجملة خبر لكن وان يعطي قد صحح في بعض نسخ الرواية على صيغة المبني للمفعول وفي المثال اعط
القوس باريها اي اصحابها ومصلحها يضرب في تفويض الشيء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه والحول الحيلة
والقوة ايضا وانه قد تقرر اراد بوجه البلاغة علمي المعاني والبيان وبنوعي الفصاحة المعنوية
واللفظية والحلل زائدة ورداء فلا يطلع على ثبوت واحد قوله يطلع بحسن الكلام يريد ان تلك الوجوه
يفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح بدله
على ذلك قوله وبرقيه على درجات التحسين وفي قوله فلا علينا اي لا باس علينا ولا اثر عليكم على ان
الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكرها
اذ لو كانت كذلك لوجب عليه ان يفصلها اكسابه جزء علم البلاغة فلا يجوز ان يحمل الاستحسان في
حد علم المعاني على الحسنات البديعة اي حققناه هناك فذكر المطابقة والتجنيس في اثناء نكت الاية

من حيث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد والتبعية كما اشرنا اليه قوله وهي ان يجمع بين متضادين
اي متقابلين في الجملة وانما سمي الجمع بينهما مطابقة اذ فيه تقابع لوافق وتطابق بينهما من طابقت
بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق الآخر اي فقط فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا
بين الاماتة والاحياء وبين الانباء والنزع وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين
القلة والكثرة وبين الايقاظ والرقود قوله ان يجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق ههنا التناسب
بخلاف التضاد سواء كان هناك تناسب اولا كما بين الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة مثلا ولا بد
في الكلام من تقدير معطوف يقع في مقابلة او اكثر اي وبين ضديهما او اضدادهما قوله ثم اذا شرطت
هنا اي اذا اعتبرت فيما بين المتوافقين او اكثر شرطا اي قيدا اعتبرت ضد ذلك القيد هناك اي فيما بين
ضديهما او اضدادها وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح
الكفر والافلاس بالرجل اذا لم تعتبر في الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع
فيدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين
وفيه مقابلة الواحد بين مجموع الضحك والقلة ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت
قوله اعطى اي حقوق ماله واتقى الله فلم يعص وصدق بالملة الحسنى اي دين الاسلام او بالمثوبة الحسنى
وهي الجنة فسنيسره اي سنهيئه لليسرى اي سنلطف به ونوفقه حتى يكون التيسير الامور عنده وقوله
واستغنى اي زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق
وبهذا الاعتبار اعني كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره
للعسرى اي سنخذله حتى يكون الطاعة اعسر شيء عليه وسمي طريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسرى
وطريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسرى قوله وهو التهكم اشارة الى ان التيسير للعسرى تهكم في المعنى
قوله وهو ان يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذكر الشيء والغير علاقة من نحو التجوز
من العلاقات المشهورة فلا اشكال ويكون المشاكلة موجبة لمزيد لطف كما بين الشعر وجزائها
وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه
للتعبير به عنه والاقتراح السؤال على وجه التحكم بحروف جواب الامر من آحاد الشيء احسنه المجرور
اي خيطوا عبر به عنه لوقوعه في صحبته تحقيقا واما قوله تعالى صبغة الله اي تطهير الله عليه انه مصدر مؤكد
لقوله امنا بالله فقد وقع في صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر
يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل احدهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فقيل
للمسلمين قولوا اصبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به تطهيرا على مثل صبغتكم وتطهيركم ايها النصارى
وجزاء الاعتداء قطعا فجعل الاعتداء مشاكلة والمكر الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث
لا يشعر به فلا يطلق على فعله تعالى الا بطريق المشاكلة وكذا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات
الا مشاكلة في قوله بل يداه مبسوطتان مع قول اليهودي يد الله مغلولة مع قوله غلت ايديهم كما

كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليدين كناية عن الجود التام وطالما عكس هذا المعنى الاصلي كان مجازا
متفرعا على الكناية كما مر وحينئذ فلا اشكال والحاق التشبيه على جزائها مشاكلة ايضا وقد يقال هو
في اللغة حقيقة لانها ساءه يسوءه اي حزنه قوله وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذكر على قسمين
آ ان يذكر معان متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان وقول البحتري في صفة الابل الانضاء
كالقسي المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار ب ان يكون بذكر معان غير متشابهة بالفاظ لها معان
اخرى متشابهة كقوله العبري وصرف اي ناقة ضامرة كنون اي حوت في الصغر والنحافة وكحرف النون
في الضمور والانحناء تحت راء هو اسم فاعل من رأسه اذا ضربت رأسه والدال اسم فاعل من دلوت الناقة
رفقت وسيرتها سيرا رويدا يوما اي يقصد ذلك الدال الى الرسم اي اثر الديار تمييز النقطا اي غيرها تقاطر
على الرسوم من المطر والانوار يسمى القسم كما ايهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما يكون متشابهة
حقيقة اذا اريد بالحرف حرف الهجاء وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقطا يقلع النقط على
الحرف قوله وهي ان يزاوج اي توقع انت الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان ترتب امرا
واحدا على كل منهما كما رتب البحتري على الشرط اعني نهي الناهي لجاج الهوى اي زيادته ولزومه على الجزاء
اعني اصاخ اي المحبوب الى الواشي اي النمام الذي يمشي الحديث وينمه لجاج الهجر قوله وهو ان يلف وضر
الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية وقال بين شيئين اكتفاء
بالاقل لظهور جريان اللف والنشر في الاكثر ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها في مقلتيه ووجنتيه
وريقه والذكر تناول الاجمالي كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى والتفصيلي
وقد يكون النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت المذكور وفي قوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله وكيف اسلوا وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
وقد يكون مشوشا وقوله من غير تعيين صفة لمصدر تشبيهها اي تبعا لا تعين وثقة مفعول له
لترك التعيين لا يقال قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الاية من باب
اللف والنشر لانا نقول ذلك التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار
من حيث اللفظ فلا تعين لفظيا اصلا قوله وهو ان يدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد اوفيما هو كالنوع
بجمعها وقد رايم الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وقيلا وله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب فالهمزة
مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى تبلع الهوى والفراغ وهو انتفاء
الموانع مع ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة والاية مثال
الادخال شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد اعني زينة الحيوة الدنيا كما ان البيت مثال لادخال ما هو
اكثر في حكم واحد فالتمثيل نشر معكوس قوله فتوقع بينهما تباينا كما اوقع الشاعر بين نوال الغمام
ونوال الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء والآخر بدرة عين قوله ثم تضيف ان
تنسب الى كل واحد من الجزئين او الاجزاء على التعيين ما هو له عندك وبهذا القيد امتاز التقسيم عن اللف

والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من اين التعيين في قوله فهذا طويل وهذا قصير
فان كل واحد يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئي قوله اذ بيان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة
ان يشار به اشارة حسية معينة لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يخف في قصد التعيين
قوله فانه شبه الصدغ والحلق بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد
وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله وهو ان يجمع امور كثيرة تحت حكم اي يجمع ما فوق الواحد
من الامور تحت حكم واحد يشملها ثم يقسم اي يوقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان
يضيف الى كل منها ما هو له عندك والمصطاف موضع الاقامة في الصيف والمرتبع موضع الاقامة
في الصيف والمرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله في كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد لكون ارضهم مصطافا
لهم ومرتبعا مجرد سكناه فيها بل اراد الغنائم ما فيها فهو خالصة له فقد جمع الكل في حكم
واحد ثم قسم في البيت الثاني بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال
والاحراق الى الزروع واعتبر به عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما او توفيقا
في العبارة بينهما وبين ما جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين
الى ضر الاعداء ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية اي الغريزة التي
جبل عليها والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق قوله
ومنه الجمع مع التفريق والتقسيم لم يفسره لظهوره مما سبق واشار بقوله على اذا قلت على
الخطاب الى ان المثال من اشعاره وقد جمع فيه محبوبه الحبيب في مال الحب في التشبيه بالنار وفرق
بان وجه الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحرق قسم بان اضاف الى المحيا الاحتيال اي كبر الدلال
واضاف الى البال اختلال الحال قوله وكذا ان تلحق بهذا القبيل اي بالجمع مع التفريق والتقسيم فان
قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جمع لجميع اهل الموقف في انها لا تتكلم يوم يأتي الله الا باذنه وقوله
فمنهم شقي وسعيد تفريق وايقاع تباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار حاله لا دخال في عدم
التكلم فلذلك قال وكان ان يلحقه بهذا القبيل ولم يقل ومنه وقوله واما الذين شقوا واما الذين
سعدوا تقسيم اذ قد اضيف فيه الى كل فريق من الشقي والسعيد حاله من عذاب النار ونعيم
الجنة والاستثناء في قوله الا ما شاء ربك محمول على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين
يخرجون منها واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعما اخرى فوق نعيم الجنة كلقاء الله سبحانه
وقيل رضوانه فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء
على ظاهره كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير منقطع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف
الاستثنائين اذ قد نصبت القرينة على اجراء الكل على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الكل محمول
على ظاهره لان فساق المؤمنين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي قد فارقوا الجنة ايام
العذاب فلا يكون نوت مخلدون في الجنة من وقت دخول اهل الجنة الجنة فان الخلود في زمان

ينتقض اخره ينتقض اوله ايضا فليس بشيء لان خلود كل شخص في الافعال انما يتصور بعد دخوله
فيها فلا يصح استثناء من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها وايضا جعل الفساق
داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف ظاهر الاية اذ قد فرق فيها من اهل الموقف
بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء الاول كالثاني لان اهل النار لهم عقوبات
اخر كالزمهرير ولدوغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين على التعذيب بالنار بل ينقلون
من نوع العذاب الى نوع اخر منه قوله وهو ان اللفظ استعمال ان قريب وبعيد وضعه الاستعمال
بالقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب التبادر الى الذهن سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين
قوله فيذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع
في ابتداء الحال الا ان يظهر له في الحال اما بالتأمل او بالقرينة المتأخرة ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد
كما في البيت فان الشاعر اوهم باول كلامه القرى على الافراس الدهم اي السود من قوله فرس
ادهم اي اسود مع ان المراد تقييد بالادهم اي القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم بدل قوله
خلفنا عليهم البسنا سيب الطعان ملابس حمراء من الدماء والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى
هو الجلوس والاستقرار فاذا استويت انت ومن معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تعالى وظهر ان المراد
اما استيلاؤه عليه مجازا كما يقال استوى عمرو على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريق الكناية
والمعنى القريب لقوله والارض جميعا قبضته الى هوان الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات
بيده اليمنى وهذا عكس الخوارج في حقه تعالى وجاز ان يجعل القبضة على الشيء القليل المستحقر واليمين على
القدرة الباهرة او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير لا قدرة تعالى عليهما وكونهما تحت
تصرفه كيف شاء والاخير احسن ومتشابهات القرآن كاليد والوجه وان شاء الرب ومجيئه الى غير
ذلك مما لا يتضح معناه من هذا القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد
بها معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور المتأخرين
او لا يعلمها الا الله وحده على رأي اكثر السلف واكثر المتشابهات لان بعضها ما ينساق الذهن الى معناه
المراد بلا تكلف بعد به كقوله بل يداه مبسوطتان قوله ومنه تأكيد المدح بما يشبه الذم لم يفسره لانه
استغنى باسمه عن تفسيره وقوله هو البدر اثبات لصفة مدح فلما عقبه باداة الاستثناء اوهم
السامع قبل ان ينطق بما بعده انه يثبت له شيئا من صفات الذم فلما ولها صفة مدح اخرى تأكد
ذلك المدح بما يشبه الذم تأكيدا لما كان اراد ان يثبت له صفة ذم فلم يجد اليه سبيلا وكلمة الا ههنا للانقطاع
بمعنى الاستدراك وسوي استعار له ولكن فيه وقد يذكر الضم الذم بما يشبه المدح على قياسه نحو
كقولك فلان حاسد الا انه فاسق وقد يجري مثل هذا التأكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تعالى و
لا تنكحوا ما نكح آباؤكم الا ما قد سلف فانه تعليق بالمحال اي لا يحل لكم ما نكح اباؤكم غير ما سلف فانكحوهم
اي ممكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتنافى ولا ايهام

واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين على ان الاختلاف كونهما متضادين حتى قال قايلهم يجب كون احدهما مدحا والاخر ذما كما روي عن بشار انه قال خاط لي عمرو قباً ليت عينيه سواء قلت بيتا لا يدري امدح ام هجاء فان قولي ليت عينيه سواء يحتمل تمني خيرله اعني تساوي العينين في الابصار وتمني شرله اعني تساويهما في العمى قوله وللمتشابهات من القران مدخل في هذا النوع باعتبار بعض باعتبار احتمالها معنيين مختلفين واذا لم يكونا متساويين في الاحتمال ولا متضادين بكون احدهما مدحا والاخر ذما قوله واحب تسميته بالتجاهل وفكر لو روده في كلام الله تعالى وتقدس قوله اذ ذلك اي اذا كان الحمار الوحشي الموصوف في الابيات السابقة يشبه ما قيل ام تورعش بالوشي اكراع اي منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفة يقال وشيت الثوب وشيا اي نقشته والكراع مستدق الساق من البقر والغنم وتمام سفع الخدعان شيب والسفع الاسود والهادي التي يذهب عدوه والناشط الخارج من ارض الى ارض نشاطا والشبب المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال بعد هذه ابيات اذلك ام خاصب بالسي مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب اي اذلك الثوار الوحشي فيشبه ناقتي ام خاضب اي ذكر من النعام اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفر والسي الارض المستوية ابو ثلاثين اي ذو ثلاثين فرخا والمنقلب الراجع فشبه والرمة باقيه بالاشياء المذكورة واورد الهمزة وام في هذه التشبيهات تجاهلا واظهارا للتحير في وصفها لشدة العدو وقد مر الكلام في قول الخارجية ولا بد المذكورة فان قلت قد سبق في علم المعاني بحث التجاهل وانه والي بحث البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا واجيب بان اشتراك العلوم في المسائل جايز بل واقع كما بين في موضعه ولا استحالة في انه اذا قصد بالالتفات مثلا رعاية مقتضى الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا في البلاغة واذا اتي به في مقام لا يقتضيه ولا يرفعه كان موجبا حسنا موجبا خارجا عن البلاغة قوله ومنه الاعتراض يعبر بذكر الاحتراز على انه يجب ان يكون في اثناء كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا وتنبه باطلاق قوله ما يتم بدونه على انه قد يكون جملة سواء ان لها محل من الاعراب ام لا وغير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسدها وهو حال عن صوب الربيع وهو نزول المطر فيه غيرضي بها بين الفعل وفاعله دفعا لايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق وله دوام اقله ثلث يدوم ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عمري على هين جملة وقعت معترضة مع الواو بين القسم وجوابه لتاكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكارع جمع كرع وهو اسم لجمع الخيل والمراد ههنا جماعات الناس ولا زلت جملة اعتراضية بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله ولن تفعلوا جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على ان القسم وقوله تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقيق ما اقسم به علم وكلمة لا في لا اقسم مزيدة ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا يرى كيف مدح بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وذكر ان تهنيه الدنيا اي الناس كلهم بخلوده مايرد

٢١

على انهم سيفقدون منه مالا وينفعون بجلاله مقدارا والا فلا معنى لتنبيههم وفاعل يوضح سنتر راجع الى قوله نهبت الى تلويح لكرما ذكرنا فاقسنه الى قولكم اذ ليس فخلا مدح بالشجاعة نعم دبما يفهم من ذكر الاعجاز مهما دون الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع المقتنيات الفانية قوله مثل باوسبا فانهما متحدان في المعنى مع فلم حروف وكذا غاص وغيض على ان الاول متعد والثاني مشدد ولو قيل غبص وغيض على البناء للمفعول فيهما لكان انسب لما تقدم في الابتر والاشكل ان تقليل اللفظ ولا تقليله انما صادف موقعها او جب حسنا في الكلام الا انهما من المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرهما ههنا تعسف ظاهر قوله ويتفرع عليهما اي على تقليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب وقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة انما هو فيما بين الجمل وقد يجريان فيما بين غيرها ايضا ومن القسم الثاني اي الراجع الى اللفظ التجنيس وهو تشابه الكلمتين في اللفظ اراد بالكلمتين ما هو اللفظين جواز تركيب احد المتجانسين كما سنذكره واراد بتشابههما تناسبهما على وجه مخصوص يعرف تفصيله بتقدير انواع المعتبرة فمنها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات وسكنات وانما يتفاوتان في المعنى فالتوجيه الا ولي قماه الدار والثانية بمعنى الواسع ومنها الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الشكل الحاصل من الحركات والسكنات دون الصورة فقيل اراد الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية فالمعنى دون الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب المعنى الا ان فهمه من عبارته بعيد جدا وقيل اراد الصورة الخطية فان المتماثلين في الخط دون الشكل من قبيل التام كما سيأتي واذا اختلفا في الشكل والصورة معا كقولك جاملنا على صيغة الامر ولا حام لنا فليس بتام فان اعتبر في الناقص ان لا يكون فيها اختلاف فاصلا هو الظاهر من العبارة ولم يكن ناقصا ايضا فان قيل المعتبر في الناقص اختلاف دون الصورة سواء كانت مختلفة او لا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركات ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصياد والشرك بمعنى الاشراك انما هو بحسب اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا او اختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا واحدا في حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد لما كان في الصورة الخطية كالمخفف عد احرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط ومفرط كالشرك والشرك متفقين في المادة مختلفين في الشكل فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك في غيرهما من المختلفين في الشكل فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا النوعية قوله وهو ان يختلفا بزيادة حرف في ذلك اما في الاول مالي كمالي وفي الوسط نحو جدي اي حظي وجهدي اي اجتهادي وسعي وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف فيهما الا بزيادة الهاء في الاخر نحو كاس وكاسب والاول اسم فاعل من كساه يكسوه قوله التجنيس المضارع والمطرف الى سمه بايهما شئت وقيل المضارع بحرف والمطرف ان يختلفا بحرفين وتقارب المخرج معتبر في الكل

فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كدامس من دمس الظلام اذا اشتد وطامس من طمس الطريق درس واتمحى يقال بيني وبين كني ليل دامس وطريق دامس واما في الوسط نحو خصب وهو ما يرمى في النار وحسب هو ما يعد من المفاخر واما في الاخر نحو كتب بمعنى قرب وكتم وهو بمعنى الحرف تقالى كتمة من الامراي صرف او بمعنى سمها البطن او الشبع فالاكتم يطلق على البطين وعلى الشبعان ايضا ولم يعبر هذا التقسيم في الحرفين بل اورد مثالا من المتخالفين بحرفين في الوسط وهو حسنتني جعلتني حسن الحظ او القدر قوله وان يختلفا الا مع التقارب هذه العبارة يتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا الاول قوله سمي تجنيسا تحسين تصحيف وذلك لانه لو صحف احدهما بالاخر وسمي تجنيس الخط ايضا لكتساويهما في صورة الخط الا ان التجنيس التصحيفي والخطي هو ان يتشابه اللفظان في الكتابة نوصد في غير اللاحق ايضا والعابث من العبث وهو اللاعب والاقتصاد قوله اذا ورد على نحو قوله اي اذا ورد المتجانسان بحيث يكون احدهما ضما للاخر لصيقا به سمي ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا او مرددا سواء كان بينهما تجانس مثل وجد وجد وبلج ولج او تجنيس لاحق سينوت لينوت وسباء ونباء او تجنيس مذيل مثل نغم ونعم ودسم وسم وقوله سمي تجنيسا مشوشا وذلك لانه لما حاذاه كل من التجنيسين صاحبه بحرفين سمي متقاربي المخرج توهم المحسن متطرف وليس كذلك لتقدم حرف الكونين المجتمعين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني العين والعين متفقين في صورة الخط ويحمل انه تجنيس خطي وليس لان الاختلاف في الحرفين الاولين اعني الراء واللام في صورة الكتابة ولو كانت عينا الكلمتين متحدين لكان تجنيس تصحيف او لاما منهما لكان مضارعا فقد تجاذبه صنعتان فلذلك سمي مشوشا قوله سمي متشابها التشابه التجانس الحاصل التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول مركب اضافي اي لم يكن صاحب هبة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط ايضا سمي التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان قيل كما ان قوله جام لنا مركب من اسم لا وخبرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول اجيب تارة بان كون احد المتجانسين مركبا لا ينافي كون الاخر ايضا مركبا واخرى بان اسم لا وخبرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا بخلاف الفعل والمفعول المتصل به مع استتار فاعله في املنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا قوله ومما يلحق بالتجنيس اي يلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه الاشتقاق ومما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال اخوف واقوي من القول والقالين ناقص يائي من قلاه يقليه اذا ابغضه وكذا الجنى منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف من جن اي ستر فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى اصل واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الراي والثاني ان يكون اللفظان راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فانه ماخوذ من قام والقيم فقيل منه والريحان بمعنى النبت المعروف والرزق من الروح والراحة اذ لم يوجد في اللغة تركيب الراء مع الحاء والياء والريح اصله

٢١

ومعنى فو فروح وريحان رحمة وسعة رزق قوله ومن جهات الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام معنونا بها جهات الحسن ولم يقل ومن القسم الثاني او وهم نفننا في العبارة واراد بالكلمتين المكررتين ما يتحد معناه وبالمتجانسين ما يقع اقسامها وبالملحقين ما يعم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله كما اذا قلت اورد سالا من عند نفسه مكررا الوقوع للكلمة الاخرى في احد مواضعها الخمس وقد بيناه في عد الخامس من رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني والرواية في شتهر فتح الهاء من اشتهر الناس بكذا وقد جاء اشتهر بمعنى وضح وظهر قوله والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتان مكررتين بل اما متجانسين او ملحقين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في صورة الاعادة قوله ومن جهات الحسن القلب وهو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون اللفظين معكوسا لتركيب تمامها في اللفظ الاخر كافتح والحتف وقلب البعض وهو ان يعكس ترتيب بعض حروف في الاخر كالعورات جمع عورة بمعنى العمل القبيح والروعات بمعنى روعة وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح اي الذي جعل كجناحين قول الشاعر لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والمقلوب المستوي هو ان يكون مجموع الكلمتين او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير الشعر نحو قولك كيل بكيل وحان ادا ناح وقوله تعالى ربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذ المرء اساق انه اذا حللت حروفه كان الحاصل عينه واما في مصراع كقوله الاخر سرفلا كبا بك الفرس اسي امر من اسي او سنا اي عطاه والارمل من لا زوجة له عرى اي تي ولم يكن طالبا منكر معروف فاوارع امر من رعاه حفظ واسا اما اسوب الجرح اي داوينه او من اسويت بينهم اي اصلحت وقد يحصل مقصوده من اساء او سهو وامن اسي بالكسر اذا حزن تعالى كنا نوجهه لكنوا كنوا اذا سقط قوله ومن جهات الحسن السجاع جمع الاسجاع قصدا الى الكلمات التي فيها واخر الفقر بمنزلة القوافي في النظم ولو بدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب بما تقدم ويأخذ من ايراد المحسنات البديعية بالكمال المصدر والقافية على المذهب الاصح من اخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وقيل مع ذلك المتحرك ايضا وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق القافية على الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القران تادبا لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي العقد من اللالي مثل ما في الجانب الاخر وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احدى القرينتين من الالفاظ او اكثرها فيها مساويا لما في الاخرى والوزن او موافقة الاعجاز او مقارنة الاوزان والاعجاز لما يقابله في القرينة الاخرى مثال المساواة في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان حرف العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في الثاني لا يقابلها في القرينة ومثال تساوي الوزن والعجز في بعض الالفاظ وتقاربهما

في بعضها قوله واساميا فان ابينا تقارب سديها في الوزن والمستقيم يقارب المستبين في الهجو قوله واصل الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان يكون الالفاظ توابع للمعاني وذكر بان يترك المعاني على سجيتها فيكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا واذا جعلت المعنى تابعا للالفاظ ان يقصد الى تحصيل المحسنات اللفظية ويجعل ذلك مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة وتشوت وجوه والمعاني وكانت كغمد من خشب في يمد من ذهب وقد سهى بعض المتأخرين من الكتاب والشعراء بر غاية من المحسنات اللفظية البديعية حتى حيل الله انه اذا جمع عدة منها في كلام فلا باس فيه ان يقع مقصودة منه في عمياء ويوقع سامعه من طلبه في خبط عشواء وقد اشار بقوله جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان زيادة الاهتمام برعاية المطابقة او المقابلة مثلا قد يورث الكلام ويوجب الخلل فالانتظام الا ان قوله ان يكون الالفاظ توابع للمعاني يعني الكل على هذا المعنى وكذا عنه تفسير لما ذكر اولا بقوله يعني ان لا يكون اي الالفاظ متكلفة اي ما تشابهاً مع كلفة ومشقة قوله ويورد الاصحاب ههنا اي في البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقوله الجربي فيتني تحسن يحيى ليحيى يغنى غب تجن او غير منقوط كخطبة معروفة الحمد لله الممدوح الاسماء المحمود الالاء ادم او كون بعضها منقوطا والبعض الاخر غير منقوط وذكرا ما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالة الحيفاء الكرم يسود كل زين واللوم عض الدمي حسود كل سني واما بان يكون حرف منقوطا واخر غير منقوط كرسالة الرقطاء اخلاف سيدنا تحب وبعهوته قلت والحيفا بالتحريك ان يكون احدى عيني الفرس سوداء والاخرى زرقاء والرقطاء ان يكون في الشاة نقط سود وبيض ولا يخفى ان النقط وعدمها راجع الى تحسين الخط دون اللفظ وكذا ما يعبر من اتصال حروف الكلمات وسمى الوصل كما في قوله سلي لي اصرمت او بعصالها وسمى المقطع لقوله الوطواط وادركان زدت داروود دراو وردا وردا و وردا ولما اقتصر المص الكلام في المحسنات البديعية وفوض استخراجها اليك تابعا في ذلك لان مباحثها مستوفاة في كتب اخر فعلك بها ان لم تقدر على استخراجها قوله ولذا قد تحققت اي اذ قد علمت على وجه التحقيق مما ذكر في المقدمة من حدى العلمين وما ضبط وفصل في الفصلين من معاقدهما ومسائلهما ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة صياغات المعاني في صور متفاوتة وتاديتها بطرق مختلفة وانما وحد لفظ العلم المضاف اليهما اشارة الى قوة الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعاني وبين غاية العلمين ههنا بقوله ليتوصل بها اي بمعرفة الخواص والصياغات الى تعرف مقامات الكلام حقها اي باعتبار ما يقتضيها من الخواص وما يناسبها من الصياغات مع ان الغاية المذكورة في المقدمة هي الاحتراز عن الخطاء في التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني التوفية التي ذكرها والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى تلك التوفية ولما كانت الوسيلة اظهر في بادي الراي جعلها غاية ههناك ثم ذكر ههنا ما هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما يفي به قوة

وكانكراي شديد لان ذلك هو المقدور المطمح تحصيل هذين العلمين قوله وعندك علم جملة حالية ولفظ علم منون وان مقام الاستدلال معقول وعلمت جوابا وقد تحققت والمقصود بيان انه يجب عليه ان يشرع في تكميل علم البلاغة وذلك ان من جملة المقامات الكلام مقام الاستدلال على المطالب التصديقية المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة الى الحد فلزم صاحب علم المعاني معرفة خواص الاستدلال ومعرفة تاديتها بالطرق المتفاوتة في وضوح الاستلزام والمعنى لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه ان يظفر بشيء هو من جملته فوجب ان يورد في كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح به فيما مر وحققه ههنا وهذا ما يسر لي تعالى عنه ولطفه من كشف فوائد هذا العلم ونظم فرائده ونسأل الله سبحانه ان ننتفع به المسترشدين وان يجعله ذخرا لنا في يوم الدين ووقع الفراغ من تاليفه اواسط شوال من سنة ثلث وثمانمائة حسبنا الله ونعم الوكيل

انه البر الرحيم والجواد الكريم والرحمن الرحيم الحمد لله

حامل الدارين والصلوة على رسوله سيد

الثقلين وامام الحرمين وعلى

اله الابرار واصحابه

الاخيار وعلى انصاره

واتباعه اجمعين

برحمتك يا ارحم

الراحمين

امين يا رب العالمين

وقد وقع الفراغ من هذه النسخة على يد العبد الفاتر

يوسف بن عبد القادر يوم الجمعة بعد ادائها

في كم من رجب المرجب سنه

٨٩٦

۴۲۲